المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية
قسم اللغة العربية وآدابها

مآخذ ابن هشام الحفيد (٨٣٥هـ) على جده ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) في حاشيته على أوضح المسالك (جمعاً ودراسة)

A Study and Collection of Ibn Hisham's (the Grandson) Drawbacks on his grandfather Ibn Hisham Al-'Ansari in his footnote to Awdhah Almasalik

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

(ماجستير الآداب في الدراسات اللُغوية)

إعداد الطالبة:

أروى بنت عبدالرحمن الصعب

إشراف:

أ.د.سليمان بن علي الضحيان

الأستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم

العام الجامعي

١٤٣٨هـ - ١٤٣٩هـ

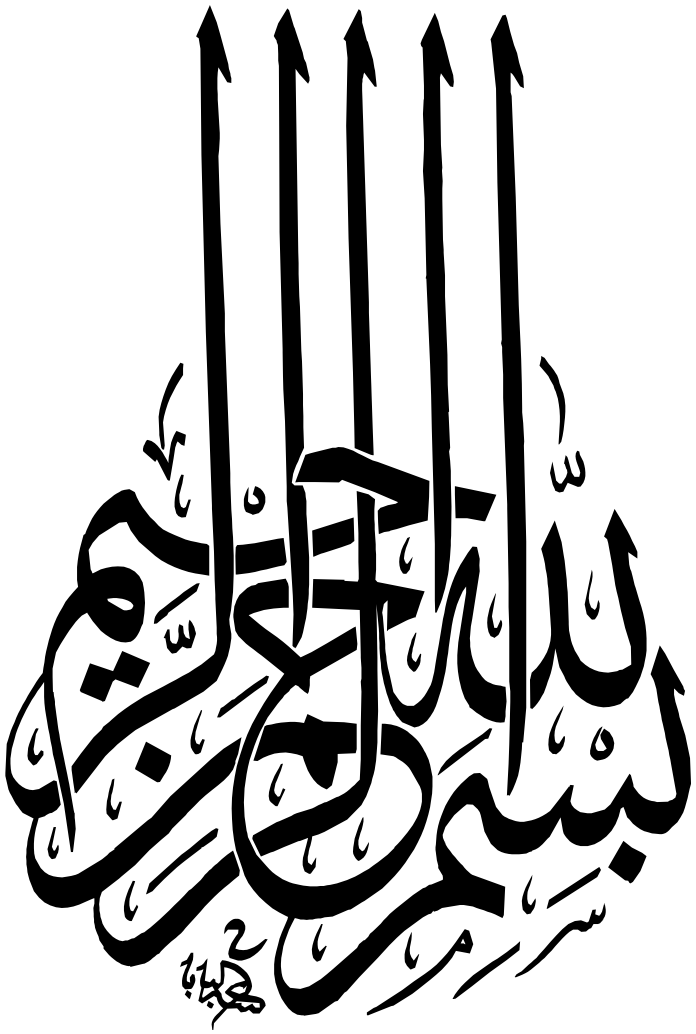

مآخذ ابن هشام الحفيد على جده ابن هشام الأنصاري في حاشيته على أوضح المسالك

الباحثة:

أروى بنت عبدالرحمن الصعب

ملخص الرسالة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعدُ:

فقد تناول البحث المسائل النحوية، والصرفية، والمنهجية، والأسلوبية، والمسائل المتعلقة بالصناعة النحوية التي أخذها ابنُ هشام الحفيد على جده ابن هشام الأنصاري في حاشيته على (أوضح المسالك).

وتكمُنُ أهمية البحث في جمعه مآخذ الحفيد واعتراضاته المتفرقة في الحاشية، ودراستها، وبيان مدى موضوعية الحفيد في النقد، ومدى موافقته للنحاة، ومواقف النحاة بعده من توجيهاته على الجد، والوقوف على بعض من تطور الفكر النحوي عند ابن هشام الجد بين مصنفاته.

والبحث قائم على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، فيدرس المسألة بذكره نصَّ ابن هشام الجد الذي انتقده الحفيد، فمأخذ الحفيد عليه، ثم يعرض رأي النحاة عامةً ومواقفهم من المأخذ، ومواقف شرَّاح الألفية والمحشين على شروحها من انتقاد الحفيد مبينًا دليل وعلة كل قولٍ منها مستقصيًا كل ما قيل فيه، ثم ترجيح ما يظهر رجحانه.

مع العناية بالوقوف على تطور آراء ابن هشام في مصنفاته، فجمع البحث أقواله وآراءه مباشرة من مصنفاته المطبوعة التي تناولت المسألة، أو عن من نقل عنه في ما لم يصل إلينا.

وجاء البحث في أربعة فصول مسبوقة بمقدمة، وتمهيد عُرِّف فيه بإيجازٍ بابن هشام الأنصاري، وبشرحه، ثم بابن هشام الحفيد، وبحاشيته.

وقد قُسمت المسائل حسب توجيه الحفيد فيها إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول: المآخذ

على المنهج والأسلوب، وتضمَّن خمسة مباحث، هي: المآخذ على ترتيب المسائل وتقسيم الفقرات، والمآخذ على الإغفال، والمآخذ على نقل الآراء ونسبتها، والمآخذ على الاضطراب، والمآخذ على التعبيرات.

أمَّا الفصل الثاني: ففي المآخذ على الصناعة النحوية، وتضمن أربعة مباحث، هي: المآخذ على المصطلح، والمآخذ على الحدود، والمآخذ على الأصول النحوية، والمآخذ على التمثيل.

والفصل الثالث: المآخذ على الآراء النحوية، والصرفية، وفهم أقوال النحاة، وقد تضمن ثلاثة مباحث، وهي: المآخذ على الآراء النحوية، والمآخذ على الآراء الصرفية، والمآخذ على فهم آراء النحويين وأقوالهم.

أمَّا الفصل الرابع: فتناول منهج ابن هشام الحفيد في الأخذ والانتقاد، وفيه خمسة مباحث، هي: طريقة الحفيد في الاعتراض على جده، وعباراته في الأخذ والاعتراض، وأسباب أخذه على ابن هشام الجد، ومصادر الحفيد في مآخذه عليه، ثم تقويم موقفه منه، ثم الوقوف على أثر مآخذ الحفيد وتوجيهاته على من جاء بعده.

ثم خاتمة عرضَت أهم نتائج البحث، ومما خلُصَ إليه من نتائج: جِدَّةُ أكثر مآخذ ابن هشام الحفيد؛ وذلك أنَّ حاشيته من أوليات الحواشي على الشرح. واحتفال الحفيد بالسماع أصلا لتقرير المسائل. وعلى حجية الاستدلال بالحديث على المسائل النحوية، والصرفية عند الحفيد. وظهور أثرها مآخذه واستدراكاته عند من جاء بعده ممن تناول (أوضح المسالك)، و(الألفية)، وشروحها.

A Study and Collection of Ibn Hisham's (the Grandson)Drawbacks on his grandfather Ibn Hisham Al-'Ansari in his footnote to Awdhah Almasalik

Researcher

Arwa Abdulrahman Al Saab

Abstract

Praise to Allah, Lord of the Worlds, prayers and peace be upon the guidance of Prophets and Messengers but after:

The research discusses the grammar, methodological, stylistic and grammar related issues adopted by Ibn Hisham's (the Grandson)Drawbacks on his grandfather Ibn Hisham Al-'Ansari in his footnote to (Awdhah Almasalik).

The importance of the research lies in the collection of the reservations of the grandson and his various objections to the footnote, studying it and the determination of the extent of the objectivity of the grandson in respect of the criticism, the extent of its compatibility with the grammarians and the situations of the grammarians following him towards his directions on the grandfather as well as the identification of the evolution of the grammatical thought on the part of Ibn Hisham the grandfather among his workbooks.

The research depends on the comparative, descriptive and analytical approach so that it studies the issue by mentioning the provision of Ibn Hisham the grandfather which is criticized by the grandson, the objection of the grandson to it and then the general opinion of the grammarians and their attitudes towards such objection if it is a grammatical issue or one of the significances and the situations of the explainers of Al Alfia and its explanations related to the criticism of the grandson especially in respect of the expressions and limitations including the evidence and the reason of each saying as well as investigating what is possible and then weighting among them.

With reference to the evolution of the opinions of Ibn Hisham in his workbooks, the research collects his sayings and opinions directly from his printed workbooks which discuss the issue or by transferring what has failed to reach us.

The research consists of four chapters preceded by an introduction and a preface which briefly defines Ibn Hisham Al-'Ansari, his explanation and them Ibn Hisham (grandson) and his footnote.

The issues have been divided according to the directions of the grandson into three chapters; the first chapter: the objections to the doctrine and the style and it consists five sections which are: the objections to the issues and the classification of the paragraphs, the objections to the omission, the objections to the transfer of the opinions and its source, the objections to the disturbance and the objections to the expressions.

The second chapter consists of the objections to the grammatical industry and it includes four sections which are: the objections to the examples, the objections to the limitations, the objections to the grammatical standards, the objections to the term and the objections to the understanding of the sayings of the grammarians and their opinions.

The third chapter consists of the objections to the grammatical opinions and they are collected in the same section so that the objections of the grandson to his grandfather in respect of the grammatical issues do not exceed two objections and therefore, they are annexed to the grammatical objections on the basis that the grammar is general in the custom of the advanced.

The fourth chapter discusses the approach of Ibn Hisham the grandson in respect of the adoption and criticism whereas it discusses the method of the grandson concerning the objection to his grandfather, his expressions concerning the adoption and the objection, the reasons for his objections to Ibn Hisham (Grandfather), sources of the grandson concerning his objections, the evaluation of his situation and then the identification of the objections and directions in respect of his successors.

The conclusion displays the most significant findings of the research and the serious results which it ended up with concerning the objections of Ibn Hisham the grandson so that his footnote is one of the priorities of the footnotes rather than the explanation, the celebration of the grandson of hearing the original report of the issues, the binding force of the modern inference regarding the grammatical matters and the emergence of its effects on his successors who discussed (Awdhah Almasalik).

مُقَدِّمَة

وتشتمل على ما يلي:

- الاستفتاح.
- مشكلة البحث والتساؤلات التي يجيب عنها.
- أهمية البحث وأسباب اختياره.
- أهداف البحث.
- الدراسات السابقة.
- منهجية البحث.
- خطَّة البحث.
- شكر وتقدير.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة، والسلام على النبي الأمين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ، فتعدُّ ألفية ابن مالك الموسومة بـ(الخلاصة) من أجل المصنفات النحوية، ومن أوفرها حظوة بين أهل الفن مدارسة وتداولا، فتعاقبت عليها الشروح، وكان من أحسن هذه الشروح عرضًا، وأوسعها انتشارًا، وأوفرها حظًّا في الشرح والتحشية شرحُ ابن هشام الأنصاري المسمَّى بـ(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).

وكان من أوائل الكتب المؤلفة عليه حاشية حفيده شهاب الدَّين أحمدَ بن تقيِّ الدَّين عبد الرحمن بن جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريِّ، فلم أقف على من سبقه إلى التأليف على شرح جده إلا حاشية لشيخه عز الدين محمد المعروف بابن جماعة (ت: ٨١٩هـ)، وشرح أبي البقاء نور الدين الحلبي الحنفي (ت: ٨٢٤هـ).

وتعدُّ حاشية الحفيد من أهمِّ الحواشي على (أوضح المسالك)، فقد برز فيها الحفيد نحويًّا كبيرًا، جارى جده ابن هشام، وقد أفاد من حاشيته جهابذة من النحويين ممن جاء بعده كمحيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري، وناصر الدين أبي عبد الله محمد اللقاني، وعبد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشري، وياسين بن زيد الدين أبي بكر الحمصي، وأحمد بن أحمد بن محمد السجاعي، ومحمد بن مصطفى بن حسن الخضري، وأحمد بن قاسم الصبَّاغ العبادي، وأبي العرفان محمد بن علي الصبان.

وقد بذل فيها الحفيد الجهد فتراه يورد في التوجيه أقوال النحاة، ومواقفهم، ويرجِّح ما يراه راجحا قارنًا ذلك بالعلة والدليل.

وقد برزت فيها مقدرته العلمية في نقد آراء العلماء، ومناقشتها، وقد عُني عناية خاصة بمناقشة آراء جدِّه ابن هشام الأنصاري في (أوضح المسالك)، و(مغني اللبيب)، و(شرح شذور الذهب)، ولأهمية الوقوف على حقيقة موقفه منه، وأقوال أئمة هذا الفن ومواقفهم مما أخذه على جده، عزمت على جمع تلك المآخذ سواء كانت نقدًا، أم استدراكًا، أم اعتراضًا،

ومعالجتها بالدراسة والتحليل؛ لما في ذلك من الكشف عن قيمة الحاشية، وجهد الحفيد فيها، وللوقوف على أنموذج من نماذج النقد العلمي بين عالم وحفيده في تراثنا الإسلامي، فكان هذا البحث بعنوان: (مآخذ ابن هشام الحفيد على جده ابن هشام الأنصاري في حاشيته على (أوضح المالسك) جمعًا ودراسة).

- **مشكلة البحث والتساؤلات التي يجيب عنها**:

تتمثل مشكلة البحث في وجود أكثر من مئة وثلاثة وسبعين مأخذًا في الآراء النحوية، والصرفية، وفي منهج تناول الألفية، وفي الأسلوب، وفي مظاهر الصناعة النحوية من تمثيل، وحدود، وأصول نحوية، ومصطلحات، وفي فهم أقوال النحاة وآرائهم وجهها ابن هشام الحفيد في حاشيته إلى جده ابن هشام الأنصاري في (أوضح المسالك)، وهي ملحوظات ومآخذ تستحقُ الدراسة، والمناقشة، والتَّمحيص، وتِبْيَانَ الأسباب التي دفعت الحفيد إلى الأخذ، ومصادره، ومنهجه في النقد والاستدراك. وعليه فهذا البحث يُجيب عن التساؤلات التالية:

- ما المسائل النحوية والصرفية التي أخذها ابن هشام الحفيد على جده؟، وما منهجه فيها، وما الراجح فيها؟
- ما المآخذ التي وجهها الحفيد إلى جده في أسلوب الجد، وفي مظاهر الصناعة النحوية من تمثيل، وحدود، وأصول نحوية، ومصطلحات، وفي فهم أقوال النحاة وآرائهم في كتاب (أوضح المسالك).
- ما الأسباب التي دفعت الحفيد لتلك المآخذ؟
- ما المصادر التي اعتمد عليها الحفيد في الأخذ على جدِّه؟
- ما تأثير توجيهاته على جده في العلماء الذين جاؤوا بعده؟
- ما مدى موضوعيته في نقده الذي وجهه إلى جده؟

- **أهمية البحث وأسباب اختياره**:

- الحاشية في غالبها بُنيت على نقد (أوضح المسالك) سواءً بالاعتراض على العبارات، أو الأمثلة، أو الحدود، أو التعبيرات، أو بنقد المسائل النحوية والصرفية، أوبالاستدراك؛ فمن المهم دراسة تلك المآخذ والنظر في مدى صحتها.

- أهمية كتاب (أوضح المسالك) في الدِّراسة النحوية، وهو ما يُكسِبُ المآخذ عليه قيمةً مضاعفةً.
- جدَّة الموضوع، فلم تَقُم على الحاشية أيُّ دراسة شاملة حتى الآن، فيتجه البحث إلى إبرازِ آراء ابن هشام الحفيد من خلال المسائل التي أخذها على جده.
- أهمية الدِّراسة المعالجة لاعتراضات النحاة، واستدراك بعضهم على بعض، لما له من الأثرِ البالغِ في العلم بالأصول النَّحويَّة، وكيفيَّة الجمع، أو الترجيح بين الأدلة المتعارضة.

▪ أهداف البحث:

يلتمس البحث تحقيق أمور عدَّة، منها:

- جمع المسائل التي أخذها الحفيد على جده، ودراستها ومناقشة آراء العلماء فيها.
- بيان منزلة ابن هشام الحفيد، وحاشيته، وإبراز جهوده النَّحويَّة.
- بيان موقف ابن هشام الحفيد من جدِّه ابن هشام الأنصاري.
- بيان أثر المآخذ التي أخذها الحفيد على جده في من جاء بعده من العلماء.
- بيان القيمة العلمية للمآخذ التي أخذها الحفيد على جده في حاشيته.

▪ الدراسات السابقة:

لم أقف على أيِّ دراسة خصصت لدراسة مآخذ الحفيد في حاشيته على جده، عدا رسالة ماجستير حقق فيها الباحث: محمد فال الشيخ زيدان الجزء الأول من الحاشية، عام: ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦م، بعنوان: (حاشية الحفيد على التوضيح لشهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن هشام الأنصاري، تحقيقًا ودراسة، من أول الكتاب إلى نهاية باب التمييز)، وقد أفرد الباحث دراسة للحاشية في ثلاث وعشرين صفحة فقط، من الصفحة الثالثة والعشرين حتى الصفحة السادسة والأربعين، ولم يُخصص من هذه الدراسة مبحثًا لدراسة المآخذ.

وبحث بعنوان: (مشكلات أوضح المسالك بين ابن هشام وشرَّاحه)، وهو بحث للدكتور سعود الخنين، وقد نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – العلوم العربية – السعودية، عدد (٣٠)، سنة ٢٠١٣م. وغالب ما أورده مآخذ الشَرَّاح –ومنهم الحفيد – الموجهة إلى عبارات ابن هشام دون ذكر غيرها، مع الاختصار الشديد في التعليق على المأخذ،

وقد لخص منهجه في بحثه بقوله: "اقتصرت على ما يساعد على ضبط نصِّ هذا الكتاب، ويقدِّمه في أحسن صورة، ويزيل المشكلات عنه، محاولًا الاختصار والاقتصار على ذكر الإشكال، والغالب في أمرها أنه واضح، يحتاج إلى تقييد أو تبيين، أو يكفي فيه التنبيه، وإن رأيته بحاجة إلى ذكر الوجه الأصحِّ في رأي الشرَّاح، أو في رأيي أوضحته، ولا يسمح بحثٌ مثل هذا بالاستطراد في استقصاء المسائل، وإنما غرضه تنبيه الأساتذة الذين يدرسون (أوضح المسالك)، وتوقيف الطلاب الذين يدرسونه إلى هذه المشكلات"

وقد أفاد البحث من بعض ما كتب في دراسة المآخذ في مصنفات نحوية أخرى، وذلك في طريقة دراسة المآخذ ومعالجتها، وهي:

- مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه: (البغداديات، والعسكريات، والإيضاح، والتكملة، والشيرازيات، والعضديات) للباحثة: بلسم عبدالرسول الشيباني، وقد نالت بها درجة الماجستير، من جامعة بغداد، عام: ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- مآخذ الزجاج النحوية على الفراء في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، وهي رسالة للباحث: علي بن حسين بن يحيى الأمير، حصل بها على درجة ماجستير من جامعة أم القرى عام: ١٤٢٩هـ.
- مآخذ ابن الخباز على ألفية ابن معط، وهي رسالة للباحث: علي بن إبراهيم السعود، حصل بها على درجة أستاذ دكتور من جامعة القصيم، عام: ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

▪ منهج البحث:

البحث يتبعُ المنهج الوصفي التحليلي المقارن، فيدرسُ كلَّ مأخذ وجهه الحفيد إلى جده ابن هشام الأنصاري في الحاشية، وذلك بإيراد نص ابن هشام الجد الذي انتقده الحفيد، ثم توجيه الحفيد له، ثم عرض أقوال النحاة ومواقفهم من المسألة، مع العناية بموازنة رأي ابن هشام وصنيعه بغيره من شُراح الألفية، وموازنة ما قاله الحفيد بما قاله المحشون على شروح الألفية، عارضًا دليل كل قول والتعليل له، ثم ترجيح ما يظهر رجحانه. كل ذلك مع توثيق الأقوال التي تَرِدُ في البحث، وعزو الآيات القرآنية والقراءات متواترها وشاذها، وتخريج الأبيات الشعرية من

دواوين الشعراء ومن كتب النحويين، وتخريج كلام العرب النثري وأمثالهم.

ولم أترجم للأعلام حتى لا أثقل البحث بهوامش ليست من متطلبات البحث الرئيسة؛ فإن مما استقر عليه البحث العلمي في الآونة الأخيرة الترجمة للأعلام في البحوث القائمة على تحقيق المخطوطات فقط.

وقسمت مآخذ الحفيد حسب توجيهه فيها إلى فصول البحث، وقد أُعيدُ بعض المآخذ؛ لأنَّ توجيه الحفيد فيها يكون متَّجهًا إلى أكثر من أمرٍ، فأدرس المأخذ في مبحثٍ، وأعيدُ دراسته في مبحثٍ آخر من زاوية أخرى.

وقد عُني البحثُ بمقابلة أقوال ابن هشام في (أوضح المسالك) بما قاله في غيره من مصنفاته المطبوعة التي ورد فيها ذكر لبعض المسائل والقضايا المدروسة في هذا البحث، وهي: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، و(شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، و(شرح قطر الندى)، و(شرح اللمحة البدرية)، و(الجامع الصغير)، و(تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد)، وقد استُعين في الوقوف على مصادره التي لم تصل إلينا كـ(حاشيته على الألفية)، وكتاب (التذكرة)، ورسالة له في باب التنازع بمصادر نقلت عنها.

وقد اعتمد البحث في إيراد نصوص ابن هشام في (أوضح المسالك) على تحقيق محيي الدين عبدالحميد (عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، وذلك أنَّه أشهرُ التحقيقات، وأكثرها انتشارًا.

ولتحقيق مزيد من الضبط لنصوص ابن هشام، وبيان الفروق بين نسخه إذا احتاج البحث لذلك نظرًا لاختلاف بعض الألفاظ في نصوص ابن هشام الجد التي يوردها الحفيد عنها في ما بين أيدينا من (أوضح المسالك) اعتمد البحث –أيضًا– على:

١- ثلاث نسخ خطية لـ(أوضح المسالك)[(١)].

٢- نص الشرح الوارد في كتابي: (منار السالك إلى أوضح المسالك)، و(ضياء السالك

(١) وهي ثلاث نسخ مخطوطة من (أوضح المسالك)، جميعها في مكتبة جامعة الملك سعود في الرياض، أرقامها: (٢/١٣٢٦) وسميتها النسخة الأولى، و(٢/١٤٣٥) سميتها النسخة الثانية، و(٤/١٤٣٤) سميتها النسخة الثالثة.

إلى أوضح المسالك) وهما لمحمد النجار، ومنهجه فيهما ذكر نص أوضح المسالك كاملا، والتعليق عليه في الحاشية.

٤- تحقيق (أوضح المسالك)، لمحمد بارتجي.

٥- تحقيق (أوضح المسالك) لصالح حمودة، وقد اعتمد في إخراجه على ثلاث نسخ خطية.

واعتمد البحث في إيراد نصوص الحفيد على ما يلي:

١- تحقيق النصف الأول من الحاشية من أول الحاشية إلى نهاية باب التمييز، حققها الباحث محمد فال الشيخ زيدان، وهي رسالة ما جستير بإشراف د. محمد فتحي مصطفى، جامعة أم القرى، عام ١٤١٦هـ.

٢- من بداية باب (حروف الجر) إلى نهاية الحاشية اعتمد البحث على مخطوط الحاشية، وهي نسخة مصورة عن مكتبة القدس، رقمها: (١٨٨)، وهي في ١٠٣ ألواح، متوسط عدد الأسطر في كل صفحة ٢٥ سطرًا، ومتوسط عدد كلمات كل سطر ١٨ كلمة، خطُّها جيد، كتب في نهايتها: "وكان الفراغ من هذه الحواشي عشية الخميس مستهل القعدة الحرام (كذا)، سنة ٩٥٩هـ". ومجموع ما اعتمد عليه البحث من المخطوط (٥٢ لوحًا) من (ل٥٠ب) إلى نهاية المخطوط (ل ١٠٢أ).

ولزيادة ضبط وإتقان نصِّ الحفيد في حاشيته رجع البحث إلى عدَّة مصادر نقلت عن (حاشية الحفيد)، وهي:

١- نصوص (حاشية الحفيد) الواردة في (رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك)، لمحيي الدين عبد القادر المكي، ولم ينسب غالب ما نقله عن الحفيد إليه.

٢- نصوص الحاشية الواردة في (التصريح على التوضيح) لخالد الأزهري، ولم ينسب الأزهري أكثر ما نقله عن الحفيد إليه.

٣- نصوص الحاشية الواردة في (حاشية اللقاني على أوضح المسالك)، ولم أقف على موضع صرَّح فيه باسم الحفيد مع أنه نقل بعض مآخذ الحفيد على جده بالنص.

٤- نصوص الحاشية الواردة في (حاشية ياسين الحمصي على التصريح)، وقد أكثر النقل عن الحفيد، وعلَّق على كثير من أقواله.

٥- نصوص الحاشية الواردة في حاشية أبي بكر الشنواني على مجيب النداء الموسومة بـ(هداية مجيب الندا)، وقد أكثر النقل فيها عن الحفيد

٦- نصوص الحاشية الواردة في (حاشية الصبان على الأشموني) فالصبان هو -أيضًا- ممن أكثر النقل عن الحفيد، وأكثر ما نقله عنه غير معزوٍ إليه.

وهذه الكتب التي استعان البحث بها لضبط نص (حاشية الحفيد) أفاد منها أحيانا في ضبط (أوضح المسالك) أيضًا.

كما أفاد البحث في تحقيق نص الحفيد من جميع المصادر التي أفادت منه، كالدنوشري في حاشيته على (التصريح على التوضيح) نقلا عن حاشية ياسين على التصريح، والفيشي في حاشيته على (قطر الندى)، وياسين الحمصي في (حاشيته على الألفية)، و(حاشيته على مجيب الندا)، وغيرها من المصادر التي أفادت منه[1].

- **خطَّة البحث**:
  - **المقدمة**.
  - **التمهيد**.

أولا: التَّعريف بابن هشام الأنصاري، وكتابه (أوضح المسالك).

ثانيًا: التَّعريف بابن هشام الحفيد، و(حاشيته على أوضح المسالك).

○ الفصل الأول: المآخذ على المنهج والأسلوب.

المبحث الأول: المآخذ على ترتيب المسائل، وتقسيم الفقرات.

المطلب الأول: ترتيب المسائل والأبواب.

المطلب الثاني: عدم تباين الأقسام.

المطلب الثالث:الزيادة أو النقص في التقسيم.

(١) ينظر المصادر التي أفادت منه ص٣٦٧ من هذ البحث.

المبحث الثاني: المآخذ على الإغفال.

المطلب الأول: إغفال بعض المواضع والأقسام.

المطلب الثاني: إغفال بعض الشروط والأوجه.

المطلب الثالث: إغفال بعض الخلافات، والأحكام.

المطلب الرابع: إغفال التمثيل، وحدِّ بعض المصطلحات.

المبحث الثالث: المآخذ على نقل الآراء ونسبتها.

المبحث الرابع: المآخذ في الاضطراب.

المطلب الأول: الاضطراب في الأحكام.

المطلب الثاني: الاضطراب في الحدود، والتقسيم.

المبحث الخامس: المآخذ على التعبيرات.

المطلب الأول: عدم الدِّقة في استخدام بعض الألفاظ، وترتيب العبارات.

المطلب الثاني: التَّعبير بما يُفهم إطلاق الأحكام أو تقييدها.

○ الفصل الثاني: المآخذ على الصناعة النَّحويَّة.

المبحث الأول: المآخذ على المصطلحات.

المبحث الثاني: المآخذ على الحدود.

المطلب الأول: تخلُّف الجمع أو المنع.

المطلب الثاني: زيادة فصول في الحد.

المطلب الثالث: الخطأ في تفسير قيود الحد وبيان مخرجاتها.

المبحث الثالث: المآخذ على الأصول النحوية.

المطلب الأول: الخطأ في الاستدلال.

المطلب الثاني: الخطأ في تأويل الدليل.

المطلب الثالث: عدم تمحض الدليل لوجه الاحتجاج به.

المبحث الرابع: المآخذ على التَّمثيل.

المطلب الأول: الخطأ في المثال.

المطلب الثاني: الخطأ في التَّقدير.

- **الفصل الثالث: المآخذ على الآراء النحوية والصرفية، وفهم أقوال النحاة.**

المبحث الأول: المآخذ على الآراء النحوية.

المبحث الثاني: المآخذ على الآراء الصرفية.

المبحث الثالث: المآخذ على فهم آراء النحاة، وأقوالهم.

- **الفصل الرابع: منهج ابن هشام الحفيد في مآخذه على جده.**

المبحث الأول: طريقته في ذكر المآخذ، وعبارات الاستدراك عليه.

المبحث الثاني: أسباب أخذه على جده ابن هشام.

البحث الثالث: مصادره في الأخذ على الجد.

المبحث الرابع: تقويم موقفه من الجد.

المبحث الخامس: أثر مآخذه على من جاء بعده.

- **الخاتمة.**
- **الفهارس.**

أ-فهرس الآيات القرآنية.

ب-فهرس الأحاديث.

ج- فهرس الشعر.

د- فهرس الأعلام.

هـ - فهرس المصادر والمراجع.

و- فهرس الموضوعات.

ومن الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث أن نصف الحاشية التي اعتمد عليها البحث غير محققة، وهذا ما تطلب مني القيام بعمل المحقق في النصوص التي فيها مأخذ للحفيد على جده، مع ما في الاعتماد على نسخة فريدة من صعوبة ذللتها نقول أصحاب الحواشي المتأخرة

عن الحاشية.

وفي الختام، أتقدَّم بالشكر إلى أستاذي المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور سليمان بن علي الضحيان –حفظه الله– فلم يألُ جهدًا في توجيهي وإرشادي، فجزاه الله عني خير الجزاء، وإلى عضوي المناقشة، لتفضلهما بمناقشة الرسالة، وتسديد ما فيها من نقص.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور علي بن إبراهيم السعود، فقد كان له الفضل في التحاقي ببرنامج الماجستير، فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر لوالدي فقد كان القدوة، والموجه، والمعين.

التمـــهيـــد

أولًا: **التعريف بابن هشام الجد، وكتابه (أوضح المسالك).**

ثانياً: **التعريف بابن هشام الحفيد، وحاشيته على أوضح المسالك.**

أولا: التعريف بابن هشام، وكتابه (أوضح المسالك)

١- التعريف بابن هشام[١]:

هو أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري الحنبلي[٢]، المعروف بابن هشام الأنصاري.

حياته:

ولد ابن هشام بمصر في شهر ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمئة[٣]، وقيل بعد سنة عشر[٤]، وتتلمذ على يدِ عدد من علماء القاهرة ومشايخها، فدرس النحو، والصرف، واللغة، والأدب، والقراءات، والفقه، قال عنه صاحب (معجم المؤلفين): "نحوي مشاركٌ في المعاني، والبيان، والعروض، والفقه، وغيرها"[٥].

أتقن علوم العربية، فسبق فيها أقرانه وتفرد، وأحاط بالدقائق، فاشتهر بعلمه في كل الأمصار، وقد تصدَّر للتدريس، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وحدَّث عن ابن جماعة بالشاطبية، فانتفع به من أهل زمانه خلق كثيرٌ[٦].

قال عنه ابن حجر العسقلاني: "انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرُّف في الكلام، والملكة التي

---

(١) تنظر ترجمته في المصادر التالية: العبر في خبر من غبر ١٦٧/٤، وأعيان العصر وأعوان النصر ٥/٣-٦، والدرر الكامنة ٩٣/٣، والمنهل الصافي ١٣١/٧-١٣٢، والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠، والمقصد الأرشد ٦٦/٢، والجوهر المنضد ٧٧/١-٧٨، وبغية الوعاة ٦٨/٢، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨، والبدر الطالع للشوكاني ٤٠٠/١، والأعلام للزركلي ١٤٧/٤.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣، والمنهل الصافي ١٣٢/٧، والبدر الطالع للشوكاني ٤٠٠/١.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣، والبدر الطالع للشوكاني ٤٠٠/١.

(٤) قال الصفدي: "مولده تقريبًا بعد العشر وسبعمائة" أعيان العصر ٦/٣، والظاهر أن صحة مولده سنة ثمان؛ لأنَّ من ذكروه حددوا السنة والشهر، والصفدي ذكر التاريخ التقريبي.

(٥) معجم المؤلفين ١٦٣/٦.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ٦٨/٢، والبدر الطالع للشوكاني ٤٠١/١.

كان يتمكَّنُ بها من التعبير عن مقصوده بما يُريد مسهبًا ومُوجزًا"[١].

وكان شافعي المذهب، ثم تحنبَّل قبل وفاته بخمس سنين، فحفظ (مختصر الخرقي) في دون أربعة أشهر[٢].

توفي ابن هشام ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقبرة الصوفية في مدينة القاهرة[٣].

شيوخه:

تتلمذ ابن هشام الأنصاري لعدد من شيوخ عصره، منهم[٤]:

- أبو حفص تاج الدين عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي (ت: ٧٣١هـ)، المعروف بابن الفاكهاني[٥]، وعليه قرأ ابن هشام شرح (الإشارة).

- وقاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الحموي المعروف بابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)[٦].

- والشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن عز الدين عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز المعروف بابن المرحل الحراني (ت:٧٤٤هـ)[٧].

- وأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)[٨]، فسمع منه ديوان زُهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه، بل كان شديد المخالفة له، قال الشوكاني:

---

(١) الدرر الكامنة ٩٣/٣، وينظر: بغية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣، وبغية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨.

(٣) ينظر: النجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠، وبغية الوعاة ٦٩/٢، والبدر الطالع للشوكاني ٤٠٢/١.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣، والمنهل الصافي ١٣٢/٧، وبغية الوعاة ٦٨/٢، والبدر الطالع للشوكاني ٤٠٠/١، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨.

(٥) تنظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢٠٩/٤، وشذرات الذهب ١٦٩/٨.

(٦) تنظر ترجمته في النجوم الزاهرة ٢٩٨/٩، وحسن المحاضرة ٤٢٥/١.

(٧) تنظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢٠٩/٣، وشذرات الذهب ٢٤٤/٨.

(٨) تنظر ترجمته الدرر الكامنة ٥٨/٦، والنجوم الزاهرة ١٠/ ١١١.

"لعل ذلك -والله أعلم- لكون أبي حيان كان منفردًا بهذا الفن في ذلك العصر غير مُدافعٍ عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة، وكثيرًا ما يُنافس الرجلُ من كان قبله في رتبته التي صار إليها إظهارا لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله، أو بالتَّمكُّن من البلوغ إلى ما لم يَبلغْ إليه، وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله، ومثل صاحب الترجمة، وهكذا نافس أبو حيان الزمخشري فأكثر من الاعتراض عليه "[1].

- وحضر درس الشيخ تاج الدين أبي الحسن علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي (ت: ٧٤٦هـ)[2].

- وقرأ القراءات السبع على الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن نمير ابن السراج (ت: ٧٤٧هـ)[3].

تلاميذه:

تصدَّى ابن هشام الأنصاري لتدريس العربية، وتخرج على يديه جمع، من أشهرهم:

- جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن أحمد اللخمي (ت: ٧٩٠هـ)[4].

- أبو الفضل جمال الدّين محمد بن أحمد بن عبد العزيز النّويري (ت: ٧٨٦هـ)[5].

- عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي (ت: ٧٩٤هـ)[6].

- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري (ت: ٨٣٠هـ)[7].

---

(١) البدر الطالع للشوكاني ١/٤٠١.

(٢) تنظر ترجمته في الدرر الكامنة ٤/٨٥، وبغية الوعاة ٢/١٧١.

(٣) تنظر ترجمته في الدرر الكامنة ٥/٥٠٢، وحسن الماحضر ١/٥٠٨.

(٤) تنظر ترجمته في الدرر الكامنة ١/٦٨، وبغية الوعاة ١/٤٢٧.

(٥) تنظر ترجمته في إنباء الغمر ١/ ٢٩٦، وشذرات الذهب ٨/٥٠٢.

(٦) تنظر ترجمته في إنباء الغمر ١/ ٤٤٣، وشذرات الذهب ٨/٥٧٠.

(٧) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ١/١٥٣، وبغية الوعاة ١/٤٢٧.

آثـــاره:

لابن هشام مصنفات عديدة في العربية تشهد له بالسبق، وعلو الكعب، وأهم مصنفاته مرتبة على حروف المعجم[1]:

- الإعراب عن قواعد الإعراب.
- الألغاز النحوية.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل. والكتاب مفقودٌ، قال الزركلي: "التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل كبيرٌ"[2]، وقال عنه الشوكاني: "التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل عدَّة مجلدات"[3].
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد.
- التذكرة، والكتاب مفقودٌ، وجاء في خمسة عشر جزءًا.
- الجامع الصغير.
- الجامع الكبير.
- حواشٍ على الألفية.
- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، ويقع في أربعة مجلدات.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وشرحه.
- شرح البردة.
- شرح التسهيل، قال الشوكاني: إنه لم يبيضه.

---

(١) ينظر الكتب التي ذكرت مصنفاته، وهي: الدرر الكامنة ٩٣/٣، والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠، وبغية الوعاة ٦٩/٢، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨، والبدر الطالع للشوكاني ٤٠١/١، وأعلام للزركلي ١٤٧/٤، ومعجم المؤلفين ١٦٣/٦، وهدية العارفين ٤٦٥/١. وقد فصل الكلام في آثار ابن هشام وبيَّن المطبوع منها، والمخطوط، والمفقود، وما لا تصح نسبته إليه من الكتب الدكتور علي فوده نيل في كتابه: (ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي من ص ٩ إلى ص ٣٩٣)، والكتاب في الأصل رسالته للدكتوراه في جامعة القاهرة، وقد نشرته جامعة الملك سعود في الرياض سنة ١٤٠٩م.

(٢) أعلام للزركلي ١٤٧/٤.

(٣) بغية الوعاة ٦٩/٢، والبدر الطالع للشوكاني ٤٠١/١.

- شرح الشواهد الصغرى.
- شرح الشواهد الكبرى.
- شرح قصيدة كعب بن زهير: (بانت سعاد).
- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، ويقع في مجلدين.
- قطر الندى وبل الصدى، وشرحه.
- القواعد الصغرى.
- القواعد الكبرى.
- الكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية لأبي حيان.
- المسائل السفرية في النحو.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، قال عنه الشوكاني: "(مغني اللبيب) وهو كتابٌ لم يؤلف في بابه مثله، وأُشتهر في حياته"[1].
- موقد الأذهان في الألغاز النحوية.
- نزهة الطرف في علم الصرف.

(١) البدر الطالع للشوكاني ١/٤٠١.

٢- التعريف بكتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك):

(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) شرحٌ لابن هشام الأنصاري على (ألفية ابن مالك)، وهو من شُروح الألفية المتقدمة، وقد اتَّسمَ الشرح بسهولة الألفاظ، والدقة والوضوح والإيجاز في الشرح والتفسير، والتوسط في عرض المسائل بين التفصيل والاقتضاب، وهو إيجازٌ غير مخل، فلم يكتفِ بالمسائل التي عرض لها ابن مالك في (الألفية)، بل اعتنى بذكر بعض ما لم يذكره ابن مالك من مسائل الباب في (الألفية).

ولم يذكر أبيات النظم، بل شرع في شرحها مباشرة دون ذكر نصها، حتى كأنه تصنيفٌ مستقلٌ عن (الألفية)، وكان يفصلُ بين مسائل الباب الواحد عوضًا عن نصِّ (الألفية) بقوله: "فصل: كذا".

وقد حافظ على ترتيب تبويب الألفية، لكنه خالفه في ترتيب المسائل، فقد امتاز بحسن التقسيم والترتيب لها.

واهتم بإيراد الحدود وشرحها وذكر محترزاتها. وكان يعرض المسائل الخلافية عرضًا قصيرًا، فلا يبسُط القول في الأقوال فيها، ولا في عرض أدلة أصحابها غالبا.

ولم يقتف أثر ابن مالك ويتحذَّى حذوه في ترجيح الآراء دائمًا، بل إنه انتقده في غير موضع من الشرح، وقد أتى البحث هذا على شيء من ذلك.

وقد نص ابن هشام في مقدمة شرحه على سبب شرحه لـ(لألفية)، ومنهجه في الشرح، حيث قال: "إن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي -رحمه الله- كتابٌ صغُرَ حجمًا، وغَزُر علمًا، غير أنَّه لإفراط الإيجاز، قد كاد يعدُّ من جملة الألغاز. وقد أسعفت طالبيه بمختصر يُدانيه، وتوضيح يُسايره ويُباريه، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيَه، وأحلِّل به تراكيبَه، وأنقِّح مبانيَه، وأعذِّب به مواردَه، وأعقِل به شواردَه، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أُشير فيه إلى خلاف، أو

نقد، أو تعليل، ولم آلُ جهدًا في توضيحه، وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه"[1].

وقد أثنى على الشرح خالد الأزهري في مقدمة (التصريح)، فقال: "إن الشرح المشهور بـ(التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو) للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري -تغمده الله بالرحمة والرضوان- في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان، لم يأت أحد بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله"[2].

المصنفات عليه:

لعل أكثر ما يُظهر قيمة (أوضح المسالك) وفضله كثرة شروحه والحواشي عليه، فقد أقبل العلماء على شرحه، والتعليق عليه منذ ظهوره، ومن أشهرها[3]:

- حاشية عز الدين محمد بن أبي بكر ابن جماعة (ت: ٨١٩هـ).
- شرح أبي البقاء نور الدين الحلبي الحنفي (ت: ٨٢٤هـ).
- حاشية حفيده شهاب الدين أحمد بن عبد الله بن هشام (ت: ٨٣٥هـ)، وهي موضوع هذا البحث.
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، وقد كتب كلٌّ من جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، والدنوشري (ت: ١٠٢٥هـ)، وياسين الحمصي (ت: ١٠٦١هـ) عليه حاشية.
- حاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ).
- حاشية ابن قُطْلُوبغا، سيف الدين محمد بن محمد البكتمري، المعروف بابن قُطْلُوبغا (ت: ٨٧٠هـ).
- رفع الستور والآرائك عن مخبآت أوضح المسالك، لمحيي الدين عبد القادر المكي (ت:

---

(١) أوضح المسالك ١/١٢.

(٢) التصريح للأزهري ١/٣.

(٣) ينظر في هذا: (ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي): ٦١-٧٣، و(ألفية ابن مالك منهجها وشروحها) د. غريب بن عبدالمجيد نافع، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٧٣، ص١٨٢- ١٨٨.

٨٨٠هـ).

- حاشية لبرهان الدين إبراهيم بن عبدالرحمن الكركي (ت: ٩٢٢هـ).
- حاشية لأبي عبد الله ناصر الدين محمد اللقاني (ت: ٩٥٨هـ).
- هداية السالك إلى أوضح المسالك، وهي حاشية لأبي بكر إسماعيل الأشموني (ت: ١٠١٩هـ).
- حاشية ابن كيران لأبي عبد الله محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي (ت: ١١٧٢هـ).
- تكميل المرام بشرح شواهد ابن هشام، وهو شرح لشواهد الشرح لمحمد بن عبدالقادر بن علي بن يوسف الفاسي ١٠٩١هـ.
- نظم أوضح المسالك لابن الحاج أبي عبد الله محمد بن حمدون بن الحاج السلمي المرداس (ت: ١٢٧٤هـ).
- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحيي الدين عبد الحميد (ت: ١٣٩٣هـ).
- منار السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار، وعبد العزيز حسن.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار.

ثانيا: التعريف بابن هشام الحفيد، وحاشيته على (أوضح المسالك):

١- التعريف بابن هشام الحفيد[(١)]:

هو شهاب الدِّين أحمد بن تقيّ الدين عبدالرحمن بن جمال الدين عبدالله بن يُوسف بن هشام الأنصاري، المعروف بابن هشام الحفيد.

حيــاته[(٢)]:

ولد الحفيد بالقاهرة سنة ثمانٍ وثمانين وسبعمئة[(٣)]، قال السخاويُّ: "أَرخَ بعضُهم مولدَه سنة سبعٍ وتسعين"[(٤)].

نشأ ودرس في مصرَ ثم سكنَ دمشق، وكانت نشأته في أسرة نحوية، فكان الحفيد نحويًّا وابنَ نحويٍّ وحفيدَ نحويٍّ[(٥)]، وقد نبغ من الأسرة عدد من العلماء، منهم جده جمال الدين عبد الله بن هشام (ت ٧٦١هـ)، وأبوه تقي الدين عبد الرحمن بن جمال الدين عبد الله بن هشام، وأخوه محمد بن عبد الرحمن بن عبدالله بن يوسف (ت:٩٠٧هـ)[(٦)]، وعمُّه محبُّ الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (ت:٧٩٩هـ)[(٧)]، وابن عمته شمس الدين محمد بن عبد الماجد العُجيمي سبط ابن هشام (ت: ٨٢٢هـ)[(٨)].

شُهِدَ له بالتقدُّم والبراعة في العربية، وتصدَّى للإقراء، قال السيوطي: "أخذ (الحفيد) عن

---

(١) تنظر ترجمة الحفيد في إنباء الغمر ٤٨٣/٣، والضوء اللامع ٣٢٩/١، ودرة الحجال ٥٧/١، وشذرات الذهب ٣٠٩/٩، وأعلام للزركلي ١٤٧/١.

(٢) ينظر: إنباء الغمر ٤٨٣/٣، والضوء اللامع ٣٢٩/١، ودرة الحجال ٥٨/١، وشذرات الذهب ٣٠٩/٩، وأعلام للزركلي ١٤٧/١، ومعجم المؤلفين ٢٦٦/١.

(٣) ينظر: الضوء اللامع ٣٣٠/١، وأعلام للزركلي ١٤٧/١.

(٤) الضوء اللامع ٣٣٠/١.

(٥) ينظر: درة الحجال ٥٧/١.

(٦) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٩٢/٩، والكواكب السائرة ١٢/١.

(٧) تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١٤٨/١، وشذرات الذهب ٦١٦/٨.

(٨) تنظر ترجمته في إنباء الغمر ٢٠٨/٣، وشذرات الذهب ٢٢٩/٩.

العلامة البخاريّ، فقال له العجيميُّ: لم تستفد منه أكثر مما عندك، فقال له: أليس صرنا فيه على يقين؟!"[1].

ولم يكن اشتغاله بالعلم إلا بعد كبر، وذلك أن الشهابَ الريشيَّ واجهه -وهو يُلاعبُه الشطرنج- بقوله: يا عامي، فحمي من ذلك، واشتغل من ثمَّ حتى برع بالعلم[2].

توفي الحفيدُ بدمشق يوم الخميس في الرابع من جمادى الآخرة، سنة خمسٍ وثلاثين وثمانمئة، ودفن بباب الصغير[3]، قال السخاوي: "وأرَّخَ بعضُهم...أنَّه مات عن نحو أربعين"[4] أي: عن عمر يقارب أربعين سنة، وإذا كان السخاوي ذكر أن بعضهم أرَّخ سنة ولادته ٧٩٧هـ[5] فيكون عمره – حسب رواية السخاوي – يوم مات ٣٨ سنة. وأمَّا حسب رواية الأكثرين أنه ولد سنة ٧٨٨هـ فيكون عمره حين وفاته ٤٧ سنة.

شيوخه:

أخذ الحفيدُ العلم على يد صفوة علماء زمانه، منهم[6]:

- عزُّ الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله، المعروف بابن جماعة (ت٨١٩هـ)[7]، وكان أكثر شيوخه الذين أخذ عنهم، فأخذ عنه العلوم التي كان يقرئها، وكان عز الدين يُقرئ الأصول، والجدل، واللغة، والبيان.

- الشمس العُجيمي (ت:٨٢٢هـ) ابن عمته آنف الذكر، وكان العُجيمي شديد

(١) بغية الوعاة ٣٢٢/١.

(٢) ينظر: الضوء اللامع ١/ ٣٣٠.

(٣) ينظر: إنباء الغمر ٤٨٣/٣، والضوء اللامع ٣٢٩/١، ودرة الحجال ٥٨/١، وشذرات الذهب ٣٠٩/٩. وقد ورد في: بغية الوعاة ٣٢٢/١ أنه توفي سنة خمس وثمانين وثمانمئة، وهو تصحيف بلا ريب، فإن ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ، وهو المعاصر للحفيد نص على وفاة الحفيد سنة ٨٣٥هـ، وحدد اليوم والشهر الرابع من جمادى الآخرة. وعلى هذا كل من ترجم له، ينظر مراجع ترجمته.

(٤) الضوء اللامع ٣٣٠/١.

(٥) ينظر: الضوء اللامع ٣٣٠/١.

(٦) ينظر: الضوء اللامع ٣٢٩/١، وبغية الوعاة ٣٢٢/١، وشذرات الذهب ٣٠٩/٩.

(٧) تنظر ترجمته في إنباء الغمر ١١٥/٣، وأعلام للزركلي ٥٦/٦.

الإجلال للحفيد، وذلك أنه قال له لما رآه يأخذ عن علاء الدين البخاري: "لَمْ تستفد منه أكثر مما عندك!"[1].

- أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الولي العراقي (ت٨٢٦هـ)[2]، وهو من كبار علماء الحديث في زمنه.

- شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي (ت: ٨٣١هـ)[3].

- شمس الدين أبي بكر محمد بن إبراهيم بن عبد الله الشطنوفي (ت: ٨٣٢هـ)[4]، أخذ عنه العربية.

- نظام الدين يحيى بن يوسف بن محمد بن عيسى الصيرامي (ت: ٨٣٣هـ)[5].

- علاء الدين محمد بن محمد بن محمد البخاري (ت: ٨٤١هـ)[6].

- القاضي المالكي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم البساطي (ت: ٨٤٢هـ)[7]، حيث قرأ عليه كتاب (المواقف).

تلاميذه:

تصدى ابن هشام الحفيد للتدريس، وإقراء الناس، فتتلمذ عليه كثيرون من أشهرهم[8]:

- شهاب الدين أحمد بن رجب بن الأمير طيبغا المجدي (ت:٨٥٠هـ)[1].

---

(١) بغية الوعاة ٣٢٢/١.

(٢) تنظر ترجمته في إنباء الغمر ٣١١/٣، والنجوم الزاهرة ١١٨/١٥.

(٣) تنظر ترجمته في حسن المحاضرة ٤٣٩/١، وأعلام للزركلي ١٨٨/٦.

(٤) تنظر ترجمته في إنباء الغمر ٤٢٨/٣، والنجوم الزاهرة ١٥٥/١٥.

(٥) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٦٦/١٠، وأعلام للزركلي ١٧٨/٨.

(٦)تنظر ترجمته في النجوم الزاهرة ٢١٤/١٥، وشذرات الذهب ٣٥١/٩.

(٧) تنظر ترجمته في إنباء الغمر ١٢٤/٤، وأعلام للزركلي ٣٣٢/٥.

(٨) ينظر تلاميذه في الضوء اللامع ٣٣٠/١.

– قرأ عليه برهان الدين إبراهيم بن خِضر بن أحمد بن عثمان بن كريم الدين (ت: ٨٥٢هـ)[٢].

– كمال الدين محمد بن عثمان بن محمد بن عبد الرحيم بن إبرهيم بن هبة الله البارزي (ت: ٨٥٦هـ)[٣]، وقرأ على الحفيد (المختصر) في العربية.

– يحيى بن محمد بن أحمد المحيوي الدماطي (ت: ٨٧٩هـ)[٤]، وقرأ على ابن هشام الحفيد كتاب (التسهيل) لابن مالك.

– عبد العزيز بن يوسف بن عبد الغفار بن وجيه بن عبد الوهاب السنباطي (ت: ٨٧٩هـ)[٥]، وقرأ عليه (شرح الشمسية) في علم المنطق.

آثـــاره:

ذكرت كتب التراجم أن لابن هشام الحفيد مصنفين، أشهرهما (حاشية على أوضح المسالك) وهي موضوع بحثنا، وقد جمعها شمس الدين محمد بن أحمد البلاطنسي، قال السخاوي: "كتبَ على نسخته على (توضيح الألفية) لجده حواشي كثيرة، جرَّدها في تصنيف مستقل الشمس البلاطنسي في مجلد انتفع به الفضلاء"[٦].

وقال الزركلي: "كتب (حواشي) على (توضيح الألفية) لجده جمال الدين ابن هشام، جُردّت في كتابٍ مستقلٍ غزيرِ الفائدةِ"[٧].

=

(١) تنظر ترجمته في النجوم الزاهرة ١٥/٥١٥، والضوء اللامع ١/٣٠٠.
(٢) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ١/٤٣، ونظم العقيان ١/١٥.
(٣) تنظر ترجمته في النجوم الزاهرة ١٦/١٣، والضوء اللامع ٩/٢٣٦.
(٤) تنظر ترجمته في شذرات الذهب ٩/٤٩١، وأعلام للزركلي ٨/١٦٧.
(٥) ينظر: الضوء اللامع ٤/٢٣٧، ومعجم المؤلفين ٥/٢٦٤.
(٦) الضوء اللامع ١/٣٢٩.
(٧) أعلام للزركلي ١/١٤٧.

والمصنف الآخر (شرح التسهيل) ذكره السخاويُّ، قال: "قَرأ عليه الكمال بن البارزي في (المختصر)، والمحيوي يحيى الدماطي في (التسهيل)، وكان (أي: الحفيد) يكتبُ عليه شرحًا"[1].

(١) الضوء اللامع ١/٣٣٠.

٢- التعريف بحاشية الحفيد على أوضح المسالك.

لـشهاب الدين ابن هشام الحفيد مصنفـان -كما ذكرتُ سابقًا- أشهرُهما (حاشيته على أوضح المسالك) جمعها شمس الدين محمد بن أحمد البلاطنسيُّ، وقد أُثني عليها، قال السخاويُّ عن الحفيد: "كتب على نسخته من (توضيح الألفية) لجده حواشيَ كثيرة جرَّدَها في تصنيف مستقل الشمس البلاطنسي في مجلد انتفعَ به الفضلاءُ"[(١)]، وقال الزركليُّ: "كتب حواشي على (توضيح الألفية) لجده جمال الدين ابن هشام، جُرِّدت في كتاب مستقل غزير الفائدة"[(٢)].

فالحفيد لم يكتب الحاشية في تصنيف مستقل، وإنما كان يعلقُ على الشرح في نسخته منه بدلالة قول السخاوي: "جرَّدَها في تصنيف مستقل الشمس البلاطنسي".

وهذه عادة كانت معروفة آنذاك في أوساط العلماء أنهم يعلقون على نسخهم الخاصة ما يعن لهم خلال المطالعة والدرس، ثم يجردونها في كتاب مستقل، أو يجردها من بعدهم تلاميذهم أو علماء آخرون، جاء في ترجمة أبي بكر بن إبراهيم البعلي الحنبلي عند السخاوي: "ولم يُشغِل نفسه بتصنيف، بل له حواشٍ وتقييداتٌ على بعض الكتب كفروع ابن مفلح بحيث جردت في مجلد"[(٣)].

وجاء في ترجمة محمد سيف الدين الحنفي: "كتب على كل من (التوضيح) لابن هشام، و(شرح البيضاوي) للإسنوي، و(شرح التنقيح) للقرافي، و(شرح المنار)، و(شرح العقائد)، و(شرح الطوالع) للدار حديثي، وغيرها حواشيَ متقنة بديعة المثال لو جردت كانت كافلة بإيضاحها، وقد جُرد منها أولها، لكنه لم يكمل"[(٤)].

وقال ياسين الحمصي في مقدمة حاشيته على الألفية وهو يتحدث عن مصادره في

(١) الضوء اللامع ١/٣٣٠.
(٢) أعلام للزركلي ١/١٤٧.
(٣) الضوء اللامع ١١/١٤.
(٤) المرجع السابق ٩/١١٧.

الحاشية: "وبعدُ، فهذه فوائد تتعلق بألفية الإمام ابن مالك جمعتها من خط فريد زمانه ووحيد أوانه الجمال ابن هشام بهامش نسختين من المتن، والنصف الأول من (شرح ابن الناظم)"[(١)].

ويظهر من قراءة حاشية الحفيد أن من جرَّدها -البلاطنسي- جمع بين حاشيتين له على الشرح، والذي دلَّ على هذا قوله: "ظاهرُه أنَّ النفي هنا مقصورٌ على أحدِ ما ذكره، ولم أعلم له مخالفًا، وينبغي أن يُتأمل وجه الاقتصار على هذه فإنَّ فيه دقَّة. كذا انتهى. ثم قال في حاشية أخرى: اعلم أن (صاحب اللباب) أطلق في النافي، ولم يُقيده بما ذكره المصنِّف، وهو الظاهر"[(٢)].

فهذا النص يتحدث عن حاشيتين علقهما الحفيد على متن (أوضح المسالك)، وربما على نسختين من نسخ (أوضح المسالك)، ففي الحاشية الأولى لم يعلم الحفيد أن للجد مخالفًا، ثم لما زاد اطلاعه، وعرف بوجود المخالف، نبَّه عليه في الحاشية الثانية.

ومما يدل على جلالة قدر هذه الحاشية أن مُجرِّدها شمس الدين البلاطنسي كان من أقران الحفيد في العمر حيث ولد البلاطنسي سنة ٧٩٨هـ، وكانت له مكانةٌ كبيرةٌ في العلم، وعند ملوك عصره آنذاك[(٣)].

هذا ما يتعلق بأصل الحاشية ومكانتها.

أمَّا موضوعها فإنها تعليقات على كتاب جده (أوضح المسالك) في شرح عبارة غامضة، أو تفصيل في خلاف، أو تعليل لحكم، أو زيادة في تمثيل، أو استدراك، أو اعتراض على قول للجد، أوتبيان لاضطراب وقع فيه الجد، وما إلى ذلك من تعليقات.

---

(١) حاشية ياسين على الألفية ٢/١.

(٢) حاشية الحفيد ٢٠٧/١.

(٣) وهو محمد بن عبد الله بن خليل الدمشقي الشافعي. ولد في سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، وطلب العلم على عدد كبير من العلماء، وصارت له مكانة كبيرة، فقد ازدحم الناس في بابه رجاء شفاعته عند السلطان، وتولى تدريس مدرسة الشامية البرانية، وعرض عليه السلطان الظاهر قضاء القدس و قضاء دمشق، فأبى، توفي سنة٨٦٣هـ، وحضر جنازته خلق لا يحصون حتى قيل: إنه لم ير في هذا القرن بدمشق نظيرها. ينظر ترجمته في الضوء اللامع ٨٦/٨-٨٨، ونظم العقبان ١٥٠، وشذرات الذهب ٤٤٥/٩.

وقد التزمت الحاشية بترتيب الجد وتقصيه غالبًا[1]، فلم تقدم أو تؤخر في عرض المسائل والفصول، والحفيد يتخيَّرُ نصوص الشرح التي يُعلِّق عليها، ويتجاوز بعض عبارات الشرح، وقد يتجاوز مسائل دون التعليق عليها كـ(فصل: لولا، ولوما[2]، و(فصل: حذف بعض الحروف)[3]، وذلك في الواضح الذي لا يحتاج -في نظر الحفيد- إلى إبانة.

ومنهج الحفيد اقتطاع جزء من كلام الجد الذي يريد التعليق عليه، يعقبه بالشرح، وبيان مراد الجد منه بما يحقق المنفعة ويتمِّم الفائدة، وقد اعتنى بعرض أقوال النَّحاة في مسائل الخلاف وأدلتهم، وتبيين الرأي الراجح عنده.

وللحفيد عناية بإيراد الشواهد والاحتجاج بها لا سيما في مواطن الخلاف، وفي مقدمتها الآيات القرآنية وقراءاتها، ومما يشير إلى احتفائه بها اعتراضه على بعض أقوال الجد لمخالفتها قراءة سبعية، وذلك في نحو انتقاده إطلاق الجد وجوب تحقيق تاء التأنيث في الوقف وذلك لمخالفته قراءة الكسائي في تاء ﴿وَلَاتَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4] بالتاء والهاء بِخُلْفٍ عنه[5].

ورده بعض التخريجات، كتخريج الجد التذكير في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[6] بالفصل بضمير المفعول؛ لأنَّه يفضي إلى إجماع القراء على المرجوح، قال: "قوله: (وبأنَّ التَّذكيرَ في (جَاءكَ) للفصل): فيه نظرٌ؛ لأنَّه يلزمُ منه أن يكون القراء يجمعون على غير المختار، وهم لا يجمعون على غير المختار"[7].

(١) ينظر مما وقع فيه التقديم والتأخير في التعليق على نص الجد حاشية الحفيد ٢٨٣/١، وأوضح المسالك ١٧٩/٢ و١٨٢.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد ٨١، ب.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد ١٠٠، ب.

(٤) سورة ص، ٣.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد ٩٤، أ.

(٦) سورة الممتحنة، ١٢.

(٧) حاشية الحفيد ٢٤٣/١، وينظر أيضا: حاشية الحفيد ٣٤٥/١.

وهو ممن يرى صحة الاحتجاج بالحديث كالمصنف، والشارح، فبلغ مجموع ما استشهد به منها واحدًا وعشرين حديثًا. وله عناية بتفسير الشواهد الشعرية، وإظهار وجه الاستشهاد بها، والتنبيه على روايتها، وإعرابها[1].

وتعدُّ حاشية الحفيد على (أوضح المسالك) من أهم حواشي الشرح؛ ويرجع ذلك لأمور منها:

– أن حاشيته من أولى المصنفات على الشرح بعد حاشية شيخه عز الدين محمد ابن جماعة (ت ٨١٩هـ)، وشرح أبي البقاء نور الدين الحلبي الحنفي (ت: ٨٢٤هـ).

و(أوضح المسالك) من شروح الألفية الهامة، ومن أكثرها انتشارًا بين الدارسين، وقد خدمت الحاشية الشرح خدمة جليلة؛ إذ فسرت غوامضه، وقيدت مطلقه، وعلَّقت عليه ونكتت، وحررت كثيرا من مسائله وحققتها، وقارنت أقوال الجد في الشرح بأقواله في غيره من مؤلفاته، فتمَّم الحفيد بها ما في الشرح من مواطن النقص والتقصير.

– أن الحفيد ناقش فيها آراء ابن هشام الجد في مئة وثلاثة وسبعين موضعًا من الحاشية في قضايا نحوية، وصرفية، ومنهجية، وأسلوبية، وقضايا عائدة إلى الصِّناعة النحوية، وقارنها بأقوال وآراء غيره من النحاة في مقدمتهم الزمخشري، والرضي، وابن مالك، والأسفراييني.

– وفرة مصادر الحاشية، فقد أكثر الحفيد النقل عن النحاة والاستشهاد بأقوالهم، فنقل عن زهاء ستة وأربعين مصنفًا لغويًّا كـ(إصلاح المنطق) و(الصحاح للجوهري)، ونحويًّا كـ(الكتاب)، و(التسهيل) كما نقل عن البلاغيين والمفسرين.

– أن الحاشية مصدرٌ أفاد منه من جاء بعده ممن حشَّى على (أوضح المسالك) كمحيي الدين عبد القادر المكي في (رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك)، وخالد الأزهري في (التصريح على التوضيح)، واللقاني في حاشيته على الشرح، والدنوشري في (حاشيته على التصريح)، وياسين الحمصي في (حاشيته على التصريح)، وأبي بكر الشنواني في (حاشيته على أوضح المسالك).

---

(١) ينظر حاشية الحفيد ١/ ٢٣٤، ٢٨٤، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٥٠، ٣٥٣.

وأفاد منها -أيضًا- من حشَّى على غير (أوضح المسالك) من شروح الألفية كالسجاعي في حاشيته على (شرح ابن عقيل للألفية)، والصبان في حاشيته على (شرح الألفية للأشموني)، والخضري في (حاشيته على شرح الألفية لابن عقيل)، وأفاد منها ياسين الحمصي في (حاشيته على الألفية) نفسها.

وأفاد منها الشراح والمحشون على مصنفات الجد الأخرى كـ(شرح الجوجري لشذور الذهب)، والفيشي في (حاشيته على شرح قطر الندى)، وعلى غيرها من المصنفات كالفاكهي في (شرح الحدود)، وهو ما يشهد للحاشية ولمؤلفها بالفضل والتَّقدم.

الـفـــصـــل الأول:

المـــآخـذ على المنـــهـــج، والأسلـــوب.

المبحث الأول: المآخذ على ترتيب المسائل وتـقسيم الفـقـرات.

المبحث الثاني: المآخـــذ عـلـى الإغـفـــال.

المبحث الثالث: المآخـــذ على نقل الآراء ونسبـــتـــها.

المبحث الرابع: المـــآخـذ على الاضـــطراب.

المبحث الخامس: المآخذ على التعبيرات.

المبحث الأول: المآخذ على ترتيب المسائل، وتقسيم الفقرات

بلغت مآخذ الحفيد على جده في ما يتعلَّقُ بترتيب المسائل، وتقسيم الفقرات سبعَة عشر مأخذًا، وهي متوجِّهةٌ إلى ثلاثة أمور: ترتيب المسائل والأبواب، وعدم تبيان الأقسام، والزيادة أو النقص في التَّقسيم، ودونك التَّفصيل:

المطلب الأول: ترتيب المسائل والأبواب.

ونقدُ الحفيد فيها موجهٌ إلى التَّقديم والتَّأخير في عرض المسائل والأبواب، وفيه خمسة مآخذ، هي:

المأخذ الأول: انتقد الحفيد تقديم ابن هشام الجدِّ فصل: المعرب والمبني على فصل: الإعراب والبناء[1]، ورأى ضرورة تأخيره عنه؛ لأنَّ معرفةَ المعرب والمبني متوقفةٌ على معرفة الإعراب والبناء، قال: "كان اللائق أنْ يذكرَ الإعراب والبناء، ثم يذكرَ المعربَ والمبني؛ لأنَّهما مُشتقان من الإعراب والبناء، ومعرفة المشتقِّ موقوفةٌ على معرفة المشتق منه"[2].

وقد أَطلقَ الحفيدُ انتقادَهُ، ولم يصرح بتوجيهه إلى ابن مالك أو إلى ابن هشام، والأصلُ توجُّهُ المآخذ إلى ابن هشام ما لم ينصَّ على توجيهها إلى غيره. وترتيب الأبواب والفصول لا يُعوَّلُ على غير المصنِّف، وهو ابن مالك في (الألفية). وابن هشام حافظ على ترتيب (الألفية)[3]، فما قالَهُ الحفيد مندفعٌ؛ لأنَّ الجدَّ أرادَ المحافظةَ على ترتيب ابن مالك.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢٩/١، و٣٨.

(٢) حاشية الحفيد ١٨/١.

(٣) ينظر: ألفية ابن مالك ١٠.

المأخذ الثاني: انتقد الحفيد في (باب: إعراب الفعل المضارع المعتل الآخِر) قولَ ابن هشام: "إذا كان حرف العلة بدلًا من همزة كـ(يَقْرَا) و(يُقْرِي)، و(يَوْضُو)، فإن كان الإبدال بعدَ دخولِ الجازمِ فهو إبدالٌ قياسيٌّ، ويمتنعُ حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازم مُقتضَاه، وإن كان قبله فهو إبدالٌ شاذٌّ، ويجوزُ مع الجازم الإثباتُ والحذفُ بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر"[(١)].

وذلك أن الجدَّ لفَّ الكلام بذكره متعددًا على جهة التفصيل - وهما: الإثبات، والحذف- ثم نشرَهُ على غير ترتيب اللف[(٢)]؛ لأنَّ الإثبات عائدٌ إلى عدم الاعتداد بالعارض، والحذفَ عائدٌ إلى الاعتداد به، فشوَّش النشر بردِّ الأول على الثاني، والثاني على الأول، قال الحفيد: "فيه لفٌّ ونشر مُشوشٌ[(٣)]؛ لأنَّ قوله: (بناء على الاعتداد بالعارض) راجعٌ إلى الحذف، وقوله: (وعدمه): راجعٌ إلى الإثبات"[(٤)].

وهو ما أخذه عليه محيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري، ومحمد النجار[(٥)]، قال المكي: "فيه لفٌّ ونشرٌ غير مرتَّبٍ؛ لأنَّ الاعتداد بالعارض علة للحذف، وعدمه علَّةٌ للإثبات"[(٦)].

وهو نقد متَّجه؛ لأنَّ الأصل المحافظة على الترتيب؛ لئلا يؤدي الكلام إلى لبس.

---

(١) أوضح المسالك ١/٨٠.

(٢) اللف والنشر: عند أهل البديع من المحسنات المعنوية "وهو أن يؤتِي بلفظٍ يشتملُ على متعدِّدٍ، ثم يذكرَ أشياءً على عدد ذلك، كلّ واحد يرجع إلى واحد من المتقدّم ولا ينصّ على ذلك الرجوع بل يفوّض إلى عقل السامع ردّ كل واحد إلى ما يليق به، وذكر الأشياء الأولى تفصيلا أو إجمالا يُسمّى باللّف بالفتح، وذكر الأشياء الثانية الراجعة إلى الأولى يسمّى بالنّشر" كشاف اصطلاحات العلوم ١٤٠٩.

(٣) إنما وحد الصفة (مشوَّش) لأن وصفٌ للنشر.

(٤) حاشية الحفيد ١/٥٦.

(٥) ينظر: رفع الستور ١/٣٧، والتصريح للأزهري ١/٨٩ و٩٠، وضياء السالك ١/٨٥.

(٦) رفع الستور ١/٣٧.

المأخذ الثالث: انتقد الحفيد قولَ ابن هشام في مواضع جواز فتح همزة (إنَّ) وكسرها من (باب: إنَّ وأخواتها): "الخامس: أنْ تقعَ خبرًا عن قول، ومُخبرًا عنها بقول، والقائلُ واحدٌ، نحو: (قَولِي: إِنِّي أَحمَدُ اللهَ)، ولو انْتَفى القول الأول فُتحت، نحو: (عِلمِي أَنِي أَحمَدُ اللهَ)، ولو انْتَفى القول الثاني، أو اختلف القائل كُسرت، نحو: (قَولِي: إِنِّي مُؤمنٌ)، و(قَولِي: إِنَّ زَيدًا يَحمدُ اللهَ)"[1].

حيث أخر ابن هشام الجد موضعين يجبُ فيهما كسر همزة (إنَّ) إلى مواضع جواز الوجهين، وكان الأولى ذكرهما مع مواضع وجوب الكسر، قال الحفيد: "اعلم أنَّه سيذكرُ في ما يجوزُ فيه الأمران أنَّه إذا كان المبتدأ قولًا، ولم يُخبر عن (إنَّ) بقولٍ يجبُ الكسرُ، وإذا أُخبر عنها بقول واختلفَ قائلُ القولين، فإنَّه يجبُ الكسر، وهاتان المسألتان كان على المصنِّف أن يذكرهما في قسمِ ما يَجب فيه أن تُكسر"[2].

وقد أصاب الحفيدُ بهذا المأخذ، ومثله في وجوب التَّقديمِ ما انتفى كون المبتدأ فيه قولًا، ففتحُ همزته واجبٌ، ولعل الذي دعا الجد إلى ذلك رغبته في جمع شروط المسألة في موضعٍ واحدٍ.

المأخذ الرابع: قال ابن هشام في (باب: عطف النسق): "يجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو؛ فالأول كقول بعضهم: (وَبِكَ وَأَهلًا وَسَهلًا)، جوابًا لمن قال له: (مَرحَبًا)، والتقدير: (وَمَرْحبًا بِكَ وَأَهلًا)، والثاني نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾[3]، أي: (أَنُهمِلُكُم فَنَضرِبُ)"[4].

(١) أوضح المسالك ٣٤٣/١.

(٢) حاشية الحفيد ١٨٣/١.

(٣) سورة الزُّخرُف، ٥.

(٤) أوضح المسالك ٣٩٧/٣.

انتقد الحفيدُ تقديم الجدِّ ذكر الفاء على الواو، ومجيء التمثيل لمحذوفهما على خلاف هذا الترتيب، قال: "قوله: (بالفاء والواو): [هكذا][(١)] وُجد في بعض النُّسخِ المعتمدةِ، وصوابه تقديم (الواو) على (الفاء)؛ لتُطابقَ التمثيلَ"[(٢)].

وهو ما نبَّه عليه محيي الدين عبد القادر المكي، قال: "هكذا ثَبت في غالب النُّسخ، وصوابُهُ أن يَقولَ: (بالواو والفاء)، ليُوافق ما بعده من التَّمثيل"[(٣)].

وهذا الاستدراك مشكلٌ على تحقيق محيي الدين عبد الحميد، وتحقيق محمد باربجي[(٤)]، وتحقيق صالح سهيل حمودة[(٥)]، والنسخ المخطوطة[(٦)] وقد خلت منه النسخة التي اعتمد عليها خالد الأزهري في (التصريح) كما حققه محمد باسل، وكذلك خلت منه نسختا (ضياء السالك)، و(منار السالك)[(٧)].

المأخذ الخامس: في (باب: إعراب الفعل) انتقد الحفيدُ ترتيبَ جدِّه ابن هشام عواملَ نصب الفعل المضارع، حيث بدأها الجدُّ بـ(لَنْ)، ثم (كَيْ)، ثم (أنْ)، ثم (إذَنْ)[(٨)].

ورأى الحفيد أنَّ الأولى في الترتيب تقديمُ ذكر (أَنْ) على (كَي)؛ لأنَّها أمُّ الباب، أو أنَّ يُؤخرَ ذكر (أَنْ) عنها جميعًا نظرًا لكثرة أحكامها، قال: "اعلمْ أنَّها -أيّ: (أنْ)- أمُّ

(١) في المخطوط (هذا)، والصواب ما أثبت.

(٢) حاشية الحفيد ٦٦، أ.

(٣) رفع الستور ٤١٩/٢.

(٤) أوضح المسالك تحقيق محمد باربجي ٢٨١.

(٥) أوضح المسالك تحقيق صالح سهيل حمودة ٣٥٠، قد حققها على ثلاث نسخ خطية.

(٦) وذلك في ثلاث نسخ مخطوطة من (أوضح المسالك)، الأول: ٧٠، ب، نسخة جامعة الملك سعود رقم (٢/١٣٢٦)، والثانية: ١١٨، أ، نسخة جامعة الملك سعود رقم (٢/١٤٣٥)، الثالثة: ١١٣، ب، نسخة جامعة الملك سعود رقم (٤/١٤٣٤).

(٧) ينظر: التصريح للأزهري ١٨٩/٢، وضياء السالك ٢٢٤/٣، ومنار السالك ١١٢/٢.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ١٥٥/٤.

الباب؛ لأنَّها تعملُ ظاهرةً ومقدرةً؛ ولأنَّها مُتفقٌ عليها، وكان الأولى أن يذكرها بعد (لَنْ)، أو يؤخِّرها عن (إذَنْ)؛ لكثرة أحكامها"[1].

وقد أخرَّ الجدُ ابن هشام ذكر (أَنْ) عن (لَنْ)، و(كَي) و(إذَنْ) في (شرح قطر الندى)، و(شرح الشذور)، و(الجامع الصغير)[2]، وقال في تعليل تأخِيرَ ذكر (أنْ) عنها: "بدأ بالكلام على (لَنْ)؛ لأنَّها ملازمةٌ للنصب، بخلاف البواقي، وختمَ بالكلامِ على (أنْ) لطول الكلام عليها"[3].

ولعل الحفيد اطلع على قول الجد، فالتعليل الذي ذكرَهُ لتأخيرها هو التعليل الذي ذكرَهُ الجدُّ.

والعذرُ للجد في (أوضح المسالك) أنه سار على ترتيب المصنِّف -ابن مالك- في (الألفية)، وأراد المحافظة عليه[4].

المطلب الثاني: عدم تباين الأقسام.

وهو ما كان نقد الحفيد فيه موجهًا إلى قسمة ابن هشام، من حيث عدم تباين الأقسام وتداخلها، وذلك إمَّا بجعله الشيء قسيمًا لنفسه، وإما بجعله القسمَ قسيمًا، أو بجعله قسمَ قسيمه قسمًا منه خلطًا، وأخذ عليه هذا في سبعة مواضع، وهي:

المأخذ الأول: انتقد الحفيد في (باب: الضمير) تقسيم جده ابن هشام الضمير البارز إلى متصلٍ ومنفصلٍ، وتقسيم الضمير المستتر إلى واجب الاستتار، وجائزه[5]. وفي (باب: العطف) قسَّم الضمير المتصل إلى بارز ومستتر، حيث قال: "لا يحسنُ العطفُ على الضمير المرفوع المتَّصِل بارزًا كان أو مستترًا"[6].

(١) حاشية الحفيد ٧٥، ب.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ٨٣، وشرح شذور الذهب ٢٥٩- ٢٦٤، والجامع الصغير ١٦٩، و١٧٠.

(٣) شرح قطر الندى ٨٠، وينظر: شرح شذور الذهب ٢٥٩.

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك ٥٧.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١/٨٣-٨٨.

(٦) أوضح المسالك ٣/٣٩٠.

قال الحفيد: "قوله: (وينقسمُ البَارزُ)، إلخ: اعلم أنَّه قد قال في باب العطف ما يخالفُ قوله هنا؛ لأنه جعل في (باب: العطف) المتصل المقسَّم، ثم قسمه إلى مستتر وإلى بارز، وههنا جعل البارز المقسَّم ثم قسمه إلى متصل وإلى منفصل"[1].

وانتقاد الحفيد موجهٌ إلى جعلِ الجدِّ الضميرَ المتصلَ في (باب: الضمير) قِسمًا من البارز، وفي (باب: العطف) جعل البارز قِسمًا منه، فجعله المقسَّم قسمًا من قسمِهِ، وهو مشكلٌ؛ لأنَّه يُؤدي إلى تقسيمِ الشيء إلى نفسه وغيره.

والظاهرُ عدم صحة هذا الانتقاد؛ لأنَّ كلًا منهما تقسيمٌ خاصٌ، فابن هشام لحظَ في المقسَّم من (باب الضمير) جهة البروز والاستتار، ومن هنا كان المتصل قسمًا من البارز، وفي (باب العطف) لحظ جهة الاتصال والانفصال، فكان البروز والاستتار قِسمًا منه. والتقسيمُ يختلفُ باختلاف أساس القسمة والجهة المعتبرة فيها.

وعدم اعتبار ابن هشام جهةً واحدةً في التَّقسيم في البابين؛ لأن ذلك يؤدي إلى خطأ القسمة؛ وذلك لأمرين: الأول: جعله قسيم الشيء قسمًا منه. والثاني: تقسيمه الشيء إلى نفسه وإلى غيره. وذلك أنه لو قسَّم الضمير إلى بارزٍ ومستترٍ، ثم قسَّم البارزَ إلى متصلٍ ومنفصلٍ، والمتصلَ إلى بارز، ومستتر، فقد قسَّم الشي إلى نفسه وإلى غيره، وجعل المستتر وهو قسِيم البارزِ قسمًا منه. ففي هذا تداخلٌ كبيرٌ في القسمة، وعدم تباينٍ لأقسامها.

قال اللقاني: "قوله: (وينقسم البارز إلى متصل)، إلخ: قد يُفهم منه أن المستتر [ليس][2] بمتصل، إذ المتصل قسمٌ من البارز الواقع قسيمًا للمستتر، وقِسمُ قَسيمِ الشيء قسيمٌ للشيء، فلا يكون الشيء قسيمًا، وإلا لزم كون القسم قسيمًا، والجواب: أن المتصل الذي هو قِسمٌ من البارز، وقَسِيمٌ للمستتر نوعٌ خاصٌ من المتصل، لا مفهوم

(١) حاشية الحفيد ١/٦٥.

(٢) في حاشية اللقاني المخطوطة (يسمى)، والصواب ما أثبت نقلًا من حاشية ياسين على التصريح ١/٩٧؛ فإنه نقله ونسبه للقاني، والمعنى يحتمه.

المتصل، فجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع أعمَّ منه صادقًا به وبالمستتر، فلم يلزم من كون المستتر متصلا [كون القسيم قِسما][(١)"(٢)].

وعليه فالقِسم قد يكونُ أعمَّ من مقسَّمه بحيث يشملُه، ويشملُ قسيمَه باختلاف أساس القسمة.

المأخذ الثاني: في (باب: الموصول) قال ابن هشام الجد: "والصلة: إما جملة، وشرطُها أن تكون خبريَّة...، ولا يجوزُ أن تكون إنشائية كـ(بِعْتُكَه)، ولا طلبية كـ(اِضْرِبْهُ)، و(لَا تَضْرِبْهُ)"[(٣)].

فأخذ عليه الحفيد عطف (الطلبية) على (الإنشائية)، ورأى أنَّ المعطوف مستغنًى عنه، قال: "لو اكتفى بقوله: (إنشائية) عن الطلبية لكفاه"[(٤)].

ووجه انتقاد الحفيد أنَّ الجدَّ عطف القِسم على مقسَّمه، وهو مغنٍ عنه؛ لأنَّ المقسَّم شاملٌ لجميع أقسامه. وخرجَّه اللقاني بأنَّه من عطف الخاص على العام، قال: "قوله: (ولا طلبية): عطفٌ على (إنشائية) من عطفِ الخاصِّ على العامِّ، [لأنَّ][(٥)] الكلام إمَّا خبرٌ وإمَّا إنشاءٌ"[(٦)].

وذكر محيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري فرقًا بين الجملة الإنشائية والطلبية، هو أنَّ حصول معنى الجملة الإنشائية مقارنٌ لحصول اللفظ بها، أمَّا الطلبية فيتحقق معناها بعدها[(٧)].

---

(١) زيادة يتطلبها المعنى، وهي هكذا في حاشية ياسين على التصريح ٩٧/١.

(٢) حاشية اللقاني ٥٨، أ.

(٣) أوضح المسالك ١٦٤/١.

(٤) حاشية الحفيد ١٠٢/١.

(٥) في المخطوط (لاكن) والصواب ما أثبت.

(٦) حاشية اللقاني ٦٣، ب.

(٧) ينظر: رفع الستور ٧٤/١، والتصريح للأزهري ١٦٨/١.

والظاهر أنَّ هذا الفرق لا يُعَوَّل عليه هنا لاستوائهما في الحكم، وهو امتناع الإخبار بهما، وعطف الخاص على العام يُشعر أنَّ القِسمَ -وهو الجملة الطلبية- منفردٌ عن سواه من أقسام المقسَّم -وهو الجملة الإنشائية- بحكمٍ، وهو هنا ليس كذلك.

المأخذ الثالث: قال ابن هشام الجد في (باب: المفعول المطلق): "ينوبُ عن المصدر في الانتصاب على المفعول المُطلق ما يدلُّ على المصدر من صفة، كـ(سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ)، و(اِشتَمَلَ الصَّمَاءَ)[1]، و(ضَرَبْتُهُ ضَربَ الأميرِ اللصَّ)؛ إذ الأصل: (ضَربًا مِثلَ ضَربِ الأميرِ اللِّصَّ)، فحذف الموصوف ثم المضاف...، أو دالٌ على نوع منه، كـ(قَعَدَ القُرفُصَاءَ)، و(رَجَعَ القَهْقَرى)"[2].

ويرى الحفيد أنَّ في كلام جده ابن هشام تخليطًا؛ حيث جمعَ بين قول سيبويه وقول المبرد والسيرافي، قال الحفيد: "اعلم -أيضًا- أنَّ (القُرفُصَاءَ)، و(الصَّمَاءَ)، و(القَهْقَرى) منصوباتٌ على أنَّها صفاتُ موصوفٍ محذوف عند المبرد والسيرافي، وعلى أنَّها مصادرُ غير نائبة عن شيء عند سيبويه، إذا تقرَّرَ هذا فتقول: إنْ بنينا على قولهما فكانَ على المصنِّف ألا يذكرَ (القُرفُصَاءَ)، و(القَهْقَرى) في قِسمٍ قَسِيمٍ لـ(الصَّمَاءَ)، وإنْ بنينا على مذهب سيبويه فلا يصحُّ التَّمثيلُ بـ(القُرفُصَاءَ)، و(القَهْقَرى) لما هو نائبٌ عن المصدر؛ لأنَّه يرى أن لا نيابة أصلًا"[3].

وهذا التخليطُ جعل قول الجدِّ متردَدَ الإشكالِ بين أمرين، الأول: إشكالٌ على القِسمة، وذلك بناءً على قول المبرد والسيرافي؛ فإنَّ ما دلَّ على النَّوع هو من نيابة الصفة عن المصدر؛ لأنَّ النوعَ صفةٌ للمصدر المحذوف المنوب عنه، فجعلَ القسمَ قسيمًا.

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ١/١٦٠، واللباب للعكبري ٢٦٤.

(٢) أوضح المسالك ٢/٢١٣.

(٣) حاشية الحفيد ١/٢٩٩. ينظر: الكتاب ١/٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٢٦٦، وينظر رأي المبرد في الأصول ١/١٦٠، وشرح الكافية للرضي ١/٢٩٩.

والثاني: على التمثيل، وذلك اعتمادًا على قول سيبويه فإن (القُرفُصَاءَ)، و(القَهْقَرى) في المثالين مصادرُ، فهي مفاعيلُ مطلقةٌ حقيقة، لا نائبةٌ عنها، ففي تمثيله بهما للنيابة خطأ.

ولم أقف على هذا الاستدراك عند غيره، وأما تمثيله للنائب عن الصفة، والنائب عن النوع فقد أجاب عنه اللقاني بأنَّ نيابة الصفة لما هو جارٍ على الموصوف المحذوف، أي: لفظًا، أمَّا نيابة النوع فهي في ما كان نوعًا من ذلك الفعل، قال: "قوله: (كقَعَدَ القُرفُصَاءَ): فإن قلت: فما الفرق بين (اشتَمَلَ الصَّمَاءَ) و(قَعَدَ القُرفُصَاءَ) حتى كان الأول من نيابة الصفة، والثاني من نيابة الدَّالِ على نوع. قلت: هو أنَّ (الصَّمَاءَ) جاريةٌ على موصوفٍ محذوفٍ، و(القُرفُصَاءَ) اسمٌ لهذه القعدة المخصوصة، فهي جامدةٌ غير مشتقَّةٍ"[1].

وابن هشام الجد في (أوضح المسالك) تابعٌ لابن مالك في (التسهيل) حيث جعل الصفة قَسيمًا للنوع[2]، لكنّ الجدَّ أنكرَ في (شرح قطر الندى)، و(الجامع الصغير)[3] نيابة الصفة عن المفعول المطلق، حيث قال: "وليس مما ينوبُ عن المصدر صفته، نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[4] خلافًا للمعربين"[5]، فيكون قوله فيهما مضارعًا لقول سيبويه.

وفي (شرح اللمحة)[6] جعل (قَعَدَ القُرفُصَاءَ)، و(اشتَمَلَ الصَّمَاءَ) مثالين لنيابة النوع عن المصدر.

(١) حاشية اللقاني ٩٦، ب.

(٢) ينظر: التسهيل ٧٨.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى ٢٥٢، والجامع الصغير ١٠٧.

(٤) سورة البقرة، ٣٥.

(٥) شرح قطر الندى ٢٥٢.

(٦) ينظر: شرح اللمحة البدرية ١٥٨/٢.

المأخذ الرابع: في (باب: الاستثناء) قال ابن هشام: "للاستثناء أدوات ثمانٍ: حرفان وهما: (إلَّا) عند الجميع، و(حَاشَا) عند سيبويه، ويُقال فيها: (حَاشَ، وحَشَا)، وفعلان وهما: (لَيْسَ)، و(لا يَكُونُ)"[(١)].

وقد انتقد الحفيد عدَّ الجد ابن هشام (لا يَكُونُ) من قسم الاستثناء بالفعل، قال: "أمَّا (ليس): فالصحيحُ فعليتها، ولا إشكالَ فيها. وأمَّا (لا يَكُونُ) فلا يحسنُ عدُّهُ فعلًا؛ لأنَّه مركبٌ من حرفٍ وفعلٍ، والمركبُ من حرف وفعل لا يكونُ فعلًا، وقولُ بعضِهم: إنَّ أداةَ الاستثناء (يَكونُ) و(لا) شرطٌ ضَعيفٌ؛ لأنَّ (يَكونُ) لا يدلُّ على معنى الاستثناء بوجه من الوجوه، فالأولى أنْ يقولَ: إنَّ المصنّف تَساهلَ في عدّها فعلًا"[(٢)].

ونقد الحفيد موجهٌ إلى قسمة ابن هشام الجد حيث جعل المستثنى بالمركب من حرفٍ وفعلٍ قسمًا من المستثنى بالفعل سهوًا، وقد أجاب خالد الأزهري عن الجد ابن هشام بأن عدَّه إيَّاه من الفعل من باب التَّغليب، قال: "(لا يَكونُ) وأُعترِضَ بأنَّ المركبَ من حرف وفعل لا يكونُ فعلًا، ويجابُ بأنَّهما لما رُكبا غَلبَ الفعلُ الحرفَ لشَرف الفعل، فسُمِّي الجميع فعلًا"[(٣)]، وبه أجاب ياسين الحمصي[(٤)].

وما خَرَّجَا به قولَ ابن هشام لا يُخرجُه من التجويز والمسامحة؛ لأنَّه من الاستثناء بالمركب، وعدُّه من المستثنى بالفعل قد يُوهِمُ أنه يُستثنَى بـ(يكون) دون (لا) النافية، وهذا لا يجوزُ.

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب الحال): "أصلُ صاحب الحال التَّعريف، ويقعُ نكرةً بمسوغ كأن يتقدم عليه الحالُ، نحو: (فِي الدَّارِ جَالسًا رَجلٌ)، وقوله[(٥)]:

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢٤٩-٢٥٢.

(٢) حاشية الحفيد ١/٣٢٦.

(٣) التصريح للأزهري ١/٥٣٨.

(٤) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ٢/١٥١.

(٥) صدر بيت من مجزوء الوافر، وعجزه: (يَلُوحُ كأنَّهُ خَلَلُ)، قائله كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة كما في ديوانه ٥٠٦، والكتاب ٢/١٢٣، والمقاصد الشافية ٣/٤٤٥، والمقاصد النحوية ٣/١١٣٠، =

لِمَيَّة موحِشًا طَلَلُ .....

أو يكون مخصوصًا إما بوصف، كقراءة بعضهم:﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقًا﴾[1]...، أو بإضافة، نحو:﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾[2]، أو بمعمول، نحو: (عَجِبْتُ مِن ضَربٍ أَخُوكَ شَدَيدًا)"[3].

فأخذ عليه الحفيد جعله المخصصَ بالإضافة قسيمًا للمخصص بالمعمول، وهو قسمٌ منه، قال: "قوله: (أو بإضافة): لا يحسنُ جعله قسيمًا لقوله: (أو بمعمول)؛ لأنَّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه على الصحيحِ؛ فهو مما يختصُّ بمعمول، فالصوابُ إدراجُه في القِسم الذي بعده، أَعني ما يختص بمعمول"[4].

وقد انفرد الحفيد -في ما أعلم- بهذا النقد، وما أُخذ على الجد وقع فيه من شراح الألفية أبو حيَّان، والأشموني[5].

وهذا المأخذ يلزم ابن هشام الجد؛ لأنَّ مذهبه أن المضاف عامل في المضاف إليه، كما صرَّح بذلك في (باب: الإضافة) بقوله: "ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقًا لسيبويه، لا بمعنى (اللام) خلافًا للزجاج"[6].

=

والتصريح للأزهري ٥٨٤/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٦٧/١، والمسائل العضديات ٢٣٠، وأسرار العربية ١٤٦.

(١) سورة البقرة، ٨٩، النصب قراءة ابن أبي عبلة، والرفع قراءة الجمهور كما في: البحر المحيط ٤٧١/١، وروح المعاني ٣٢٠/١، على أنه صفة لـ(كتاب)، والنصب على أنها حالٌ منه وذلك أن النكرة تتخصص بالوصف الأول.

(٢) سورة فصلت، ١٠.

(٣) أوضح المسالك ٣٠٨/٢-٣١٤.

(٤) حاشية الحفيد ٣٤٣/١.

(٥) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ١٩٠، وشرح الألفية للأشموني ٢٤٧/١.

(٦) أوضح المسالك ٨٤/٢، وينظر الخلاف في العامل بالمضاف إليه في: تمهيد القواعد ٣١٦١/٧.

المأخذ السادس: في (باب: التمييز) انتقد الحفيد جعل الجد العددَ قَسِيمًا للمقدار لا قِسْمًا منه، حيث قال ابن هشام: "الاسمُ المُبهمُ أربعةُ أنواع: أحدها: العدد، كـ ﴿أَحَدَعَشَرَكَوْكَبًا﴾[1]، والثاني: المقدار، وهو إمَّا مساحة، كـ(شِبْرٍ أَرْضًا)، أو كيل، كـ(قَفِيْزٍ بُرًّا)، أو وزن، كـ(مَنوَينِ عَسَلًا)، وهو تثنية (مَنًا)، كـ(عَصًا)، ويقالُ فيه: (مَنٌّ) بالتَّشديدِ، وتثنيته (مَنَّانِ)، والثالثُ: ما يُشبه المقدار، نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[2]، و(نِحيٌ سَمْنًا)، ﴿وَلَوْجِئْنَابِمِثْلِهِۦمَدَدًا﴾[3]، وحُمل على هذا: (إنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلًا)[4]. والرابع: ما كانَ فَرعًا للتمييز، نحو: (خَاتَمٌ حَدِيدًا)، فإنَّ الخاتمَ فرعُ الحديدِ"[5].

قال الحفيد: "قوله: (أحدها: العدد، كـ ﴿أَحَدَعَشَرَكَوْكَبًا﴾: الأولى جعلُ هذا القِسمِ من قِسم المقدار؛ لأنَّ المرادَ من المقدار ما يبين به نسبة مقدار الشيء، سواء كان من جهة العدد، أو الوزن، أو الكيل، أو غير ذلك"[6].

وقد جعل الجد ابن هشام -أيضًا- العدد قَسِيمًا للمقدار في (شرح قطر الندى)، و(شرح الشذور)، و(الجامع الصغير)، و(شرح اللمحة)[7]. وهو صنيع أبي حيان، والسيوطي من شراح الألفية[8]، فقد جعلا العدد قسِيمًا للمقدار، وعدَّهُ ابنُ النَّاظم، وابن القيِّم، والشاطبي قِسمًا منه[9].

---

(١) سورة يوسف، ٤.

(٢) سورة الزلزلة، ٧.

(٣) سورة الكهف، ١٠٩.

(٤) ينظر: الكتاب ١٤١/٢، والأصول لابن السراج ٢٤٨/١.

(٥) أوضح المسالك ٣٦٥/٢.

(٦) حاشية الحفيد ٣٥٦/١.

(٧)شرح قطر الندى ٢٦٧، و ينظر: شرح شذور الذهب ٢٣١، والجامع الصغير ١٢٤، وشرح اللمحة البدرية ١٩٠/٢.

(٨) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ٢١١، والبهجة المرضية ٢٩٣.

(٩) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٥١، وإرشاد السالك ٤٣٢، والمقاصد الشافية ٣٥٣/٣.

وقد أجاب ابن هشام عن هذا في (شرح قطر الندى) حيث قال: "فُهِم من عَطفي في المقدمة العددَ على المقادير أنَّه ليس من جملتها، وهو قولُ أكثر المحققين؛ لأنَّ المرادَ بالمقادير ما لم تُرَد حقيقتُه، بل مقدارُه، حتى إنَّه تصحُّ إضافة المقدار إليه، وليس العدد كذلك، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: (عِنْدِي مِقدَارُ رَطْلٍ زَيْتًا)، ولا تقولُ: (عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلا) إلا على معنى آخر"[1]. وعليه فهذا المأخذ من الحفيد غيرُ صحيحٍ، لأنَّ الدلالةَ اللغوية تؤيدُ صنيعَ الجد.

المأخذ السابع: قال ابن هشام في (باب: إعراب الفعل): "و(لَمْ) و(لَمَّا) ويشتركان في الحرفيَّة، والنَّفي، والجزم، والقلب للمضي"[2].

انتقد الحفيدُ ذكرَ ابن هشام الجزم في ما يَشترك فيه (لم) و(لمَّا)؛ وذلك أنَّ الجد عقد هذا الفصل لما يَجزم فعلًا واحدًا، فالجزم هو الجامع بينهما، فكيف يذكره قِسمًا ممَّا يشتركان فيه، قال: "قوله: (والجزم والقلب): الأولى عدمُ ذكره؛ لأنَّ هذا هو الجامعُ بينهما، ولا بدَّ منهُ في تحقيق كونِهما أداتَي جزمٍ، مع أنَّ الكلام في ما هو جازمٌ، فيُعلم منه قطعًا أنهما يشتركان في الجزم، ولا كذلك ما يشتركان فيه غيره"[3].

والظاهر أنَّ كلام ابن هشام متَّجهٌ، فهو يُقارن بينهما بغض النظر عن حديثه عنهما في باب واحد، فهو يجمع ما يتفقان فيه، وما يفترقان فيه، فيكون ذكره للجزم من باب التأكيد عليه.

المطلب الثالث: الزيادة أو النَّقص في التقسيم:

وهو ما كان نقد الحفيد فيه موجهًا إلى قسمة ابن هشام، من حيث تقسيم الجد الشرط الواحد، أو العلة، أو الموضع إلى قسمين، مع أن الأولى جعلُهما قسمًا واحدًا في

(١) ينظر: شرح قطر الندى ٢٦٧.

(٢) أوضح المسالك ٤/٢٠١.

(٣) حاشية الحفيد ٧٩، ب.

الاشتراط، والتعليل، وغيرهما. وقد يعكس فيجعلُ القسيمين في الاشتراط وغيره قسمًا واحدًا، فيُدخِلُ الأقسام بعضها في بعض، وفيه خمسة مآخذ.

المأخذ الأول: أَخذَ الحفيد على جده ابن هشام في (باب: الاشتغال) جعلَه العملَ شرطًا قسيمًا لصحة العمل متأخرًا عن معموله، قال ابن هشام: "المشتغِل عن الاسم السابق كما يكون فعلًا، كذلك يكون اسمًا، لكن بشروطٍ ثلاثة: أحدها: أن يكون وصفًا. الثاني: أن يكون عاملًا. الثالث: أن يكون صالحًا للعمل في ما قبله، وذلك نحو: ([زَيدًا][1] أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ، أو غَدًا) بخلاف نحو: (زَيدٌ عَلَيْكَهُ)، و(زَيدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ)؛ لأنهما غير صفة"[2].

ورأى الحفيدُ أن الأحسن جعلهما شرطًا واحدًا، قال: "قوله: (الثالث: أن يكون صالحًا للعمل في ما قبله): لو أَسقط الشرط الثاني، واكتفى عنه بهذا الشرط لكان حسنًا؛ لأنَّه لا يكون صالحًا للعمل في ما قبله إلا بعد ثبوت كونه عاملًا"[3].

وهو ما أخذه عليه -أيضًا- اللقاني، والدنوشري، إلا أنهما زادا عليه الاكتفاء بالشرط الثالث عن الشرطين قبله؛ لأنَّه لا يكونُ صالحًا للعمل في ما قبله إلا حيث كان وصفًا عاملًا، قال اللقاني: "قوله: (نعم يجوز): إلخ: هذا يبيِّن لك أن المنع فيها ليس لأجل كونهما غير صفتين، بل لأن معمولهما لا يتقدم عليهما، فهما غير صالحين للعمل في ما قبلهما، وحينئذ فالشرط الثالث يغني عن الأول كما لا يخفى"[4].

وقال الدنوشري: "لو اقتصرَ على الشرط الثالث لأغنى عن الشرطين قبله، فكان يقول: أنْ يكونَ اسمًا صالحًا"[5].

---

(١) في أوضح المسالك ١٧٢/٢ (زيدٌ) بالرفع، وكذلك في تحقيق بارتجي ١٤٦، ومنار السالك ٢٥٣/١، والتصويب من المخطوط رقم (٢/١٣٢٦): ٣٦، أ، وضياء السالك ٨١/٢.

(٢) أوضح المسالك ١٧٢/٢.

(٣) حاشية الحفيد ٢٧٥/١.

(٤) حاشية اللقاني ٤٩، أ.

(٥) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٣٠٥/١.

وهذا الانتقاد متَّجهٌ؛ لأنَّه متى كان الاسم صالحًا للعمل في ما قبله فهو وصفٌ عاملٌ.

المأخذ الثاني: قال ابن هشام في (باب: حرف النداء): "يجوزُ حذفُ الحرف...، إلَّا في ثماني مسائل: المندوب نحو: (يَا عُمَرا)، والمستغاث، نحو: (يا اللهُ)، والمنادى البعيدُ؛ لأنَّ المرادَ فيهن إطالة الصوت، والحذف ينافيه، واسمُ الجنس غيرُ المعين؛ كقول الأعمى: (يَا رَجُلًا، خُذْ بيدي)، والمضمر -ونداؤه شاذٌّ-...، واسمُ الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة...، واسمُ الإشارة، واسمُ الجنس لمعين خلافًا للكوفيين فيهما"[(١)].

انتقد الحفيدُ جعلَ جده ابن هشام موضعَ اسم الجنس المعيَّن قسيمًا لموضع غير المعيَّن منه، ورأى الحفيدُ أنَّ الأولى جعلهما موضعًا واحدًا، ثم التَّنبيه على إجازة الكوفيين الحذف في اسم الجنس المعين بعد الفراغِ من عدِّ المواضع، قال: "قال في (اللباب)[(٢)]: (ويجوزُ حذفُ حرف النداء إلا من اسم الجنس)، وقال السَّيد في الشرح[(٣)]: (والمرادُ بالجنس هنا كلُّ ما كان نكرةً قبل النداء سواء تعرَّف بالنداء أم لا)، وعلى هذا فكان الأولى بالشيخ أن يقول: (واسم الجنس)، من غير أن يُضمَّ إليه شيء آخر؛ لأنَّه يكونُ شاملًا لهذا القسم والقسم الذي يذكره بعدُ، ويعدُ الأقسام السبعة، ويُنبِّه على أنَّ الكوفيين يُخالفون في القسم الثاني من اسم الجنس"[(٤)].

والظاهرُ أنَّ هذا الانتقادَ مُتجهٌ؛ فالحكم شاملٌ لاسم الجنس، فلا معنى لتخصيصه بقسم منه.

المأخذ الثالث: في (باب: ما لا ينصرف) قال ابن هشام في الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل: "الخامس: العلمُ المُوازن للفعل، والمعتبرُ من وزن الفعل أنواعٌ، **أحدُها**: الوزن الذي يَخصُّ الفعل كـ(خَضَّمَ) لمكان، و (شَمَّر) لفرس، و(دُئِل) لقبيلة،

(١) أوضح المسالك ٤/٤١٠-٤١٤.

(٢) ينظر: اللباب للإسفرائيني ٩٣.

(٣) ينظر: العباب في شرح اللباب ٩٦.

(٤) حاشية الحفيد ٦٦، ب.

وكـ(انْطَلَقَ)، و(استَخْرَجَ)، و(تَقَاتَلَ) أعلامًا. **الثاني**: الوزنُ الذي به الفعلُ أولى، لكونه غالبًا فيه كـ(إِثْمِد)، و(إِصْبَع)، و(أُبْلُم) أعلامًا، فإن وُجودَ مُوازنها في الفعل أكثرُ كالأمر من (ضَرَبَ)، و(ذَهَبَ)، و(كَتَبَ). **الثالث**: الوزنُ الذي به الفعلُ أولى لكونه مبدوءًا بزيادةٍ تدلُّ في الفعل، ولا تدلُّ في الاسم، نحو: (أَفْكَل)، و(أَكْلُب)؛ فإنَّ الهمزةَ فيهما لا تدلُّ، وهي في مُوازِنِهما من الفعل، نحو: (أَذْهَبُ)، و(أَكْتُبُ) دالةٌ على المتكلم"[1].

فانتقد الحفيد تقسيم ابن هشام أنواع وزن الفعل إلى ثلاثة أقسام، ورأى أنَّ الأولى جعلُ الثاني والثالثِ قسمًا واحدًا، قال: "اعلم أن المُعتبرَ عند النحويين من وزن الفعل المنضمِّ إلى [العلمية][2] نوعان، **أحدهما**: الوزنُ المختصُّ بالفعل بمعنى أنَّه لا يُوجدُ في أسماء العرب إلا منقولًا. و**الثَّاني**: الغالبُ. ووجَّهه بعضُهم بأنَّ هذا الوزن أولى بالفعل من الاسم؛ لأنَّ هذا الوزن مبدوءٌ بزيادة تدلُّ في الفعل على معنًى، ولا تدلُّ في الاسم، وما يدلُّ أولى مما لا يدلُّ، فكانَ الفعلُ أولى بهذا الوزن لما قِيلَ. وبعضُهم بأنَّ معنى كونه غالبًا في الفعل أو مَوزُونه فعلًا أكثرَ منه اسمًا"[3].

ثم نقل الحفيد اعتراضًا لابنِ الحاجب، وللإسفرائيني في (اللباب) على تفسير غلبة الوزن بكونه في الفعل أكثر منه في الاسم. ثم قال: "إذاَ علمت هذا علمت أنَّ الشيخَ لم يُوافق النحويين على ما ذكروه، بل جَعلَ الأولوية بأحد أمرين، وذكر نوعًا ثالثًا [وهو][4] جزءٌ من النوع الأوَّل، وكان الأولى جعله منه...، قوله: (الثالث: الوزن الذي في الفعلية): الصوابُ جعلُ هذا قِسمًا من القسم الثَّاني، لا قسمًا برأسه؛ لأنَّ المعنى في كلٍّ منهما راجعٌ إلى كون الفعل به أولى، وإن كانت جهةُ الأولوية مختلفةً،

(١) أوضح المسالك ١٢٦/٤.

(٢) في المخطوط (الفعلية)، والصواب ما أثبت.

(٣) حاشية الحفيد ٧٣، أ.

(٤) في المخطوط (وهي)، والصواب ما أثبت.

وهذا الذي ذكرناه قد فعله غيره"[1].

فالحفيد يرى أنَّ تقسيم الجد الوزن الذي به الفعل أولى إلى قسمين غير موفقٍ، وأنَّ الصوابَ جعلهما قسمًا واحدًا، والتنبيهُ على أنَّ جهة الأولوية قد تكون بغلبته في الفعل، أو بكون الزيادة تدلُّ على معنًى في الفعل دون الاسم.

وقد اقتصر الجد في (شرح قطر الندى)، و(الجامع الصغير) على المبدوء بزيادة من هاتين العلتين، فقسَّم فيهما وزن الفعل إلى قسمين، الأول: المختصُّ بالفعل، والثاني: المبدوء بزيادة تدلُّ على معنى في الفعل دون الاسم[2].

وقد عبَّر قبله ابن مالك عن هذا بقوله: "ويمنع صرفَ الاسم -أيضًا- وفاقُه الفعلَ فيما يخصه، أو هو به أولى"[3].

وتقسيم الجد في (أوضح المسالك) فيه زيادةُ بيانٍ وإيضاحٍ؛ لأنَّ جهة الأولوية مختلفةٌ في القسمين، ولهذا ناسبَ جعلها في قسمين لا واحدٍ، وعليه فلا وجه لانتقاده كما صنع الحفيد.

المأخذ الرابع: في (باب: كنايات العدد) قال ابن هشام في ما تخالف فيه (كَمْ) الخبرية الإنشائية: "يفترقان -أيضًا- في خمسة أمور أيضًا، أحدها: أن (كَمْ) الاستفهامية تُمَيَّزُ بمنصوب مفرد نحو: (كَمْ عَبْدًا مَلَكتَ؟)، ويجوزُ جرُّه بـ(مِن) مضمرة جوازًا إن جُرَّت (كَمْ) بحرف نحو: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اِشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ؟) وتُمَيَّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع نحو: (كَمْ رِجالٍ جَاؤُوكَ؟)، و(كَمْ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ؟)، والإفراد أكثر وأبلغ. والثاني: أن الخبرية تختصُّ بالماضي كـ(رُبَّ)، لا يجوزُ (كَمْ غِلمَان سَأَمْلِكُهُم؟) كما لا يجوز (رُبَّ غِلمَان سَأَمْلِكُهُم) ويجوزُ (كَمْ عَبْدًا سَتَشْتَرِيهِ؟). والثالث: أن المتكلم بها لا يستدعي

(١) حاشية الحفيد ٧٣، ب.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ٣٥٠، والجامع الصغير ٢٠٧.

(٣) التسهيل ٢١٨.

جوابًا من مخاطبه. والرابع: أنَّه يتوجَّه إليه التصديق والتكذيب. والخامس: أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام"[1].

فانتقده الحفيد، وكان انتقاده متَّجهًا إلى أنَّهما يفترقان في ستة أمور لا خمسة، وذلك أنه قسَّم الأمر الأول الذي ذكره ابن هشام إلى قسمين، أحدهما: كون تمييز الاستفهامية منصوبًا مفردًا، والثاني: أنَّ تمييز الخبرية واجب الجرِّ، قال الحفيد: "قال في (المغني)[2]: (الخامس: أنَّ تمييزَ الخبريَّة واجبُ الخفضِ، وتمييزَ الاستفهاميَّةِ منصوبٌ، ولا يجوزُ جرُه مطلقًا خلافًا للفراء، والزجاج، وابن السراج، وآخرين، بل يُشترطُ أن [تُجَرَّ][3] (كَمْ) بحرف جرٍّ، فيجوز حينئذٍ في التمييز وجهان: النصبُ وهو الكثير، والجر خلافًا لبعضهم، وهو بـ(مِنْ) مضمرة وجوبًا، لا بالإضافة، خلافًا للزجاج). انتهى. وأنت إذا تأمَّلتَ في ما ذكره هنا وفيما ذكره في (المغني) [وجَدتَ][4] أنَّهما يفترقان في ستةِ أمورٍ، وهي: أنَّ (كَمْ) الاستفهامية تُميَّز بمنصوب مفرد، إلخ، وأنَّ الخبرية تختَصُّ بالماضي، وأنَّ المتكلِمَ بها لا يستدعي جوابًا، وأنَّ الكلامَ معها قابلٌ للتصديق، وأنَّ المبدل منها لا يقترنُ بهمزةِ الاستفهامِ، وأنَّ تمييز الخبرية واجب الخفض، إلخ. واعلم أنْ وجوبَ خفضِه مشروطٌ بما إذا لم يُفصل بين (كَمْ) ومميِّزها، أمَّا إذا فُصل وهو مختصٌّ بالضرورة فلا يجبُ"[5].

ولعل الأقرب تقسيم الأمر الأول مما افتراقا فيه إلى أمرين، الأول من جهة الإعراب. والثاني: من جهة العدد، أمَّا ما قال به الحفيد فيبعدُ؛ لأنَّه جعل الفرقَ من جهة الإعراب قسمين متقابلين.

(١) أوضح المسالك ٤/٢٦٧-٢٧٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/٣١٥.

(٣) في المخطوط (يجر)، والصواب ما أثبت ينظر: مغني اللبيب ١/٣١٥.

(٤) في المخطوط (وحدث)، والصواب ما أثبت.

(٥) حاشية الحفيد ٨٢، ب.

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب: الإمالة): "للإمالة أسبابٌ تقتضيها، وموانعُ تُعارضُ تلك الأسباب، وموانعُ لهذه الموانعِ تحُول بينها وبين المنع. أمَّا الأسبابُ فثمانيةٌ، **أحدُها**: كون الألف مبدلة من ياء متطرِّفة، مثاله في الأسماء: (الفَتَى)، و(الهُدَى)، ومثاله في الأفعال: (هَدَى)، و(اَشتَرَى). ولا يُمَالُ، نحو: (نَاب) مع أنَّ ألفَهُ عن ياء بدليل قولهم: (أَنيَاب)؛ لعدم التطرف، وإنَّما أُميلَ، نحو: (فَتَاة)، و(نَوَاة)؛ لأنَّ تاء التأنيث في تقدير الانفصال. **الثاني**: كونُ الياء تخلفها في بعض التَّصاريف كألف (مَلْهَى)، و(أَرْطَى)، و(حُبْلَى)، و(غَزَا)، فهذه وشبهها تُمالُ لقولهم في التَّثنية: (مَلْهَيَانِ)، و(أَرْطَيَانِ)، و(حُبْلَيَانِ)، وفي الجمع (حُبْلَيَات) وفي البناء للمفعول: (غُزِيَ)"[(١)].

انتقد الحفيد الجد في جعله ما سبق سببين، ويمكن إرجاعهما إلى سببٍ واحدٍ، قال: "الألفُ التي هي [من][(٢)] أسبابِ الإمالةِ على ثلاثة أضرب، **أحدها**: أنْ تكونَ منقلبةً عن الياء حالَ كون الألف طرفًا، كما في (رَمَى)، و**ثانيها**: أنْ تكونَ زائدةً للتأنيث، نحو: (حُبْلى)، أو للإلحاق نحو: (أرْطَى)، و**ثالثها**: أنْ تكونَ طرفًا مُنقلبة عن الواو، [إذا][(٣)] كانت في [فعلٍ][(٤)]. وعلى هذا فلو أرجعَ المصنف هذين السببين إلى واحدٍ -كما فعلنا- لكان حسنًا"[(٥)].

الحفيد هنا يتفقُ مع الجد في السببين اللذين ذكرهما الجدُّ، لكنه لحظَ أنَّهما يتعلقان بحرف الألف، فناسب جعله سببًا واحدًا ثم يُفصَّل هذا السبب حسب حالة الألف، وما ذهب إليه الحفيد أولى؛ لأنَّ جمع حالات الألف تحت سبب واحد أدعى لضبطها.

---

(١) أوضح المسالك ٤/٣٥٤.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يتطلها السياق.

(٣) في المخطوط (وإذا)، والصواب ما أثبت. ولعل الناسخ زادها سهوًا لوقوعها بعد واوين.

(٤) في المخطوط (فعله)، والصواب ما أثبت، فلا وجه لوجود ضمير، وإمالة الألف التي أصها الواو دائما يقيده النحويون بـ(الفعل)؛ لأنَّه إذا كان في آخر الفعل فهو متفق عليه، واختلفوا في التي في آخر الاسم.

(٥) حاشية الحفيد ٩٤، أ.

المبحث الثاني: المآخـذ علـى الإغفـال:

بلغت مآخذ الحفيد على جده في ما يتعلَّقُ بالإغفال ستة وعشرين مأخذًا، وتنوع وجه أخذ الحفيد فيها على ابن هشام إلى أربعة أمور: إغفال بعض المواضع والأقسام، وإغفال بعض الشروط والأوجه، وإغفال التمثيل أو حدِّ المصطلحات، وإغفال ذكر بعض الخلافات والأحكام، ودونك تفصيلها:

المطلب الأول: إغفال بعض المواضع والأقسام:

وفيه وجَّه الحفيد انتقاده إلى جده ابن هشام في إغفاله مواضع من المسألة التي يتناولها، أو إغفاله قسمًا من أقسامها، حيث يَذكرُ الجدُّ بعضها، ويُغفلُ بعضًا آخر، وقد بلغت المآخذ من هذا النوع اثني عشر مأخذًا، ودونك التفصيل:

المأخذ الأول: قال ابن هشام في (باب: إعراب المثنى): "حملوا عليه (أي: المثنى) أربعة ألفاظ: (اثْنَيْن)، و(اثْنَتَيْن) مطلقًا، و(كِلَا)، و(كِلتَا) مضافين لمضمر، فإنْ أُضيفَا إلى ظاهرٍ لزمتهما الألف"[(١)].

فأخذ عليه الحفيد عدم استقصاء الألفاظ الملحقة بالمثنى، قال: "كان ينبغي أن يذكرَ من الملحقات -أيضًا- بالمثنى ما سُمِّي به منه، كما ذكره في جمعي التصحيح[(٢)]. واعلم أن المثنى إذا سُمِّي به، منهم من يعربه إعراب المثنى، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف، فتبقى الألف في الأحوال كلها، ويعربه بالضمَّة رفعًا، وبالفتحة نصبًا، وجرًّا. وبَقي عليه ألفاظٌ أُخرُ ملحقةٌ لم يذكرها"[(٣)].

وهو ما نبَّه إليه خالد الأزهري بقوله: "ويلتحق -أيضًا- بالمثنى ما سُمِّي به منه، كـ(زَيْدَانِ) علمًا، فيرفع بالألف، ويُجر ويُنصب بالياء"[(٤)]، ووافقهما في هذا التَّوجيه من

(١) أوضح المسالك ١/٥٠.
(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/٥٣.
(٣) حاشية الحفيد ١/٣٤.
(٤) التصريح للأزهري ١/٦٦.

المحدثين محيي الدين عبد الحميد[1].

وهذا الانتقاد من الحفيد وجيهٌ؛ لأنَّ اقتصار الجد على (اثنين واثنتين وكلا وكلتا) يُوهم أنَّه لا يوجد غيرُها ملحقًا بالمثنى، ويُعتذَر للجد بأنَّه اقتصرَ على ما في الألفية، فابن مالك لم يذكر غيرها.

المأخذ الثاني: قال ابن هشام في (باب العلم): "ينقسم (العلم) أيضًا إلى مُفرد، كـ(زَيْدٍ)، و(هِنْدٍ)، وإلى مركب، وهو ثلاثةُ أنواع: مركَّبٌ إسناديٌّ، كـ(بَـرَقَ نَحْرُه)، و(شَابَ قَرْنَـاهَا)...، ومركـبٌ مزجـيٌّ، وهـو: كـل كلمتـين نَـزّلت ثانيتهمـا منزلـة تـاء التأنيـث مما قبلها...، ومركبٌ إضافيٌّ، وهو الغالب، وهو: كلُّ اسمين نُـزِّل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، كـ(عَبْدَ اللهِ)"[2].

فانتقد الحفيد إغفال الجد ذكر قسمٍ من المركب، قال: "كان عليه أن يذكر بقيَّة المركبات، وهو المتضمن[3] معنى الحرف، سواء كان واو العطف أو غيرَه، مثال الأول: (خَـمْسَةَ عَشَرَ) إذا سُمِّي به، ومثال الثاني: (بَيْتَ بَيْتَ) من قولهم[4]: (هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ) فإنَّ في كل منها مذهبين: أحدهما: استصحاب بنائه. والثاني: إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب"[5].

وسبقَ الحفيدَ إلى هذا التنبيه أبو حيان، فقد أخذ هذا على ابن مالك في (التسهيل)، قال: "يَرِدُ عليه أشياءُ كثيرةٌ مما سُمِّي بها فصارت أعلامًا، وهي مركبةٌ، وقد عَرِيت من إضافة، وإسناد، ومزج، كتسميتك بما رُكِّب من حرفين، نحو: (إنَّما)، أو

(١) عدة السالك ١/٥٢.

(٢) أوضح المسالك ١/١٢٤، و١٢٦.

(٣) (وهو المتضمن) هكذا في الجزء المحقق من الحاشية، وفي المخطوط ل ١٤، أ، أيضًا. وقصد بـ(هو): المركب، وعليه فالبقية التي لم يذكرها الجد – حسب رأي الحفيد – واحد فقط، وهو المركب المتضمن، وله صور.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/١١٨، والمقتضب ٢/١٦١، والأصول ٢/٤٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٤٤٧، واللمع لابن جني ١٦٢.

(٥) حاشية الحفيد ١/٨١.

حرف واسم، نحو: (يَا زَيدُ)، أو حرف وفعل، نحو: (قَدْ قَامَ)، ومن حرف جر- وهو على حرف واحد- ومجرور، نحو: (بِزَيْدٍ)، وشبه ذلك"[1].

وأُجيب عن ابن مالك بأنَّ مُراده بالعلم المركَّب ما سُمعت التسمية به عن العرب، فلا يَرِدُ ما ذكره أبو حيان لعدم سماع التَّسمية به، وبأن ما أَغفل ذِكره مشابهٌ للمركب الإسنادي في الحكم؛ ولذا أُكتفي عنه، قال المرادي: "عن ذلك جوابان، أحدهما: أنَّه إنَّما تعرَّضَ لذكرِ ما وردَ عن العرب من المركب، وأمَّا تركيب الحرفين وما ذكر معه فلم يرد عن العرب بالتسمية به. والثاني: أن تركيب الحرفين وما ذكر معه شبيهٌ بتركيب الإسناد؛ لأنَّ حكمه أن يُحكى، ولا يُعرب كتركيب الإسناد، فاكتفى بذكر تركيب الإسناد؛ لأن هذا ملحق به"[2].

وهو ما يجابُ به عن ابن هشام هنا، وهو ما يُعللُ -أيضًا- إغفال شراح الألفية لذكره كابن الناظم، وأبي حيان، والمرادي، وابن القيم، وابن عقيل، والمكودي، الأشموني، والسيوطي، وابن طولون[3].

المأخذ الثالث: أخذ الحفيد على جده ابن هشام إغفاله قسمًا مما لزم الصدرية، وهو المبتدأ المقترن بلام الابتداء، قال ابن هشام: "الثالثة: أن يكون (أي: الخبر) لازم الصدرية، نحو: (أَيْنَ زَيدٌ؟)، أو مضافًا إلى ملازمها، نحو: (صَبِيْحَةَ أَيِّ يَومٍ سَفَرُكَ؟)"[4].

قال الحفيد: "يَرِدُ عليه الخبر المقترن باللام، فإنه يجب تقدمه معها. قال في (المغني) في الباب الرابع عند الكلام على أقسام العطف[5]: (إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ

(١) التذييل والتكميل ٣١٥/٢.

(٢) توضيح المقاصد ٤٠٠/١، وينظر: تمهيد القواعد ٦٠٠/٢.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٩، ومنهج السالك ٢٢، وتوضيح المقاصد ٣٩٨/١، وإرشاد السالك ١٣٤، وشرح الألفية لابن عقيل ١٢٥/١، وشرح الألفية للمكودي ٣٠، وشرح الألفية للأشموني ٦١/١، والبهجة المرضية ٨٧، وشرح الألفية لابن طولون١٢٦/١.

(٤) أوضح المسالك ٢١٥/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١٤٨/٢.

حتى يقدَّم، نحو: لَقَائِمٌ زَيْدٌ). وكان الأولى أن يقول هنا كما قال في وجوب تقديم المبتدأ، ونصُّه[1]: (أن يكون المبتدأ مستحقًا للتصدير، إما بنفسه أو بغيره، إما متقدمًا أو متأخرًا)"[2].

وهو ما نبَّه عليه خالد الأزهري: قال: "المسألة الثالثة: أن يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو: (أَيْنَ زَيدٌ؟)، أو بغيره، إما مُقدمًا عليه، نحو: (لَقَائِمٌ زَيْدٌ)، أو متأخرًا عنه، وذلك إذا كان الخبر مضافا إلى لازمها، أي: الصدرية، نحو: (صَبِيْحَةَ أَيِّ يَومٍ سَفَرُكَ) فـ(صَبِيْحَةَ) خبرٌ مقدَّمٌ، و(أيِّ) اسم استفهام مضاف إليه، و(سَفَرُكَ) مبتدأ مؤخر"[3]. وهذا الانتقاد من الحفيد وجيهٌ، وما أجملَ تعبير خالد الأزهري بعبارته الرشيقة السابقة: "أو بغيره" فهي تشملُ ما ذكره ابن هشام الجد وما أغفله.

وما أغفله ابن هشام هنا وقع فيه -أيضًا- غيره من شراح الألفية كابن الناظم، وابن القيم، وابن عقيل، والشاطبي، والمكودي، والأشموني[4].

المأخذ الرابع: في (باب: إنَّ وأخواتها) ذكرَ ابنُ هشام أنَّ لوجوب كسر همزة (إنَّ) عشرةَ مواضع، وهي: أن تقع في الابتداء، أو تالية لـ(حيث)، أو لـ(إذ)، أو لموصول، أو جوابًا لقسم، أو محكيَّةً بالقول، أو حالًا، أو صفة، أو بعد عامل عُلِّق باللام، أو خبرًا عن اسم ذات[5].

فأخذ عليه الحفيدُ إغفال موضعٍ مما يجبُ فيه كسرُ همزة (إنَّ)، وهو ما إذا كان تابعًا لأحد هذه المواضع السابقة، حيث قال: "كان يَنبغي له أن يَقول بعد ذكرِ الأقسام كلِّها: أو كانت تابعةً لشيء مما ذكرَ، ثم يذكرَ القسم الثاني"[6].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/٢١٠.

(٢) حاشية الحفيد ١/١٣١.

(٣) التصريح للأزهري ١/٢١٩.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٣، وإرشاد السالك ١٧٩، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢٤٣، والمقاصد الشافية ٢/٨٧، وشرح الألفية للمكودي ٥٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٣٤-٣٣٦.

(٦) حاشية الحفيد ١/١٨٣.

وما نبَّه إليه الحفيد متجهٌ، وقد ذكرَ ابنُ هشام في ما يجبُ فيه فتحُ همزة (إنَّ) أن يكون معطوفًا على شيء مما يجبُ فيه الفتح[(١)].

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب: الاشتغال): "يجب كون المُقدَّر في نحو: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ) من معنى العامل المذكور ولفظه، وفي بقيَّة الصور من معناه دون لفظه، فيقدر: (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، و(أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)"[(٢)].

فانتقدَ الحفيدُ إغفال الجد قسمًا مما يقدَّر فيه العامل المحذوف، وهو ما قُدِّر فيه العامل المحذوفُ من لازم معنى العامل المشغول، قال: "قوله: (وفي بقيَّة الصُّور من معناه دون لفظه): ليس شاملًا (زيدًا ضَرَبتُ أَخَاهُ)، فإنه ليس معنى (زيدًا ضَرَبتُ أَخَاهُ): (أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، بل: (أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ) لازمٌ لمعنى (زيدًا ضَرَبتُ أَخَاهُ)، فالأولى أن يقول: الأولى أن يُقدَّر في نحو: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ) من لفظه ومعناه، وفي: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) من معناه، وفي نحو: (زيدًا ضَرَبتُ أَخَاهُ) من لازم معناه، ويدخل فيه أيضًا: (زَيْدًا حَبَسْتُ عَلَيْهِ)، فإن التقدير فيه من لازم معناه وهو (أَكْرَمْتُ زَيدًا حَبَستُ عَلَيْهِ)"[(٣)].

وهو ما أخذه عليه -أيضًا- خالد الأزهري، واللقاني، وياسين الحمصي[(٤)]، قال الأزهري: "يجبُ كونُ المقدَّرِ في نحو: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ) من معنى العامل المذكورِ ولفظه فيقدَّرُ: (ضَرَبْتُ زَيدًا ضَرَبْتُهُ). وفي بقية الصور من معناه أو لازمه دون لفظه...، ويقدَّرُ في نحو: (زَيدًا ضَرَبْتَ أَخَاهُ): (أَهَنْتَ زَيدًا ضَرَبْتَ أَخَاهُ)، ولا يقدر (ضَرَبْتَ)؛ لأنَّك لم تَضربْ (زيدًا)، وإنما ضَربتَ أخاه، ومن لازمه إهانةُ زيد؛ لأنَّ من ضرب أخا شخصٍ فقد أهان ذلك الشخصَ"[(٥)].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٣٧.

(٢) أوضح المسالك ٢/١٧٣.

(٣) حاشية الحفيد ١/ ٢٧٨.

(٤) ينظر: التصريح للأزهري ١/٤٥٩، وحاشية اللقاني ٩٤، ب، وحاشية ياسين على التصريح ١/٣٠٧.

(٥) التصريح للأزهري ١/٤٥٩.

وقال اللقاني: "قوله: (وأَهَنْتُ زَيْدًا): في كون الإهانة من معنى الضرب نظرٌ لا يخفى، نعم هي لازمةٌ له، فإن أريدَ بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة، أو بالالتزام، أو بهما كانت الإهانة من معنى الضرب، ولو قال المصنِّفُ: وفي بقيَّة الصور من معناه أو لازمه، أو قال: من مناسبه كما قيل، صحَّ"[1].

وهذا الانتقادُ الذي وجهه الحفيدُ وغيره لابن هشام الجد مبنيٌ على مسألة: ما يفيده منطوقُ اللفظ من مفاهيم هل هي مستفادةٌ من منطوقِ اللفظ وضعًا، فتكون من معناه، أو هي مستفادةٌ من العقل، فتكون لازمةً لمعناه باللزوم العقلي، والراجحُ في هذا أنَّ المفاهيم مستفادةٌ من العقل، وعليه فهي من لازم المعنى، وليست من المعنى[2].

وبناء عليه فانتقادُ الحفيد لجده في هذا المأخذ وجيهٌ.

المأخذ السادس: في (باب: المفعول المطلق) ذكر ابن هشام ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ أحد عشر نائبًا، وهي: صفة المصدر، واسم إشارةٍ مُشارٌ به إليه، ومرادفٌ للمصدر، واسمُ المصدر، واسمُ العين، ومصدرُ فعل آخرَ مشاركٌ له في المادَّة، أو دالٌّ على نوع من المصدر، أو عدد المصدر، أو آلته، أو (كلٍّ)، أو (بعضٍ)[3].

فأخذ عليه الحفيد إغفاله ذكر وقت المصدر، و(مَا) الاستفهامية والشرطية، وأسماء الأعيان في ما ينوب عن المصدر، قال: "بقي عليه: وقت الضرب نحو[4]:

أَلَمْ تَغتَمِضْ عَيْنَاك لَيْلَةَ أَرْمَدَا .....

(١) حاشية اللقاني ٩٤، ب.

(٢) ينظر: في هذا: البحر المحيط في أصول الفقه ١٢٢/٥.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢١٣/٢.

(٤) صدر بيت من الطول، وعجزه: (وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيْمُ مُسَهَّدَا)، قائله ميمون بن قيس، المعروف بالأعشى كما في ديوانه ١٣٥، والخصائص ٣٢٢/٣، والمحتسب ١٢١/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٥/٥، وتخليص الشواهد ٢٢٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٨٢/٢، وتوضيح المقاصد ٦٤٨/٢، وشرح الألفية للأشموني ٢١١/١.

و(مَـا) الاسـتفهامية نحـو:﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ﴾[1]، أو الشـرطية نحـو:﴿فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡ﴾[2]، وأسمـاء الأعيـان نحـو[3]: (تُرْبًـا وَجَنْـدَلًا)[4] وصفان على خلافٍ فيهما"[5].

ووافقه ابن الحاج، فقال: "الذي ينوبُ عنه خمسةَ عشر أمرًا، ذكر الموضح منها أحدَ عشرَ، وبَقي عليه أربعةٌ"[6].

وقد استشهد ابن هشام في (المغني) بالبيت على أنه من نيابة زمان المصدر ووقته عنه، حيث قال: "قال الأعشى:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيْمُ مُسَهَّدَا

فحذف المضاف إلى (لَيْلَة)، والمضاف إليه (لَيْلَة)، وأقام صفتَهُ مقامَهُ، أي: (اغتَمَاضَ لَيْلةَ رَجلٍ أَرْمَدَ)، وعكسه نيابة المصدر عن الزمان (جِئتُكَ طُلُوعَ الشَّمسِ)، أي: (وَقتَ طُلُوعِها) فناب المصدر عن الزمان"[7].

وقد نبَّه على نيابة زمان المصدر، ونيابة (ما) الشرطية والاستفهامية ابن مالك في (شرح التسهيل)، والمرادي، والأشموني[8]، قال في (التسهيل): "يقومُ مقامَ المؤكد مصدرٌ مرادفٌ، واسم مصدر غيرُ علم، ومقامَ المبيِّن نوعٌ، أو وصفٌ، أو هيئة، أو آلة، أو كلٌّ، أو بعضٌ، أو ضمير أو اسم إشارة، أو وقت، أو (مَا) الاستفهامية أو الشرطية"[9].

---

(١) سورة الحاقة، ٢٨.

(٢) سورة التوبة، ٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣١٤/١، والمقتضب ٢٠٨/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٣١٤/١، والمقتضب ٢٠٨/٣.

(٥) حاشية الحفيد ٣٠٠/١.

(٦) حاشية ابن الحاج على المكودي ٢٥٠/١.

(٧) مغني اللبيب ٣٥٣/٢.

(٨) ينظر: التسهيل ٨٧، وتوضيح المقاصد ٦٤٨/٢، وشرح الألفية للأشموني ٢١١/١.

(٩) التسهيل ٨٧.

وكما ترى من كلام هؤلاء الأعلام فإن استدراك الحفيد وجيهٌ، وهو ليس بغائب عن الجد بدليل أنَّه ذكرَ بعضًا منه في (المغني)، وعذره في تركها أنَّه اقتصر على ما في الألفية.

المأخذ السابع: في (باب: الحال) قال ابن هشام في المواضع التي يجبُ فيها تقدُّم الحال على صاحبها: "أن تتقدَّمَ عليه وجوبًا كما إذا كان صاحبها محصورًا، نحو: (مَا جَاءَ رَاكِبًا إلا زَيْدٌ)"[(١)].

فأخذ عليه الحفيد إغفالَه موضعًا مما يجبُ فيه تقدُّمُ الحال على صاحبها، قال: "يَنبغي أنْ يَذكرَ مما يجبُ فيه تقدُّمُ الحال على صاحبها ما إذا كان صاحبُها مُلتبسًا بضمير عائدٍ إلى ما أُضيف الحال إليه، مثاله: (يُعْجِبُني ضاربَ زيدٍ أَخُوْهُ)، وهذه المسألة تقدَّمَ نظيرها في (باب المبتدأ)[(٢)]، وهو ما إذا كان المبتدأ ملتبسًا بضمير يعود على بعض الخبر نحو: (في الدَّارِ صَاحِبُها)"[(٣)].

وما نبَّه إليه الحفيد متَّجهٌ، وهي من مسائل عود الضمير على متقدم، ولم أقف على من نبَّهَ على هذا الموضع من شراح الألفية عدا ابن الناظم[(٤)].

المأخذ الثامن: ذكر ابن هشام في (باب: الحال) -أيضًا- لتأخير الحال عن عاملها وجوبًا ستة مواضع، وهي: أن يكون العاملُ فعلًا جامدًا، أو صفةً تُشبهُ الفعلَ الجامد، أو مصدرًا مقدَّرًا بالفعل وحرف مصدري، أو اسم فعل، أو لفظًا مُضمَّنًا معنى الفعل دون حروفه، أو عاملا آخر عَرض له مانعٌ[(٥)].

وأخذ عليه حفيدُه إغفالَ موضعٍ من مواضع وجوب تأخرها عن العامل فيها، قال: "بَقيَ عليه أن يعدَّ الحالَ التي هي جملةٌ مصدرةٌ بالواو من الحال التي لا تتقدَّمُ على

(١) أوضح المسالك ٣٢٦/٢.
(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢١٥/١.
(٣) حاشية الحفيد ٣٤٦/١.
(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥.
(٥) ينظر: أوضح المسالك ٣٢٨/٢-٣٣٠.

عاملها، نحو: (وَالشَمسُ طَالعَةٌ جِئتُكَ)، فإنَّه لا يقالُ، وإنَّما لم تتقدَّم مراعاةً لأصل الواو، فإنَّ أصلَها العطف، والمعطوفُ لا يتقدَّمُ على المعطوف عليه"[(١)].

ولعل الحفيد استفاد هذا من أبي حيان، فقد أخذ الأخير على ابن مالك إغفال هذا الموضع، قال: "نقصَ المصنِّف مسألةً لا يجوزُ فيها تقديم الحال على العامل -وإن كان متصرِّفًا- ذكرها أصحابنا، وهي إذا كانت الحال جملة معها الواو، نحو: (جَاءَ زَيدٌ والشَمسُ طالِعةٌ)، لا يجوز: (وَالشَمسُ طَالعةٌ جَاءَ زَيدٌ)"[(٢)].

وذكر في (ارتشاف الضرب) أن منعَ التقديم فيها مذهبُ أصحابه المغاربة[(٣)]، وأنَّه نُقِلَ عن ابن أصبغ أنَّ مذهب الجمهور الجواز[(٤)].

ففي امتناع تقديم الحال على عاملها في هذا الموضع خلافٌ بين النحاة[(٥)]، والظاهرُ من كلامِ ابن هشام في قول الشاعر[(٦)]:

..... **نَجَوْتِ وَهَذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ**

جواز التقديم عنده، حيث قال: "(تَحْمِلِينَ) في موضع نصب على الحال، وعاملها: (طَلِيقُ) وهو صفة مُشبَّهة"[(٧)].

ولذلك لم يعرج على هذا الموضع في ما يمتنع تقديمه. وبهذا أجاب ياسين الحمصي

(١) حاشية الحفيد ٣٤٨/١.

(٢) التذييل والتكميل ٩٣/٩.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٨٣/٣، والتذييل والتكميل ٩٣/٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٨٣/٣، وتوضيح المقاصد ٧٠٨/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٨٣/٣، وتمهيد القواعد ٢٣٣٥/٥.

(٦) عجز بيت من الطول، وصدره: (عَدَسْ مِا لِعَبَّادٍ عَلَيْك إمَارَةٌ)، قائله يزيد بن مفرّغ الحميري، كما في ديوانه ١٧٠، وأدب الكاتب ٤١٧، وأمالي ابن الشجري ٤٤٣/٢، والإنصاف ٥٨٩/٢، وبلا نسبة في المحتسب ٩٤/٢، والتذييل والتكميل ٤٩/٣، وإرشاد السالك ٤١٢.

(٧) أوضح المسالك ٣٢٨/٢.

عن اعتراض الحفيد[1].

وإذا كان مذهبُ الجدِ جوازَ تقديم جملة الحال على عاملها، فلا وجه لاستدراك الحفيد عليه.

المأخذ التاسع: قال ابن هشام في (باب: التوكيد): "يجوزُ إذا أُريدَ تقوية التوكيد أن تُتبَع (كُلُّه) بـ(أَجْمَع)، و(كُلُّهَا) بـ(جَمْعَاء)، و(كُلُّهم) بـ(أَجْمَعِين)، و(كُلُّهُنَّ) بـ(جُمَع)؛ قال الله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[2]، وقد يُؤَكَّدُ بهنَّ، وإن لم يتقدَّم (كُل)"[3].

فأخذ عليه حفيده اقتصاره على لفظ (أَجْمَع) مما يُقوى به التوكيد، قال: "كان على المصنِّفِ أن يذكر حُكمَ ما يُقوى به التوكيد عند البدء بـ(أَجْمَع)، وحكمُه: أنَّه إذا ابتُدئ بها، وأُريدَ التقوية قلت: (جَاءَ القَومُ أَجْمَعُونَ أَكتعُونَ أَبْصَعُونَ [أبْتَعُون[4]]) بالجمع [بينها][5]، وإن شِئت اقتصرت على البعض"[6].

وقد أغفل الجدُّ التنبيه على تقوية التوكيد بهنَّ تبعًا لابن مالك في (الألفية)[7]، كما أغفله بعضُ من شراح الألفية كابن عقيل، والمكودي، والسيوطي، وابن طولون[8]، وقد نبَّه على التقوية بهنَّ ابن الناظم، والمرادي، والأشموني[9].

ونبَّه على هذا -أيضًا- اللقاني، إلا أنَّه اعتذرَ للجد إغفاله إيَّاها بقلَّة استعمالها، فقال: "يَقتضي وجوبَ تأخير (أَجْمَع) وفروعه [على (كل) وهو كذلك، وقد يُراد زيادةُ

(١) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٣٨٢/١.

(٢) سورة الحجر، ٣٠.

(٣) أوضح المسالك ٣٣١/٣.

(٤) في المخطوط (أتبعون)، والصواب ما أثبت.

(٥) في المخطوط (بينهما)، والصواب ما أثبت.

(٦) حاشية الحفيد ٦٣، أ.

(٧) ينظر: ألفية ابن مالك ٤٦.

(٨) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٢٠٩/٣، وشرح الألفية للمكودي ١٩٧، والبهجة المرضية ٣٩٤، وشرح الألفية لابن طولون ٦٥/٢.

(٩) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٠، وتوضيح المقاصد ٩٧٣/٣، وشرح الألفية للأشموني ٤٠٥/٢.

التقوية فيتبع (أَجْمَع) وفروعه][1] بـ(أَكْتَع) وأخواته، ويُتبعُ (أَكْتَع) وأخواته بـ(أَبْصَع) وأخواته، [ويتبع (أَبْصَع) وأخواته بـ(أَبْتَع) وأخواته][2]، وترك ذلك هنا تبعًا للنظم لقلَّة استعماله"[3].

وتوجيه اللقاني لهذا الإغفال جيدٌ؛ لأنَّ ابن هشام لم يرد في كتابه الاستقصاء.

المأخذ العاشر: في (باب: التَّعجب) ذكر ابن هشام ثمانية شروط لبناء الفعل على صيغتي التعجب، ثم ذكر كيفية التعجب مما زَاد على الثلاثة، وما كان اسم فاعله على (أَفْعَل) (فَعْلَاء)، وما نُفي، وما بُني للمفعول، وما كان نَاقصًا، ثم ذكرَ أنَّ الفعل الجامد، وما لا تفاضُل فيه لا يُتعجب منه البتة[4].

فأخذ عليه الحفيد عدم ذكر ما فقد الفعلية –وهو الشرط الأول عند الجد– مع ما فقد التصرف والتفاضُلَ مما لا يتعجب منه البتة، قال: "بقي عليه أنْ يذكرَ ما فقد الفعلية من الفعل الذي لا يتعجب منه البتة، قوله: (فلا يتعجب منهما البتة)، وكذا ما عُدِم معنى الفعلية لا يتعجب منه إلا شذوذًا"[5].

ومثل هذا الاستدراك استدْركَ به الصبان على الأشموني، حيث قال: "قال البعض: بقي ما لا فعل له، والظاهرُ أنه لا يتعجب منه أيضًا؛ لأنَّه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد (أَشَد) منصوبًا أو مجرورًا"[6].

ويُعتذر للجد أنَّه لا إجماعَ في منع التعجب منه، قال الصبان: "والمتجه عندي أنَّه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية، أو ما في معناها، فيقال: (مَا أَشدَّ حماريتِهِ)، أو (ما

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط بسبب انتقال النظر، وهو موجود في حاشية ياسين على التصريح ١٢٤/٢. فقد نقله عن اللقاني.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط بسبب انتقال النظر، ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١٢٤/٢.

(٣) حاشية اللقاني ١١٢، أ.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٦٥/٣-٢٧٠.

(٥) حاشية الحفيد ٥٩، أ.

(٦) حاشية الصبان ٢٣/٣.

أشدَّ كَونَهِ حِمارًا)"[1].

المأخذ الحادي عشر: أخذ الحفيد في (باب: ما لا ينصرف) على جده ابن هشام إغفاله عطف المثنى على جمع المؤنث السالم في ما يُستثنى من منع الصرف مما لا يقبل تنوين التمكين، حيث قال الجد: "الصَّرفُ: هو التَّنوينُ الدالُّ على معنًى يكون الاسم به أَمكنَ، وذلك المعنى هو عدمُ مشابهته للحرف وللفعل كـ(زَيدٍ)، و(فَرسٍ). وقد عُلم من هذا أنَّ غيرَ المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويُستثنى من ذلك نحو: (مُسلِمَاتٍ) فإنَّه مُنصرفٌ مع أنَّه فاقدٌ له، إذ تنوينُه لمقابلة نون جمع المذكر السالم"[2].

قال الحفيد: "كان على المصنِّفِ أن يستثني -أيضًا- باب المثنى وما أُلحقَ به؛ لأنَّه يَصدقُ عليه أنَّه فاقدٌ لهذا التَّنوينِ مع أنَّه منصرفٌ على قياس ما قال"[3].

وقد انفرد الحفيد بهذا النقد، وإنما لم ينبه الجد إليه؛ لأنَّ النون في المثنى عوضٌ عن تنوين التمكين في الاسم المفرد، ولذا لم ينبه عليه كما لم ينبه على جمع المذكر السالم.

وقد أفردَ جمعَ المؤنث السالم دون المثنى وجمع المذكر السالم بالاستثناءِ -كما صنع ابن هشام الجد- من شراح الألفية كابن الناظم، وابن القيم، وابن عقيل، والشاطبي، والأشموني، والسيوطي، وابن طولون[4].

المأخذ الثاني عشر: قال ابن هشام في (باب: إعراب الفعل المضارع) في المواضع التي تزاد فيها (أنْ): "هي: التَّالية لـ(لـمَّا) نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[5]، والواقعة

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢) أوضح المسالك ١١٥/٤.

(٣) حاشية الحفيد ٧١، أ.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٤٥٠، وإرشاد السالك ٧٣٦، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٢٠/٣، والمقاصد الشافية ٥٧٦/٥، وشرح الألفية للأشموني ٥٠٦/٢، والبهجة المرضية ٤٦٣، وشرح الألفية لابن طولون ١٧٥/٢.

(٥) سورة يوسف، ٩٦.

بين الكاف ومجرورها، كقوله[١]:

..... كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَم

أو بين القسم و(لو)"[٢].

وانتقد الحفيد عدم استقصاء الجد مواضع زيادة (أنْ)، قال: "اِعلم أنَّ الأكثرَ في زيادتِها أنْ تقعَ بعد (لـمَّا) التوقيتية، وأنَّها إذا وقعت بين (لَوْ) وفعلِ القسمِ تارةً يكونُ فعلُ القسمِ مذكورًا كما مَثَّل، وتارةً يكونُ متروكًا كقوله[٣]:

أَمَا وِاللهِ لَوْ أَنْ كُنتَ حُرًّا وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلَا العَتِيقِ

هذا على قول سيبويه[٤]، وغيرِه. [و][٥] في (مقرَّب) ابن عصفور[٦]: أنَّها في هذا حرفٌ جِيء به لربط الجوابِ بالقسمِ، وأنَّ زيادتها بين الكاف ومخفوضها نادرةٌ، وأنَّها تزادُ بعد (إذا) كقوله[٧]:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا [أَنْ][٨] كَأَنَّهُ مُعَاطي يَدٍ في لُجَّةِ الماءِ غَامرُ

(١) من الطويل، صدره: (ويومًا تُوافيا بِوجهٍ مقسَّمٍ)، نسب إلى باغت بن صريم اليشكري في: الكتاب ١٣٤/٢، التصريح للأزهري ٢/ ٣٦٤، وإلى علباء بن أرقم اليشكري في: شرح الكتاب للسيرافي ٣٦٦/١، وبلا نسبة في: المحتسب ٣٠٨/١، والمفصل ٣٨٦، والمستوفى لكمال الدين الفرخان ١٧٩/١، والتوطئة للشلوبين ٢٣٨.

(٢) أوضح المسالك ١٥٩/٤.

(٣) من الوافر، ولم يعز إلى أحد، ينظر: الإنصاف ١٦٢/١، والمقرب ١/ ٢٠٥، والتذييل والتكميل ٢٧٢/٤، والجنى الداني ٢٢٢، والمقاصد النحوية ١٨٩٥/٤، وشرح شواهد المغني ١١١/١، والخزانة ١٤١/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ١٥٢/٣.

(٥) في المخطوط (في)، والصواب ما أثبت، ينظر: مغني اللبيب ٦٣/١.

(٦) ينظر: المقرب ٢٠٥/١.

(٧) من الوافر، قائلة أوس بن حجر في ديوانه ٧١ من قصيدة فائية، وعجز البيت: (مُعَاطي يَدٍ من جَمَّة الماءِ غارفُ)، وفي شرح شواهد المغني ١١٢، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢١٣/٢، والتذييل والتكميل ٣١٧/٧، ومغني اللبيب ٦٥/١،

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط، وهو موضع الشاهد.

وأما الأخفش فإنَّه يقولُ[1]: إنَّها تُزاد في غير هذه المواضع، وأنَّها تَنصبُ المضارعَ كما تجرُّ (مِن) و(الباء) الزائدتان الاسم، وعلى ما ذكرنا لا تكون زيادتها مقصورةً على ما ذكر"[2].

وقد أخذ الحفيد هذا الاعتراض بنصِّه من (المغني)، قال ابن هشام: "الوجه الرابع: أن تكون زائدة، ولها أربعةُ مواضع، أحدها، وهو الأكثر: أن تقع بعد (لما) التوقيتية نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾[3]. والثاني: أن تقع بين (لَو) وفعل القسم مذكورًا، كقوله[4]:

فأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَينَا وأَنتمُ ... لَكانَ لَكُمْ يومٌ من الشَّرِّ مُظْلِمُ

أو متروكًا، كقوله:

أَمَا وِاللهِ لَوْ أَنْ كُنتَ حُرًّا ... وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلَا العَتِيقِ

هذا قول سيبويه وغيره، وفي ([مقرب])[5] ابن عصفور أنَّها في ذلك حرفٌ جِيء به لربط الجوابِ بالقسم، ويبعدُه أنَّ الأكثرَ تركُها، والحروفُ الرابطةُ ليست كذلك. والثالث -وهو نادرٌ-: أنْ تقعَ بين الكاف ومخفوضِها، كقوله:

وَيَومًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطَو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

وفي رواية من جر (الظبية). والرابع: بعد (إذا)، كقوله:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ ... مُعَاطي يَدٍ في لُجَّةِ الماءِ غَامرُ

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٢١، و١٩٤.

(٢) حاشية الحفيد ٧٥، ب.

(٣) سورة العنكبوت، ٣٣.

(٤) من الطويل، قائله المسيب بن علس كما في ديوانه ١٢٥، وشرح الكتاب للرماني ١٠٦٣، وشرح أبيات سيبويه ١٧٥/٢، وضرائر الشعر ١٨١، وبلا نسبه في الكتاب ٣/ ١٠٧، والإنصاف ١٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٩/٥.

(٥) كتبها المحقق: (معرب)، والصواب ما أثبت.

وزعمَ الأخفشُ أنَّها تزادُ في غير ذلك، وأنَّها تنصبُ المضارعَ كما تجرُّ (مِن)، والباء الزائدتان الاسم، وجعل منه: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾[1]، ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[2]، وقال غيره: هي في ذلك مصدريَّةٌ ثم قيل: ضمن (مَا لَنَا) معنى (مَا مَنَعَنَا)، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لم يثبت إعمالُ الجار والمجرور في المفعول به؛ ولأنَّ الأصلَ ألَّا تكون (لا) زائدة، والصوابُ قول بعضهم: إنَّ الأصلَ (وَمَا لَنَا في أنْ لا نَفْعَل كذا)، وإنَّما لم يجز للزائدة أنْ تعملَ لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو (لَو)، و(كَأَنَّ) في البيتين، وعلى الاسم وهو (ظَبْيَة) في البيت السابق، بخلاف حرفِ الجرِّ الزائدِ فإنَّه كالحرف المُعدَّى في الاختصاص بالاسم، فلذلك عملَ فيه"[3].

وما قاله الحفيد صحيحٌ في ما يعلَّق بزيادتها بعد (إذا)، أمَّا زيادتها بين الكاف ومجرورها فلا يُعترض به عليه لما قاله من ندرته، وأمَّا ما قاله الأخفش فإنَّما أغفله؛ لأنَّه مخالفٌ لقول الجمهور من إعمال الحرف غير المتخصص.

وقد اقتصر ابن الناظم على الواقعة بعد (لـمَّا) التوقيتية من مواضع زيادتها، ونبه المراديُّ، والأشمونيّ على جيمع هذه المواضع عدا زيادتها بعد (إذا)[4].

المطلب الثاني: إغفال بعض الشروط، والأوجه.

وهو ما كان نقد الحفيد فيه موجهًا إلى إغفال الجدِّ بعضَ شروط المسألة التي يتناولها، أو بعض الأوجه فيها، وفيه خمسة مآخذ، دونك تفصيلها:

(١) سورة إبراهيم، ١٢.

(٢) سورة البقرة، ٢٤٦.

(٣) مغني اللبيب ٦٣/١.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن الناظم ٤٧٥، وتوضيح المقاصد ١٢٣٤/٤، وشرح الألفية للأشموني ٥٥٣/٣.

المأخذ الأول: أخذ الحفيدُ على جدِّه ابن هشام في (باب: إعراب جمع المذكر السالم) عدم استيفائه شروط جمع الاسم عليه، فذكر منها الخلو من تاء التأنيث، والتذكير، والعقل، واشترط في العلم ألا يكونَ مركبًا إسناديًّا، ولا مزجيًّا[(١)].

حيث غفلَ عن اشتراط ألا يكون معربًا بالحرفين، قال الحفيد: "بقيَ عليه من الشروطِ أن يقولَ: وألا يكون معربًا بحرفين، كما في (التسهيل)[(٢)]؛ ليحترز عن المسمى بـ(زَيْدَينِ)، و(زَيدِينَ)، واثنين، وعشرين، ونحوها"[(٣)].

واستشهد الحفيدُ على اشتراطهما بـ(التسهيل)، حيث قال ابن مالك: "تصحيح المذكر مشروطٌ بالخلوِّ من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: (عِدَة) و(ثُبَة) علمين، ومن إعراب بحرفين ومن تركيب إسناد أو مزج"[(٤)].

وقد نصَّ في شرحه أن هذين القيدين شرطان للتثنية، ولمطلق الجمع، ولا يختصان بجمع المذكر السالم، حيث قال: "أشرت بقولي: (ومن إعراب بحرفين): إلى ما جُعل علمًا من نحو: (زَيْدَيْنِ)، و(زَيدِينَ)، و(اثْنَيْنِ)، و(عِشْرِينَ). وبقولي: (من تركيب إسناد أو مزج): إلى نحو: (تَأَبَطَ شَرًا) و(سِيْبَوَيْه). فإن هذه الأنواع لا تُثنى ولا تُجمع، فإن احتيج إلى تثنية شيء منها أُضيف إليه (ذوا)، وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه (ذوو)"[(٥)].

قال ناظر الجيش: "وأما قوله: (ومن إعراب بحرفين ومن تركيب إسناد أو مزج): فقد عُلِم أنَّ ذلك شرطُ التثنية والجمع مطلقًا لا بقيد كونه بالواو والنون"[(٦)].

ومن هنا نصَّ علي هذين الشرطين شراح (التسهيل) كأبي حيان، وناظر الجيش[(٧)]؛

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/٥١.
(٢) ينظر: التسهيل ١٣.
(٣) حاشية الحفيد ١/٤٣.
(٤) التسهيل ١٣.
(٥) شرح التسهيل ١/٧٧.
(٦) تمهيد القواعد ١/٣٥٥.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل ١/٣٠٦، وتمهيد القواعد١/٣٥٥.

لأنَّ ابن مالك أراد في (التسهيل) الشروط العامة وأهملهما أكثر شراح الألفية[1]؛ لأنَّ مراد ابن مالك فيها الشروط الخاصَّة بجمع المذكر السالم، قال المرادي: "فإن قلت: قد زاد في (التسهيل) في شروط الاسم شرطين آخرين: أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد، أو مزج. والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين. فلم ترك ذكرهما؟ قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع، ولا خصوصية لهما بهذا الجمع المذكور"[2].

لكن تعليل إهمال بعض شراح الألفية لهما لا يجري على قول ابن هشام، ويتوجه إليه أحد استدراكين، لأنَّه إن أراد -هنا- الشروط الخاصة بجمع المذكر السالم، فشرط عدم التركيب الإسنادي والمزجي مستغنى عنه، وإن أراد بها الشروط العامَّة فقد غَفِل عن اشتراط ألا يكون مثنى ولا مجموعًا، وهذا الذي نبَّه عليه الحفيد، قال عنه الصبان: "قوله: (ومن التركيب، ومن الإعراب بحرفين)، قال البعض: الأولى حذفهما؛ لأنَّهما شرطان لمطلق الجمع مُصححًا، أو مكسرًا، وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه.ا.هـ. ولك أن تقول: لا دليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه، بل الظاهر أن كلامنا في شروطه أعمُّ من أن تخصَّه أولًا، لكن يُعَكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه"[3].

المأخذ الثاني: في (باب: الاستثناء) انتقد الحفيد قول ابن هشام في الاستثناء التام: "إن كان الكلام غيرَ موجب: فإن كان الاستثناءُ متصلًا فالأرجحُ إتباعُ المستثنى للمستثنى منه: بدلَ بعضٍ عند البصريين، وعطف نَسقٍ عند الكوفيين"[4].

وذلك لإغفاله شرطين لترجيح إتباع المستثنى للمستثنى منه حال كون الاستثناء متصلًا، قال: "لا بدَّ أن يقيِّدَ اختيارَ البدلِ بقيدين آخرين -أيضًا- بأن يقولَ: غيرُ

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٥/١، وإرشاد السالك ٩٨، وشرح الألفية لابن عقيل ٦٠/١، والمقاصد الشافية ١٧٦/١-١٨١، وشرح الألفية للمكودي ١٧، وشرح الألفية لابن طولون ٧٤/١.

(٢) توضيح المقاصد ٣٣٢/١.

(٣) حاشية الصبان ٨١/١

(٤) أوضح المسالك ٢٥٧/٢.

مردُودٍ به كلامٌ تضمَّنَ معنى الاستثناء، وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه، واحترز بالقيد الأول عن نحو: (مَا قَامَ القَومُ إلا زَيدًا)، ردًّا على من قال: (قَامَ القَومُ إلا زَيدًا)، فإن النصب هنا هو المختارُ عند قصد التطابق بين الكلامين، وبالثاني: عن نحو: (مَا جَاءَنِي أَحدٌ حِينَ كُنتَ جَالِسًا هنا إلا زَيدًا)، فإنَّ البدلَ فيه غيرُ مختار؛ لأنَّ البدل إنما كان مختارًا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه، ومع التراخي لا يظهرُ التطابق، نصَّ على هذين القيدين الرضي"[(١)].

ولم يقيد الجدُّ الاتباع بهذين القيدين في (شرح قطر الندى)، ولا (شرح الشذور)، وكذا (شرح اللمحة)[(٢)]، واشترط في (الجامع الصغير) مع الاتصال عدم تراخي المستثنى عن المستثنى منه، قال :"يترجح إبداله (أي: المستثنى) من المستثنى منه إن لم يتراخَ عنه، ولم يكن منقطعًا، ويضعف إن تراخى"[(٣)].

وقد قيدَهُ بهما غير الجد من شراح الألفية كابن الناظم، وأبي حيان، والمرادي، وابن القيم، وابن عقيل، والمكودي، والأشموني، والسيوطي، وابن طولون[(٤)].

وقيده بهما خالدُ الأزهري اتباعًا للحفيد في التقييد بهما، وكذلك الخضري، وياسين الحمصي، والصبان، ومحيي الدين عبد الحميد[(٥)].

قال محيي الدين عبد الحميد: "أطلق الشارح -رحمه الله- اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا، وليس هذا الإطلاقُ بسديدٍ، بل قد يختار النصب على الاستثناء، وذلك في ثلاثة مواضع، الأول -وسيأتي في كلامه- أن يتقدَّمَ المستثنى على

(١) حاشية الحفيد ٣٢٨/١، وينظر: شرح الكافية للرضي ٩٢/٢.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ٢٧٣، وشرح شذور الذهب ٢٤٠، وشرح اللمحة البدرية ٢٢١/٢.

(٣) الجامع الصغير ١٢٩.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢١٥، ومنهج السالك لأبي حيان ١٦١، وتوضيح المقاصد ٦٦٩/٢، وإرشاد السالك ٣٨٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٢١٢/٢، وشرح الألفية للمكودي ١١٥، وشرح الألفية للأشموني ٢٢٨/١، والبهجة المرضية ٢٦٨، وشرح الألفية لابن طولون ٣٩٣/١.

(٥) ينظر: التصريح للأزهري ٥٤٢/١، وحاشية الخضري ٤١٢/١، وحواشي ياسين على الألفية ٢٨٧/١، وحاشية الصبان ١٤٤/٢، ومنحة الجليل ٢١٢/٢.

المستثنى منه...، الثاني: أن يُفصلَ بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل...، الثالث: أن يكون الكلام جوابًا لمن أَتى بكلامٍ آخر يجب فيه نصبُ المستثنى"[(١)].

المأخذ الثالث: في (باب: النعت) قال ابن هشام في تأويل المصدر الواقع نعتا: "المصدر، قالوا: (هَذَا رَجلٌ عَدْلٌ، ورِضًا، وزَوْرٌ، وفِطْرٌ) وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، أي: (عَادِلٌ، ومَرْضِيٌّ، وزَائِرٌ، ومُفْطِرٌ)، وعند البصريّين على تقدير مضاف، أي: (ذُو كَذَا)، ولهذا التُزم إفراده وتذكيره؛ كما يلتزمان لو صُرّح بـ(ذُو)"[(٢)].

فأخذ عليه حفيده إغفاله وجهًا ثالثًا من الأوجه التي يُحمل عليها المصدر الواقع نعتًا، قال: "بقي عليه وجهٌ ثالثٌ، وهو أنْ يكون نفسُ المصدر مبالغةً من غير حدثٍ، ولا تأويل"[(٣)].

وهو ما أخذَهُ عليه محيي الدين عبد القادر المكي، ومحيي الدين عبد الحميد[(٤)]، قال المكي: "بقي عليه مذهبٌ ثالثٌ، وهو أن يكون النعتُ نفسَ المصدر من غير تأويل ولا حذف إذا قُصدت المبالغةَ في العدالة والرِّضَا والزَّوْرِ والفِطْر، فتجعلَ العين نفس المعنى مجازًا أو ادعاءً"[(٥)].

وقد نبَّه على هذا التأويل خالد الأزهري، قال: "قيل: لا تأويل ولا حذف مضاف، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازًا وادعاء"[(٦)].

المأخذ الرابع: في (باب: عطف النسق) قال ابن هشام في شروط العطف بـ(لا): "أمَّا (لا) فيُعطف بها بشروط: إفرادُ معطوفها، وأنْ تسبقَ بإيجاب أو أمر اتفاقًا؛ كـ(هَذَا زَيدٌ لا عَمْرٌو)، و(اضْرِبْ زَيدًا لا عَمْرًا)، أو نداء؛ خلافًا لابن سعدان؛ نحو: (يَابنَ أَخِي

(١) منحة الجليل لمحيي الدين عبد الحميد ٢/٢١٢.
(٢) أوضح المسالك ٣/٣١٢.
(٣) حاشية الحفيد ٦١، ب.
(٤) ينظر: رفع الستور ٢/٣٨٦، وعدة السالك ٣/ ٣١٣.
(٥) رفع الستور ٢/٣٨٦.
(٦) التصريح للأزهري ٢/١١٨.

لا ابنَ عَمي)، وألا يصدقَ أحدُ متعاطفيها على الآخر"[١].

فانتقد الحفيد إغفال الجد اشتراط عدم اقترانها بالواو، قال: "بَقي عليه من شُروط عطف (لا) أن يقولَ: وألا تقترن بالواو، نحو: (مَا جَاءَنِي زَيدٌ ولا عَمْرٌو)، فـ(لا) هنا [غير][٢] عاطفةٍ بدليل أنَّها بعد غير الإيجاب"[٣].

وهو ما أخذه عليه محيي الدين عبد الحميد، ولكنه زاد على الحفيد اشتراط ألا يكون المعطوف صفة، أو خبرًا، أو حالًا، قال: "بقي مما لم يذكره من شروط كون (لا) عاطفةً شرطان، أحدهما: ألَّا تقترنَ بعاطفٍ. وثانيها: ألَّا يكونَ مدخولُها صفةً لسابقٍ، أو خبرًا أو حالًا"[٤].

وزاد محمد النجار عليهما اشتراط أن يكون لمعطوفها الجملة محلٌ إعرابيٌّ، قال: "لا يعطفُ بها جملة لا محل لها من الإعراب، ويشترط في المفرد: ألا يكون صالحًا لأنْ يكون صفة لموصوف مذكورٍ، أو يكون خبرًا، أو حالًا، فإن صلح لشيء من ذلك كانت (لا) للنفي المحض وليست عاطفة، ووجب تكرارها؛ نحو: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾[٥]، (محمدٌ لَا كَاتِبٌ ولا شَاعرٌ)، (جَاءَ سَعِيدٌ لَا رَاضِيًا وَلا سَاخِطًا، كما يُشترطُ ألا تقترنَ بعاطفٍ، وإلا كان العطفُ به. وهي لإفادة نفي ما قبلها؛ نحو: (جَاءَ محمدٌ لا بلْ عَليٌ)"[٦].

ولم يقُل ابن هشام باشتراط ما ذكره الحفيد في العطف بـ(لا) في (شرح اللمحة البدرية)، ولا (الجامع الصغير)[٧]، ولم يقل باشتراطه -أيضًا- بعض شراح الألفية كابن الناظم، وابن عقيل، والأشموني، والسيوطي، وابن طولون[٨]، وقال المرادي: "قيل: إنها

(١) أوضح المسالك ٣٨٨/٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يتطلبها المعنى؛ لأنَّ القول بعطفها ينقضُ الشرط المتقدِّم.

(٣) حاشية الحفيد ٦٥، ب.

(٤) عدة السالك ٣٨٨/٣.

(٥) سورة البقرة، ٦٨.

(٦) ضياء السالك ٢١٣/٣.

(٧) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٣٢١/٢، والجامع الصغير ١٩٧.

(٨) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٣٥/٣، وشرح الألفية للأشموني =

تكون عاطفة جملة على جملة، إذا وردت بغير واو"[1].

وفيما قاله المرادي إشارةٌ إلى الخلاف في اشتراطه، فإغفال ابن هشام وغيره من شراح الألفية لهذا الشرط ناتجٌ عن عدم قولهم باشتراطه، فلا يتوجه له اعترض بالإغفال.

وإن كان الظاهر وجوب التقييد به كما قال الحفيد؛ لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد، قال الشاطبي في العطف بـ(لكن): "فإن وقعت الواو قبلها، فالعطف للواو، و(لكن) تُؤدي معناها الزائد على العطف. ودلَّ على هذا من كلام الناظم عدُّه لها حرفَ عطف؛ لأنَّ حرف العطف لا يدخلُ على مثله"[2].

المأخذ الخامس: ذكر ابن هشام في شروط المخبر عنه بـ(الذي) وفروعه، وبالألف واللام سبعة شروط، هي: أن يكون قابلًا للتَّأخير، وللتعريف، وللاستغناء عنه بالأجنبي، أو بالضمير، وصحة وروده في الإثبات، وألا يكون في إحدى جملتين مستقلتين[3].

وانتقد الحفيد إغفال الجد في ما يشترط للإخبار بها شرطين آخرين، قال: "بقِيَ من الشروط ثامنٌ: وهو أنَه يصحُّ كونُه خبرًا من جهة الإفادة، فلا يُخبرُ عن المفعول المطلق المؤكد، ويخبرُ عن العددي والنوعي. وتاسعٌ: وهو جوازُ استعماله مرفوعًا، فلا يجوزُ أنْ يُخبر عن الظروف التي لا تتصرف"[4].

ووافقه الخضري، وياسين الحمصي في اشتراط جواز الرفع[5]، قال ياسين: "انظر لِمَ تركَ الموضحُ شرطَ جواز الرفع"[6].

وقد استفاد الحفيد هذين الشرطين من (التسهيل)، قال ابن مالك: "شرط الاسم

=

٤٢٧/٢، والبهجة المرضية ٤١٤، وشرح الألفية لابن طولون ٩١/٢.

(١) توضيح المقاصد ١٠١٩/٣.

(٢) المقاصد الشافية ١٣٥/٥.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢٣٩/٤-٢٤١.

(٤) حاشية الحفيد ٨١، ب.

(٥) ينظر: حاشية الخضري ٧٧٣/٢، وحواشي ياسين على الألفية ٣٠٧/٢.

(٦) حواشي ياسين على الألفية ٣٠٧/٢.

المخبر عنه في هذا الباب إمكانُ الاستفادة، والاستغناء عنه بأجنبي، وجواز استعماله مرفوعًا مؤخرًا هو أو خلفه المنفصل، مثبتًا منوبًا عنه بضمير، لا يطلبه بالعود شيئان، وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة، أو جملتين في حكم جملة واحدة، وإن كان معطوفًا أو معطوفًا عليه فيُشترط اتِّحادُ العامل حقيقةً، أو حكمًا"[(١)].

وقد نبَّه على اشتراط عدم لزوم الرفع بعض شراح الألفية كابن الناظم، والمرادي، وابن القيم، وابن طولون[(٢)].

كمَا نبَّه عليه ابن هشام في (الحواشي)، قال: "لا يخبرُ عمَّا لزم الرفع كـ(ايمُنُ الله)، و(عَمْرُ الله)، أو النصب كـ(سُبحانَ اللهِ)، و(بُعيدَاتِ بَيْنٍ)[(٣)]، أو الجر كـ(الكَلاع) من (ذي الكَلاع)[(٤)]...، فلا يخبرُ عن أحد جزءي العلم المضاف كـ(امْرِئ) من (امْرِئ القَيْسِ)، و(بَعْلَ) من (بَعْلَبَكَ) فيمن أعربه إعراب المضاف أمَّا من جعله مركبًا تركيب المزج فهذا أبعدُ، ولا يحسنُ الاحتراز عنه؛ لأنَّه كالزاي من (زَيد)"[(٥)].

وسبق الحفيد إلى هذا التنبيه الشاطبي، فأخذ على ابن مالك قوله[(٦)]:

قبولُ تأخيرٍ، وتعريفٍ لِمَا أُخْبِرَ عنهُ –هاهنا– قَدْ حُتِمَا

كَذَا الغِنَى عنْهُ بِأَجْنَبِيّ أوْ بِمُضمَرٍ شَرطٌ فَرَاعِ ما رَاعَوْا

قال الشاطبي: "ترك شُروطًا معتبرةً عند النحويين لا بدَّ منها، إذ بها يصحُّ الإخبارُ، وبدونها لا يستقيمُ، والتي ترك أكثرَ من التي ذكر، وهذا غريبٌ...، فإنَّه أهملَ ذكرَ شروط

(١) التسهيل ٢٥١.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥١٥، وإرشاد السالك ٨٢٦، وتوضيح المقاصد ١٣١٥/٤– ١٤١٦، وشرح الألفية لابن طولون ٢٦٠/٢.

(٣) جاء في لسان العرب: ٩٣/٣، مادة (بعد) : "قال أَبو عُبَيْدٍ: يُقَالُ: لَقِيتُهُ بُعَيْداتِ بَيْنٍ، إِذا لقيته بَعْدَ حِينٍ، وَقِيلَ: بُعَيْداتِ بَيْنٍ، أَي: بُعَيد فِرَاقٍ"

(٤) ذو الكَلاع: ملك من مُلُوك حمير ينظر: تهذيب اللغة ٢٠٥/١، والصحاح ١٢٧٧/٣.

(٥) ينظر قول ابن هشام في حواشي ياسين على الألفية ٣٠٧/٢.

(٦) ألفية ابن مالك ٦١.

سبعة سوى ما ذكر، أحدها: أن يكون في الإخبار عن ذلك الاسم فائدة، كجميع ما تقدَّمَ من الأمثلة الجائزة، فلو عرى الإخبار عن الفائدة لم يسغ...، والثاني: أن يكون ذلك الاسمُ متصرفًا، يجري بوجوه الإعراب، ويقعُ فاعلًا، ومفعولًا، ومبتدأ، وخبرًا، ونحو ذلك، وعلى الجملة فالمطلوب أنْ يصحَّ استعماله مرفوعًا خبرًا، فأمَّا إذا كان غيرَ متصرفٍ، ولزم طريقة واحدة، فلا يجوزُ الإخبار عنه، لما يؤدي إليه من إخراج الاسم [عمَّا][(١)] ألزمته العرب، نحو: (سَحَر) ليوم بعينه، لا يجوزُ الإخبارُ عنه"[(٢)].

وقد اعتذر ياسين الحمصي لابن هشام إهماله اشتراط الفائدة في المخبر عنه بأنَّه شرطٌ عامٌ لصحة الكلام، قال: "أمَّا إمكان استفادة المعنى فلعله تركه كالشارح؛ لأنه معلومٌ أنَّ الكلامَ لا بدَّ فيه من الفائدة"[(٣)].

المطلب الثالث: إغفال ذكر بعض الخلافات والأحكام:

وهو ما كان نقدُ الحفيد فيها متوجهًا إلى إغفال ابن هشام ذكر خلاف في مسألة ما، أو إغفاله تفصيل أحكامها، وفيه ثلاث مسائل، وهي:

المأخذ الأول: قال ابن هشام في (باب: نائب الفاعل): "ينوب عنه في رَفعه، وعُمدِيته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة"[(٤)].

انتقد الحفيد إغفال الجدِّ ذكر بعض الأحكام التي يُنابُ فيها عن الفاعل، فذكر منها خمسة أحكام، وأغفل صيرورته كالجزء منه، وعدم حذفه، قال: "قوله: (فينوب عنه في رفعه): لو قال: فينُوب عنه في جميع أحكامه، لكان أخصر وأشمل؛ لأنَّه أخلَّ من

(١) في التحقيق (عا)، والصواب ما أثبت.

(٢) المقاصد الشافية ٦/٢١٨، ٢٢٠.

(٣) ينظر: حواشي ياسين على الألفية ٢/٣٠٧.

(٤) أوضح المسالك ٢/١٣٧.

أحكام الفاعل بحكمين"[1].

وقد ذكر خالد الأزهري ما أغفله ابن هشام هنا، فقال: "وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وصيرورته كالجزء منه، وعدم حذفه، وتأنيث الفعل لتأنيثه إن كان مؤنثًا غير مجرور"[2].

المأخذ الثاني: تكلَّم ابن هشام في (باب: النعت) عن حذف كل من النعت والمنعوت جوازًا، وذلك إذا كان المحذوف منهما معلومًا عند السامع، وكان النعت صالحًا لمباشرة العامل له، أو بعض اسم مقدَّم مخفوض بـ(من)، أو (في)[3].

فأخذ عليه الحفيد إغفاله ذكر حكم ما وجب فيه حذفُ المنعوت، قال: "لم يتعرَّض لوجوب حذف المنعوت مع أنَّه يجبُ، تقول: (جَاءَ الفَارِسُ) أي: (الرَّجلُ الرَّاكبُ الفَرس)، ولا تقول: (جَاءَ الرَّجلُ الفَارِسُ)، وتقول: (جَاءَ الصَّاحِبُ) أي: (الرجلُ المصَاحِبُ لكَ)، ولا تقول: (جَاءَ الرَّجلُ الصَّاحِبُ)"[4].

وقد نقل هذا الاعتراض عن الحفيدِ ياسينُ الحمصي[5]، ولم يذكر له جوابًا.

وقد أغفل ابن هشام ذكر هذه تبعًا لابن مالك[6]، ولم أقف على من نبَّه على حكمه من شراح الألفية[7].

ولعل الجد أغفل هذه المسألة؛ لأنَّه لا يترتب على الجهل بها محذورٌ.

المأخذ الثالث: قال ابن هشام في (باب: ما لا ينصرف): "العلمُ المركَّب تركيب

(١) حاشية الحفيد ٢٥٥/١.

(٢) التصريح للأزهري ٤٢٢/١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣١٨/٣-٣٢٦.

(٤) حاشية الحفيد ٦٢، ب.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١١٨/٢.

(٦) ينظر: ألفية ابن مالك ٤٥.

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٥٥، وتوضيح المقاصد ٩٦٤/٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٠٥/٣، والمقاصد الشافية ٦٨٩/٤، وشرح الألفية للمكودي ١٩٥، وشرح الألفية للأشموني ٤٠٠/٢.

المزج كـ(بَعْلَبَكَّ)، و(حَضْرَمَوْتَ)، وقد يُضاف أَوَّلُ جُزءيه إلى ثانيهما، وقد يُبنيان على الفتح، وعلى اللغات الثلاث فإن كان آخر الأول معتلا كـ(معْدِ يْكَرِبَ) و(قَالِي قَلَا) وجب سكونه مطلقًا"[(١)].

فانتقد الحفيد عدم بيان الجد أحكام إضافة أول لفظي المركَّبِ المزجيّ إلى ثانيهما، وهو أن الأول منهما يعربُ حسب موقعه، والثاني يجرُّ منونًا إذا كان مذكرًا، وإن كان مؤنثًا مُنع تنوينه، قال: "قوله: (وقد يُضافُ أَوَّلُ جزءيه إلى ثانيهما): أي يُعربُ الأَوَّلُ إعراب المُتضايفين، وأما الثاني فقد قال السيد عبدالله في (شرح اللُّب)[(٢)]: إنَّا إذا أضفنا الأولَ إلى الثاني [فحينئذٍ][(٣)] إمَّا أن يكون علمًا لمذكر فإنه يُصرفُ، وإما أن يكون لمؤنث فإنه لا يُصرف)...، وأمَّا ابن إياز فقال في (شرح الفصول)[(٤)]: وإذا أضفت (معدي كرب) أَسكنت ياءه في النصب -أيضًا- كما أسكنتها مع التركيب، ثم قال: ومنهم من يصرف (كرب)؛ لأنَّه مذكرٌ، ومنهم من لا يصرفه؛ كأنَّه يراه مؤنثًا. انتهى. وهذا موافق لكلام السيد أيضًا. إذا علمت هذا علمت أنَّه كان على المصنِّف أن يبينَ ما ذَكرنا"[(٥)].

وقد نبَّه إلى هذه الأحكام خالد الأزهري، ومحمد النجار[(٦)].

والذي يظهر أنه كان عليه تفصيل ذلك في (باب: العلم)، حيث عقد الجد فيه فصلًا للعلم المركب، بيَّن فيه بعض أنواعه، وأحكامه[(٧)].

---

(١) أوضح المسالك ١٢٥/٤.

(٢) ينظر: شرح لب اللباب: ٢٤، ب. وهو لعبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوريّ الشهير بنُقره كار، عالم بالعربية، وأصول الفقه، له (شرح التسهيل)، و(شرح الشافية)، و(العباب في شرح لب اللباب)، و(شرح التلخيص). ينظر: أعلام للزركلي ١٢٧/٤.

(٣) في المخطوط (فلا يخ)، الصواب ما أثبت.

(٤) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٨٨.

(٥) حاشية الحفيد ٧٢، ب.

(٦) ينظر: التصريح للأزهري ٣٢٩/٢، ومنار السالك ١٨٤/٢.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١٢٤/١.

المطلب الرابع: إغفال التمثيل، وحدِّ بعض مصطلحات:

ونقدُ الحفيدِ فيه موجهٌ إلى إغفال الجد التمثيل لبعض المسائل، أو إغفاله حدَّ بعض المصطلحات سواءً كان مصطلح الباب، أو مصطلحًا فيه، وهي ست مسائل دونك تفصيلها:

المأخذ الأول: قال ابن هشام في (باب: شرح الكلام، وشرح ما يتألف منه): "الكلم: اسم جِنسٍ جمعيٍّ، واحدُه كلمةٌ، وهي: الاسم، والفعل، والحرف"[(١)].

أخذ عليه حفيده إغفاله حد أفراد الكلم، قال: "لم يذكر تعريف شيء منها، والاسم: ما دلَّ على معنىً في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. والفعل: ما دل على حدث وزمان معين. والحرف: ما لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره"[(٢)].

والصحيح أن ابن هشام حدَّ أقسام الكلمة بعد ذلك حدًّا رسميًّا ناقصًا، ببيان خواص كل قسم منها، وهو وإن لم يتحقق معه بيان ذاتية المحدود الكلية، ولا ماهية جنسه إلا أنه محققٌ لجمع أفراد المحدود، ومنع غيرها، وهو الغاية من الحد، ولصحة الحد به جمع الزجاجي بين الحد بالخاصة، والحد الحقيقي، فقال: "الاسم: ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، أو دخل عليه حرفٌ من حروف الخفض، نحو: (رَجلٍ)، و(فَرسٍ)، و(زَيدٍ)، و(عَمرٍو)، وما أشبه ذلك. والفعل: ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل، نحو: (قَامَ يَقُومُ)، و(قَعَدَ يَقعدُ)، وما أشبه ذلك...، والحرف ما دلَّ على معنى في غيره، نحو: (مِنْ)، و(إلى)"[(٣)].

وقد حدها بالعلامات أبو علي في (الإيضاح)، وابن جني في (اللمع)، وابن مالك في (التسهيل)[(٤)]، وبه حد الكسائي الاسم قال: "الاسم ما وصف"[(٥)]، ونُقل حد

(١) أوضح السالك ١/١٢.

(٢) حاشية الحفيد ١/٥.

(٣) الجمل ١.

(٤) ينظر: الإيضاح ٦-٨، واللمع ١٥، والتسهيل ٢.

(٥) ينظر قول الكسائي في الصاحبي في فقه اللغة ٨٣.

الاسم بالعلامة عن الفراءِ، والأخفشِ[١]، والجرميّ[٢].

وهو صنيع ابن مالك في الألفية[٣]، وصنيعُ غيره من شراح الألفية كابن الناظم، وأبي حيان، والمرادي، والمكودي، وابن طولون[٤]، قال أبو حيان: "لم يذكر للاسم حدًا وذكر له هذه الخواص"[٥].

ومما يدلُّ على أن مرادَهُ من العلامات الحد قوله في (شرح قطر الندى): "أَما الِاسْم فيعرف بـ(أل) كـ(الرجل)، والتنوين كـ(رجلٍ)، وبالحدِيث عنه كتاء (ضَرَبْت)...، لما فرغتُ من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته"[٦].

وقول أبي حيان: "وقد عدَلَ المصنِّفُ في حدِّ الاسم عما حدَّه به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غيرُ مختارٍ؛ لأنَّ النحويين حدوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب، والمصنِّفُ حدَّهُ بأمرٍ عارضٍ له حالة التركيب"[٧].

وقول الشاطبي في حد ابن مالك للحرف: "لما عرَّف الاسم بخواصه، وعرَّف الفعل كذلك بخواصه، أخبر أن ما عداهما هو الحرف"[٨].

وفيما قالوه تصريحٌ بأنَّ المرادَ من تلك العلامات الحدُ، وبه يندفعُ الإغفال الذي حكاه الحفيد. ومن جهة أخرى فإن حد الحفيد مشكل في اطراده، فحد الاسم مخرج للمصادر؛ لأنها تدل على معنى لا في نفسها بل في غيرها، فـ(الضرب) مثلا يدلُّ على

(١) ينظر رأي الفراء، والأخفش في الصاحبي في فقه اللغة ٨٣، والبيان في توجيه اللمع ٨.

(٢) ينظر رأي الجرمي في البيان في توجيه اللمع ٨.

(٣) ينظر: ألفية ابن مالك ٩.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٦/١، ومنهج السالك ٣، وتوضيح المقاصد ٢٧٥/١، وشرح المكودي ٩/١-١١، وشرح الألفية لابن طولون ٤٨ -٥٦.

(٥) منهج السالك ٣.

(٦) شرح قطر الندى ٣٢-٣٣.

(٧) التذييل والكميل ٤٥/١. وينظر: ٤٧/١.

(٨) المقاصد الشافية ٥٨/١.

معنى (الضارب)[1]. وحد الحرف مطرد في المصادر، و(كم)، و(ما)، قال الأصفهاني: "وقول القائل: الحرف ما جاء لمعنى في غيره، ليس بحدٍّ صحيح؛ لأن جميع المصادر أسماء ليست بحروف، وهي تدلُّ على معانٍ في الفاعلين، ولأن قولك: (كم) اسمٌ، وهي تدلُّ على معنى في غيرها، ولأنهم قالوا: (إِنَّكَ مَا وَخَيرًا)[2] و(ما) حرفٌ لا يدل على معنى لا في نفسه، ولا في غيره"[3].

المأخذ الثاني: أخذ الحفيد على ابن هشام في (باب الموصول) إغفاله حدَّ الموصول الاسمي، حيث قال ابن هشام: "هذا باب الموصول: وهو ضربان: حرفيٌّ، واسميٌّ. فالحرفي: كل حرف أُوِّلَ مع صلته بمصدر، وهو ستة: (أنَّ)، و(أنْ)، و(مَا)، و(كَيْ)، و(لَوْ)، و(الذي)...، الاسمي ضربان: نص، ومشترك. فالنص ثمانية"[4]، إلخ: دون أن يحدَّهُ.

قال الحفيد: "واعلم أن المصنِّفَ لم يعرِّف الموصول الاسمي، بل اكتفى بعدِّه"[5].

المأخذ الثالث: انتقد الحفيد في (باب: المفعول له) إغفال ابن هشام حد الباب[6]، قال الحفيد: "لم يحدَّه المصنفُ، وهو: ما جُعل علةً للإقدام على مضمون الفعل، أي: هو المقصودُ من المعلل وثمرتُه"[7].

واعتذر له محيي الدين عبد الحميد بأنَّه ذكرَ قيود المحدود في الشروط، فكأنَّه حده، قال محيي الدين: "لم يذكر المؤلف تعريف المفعول لأجله، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله: (هو المصدر القلبي الذي يُذكر لبيان ما فُعل الفعل لأجله)، وقد اكتفى المؤلف بذكر هذه القيود على أنها شروط لتحقيق المعنى الذي يصح أن يُطلقَ عليه اسم المفعول

(١) البيان في توجيه اللمع ٩، وشرح اللمع للأصفهاني ١٨٧.

(٢) أي: مع الخير، ينظر: قول العرب في الكتاب ٣٠٢/١، والمسائل الحلبيات ١٥٠، وارتشاف الضرب ١٢٥٠/٣.

(٣) شرح اللمع للأصفهاني ١٩٠.

(٤) أوضح المسالك ١٣٧/١-١٣٩.

(٥) حاشية الحفيد ٩٢/١.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٢٢٥/٢.

(٧) حاشية الحفيد ٣٠٧/١.

لأجله، والخطب في ذلك سهل"[١].

المأخذ الرابع: أخذ الحفيد على جده في (باب: التوكيد) إغفاله حد الباب، قال: "لم يحد التَّوكيد في هذا الكتاب[٢]، وحده في غيره: بأنَّه تابعٌ يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وأما قوله بعد: (وإما التوكيد)، إلخ، فليس حدًّا للتوكيد، بل لقسمٍ منه"[٣].

واعتذر له خالد الأزهري، ومحيي الدين عبد الحميد[٤] بأنَّه لما كانت ألفاظُ التوكيد المعنويّ معدودةً استغنى عن الحد بذكر ألفاظ المحدود، قال الأزهري: "هو ضربان: لفظيٌّ، وسيأتي آخر الباب، ومعنويٌّ: وهو تابعٌ بألفاظ مخصوصة، ولذلك استغنى به عن حده"[٥].

فهو حدٌّ رسميٌّ ناقصٌ بذكر أقسام المحدود، وبما ذكروا يندفع مأخذ الحفيد.

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب: عطف النسق): "يُعطفُ على الظاهر، والضمير المنفصل، والضمير المتَّصل المنصوب بلا شرط؛ كـ(قامَ زيدٌ وعمرٌو)، و(إِيَّاكَ وَالأَسَد)، ونحو: ﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾[٦]"[٧].

فأخذ عليه الحفيد عدم تمثيله للعطف على الضمير المنفصل المرفوع، قال: "قوله: (فيعطف على الظاهر، والضمير): ترك التمثيل للضمير المرفوع المنفصل"[٨].

ومثَّل له خالد الأزهري بـ(أَنَا وَأَنْتَ قَائمَانِ)، قال: "العطف على الظاهر كـ(قامَ زيدٌ وعمرٌو)، والعطف على الضمير المنفصل المرفوع، نحو: (أَنَا وَأَنْتَ قَائمَانِ)، والمنصوب

(١) عدة السالك ٢/٢٢٥.
(٢) ينظر: شرح الشذور ٣٧٤.
(٣) حاشية الحفيد ٦٢، ب، وينظر: أوضح المسالك ٣/٣٢٧.
(٤) ينظر: التصريح للأزهري ٢/١٣٢، وعدة السالك ٣/٣٢٧.
(٥) التصريح للأزهري ٢/١٣٢.
(٦) سورة المرسلات، ٣٨.
(٧) أوضح المسالك ٣/٣٨٩.
(٨) حاشية الحفيد ٦٦، أ.

نحو: (إِيَّاكَ والأَسدَ)"[1].

المأخذ السادس: قال ابن هشام في (باب: التَّحذِير): "إن ذُكرَ المحذَّرُ بغير لفظ (إِيَّا)، أو اقتُصِرَ على ذِكر المحذَّرِ منه، فإنَّما يجبُ الحذفُ إن كرَّرتَ أو عطفْتَ، فالأوَّلُ نحو: (نَفسَكَ نَفْسَكَ) والثاني نحو: (الأَسَدَ الأَسَدَ و﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾[2]"[3].

فانتقد الحفيد إغفال الجدِّ التَّمثيلَ للمحذَّر معطوفًا، حيث مثَّلَ للمحذر منه مكررًا ومعطوفًا، واقتصاره في التمثيل للمحذر بالتكرار دون العطف، قال: "قوله:﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾: مثالٌ لما ذُكرَ المحذَّر منه مع العطف عليه، وأَهملَ فيه التمثيلَ لما ذُكرَ فيه المحذَّرُ مع المعطوف عليه، ومثاله: (نَفْسَكَ وَالأَسَدَ)"[4].

وهو ما نبَّه عليه خالد الأزهري بقوله: "إن ذكرَ المحذَّرُ، بفتح الذال المعجمة، بغير لفظ (إيَّا)، أو أُقتُصرَ على ذِكرِ المحذَّرِ منه فإنَّما يجبُ الحذفُ للعامل إن كررت أو عطفت، فالأول: وهو ذكر المحذر بغير لفظ (إيَّا) مع التكرار، نحو: (نَفْسَكَ نَفْسَكَ)، ومع العطف نحو: (نَفْسَكَ وَعَيْنَكَ)"[5].

(١) التصريح للأزهري ١٨١/٢.

(٢) سورة الشمس، ١٣.

(٣) أوضح المسالك ٧٧/٤.

(٤) حاشية الحفيد ٧٠، أ.

(٥) التصريح للأزهري ٢٧٧/٢.

المبحث الثالث: المآخذ على نقل الآراء ونسبتها

بلغت مآخذ الحفيد على جده ابن هشام في ما يتعلَّقُ بنقل الآراء ونسبتها خمسة مآخذ، وهي كما يلي:

المأخذ الأول: قال ابن هشام في (باب: المعرف بالأداة): "هي: (أل) لا اللام وحدها، وفاقًا للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه"(١).

وقد أنكر الحفيدُ ما نسبه الجدُّ إلى سيبويه من القول بأن المعرِّف مجموع (أل) وأن الهمزة فيه زائدة، قال: "قوله: (وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه): قال ابن الحاجب(٢): (وما عُرِّف باللام)، قال الرضي(٣): (هذا مذهبُ سيبويه، أَعني أنَّ حرف التعريف هي اللام وحدها، والهمزة للوصل، فتحت مع أنَّ أصل همزات الوصل الكسر؛ لكثرة استعمال لام التعريف)...، وهذا صريحٌ في أنَّ أداة التعريف عند سيبويه اللام وحدَها، خلافًا لصريح كلام المصنِّف، مع أن القول بأن المجموع أداة التعريف، والهمزة زائدة غير ظاهر"(٤).

ووجه هذا الخلاف اختلافهم في المعنى الذي يُفهمه كلام سيبويه(٥)، حيث قال: "و(أل) تعرِّف الاسم في قولك: (القوم)، و(الرجل)"(٦)، وقال في موضع آخر: "وتقول: (سَيَفْعَلُ ذَلِكَ)، و(سَوْفَ يَفْعَلُ ذَلِكَ) فتُلحِقها هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"(٧).

---

(١) أوضح المسالك ١/١٧٩.

(٢) ينظر: الكافية ٣٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٤٠.

(٤) حاشية الحفيد ١/١٠٨.

(٥) ينظر الكتاب: ١/٢٢، و١/١٨٤، و٢/٥، و٢/٥٨، و٣/٢٢١، و٣/٥٠٤، و٤/١٥٠.

(٦) الكتاب ٤/٢٢٦.

(٧) الكتاب ١/١٤.

فمنهم من فهم أن سيبويه يرى أن المعرِّف مجموعُ (أل) وهمزتها زائدة للوصل[١]، وهو ما نقله عنه ابن هشام في (أوضح المسالك)، وفي متن (قطر الندى)[٢].

ومنهم من فهم أنه يريد أن المعرِّف هي اللام وحدها[٣]، وهو ما صرَّح به ابن هشام في (شرح قطر الندى)، و(شرح اللمحة) واختاره في (الحواشي)[٤]، قال: "قال سيبويه -رحمه الله- حرف التعريف هو اللام فقط، والهمزة همزة وصل تثبت في الابتداء، وتحذف في الدَّرج على قياس همزات الوصل، وهذا هو الظاهرُ، فلا ينبغي العُدُول عنه إلا بدليل. ولبعض المتأخرين مخالفةٌ للناس في نقل الخلاف عن الرجلين"[٥].

وقال عنه في (شرح قطر الندى) إنه المشهور عند النحويين من مذهب سيبويه، وأنكر فيه على ابن مالك ما نسبه إلى سيبويه من أن مخالفته للخليل في القول بزيادة الهمزة فقط، قال: "المشهور بين النحويين أن المعرف (أل) عند الخليل، و(اللام) وحدها عند سيبويه...، زَعمَ ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرِّف (أل)، وقال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة هي أم أصلية؟ واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه"[٦].

فابن هشام الجد -كما ترى- له رأيان، انتقاد الحفيد رأيَه في (أوضح المسالك)، وقد اختلفَ العلماءُ في رأي سيبويه، فالرضي ذهب إلى أن سيبويه يرى أن حرف التعريف (اللام) وحدها[٧].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، وارتشاف الضرب ٩٨٥/٢، ودليل الطالبين لكلام النحويين ٣٤.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١٦٤/١، ومتن قطر الندى ٩.

(٣) ينظر: اللامات للزجاجي ٤١، واللامات للهروي ١١٨، وشرح الكافية الشافية ١٣٨/١، و٣١٩/١، وشرح الكافية للرضي ٢٤٠/٣.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى ١٣٤، وشرح اللمحة البدرية ٣٥٠/١، وفي الحواشي نقلا عن حاشية الفاكهي مجيب الندا ٢٠٦/١.

(٥) شرح اللمحة البدرية ٣٥٠/١.

(٦) شرح قطر الندى ١٣٤.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٤٠/٣.

وذهب ابن مالك إلى أن سيبويه يوافقُ الخليلَ بأن حرف التعريف (الألف واللام) معًا، ويخالفه بالقول بزيادة الألف، قال ابن مالك بعد أن نقل نصوصًا لسيبويه: "وهذا نصه، وهو موافق لما رَوَى عن الخليل، فلولا أنه نسبها إلى الزيادة في موضع آخر لحكمت بموافقته الخليل مطلقا، إلا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنها مقطوعة في الأصل"(١).

فأي النسبتين إلى سيبويه أصحُّ؟

الظاهرُ صحةُ قول ابن مالك وقول ابن هشام في (أوضح المسالك)، وهو أن سيبويه موافق للخليل بأن أداة التعريف الألف واللام معًا، وليست اللام وحدها، حيث قال سيبويه: "وقال الخليل: وممَّا يدل على أنَّ (أل) مفصولة من (الرَّجل)، ولم يُبْنَ عليها، وأنَّ الألف واللام فيها بمنزلة (قد)، قول الشاعر(٢):

دَعْ ذا، وعَجِّلْ ذا، وألْحِقْنَا بِذَلْ بالشَّحْمِ إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ

قال: هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكَّر: (قدي)، فيقول: (قَدْ فَعَلَ)، و(لا يفعلُ) مثل هذا -علمناه- بشيءٍ مما كان من الحروف الموصولة. ويقول الرجل: (ألي)، ثم يتذكر، فقد سمعناهم يقولون ذلك، ولولا أنَّ الألف واللام بمنزلة (قَدْ) و(سَوفَ) لكانتا بناءً بُني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنَّهما جميعًا بمنزلة (هَلْ)، و(قَدْ)، و(سَوفَ)، تدخلان للتعريف وتخرجان"(٣).

فقوله: "تدخُلان للتعريف" نصٌّ على أنَّهما بمجموعهما للتعريف.

فسيبويه هنا نقل رأي الخليل بأن المعرف الألف واللام معًا، ولسيبويه نصان تحدث بهما عن (أل)، ويظهر منهما موافقته للخليل على أن المعرف الألف والام معًا، من

(١) شرح التسهيل ٢٥٣/١.

(٢) من الرجز، نسب إلى غيلان بن حريث الربعي في الكتاب ١٤٧/٤، والمقاصد الشافية ٤٧٧/١، وبلا نسبة في المقتضب ٨٤/١، والتذييل والتكميل ٢١٩/٣، وخزانة الأدب ٢١٣/٧. وفي رواية: (عجل لنا هذا وألحقنا بذا ال الشحم إنا قد مللناه بجل) ينظر: الخصائص ٢٩٢/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٣٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٢٤/٣.

ذلك قوله: "وقد جاء على حرفين ما ليس باسم، ولا فعلٍ، ولكنه كالفاء والواو...، فمن ذلك: (أَم)، و(أَو)...، و(أَلْ) تعرِّف الاسم في قولك: (القَوم)، (الرَّجُل)"[1]، فهو في هذا الاسم نص على أنهما معًا أداة تعريف، حيث جعلهما في قسم الثنائي من الحروف، وليس في قسم ما بني على حرف واحد كواو العطف.

وقوله -أيضًا- وهو يتحدث عن ألف الوصل: "تكون موصلةً في الحرف الذي تُعرِّفُ به الأسماءَ، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: (القَوم)، (الرَّجُل)، و(النَّاسُ)، وإنما هما حرفٌ بمنزلة قولك (قَدْ)، و(سَوفَ)، وقد بينا ذلك في ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ ألا ترى أن الرجل إذا نسي فتذكر، ولم يرد أن يقطع يقول: (ألي)، كما يقول: (قدي)"[2].

فالحجة التي أوردها سيبويه هنا للدلالة على أنَّهما حرفٌ واحدٌ هي التي أوردها منسوبة إلى الخليل في الموضع الذي يُزعم أن سيبويه يرى أن المعرف اللام وحدها؟

وليس في (الكتاب) نصٌّ فيه أنَّ حرفَ التعريف هو اللام وحدها، وقد يكون الرأي المنسوب إليه فُهِم من أحد نصين:

النص الأول: قوله: "الدليل على أن ألف (اَيْمُ) ألف وصل قولهم: (ايمُ اللهِ)، ثم يقولون: (لَيْمُ الله). وفتحوا ألف (اَيْمُ) في الابتداء؛ شبهوها بألف (أَحْمَر)؛ لأنَّها زائدةٌ مثلها، وقالوا في الاستفهام: (آلرَّجُل)؟، شبهوها -أيضًا- بألف (أَحْمَر)، كراهية أنْ يكونَ كالخبر فيلتبس، فهذا قولُ الخليل"[3].

وهذا لا دلالة فيه على أنه يرى أن التعريف باللام وحدها، ويكفي أنه خَتم هذا النصَّ بقوله: "فهذا قولُ الخليل"، والخليل بإجماع العلماء يقول إن التعريف بالحرفين معًا.

النص الثاني: من قوله في النص الأخير -وهو يتحدث عن ألف الوصل-:

(١) الكتاب ٤/٢٢٠-٢٢٦.

(٢) الكتاب ٤/١٤٧.

(٣) الكتاب ٣/٣٢٤.

"وتكون موصلةً في الحرف الذي تعرِّفُ به الأسماء، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: (القَوْم)، و(الرَّجُل)، و(النَّاس)، وإنما هما حرفٌ بمنزلة قولك (قَدْ) و(سَوْفَ)"[(١)].

ففهموا من قوله: (في الحرف): أن الألف همزةُ وصلٍ مع الحرف الذي تعرَّفُ به الأسماءُ، وهو (اللام)، لكن تتمَّةُ النصِّ تردُّ هذا الفِهمَ، وهو قوله: "إنما هما حرفٌ بمنزلة قولك: (قَدْ)، و(سَوفَ). وقد بينا ذلك في ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ، ألا ترى أنَّ الرَّجُل إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول: (ألي)، كما يقول: (قدي)"[(٢)].

فإنَّه أرادَ بقوله: (حرف) ما ليس اسمًا ولا فعلًا، فهي حرفٌ مثل (قَدْ) و(سَوْفَ). ومما يدلُّ على أنَّه يرى أنَّهما معًا حرفُ تعريفٍ الدليلُ الذي ذكره بقوله: "يقول: (ألي)"[(٣)]، وهذا الدليلُ هو نفسه دليلُ الخليل على أنَّ الألف واللام للتعريف.

وعليه فإن انتقادَ الحفيد لابن هشام الجد في هذا الموضوع غيرُ صحيح، والحقُّ مع ابن هشام.

المأخذ الثاني: في (باب: التنازع) حكى ابن هشام الإجماع على جواز إعمال أي العاملين المتنازعين، قال: "إذا تنازع العاملان جازَ إعمالُ أيِّهما شئتَ باتفاقٍ، واختار الكوفيون الأول لسبقه، والبصريون الأخيرَ لقُربه"[(٤)].

فانتقد الحفيد حكاية الإجماع لنقل تعين إعمال أول العاملين المتنازعين إذا كان الاسم المتنازع عليه فاعلا، ووجوب إعمال أولهما إذا كان يطلب للفاعلية، والثاني يطلبه للمفعولية؛ لأن الفاعل لا يحذف، وعليه تبطل حكاية الإجماع، قال: "قوله: (جاز إعمال أيِّهما شئت باتفاق) في (شرح الكافية لابن مالك)[(٥)]: أن الكوفي لا يجوِّز إعمال

(١) الكتاب ١٤٧/٤.
(٢) الكتاب ١٤٧/٤.
(٣) الكتاب ١٤٧/٤.
(٤) أوضح المسالك ١٩٨/٢.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢.

الثاني إذا كان في الأول ضميرٌ مرفوعٌ تجنبًا للإضمار قبل الذكر للمفسَّر، وفيه تخالفٌ مع قول المصنِّف: جاز إعمال أيهما شئت باتفاق، وقال ابن الحاجب[1]: إن الفراء يمنع إعمال الثاني إذا كان الأول مقتضيًا للفاعل، والثاني للمفعول لإفضائه إلى حذف الفاعل والإضمار قبل الذكر"[2].

وهو ما أخذه عليه الدنوشري، قال: "فيه نظرٌ؛ لأنَّه سيأتي عن الفراء في نحو: (قَامَ وقَعَدَ أَخَوَاكَ) أن (أَخَوَاكَ) معمولٌ للعاملين معًا فليتأمل"[3].

وقد نقل ابن هشام الاتفاق على إعمال أيهما -أيضًا- في (شرح الشذور)، و(شرح قطر الندى)، و(شرح اللمحة)[4]، قال: "واتفق الفريقان على جواز إعمال أيِّ العاملين شئت"[5].

ونقل الاتفاق غيره من شراح الألفية[6]، والظاهر أنَّ مراد ابن هشام من حكاية الاتفاق ما لم يَقُم مرجحٌ لإعمال أحدهما؛ قال أبو بكر الشنواني: "يمكن الجواب: بأنَّ المرادَ أنَّه لا خلافَ في ذلك في الجملة - أعني في بعض الصور- ومحلُ إعمال أيِّهما شِئت إذا لم يَكن في اللفظ ما يُرجحُ أحدَ العاملين، قال في (البسيط): إذا كان في اللفظ ما يُرجِّح أحدَ العاملين وَجب إعماله...، وإن لم يَكن في اللفظ ما يُرَجحُ أحدَهما، فالبصريُّ يُرجح الثاني، والكوفي الأول، وبعض النحويين يتساويان عنده لتعارض [الترجيحين][7]. انتهى، وهذا تقييدٌ حسنٌ"[8].

---

(١) ينظر: الكافية ١٤.

(٢) حاشية الحفيد ٢٩١/١.

(٣) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٣٢٠/١.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ٣٦٨، وشرح قطر الندى٢٢٣، وشرح اللمحة البدرية ١١٥/٢.

(٥) شرح شذور الذهب ٣٦٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٤٢/٤، وتوضيح المقاصد ١٣٥/١، وإرشاد السالك ٣٤٨، وشرح الألفية لابن عقيل ١٦٠/٢، وشرح الألفية للأشموني ٢٠٣/١، والتصريح للأزهري ٤٨٣/١.

(٧) في المخطوط (الترجيحان)، والصواب ما أثبت.

(٨) هداية مجيب الندا ٢٤٥، ب.

وبما قال الشنوانيُّ أجابَ الفيشي عن ابن هشام في (قطر الندى)[1]، وبه أجابَ الخضريُّ، والصبانُ[2] بأن الاتفاق ما لم يعمل الرفع، وأجاب ياسين الحمصي عن إيراد قول الفراء على حكاية الإجماع، قال: "ولك أن تقول: ما [أتى][3] عن الفراء إنَّما هو على سبيل الجواز لا الوجوب، كما يُشعر به ما نَقله الشارح عن الرضي[4] في ما يأتي، فلا يُنافي أنَّه يُوافقُ على جوازِ إعمال الأول أو الثاني"[5]. وبها يندَفِع انتقاد الحفيد على حكاية الاتفاق.

المأخذ الثالث: قال ابن هشام في (باب: حرف الجر) وهو يُعددُ حروفَ الجر: "(مُذْ)، و(مُنْذُ)، وذلك في موضعين: أحدهما: أن يدخلا على اسم مرفوع، نحو: (مَا رَأَيتُه مُذ يَومَان)، أو (مُنْذ يومُ الجُمعَةِ)...، والثاني: أن يدخلا على الجملة، فعلية كانت وهو الغالب...، أو اسمية...، وهما -حينئذ- ظرفان باتِّفاقٍ"[6].

وانتقد الحفيدُ حكايةَ ابن هشام الإجماع على ظرفية (مُذ)، و(مُنْذُ) إذا دخلتا على الجملة، قال: "قوله: في (مُذ)، و(مُنْذُ): (ظرفان باتِّفاق): قال في (شرح اللُّباب) في (باب: الإضافة)[7]: إن بعضهم ذكر أن (مُذ)، و(مُنْذُ) يقعان مبتدأين، والجملةُ بعدهما مضافٌ إليها الزمانُ مقدّرًا، وهو الخبر، والتقديرُ في قولك: (مَا رَأَيتُهُ مُذْ دَخَلَ الشِّتَاءُ): أوَّل المدَّة، أو جميعها زمان دخول الشتاء. ففي قوله: (باتفاق) نظرٌ؛ ولذلك قال في (المساعد)[8]: (ذهب أبو الحسن إلى أنَّك إذا أدخلت (مُذ)، و(مُنْذُ) على الجملة مطلقًا

(١) ينظر: حاشية الفيشي ١٢٦.
(٢) ينظر: حاشبة الخضري على ابن عقيل ٣٦٩/١، وحاشية الصبان ١٠٣/٢.
(٣) في الطبعة (يأتي)، والصواب ما أثبت.
(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٨٨/١.
(٥) حاشية ياسين على التصريح ٣٢٠/١.
(٦) أوضح المسالك ٦٠/٣-٦٤.
(٧) ينظر: العباب في شرح اللباب ٤٢٢.
(٨) ينظر: المساعد لابن عقيل ٥١٢/١.

إنهما مبتدآن، والخبر زمن مقدر؛ لأنَّهما عنده لا يدخلان إلا على الزمان)"[1].

وتوجيه الحفيد بانتفاء الاتفاق صوابٌ، يدلُّ على ذلك تنبيه ابن هشام في (المغني) على الخلاف فيها، قال: "الحالة الثالثة: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية...، والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمنٍ مضافٍ إلى الجملة، وقيل: مبتدآن؛ فيَجبُ تقديرُ زمان مضاف للجملة يكونُ هو الخبر"[2].

وقد وافقَ الحفيدَ محيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري، ومن المحدثين محيي الدين عبد الحميد[3]، قال عبد القادر المكي: "ليس كذلك، بل إذا دخَلا على الجملة مطلقًا سواء كانت اسمية أو فعلية في ذلك مذهبان: أحدهما: أنَّهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وهو المختارُ، وصرَّح سيبويه به. والثاني: أنَّهما مبتدآن، ويُقدَّرُ اسمُ زمانٍ محذُوفٌ يكون خبرًا عنهما"[4].

المأخذ الرابع: في (باب: الإضافة) قال ابن هشام في قطع (غير) عن الإضافة: "يضمُّ بغير تنوين ثم اختلف؛ فقال المبردُ[5]: ضمَّةُ بناء؛ لأنَّها كـ(قَبْلُ) في الإبهام فهي اسم أو خبر، وقالَ الأخفشُ[6]: إعراب؛ لأنَّها اسمٌ كـ(كُلّ)، و(بَعْض) لا ظرف كـ(قَبْل)، و(بَعْد)؛ فهي اسم لا خبر، وجوزهما ابن خروف[7]، ويجوزُ الفتح قليلًا مع التنوين ودونه، فهي خبرٌ، والحركة إعراب باتفاق، كالضم مع التنوين"[8].

ونقل الحفيد عن (العباب) خلافًا للكوفيين في إعرابه ما ينقضُ حكاية الإجماع،

(١) حاشية الحفيد ٥١، ب.

(٢) مغني اللبيب ٥٤٢/١، و٥٤٤.

(٣) ينظر: رفع الستور ٣٠٩/١، والتصريح للأزهري ٦٦٣/١، وعدة السالك ٦٤/٣.

(٤) رفع الستور ٣٠٩/١.

(٥) ينظر: المقتضب ١٤٢/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١٠/١، ٤٧٤/٢.

(٧) لم أجده في شرح الجمل لابن خروف، ولا في ما حقق من شرحه لكتاب سيبويه، وهو في المقاصد الشافية ١٣٠/٤ منسوب إليه.

(٨) أوضح المسالك ١٥٢/٣.

قال: "قوله: (والحركة إعراب باتِّفاقٍ كالضمِّ مع التنوين): نَقل شارحُ (اللُّباب)[1] عن الكوفيين أنَّ الفتحةَ في (لا غيرَ) فتحة بناء كالفتحة في (لا رَجُلَ)"[2].

ونقل الاعتراض محيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري[3]، وقال الأزهري إنَّهم متَّفقُون على الإعراب حال فتحه مُنونًا، قال: "الحركة على هذا إعراب باتفاق، واعترض بأن (غيرًا) يجوزُ بناؤها على الفتح إذا أُضيفت إلى مبنيٍّ، فيحتملُ أنَّها بُنيت حال الإضافة ثم [حذف][4] المضاف إليه وبقيَ البناءُ على حاله، وعلى هذا فيحتملُ أن يكون اسمًا، وأن يكون خبرًا، نعم، الفتحُ مع التنوين كالضمِّ مع التنوين، فالحركةُ إعرابٌ باتِّفاقٍ؛ لأنَّ التنوين إما للتمكين فهو خاصٌّ بالمعرب، أو للتعويض فكأنَّ المضافَ إليه مذكورٌ"[5].

وفي ما قاله الأزهري مخرجٌ يحملُ عليه كلام ابن هشام، وعليه ففي عبارة الجد إطلاق يؤخذ عليه.

المأخذ الخامس: في (باب: التوكيد) قال ابن هشام في حكم التوكيد بلفظ (النفس) و(العين): "يجبُ اتصالُهما بضمير مطابق للمؤَكِّد، وأنْ يكونَ لفظُهما طبقه في الإفراد والجمع؛ وأمَّا في التثنية فالأصحُّ جمعُهما على (أَفْعَل)، ويترجَّحُ إفرادُهما على تثنيتهما عند الناظم، وغيره بعكس ذلك"[6].

وأخذ عليه الحفيد ما حكاه من ترجيح تثنية لفظ (النفس) و(العين) على إفرادهما

---

(١) لم أقف عليه في شرح العباب لنقره كار.

(٢) حاشية الحفيد ٥٤، ب.

(٣) ينظر: رفع الستور ٣٣٠/١، والتصريح للأزهري ٧١٨/١.

(٤) في التحقيق (حذفت)، والصواب ما أُثبتَ؛ إذ لا وجه لتاء المخاطب، والتصويب من حاشية ياسين على الشرح ينظر: ٤٩/٢.

(٥) التصريح للازهري ٧١٨/١.

(٦) أوضح المسالك ٣٢٨/٣.

عند غير ابن مالك، قال: "واعلم أن ما ذكره هنا من جواز تثنية (النفس) و(العين) في التأكيد لم يجوِّزه إلا ابن كيسان[١] سماعًا عن بعض العرب، وكذلك الرضي، وابن إياز[٢]، وأما من عداهم فقال بالمنع، وما ذكره من أنَّ غيرَه يعكسُ ذلك فشيءٌ لم يَقل به أحدٌ"[٣].

وقد نقل عن الحفيد هذا الاستدراك محيي الدين عبد القادر المكي دون أن يَذكر له جوابًا[٤]، ووافقه خالد الأزهري، قال: "ويترجَّحُ إفرادُهما على تثنيتهما عند الناظم، كما يُؤخذُ من عمومِ قوله في التسهيل في (باب: كيفية التثنية وجمعي التصحيح)[٥]: (ويختارُ في المتضايفين لفظًا أو معنًى إلى مُتضمنِيهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد). انتهى كلام الناظم، وغيرُه يعكس ذلك فيُرجع التثنية على الإفراد، ولم أقف عليه، فهو نقلٌ غريبٌ، فكيف وقد قيل: إنَّ التثنية لم ترد إلا في الشعر؟!"[٦].

(١) ينظر: رأي ابن كيسان في شرح الكافية للرضي ٣٦٩/٢.

(٢) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٦٦٧، وشرح الكافية للرضي ٣٦٩/٢.

(٣) حاشية الحفيد ٦٣، أ.

(٤) ينظر: رفع الستور ٤٠٤/٢.

(٥) ينظر: التسهيل ١٩.

(٦) التصريح للأزهري ١٣٣/٢.

المبحث الرابع: المآخذ على الاضطراب.

بلغت مآخذ الحفيد على جده ابن هشام في ما يتصل بالاضطراب عشرة مآخذ، وانتقادُ الحفيد فيها متوجهٌ إلى أمرين، الاضطراب في الأحكام، والاضطراب في الحدود والتقسيم.

المطلب الأول: الاضطراب في الأحكام.

وهو ما كان نقدُ الحفيد فيها موجهًا إلى نصِّ ابن هشام لعدم سلامته من الاضطراب، كأن يقول بحكم في مسألةٍ ما ثم يقول بخلافه فيها في موضعٍ آخر، أو أن يقيد المسألةَ بشرطٍ في موضعٍ، ويطلقها في آخر، أو أن يذكر خلافًا في مسألة دون أن ينقله في نظائرها، وفيه سبعة مآخذ. دونك تفصيلها:

المأخذ الأول: أخذ الحفيد على جده ابن هشام قوله في (باب: إعراب الأسماء الستة): "أُشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المقدَّرة، نحو: ﴿وَأَخِي هَارُونُ﴾[1]، ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾[2]، و(ذو) ملازمة للإضافة لغير الياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها"[3].

حيث خصَّ ما تمتنع إضافة (ذُو) إليه من المضمرات بياء المتكلم، ما يُفيدُ جواز إضافتها إلى غيرها من الضمائر، وهو مخالفٌ لما ذكره في (باب: الإضافة) حيث قال بملازمتها الإضافة إلى الاسم الظاهر[4]، قال الحفيد: "قوله: (و(ذو) ملازمة للإضافة لغير الياء): ظاهره أنها تُضاف حتى للضمير الذي ليس ياءً، وهو رأيٌ لبعضهم، وبعضهم يمنع إضافتها إلى الضمير،

(١) سورة القصص، ٣٤.

(٢) سورة المائدة، ٢٥.

(٣) أوضح المسالك ٤١/١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١١١/٣.

وهو ظاهر كلامه في (باب: الإضافة)، حيث قال[1]: (وما يختصُّ بالظاهر كـ(أُولى)، و(أُولَات)، و(ذِي)، و(ذَات)). وهو صريحٌ في أنها لا تضافُ إلى الضمير سواءً كان ضميرَ مخاطبٍ أو غائبٍ"[2].

وقال الحفيد -أيضًا- في (باب: الإضافة): "قال في (باب: الأسماء الستة): و(ذو) ملازمةٌ للإضافة لغير الياء، وهو مخالفٌ لما ذكره هنا...، فيُتركُ العملُ بما فُهم في باب الأسماء الستة، ويُعمل بما هنا؛ لأنَّه إذا تعارض المفهومُ والمنطوقُ، قُدِّم المنطوق؛ لأنَّ دلالته أقوى"[3].

وابن هشام أراد بقوله: "(ذو) ملازمةٌ للإضافة لغير الياء" الاحترازَ من إطلاق ابن مالك شرط الإضافة لغير الياء لإعراب الأسماء الستة بالحرف، حيث قال[4]:

وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِليَا.....

فإن (ذو) لا ينبَّـهُ على اشتراط الإضافة فيها، لعدم تصور انقطاعها عنها، وهو ما أخذه الشاطبي على ابن مالك[5]، وقال فيه خالد الأزهري: "لا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها؛ لأنَّها حاصلةٌ، والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل"[6].

فلما أراد الجد الاحتراز من إطلاق ابن مالك لاشتراط الإضافة لغير الياء وقع في أشد مما فرَّ منه، حيث قيد امتناع إضافة (ذو) بالياء دون سواها من الضمائر.

المأخذ الثاني: أخذ الحفيد على ابن هشام في (باب: إعراب جمع المذكر السالم) قوله في ما يشترط في الصفة التي تُجمَع على هذا الجمع: "إمَّا صفة تقبل التاء، أو تدلُّ على التفضيل، نحو: (قَائِمٍ)، و(مُذْنِبٍ)، و(أَفْضَلَ)، فلا يُجمع نحو: (جَرِيْحٍ)، و(صَبُوْرٍ)، و(سَكْرَان)،

(١) ينظر: اوضح المسالك ١١٢/٣.

(٢) حاشية الحفيد ٣٠/١.

(٣) حاشية الحفيد ٥٣، ب.

(٤) ألفية ابن مالك ١١.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ١٥٦/١.

(٦) التصريح للأزهري ٥٩/١، وينظر: منهج السالك ٩.

و(أَحْمَر)"[1].

فأخذ عليه الحفيد إطلاقه عدم جواز جمع (فَعُول)، و(فَعِيْل) في هذا الباب، وتقييده منع الأول في (باب: التأنيث) بالدلالة على معنى الفاعل، وتقييد منع الثاني بالدلالة على معنى المفعول، قال: "قوله: (فلا يُجمع نحو: (جَرِيْح)، و(صَبُوْر))، قال المصنِّفُ في (باب: التأنيث)[2]: فصل الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كـ(قَائِمٍ)، و(قَائِمَةٍ)، ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان: أحدها: (فَعُوْل) بمعنى (فَاعِل)، كـ(رَجُلٌ صَبُوْر)، و(امْرَأَةٌ صَبُوْر)، ثم قال: ولو كان (فَعُوْل) بمعنى (مَفْعُوْل) لحقته التاءُ، نحو: (جَمَلٌ رَكُوْبٌ)، و(نَاقَةٌ رَكُوبَة). الثاني: (فَعِيْل) بمعنى (مَفْعُول)، نحو: (رَجُل جَرِيْحٌ)، و(امْرَأَة جَرِيْحٌ)، ثم قال: فإن كان بمعنى (فَاعِل) لحقته، نحو: (امْرَأَة رَحِيمَةٌ وَظَرِيفَةٌ)، فإن قلت: (مَرَرْتُ بِقَبِيْلَةِ بَنِي فُلان)، ألحقت التاء خشية الالتباس؛ لأنك لم تذكر الموصوف. انتهى. وهو مخالف لما أطلقه هنا"[3].

فالحفيد هنا يرى أنَّ بين قوليه اضطرابًا، حيث أطلق منع تأنيث صيغتي (فَعُول)، و(فَعِيْل) في (باب: إعراب جمع المذكر السالم)، وقيد الامتناع في (باب: التأنيث) بما ذكر.

وفيما أخذه الحفيد على ابن هشام نظرٌ؛ إذ إن ابن هشام لم يطلق منع جمع ما جاء على (فَعُول)، و(فَعِيْل) صفة كما فهم الحفيد، بل إنه قال قبل ذلك: "وإما صفة تقبل التاء"، و(فَعُول) بمعنى (فَاعِل)، و(فَعِيْل) بمعنى (مَفعُول) لا يقبلانها فخرجتا بهذا القيد.

وقد مثَّل الجدُّ لما توافرت فيه الشروط بـ(قَائِمٍ)، و(مُذْنِبٍ)، وذكر (جَرِيْحٍ)، و(صَبُوْرٍ) مثالين لما تخَّلف فيه شرطٌ.

وعليه فليس في كلام ابن هشام اضطراب. وانتقادُ الحفيد ناتجٌ عن اقتطاعه لعبارة ابن هشام: "فلا يُجمع نحو: (جَرِيْحٍ)، و(صَبُوْرٍ)" عما قبلها.

---

(١) أوضح المسالك ١/٥١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٤/٢٨٧.

(٣) حاشية الحفيد١/٤٢.

ولم ينبِّه ابن الناظم، وأبو حيان، والمكودي[1] في (باب: إعراب جمع المذكر السالم) إلى هذين الوزنين، وشرط قبولهما للتأنيث، قال أبو حيان: "شرط الصفة: الذكورية، والعقل، والخلو من تاء التأنيث، وألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء فـ(طَالِق)، و(سَابِق) صفة فرس، و(رَبِيْعَة)، و(أَحْمَر) لا يجمع شيء منها بالواو والنون؛ لأن كلًا منها قد فقد شرطًا، فـ(طَالِق) فقد الذكورية، و(سَابِق) فقد العقل، و(رَبِيْعَة) فقد الخلو من تاء التأنيث، و(أَحْمَر) فقد أن مؤنثه يجمع بالألف والتاء"[2].

المأخذ الثالث: قال ابن هشام في (باب: المبتدأ والخبر): "للخبر ثلاثُ حالاتٍ، إحداها: التأخُّرُ، وهو الأصل كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، ويجبُ في أربع مسائل: إحداها: أن يُخاف التباسُه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينة، نحو: (زَيْدٌ أَخُوْكَ)، و(أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي)، بخلاف (رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ)، و(أَبُو يُوْسُفَ أَبُو حَنِيْفَةَ)"[3].

فانتقد الحفيد قطعَ ابن هشام بامتناع تقديم الخبر على المبتدأ إذا تساويَا في التَّعريفِ أو التنكير بلا قرينةٍ مميزةٍ لأحدهما عن الآخر، مغفلًا حكاية الخلاف في المسألة، وقد نبَّه على نظير هذا الخلاف في (باب: الفاعل) وذلك إذا خيف التباس المفعول بالفاعل، وهذا الإغفال مشكلٌ لإيهامه اضطرابًا عند النحاة، لتعويلهم على مخافة اللبس في (باب: الفاعل)، وعدم التعويل عليه في (باب: المبتدأ والخبر)، قال: "جزم بالامتناع من غير حكاية خلاف في ذلك، وذكر في (باب الفاعل)[4] حيث تكلَّم على وجوب تقدُّم الفاعل وتأخُّر المفعول، أنَّه يجبُ تقدُّم الفاعل وتأخُّرُ المفعول إذا خِيفَ اللَّبسُ، وحكى فيه خلافًا، ومقتضاه: حكاية الخلافِ ههنا، فإن لم يكن ثَمَّ خلافٌ فلقائل أن يقولَ: ما الحكمةُ من الاتفاق على المنع هنا حيث خِيفَ اللبسُ، ولم يتفقوا على المنع هناك إذ خيف اللبس؟"[5].

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٥/١، ومنهج السالك ١٠، وشرح الألفية للمكودي ١٧/١.

(٢) منهج السالك ١٠.

(٣) أوضح المسالك ٢٠٦/١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١١٩/٢.

(٥) حاشية الحفيد ١٢٧/١.

وقد نبَّه ابن هشام في (المغني) على الخلاف في المسألة، حيث قال: "يجبُ الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل، إحداها: أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو: (اللهُ رَبُنا)، أو اختلفت، نحو: (زَيْدٌ الفَاضِلُ)، و(الفَاضِلُ زَيْدٌ) هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا، وقيل: المشتقُّ خبرٌ -وإن تقدَّم- نحو: (القَائِمُ زَيْدٌ). والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كـ(زيدٌ) في المثال، أو كان هو المعلومُ عند المخاطب، كأن يقول: (مَنِ القَائِمُ؟) فتقول: (زَيْدٌ القَائِمُ)، فإن عَلِمَهُما وجَهِلَ النسبةَ فالمقدَّمُ المبتدأ. [الثانية][(١)]: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو: (أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي). الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفًا وتنكيرًا والأول هو المعرفة كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، وأمَّا إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوِّغُ الابتداء به فهو خبرٌ اتفاقًا، نحو: (خَزٌّ ثَوْبُكَ)، و(ذَهَبٌ خَاتَمُكَ)، وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور"[(٢)].

المأخذ الرابع: في (باب: المبتدأ والخبر) قال ابن هشام في مواضع وجوب تقديم الخبر: "الرابعة: أنْ يعودَ ضميرٌ متَّصلٌ بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[(٣)]، وقول الشاعر[(٤)]:

....**وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا**"[(٥)].

قال الحفيد: "قوله: (على بعض الخبر): يحتملُ أن يكون هذا بناءً على أنَّ الخبر العاملُ والمعمولُ، ويحتملُ أن يكون تجوَّزَ في تسميته بعض الخبر؛ لأنَّه قد قال قبل: إن الخبر

(١) (الثانية) ساقطة من التحقيق: الفاخوري، ينظر: تحقيق الكتاب للدكتور مازن مبارك، ومحمد علي حمدالله ٥٠٣/٢.

(٢) مغني اللبيب ١١٣/٢.

(٣) سورة محمد، ٢٤.

(٤) من الطويل، وصدره: (أَهَابُكِ إِجْلالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ)، لنصيب بن رباح الأكبر في ديوانه ٦٨، وفي تخليص الشواهد ٢٠١، و المقاصد النحوية ٥٠٩، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٤٧٤/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٤١/١.

(٥) أوضح المسالك ٢١٥/١.

العامل"[(١)].

فحمَل الحفيدُ قولَ الجدِّ: (على بعض الخبر) على أحد مأخذين، الأول: أنَّ عبارتَه تُفيد أنَّ الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقه؛ حتى يكون له بعضٌ، وهذا مشكلٌ مع قوله في مبحثِ الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرًا: إنَّ الخبر هو المتعلَّق المحذوف فقط، حيث قال ابن هشام: "الصحيحُ أنَّ الخبر في الحقيقة مُتعلقهما المحذوف، وأنَّ تقديره: (كَائنٌ)، أو(مُسْتَقِرٌ)"[(٢)]. والمأخذ الثاني: متوجهٌ إلى تجوّز الجد في التعبير، وسيأتي بيانه[(٣)].

وهذا المأخذ من الحفيد وجيهٌ جدًا؛ ففي ما قاله ابن هشام هنا مخالفةٌ لما سبق له قوله من أن الخبر مجموعهما.

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب: الحال): "لشبه الحال بالخبر والنعت جازَ أن تتعدد لمفرد، وغيره، فالأول كقوله[(٤)]:

عليَّ إذَا مَا جِئتُ لَيلَى بِخُفيَةٍ زِيَارةُ بَيْتِ اللهِ رَجلَانَ حَافِيا

وليس منه نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا﴾[(٥)]"[(٦)].

وإنما لم يكن (سَيِّدًا) و(حَصُورًا) من تعدد الحال؛ لأن تعدد الحال مشروطٌ عنده بألا يربط حرف العطف بين تلك الأحوال المتعددة، وإلا فما بعد العاطف معطوفٌ لا حالٌ.

أخذ عليه الحفيد قوله بأنَّ (سَيِّدًا) و(حَصُورًا) في الآية عطفَا نسقٍ لمخالفته ما قاله بعدُ من أنَّ ما بعد العاطف حالٌ، حيث قال ابن هشام: "تمتنع (أي: واو الحال) في سبع صور:

---

(١) حاشية الحفيد ١/١٣٢.

(٢) أوضح المسالك ١/٢٠١.

(٣) ينظر: ص١١٦ من هذا البحث.

(٤) من الطويل، قائله مجنون ليلى، ورواية الديوان ٢٣٣: (حلفتُ لئن لاقيت ليلى بخلوةٍ أَطُوفُ ببيت الله رجلانَ حافيا)، والبيت بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/١٢٧، والتصريح للأزهري ١/٦٠١، وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٩، وشرح الحدود للفاكهي ٢٣٣.

(٥) سورة آل عمران، ٣٩.

(٦) أوضح المسالك ٢/٣٣٥.

إحداها: الواقعة بعد عاطف، نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[1]"[2].

قال الحفيد: "قوله: (ليس منه نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ﴾، إلخ: إنما لم يكن منه؛ لأنَّ كلًا من ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ عطفُ نسق لا حال صناعة، وهو مخالفٌ لما سيقوله بعد: من أن الحال إذا تلت عاطفًا امتنع أن يكون الرابط الواو"[3].

ووافقه محيي الدين عبد القادر المكي، وياسين الحمصي[4]، قال عبد القادر المكي ناقلا نقد الحفيد لجدِّه: "إنما قال: (وليس منه)؛ لأنَّ ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ كلٌ منهما عطفُ نسق لا حال صناعة، وهذا مخالفٌ لما سيقوله بعد من أن الحال إذا وقعت بعد عاطف امتنع أن يكون الرابط الواو"[5].

وقال ياسين الحمصي: "قوله: (الواقعة بعد عاطف): فيه اعترافٌ بأنَّ الواقعة بعد عاطف حالٌ لا معطوفةٌ عطف نسقٍ عليه، وهو خلافُ ما صرَّح به في ما مرَّ في مسألة تعدد الحال"[6].

ولا يُقالُ هنا إنَّ منعَ ابن هشام متَّجهٌ إلى ما يكون عطفَ حالٍ على حال كما في الآية الأولى بخلاف الثانية فإنَّ العطف صورته ووظيفته واحدةٌ، فلا وجه للتفريق بين الصورتين.

المأخذ السادس: قال ابن هشام في (باب: إعمال الصفة المشبهة): "لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، وقال الفارسي[7]: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة، والخفض بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز

(١) سورة الأعراف، ٤.
(٢) أوضح المسالك ٣٥٣/٢.
(٣) حاشية الحفيد ٣٤٩/١.
(٤) ينظر: رفع الستور ٢٨٠/١، وحاشية ياسين على التصريح ٣٩١/١.
(٥) رفع الستور ٢٨٠/١.
(٦) حاشية ياسين على التصريح ٣٩١/١.
(٧) ينظر: الإيضاح العضدي ١٥٢/١.

إنْ كانَ نكرةً، والصفةُ مع كلٍّ من الثلاثة؛ إما نكرة، أو معرفة"[1].

فأخذ عليه الحفيد قوله بإفادة (أل) التَّعريفَ إذا دخلت على الصفة المشبهة، وهو مخالفٌ لما قاله في (باب: الموصول) حيث قال ابن هشام: "أمَّا (أَلْ) (أيّ الموصولة) فنحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾[2]، ونحو: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾[3]، وليست موصولا حرفيًّا"[4].

قال الحفيد: "قوله: (والصفة مع كل من الثلاثة إمَّا نكرة، وإمَّا معرفة)، فقوله: (أو معرفة) يقتضي أنَّ (أَلْ) فيها حرفُ تعريفٍ، وفي (باب: الموصول) قال ما يَقتضي كون (أَلْ) فيها اسمًا موصولًا، والحق ما ذكره هنا، كما صرَّح به في (المغني)[5]"[6].

ووافقه محيي الدين عبد القادر المكي، قال: "مقتضاه أن الألف واللام الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف لا اسم موصول، وهو الذي اختاره في المغني...، وهذا خلافُ ما اقتضاهُ كلامُه في (باب: الموصول)"[7].

واختارَ ابن هشام في (المغني)، و(شرح اللمحة)، القول بتعريفها[8]، قال في (المغني): "(أَلْ) على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون اسمًا موصولا بمعنى (الذي) وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبَّهة وليس بشيء؛ لأنَّ الصفة المشبَّهة للثُّبوت فلا تؤوَّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتِّفاق"[9].

---

(١) أوضح المسالك ٢٤٩/٣.

(٢) سورة الحديد، ١٨.

(٣) سورة الطور، ٥،٦.

(٤) أوضح المسالك ١٥٣/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٩١/١.

(٦) حاشية الحفيد ٥٨، ب.

(٧) رفع الستور ٣٦٠/١.

(٨) ينظر: مغني اللبيب ٩١/١، وشرح اللمحة البدرية ١٥٢/٢.

(٩) مغني اللبيب ٩١/١.

واختار في (شرح قطر الندى) القول بصلتها، قال: "تكون (أَلْ) موصولةً بشرط أن تكون داخلة على وصفٍ صريحٍ لغير تفصيل، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كـ(الضَارِب)، واسم المفعول كـ(المِضرُوب)، والصفة المشبهة كـ(الحَسَن)"[(١)].

وما أخذه الحفيدُ على جدِّه غيرُ صحيح؛ لأنَّ كلام الجدِّ في (باب: الموصول) عن اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبة، ويَشهدُ لهذا تمثيله لاسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة، وقد غفل الحفيد عن هذا، وعليه فاختيار الجد في كتابه (أوضح المسالك) أن (أل) مع الصفة المشبة معرِّفة، وليست اسمًا موصولا، وهو بهذا يوافق رأيه في (المغني).

المأخذ السابع: قال ابن هشام في (باب: أسماء الأفعال): "اسمُ الفعل: ما نَابَ عن الفعل معنًى واستعمالًا؛ كـ(شَتَّانَ)، و(صَهْ)، و(أَوَّهْ). والمرادُ بالاستعمال كونُهُ عاملًا غيرَ معمولٍ، فخرجَت المصادرُ والصفاتُ في نحو: (ضَرْبًا زَيدًا)، و(أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)؛ فإنَّ العواملَ تدخلُ عليها"[(٢)].

فرأى الحفيد أن قوله هنا مخالفٌ لقوله بعدَ ذلك: "يعملُ اسمُ الفعل عملَ مُسمَّاه، تقول: (هَيْهَاتَ نجدٌ)، كما تقول: (بَعُدَت نَجدٌ)"[(٣)].

وذلك أن قول ابن هشام الأوّل يدلُّ على أن أسماء الأفعال أسماءٌ لمعنى الفعل من الحدث والزمان، وقوله الثاني يدلُّ على أنها أسماءٌ لألفاظ الأفعال، قال: "ظاهر قوله: (ما ناب عن الفعل معنًى) أنَّ اسم الفعل موضوعٌ للحدث والزمان، وسيأتي فيه ما هو مخالفٌ لهذا حيث يَقول: (ويعملُ اسمُ [الفعل][(٤)] عملَ مُسمَّاه)، فإن المُسمى لا يعملُ إلا إذا كان لفظًا، فظاهِرُ هذا أنَّه موضوعٌ للفظ الفعل وهو قولٌ، كما أنَّ تفسير اسم الفعل بما ناب عن الفعل قولٌ"[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى ١٢٥.

(٢) أوضح المسالك ٨١/٤.

(٣) أوضح المسالك ٨٦/٤.

(٤) في المخطوط (الفاعل)، والصواب ما أثبت، ينظر: أوضح المسالك ٨٦/٤.

(٥) حاشية الحفيد ٧٠، أ.

والذي يظهرُ أنَّه لا تخالف بين قولي الجد، لجواز أن تكون هذه الأسماء موضوعةً لألفاظ الأفعال، وبواسطتها تدلُّ على معناه من الحدث والزمان، قال ياسين الحمصي: "لا يلزمُ من دلالتها على الحدث والزمان أن تكون موضوعة لذلك؛ [لجواز][1] أن تكون موضوعة للفظ الفعل، وبواسطته تدلُّ على الحدث والزمان، وهذا محمل كلام المصنف"[2].

المطلب الثاني: الاضطراب في الحدود والتقسيم:

وهو ما كان نقدُ الحفيد فيها موجهًا إلى حدود أو تقسيمات الجدِّ لعدم سلامتها من الاضطراب، وفيه ثلاثة مآخذ:

المأخذ الأول: أخذ الحفيد على جده ابن هشام اضطرابه في تقسيم الضمائر، حيث قال في (باب: الضمير): بانقسام الضمير البارز إلى متصلٍ، وإلى منفصلٍ، وبانقسام الضمير المستتر إلى واجب الاستتار، وجائزه[3]؛ لأنَّ هذا التقسيم مخالفٌ لتقسيمه إياه في (باب: العطف) حيث قال: "لا يحسنُ العطف على الضمير المرفوع المتَّصل بارزًا كان أو مستترًا"[4].

فانتقد الحفيد اختلاف قسمة الضمير بين البابين، قال: "قوله: (وينقسم البارز)، إلخ: اعلم أنَّه قد قال في (باب: العطف) ما يخالفُ قوله هنا؛ لأنَّه جعل في (باب: العطف) المتَّصل المقسَّم، ثم قسَّمه إلى مستتر وإلى بارز، وههنا جعل البارز المقسَّم ثم قسمه إلى متَّصل وإلى مُنفصل"[5].

وانتقاد الحفيد -كما سبق ذكره[6]- متوجهٌ إلى جعلِ الجدِّ الضميرَ المتصلَ في (باب: الضمير) قِسمًا من البارز، وفي (باب: العطف) جعل البارز قسمًا منه، ففي تقسيم الجد للضمير اضطراب بين البابين.

---

(١) في الطبعة (الجواز)، والصواب ما أثبت.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١٩٦/٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٨٣/١-٨٨.

(٤) أوضح المسالك ٣٩٠/٣.

(٥) حاشية الحفيد ٦٥/١.

(٦) ينظر: ص٤٢ من هذا البحث.

والظاهرُ عدم صحة هذا الانتقاد؛ لأنَّ ابنَ هشام لحظَ في المقسَّم من (باب الضمير) جهة البروز والاستتار، ومن هنا كان المتَّصل قسمًا من البارز، وفي (باب: العطف) لحظ جهة الاتصال والانفصال، فكان البروزُ والاستتارُ قِسمًا منه. والقسمة تختلف باختلاف الجهة المعتبرة فيها.

المأخذ الثاني: قال ابن هشام في (باب: العَلَم) في حد العلم المنقول: "هو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها"، ثم ذكر أقسامَ ما ينقلُ من غير العلمية إليها، وذكر منه المنقول من الجملة، قال: "من جملة، إمَّا فعلية كـ(شَابَ قَرْنَاهَا)، أو اسمية كـ(زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، وليس بمسموع، ولكنَّهم قاسُوه"(١).

فأخذ عليه الحفيد جعله الجملة الاسمية قسمًا من العلم المنقول؛ إذ لم يُنقل عن العرب التَّسمية بها، وإنما جَوَازُ التسمية بها مقيسٌ على التسمية بالجملة الفعلية، قال: "قوله: (أو اسمية)، إلخ: [قيل](٢): إذا لم يكن مسموعًا من كلامهم، فكيف يكون قسمًا من أقسام المنقول، وهو قال في تعريف المنقول: (ما استعمل قبل العلمية لغيرها مع اشتراط التسمية به)"(٣).

أشار الحفيدُ إلى اضطراب في كلام ابن هشام حيث جعلَ من أقسام العلم المنقولِ المنقولَ من الجملة الاسمية، ولم يرد عن العرب التسمية به، وقد اشترطَ الجدُ في حد العلم المنقول أن يُسَمَّى به، فقال فيه هو: ما استعملَ قبلَ العلمية لغيرها مع اشتراط التسمية به.

وهذا المأخذ عائدٌ إلى نسخ (أوضح المسالك) التي اعتمد عليها الحفيد، ولم يرد التقييد بهذا الفصل في نسخة تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ولا تحقيق محمد باربجي، ولا في نسخة (التصريح) للأزهري، ولا في نسخة (ضياء السالك)، و(منار السالك)، ولا في النسخ

(١) أوضح المسالك ١/١٢٣.

(٢) في التحقيق والمخطوط (فإن قيل)، والظاهر أن (فإن) زيادة من الناسخ، لاحتياج فعل الشرط إلى جوابٍ، ولا جواب في كلامه.

(٣) حاشية الحفيد ١/٨١.

المخطوطة[1].

وخلوها من هذا القيد يَدفعُ الاعتراضَ عن الجد؛ لأنَّ كون الجملة الاسمية قِسمًا من المنقول لا خلاف في صحته، وهو ما عليه غيره من شراح الألفية[2]، لأن المنقول ما استعمل قبل العلمية لغيرها[3]، وكذلك الجملة الاسمية المسمى بها.

المأخذ الثالث: قال ابن هشام في (باب: المفعول المطلق): "المصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل. وخرج بهذا القيد نحو: (اغتَسَلَ غُسْلًا)، و(تَوَضْأَ وَضُوْءًا)، و(أَعْطَى عَطَاءً) فإنَّ هذه أسماءُ مصادر"[4].

انتقد الحفيد اضطراب حدِّ ابن هشام للمصدر بين (باب: المفعول المطلق)، و(باب: إعمال المصدر واسمه) حيث أَخرج من المصدر في الباب الثاني اسم المصدر العَلَمِي، واسم الحدث المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة، مما لم يكن جاريًا على فعله، ولم يُخرج منه في الباب الأول إلا ما لم يجرِ على فعله، قال: "قوله: (والمصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل): قال بعد هذا في (باب: إعمال المصدر واسمه)[5]: (الاسم الدال على الحدث، إن كان علمًا كـ(فَجَارٍ)، و(حَمَادٍ)، أو مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة كـ(مَضْرِبٍ)، و(مَقْتَلٍ)، أو فعله متجاوزًا للثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كـ(عَطَاء)، و([كَلَام][6])، فهو اسم مصدر، وإلا فهو مصدر)، فجعل اسم المصدر ثلاثة أنواع، وفي هذا الموضع لم يحترز إلا عن نوع واحد، وهو ما

(١) ينظر: وضح المسالك تحقيق بارتجي ٣٩، والتصريح للأزهري ١٢٧/١، وضياء السالك ١٢٦/١، ومنار السالك ٥٩/١، وفي النسخ المخطوط: النسخة الأولى: ١٠، أ، النسخة الثانية: ١٦، ب، النسخة الثالثة: ٥،ب.

(٢) ينظر: منهج السالك ٢٢، وتوضيح المقاصد ٣٩٦، وإرشاد السالك لابن القيم ١٣٤، وشرح الألفية لابن عقيل ١٢٥/١، والمقاصد الشافية ٣٧٢/١، وشرح الألفية للأشموني ٦٠/١، وشرح الألفية لابن طولون ١٢٥/١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٣٩٣.

(٤) أوضح المسالك ٢٠٧/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢٠٠/٣.

(٦) في النسخة المحققة (علَاء)، وهي مصحفة؛ إذ هي ليست بمصدر، والتصويب من المخطوط: ٤١، ب.

كان فعله متجاوزًا للثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي"[1].

وقد نبه إلى هذا الاضطراب محيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري[2]، قال الأزهري: "هو اسم الحدث الجاري على الفعل، وليس علمًا ولا مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قاله الموضِّح في (باب: إعمال المصدر)"[3].

(١) حاشية الحفيد ٢٩٦/١.

(٢) ينظر: رفع الستور ٢٢٨/١، والتصريح للأزهري ٤٩١/١.

(٣) التصريح للأزهري ٤٩١/١.

المبحث الخامس: المآخذ على التعبيرات

انتقد الحفيدُ بعض عبارات جدِّه ابن هشام في الشرح، من حيث عدم الدِّقة في استخدام الألفاظ، والتعبير بما يُفهم إطلاقَ الأحكام، وتقييدها، وقد بلغت مآخذ التعبيرات واحدًا وثلاثين مأخذًا، وتفصيلها على ما يلي:

المطلب الأول: عدم الدِّقة في استخدام بعض الألفاظ، وترتيب العبارات.

وهو ما كان نقد الحفيد فيه راجعًا إلى أمور، هي: الخطأ في استخدام بعض الألفاظ، أو التَّجاوز فيها والمسامحة، أو أن بعضها موهمٌ، أو غير دقيقٍ، أو أن في العبارة استطرادًا وعدم اختصار، وفيه ثمانية عشر مأخذًا، ودونك تفصيلها:

المأخذ الأول: قال ابن هشام في (باب: الكلام وما يتألف منه): "وأقلُّ ما يتألَّف الكلام من اسمين: كـ(زَيْدٌ قَائمٌ)، ومن فعل واسم كـ(قَامَ زَيْدٌ)، ومنه (اَستَقِمْ)[(١)]؛ فإنَّه من فعل الأمر المنطُوق به، ومن ضمير المخاطب المقدَّر بـ(أَنْتَ)"[(٢)].

قال الحفيد: "قوله: (المقدَّر بأَنْتَ): ليس بجيدٍ، بل الصواب أن يقول: المفسَّر في المعنى بـ(أَنْتَ)، أو المؤَكَّد إذا أُرِيد توكيده بـ(أَنْتَ)، وما أشبه ذلك، وقال الرضي[(٣)]: قول النُّحاة: إن الفاعل في نحو: (زيدٌ ضربَ)، و(هندٌ ضربَتْ)، (هو) و(هي) لضيق العبارة عليهم؛ لأنَّه لم يوضع لهذين الضميرين لفظٌ، فعبَّروا عنهما بلفظ الضمير المنفصل؛ لكونه مرفوعًا مثل ذلك"[(٤)].

وهو ما أخذه عليه اللقاني، وياسين الحمصي[(٥)]، قال اللقاني: "قوله: (المقدَّر بأَنْتَ)، أي: المقدَّر معناه؛ لئلا يُقال: إن المستتر متصلٌ، و(أنتَ) بارزٌ، فلا يقدَّر"[(٦)].

---

(١) أي في بيت الألفية: (كلامنا لفظ مفيد كاستقم) ينظر: ألفية ابن مالك ٩.

(٢) أوضح المسالك ١١/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤١٣/٢.

(٤) حاشية الحفيد ٥/١.

(٥) ينظر: حاشية اللقاني ٥٠، ب، وحاشية ياسين الحمص على التصريح ٢٣/١.

(٦) حاشية اللقاني ٥٠، ب.

وقال ياسين الحمصي: "قوله: (المقدَّر بأنت)، أي: المقدَّر معناه إذا أُريد تفسيره؛ لأنَّ المستتر متصلٌ، و(أنتَ) بارزٌ فلا يقدَّر به، لا يقالُ: لا بدَّ من المقدَّر أن يُحكى بملفوظ يكون مطابقًا للمقدَّر؛ ليصحَّ التعبير عنه، والمطابقة الآن غير حاصلة لتفاوتهما بالاتصال والانفصال؛ لأنَّ المطابقة تُعتَبر حيث أمكن التعبير عن المقدَّر، والمانع من المطابقة هنا الاستحالة؛ لأنَّ المتصل لا يمكن النطق به"(١).

ووجه استدراكهم عليه أن ظاهر قول الجدِّ يُوهم أن تقدير الضمير المستتر (أنتَ) حقيقة، والضمير المستتر قِسمٌ من المتَّصل، فلا يصحُّ تقديره بالمنفصل، وأنَّ المستتر ليس له صورةٌ في اللفظ ولا في الكتابة. وتعبير النحاة عنه بالمنفصل بحيث يحاكيه في الإفراد والتثنية إنما هو لتقريب العبارة وتوضيحها، قال الرضي: "قول النحاة: إن الفاعل في نحو: (زيد ضرب)، و(هند ضربت): (هو) و(هي): تدريسٌ لضيق العبارة عليهم؛ لأنَّه لم يوضع لهذين الضميرين لفظٌ، فعبَّروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكونه مرفوعًا مثل ذلك المقدر، لا أنَّ المقدَّر هو ذلك المصرَّح به"(٢).

وعليه ففي قول ابن هشام: "المقدَّر بـ(أنتَ)" تجوُّزٌ في التعبير، لا حرج منه، وهو من باب التَّدريس لضيق العبارة حسب تعبير الرضي السابق.

المأخذ الثاني: قال ابن هشام في (باب: أسماء الإشارة): "(أُولَاء) ممدودًا عند الحجازيين، ومقصورًا عند تميم...، ولك أن تزيد قبلها (أي: قبل كاف الخطاب) لامًا، إلا في التثنية مطلقًا، وفي الجمع في لغة من مدَّه، وفيما سبقته (ها). وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا"(٣).

انتقد الحفيد تخصيص ابن هشام لغة القصر بتميم لعدم مناسبة ذلك لما سيقوله بعدُ من عدم دخول اللام في لغة من مدَّ لإيهامه أن اللام تدخلُ في لغة تميم، قال: "صوابه أن يقول: (مقصورًا عند غيرهم)؛ حتى يلتئم مع قوله بعد: (وفي الجمع في لغة من مده، وبنو تميم لا يأتون

(١) حاشية ياسين على التصريح ٢٣/١.
(٢) شرح الكافية للرضي ٤١٣/٢.
(٣) أوضح المسالك ١٣٤/١، و١٣٦.

باللام مطلقًا)، وإلا فالمفهوم من قوله: (في لغة من مدَّه) أن التميميين يأتون باللام"[1].

وكلامُ ابن هشام لا يُوهم ما قاله الحفيدُ؛ لأنَّه قال بعد ذلك: (وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا)؛ لأن القصر غير مختصٍّ بهم، قال اللقاني: "قوله: (وتميم لا يأتون) إلخ: اعترضه بعضهم بأنَّه لا يلتئم [مع][2] مفهوم قوله: (وفي الجمع في لغة من مده)، أجيب: بأن القصر لا يختصُّ بتميم، بل ثابتٌ عند غيرهم في من يزيد اللام معه"[3]، فيندفع ما أخذه الحفيد.

ومراد ابن هشام بقوله: (وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا) أي: لا في جمعٍ ولا في غيره، بخلاف الحجازيين فإن عدم الإتيان باللام مقتصرٌ على (أُولاء) والمثنى من اسماء الإشارة، وإلا لعَطفَ لغة بني تميم على لغة من مدَّ في الجمع.

ويؤيد هذا أن النحويين قبل ابن هشام نصُّوا على ذلك، قال ابن مالك: "وقد روى الفراء أن بني تميم يقولون: (ذَاكَ وتِيكَ)، بلا لام، حيث يقول الحجازيون: (ذَلِكَ وتِلكَ)، باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام"[4].

والذي يؤخذ على عبارة الجد أن قوله: (مقصورًا عند تميم) يُفيدُ ظاهرُها أمرين، **الأول**: اختصاصُ بني تميم بلغة القصر، وهو ما نبَّه إلى خطئه الحفيد. **والثاني**: استثناؤه دخول اللام على لغة من قصر، ما يُوهم أنَّ اللام لا تدخلُ مطلقًا على لغة من قصر، وحاصل الأمرين أنَّ اللام لا تدخلُ على اسم الإشارة للجمع في أي لغة.

المأخذ الثالث: أخذ الحفيدُ على جده ابن هشام قوله في (باب: أسماء الإشارة): "ولجمعها (أولاء) ممدودًا عند الحجازيين، ومقصورًا عند تميم"[5].

حيث وصف الجدُّ اسم الإشارة (أولاء) بالممدود تارة، وبالمقصور أخرى، وهما صفتان

(١) حاشية الحفيد ١/٩٠.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها السايق.

(٣) حاشية اللقاني ٦١، ب.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٤٢. وينظر: التذييل التكميل ٣/١٩٢.

(٥) أوضح المسالك ١/١٣٤.

للأسماء المتمكنة، قال الحفيد: "اعلم أن في قوله: (ممدودًا ومقصورًا) مسامحةً؛ لأنهما من ألقاب المعربات لا المبنيات"[(١)].

وهذا مأخذٌ حسنٌ، قال ابن يعيش عن المقصور والممدود: "المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة؛ إذ الأفعال والحروف لا يُقال فيهما: مقصورٌ، ولا ممدودٌ، وكذلك الأسماء غير المتمكنة، نحو: (مَا)، و(ذَا) فإنَّه لا يُقال فيهما: مقصورٌ لعدم التمكن، وشبه الحروف، فأمَّا قولهم في (هؤلاء)، و(هؤلا): ممدودٌ، ومقصورٌ فتسمُّحٌ في العبارة، كأنَّه لما تقابل اللفظان فيهما، قالوا مقصورٌ، وممدودٌ مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها، والوصف بها، وتصغيرها"[(٢)].

وفي تعليل ابن يعيشَ عذرٌ لابن هشام رحمه الله.

المأخذ الرابع: في (باب: الموصول) قال ابن هشام في الموصول الاسمي: "للمفرد المذكر (الذي) للعَالِم وغيره، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾[(٣)]"[(٤)].

فأخذ عليه حفيده عدم إصابته في التعبير بلفظ (المذكر)؛ لأنَّ الله تعالى يوصف بـ(الذي)، ولا يُقال عنه: (مُذكر)، فوقع في ما فرَّ منه حين عدل عن صفة (العقل) إلى (العلم)، قال الحفيد: "قوله: (الذي للعالِم وغيره)، قد أحسن في قوله: (للعالِم)؛ لأنَّه على هذا يدخل فيه الباري تعالى، بخلاف ما لو قال: للعاقل؛ فإنَّه لا يطلق عليه تعالى عاقلٌ، إلا أنَّه قد قال: (المذكر)، والأولى ألَّا يذكره حين يكون كلامه شاملا للباري، وغيره"[(٥)].

وهو ما أخذه عليه اللقاني، والروداني[(٦)]، قال اللقاني: "قوله: (للعالِم): عدل إليه عن (العاقل) لإطلاقه على الباري تعالى كما أشار إليه بالمثال، والعَجبُ كيف لا يتحاشون عن

(١) حاشية الحفيد ١/٩٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٣.

(٣) سورة الزُّمَر، ٧٤.

(٤) أوضح المسالك ١/١٣٩.

(٥) حاشية الحفيد ١/٩٣.

(٦) ينظر: حاشية اللقاني ٦٢ أ، ورأي الروداني في حاشية الصبان ١/١٤٧.

لفظ (المذكر) -أيضًا- مع أنه يستحيل وصفه تعالى به؟"[1].

وقد نقل ياسين الحمصي في الإجابة عنه، أن المراد بـ(المذكر) هنا ما ليس مؤنثًا، قال: "أجاب بعضهم: بأنَّهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث هنا"[2].

وهذا التخريج بعيدٌ؛ لأنَّ قبوله يُفضي إلى قبول صفة (العاقل) مرادًا بها (العالِم) على السَّعة في التعبير، "قال الروداني: والعَجبُ كيف لا يتحاشون عن لفظ (المذكر) -أيضًا- وقول بعضهم: (إنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث): لا يدفع البشاعة اللفظية، فهو كقول القائل: (المراد بالعاقل العالِم مجازًا لعلاقة اللزوم)"[3].

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب: الموصول): "ولتثنيتهما: (اللَّذَانِ)، و(اللَّتَانِ)، رفعًا، و(اللَّذِينَ)، و(اللَّتَيْنِ) جرًّا ونصبًا، وكان القياسُ في تثنيتهما، وتثنية: (ذَا)، و(تَا) أن يُقال: (اللَّذَيَانِ)، و(اللَّتَيَانِ)، و(ذَيَانِ) و(تَيَانِ)"[4].

فانتقد الحفيد قول الجد: (ولتثنيتهما)؛ لأنَّهما ليسا مثنيين حقيقة، بل هما صيغتان وُضعتا على صورة المثنى ابتداءً، قال: "قوله: (ولتثنيتهما): ليس كما ينبغي؛ لأنَّهما ليسا بمثنيين، وإنما هما صيغتان على صورة المثنى، كما ذَكر ذلك في (باب: المبني)[5]"[6].

وقد أعاد الحفيد انتقاد عبارة الجد في (باب: التصغير)، فقال: "قوله: (وتَثْنيتُهما، وجَمع (الذي)): فيه مسامحةٌ؛ لأنَّ (اللَّذَيْنِ)، و(اللَّتَيْنِ)، و(الذين) ليس شيءٌ منها مُثنًّى، ولا جمعًا، بل (اللَّذَانِ)، و(اللَّتَانِ) صيغتان دالتان على المثنى، و(الَّذِيْنَ) دالٌّ على الجمع؛ لأنَّ شرط المُثنى والجمع مفقودٌ فيها"[7].

---

(١) حاشية اللقاني ٦٢ أ.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١/١٣١.

(٣) ينظر قوله في حاشية الصبان ١/١٤٧.

(٤) أوضح المسالك ١/١٣٩.

(٥) في التحقيق (المثنى)، والصواب ما أثبت.

(٦) حاشية الحفيد ١/٩٣.

(٧) حاشية الحفيد ٩٠، أ.

وهو ما فهمه اللقاني من عبارة الجد، حيث قال: "قوله: (ولتثنيتهما): أي تثنية (الذي)، و(التي). قوله: (اللَّذَانِ)، و(اللَّتَانِ) رفعًا): يَقتضي ما هنا أنَّ هذه الألفاظ الأربعة مثنيات حقيقة، ولا يُنافيه قوله في ما سبق تعليلا لإعرابها لمجيئها على صورة المثنى"[1].

وقد سبق للحفيد وللقاني تخريج هذا المأخذ، فخرج الحفيد في (باب: المعرب والمبني) عبارة الجد التي في (باب: الموصول) قائلا: "الكلام الذي ذكره في (هَذَانِ)، و(هَاتَانِ)، و(اللَّذَانِ)، و(اللَّتَانِ) مخالفٌ لما ذَكرهُ في (باب: الموصول)، فإنَّه قالَ هناك: (وكان القياس في تثنية (ذَا)، و(تَا)، و(الَّذِي)، و(الَّتِي): (ذَيَان)، و(تَيَان)، و(واللَّذَيَان)، و(اللَّتيان): فحكم بأنها مثناةٌ وهو قول لبعض النحويين، اللهم إلا أن يُقالَ: إن معنى قوله: (وكان القياس) إلخ، أنَّه عند من يقول بأنَّها مثناة، لا أنَّه يَرى ذلك"[2].

وقال اللقاني في (باب: اسم الإشارة): "قوله: (ولجمعهما): أيْ: لجمع المفرد المذكر، والمفرد المؤنث، لا لجمع (ذَيْن)، و(تَين)"[3].

أمَّا تخريج الحفيد فيتسقُّ مع قوله في (باب: الموصول) دون (باب: التصغير)، حيث قال ابن هشام: "(الذي)، و(التي) وتثنيتهما وجمع (الذي)"[4].

وأما تخريج اللقاني فبعيدٌ؛ لأنَّ ضمير المثنى في قول الجد: "ولجمعهما (أُولَاء)"[5] عائدٌ إلى (ذَا)، و(ذِي).

المأخذ السادس: قال ابن هشام في (باب: المبتدأ والخبر) في مواضع تقدم الخبر على المبتدأ وجوبًا: "أنْ يعودَ ضميرٌ متَّصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ

(١) حاشية اللقاني ٦٢، أ.

(٢) حاشية الحفيد ٢٢/١.

(٣)حاشية اللقاني ٦١، ب.

(٤) أوضح المسالك ٣٣٠/٤.

(٥) أوضح لمسالك ١٣٤/١.

﴿أَقْفَالُهَآ﴾[1]، وقول الشاعر[2]:

....**وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا**"[3].

قال الحفيد: "قوله: (على بعض الخبر): يحتملُ أنْ يكون هذا بناء على أن الخبر العامل والمعمول، ويحتملُ أن يكونَ تجوَّزَ في تسميتِه (بعض الخبر)؛ لأنه قد قال قبل: إن الخبر العامل"[4].

فعلى الاحتمال الأول يكونُ الانتقادُ متوجهًا إلى اضطرب الجد في الحكم، وقد سبق بيانه وجه الاضطراب فيه[5]، وعلى الاحتمال الثاني يكون التَّوجيه إلى عبارة (بعض الخبر)، لإفادتها أنَّ الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقه؛ ليكون له بعض، والتعبير بها مسامحة؛ لأنَّه قد قال قبل: إنَّ الخبر في الظرف والجار والمجرور هو متعلقهما المحذوف[6].

وهو ما أخذه عليه -أيضًا- خالد الأزهري، قال: "وتسميتها (بعض الخبر) مجاز، وإنما الخبر المضاف لا غير"[7].

وما أخذه الحفيد عليه هنا سبق أن بيَّن ابن هشام نفسه وجه عدم استقامة التعبير بـ(بعض)، فقال في (حواشي الألفية) في قول الناظم: (كَذَا إِذَا عَادَ عَليهِ مُضْمَرُ): "كأنه إنما قال: (عليه) فتحرز بهذه العبارة ليخرج...(محرزٌ زيدًا أجلُه)، و(مُعْرِضٌ عَن هِنْدٍ بَعلُهَا)؛ فإنه لو قال: (إذا عاد على بعض الخبر)، دخلت هاتان الصورتان مع أن التقديم فيهما لا يجب، لجواز: (عَن هِنْدٍ بَعلُهَا مُعْرِضٌ)، و(زَيدًا أجَلُهُ محرزٌ)؛ إذ ليس فيهما إلا تقديم معمول الخبر على المبتدأ، وأي مانع من ذلك؟!، ولا يقال في هاتين: إنَّ الضمير عائد على الخبر، بخلاف (مِلْءُ

(١) سورة محمد، ٢٤.

(٢) سبق تخريجه ص١٠٢ من هذا البحث.

(٣) أوضح المسالك ١/٢١٥.

(٤) حاشية الحفيد ١/١٣٢.

(٥) ينظر: ص١٠٢ من هذا البحث.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/٢٠١.

(٧) التصريح للأزهري ١/٢٢٠.

عَيْنٍ حَبِيْبُهَا)؛ لأنه عائد على ما ينفصل عن الخبر، وكذا نحو: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾"[1].

وفي كلامه -كما هو ظاهرٌ- تصريحٌ أن التعبير (ببعض) غير مستقيم، وهو موافق لانتقاد الحفيد له هنا.

المأخذ السابع: في (باب: إنَّ وأخواتها) أخذ الحفيدُ على ابن هشام عدَّه النيابة عن الفاعل موضعًا مستقلًا من مواضع وجوب فتح همزة (إنَّ)[2].

وذلك أنَّ المواضع تزيد على ما عدَّه قبلُ، حيث نصَّ الجد على أنها ثمانية مواضع، ثم ذكر لها تسعة مواضع، قال الحفيد: "قوله: (أو نائبة): إلى قوله: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾[3]: [تسعة][4]، وليس بصواب؛ لأنَّ الأقسامَ على هذا تزيد على ما ذكر"[5].

وهذا المأخذ عائدٌ إلى بعض نسخ (أوضح المسالك) حيث قال ابن هشام فيها: "الثاني في ثمانية، وهي: أن تقع فاعلة...، أو مفعولة...، أو نائبة عن الفاعل"، وهو كذلك في (التصريح) للأزهري، وفي (ضياء السالك)، و(منار السالك)، وتحقيق صالح حمودة، والنسخة المخطوطة الثالثة[6].

وقد خلا منه تحقيقا محيي الدين عبد الحميد، ومحمد نوري البارتجي[7].

المأخذ الثامن: قال ابن هشام في (باب: ظنَّ وأخواتها): "ما يُفيد في الخبر يقينًا، وهو أربعة: (وَجَدَ)، و(أَلْفَى)، و(تَعلَّمْ) بمعنى: (اعْلَمْ)، و(دَرَى)"[8].

---

(١) ينظر قول ابن هشام في حواشي ياسين على الألفية ٩٢/١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣٣٧/١.

(٣) سورة الجن، ١.

(٤) في التحقيق وفي المخطوط (نسخة) وهو تصحيف.

(٥) حاشية الحفيد ١٨٤/١.

(٦) ينظر: التصريح للأزهري ٣٠٤/١، وضياء السالك ٣٠٤/١، ومنار السالك ١٥٦/١، وأوضح المسالك تحقيق صالح حمودة: ١٣٣، والنسخة المخطوطة الثالثة: ١٤، ب.

(٧) ينظر: عدة السالك ٣٣٧/١، وأوضح المسالك تحقيق بارتجي ٩١.

(٨) أوضح المسالك ٣١/٢.

فانتقد الحفيدُ إيهامَ عبارة الجد أنَّ دلالة (وَجَدَ) و(أَلْفَى) على العلم وضعية، إذ لم ينبه على أن دلالتهما عليه بالالتزام، قال: "ظاهر كلامه أنهما موضوعان للعلم، وليس كذلك، بل وُضعا لإصابة الشيء على صفة، والعلمُ لازمٌ لهما؛ لأنَّ من وجد الشيء على صفةٍ فقد عَلِمَهُ عليها، وهذا المجوِّز لعدِّهما من أفعال القلوب، وإلا فباعتبار معناهما الأصلي لا يكونان من أفعال القلوب"(١).

وقد وجَّه أبو بكر الشنواني الاعتراض بنصِّه إلى عبارة (أوضح المسالك)(٢)، ووجَّههُ ياسين الحمصي إلى عبارة الفاكهي في (مجيب الندا)(٣).

وقد نبَّه على أصل دلالتهما على (العلم) خالد الأزهري، واللقاني، وأبو بكر الشنواني، وياسين الحمصي(٤).

ونبَّه عليه من المتقدمين الجرجاني، والخوارزمي، وابن الحاجب، والزملكاني، والرضي(٥)، قال الرضي: "إمّا لإصابة الشيء على صفة وهو: (وَجَدَ)، و(أَلفَى)؛ وعُدَّا من أفعال القلوب؛ لأنَّك إذا وجدتَ الشيء على صفة، لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوما"(٦).

وإنما لم يذكر الجد أصل دلالتهما عليه؛ لأنَّه آيل إليه بالضرورة، فذكر ذلك فضل بيان وتفصيل، وبهذا أجاب عنه الدنوشري، قال: "قد يُقال: إنَّ مجيء (وَجَد) بمعنى (عَلِم) غير مُفرعٍ على غيره"(٧).

---

(١) حاشية الحفيد ٢١٦/١.

(٢) ينظر: وهداية مجيب الندا ١٩٧، ب،

(٣) ينظر: مجيب الندا ٣٠٧، وحاشية ياسين على مجيب الندا ٥٢/٢.

(٤) ينظر: التصريح للأزهري ٣٥٩/١، وحاشية اللقاني ٨٣، أ، وهداية مجيب الندا ١٩٧، ب، وحاشية ياسين على التصريح ٢٤٧/١.

(٥) ينظر: شرح الجمل للجرجاني ٦٠- ٦٢، والتخمير ٢٧٣/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٦١/٢، وغاية المحصل ٥٨، وشرح الكافية للرضي ١٥١/٤.

(٦) شرح الكافية للرضي ١٥١/٤.

(٧) حاشية ياسين على التصريح ٢٤٧/١.

وهو ما يفسر عدم تنبيه غيره من شراح الألفية إلى ذلك[1].

المأخذ التاسع: أخذ الحفيدُ على ابن هشام قوله في (باب: الفاعل): "الفاعل: اسمٌ أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة. فالاسم نحو: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾[2]"[3].

حيث لم يراع ابن هشام الدِّقة، إذ لم يصرح بالاسم الواقع فاعلا، قال الحفيد: "قوله: (فالاسم) إلى آخره: الأولى أن يقول: فالاسم، نحو: (الله) من: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾"[4].

وما قاله الحفيد غير لازمٍ؛ لأنَّ الجد قيَّده بالاسم، و﴿تَبَارَكَ﴾ ليس اسمًا.

المأخذ العاشر: قال ابن هشام في (باب: الفاعل): "الفاعل: اسمٌ أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة. فالاسم نحو: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾[5]، والمؤول به نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[6]، والفعل كما مثَّلنا، ومنه: (أَتَى زَيْدٌ)، و(نِعْمَ الفَتَى)، ولا فرق بين المتصرِّف، والجامد، والمؤول بالفعل، نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾[7]، ونحو: (وَجْهُهُ) في قوله: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيْرًا وَجْهُهُ)"[8].

فأخذ عليه الحفيد جعله (وجهه) هو المؤول بالفعل من مثال الألفية[9]: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيْرًا

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ١٤١، وتوضيح المقاصد ٥٥٥/١، وإرشاد السالك ٢٦٩، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٢/٢.

(٢) سورة الأعراف، ٥٤.

(٣) أوضح المسالك ٨٣/٢.

(٤) حاشية الحفيد ٢٣٢/١.

(٥) سورة الأعراف، ٥٤.

(٦) سورة العنكبوت، ٥١.

(٧) سورة النحل، ٦٩.

(٨) أوضح المسالك ٨٣/٢.

(٩) ينظر: ألفية ابن مالك ٢٤،

وَجْـهُهُ)، والصواب أن المؤول بالفعل في المثال هو (مُنيرًا)، و(وَجْهُهُ) فاعله، قال: "في قوله: (ونحو: وَجْهُهُ)، إلى آخره: نظرٌ؛ لأنَّ (وَجْهُهُ) ليس مثالًا لما هو مؤول بالفعل، لا يُقال: مرادُ المصنف بقوله: والمؤول بالفعل المرفوعُ بالمؤولِ بالفعل، فيستقيمُ قوله: (ونحو: وَجْهُهُ)؛ لأنَّا نقول: لا يصحُّ هذا التَّأويل؛ لأنَّ المصنِّف إنما تكلَّم على الرافع، لا على المرفوع بدليل قوله: (والفعل كما مثلنا، فقوله: (ونحو: وجهه) أي: ونحو رافع (وجهه)"[(١)].

ووافقه محيي الدين عبد القادر المكي، واعتذر له، حيث قال: "حقه أن يقول: ونحو: (مُنيرًا) من قولك: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيْرًا وَجْهُهُ)؛ لأنَّ المرادَ التَّمثيل للمؤول بالفعل لا المرفوع به، ولعله سقط منه حال الكتابة، أو من النُّساخ بعده"[(٢)].

وخرَّج الأزهري كلامه على ما ذكر عبد القادر المكي، قال: "لا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثَّل، وغير السالم، نحو: (مُنِيْرًا وَجْهُهُ)، في قولك: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيْرًا وَجْهُهُ)"[(٣)].

المأخذ الحادي عشر: قال ابن هشام في (باب: نائب الفاعل): "ينوبُ عنه في رَفعه، وعُمدِيته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه واحدٌ من أربعة"[(٤)].

فانتقد الحفيد عدَّ ابن هشام الأحكام التي يُنابُ فيها عن الفاعل، ورأى أنَّ الأولى التعبيرُ بنيابته عنه في جميع الأحكام اختصارًا، وشمولًا لبعض الأحكام التي أغفلها الجد، وهي: صيرورة النائب كالجزء من الفعل، وعدم حذفه، قال: "لو قال: فينوب عنه في جميع أحكامه، لكان أخصر وأشمل؛ لأنَّه أخلَّ من أحكام الفاعل بحكمين"[(٥)].

وقد سبق التنبيه إلى هذا في مبحث: المآخذ على الإغفال[(٦)]، وإنما أعدتُ التَّنبه إليه في

(١) حاشية الحفيد ١/٢٣٢.
(٢) رفع الستور ١/١٧٦.
(٣) التصريح للأزهري ١/٣٩٣.
(٤) أوضح المسالك ٢/١٣٧.
(٥) حاشية الحفيد ١/٢٥٥.
(٦) ينظر: ص ٨٠ من هذا البحث.

مآخذ التعبير؛ لأنَّ توجيه الحفيد يتَّجهُ -أيضًا- إلى ما في عبارة الجد من تطويل.

المأخذ الثاني عشر: في (باب: نائب عن الفاعل) قال ابن هشام: "وإذا تَعدَّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزةٌ اتفاقًا، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقًا نَقَلَهُ الخضراويُّ[(١)]، وابنُ الناظم[(٢)]، والصوابُ أنَّ بعضَهم أجازه إن لم يُلبس، نحو: (أَعْلَمْتُ زيدًا كَبْشَكَ سَمِيْنًا)، وأما الثاني ففي (باب: كَسَا) إن ألبس، نحو: (أَعْطَيْتُ زَيدًا عَمرًا) امتنع اتفاقًا، وإن لم يُلبس نحو: (أَعطَيْتُ زَيدًا درهمًا) جاز مطلقًا وقيل: يمتنع مطلقًا، وقيل: إن لم يُعتقد القلبُ، وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة"[(٣)].

فأخذ الحفيد على جده في اعتراضه على ابن هشام الخَضراويّ، وابن النَّاظم عدمَ عطفه الأقوال في نيابة المفعول الثالث على الأقوال في نيابة الثاني؛ لأنَّ الأقوال فيهما واحدةٌ، ففي عبارة الجد إيهام أنَّ القولين الآخرين -وهما: الجواز إن لم يُعتقد القلبُ، والجواز إن كان نكرة والأول معرفة- غير جارية فيه، قال: "الصواب في الاعتراض على ابن المصنف أن يقول: والصواب أنَّ الأقوال الآتية في إقامة المفعول الثاني من (باب: عَلِمَ) جارية في المفعول الثالث من (باب: أَعْلَمَ)؛ لأن المفعول الثاني من (باب: عَلِمَ) هو بعينه الثالث من (باب: أَعْلَمَ)"[(٤)].

وقد سبق الشاطبي أخذه على ابن مالك، حيث قال: "وفاته (أي: ابن مالك) التنبيه على حكم الثالث في (باب: أَرَى)، وقد حكى ابنُه في (شرح النَّظم) الاتفاقَ على المنع من إقامته، وأنَّ الخلاف إنَّما هو في الثاني، وما حكاه من الاتفاق ليس على إطلاقه؛ إذ قد ذَكر بعض المتأخرين جواز إقامة الثالث لكن مع حذف الأول، وأجرى فيه الخلاف المذكور في الثاني"[(٥)].

والمأخذ من الحفيد وجيهٌ لدفع توهمِ وُجود فرق بين الخلاف في نيابة الثاني ونيابة الثالث.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٨، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧١.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٧١.

(٣) أوضح المسالك ١٥٢/٢.

(٤) حاشية الحفيد ٢٥٩/١.

(٥) المقاصد الشافية ٦٠/٣.

المأخذ الثالث عشر: في (باب: الإضافة) قال ابن هشام في الإضافة المخصِّصة: "نوعٌ يفيدُ تخصص المضاف دون تعرفه؛ وضابطُه: أن يَكون المضافُ متوغلًا في الإبهام؛ كـ(غَيْر)، و(مِثْل)، إذا أُريد بهما مُطلق المماثلة والمغايرة، لا كمالهما؛ ولذلك صحَّ وصف النكرة بهما في نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ، أو غَيْرِكَ)"[(١)].

فانتقد الحفيد تعبير ابن هشام بكمال المماثلة والمغايرة عمَّا يستثنى مما يفيدُ التخصيص من المضاف للمتوغلِ في الإبهام؛ لأنَّ كمالهما إذا كان متعِّددًا لا نقيضَ له أو ضد فإنَّ الإضافة تُفيد التَّخصيص لا التعريف، قال: "قوله: (لا كمالهما): لا يلزم من إرادة كمالها عدم التَّعدد؛ لجواز أن يكون المشارك في كمال المماثلة والمغايرة متعددًا فلا يلزمُ من إرادة الكمال التعريف؛ فالأولى أن يقول: إلا إذا وقعا بين الضدين"[(٢)].

وبه فسَّر اللقاني عبارة الجد، قال: "قوله: (لا كمالهما)، أي: لأنَّ صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فإذا أُريدَ [ثبوت][(٣)] كمالها [لشخص][(٤)]، أو ثُبوت أضدادها كلها لشخص فقد تعيَّن"[(٥)].

قال العكبري: "فإن قلت: (الذين) معرفة، و(غير) لا يتعرف بالإضافة، فلا يصح أن يكون صفة له، ففيه جوابان. أحدهما: أن (غير) إذا وقعت بين متضادين، وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة، كقولك: (عَجِبْتُ مِنَ الحرَكَةِ غيرِ السُكونِ)"[(٦)].

فخصَّصَ الكمال المفيد التعريف بوقوعه بين ضدين، وما أُخذَ على ابن هشام وقع فيه ابن الناظم[(٧)].

---

(١) أوضح المسالك ٨٧/٣.

(٢) حاشية الحفيد ٥٢، ب.

(٣) زيادة يتطلبها السياق، وينظر: حاشية ياسين على التصريح ٢٦/٢.

(٤) زيادة يتطلبها السياق، وينظر :حاشية ياسين على التصريح ٢٦/٢.

(٥) حاشية اللقاني ١٠٢، ب.

(٦) التبيان للعكبري ١٠/١، وينظر: شرح التسهيل ٢٢٧/٣، واللباب للعكبري ٣٨٩/١، والتصريح للأزهري ٦٧٨/١.

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٧٤.

المأخذ الرابع عشر: في (باب: النعت) قال ابن هشام في تأويل المصدر الواقع نعتًا: "المصدر، قالوا: (هَذَا رَجلٌ عَدْلٌ، ورِضًا، وزَوْرٌ، وفِطْرٌ) وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، أي: (عَادِلٌ، ومَرْضِيّ، وزَائِر، ومُفْطِر)، وعند البصريّين على تقدير مضاف، أي: (ذُو كَذَا)، ولهذا التُزم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صُرّح بـ(ذُو)"[1].

فأخذ عليه الحفيد أنَّ قوله: "وعند البصريّين على تقدير مضاف، ولهذا أُلتزم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صُرّح بـ(ذُو)" يُوهم أنَّ هذا الالتزام واجبٌ عند البصريين وحسب، والصوابُ أنَّه واجبٌ على كل الأقوال الثلاثة، قال: "قوله: (ولهذا أُلتزم إفراده وتذكيره)، إلخ: ظاهره إنما يتأتى على قول البصريين لا الكوفيين، وليس كذلك؛ لأنَّ اِلتزام إفراده وتذكيره يتأتى -أيضًا- على قول الكوفيين؛ لمراعاة أصله من عدم جواز تثنيته وجمعه، وتأنيثه"[2].

وهو ما أخذه محيي الدين عبد القادر المكي على ابن هشام، حيث قال: "مُقتضى قول المصنّف رحمه الله: (ولهذا التزم إفراده وتذكيره)، إلى آخره: أنَّ ذلك مبنيٌّ على قول البصريين، وليس كذلك، بل ذلك مبنيٌّ على الأقوال الثلاثة مراعاة لأصل المصدر؛ لأنَّه لا يُثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث"[3].

وما أخذه عليه الحفيد وعبد القادر المكي متَّجهٌ، ولا يُفهَم من قوله: "ولهذا التُزم إفراده وتذكيره" أنَّ مراده بهذا كلُّ ما سبق، لأنه ختم كلامه بقوله: "كما يلتزمان لو صُرّح بـ(ذُو)"، والبصريون وحدهم أوَّلوه بحذف (ذو).

المأخذ الخامس عشر: قال ابن هشام في (باب: التوكيد): "يجوزُ إذا أُريدَ تقوية التوكيد أن تُتبِعَ (كُلَّه) بـ(أَجْمَع)، و(كُلَّهَا) بـ(جَمْعَاء)، و(كُلَّهم) بـ(أَجْمَعِينَ)، و(كُلَّهنَّ) بـ(جُمَع)؛ قال الله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[4]...، ولا يجوز تثنية (أَجْمَع) ولا (جَمعَاء)

(١) أوضح المسالك ٣/٣١٢.

(٢) حاشية الحفيد ٦١، ب.

(٣) رفع الستور ٢/٣٨٦.

(٤) سورة الحجر، ٣٠.

استغناء بـ(كِلَا)، و(كِلْتَا)، كما استغنوا بتثنية (سِيٍّ) عن تثنية (سَوَاء)"[1].

انتقد الحفيد ذكر ابن هشام (كِلَا) و(كِلتَا) في ما يُقوي التَّوكيدَ؛ لأنَّها مما يؤكدُ به، قال: "قوله: "(استغنى (بكِلَا) و(كِلتَا)"، إلخ: كلامه في ما يُفيد تقوية التأكيد، و(كِلَا) و(كِلتَا) إنما يفيدان أصلَ التوكيد لا تقويته، فيكون قد ذكرهما استطرادًا"[2].

وفيما أخذه الحفيد نظرٌ؛ لأنَّ ابن هشام أراد بقوله: "(ولا يجوز تثنية (أَجْمَع) ولا (جَمعَاء) استغناء بـ(كِلَا)، و(كِلتَا)": التنبيهَ على علَّة عدم جواز تثنية (أَجْمَع) وأخواتها إذا قُوِّي بها المؤكدُ بـ(كُل)؛ وذلك استغناء بتثنية لفظ التوكيد نفسه، وهو (كُلّ)، قال في (شرح اللمحة): "(أَجْمَع) وأخواتها لا تثنَّى، بل يُكتفى بـ(كِلَا)، و(كِلْتَا) عن تثنيتهما"[3].

المأخذ السادس عشر: قال ابن هشام في منع صرف (أَمْس) من (باب: ما لا ينصرف): "الخامس: (أَمْس) مُرادًا به اليومُ الذي يلِيه يومُك، ولم يُضفْ، ولم يُقرن بالألف واللام، ولم يقع ظرفًا، فإنَّ بعضَ بني تميم تمنعُ صرفه مطلقًا؛ لأنَّه معدولٌ عن (الأَمْس)...، فإن أردتَ بـ(أمس) يومًا من الأيام الماضية مُبهمًا، أو عَرَّفته بالإضافة، أو بالأداة فهو مُعربٌ إجماعًا، وإن استعملت المجرَّد المرادَ به معيَّنٌ ظرفًا فهو مَبنيٌ إجماعًا"[4].

انتقد الحفيد تعبير ابن هشام بـ(مُعرب) في (أمس) الفاقدة شرطًا من شروط منعها من الصرف، قال: "قوله: (أو بأداة فهو معربٌ): ينبغي أنْ يقول: فهو مصروفٌ"[5].

وذلك أن حديثه في المنع من الصرف، وأن الوصف بالإنصراف أخصُّ من الوصف بالإعراب. وبالانصراف قيَّد خالد الأزهري عبارة الجد، قال: "هو معربٌ إجماعًا إعرابَ المنصرف"[6].

(١) أوضح المسالك ٣/٣٣٢.

(٢) حاشية الحفيد ٦٣، أ.

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٩٥.

(٤) أوضح المسالك ٤/١٣٢، و١٣٥.

(٥) حاشية الحفيد ٧٤، ب.

(٦) التصريح للأزهري ٢/٣٤٩.

وما أخذه الحفيد على ابن هشام هنا وقع فيه الجدُّ –أيضًا– في (شرح الشذور)، فقال: "إذا أُريد بـ(أَمْس) يومٌ ما من الأيام الماضية، أو كُسِّرَ، أو دخلته (أَلْ)، أو أُضيفَ أُعربَ بإجماعٍ، تقول: (فَعَلْتُ ذَلِكَ أَمْسًا)، أي: في يومٍ ما من الأيام الماضية"(١).

وما أُخذ على ابن هشام وقع فيه –أيضًا– من شراح الألفية ابن الناظم(٢).

وتعبير ابن هشام الجد بـ(معرب) جاء في مقابلة حديثه عن بنائه عند الحجازيين، وغفل عن أنه تحدث عن منعه من الصرف لدى التميميين.

وتقييد ياسين الحمصي لعبارة الجد جيد، حيث قال: "إعراب ما لا ينصرف" فهو مناسبٌ لحديث ابن هشام الجد عن (أمس)، وأنه يأتي مبنيًّا عند الحجازيين وممنوعًا من الصَّرف عند التميميين.

المأخذ السابع عشر: في (باب: التصريف) قال ابن هشام: "التصريف وهو: تغييرٌ في بنية الكلمة لغرض معنويٍّ، أو لفظيٍّ، فالأوَّلُ: كتغيير المفرد إلى التَّثنيةِ والجمعِ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف. والثاني كتغيير (قَوَلَ وغَزَوَ) إلى (قَالَ وَغَزَا)"(٣).

انتقد الحفيد تعبيرَ الجدِّ بالتثنية والجمع، ورأى أنَّ الأنسب أن يُشاكل بينهما ولفظ المفرد في البناء على صيغة اسم المفعول، فيقول: (مثنى، ومجموع)، قال: "قوله: (كتغيير المفرد إلى التَّثنيةِ والجمعِ): لو قال: إلى المُثنَّى والمجموعِ لكان أصوب"(٤).

ونقدُ الحفيد متجهٌ؛ فإن (التثنية)، و(الجمع) مصدران لا يغير المفرد إليهما بل يُوصف بهما التغيير الذي حصل للمفرد.

المأخذ الثامن عشر: في (باب: التصريف) قال ابن هشام في مواضع زيادة همزة الوصل: "لا تكون في مضارع مطلقًا، ولا حرف غير (أَلْ)، ولا في ماضٍ ثلاثي، كـ(أَمَرَ)، و(أَخَذَ)، ولا

(١) شرح شذور الذهب ١٠٩.
(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٦٨.
(٣) أوضح المسالك ٤/٣٦٠.
(٤) حاشية الحفيد ٩٥، أ.

رباعي كـ(أَكْرَمَ)، و(أَعْطَى)، بل في الخماسي كـ(انْطَلَقَ)، والسداسي كـ(اسْتَخْرَجَ)، وفي أمرهما، وأمر الثلاثي كـ(اِضرِبْ)، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي كـ(الانطِلَاق)، و(الاسْتِخْرَاج)[1]".

فانتقدَ الحفيدُ وصف ابن هشام (أَكْرَمَ) و(أَعْطَى) بالرباعي، ورأى أن الصواب، وصفه بالثلاثي المزيد، قال: "صوابُ العبارة ولا في ثلاثي مزيد، إلخ؛ لأنَّ كلًّا من (أَكْرَمَ) و(أَعْطَى) ثلاثيٌّ"[2].

وقد خصَّ الحفيدُ انتقاده بالرباعي، دون الخماسي والسداسي، والواجب أن يطرد نقدُه فيهما.

وخرج الأزهري عبارة الجد بأنَّه أرادَ بالرباعي من حيث عدد الأحرف، قال: "ولا رباعي في العدد كـ(أَكْرَمَ) و(أَعْطَى)"[3].

وحديث ابن هشام الجد في هذا الموضع متجهٌ إلى تبيان مواضع همزة الوصل من القطع، وليس لبيان المزيد من الأصلي، ولهذا ناسبَ أن يتَّجه كلامُه لعدد حرف الفعل لا للزيادة فيه لضبط مواضع الهمزتين.

المطلب الثاني: التعبير بما يُفهِم إطلاق الأحكام أو تقييدها:

وهو ما كان نقدُ الحفيد فيه موجهًا إلى عبارة ابن هشام من حيث إطلاق الجد في موضع التقييد، أو تقييده في موضع الإطلاق، وفيه ثلاثة عشر مأخذًا، تفصيلها على النحو التالي:

المأخذ الأول: قال ابن هشام في (باب: كان وأخواتها): "قَيَّدتُ (زَالَ) بماضي (يَزَالُ) احترازًا من (زَالَ) ماضي (يَزِيلُ)، فإنه فعلٌ تامٌّ متعدٍّ إلى مفعول، ومعناه (مَازَ)، تقول: (زِلْ ضَأْنَكَ عن مَعزِكَ) ومصدره (الزَّيْلُ)، ومن ماضي (يَزُولُ)؛ فإنه فعلٌ تامٌّ قاصرٌ، ومعناه

(١) أوضح المسالك ٣٦٧/٤.

(٢) حاشية الحفيد ٩٧، أ.

(٣) التصريح للأزهري ٦٨٢/٢.

الانتقال"[1].

فأخذ عليه الحفيد إطلاقه الاحتراز من (زَال) ماضي (يَزِيْلُ)، والواجب الاحتراز من ما كان بمعنى (مَازَ)، لحكاية النقص في (يَزِيْلُ)، فـ(يَزِيلُ) مضارع (زَالَ) مشتركٌ بين التمام والنقص، قال: "قوله: (احترازا من (زَالَ) ماضي (يَزَالُ)) كان عليه أن يقول: من ماضي (يَزَالُ) بمعنى (مَازَ)؛ لأنَّ الفراء والكسائيَّ[2] حكيا للتي ترفع الاسم وتنصب الخبر مضارعًا آخر وهو: (يَزِيل)، فيكون (يزيل) مشتركًا بين (زَالَ) التي هي من هذا الباب، و(زَالَ) التي لا تكون من هذا الباب"[3].

وهو ما نبَّه إليه خالد الأزهري، قال: "حكى الكسائيُّ والفراءُ لـ(زَالَ) النَّاقصة مضارعًا آخر وهو (يَزِيلُ) فيكون مشتركًا بين التام والنَّاقص، بل قال الفراء: غُيرت (زَالَ) النَّاقصة من (زَالَ) التامة بتحويلها إلى (فَعِلَ) بكسر العين، بعد أن كانت (فَعَلَ) بفتح العين، فرقًا بين التام والناقص"[4].

وأكثر النحاة ينسب هذا القول إلى أبي علي الفارسي[5]، حيث قال: "لا يخلو من أن يكون (أي: (زَالَ) منها (يريد من (لم يَفْعَل) قبل الإعلال) أو من (زَالَ، يَزِيْلُ)، أو من (زَالَ، يَزُولُ)"[6].

ومأخذ الحفيد متَّجهٌ، ولو قال: احترازا من الفعلين لكان أكمل في الاحتراز.

المأخذ الثاني: قال ابن هشام في (باب: الفاعل) في الحكم السادس من أحكامه: "إن

---

(١) أوضح المسالك ٢٣٧/١.

(٢) ينظر رأي الفراء والكسائي في شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/١، والتذييل والتكميل ١٢٢/٤، والتصريح للأزهري ٢٣٧/١، ولم أقف على رأي الفراء في كتابه معاني القرآن.

(٣) حاشية الحفيد ١٤٥/١.

(٤) التصريح للأزهري ٢٣٧/١.

(٥) ينظر: رأي الفارسي في: شرح التسهيل ٣٤١/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٠/١، والتذييل والتكميل ١٤٤/٤، وارتشاف الضرب ١١٥٨/٣، وإرشاد السالك ١٩٩، وتمهيد القواعد ١٠٩٠/٣، والمقاصد الشافية ١٨٦/٢.

(٦) المسائل الحلبيات ٢٧٢.

كان مؤنثًا أُنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع"[1].

ورأى الحفيد أن في كلامه إجمالًا يحتاج إلى مزيد من التفصيل، إذ أطلق ابن هشام وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثًا، دون أن يستثني ما إذا كان الفاعل المؤنث متكلمًا في الفعل المضارع والماضي، نحو: (أَقُومُ)، و(قُمْتُ)، والماضي المسند إلى نون النسوة، نحو: (قُمْنَ)، فإنه لا يؤنث بالتاء، قال الحفيد: "إنَّما يؤنثُ الفعل حيث لا مانعَ يمنعُ من تأنيثه كما في قول المرأة: (أَقُوْمُ)، فإنَّه لا يُمكن تأنيثه، وكذلك الفعل الماضي المسند إلى ضمير المتكلم المؤنث، أو إلى ضمير الغائبات، فكان على المصنف أن يستثني هذه الصور"[2].

وهو ما أخذه عليه الدنوشري -أيضًا-، قال: "فيه نظرٌ؛ فإن ذلك لا يتقيدُ بضمير الغائبين، كذلك نحو: (الهِنْدَانِ رَمَتَا)"[3]، وأخذه الصبان على الأشموني، وزاد ما إذا كان العامل في الفاعل (نِعْمَ)، قال: "يستثنى من كلامه نحو: (قُمْتُ)، و(قُمْنَ) فإن تاء التأنيث لا تلحق في ما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة إليها، ونحو: (نِعْمَت امرَأةٌ هِندٌ)؛ لأنَّ الفاعل -وإن كان ضمير مؤنث متصلا- يعود على التمييز كما في الدماميني وغيره، لكن لا تلزم التاء في فعله"[4].

وهو مأخذ وجيه، ويُعتذر للجد أنَّه تابعَ الألفية، واعتمد على فِهم القارئ لمثل هذه التقييدات.

المأخذ الثالث: في (باب: الفاعل) قال ابن هشام في الحالة الثانية من حالتي وجوب تأنيث الفعل: "الثانية: أن يكونَ (الفاعل) متصلًا حقيقيَّ التأنيث نحو: ﴿ **إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ** ﴾[5]، وشذَّ قولُ بعضهم[6]: (قَالَ فُلَانَة) وهو رَديءٌ لا ينقاس، وإنما جازَ في الفصيح

(١) أوضح المسالك ١٠٨/٢.

(٢) حاشية الحفيد ٢٤٢/١.

(٣) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٢٧٧/١.

(٤) حاشية الصبان ٥١/٢.

(٥) سورة آل عمران، ٣٥.

(٦) ينظر: قول العرب في الكتاب ٣٨/٢، والانتصار لسيبويه ١٢٣، وضرائر الشعر ٢٧٨، وشرح التسهيل =

نحو: (نِعْمَ المرأةُ)، و(بِئْسَ المرأةُ)؛ لأنَّ المرادَ الجنسُ، وسيأتي أنَّ الجنس يجوزُ فيه ذلك"[1].

أخذَ عليه الحفيد إطلاقه وجوب تأنيث الفعل المتصل بفاعله حقيقيِّ التأنيث دون أن يستثني فاعل (كَفَى) المؤنث، قال: "ينبغي أن يستثني فاعل (كَفَى) المؤنث، فإنَّه لا يؤنثُ، نحو: (كَفَى بِهندٍ)، فإن المجرور فاعلٌ، والباءُ زائدةٌ"[2].

وهذا الإطلاق يؤخذ على الجد -أيضًا- في (شرح قطر الندى)، و(الجامع الصغير)[3]، ويؤخذ -أيضًا- على غيره من شراح الألفية كابن الناظم، وأبي حيان، والمرادي، وابن القيم، وابن عقيل، والشاطبي، والمكودي، والأشموني، والسيوطي[4].

وهو ما نبَّه إليه الصبان، حيث قال: "قوله: (أو فعلُ فاعل ظاهر)، إلخ: يُستثنى منه (كَفَى) المجرور فاعله بالباء، نحو: (كَفَى بهندٍ)؛ لأنَّه في صورة الفضلة، وهي لا تُؤنثُ لها الفعلُ"[5].

والظاهرُ أنَّ مرادَهم بهذا الإطلاق الفاعل المباشر، وليس في ما كان جرَّ بحرف جرٍ زائد.

فيكون من أَطلقَ أرادَ الفاعلَ المتَّصلَ دون ما كان مجرورا لفظًا بالباء الزائدة، ومن استَثنى أرادَ كلَّ صورِ الفاعل، يدلُّ على ذلك أنَّ ابن هشام نفسه في (باب: نائب الفاعل) من (أوضح المسالك) تحدث عن امتناع التأنيث[6].

المأخذ الرابع: في (باب: الفاعل) قال ابن هشام في الموضع الثاني من مواضع وجوب تقديم المفعول على عامله: "أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوبٌ غيره مقدَّمٌ عليها، نحو: =

١١١/٢.

(١) أوضح المسالك ١١٢/٢.

(٢) حاشية الحفيد ٢٤٣/١.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى ٢٠٦، والجامع الصغير ٧٥.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٦٢، ومنهج السالك ١٠٣، وتوضيح المقاصد ٨٨٥/٢، وإرشاد السالك ٣٠٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٨٨/٢، والمقاصد الشافية ٥٦٩/٢، وشرح الألفية للمكودي ٨٥، وشرح الألفية للأشموني ١٧٣/١، والبهجة المرضية ٢٠٣.

(٥) حاشية الصبان ٥١/٢.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١٣٩/٢.

﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[1]، ونحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[2] بخلاف: (أَمَّا اليَوْمَ فَاضرِبْ زَيْدًا)"[3].

فانتقد الحفيد إطلاق الجدُّ وجوب تقديم المفعول على عامله إذا تلا العامل فاء جواب الشرط، دون اشتراط أن تكون معها (أمَّا) ظاهرة أو مقدرة، قال: "الأولى أن يقول: أن يقع عامله بعد فاء الجزاء، [و(أمَّا)][4] ظاهرة أو مقدرة قبل قوله: (وليس له)، إلى آخره: لأنَّ المجوِّز لعمل ما بعد الفاء في ما قبلها [أمَّا][5]، وإلا فهم يقولون: إنَّ ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبلها، فكيف يقولُ الشَّيخ بوجوب تقديم معموله عند هذه الشروط من غير أن يكون هناك (أمَّا) ظاهرة أو مقدرة؟"[6].

وهو ما نبَّه إلى اشتراطه الأزهري، واللقاني، ومحمد النجار[7]، قال الأزهري: "المسألة الثانية: من مسألتي وجوب تقديم المفعول على عامله أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب (أمَّا) ظاهرة أو مقدرة، وليس له -أي: عامل المفعول- منصوبٌ غيره، -أي: غير المفعول- مقدَّم...على الفاء، مثال (أمَّا) المقدرة: نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾، فتقديره: (وَأَمَّا رَبَكَ فَكَبِّرْ)، ومثال (أمَّا) الظاهرة نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾"[8].

وهو تنبيه جيدٌ؛ لأنَّ كلامَ الجد يُفهم منه الإطلاق، وإن كانت الآيتان اللتان مثَّل بهما إحداهما مثال على (أمَّا) المقدرة، والأخرى على الظاهرة.

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب: الاشتغال): "يجب كون المُقدَّر في نحو: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ) من معنى العامل المذكور ولفظه، وفي بقية الصور من معناه دون لفظه، فيقدر: (جَاوَزْتُ

(١) سورة المدثر، ٣.

(٢) سورة الضحى، ٩.

(٣) أوضح المسالك ١٣٣/٢.

(٤) في التحقيق والمخطوط: (إما)، والصواب زيادة الواو، وفتح (أما) لتناسب المعنى وتمثيل ابن هشام.

(٥) في التحقيق والمخطوط: "لأن المجوز لعمل ما بعد الفاء فيما قبلها و(أما)"، والصواب ما أثبت.

(٦) حاشية الحفيد ٢٤٨/١.

(٧) ينظر: التصريح للأزهري ٤١٨/١، وحاشية اللقاني ٩١، أ، وضياء السالك ٣٤/٢.

(٨) التصريح للأزهري ٤١٨/١.

زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، و(أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)"[1].

فرأى الحفيدُ أن في كلام ابن هشام إطلاقًا يُوهم اطراد تقدير العامل المحذوف في الاسم المشغول من معنى مفسِّره دون لفظه إذا تعدى المفسِّر إلى ضمير الاسم المشغول عنه بواسطة حرف الجر، أو كان المفسِّر عاملا في سببه، والصَّواب عدمُ اطراده، لصحة تعدية مفسَّر العامل المحذوف إلى الاسم المشغول عنه بنفسه مع امتناع تعدي مفسِّره إلى ضمير الاسم المشغول بنفسه كما في الظروف، والمفعول لأجله، قال الحفيد: "قوله: (وفي بقيَّة الصور معناه دون لفظه)...فيه نظرٌ؛ لأنَّه يَجوز أن يكون التقدير في قولك: (يَومَ الخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ): (صُمتُ يَومَ الخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ)، وكذلك إذا قلت: (تَأدِيبًا ضَرَبتُكَ لهُ)، يصحُّ أن يكون التقدير: (ضَرَبْتُكَ تَأدِيبًا ضَرَبتُكَ لهُ)"[2].

وهو ما نبَّه إليه ابن هشام في (المغني)، قال: "ليس المانعان مع كل متعدٍّ بالحرف، ولا مع كل سببيٍّ ألا ترى أنَّه لا مانع في نحو: (زَيدًا شَكَرتُ لَهُ)؛ لأنَّ (شَكَر) يتعدَّى بالجار وبنفسه، وكذلك الظرف نحو: (يَومَ الجُمعةِ صُمتُ فِيه)؛ لأنَّ العامل لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنَّه يتعدَّى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانعَ في نحو: (زيدا أهنت أخاه)؛ لأنَّ إهانةَ أخيه إهانةٌ له بخلاف الضرب"[3].

المأخذ السادس: في (باب: التعدي واللزوم) قال ابن هشام بوجوب التزام الأصل بتقدم المفعول الأول من (باب أعطى) على المفعول الثاني إذا كان المفعول الأول ضميرًا، والثاني ظاهرًا[4].

فأخذ عليه الحفيد إطلاقه وجوب تأخير المفعول الثاني، إذ إنَّ وجوب التأخير مُقيَّد بما لم يتقدَّم المفعول الثاني على العامل فيهما، قال الحفيد: "ليس ما ذكره من وجوب تأخير الثاني إذا كان ظاهرًا، والأول ضمير بلازمٍ، بل يجبُ اتِّصال الأول؛ لأنَّه أمكن الاتصال، فلا يُعدل إلى

(١) أوضح المسالك ١٧٣/٢.
(٢) حاشية الحفيد ٢٧٨/١.
(٣) مغني اللبيب ١٠٩/٢.
(٤) ينظر: أوضح المسالك ١٨٣/٢.

الانفصال. وأما المفعول الثاني فأنت بالخيار، إن شئت قدمته على الفعل، وإن شئت أخرته عن الأول، وهذا الاعتراض نظير ما اعترض به المصنف على ابن مالك في (باب: الفاعل) في الحكم بوجوب التأخير"[1].

فعبارة ابن هشام تُفْهِم مطلق المنع -وإن كان لا يراه- بدليل نقده عبارة (الألفية) التي أوهمت ذلك في (باب: الفاعل)، حيث قال: "وإن كان (المضمر) فاعلًا وجب وصله، وتأخير المفعول، أو تقديمه على الفعل، كـ(ضَرَبْتُ زَيدًا)، و(زيدًا ضَرَبتُ)، وكلامُ الناظم يُوهِم امتناعَ التقديم؛ لأنَّه سوَّى بين هذه المسألة ومسألة (ضَرَبَ مَوسَى عِيسَى)، والصواب ما ذكرنا"[2].

وأجيب عنه بأن المنع الذي أراده منعُ تقديم المفعول الثاني على الأول، لا على العامل فيهما، قال الصبان: "قوله: (أو ظاهرًا، والأول ضمير): اعترضه حفيد الموضح: بأنه يجوز تقديم الثاني على الفعل، وأُجيب: بأن لُزوم الأصل إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثاني على الأول، لا مع الفعل"[3].

لكن هذا التخريج لا يتَّسق مع عبارة ابن هشام؛ لأنَّه حكم بوجوب التزام الأصل، قال: "يجب الأصل كما إذا خِيف اللَّبس...، أو كان الثاني محصورًا...، أو ظاهرا والأول ضمير"[4]. ولأنَّه ساوى امتناع تقديم المفعول الثاني إذا كان اسمًا ظاهرًا والأول ضمير بوجوبه إذا التبس المراد، أو حُصِر المفعول الثاني، وتقديمُ المفعول الثاني فيهما على العامل ممتنعٌ خلافًا لما أُضمِر فيه المفعول الأول، وكان الثاني ظاهرًا.

المأخذ السابع: في (باب: المفعول المطلق) قال ابن هشام في العامل فيه: "عامله إمَّا مصدرٌ مثلُه نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾[5]، أو ما اشتُقَّ منه: من فعل نحو:

(١) حاشية الحفيد ١/٢٨٦.

(٢) أوضح المسالك ٢/١٣٤.

(٣) حاشية الصبان ٢/٩٣، وينظر: حواشي ياسين على الألفية ١/٢٠٠، وحاشية الخضري ١/٣٣١، وحاشية ابن الحاج على المكودي ١/٢١٥.

(٤) أوضح المسالك ٢/١٨٣.

(٥) سورة الإسراء، ٦٣.

﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[1]، أو وصفٍ نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾[2]"[3].

رأى الحفيد أن قول ابن هشام: (من فعل) قولٌ مطلقٌ يحتاج إلى تقييده بالتصرف، قال: "قوله: (من فعل): لا بدَّ أن يقول: (متصرفٌ)؛ حتى يحترز به عن فعل التعجب، فإنه – وإن كان مشتقًّا جامدًا– لا ينصب المفعول المطلق، وأمَّا الفعل الناقص وهو (كان) فإن بنينا على أنَّه ليس مشتقًّا من مصدر فلا يرد؛ لأنَّه قال: (أو ما اشتق منه)، أي من المصدر، وإن بنينا على أنه مشتق من المصدر، فلا بد أن يقول: تام – أيضًا – حتى يحترز به عن (كان).

قوله: (أو وصف): ينبغي أن يقول – أيضًا– بعده: متصرف حتى يحترز به عن أفعل التفضيل، فإنه جامٌد لا ينصبُ المفعول المطلق، مع أنه مشتق من المصدر"[4].

وهو ما نبَّه إليه خالد الأزهري، وزاد عليه الاحتراز من الفعل الملغى، قال: "أو ما اشتقَّ لفظه منه من فعل غير تعجبيٍّ، ولا ناقصٍ، ولا مُلغى عن العمل، نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾، وخرج عنه فعل التعجب، فلا يقال: (مَا أَحْسَنَ زَيدًا حُسنًا)، والأفعال الناقصة، فلا يقال: (كَانَ زَيْدٌ قَائمًا كَوْنًا)، والأفعال المُلغاة فلا يقال: (زَيدٌ قَائمٌ ظَنَنْتُ ظَنًا). أو من وصف اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل، والصفة المشبهة"[5].

وهذا التقييد يلزمُ الجدَ، ويبدو أنَّ الجد اقتصر على ما في (الألفية)، حيث قال ابن مالك عن عامل المفعول المطلق: "بمثلِهِ أو فعلٍ أو وَصْفٍ نُصِبْ"[6]، فأطلق، ولم يقيّد.

المأخذ الثامن: قال ابن هشام في (باب: المفعول معه): "للاسم بعد الواو خمسُ حالاتٍ: وجوبُ العطف، كما في (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)، ونحو: (اشتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمرٌو)، ونحو:

(١) سورة النساء، ١٦٤.

(٢) سورة الصافات، ١.

(٣) أوضح المسالك ٢٠٨/٢.

(٤) حاشية الحفيد ٢٩٨/١.

(٥) التصريح للأزهري ٤٩١/١.

(٦) ألفية ابن مالك ٢٩.

(جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ) لما بَيَّنَّا. ورُجحانُه، كـ(جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو)؛ لأنَّه الأصلُ، وقد أمكنَ بلا ضعفٍ"[1].

قال الحفيد: "قوله: (ورُجحانُه، كـ (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو)): اعلمْ أنَّ معنى النصب والرفع مختلفٌ؛ لأنَّه مع النصب يكونان جاءا معًا، وفي الرفع يحتملُ أن يكونا جاءا معًا، أو منفردين، الثاني قبل الأول، أو بالعكس. فكيف يحكمُ برجحان العطف مع اختلافِ المعنى؟ والذي يظهرُ أنْ يقالَ: إنَّ المتكلمَ إنْ قصدَ المعية نصَّا نصبَ، لا غيرُ، وإن لم يقصد المعية نصَّا رفعَ، لا غيرُ"[2].

وانتقاد الحفيدِ هنا موجَّهٌ إلى إطلاق الجد ترجيح العطف على النصب على المعيَّة في نحو: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، لخلو ما بعد الواو مما يقتضي وجوب العطف، أو وجوب المعية، أو امتناعهما، وخلا -أيضا- ممَّا يرجح المعية، ورأى أنَّ الأولى إرجاع الترجيح إلى مراد المتكلم.

وقد أعاد الحفيد هذا المأخذ في الحالة الخامسة من حالات الاسم الواقع بعد الواو، وهو رجحان المفعول معه على العطف قائلا: "قوله: (ورجحانه)، إلخ: اعلم أنَّ الرجحان في النَّصب على المفعول معه إنَّما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم؛ لأنَّ معنى النصب والرفع مختلفٌ؛ لأنَّ النصبَ لا يحتملُ غيرَ المعية، بخلاف الرفع؛ فإنَّه يحتملُ أمورًا ثلاثة، بل التحقيق أنَّا إذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة؛ لأنَّه إمَّا أنْ يقصدَ التنصيصَ على المعية أو لا يقصد، فإن كان الأول نُصب قطعًا، وإلا رُفع جزمًا، فأين جواز الأمرين مع رجحانية المفعول معه؟! فالحق ما ذكرناه أولًا من أنَّه مع قطع النظر عن مراد المتكلم"[3].

وهذا المأخذ من الحفيد لا يلزم الجد؛ فإنه إذا عُرِف مرادُ المتكلم فبالإجماع يترجح مرادُه، ولا حاجة للنص على أنه راجحٌ.

ومراد ابن هشام الجد أنه إذا جاء مثل هذا الأسلوب دون معرفة مراد المتكلم، فيحتملُ

(١) أوضح المسالك ٢/٢٤٣.

(٢) حاشية الحفيد ١/٣١٧.

(٣) حاشية الحفيد ١/٣١٩.

الوجهين والمعنيين بناء على تخريج معنى (الواو)؛ لأنها – حينئذ – تحتمل أن تكون واو العطف، أو واو المعية، وبما أنه يحتمل الأمرين فيُصار إلى ترجيح العطف؛ لأنَّ الأصل في الواو أن تكون عاطفة.

المأخذ التاسع: قال ابن هشام في (باب: الإضافة): "تكون الإضافة على معنى اللام بأكثريَّة؛ وعلى معنى (مِنْ) بكثرة، وعلى معنى (في) بقلَّة. وضابط التي بمعنى (في): أنْ يكونَ الثاني ظرفًا للأول، نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[1]، و﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[2]. والتي بمعنى (مِنْ): أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وصالحا للإخبار به عنه، كـ(خَاتَم فِضَّةٍ)؛ ألا ترى أنَّ (الخاتَم) بعض جنس (الفِضَّة)، وأنَّه يُقال: (هَذَا الخَاتمُ فِضةٌ). فإن انتفى الشرطان معًا، نحو: (ثَوبُ زَيدٍ، وغُلامُهُ)، و(حَصِيرُ المسْجِدِ، وقِنْدِيلُهُ)؛ أو الأول فقط، نحو: (يومُ الخَمِيسِ)، أو الثاني فقط، نحو: (يَدُ زيدٍ)، فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص"[3].

فانتقد الحفيد إطلاق الجد تعيُّن معنى الملك والاختصاص في الإضافة حال انتفاء شرطي الإضافة بمعنى (من) أو أحدهما، قال: "قوله: (والإضافة بمعنى لام الملك)، إلخ: الأولى أن يقول: بمعنى (اللام) إنْ لم يكن المضاف إليه ظرفًا للمضاف؛ لأنَّ الإضافة على رأيه لا تنحصرُ في التي بمعنى (اللام) و(من) حتى يلزم من انتفاء أحدهما ثبوت الآخر"[4].

وبه قيد خالد الأزهري عبارة الجد، قال: "إذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى (من) أو (في) فالإضافة بمعنى: لام الملك كما في (ثَوبُ زَيدٍ، وغلامُه)، أو لام الاختصاص"[5].

ووافقهما ياسين الحمصي، قال: "قوله: (شرط القسم الأول): زاد (الأزهري) هذا ليصِح قول المصنف الآتي: (فالإضافة بمعنى لام الملك)؛ لأنَّه يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام مع وجود التي بمعنى (في) لكن كان عليه أن يعطف قوله: (أو الشرطان معا) بالواو لا بـ

(١) سورة سبأ، ٣٣.

(٢) سورة يوسف، ٤١.

(٣) أوضح المسالك ٨٥/٣.

(٤) حاشية الحفيد ٥٢، أ.

(٥) التصريح للأزهري ٦٧٦/١.

(أو) فتدبر"[1].

وهذا الانتقاد من الحفيد يلزمُ ابن هشام الجد، وإن كان يُلتَمَس له عذر بأن يُقال: إنما جعل كلامه الأخير في الإضافة بمعنى (مِنْ) والإضافة بمعنى (اللام) لما قد يحصل من لَبْسٍ بين المعنيين بخلاف الإضافة التي بمعنى (في)؛ إذ لا تلتبس بالتي بمعنى (اللام).

المأخذ العاشر: قال ابن هشام في (باب: الإضافة): "ويُجرُّ المضاف إليه بالمضاف وفاقًا لسيبويه، لا بمعنى اللام خلافًا للزجَّاج"[2].

فانتقد الحفيد تخصيصه معنى اللام بالعمل عند الزجاج، قال: "قوله: (لا بمعنى اللام خلافًا للزجاج): الأولى أن يقول: لا بمعنى الحرف؛ ليشمل ما إذا كانت الإضافة بمعنى (من)، فإنَّه أمرٌ متَّفقٌ عليه، ولا كذلك بمعنى (في)، وعلى معنى (في) هذا رأي بعضهم"[3].

والذي يظهرُ أنَّ العامل عند الزَّجاج مخصوص بمعنى اللام دون معنى (من)، و(في)، فقد قال: "الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام"[4].

ولذلك انتقد الصبان إطلاق الأشموني، حيث قال الأشموني: "الثاني من المتضايفين وهو المضاف إليه (اجرُرْ)[5] بالمضاف وفاقًا لسيبويه، لا بالحرفِ المنويِّ خلافًا للزجاج"[6].

قال الصبان: "قوله: (لا بالحرف المنويّ): عبارة التصريح[7]: (لا بمعنى اللام خلافًا للزجاج، ولا بالإضافة، ولا بحرف مقدَّر نابَ عنه المضاف). ا.هـ. وهي تقتضي أنَّ العاملَ عند الزَّجاجِ معنى اللام لا الحرف المقدَّر، ويمكنُ حملُ عبارة الشارح على عبارة (التصريح)"[8].

---

(١) حاشية ياسين على التصريح ٢/٢٥.

(٢) أوضح المسالك ٣/٨٤، وينظر: الكتاب ١/٤١٩، وما ينصرف وما لا نصرف ٦.

(٣) حاشية الحفيد ٥٢، أ.

(٤) ما ينصرف وما لا نصرف ٦.

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك ٣٦.

(٦) شرح الألفية للأشموني ٢/٣٠٤.

(٧) ينظر: التصريح للأزهري ١/٦٧٤.

(٨) حاشية الصبان ٢/٢٣٧.

ووافق ابن هشام في تخصيص مذهب الزَّجاج في العامل باللام أبو حيان، وابن عقيل[(١)]. فمأخذُ الحفيد على التقييد في عبارة ابن هشام مدفوعٌ، فالجد إنما قيَّد عبارته بـ(اللام)؛ لأنَّ الزجاج نفسَه يرى أنَّ الإضافة تأتي بمعنى اللام فقط كما هو ظاهر كلامه الذي أورد آنفًا.

المأخذ الحادي عشر: قال ابن هشام في (باب: النداء): وهو يُعدد المواضع التي لا يجوزُ فيها حذف حرف النداء: "والمضمر، ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم: (يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ)، وقول الآخر[(٢)]:

يَا أَبْجَرَ بِن أبْجَرٍ يَا أَنتَا"[(٣)].

انتقد الحفيد إطلاق الجد المضمر في امتناع حذف حرف النداء معه، ورأى أن الأولى تقييده بالخطاب، وذلك لامتناع نداء ضميري المتكلم والغائب، قال: "قوله: (والمضمر): لو قال: وضمير المخاطب لكان أولى؛ لأنَّ ضمير المتكلم والغائب لا ينادى"[(٤)].

فتوجيه الحفيد أن عبارة الجد توهمُ جواز نداء ضمير المتكلم والغائب، وبالخطاب قيَّد خالد الأزهري إطلاق الجد، قال: "الخامسة: المضمر المخاطب؛ لأنَّ الحذف معه يُفوتُ الدلالة على النداء"[(٥)].

ونبَّه عليه من المحدثين محيي الدين عبد الحميد، ومحمد النجار[(٦)]، قال محيي الدين:

---

(١) ينظر: منهج السالك ٢٦٥، وارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤، والتذييل والتكميل ٦/١٢، والمساعد لابن عقيل ٣٢٩/٢.

(٢) البيت من مشطور الرجز، ويليه: (أنت الّذي طلقت عام جعتا)، قائله الأحوص في ملحقات ديوانه ٢٦٨، والمقاصد النحوية ١٧١٠/٤، والتصريح للأزهري ٢٠٧/٢، ولسالم بن دارة في الخزانة ١٣٩/٢، و١٤٠، والدرر اللوامع ٣٠٣/١، و٣٨٢، وبلا نسبة اللمحة في شرح الملحة ٦٠٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٢٧/٧، والمقاصد الشافية ٢٤٢/٥.

(٣) أوضح المسالك ١٠/٤.

(٤) حاشية الحفيد ٦٦، ب.

(٥) التصريح للأزهري ٢٠٧/٢.

(٦) ينظر: عدة السالك ١١/٤، وضياء السالك ٢٤٦/٣.

"أجمعوا على أن نداء ضمير المتكلم، ونداء ضمير الغائب لا يجوزُ، فلا تقول: (يَا أَنَا)، ولا (يَا إِيَّايَ) كما لا تقولُ: (يَا هُوَ)، ولا (يَا إِيَّاهُ)، واختلفوا في ضمير المخاطب"[(١)].

واختلافهم فيه على ثلاثة أقوال: المنع، والجواز، والشذوذ. وظاهر قول ابن هشام: (والمضمر، ونداؤه شاذٌ) أنَّ الجدَّ يرى مساواة ضمير المخاطب بضميري التكلم والغيبة في شذوذ ندائه، وأنَّ حذف حرف النداء -مع هذا الشذوذ- ممتنعٌ، وبه يندفع انتقاد الحفيد.

المأخذ الثاني عشر: قال ابن هشام في (باب: النداء) في الموضع الثاني مما يجب فيه نصب المنادى: "الثاني: المضاف سواء كانت الإضافة محضةً، نحو: (رَبَنَا اغْفِرْ لَنَا)، أوغير مَحضة؛ نحو: (يَا حَسَنَ الوَجْهِ)"[(٢)].

فانتقد الحفيد إطلاق ابن هشام نصب المنادى المضاف إضافة غير محضة، دون تقييدها بالخلو من (أَلْ)، لامتناع ندائها معرَّفة بـ(أَلْ)، قال: "قوله: (أو غير محضة): شاملٌ لما إذا كان المضاف مقترنًا بـ(أَلْ)، ولما إذا كان عاريًا منها، نحو: (يا الحسن الوجهِ)، (يا حسنَ الوجه) إلا أنَّ الصورةَ الأولى ممتنعةٌ؛ لأنَّه لا يُنادى ما فيه (أَلْ) إلا في أربع مسائل ليست الصورة الأولى منها؛ لأنها: اسمُ الله تعالى، والجملُ المحكِيَّة، نحو: (يَا المُنْطَلِقُ زَيدٌ)، واسمُ الجنسِ المُشبَّهُ به، نحو: (يَا الخليفةُ هَيْبَةً)، وضرورة الشعر، نحو[(٣)]:

عَبَّاسُ يا الملكُ المتوَّجُ... ....."[(٤)].

(١) عدة السالك ٤/١١.

(٢) أوضح المسالك ٤/٢٠.

(٣) البيت من الكامل، وتمامه (والذي.... عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ) وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر ١٦٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٥، وأوضح المسالك ٤/٣٢، والمقاصد النحوية ٤/١٧٢٢، والتصريح للأزهري ٢/٢٢٦، والمطالع السعيدة ١/٢٧٥.

(٤) حاشية الحفيد ٦٧، أ.

وقد انفرد الحفيد -في ما أعلم- بهذا الانتقاد، وما قاله صحيحٌ من جهة إطلاق الجد العبارة وعدم تقييدها بما ذكره الحفيد، خاصة أن الجد كغيره من النحاة لا يرى صحة نداء ما فيه (أل) من المضاف إضافة غير المحضة؛ إذ لم يذكرها في المواضع التي يُنادى فيها المحلى بـ (أل)[1].

المأخذ الثاني عشر: في (باب: ما لا ينصرف) قال ابن هشام عن النوع الثاني مما يمتنعُ صرفُه للعدول: "الثاني: (سَحَر) إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه، واستُعملَ ظرفًا مجرَّدًا من (أل) والإضافة كـ(جِئْتُ يَومَ الجُمُعةِ سَحَرَ)، فإنَّه معرفةٌ معدولةٌ عن السَّحَر...، واحتُرزَ بالقيد الأوَّلِ من المبهم نحو: ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[2]، وبالثاني: من المعيَّن المستعمل غيرَ ظرفٍ؛ فإنَّه يجبُ تعريفُه بـ(أل) أو الإضافة، نحو: (طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا)، وبالثالث: من نحو: (جِئْتُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ السَّحَرَ، أو سَحَرَهُ)"[3].

فرأى الحفيد أنَّ التقييد بالشرط الثالثِ: وهو التجرد من (أل) والإضافة مغنٍ عن التقييد بالشرط الثاني: وهو كونه ظرفًا، قال: "قوله: (وبالثاني): لو اقتصرَ على الثالث، وجعله ثانيًا لأَخرَجَ ما أخرجه (ظرفًا)؛ لأنَّه إذا استُعملَ مع (أل) أو الإضافة صَدق أنَّه لم يُجرَّد منهما"[4].

وقد قيَّد ابن هشام منع صرف (سحر) بالشروط الثلاثة: التعيين، والتجرد من (أل) والإضافة، والظرفية في (الجامع الصغير)[5]، وفي (شرح قطر الندى) ذكر لمنع صرفه شرطين، هما: التعيين، والظرفية، وأغفل اشتراط التجرد من الإضافة، و(أل)[6].

(١) ينظر: أوضح المسالك ٤/٣١-٣٢.
(٢) سورة القمر، ٣٤.
(٣) أوضح المسالك ٤/١٢٩.
(٤) حاشية الحفيد ٧٤، أ.
(٥) ينظر: الجامع الصغير ٢٠٩.
(٦) ينظر:شرح قطر الندى ٣٥٣.

وانتقادُ الحفيد صحيحٌ، وهو أنَّ الاقتصارَ على القيد الثالث مع الأول دون الثاني كافٍ، والقيد الثالث المقصود به التَّجردُ من (أَلْ) والإضافة كما نبه الحفيد؛ لأنَّ ما لم يتجرد منهما يشمل ما كان ظرفا معيَّنًا مثل: (جِئْتُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ السَّحَرَ)، أو (سَحَرَهُ)، وما كان غير ظرف مثل: (طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا)، قال المرادي: "إذا قُصد بـ(سحر) سحرُ يومٍ بعينه، فالأصل أن يعرَّف بـ(أل)، أو بالإضافة، فإنْ تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرفٌ لا يتصرف، ولا ينصرف، نحو: (جِئتُ يَومَ الجُمُعَة سَحَرَ) والمانع له من الصرف العدل والتعريف"[(١)].

المأخذ الثالث عشر: في (باب: الإمالة) وهو يعدد أسباب الإمالة: "الخامس: وقوعُها بعدَ الياءِ متصلةً كـ(بَيَان)، أو منفصلةً بحرف كـ (شَيْبَان)، و(جَادَتْ يَدَاهُ)، أو بحرفين أحدهما الهاءُ، نحو: (دَخَلْتُ بَيتَهَا)"[(٢)].

انتقد الحفيدُ إطلاق الجدِّ إمالة الألف دون تقييد الفاصل بينهما بألا يكون مضمومًا، قال: "قوله: (أو [بحرفين][(٣)] أحدهما)، إلخ: مُقتضاه سواء فَصل بين الكسرة والألف ضمةٌ أو لا. وليس كذلك؛ فإنَّ سيبويه[(٤)] نصَّ على أنَّ الضمةَ إذا فَصلت بين الكسرة والألف [لا][(٥)] تُمال، نحو: (يضْرِبُها)، وعلَّله بأنَّ الضمةَ حاجزةٌ"[(٦)].

وبه قيَّده خالد الأزهري، ومحمد النجار من المعاصرين[(٧)]، قال الأزهري: "وقوعها – أي: الألف– بعدها – أي: الكسرة– منفصلة منها إمَّا بحرف واحد، نحو: (كِتَاب)، و(سِلَاح)

(١) توضيح المقاصد ٤/ ١٢١٧، ينظر: شرح الألفية للأشموني ٣٥٣/٢.

(٢) أوضح المسالك ٣٥٥/٤.

(٣) في المخطوط (مجرور)، والصواب ما أثبت كما في أوضح المسالك ٣٥٥/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ١٢٤/٤.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها كلامه؛ لأن مذهب سيبويه منع الإمالة، ينظر: الكتاب:١٢٤/٤، فقد علل الحفيد المنع بأنَّ الضمةَ حاجزةٌ، وعليه فكلمةُ (لا) ساقطةٌ من الناسخ، ويدل على ذلك قوله بعد ذلك: (وكذلك منع).

(٦) حاشية الحفيد ٩٤، ب.

(٧) ينظر: التصريح للأزهري ٦٤٣/٢، وضياء السالك ٣٠٨/٤.

فالفاصل بين الكسرة والألف في الأول التاء، وفي الثاني اللام. أو منفصلة بحرفين كلاهما متحركٌ، وأحدهما وهو الثاني هاء، وأولهما غيرُ مضموم فيُمال"[1].

(١) التصريح للأزهري ٢/٦٤٣.

الفصل الثاني:

المآخذ على الصناعة النحوية

المبحث الأول: المآخذ على المصطلحات.

المبحث الثاني: المآخذ على الحدود.

المبحث الثالث: المآخذ على الأصول النحوية.

المبحث الرابع: المآخذ على التمثيل.

المبحث الأول: المآخذ على المصطلحات

بلغت مآخذ الحفيد على جده في ما يتعلق بالمصطلحات أربعة مآخذ، وهي:

المأخذ الأول: في (باب: الكلام وما يتألف منه) أخذ الحفيد على ابن هشام اصطلاحه على تنوين العِوَض بـتنوينِ التعويضِ، على إضافة المسبب إلى سببه[(١)]، قال الحفيد: "قوله: (تنوين التعويض): يُسميه بعضهم: (تنوين العِوَض)، وهو ظاهرٌ؛ لأنَّ العِوَضَ عن الشيء هو ما يكون بدلا عنه، بخلاف التَّعويض؛ فإنَّه فعلُ الفاعلِ، وليس عوضًا عنه أصلًا، فالأولى ما قاله بعضهم"[(٢)].

وهو ما أخذه عليه خالد الأزهري أيضًا، حيث قال: "تنوين التعويض: وهو تَفْعِيْل من العِوَض، والتَعْوِيْضُ فعل الفاعل، وليس هو عوضًا عن شيء، فأولى التعبير بـ(العِوَض) كما عبر به في (المغني)، ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله: التمكين، والتنكير مع [أنَّ][(٣)] المقصود حاصل، والخطب سهل"[(٤)].

وقد لحظ الأشموني أن التعبير بـ(العِوَض) أدق، حيث قال: "تنوين التعويض، ويقال له: (تنوين العوض) بإضافة بيانية، وبه عبر في (المغني)[(٥)]، وهو أولى"[(٦)].

وقد استعمل ابن هشام مصطلح (العوض) في (المغني) [(٧)]، ولم أقف على أحد المصطلحين في غيرهما من مؤلفاته، ولم أقف عند من سماه تَعْوِيْضًا من شراح النظم خلا ابن الناظم[(٨)].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/١٥.

(٢) حاشية الحفيد ١/١٠.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من التحقيق، والتصويب من مخطوط التصريح: ل، ٥ب.

(٤) التصريح للأزهري ١/٢٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/٥٤٩.

(٦) شرح الألفية للأشموني ١/١٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/٥٤٩.

(٨) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١/٨، ومنهج السالك ٤، وتوضيح المقاصد ١/٢٧٦، وإرشاد السالك ٨٠، =

ومصطلح (العِوض) أشهر من (التعويض) فقد استعمله ابن الأثير في (البديع)، وابن يعيش في (شرح المفصل)، وابن الحاجب في (الأمالي)، وأبو حيان، وابن مالك، والمرادي، وناظر الجيش[(١)].

ولم يسمِه (تعويضًا) إلا ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) فقد زاوج بينه وبين (العوض)، وسمَّاه ابنه (تَعوِيضًا) كما سبق[(٢)].

وعليه فانتقاد الحفيد وجيهٌ، ويُضاف إليه أن استعمال مصطلح (التعويض) قليلٌ لدى النحويين مقارنة بمصطلح (العوض).

المأخذ الثاني: تبع ابنُ هشام ابنَ مالك في تسمية باب ما لم يسم فاعله بـ(النائب عن الفاعل)، وصنع ذلك -أيضًا- في غيره من كتبه كـ(شرح الشذور)، و(شرح قطر الندى)، و(الجامع الصغير)[(٣)]، وصرح في (مغني اللبيب)، وفي شرحي (الشذور)، و(اللمحة) أن تسميته بـ(النائب عن الفاعل) أولى من تسميته بـ(مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعله)[(٤)]، قال في (المغني): "ينبغي للمُعرب أن يَتخيَّر من العبارات أوجزها، وأجمعها للمعنى المراد، فيقول في نحو: (ضُرِبَ) فعلٌ ماضٍ لم يُسمَّ فاعله، ولا يَقول: (مَبنيٌ لما لم يُسمَّ فاعله) لطول ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: (نائبٌ عن الفاعل)، ولا يقول: (مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعله) لذلك، ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِيْنَارًا) ألَّا ترى أنه مفعول لـ(أعطي)، و(أُعطِي) لم يسَمَّ فاعله، وأما (النائب عن الفاعل) فلا يصدق إلا على المرفوع"[(٥)].

= وشرح الألفية لابن عقيل ١٧/١، وشرح الألفية للمكودي ١٠/١، وشرح الألفية للأشموني ١٣/١، والبهجة المرضية ٢٥.

(١) ينظر: البديع لابن الأثير ٤٤٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٥، وأمالي ابن الحاجب ٤٨٤، وشرح التسهيل ٢٠٧/٢، شرح الكافية الشافية ١/ ١٦١، والتذييل والتكميل ٢٩٤/٧، وارتشاف الضرب ٦٦٨/٢، والجنى الداني ١٤٥، وتوضيح المقاصد ٨١٨/٢، وتمهيد القواعد ١٦٠/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٦١، و ١٤٢١/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٨/١.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى ٢١١، وشرح شذور الذهب ١٥٦، والجامع الصغير ٧٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٤١٤/٢، وشرح شذور الذهب ١٥٦، وشرح اللمحة البدرية ٣٩١.

(٥) مغني اللبيب ٤١٤/٢.

فهنا أخذ ابن هشام على مصطلح (مفعول ما لم يسم فاعله) بأنه غير جامع؛ لأنَّه لا يشملُ غير المفعول مما ينوبُ عن الفاعل، وغير مانعٍ لصدقه على المفعول الثاني من (باب: أعطى).

وأول من استخدم مصطلح (النائب عن الفاعل) ابن مالك، قال أبو حيان: "هذا الاصطلاح في باب: المفعول الذي لم يسم فاعله بـ(النائب) لم أرَه لغير هذا المصنِّف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: (باب المفعول الذي لم يسم فاعله)، ولا مشاحة في الاصطلاح"[1].

ونقل الحفيد ما قاله ابن هشام في (شرح الشذور) و(المغني)، واختار الحفيد مصطلح (مفعول ما لم يسم فاعله) وأجاب عما قاله عنه ابن هشام بأنه غير جامعٍ؛ لأنَّه لا يصدقُ على غير المفعول مما ينوبُ عن الفاعل بأنَّ إسناده للفعل إذا كان غيرَ مفعول في الأصل غير حقيقي.

وأجاب عن اطراده في المفعول الثاني من (باب: أعطى) بأن كلامهم في المرفوعات وهو منصوب فينعكس الحد عنه، قال: "يُمكن أن يُجاب عمّا ذكره المتقدمون عن (مفعول ما لم يسم فاعله) بأنهم إنما قالوا: مفعول ما لم يسم فاعله؛ لأنهم يرون أن الفعل إذا بُني للمفعول إنما يكون إسنادُه حقيقة إذا أُسند إلى المفعول به، أمَّا إذا أُسند إلى غيره فلا يكون حقيقة، وبهذا صرَّح أهل المعاني، وعلى هذا فعباراتهم أولى؛ لأنها لا تشملُ غير المقصود، وأمَّا صدقها على المفعول الثاني من باب (أعطى)، فمدفوعٌ بأن كلامهم في المرفوعات لا في المنصوبات. وأمَّا الأخصريةُ فموجودةٌ في كلامهم؛ لأنَّه لا عبارة أخصر مما ذكروا في تأدية ما قصدوا، وأما الأوضحية فموجودةٌ أيضًا"[2].

ووافقه الجوجري فأجاب عما أخذه ابن هشام على مصطلح الجمهور بأنَّه عَلَمٌ بالغلبة، قال: "المفعول الذي لم يسم فاعله صار علمًا بالغلبة في عُرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أُطلق على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره فُهم منه ذلك،

(١) التذييل والتكميل ٦/٢٢٥.

(٢) حاشية الحفيد ١/٢٥٤.

ولا يخرج عنه شيء، ولا يدخل فيه غيره"[1].

والظاهر ما قاله ابن هشام لما ذكره من الأخصرية، والوضوح، والجمع، والمنع، وهو شرط في المصطلح، ووافقه السجاعي، والصبان، والخضري[2]، وقال ياسين الحمصي في جواب الحفيد نظرٌ لا يخفى[3]. ولم يوضح وجه الاعتراض، وقد أوضحه السجاعي، حيث قال: "التسمية بذلك مصطلح ابن مالك، وأمَّا الجمهور فيقولون: (المفعول الذي لم يسم فاعله)، والأُولى أولى؛ لأنها أخصر؛ ولأنه أُورد على الثانية أنَّها لا تشملُ ما ينوب غير المفعول كالظرف، وأنها تصدق على قولك (دِيْنَارًا) من: (أُعْطِيَ زَيدٌ دِيْنَارًا)؛ لأنه مفعول (أُعْطِيَ)، و(أُعْطِيَ) لم يسم فاعله، وإن أجيب عن ذلك بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار علمًا بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره، فلا يخرج ما ذكر أولا، ولا يدخل فيه ما ذكر ثانيًا"[4].

وقد سبقهم إلى التنبيه على مصطلح النائب عن الفاعل أبو حيان كما أوردت نصه آنفًا.

والعجب من الحفيد في قوله عن مصطلح (ما لم يسمَّ فاعله): "لا عبارة أخصر مما ذكروا في تأدية ما قصدوا" فكيف تكون أخصر عبارة وهي في خمس كلمات، ومصطلح (نائب الفاعل) كلمتان فقط، وهي تؤدي المعنى الذي قصدوه؟!

المأخذ الثالث: ذكر ابن هشام في (باب: الحال) أن الحال: "تتعدد لمفرد، وغيره، فالأول كقوله[5]:

عَلَيَّ إِذَا مَا جِئتُ لَيلَى بِخِفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ الله رَجْلَانَ حَافِيا

...، والثاني: إن اتَّحَد لفظه ومعناه ثني أو جمع، نحو: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ

(١) شرح شذور الذهب للجوجري ٣٣٣.

(٢) ينظر: حاشية السجاعي على ابن عقيل ١١٠، وحاشية الصبان ٦١/٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٣٣٥/١.

(٣) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ٧٤/٢.

(٤) حاشية السجاعي على ابن عقيل ١١٠.

(٥) سبق تخريجه ص١٠٣.

دَآبِبَيْنِ ﴾[1]، الأصل: (دائبة)، و(دائبًا)، ونحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ ﴾[2]"[3].

فانتقد الحفيد إطلاق الجد مصطلح (التعدد) على تعدد الحال وصاحبها متعدد، حيث قال: "الظاهرُ أنَّه إذا تَعددَ صاحبُ الحال مع تعدُدِها لا يكونُ من باب تعدد الأحوال؛ لأنَّ كلَّ حالٍ راجعٌ إلى صاحبها، ويَشهدُ لهذا ما قاله المصنف في (باب: المبتدأ)[4]: في قوله[5]:

يَدَاك يدٌ..... .....

البيت، إنه ليس من باب تعدد الخبر؛ لأنَّ (يداك) في قوة مبتدأين لكل منهما خبر. فحَكمَ بعدم التَّعددِ؛ لأجل أن كل خبرٍ راجعٌ إلى مبتدأ"[6].

وقد ذكر ابن هشام هذا ردًّا على استشهاد ابن الناظم بالبيت على أنَّه من تَعدد الخبر والمبتدأ واحد[7]، ووجه ردِّه أنَّ المبتدأ غير المفرد في قوة المتعدد، فلا يكون من تعدد الخبر لمبتدأ واحد؛ لأنَّه وإن كان مفردًا في اللفظ إلا أنه ليس كذلك من جهة المعنى، وهو كذلك في تعدد الحال لغير المفرد.

ووافق الحفيدَ الفاكهيُّ، فقال: "يظهر -كما قيل- أن تعدد الحال مع تعدد صاحبها، ليس فى الحقيقة من باب تعدد الحال، لأنَّ كلَّ حال راجعٌ إلى صاحبه. وكلامه في (الأوضح)

(١) سورة إبراهيم، ٣٣.

(٢) سورة النحل، ١٢.

(٣) أوضح المسالك ٣٣٥/٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٢٨/١.

(٥) من المتقارب، وتمامه بتمامه: (يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لأَعْدَائِهَا غائظَهْ)، قائله طرفة بن العبد كما في ديوانه ١٥٥، وشرح ديوانه للأعلم ١٧٠، والمقاصد النحوية ٥٥٣/١، والتصريح للأزهري ٢٣١/١، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٢١٢، وشرح الألفية للأشموني ١٠٦/١، والخزانة ١٣٣/١.

(٦) حاشية الحفيد ٣٤٩/١.

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٩٠.

في باب المبتدأ يشهدُ لهذا"[1].

وقد قال ابن هشام بتعدد الحال مع تعدد صاحبها في (المغني)[2]. وأجاب الأشموني عن اعتراض الجدِّ على ابن الناظم بأنَّ مراده بالتعدد المعنوي دون اللفظي[3]. وعليه يحملُ تسمية الجد له تعددًا في (باب: الحال)، وإلا ففي تعبيره تجويزٌ.

المأخذ الرابع: قال ابن هشام في (باب: ما لا ينصرف): "الصَّرفُ: هو التَّنوينُ الدالُّ على معنًى يكون الاسم به أَمكنَ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف وللفعل كـ(زَيد)، و(فَرَس). وقد عُلم من هذا أنَّ غيرَ المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنى من ذلك نحو (مُسلِمات) فإنَّه مُنصرفٌ مع أنَّه فاقدٌ له، إذ تنوينُه لمقابلة نون جمع المذكر السالم"[4].

فانتقد الحفيد إطلاق الجد مصطلح (منصرف) على جمع المؤنث السالم؛ لأنَّه لم يوجد فيه سببُ منع الصرف مع أنَّه فاقدٌ للتنوين الذي حدَّ به ابن هشام الصَّرفَ، قال: "لقائل أن يقول: كيف يسميه منصرفًا مع أنَّه لم يقم به الصرف؛ لأنَّه التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن، والأولى أن يكون جمع المؤنث السالم، و(باب: المثنى) قسمًا برأسه، وهو لا منصرفٌ ولا غير منصرفٍ، أمَّا أنه ليس منصرفًا؛ فلفقد الصرف، وأما [أنَّه][5] ليس (غير منصرف) فلفقد مشابهة الفعل كذا ظهر لي، وكذلك الكلام في (الرَّجُل) على ما ظهر لي؛ لأنَّ ظاهر قولهم أنَّه منصرف، وكذلك جمع المذكر السالم وما حُمل عليه"[6].

وحاصل اعتراض الحفيد أنَّ ابن هشام سمَّى جمع المؤنث السالم منصرفًا مع انتفاء علة التسمية، وهي قبول تنوين التمكين.

والذي يظهر أنَّ مراد ابن هشام في كلامه السَّابق أن الصرف متحققٌ في نوعين من

(١) شرح الحدود للفاكهي ٢٣٤.
(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٢٦/٢.
(٣) ينظر: شرح الألفية للأشموني ١٠٧/١.
(٤) أوضح المسالك ١١٥/٤.
(٥) في المخطوط (لأنه)، والصواب ما أثبت.
(٦) حاشية الحفيد ٧١، أ.

الأسماء، **أحدهما**: -وهو الأكثر- الاسم القابل لتنوين التَّمكين. **والثاني**: جمع المؤنث السالم. واقتصاره في الحد على ما يصدق على النوع الأول من باب التغليب، والحد مع ذلك مطردٌ، لتنبيهه على الثاني بالاستثناء. وبهذا خرَّج ياسين الحمصي كلام الجد، فقال بعد نقله هذا المأخذ على ابن هشام: "اللهم إلا أن يُحملَ قوله: (الصرف هو التنوين) على المسامحة، والمراد أنه التنوين وأمرٌ آخرُ يصدق على جمع المؤنث، واقتصر على التنوين اكتفاءً بالتعريف بالأخصِّ، وأمَّا من قال: إن المراد إنّه علامة له لا نفسه والعلامة لا يجب اطِّرادها فعليه لا يحتاج للاستثناء"(١).

والأولى أن يقال في توجيه كلام ابن هشام: إن الصرف يتحقق بعدم مشابهة الحرف أو الفعل، وبهذا المعنى يدخل فيه جمع المؤنث السالم؛ فإنه غيرُ مشابهٍ للحرف ولا الفعل، وأمَّا تنوين الصرف فهو مجردُ علامة على الصرف، والعلامة لا يُشترط اطرادها خاصة أن محل التنوين في جمع المؤنث السالم شُغِلَ بتنوين المقابلة، ولا يجتمع تنوينان على محل واحد.

(١) حاشية ياسين على التصريح ٢/٢١٠، وينظر: حواشي ياسين على الألفية ٢/١٨٨-١٨٩.

المبحث الثاني: المآخذ على الحدود

بلغت مآخذ الحفيد على جده ابن هشام في ما يتعلق بالحدود ثمانية عشر مآخذًا، توجَّه انتقادُ الحفيد فيها إلى أمور، هي: الجمع والمنع، زيادة بعض الفصول، وتفسير القيود وبيان مخرجاتها. وتفصيلها في المطالب التالية:

المطلب الأول: تخلُف الجمع والمنع:

وهو ما كان نقد الحفيد فيه موجهًا إلى الحد إمَّا لكونه غير جامعٍ لأفراد المحدود، أو غير مانعٍ من دخول غيره فيه، وفيه تسعة مآخذ، وهي:

المأخذ الأول: قال ابن هشام في حد تنويني الترنُّم والغالي من (باب: الكلام وما يتألف منه): "تنوين الترنُّم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة...، وزاد بعضهم التنوين الغالي: وهو اللاحق للقوافي المقيَّدة"[(١)].

أخذ عليه الحفيد عدم اطراد الحدين في الأعاريض المصرَّعة، قال: "قوله: (وهو اللاحق للقوافي المطلقة): ينبغي أن يقول: والأعاريض المصرَّعة، أي: الأعاريض التي غُيِّرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق، والعَرُوض: اسم لآخر جزء من النصف الأول من البيت، والضَّرْب: اسم لآخر جزء من البيت، وإلا فكيف يصحُّ التمثيل بقوله[(٢)]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ .....البيت.

لما هو تنوين الترنم، وكذلك قوله: وهو اللاحق آخر القوافي المقيدة زيادة على الوزن"[(٣)].

وهو ما أشار إليه خالد الأزهري في تنوين الترنم، حيث قال: "وقد تلحق (أحرف الإطلاق) الأعاريض المصرَّعة، وهي التي غُيِّرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق...،

(١) أوضح المسالك ١/١٥، و١٧.

(٢) من الوافر، لجرير في ديوانه ٥٨، ينظر: المفصل ٤٢٨، ونتائج الفكر ١٥١، وينظر: المقاصد النحوية ١/١٦٢، وخزانة الأدب ١/٦٩.

(٣) حاشية الحفيد ١/١١.

التنوين الغالي: وهو اللاحق للقوافي المقيَّدة، أي: التي يكون حرف رويِّها ساكنًا ليس حرف مد، والأعاريض المصرَّعة زيادة على الوزن"[1].

وقد نقل الصبان في الإجابة عنه أن مراده بـ(القافية) في الحد الدلالة على الضَّرْب على المعنى الحقيقي للقافية، والعَرُوض على المعنى المجازي لها، قال: "وأُجيب عن الأول: بأن المراد بالقوافي ما يشمل الأعاريض المصرَّعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز، أو عموم المجاز"[2]، والتخريج به مشكلٌ؛ إذ إنَّ من الشروط المعتبرة في الحد الخلو من الألفاظ المجازية.

وعليه فالحد الذي ذكره ابن هشام مترددٌ بين تخلف أحد شرطين من شروط الحد، الأول: أنه غير جامع لذاتيات المحدود، فجاء أخصَّ من محدوده، وهو ما نبه عليه الحفيد. والثاني: اشتمال الحد على تعبير مجازيٍّ بعيد لإرادة المعنى الحقيقي والمجازي معًا من اللفظ.

المأخذ الثاني: في (باب: الكلام، وما يتألف منه) قال ابن هشام في حد الحرف: "ويُعرفُ الحرف بأنَّه لا يحسنُ فيه شيءٌ من العلامات التِّسع، كـ(هَلْ)، و(فِي)، و(لَمْ)"[3].

أخذ عليه الحفيد أن قوله: "العلامات التسع" يُفيد انحصار علامات الأسماء والأفعال بما ذكره فقط، قال: "الأولى أن يقول: بأن لا يحسن فيه شيء من علاماتهما؛ لأنَّ العلامات ليست منحصرةً في ما ذكر، ولا يلزمُ من عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات"[4].

وقد استدرك خالد الأزهري ذلك على عبارة ابن هشام الجد، فأضاف (ولا غيرها) على قوله السابق، قال: "ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل، ولا غيرها"[5].

فعطف بإطلاق العلامات، ولم يحصرها بما ذكر. وإنما حصر ابن هشام حد الحرف

(١) التصريح للأزهري ١/٢٧، و٢٨.
(٢) حاشية الصبان ١/٣١.
(٣) أوضح المسالك ١/٢٥.
(٤) حاشية الحفيد ١/١٥.
(٥) التصريح للأزهري ١/٣٧.

بانعكاس العلامات التسع المذكور عنه لأمرين، **الأمر الأول**: أن هذه العلامات مطردةٌ في الأسماء أو الأفعال، ولذا صحَّ جعل انعكاسها مطردًا في الحروف، وإلا لكان حده لهما بتلك العلامات غير جامع، قال الشاطبي في قول الناظم: (سِوَاهُما الحَرْفُ)[1]: "لما عرَّف الاسم بخواصه، وعرَّف الفعل كذلك بخواصه، أخبر أنَّ ما عداهما هو الحرف، فكلُّ كلمة لم يصلح فيها شيءٌ مما تقدَّمَ من خواص الأسماء، أو خواص الأفعال فهي حرفٌ، وهذا يدلُّ من كلامه على أنَّ تلك الخواص لم يشذ عنها شيء "[2].

الأمر الثاني: أن المسوِّغَ لمجيء حد الحرف بعلامة عدمية أن عدميته عدميةٌ مقيدةٌ لا مطلقة، فلو قال ابن هشام: (بأن لا يحسن فيه شيء من علاماتهما) لجعل العدم علامة على الوجود، وقد علَّق الصبان على عبارة الأشموني في حد الحرف أنَّه: "سوى قَابِلَي العلامات التسع المذكورة "[3]، قال: "وإنما قال الشارح: (التسع المذكورة)؛ لأنه لو عمَّم في العلامات، وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام إحالة على مجهول"[4].

والذي دعا الحفيد إلى هذا أنَّ من العلامات المطردة في الأسماء أو الأفعال ما لم يذكره ابن هشام، فوجب الاحتراز منها.

وجوابه أن العلامات يكفي لصحتها اطرادها في ما اختص بها، وإن صحَّ اطراد غيرها فيه؛ لأن اللَّوازم والعوارض متعددةٌ، ولذلك كان الحد الرسمي متعددًا.

المأخذ الثالث: في (باب: النكرة والمعرفة) قال ابن هشام في حد النكرة: "الاسم نكرة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين، أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، كـ(رَجُل)، و(فَرَسٍ)، و(دَارٍ)، و(كِتَابٍ). والثاني: ما يَقعُ موقع ما يقبلُ (أل) المؤثرة للتعريف، نحو: (ذِي)، و(مَنْ)، و(مَا)"[5].

---

(١) ينظر: ألفية ابن مالك ٩.

(٢) المقاصد الشافية ١/٥٨.

(٣) شرح الألفية للأشموني ١/١٦.

(٤) حاشية الصبان ١/٤.

(٥) أوضح المسالك ١/٨٣.

أخذ الحفيدُ على جده عدم دخول الأسماء الموغلة في الإبهام كـ(مِثْل)، و(شِبه)، و(غَير)، (ديَّار) وأسماء الفاعلين والمفعولين حال عملهما واقترانهما بـ(أل) الموصولة في حد النكرة؛ لكونها لا تقبل حينئذ (أل) التعريف، ولا تقع موقع ما يقبلها مع أنها نكرات، قال: "واعلم أنه حصر النكرة في نوعين: أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف. والثاني: ما لا يقبلها، ولكنه واقع موقع ما يقبلها، فيرد عليه الأسماء المتوغلة في الإبهام، فإنها لا تقبل (أل) المؤثرة للتعريف، ولا تقع موقع ما يقبلها، فتخرج من حد النكرة، مع أنها نكرات، ويرد عليه أسماء الفاعلين والمفعولين، فإنها لا تقبل (أل) المؤثرة للتعريف، ولا تقع موقع ما يقبلها، ويمكن أن يقال: إنها تقبلها إذا غلبت عليها الاسمية، وحينئذ فلا إشكال، وفي هذا الجواب نظرٌ؛ لأن الأعلام على هذا تكون نكرات؛ لأنها تقبل (أل) المؤثرة للتعريف في الجملة "[1].

وقد أخذَ غيره من النحويين على الجد عدمَ اطراد الحد في الحال، ولا التمييز، والمجرور بـ(رُبَّ)، واسم (لا) النافية للجنس، و(أَفْعَلَ مِنْ)[2]، وأجيب عن خروج الأسماء المتوغلة في الإبهام بأنها واقعة موقع (إنسان)، وعن خروج أسماء الفاعلين والمفعولين بأنها تقع موقع ذاتٍ فاعلةٍ في الأول، ومفعول بها في الثاني، وقبولها لـ(أل) التعريف إذا أفادت المضي. أما الحال، والتمييز، واسم (لا) النافية للجنس، و(أَفْعَلَ مِنْ) فإن كلًّا منها تقبل (أل) المعرفة إذا أُفردت عن التركيب، فيصدقُ عليها قبول (أل)، فليس شرطًا قبولها لها في كل تركيب، وقد أجاب عنه ابن قاسم العبادي بأنَّ الحالين وما بعدهما يقبلُ (أل) حال إفراده، فلا يُشترطُ في التنكير قبوله (أل) في نفس التركيب الذي وقع فيه الحال، أو التمييز، وغيرهما[3].

وقال الدنوشري: "قد يجاب -أيضًا- عن ذلك بجوابين، الأول: أنها واقعة موقع ذَاتٍ وَقعَ منها الحدث، والذات تقبل (أل) المؤثرة للتعريف. والجواب الثاني: أنها في بعض الأحوال تقبل (أل) المؤثرة للتعريف، وذلك إذا أريد بها المضي، فهي تقبل (أل) المؤثرة للتعريف في الجملة"[4].

(١) حاشية الحفيد ١/٦٠، و٦١.

(٢) ينظر: رفع الستور ١/٣٩، وحاشية الصبان ١/١٠٤.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٣٥٧، وينظر قوله في حاشية الصبان ١/١٠٤.

(٤) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ١/٩١.

وأجاب اللقاني عن عدم اطراد الحد في أسماء الفاعلين والمفعولين حال اقترانهما بـ(أل) بأنها حال اقترانها بها قد قبلتها، قال: "قوله: (والثاني ما يقبل (أل)): اعلم أن القبول يزول بحصول المقبول، فلا يرد النقض بالمعرف باللام"[(١)]، وبه يندفع ما أخذ الحفيد.

المأخذ الرابع: ذكر ابن هشام في (باب: اللازم والمتعدي) للفعل اللازم اثنتي عشرة علامة، منها دلالته على العَرَض، حد بها الفعل اللازم حدًّا رسميًّا بذكر ما يعرف به من العلامات الدالة عليه، فقال: "اللازم، وله اثنتا عشرة علامة، وهي:...أن يدلَّ على سجيةٍ، وهي: ما ليس حركة جسم من وصف ملازم، نحو: (جَبُنَ)، و(شَجُعَ). أو على عرضٍ، وهو: ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت، كـ(مَرِضَ)، و(كَسِلَ)، و(نَهِمَ) إذا (شَبِعَ)"[(٢)].

فأخذ عليه الحفيد أنَّ هذه العلامة –العرض– يطرد فيها أفعالٌ مُتعديةٌ اتفاقًا كـ(فَهِمَ)، و(عَلِمَ) لأنَّهما وصفان غير ثابتين، وليسا حركة جسم، فيكون في جعلها علامة للفعل اللازم غير مانعٍ، قال: "قوله: (أو على عرض، وهو ما ليس حركة جسم): يَدخُل في هذه العلامة أفعالٌ متعديةٌ اتفاقًا كـ(فَهِمَ)، و(عَلِمَ)، فإنه يصدق على كلٍّ منهما علامة المتعدي بأن يُقالُ: (المسألَةُ فَهِمْتُهَا)، فَتَصِلَ به هاء ضمير غير المصدر، ويصدق عليه علامة القاصر"[(٣)].

وأجاب عنه ياسين الحمصي بأنَّ (فَهِمَ)، و(عَلِمَ) وصفان ثابتان، فيخرجان من حد العرض، قال: "قد يُقال: من شأن العلم والفهم أن يكونا ثابتين"[(٤)].

وعلى ما قال ياسين تكون هذه العلامة مانعة، فيصحُّ اطراد الفعل اللازم فيها، وانعكاس المتعدي عنها، إلا أنَّ هذا الجواب مشكلٌ على حد السجية؛ لأنَّه يدلُّ على الوصف الثابت، فيدخلان في حده مع أنهما متعديان، قال الدنوشري: "هذا يَشمل نحو: (عَلِمَ)، و(فَهِمَ) مع أنَّه متعدٍّ، اللهم إلا أن يقال: العلمُ والفهمُ ثابتان، أو منزلان منزلة الثابت، وأقول: فحينئذ

(١) حاشية اللقاني ٥٨، ب.

(٢) أوضح المسالك ١٧٧/٢.

(٣) حاشية الحفيد ٢٨٠/١.

(٤) حواشي ياسين على الألفية ٣٢٣/١.

يُشكل على تعريف أفعال السجايا، ويُشكل بنحو: (الحُسْن)، و(القُبْح)"[1]. فهذان الفعلان متردد الإشكال بهما بين حدي السجايا والعرض.

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب: المفعول المطلق) في حد المصدر: "المصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل. وخرج بهذا القيد نحو: (اغتَسَلَ غُسْلًا)، و(تَوَضْأَ وُضُوْءًا)، و(أَعْطَى عَطَاءً) فإنَّ هذه أسماءُ مصادر"[2].

قال الحفيد: "قوله: (والمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل): قال بعد هذا في (باب: إعمال المصدر واسمه)[3]: (الاسم الدالُّ على الحدث، إن كان علمًا كـ(فَجَار)، و(حَمَاد)، أو مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة كـ(مَضْرَب)، و(مَقتَل)، أو فعله متجاوزًا للثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كـ(عَطَاء)، و([كَلام])[4]، فهو اسم مصدر، وإلا فهو مصدر)، فجعل اسم المصدر ثلاثة أنواع، وفي هذا الموضع لم يحترز إلا عن نوع واحد، وهو ما كان فعله متجاوزًا للثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي، فأدخل قسمين من اسم المصدر في حد المصدر، فلا يكون حده مانعًا، على أنَّ الحقَّ أنه يجبُ إدخالُ ما كان مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة في حد المصدر؛ لأنَّه مصدرٌ، وأمَّا تسميتهم له أحيانًا اسم مصدر فتَجَوُّزٌ، فلا يكون الحد غير مانع، إلا لأجل إدخال اسم الحدث إذا كان علمًا، فينبغي أن يحترز عنه بقوله: وليس علمًا. قوله: (وخَرج بهذا القيد)، إلخ: اسم المصدر ثلاثة أنواع: الميمي، والعلمي، وما هو غير جارٍ على الفعل، ولم يحترز إلا عن نوع واحد، فما سر ذلك؟"[5].

انتقادهُ موجَّهٌ إلى عدم امتناع حده للمصدر في (باب: المفعول المطلق) من اسم الحدث العَلَمي، وعدم اطراده في المصدر الميمي وهو مصدرٌ، فجاء حده للمصدر غير جامعٍ ولا مانعٍ.

---

(١) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٣١٠/١، وحاشية الصبان ٨٩/٢.

(٢) أوضح المسالك ٢٠٧/٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢٠٠/٣.

(٤) في التحقيق (علاء)، وهي تصحيف (كلام)، والصحيح ما أثبت.

(٥) حاشية الحفيد ٢٩٦/١.

وهو ما أخذه عليه -أيضًا- محيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري[١]، قال عبد القادر المكي: "ليس حدُّه للمصدر مانعًا؛ لأنَّه يدخلُ فيه نوعان من اسم المصدر، وهما: اسم الحدث المبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة كـ(مَضْرَبِ)، و(مَقْتَلِ). واسم الحدث إذا كان علمًا مثل: (فَجَار)، و(حَمَاد)؛ لأنه جعل اسم المصدر في (باب: إعمال المصدر) ثلاثة أنواع: هذين النوعين، وما كان فعله متجاوِز الثلاثة، وهو بزنة اسم الحدث الثلاثي، وفي هذا الموضع لم يحترز إلا عن هذا النوع، فكان حقُّه أن يحترز -أيضًا- عن النوعين المذكورين، فقيل: وليس علمًا، ولا مبدوءً بميم زائدة لغير مفاعلة"[٢].

والصواب ما ذكره الحفيد من توقف الإشكال على اسم المصدر العَلَمي، دون الميمي، كما سيأتي بيانه في المأخذ التالي، وما أخذه عليه الحفيد هنا مُشكلٌ -أيضًا- على حده للمصدر في (شرح قطر الندى)، و(شرح اللمحة)، و(الجامع الصغير)[٣]، قال: "المصدر: وهو الاسم الدالُّ على الحدث، الجاري على الفعل، كـ(الضَّرب)، و(الإكرَام)"[٤].

المأخذ السادس: في (باب: إعمال المصدر واسمه) قال ابن هشام في حد المصدر: "الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علمًا كـ(فَجَار)، و(حَمَاد) للفجرة والمحمدة، أو مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كـ(مَضْرَب) و(مَقتَل)، أو متجاوزًا فعله الثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي، كـ(غُسْل)، و(وَضُوء) في قولك: (اَغْتَسَلَ غُسْلًا)، و(تَوَضَأَ وَضُوْءًا) فإنهما بزنة القرب والدخول في (قَرب قُربًا)، و(دَخَلَ دُخُولًا)، فهو اسم مصدر، وإلا فالمصدر"[٥].

انتقد الحفيد إدخاله المصدر الميمي في اسم المصدر، قال: "الحقُّ أنَّه يجبُ إدخالُ ما كان مبدوءًا بميم زائدة بغير المفاعلة في حد المصدر؛ لأنه مصدرٌ، وأما تسميتهم له أحيانًا اسم مصدر فتَجَوُّز"[٦].

---

(١) التصريح للأزهري ٤٩١/١.

(٢) رفع الستور ٢٢٨/١.

(٣) الجامع الصغير ١٥٠، وشرح قطر الندى ٢٩١، وشرح اللمحة البدرية ٩٣.

(٤) شرح قطر الندى ٢٩١.

(٥) أوضح المسالك ٢٠٠/٣.

(٦) حاشية الحفيد ٢٩٦/١.

ووافقه الجوجري، والسجاعي، والصبان[1]، قال الصبان عن الأشموني: "قوله: (وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم، و(التوضيح). والذي في كلام غيرهم كابن هشام في (شرح الشذور) أنَّه مصدرٌ، لا اسم مصدر"[2].

وهو ما صرَّح به ابن هشام نفسه في (شرح الشذور)، حيث قال: "اسم المصدر، وهو يطلقُ على ثلاثة أمور، أحدها: ما يعمل اتفاقًا، وهو ما بُدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كـ(المَضرَبِ)، و(المَقْتَلِ)، وذلك لأنَّه مصدرٌ في الحقيقة، ويُسمَّى المصدر الميميُّ، وإنما سَمَّوه أحيانًا اسم مصدر تَجوُّزًا"[3].

وإدخال المصدر الميمي في اسم المصدر المأخوذ عليه هنا وقع فيه ابن هشام -أيضًا- في (الجامع الصغير)[4]، ووقع فيه بعضُ شراح الألفية كابن الناظم، وابن القيم، والمكودي، والسيوطي، وابن طولون[5].

المأخذ السابع: في (باب: المفعول فيه) قال ابن هشام في حد المبهم من أسماء المكان المنتصبة على الظرفية: "هو: ما افتقر إلى غيرِه في بيان صورة مُسماه، كأسماء الجهات، نحو: (أَمَام)، و(وَرَاء)، و(يَمِيْن)، و(شَمَال)، و(فَوقَ)، و(تَحتَ)، وشبهها في الشياع كـ(نَاحِية)، و(جَانب) و(مَكَان)، وكأسماءِ المقادِير كـ(مِيْل)، و(فَرْسَخ)، و(بريد)"[6].

انتقد الحفيدُ حد الجد للمبهم لعدم امتناعه عن ما لا يصحُّ انتصابُه على الظرفية من أسماء المكان المبهمة، قال: "دخل فيه (دَاخِلٌ)، و(خَارِجٌ)، و(جَوفٌ)، وما أشبه ذلك من نحو: (بَاطِن)، و(ظَاهِر) إذا أُريد بها الظرفية مع أنَّه لا يجوزُ انتصابُ شيء منها على الظرفية، بل

(١) ينظر: شرح الشذور للجوجري ٢/٧٢١، وحاشية السجاعي على ابن عقيل ١٧١، وحاشية الصبان ٢/٢٨٨.
(٢) حاشية الصبان ٢/٢٨٨.
(٣) شرح شذور الذهب ٣٥٨.
(٤) الجامع الصغير ١٥٢.
(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٩٦، وإرشاد السالك ٥٢٢، وشرح الألفية للمكودي ١٧٨، والبهجة المرضية٣٤٠، وشرح الألفية لابن طولون ٤٩٠.
(٦) أوضح المسالك ٢/٢٣٧.

يجبُ التصريح معه بحرف الجر، وكذلك يلحن من يقول: (ظَاهرَ بَابِ الفتوحِ)[1] مثلًا، ففي عبارته إشكال"[2].

وبه حدَّ ابنُ الناظم الظرف المبهم[3]، وحده أبو علي الفارسي بقوله: "المبهم ألا تكون لها نهاية معروفة، ولا حدود محصورة كالجهات الست"[4]، وقال ابن جني: "المبهم مَا لم تكن لَهُ أقطارٌ تحصره وَلَا نهايات تحيط بِهِ، نحوُ: (خَلْفَكَ)، و(أَمَامَكَ)، و(قُدَّامَكَ)"[5]، وقال الشاطبي: "المبهم ما ليس له جهات تحصره، ولا أقطار تحيط به"[6].

فكما ترى أن تعريف الجد موافقٌ لتعريف هؤلاء الأعلام، والظاهر صحته. وقد انفرد الحفيد -في ما أعلم- بهذا الاستدراك.

المأخذ الثامن: قال ابن هشام في (باب: النُّدبة): "حكم المندوب -وهو المتفجَّعُ عليه أو المُتوجَّعُ منه- حكمُ المنادى"[7].

أخذ عليه الحفيد عدم امتناع حدِّه للمندوب من نحو: (تَفَجَّعْتُ عَلَى زَيْدٍ)، قال: "قوله: (وهو المتفجع عليه): الأولى أن يقول بـ(يَا) أو بـ(وَا) حتى يحترز به عن نحو: (تَفَجَعْتُ عَلَى زَيْدٍ)"[8].

ووافق ياسين الحمصيُّ الحفيدَ، حيث قال: "قوله: (وهو المتفجَّعُ عليه)، إلخ: أي: بـ(يَا)،

(١) يريد استعماله ظرفا كأن يقول: (جَلستُ ظاهرَ بابِ الفتوحِ). ويظهر أن استعماله ظرفًا اشتهر بين طلبة العلم في زمنه. و(باب الفتوح) أحد أبواب مدينة القاهرة بُنِي في عهد الفاطميين وهو باقٍ إلى اليوم. ينظر: المواعظ والاعتبار ٢/٢٤٦.

(٢) حاشية الحفيد ١/٣١٤.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٠١.

(٤) الإيضاح العضدي ١٨١.

(٥) اللمع لابن جني ٤٩.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٢٩٦.

(٧) أوضح المسالك ٤/٥٢.

(٨) حاشية الحفيد ٦٨، ب.

وإلا لدخلَ المجرور في نحو: (تَفَجَعْتُ عَلَى زَيْدٍ)"[1]. وبه قيد الصبان حدَّ الأشموني[2].

وبه قيَّده المرادي، حيث قال: "المندوب هو المذكور بعد (يا) أو (وا) تفجُعًا لفقده حقيقة...، أو حكمًا"[3].

وما أخذه عليه الحفيد هنا وقع فيه ابن هشام –أيضًا– في (شرح قطر الندى)، ووقع فيه بعض شراح الألفية كابن الناظم، وابن القيم، وابن عقيل، والشاطبي، والمكودي، وابن طولون[4].

والذي يظهر أن مراد ابن هشام ذكر معناه لغة؛ فهو عرف المندوب لا الندبة.

المأخذ التاسع: قال ابن هشام في (باب: جمع التكسير): "جمع التكسير، وهو ما تغيَّرتْ فيه صيغةُ الواحد، إمَّا بزيادة كـ(صِنْو)، و(صِنْوَان)، أو بنقصٍ كـ(تُخمَة)، و(تُخَم)، أو بتبديلِ شَكلٍ كـ(أَسَد)، و(أُسْد)، أو بزيادة وتبديل شكلٍ كـ(رِجَال)، أو بنقص وتبديل شكل كـ(رُسُل)، أو بهن كـ(غِلْمَان)"[5].

انتقد الحفيد خروج المتغير معنويًّا من جمع التكسير، قال: "قوله: (وهو ما تغيَّر فيه صيغةُ الواحد): بَقي عليه أنْ يقولَ: (لفظًا أو تقديرًا)؛ ليَدخلَ فيه نحو: [فُلْك][6]، و(هِجَان)، فالمفرد نظير: [قُفْل][7]، و(كِتَاب)، والجمعُ نظيرُ (أُسْد) و(جِمَال)، هذا مذهب سيبويه[8]، فالفرق

(١) حاشية ياسين على التصريح ١٨١/٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١٦٧/٣. وذهب الجرمي إلى أنها أسماء جموع. ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١١٢/٤، واختار هذا القول ابن مالك في التسهيل: ٢٦٧، وفي شرح الكافية الشافية اختار رأي الجمهور كما ورد رأيه في متن البحث.

(٣) توضيح المقاصد ١١٢٠/٤.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٠، وإرشاد السالك ٦٩١، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٨٢/٣، والمقاصد الشافية ٣٧٦/٥، وشرح الألفية للمكودي ٢٢٣، وشرح الألفية لابن طولون ١٣٦/٢.

(٥) أوضح المسالك ٣٠٧/٤.

(٦) في المخطوط (ذلك)، والصواب ما أثبت.

(٧) في المخطوط (فعل)، والصواب ما أثبت.

(٨) ينظر: الكتاب ٥٧٧/٣.

بين المفردِ والجمعِ بالتقدير لا غيرُ"[1].

وهو ما نبَّه إليه خالد الأزهري، حيث قال: "المشهور تقسيم التغيير إلى قسمين: لفظي وتقديري. فاللفظي ما تقدم. والتقديري نحو: (فُلْك)، و(دِلَاص)، و(هِجَان)"[2].

وإليهما قسَّمَ ابن مالك جمع التكسير في (شرح الكافية الشافية)، قال: "المراد بـ(أبانهُ)[3] التغيير للجمع أن يكون معنى الجمعية لا يدرك مع تقدير السلامة منه كـ(أَسَد)، و(فُلُوْس) فإن تقدير السلامة مما عرض لهما في الجمعية يخل بمعناهما. بخلاف جمع التصحيح المغير نظم واحده كـ(تَمْرات) فإن تقدير السلامة منه لا يخل بمعنى الجمعية، وإنما يوجب في اللفظ استثقالًا. والتغيير اللفظي ظاهر، وأما التقديري ففي (فُلْك)، و(دِلَاص)، ونحوهما مقصودًا بهما الجمع"[4].

وقيد حد جمع التكسير بالتتغيير التقديري المرادي، وابن القيم، وابن عقيل، والشاطبي، والأشموني[5]، قال المرادي: "جمع التكسير: وهو الاسمُ الدالُّ على أكثر من اثنين بتغيير ظاهرٍ أو مقدَّرٍ"[6].

وبه يعلم أنَّ حدَّ ابن هشام لجمع التكسير غير جامع.

المطلب الثاني: زيادة فصول في الحد:

وهو ما كان نقد الحفيد فيه موجهًا إلى حد جده ابن هشام من حيث زيادة بعض الفصول فيه، إمَّا لاستغناء الحد عنه مطلقًا، أو أن المحتَرَزَ عنه به خارجٌ بقيدٍ آخر أجمع منه، وفيه سبعة مآخذ، ودونك تفصيلها:

---

(١) حاشية الحفيد ٨٦، أ.

(٢) التصريح للأزهري ٢/٥٢٠.

(٣) المراد بـ(أبانه): قوله في متن النظم: (والجمعُ إن أبانهُ تغييرُ تقديرًا، أو لفظًا هو التكسيرُ).

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٨.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٤/١٣٧٧، وإرشاد السالك ٨٩٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/١١٤، والمقاصد الشافية ٧/١٠، وشرح الألفية للأشموني ٣/٦٦٩.

(٦) توضيح المقاصد ٤/١٣٧٧.

المأخذ الأول: في (باب: الكلام، وما يتألف منه) قال ابن هشام في حد التنوين: "التنوين: وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد. فخرج بقيد (السكون) النون في (ضَيْفَنٍ) للطفيلي، و(رَعْشَنٍ) للمرتعش، وبقيد (الآخِرِ) النون في (انكَسَرَ) و(مُنكَسِر)، وبقولي (لفظًا لا خطًّا) النون اللاحقة لآخر القوافي، وستأتي، وبقولي (لغير توكيد) نون نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1]، و(لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ) و(لَتَضْرِبِنْ يَا هِنْدُ)"[2].

قال الحفيد: "قوله: (فخرج بقيد السكون النون في (ضيفنٍ) للطفيلي، و(رعشنٍ) للمرتعش): وهي خارجة بقوله: (لا خطًّا)، مع زيادة شيء آخر وهو النون اللاحقة لآخر القوافي، فعلى هذا تكون لفظة (ساكنة) لتحقيق الماهية، لا للاحتراز، وكذلك قوله: (تلحق الآخر) مستغنى عنه؛ لأن ما يُخرجه يخرج بقوله: (لا خطًّا)؛ لأنَّه مرسومٌ خطًّا...، صواب الحد أن يقول: نون لفظًا لا خطًّا لغير توكيد، لما تقدَّم...، قوله: (لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ): الصواب ذكره بعد قوله: (لا خطًّا)؛ لأن كلا منهما يثبت خطًّا"[3].

فأخذه على حد ابن هشام من وجهين، **الوجه الأول**: زيادة قيدين، **القيد الأول**: (السكون) حيث أن المُحتَرز به عنه خارج بقيد (لا خطًّا)، وهو ما نبَّه إليه خالد الأزهري بقوله: "خرج بقيد (السكون)، وبقيد (عدم الخط) -أيضًا- النون الأولى في (ضيفنٍ) للطفيلي، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلًا، قاله في القاموس. والنون الأولى في (رعشنٍ) للمرتعش، لتحركهما وصلًا، وثبوتهما خطًّا"[4].

وقال الرودانيُّ بأن مخرجها خارج بقيد (لحوق الآخر)، نظرًا إلى أنها آخر (ضيفنٍ) لا أنها لحقت آخره[5]. والصحيح كما قال الحفيد عدُّ (السكون) بيانا لماهية التنوين، ووصفا لازمًا له، لا فصلا محترزا به.

---

(١) سورة العلق، ١٥.

(٢) أوضح المسالك ١/١٤.

(٣) حاشية الحفيد ١/٨.

(٤) التصريح للأزهري ١/٢٣. وينظر: القاموس المحيط ١٣٥٧.

(٥) ينظر قول الروداني في حاشية الصبان ١/٣٠.

القيد الثاني: (تلحق الآخر) فالمحترز عنه وهو نحو: (انكَسَرَ)، و(مُنكَسِر) خارج بقيد (لا خطًّا)، ونبه عليه الأزهري -أيضًا- حيث قال: "خرج بقيد (لحوق الآخر)، وبقيد (عدم الخط) أيضا النون في:(اَنْكَسَرَ) و(مُنْكَسِر)؛ لأنها لا تلحق الآخر، وتثبت في الخط"[1].

وقال الروداني إن قيد (لحوق الآخر) مخرج لنون (إذن) إذا كُتبت بالألف، فإنها حينئذ نون ساكنة ثابتة لفظًا لا خطًّا، قال: "لكن يرد على طرده نون (إذًا) على الصحيح من أنها تكتب ألفًا، ففي الدرج تلحق لفظًا لا خطًا، وليست تنوينًا، ولو زاد قيد (الزيادة) في التعريف كغيره لخرجت، ويجاب: بأنها آخر الكلمة، لا أنها لحقت الآخر، فتخرج بقيد (لحوق الآخر)"[2].

وعليه فقيد (لحوق الآخر) غير مستغنى عنه بـ(لا خطًّا) كما ذكر الحفيد، وقد نص على ذكر قيد (لحوق الآخر) بعض شراح الألفية كابن الناظم، والمرادي، والأشموني[3]. وعليه يندفعُ مأخذ الحفيد على القيد، والحدُّ الذي ذكره الحفيد للتنوين غير مانع.

الوجه الثاني: الخطأ في التمثيل لمحترَز عنه بالقيود، حيث مثَّل لمخرَجات قيد (لغير التوكيد) بـ(لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ) و(لَتَضْرِبِنْ يَا هِنْدُ)، وقد خرجا بقيد (لا خطًّا)، وهو ما أخذه اللقاني عليه، قال: "لو قال المصنف: نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾، وحذف نحو: (لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ)، و(لَتَضْرِبِنْ يَا هِنْدُ) لكان حسنًا؛ لأنَّ نحو هذين خارجٌ بقوله أولًا: (وسقط خطًّا)"[4].

ونقل خالد الأزهري أن النُسَخ المعتمدة من (أوضح المسالك) خلت من هذين المثالين، وعليه يسقط هذا الاعتراض، قال: "قيل: إن الموضِّح ضرب بالقلم على قوله: (لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ)، و(لَتَضْرِبِنْ يَا هِنْدُ) بضم الباء في الأول، وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه. ولهذا لم [يُوْجَدا][5] في بعض النسخ المعتمدة"[1].

---

(١) التصريح للأزهري ٢٣/١.

(٢) ينظر قول الروداني في حاشية الصبان ٣٠/١.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨/١، وتوضيح المقاصد ٢٧٥/١، وشرح الألفية للأشموني ١١/١.

(٤) حاشية اللقاني ٥١، أ.

(٥) في التحقيق (يجد)، والصواب ما أثبت؛ لأنَّه يتحدث عن المثالين، يدلُّ على هذا تمام عبارة التصريح، حيث يقول: "لهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة، ولا عرج عليهما في (المغني) وغيره".

وعليه، فالحد الذي ذكره ابن هشام أظهر في بيان ماهية التنوين من حد الحفيد له، ولكن الذي أشكل عليه بيانه للمخرجات من الحد، "قال السيف الحنفي في حاشيته: هذه كلها تخرج بقيد (لا خطًّا)، فلا حاجة إلى إخراجها بقيدٍ آخر، قال: والحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع، لا للاحتراز"[٢].

المأخذ الثاني: انتقاده قول ابن هشام في (باب: المعرب والمبني): "الشبه الاستعمالي، وضابطه: أن يلزم الاسمُ طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل، ولا يَدخُل عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقارًا متأصلًا إلى جملة...، واحترز بذكر الجملة من نحو: (سُبحَانَ)، و(عِنْدَ) فإنهما مفتقران في الأصالة لكن إلى مفرد، تقول: (سُبحَانَ اللهِ)، و(جَلَستُ عِنْدَ زَيدٍ)"[٣].

حيث أخذ عليه الحفيد زيادة قيد (الافتقار إلى الجملة)، إذ إنَّ المحْتَرَزَ به عنهما، وهما: (سُبْحَان)، و(عِنْدَ) خارجان قبلُ لعروض الإضافة إلى المفرد، وهي من خواص الأسماء، وأيَّد الحفيد نقده بترك بعض الشراح له، قال: "قوله: (واحترز بذكر الجملة)، إلخ، اعلم أنَّه لو اكتفى بقوله: (افتقارًا مُتأصلا) كما ذكره بعضهم لكفاه، ولا يرد عليه (سُبْحَان)، و(عِنْدَ)؛ لأنهما وإن كانا مفتقرين افتقارا متأصلا لكن إلى مفرد، فقوي جانب الاسمية"[٤].

وقد انفرد الحفيد -في ما أعلم- بهذا الانتقاد، والظاهر صحته، يدلُّ على ذلك عدم تقييد ابن مالك حد (الشبه الافتقاري) به[٥]، كما لم يذكره بعض شراح النظم كأبي حيان، والمرادي، والمكودي، والشاطبي[٦].

ومما يدل على أنَّ هذا القيد زائدٌ قولُ ابن هشام بعد ذلك: "إنما أعرب (اللَّذَانِ)،

=

(١) التصريح للأزهري ٢٣/١، وما بين يدي من نسخ (أضح المسالك) المطبوعة والمخطوطة فيه هذان المثالان.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ٣١/١.

(٣) أوضح المسالك ٣٢/١، و٣٣.

(٤) حاشية الحفيد ٢٢/١.

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك ١٠.

(٦) ينظر: منهج السالك ٦، وتوضيح المقاصد ٣٠١/١، وشرح الألفية للمكودي ١٢/١، والمقاصد الشافية ٨٢/١.

و(اللَّتَانِ)، و(أَيّ) الموصولة في نحو: (اضرِب أَيَّهُمَ أَسَاءَ)؛ لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية، ومن لزوم الإضافة"[(١)].

حيث جعل علة إعراب (أيّ) – مع افتقارها المتأصل إلى الجملة– عروض موجب الإعراب عليها؛ لأنها أفادت الاستفهام فافتقرت إلى المفرد، فعارض شبهها بالحروف ما يقتضي الإعراب فأعربت. و(سُبْحَان)، و(عِنْدَ) أولى منها بالأعراب؛ لأن لزوم (أيّ) متردٌ بين المفرد والجملة، بخلافهما حيث يلازمان الإضافة إلى المفرد.

المأخذ الثالث: في (باب: الضمير) قال ابن هشام في حد الضمير: "المضمر والضمير، اسمان لما وُضع لمتكلمٍ كـ(أَنَا)، أو لمخاطب كـ(أَنْت)، أو لغائب كـ(هُوَ)، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كـ(قُومَا) و(قَامَا)، و(قُومُوا)، و(قَامُوا)، و(قُمْنَ)"[(٢)].

فحد الضمير بذكر أقسامه حدًّا رسميًّا ناقصًا، فأخذ عليه حفيده زيادة قِسم، وهو ما كان مشتركًا بين الخطاب والغيبة، حيث جعله قسيمًا لما اختصَّ وضعه بأحدهما، ورأى أنَّ هذا القسم مُستغنًى عنه؛ لأنَّه يصدق عليه أنَّه لمخاطب أو أنَّه لغائب، وإذا كان كذلك فلا يجبُ التنبيه عليه في الحد، قال: "قوله: (أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى): يريد به إدخال الضمائر المشتركة؛ لأنها لم توضع لغائب فقط، ولا لمخاطب فقط، وهذا بناءً على أن المتبادر من قوله: (ما وُضع لمتكلم، أو لمخاطب، أو لغائب) كونه موضوعًا لكل واحد منهما لا غير، ولك أن تقول: لا حاجة إلى قوله: (أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى)؛ لأنَّه إذا وُضِع لأحدها يكون التعريف صادقًا عليه بالنظر إلى تلك الحيثية، ثم إذا وُضع لآخر منها يكون التعريف صادقًا – أيضًا– من حيثية أخرى، فلا حاجة إلى ما ذكر"[(٣)].

وذكر اللقاني أن هذا الحد متردٌ بين إشكالين، الأول: ألا يكون جامعًا لعدم الاطراد في (إيَّا)؛ لأنَّه مشتركٌ بين التكلم، والخطاب، والغيبة. الثاني: زيادة قسمٍ رابعٍ في الحد، وهو ما كان مشتركًا بين الخطاب والغيبة، وهو ما نبَّه إليه الحفيد، قال اللقاني: "قوله: (وُضِع لمتكلمٍ) إن أراد

(١) أوضح المسالك ٣٢، و٣٣.

(٢) أوضح المسالك ٨٣/١.

(٣) حاشية الحفيد ٦٤/١.

فقط فيه وفيما بعده كان الحدُّ غيرَ جامع؛ لخروج ما وُضع لكلٍ من الثلاثة، وهو (إيَّا) فإن الحروف اللاحقة له خارجةٌ عن حقيقته كما سيأتي، وإن أراد أعمَّ من أن يُوضعَ لذلك وحده، أو له ولغيره كان قوله: (أو لمخاطب تارة)، إلخ: مستدركًا، أي: مستغنى عنه"[1].

وأجاب الشهابُ القاسميُّ عن ابن هشام بأنَّ مراده ما دلَّ على أحد هذه المعاني سواء أكان خاصًّا بهذا المعنى، أم مشتركًا مع غيره، ولا يرد عليه الإشكال الثاني الذي ذكره اللقاني؛ وذلك بأنه ذُكر تنبيها على أن من الضمائر ما كان مشتركًا بين تلك المعاني، ولم يذكر ما كان مشتركًا بين ثلاثة معانٍ اكتفاء بتحقُّق التنبيه، قال: "قوله: (وإن أراد أعمَّ): قلتُ: نختار هذا، ونمنع الاستدراك المذكور؛ لأن قوله: (أو لمخاطب تارة)، إلخ: أفاد أمرين، أحدهما: دفع توهم إرادة معنى (فقط) كما سبق، والثاني: تعيين ما وضع لمخاطب تارة ولغائب أخرى؛ فإن ما سبق لا يُفيد تعيينه، وما أفاد أمرين لا يكون مستدركًا. فإن قيل: يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله: (أو لمخاطب) إلخ: من عطف الخاص، وهو من خصائص الواو. قلنا: يمكن أن تجعل (أو) بمعنى الواو. فليتأمل. فإن قلت: دَفْع الاستدراك بما ذكرته لا يصحُّ؛ لأنَّه لو كان كذلك لنبَّه على ما يكون للمعاني الثلاثة أيضًا كـ(إيَّا)[2] قلت: اتَّكل على فهمه مما سيذكره"[3].

والذي يظهرُ صحة ما أخذه الحفيد واللقاني على ابن هشام، أمَّا ما أجاب به الشهاب فبعيدٌ؛ لأنَّ ابن هشام جعل ما كان مُشتركًا بين الخطاب والغيبة قسيمًا للأنواع الثلاثة السابقة له. وذلك لأنَّ فصول الحد يُجاء بها للإدخال، أوللإخراج لا للتنبيه، وقد أَغفل ابن هشام ذكر هذا القسم في حدِّ الضمير في شرحي (قطر الندى)، (الشذور)، و(الجامع الصغير)[4].

المأخذ الرابع: قال ابن هشام في (باب: الفاعل): "الفاعل: اسمٌ أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة. فالاسم نحو: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾[5]، والمؤول

(١) حاشية اللقاني ٥٨، ب.

(٢) في الطبعة (أنا)، والصواب ما أثبت.

(٣) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٩٦/١.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ١٣٦، وشرح قطر الندى ١١٦، والجامع الصغير ١٩.

(٥) سورة الأعراف، ٥٤.

به نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[1]...، و(مُقدَّمٌ) رافعٌ لتوهم دخول نحو: (زَيدٌ قَامَ)، و(أَصلِيُّ المحلِّ) مخرجٌ لنحو: (قَائمٌ زَيدٌ) فإن المسند -وهو (قَائمٌ)- أصلُه التأخير لأنَّه خبرٌ"[2].

أخذ عليه الحفيد زيادة قيد (أصليُّ المحلِّ)؛ إذ إنَّ الوصف فيه أُسند إلى ضمير (زيدٌ) لا إليه، قال: "قوله: (وأصليُّ المحل): لا حاجة إليه؛ لأنَّ (قَائمٌ) من: (زَيدٌ قَائمٌ) ليس مسندًا، بل المسند (قَائمٌ) مع ضميره المستتر فيه"[3].

ووافقه اللقاني، فأَخذ على الجدِّ إخراجه (قَائمٌ زَيدٌ) بقيد (أصليُّ المحلِّ)؛ وذلك أنَّه خارجٌ بقيد الإسناد كما ذكر الحفيدُ، ورأى أن الأولى أن يقول فيها كما قال في قيد (التقديم) أن الغاية منه رفع توهم دخول نحو: (قَائمٌ زَيدٌ)، وعليه فالقيد لمجرد دفع التوهم، والتعبير بـ(الإخراج) يفيدُ أن الوصف مسندٌ إلى (زيد)، وهذا غير صحيح، قال: "قوله: (رافع لتوهم): كان التعبيرُ بقوله: (رافعٌ لتوهم) دونَ (مُخرجٌ لِكذا) إشارةً إلى أنَّ نحو: (زيدٌ قَامَ): خارجٌ بقوله: (أُسندَ إليه فعلٌ أو ما في تأويله): إذ الفعل فيه إنما هو مسندٌ إلى ضميره لا إليه، ولكن على هذا كان ينبغي أن يُعبر بمثله في نحو: (قائمٌ زيدٌ) لظهور أن الوصف فيه مسندٌ إلى الضمير"[4].

وهو ما علل به الخضري إهمال ابن عقيل لهذا القيد، حيث قال: "ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بـ(المقدم أصالة) لإخراج المبتدأ في (زَيدٌ قَامَ)، و(زَيدٌ قَائمٌ)، و(قَائمٌ زَيدٌ)؛ فإنَّه أُسند إليه فعل وشبهه، لكنه مؤخرٌ لفظًا في الأولين، ورتبة في الأخير؛ لأنَّ هذا حكمٌ من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله[5]: (وَبَعدَ فِعْلٍ)[6]: إلخ، لا قيد في تعريفه، واستغنى في إخراج ذلك المبتدأ بقوله: (أُسند إليه فعل)"[7].

---

(١) سورة العنكبوت، ٥١.

(٢) أوضح المسالك ٨٣/٢.

(٣) حاشية الحفيد ٢٣٣/١.

(٤) حاشية اللقاني ٨٧، ب.

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك ٢٤.

(٦) بيت الألفية: (وبعد فعل فاعلٌ فإن ظهر فهو وإلا فضميرٌ استتر)، ينظر: ألفية ابن مالك ٢٤.

(٧) حاشية الخضري على ابن عقيل ٣١٦/١.

وعليه فمُخرَج قيد (أصليُّ المحلِّ) خارجٌ بقيد (أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله)، لأنَّ (قائمٌ) أُسند إلى الضمير المستتر، وجملته مسندةٌ إلى (زيدٌ).

وأجاب عنه شهاب الدين القاسمي بأنه احتاج إلى قيد الأصالة؛ لأنَّ الوصف مسندٌ إليه (زيد) بواسطة الضمير، قال: "قد تقرر في المعاني أنَّ في نحو: (زيدٌ قائمٌ) قد تكرر الإسناد، فيصدقُ أنَّ الفعل مسندٌ إلى (زيد) ولو بواسطة الإسناد إلى ضميره"[(١)].

وقيَّد ابن هشام حدَّ الفاعل بأصالة المحل في (شرح قطر الندى)[(٢)]، وأهمل التقييد به في (شرح الشذور)، و(شرح اللمحة)، و(الجامع الصغير)[(٣)]. وكذلك أهمل تقييد حد الفاعل به غيره من شراح الألفية كابن الناظم، والمرادي، وابن القيم، وابن عقيل، والمكودي، والأشموني، والسيوطي، وابن طولون[(٤)].

وهو مما يدلُّ على زيادة هذا القيد كما ذكر الحفيد، أمَّا ما أجاب به الشهاب فبعيدٌ؛ لأنَّ المراد بالإسناد ما لم يكن بواسطة، وأيضًا ما كان الإسناد بواسطةٍ خارجٌ بقيد تقديم الفعل أو ما في تأويله؛ لأنَّ (زيدٌ قائمٌ) مؤخر العامل.

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب: الفاعل): "الفاعل: اسمٌ أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة. فالاسم نحو: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾[(٥)]...، و(مُقدَّمٌ) رافعٌ لتوهم دخول نحو: (زَيدٌ قَامَ)"[(٦)].

أنكر الحفيدُ اشتمال الحد على قيد الغاية منه رفعُ التَّوهم؛ لأنَّ المراد من القيد في الحد إما

(١) ينظر حاشية ياسين على التصريح ٢٦٩/١.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب ١٥٥، وشرح اللمحة البدرية ٣٨٢/١، والجامع الصغير ٧٥.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٥٧، وتوضيح المقاصد ٥٨٣، وإرشاد السالك ٢٩٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٧٤/٢، وشرح الألفية للمكودي ٨٤، وشرح الألفية للأشموني ١٦٨/١، والبهجة المرضية ١٩٨، وشرح الألفية لابن طولون ٣١٢/١.

(٥) سورة الأعراف، ٥٤.

(٦) أوضح المسالك ٨٣/٢.

الإدخال، أو الإخراج، قال: "قوله: (ومُقدَّمٌ رَافعٌ) إلخ: لا حاجة إليه؛ لأنَّ القيد لا يُذكر لرفع الوهم، وإنما يُذكر للإخراج أو للإدخال، فلو قال المصنف: ما أُسند إليه فعل أو ما في تأويله على طريقة (فَعَل) أو (لم يَفْعَلْ) لكان حسنًا"[(١)].

وقد انتقد اللقاني ذكر التقديم قيدًا في الحدِّ؛ وذلك أنَّه حكمٌ من أحكامه، فذكرُه في الحد دَورٌ؛ لأن الغاية من الحد تصور ماهية المحدود لإجراء أحكامه عليه[(٢)].

ومن شروط الحد ألا يكون فيه دَوْرٌ، وهو تعريف الشيء بما لا يُعرَف إلا به، أو بجزء منه؛ على معنى أن المعرَّف تتوقف معرفته على التعريف، وتتوقف معرفة التعريف على المعرَّف، ومنه ذكر الحكم في الحد[(٣)]. وهو ما أخذه أبو حيان على ابن مالك في (التسهيل)، حيث قال: " وقوله (مُقدم) هذا حكمٌ من أحكام الفاعل، فذكره في الحد لا يناسب، إنما يحد بالأشياء الذاتية، ولكونه حكمًا وقع فيه الخلاف"[(٤)].

وقد ذكر ابن هشام قيد (التقديم) في حد الفاعل في (شرح الشذور)، و(شرح قطر الندى)، و(شرح اللمحة)، و(الجامع الصغير)[(٥)]، وكذا قيَّدَ حدَّ الفاعل به غيرُه من شراح الألفية كابن الناظم، والمرادي، وابن القيم، والمكودي، والسيوطي، وابن طولون[(٦)].

وأجاب ابن الحاج عن الانتقاد بوجود الدور بأنَّ ذكر الحكم في الحد جائزٌ إذا أُريد به أنَّه لازمٌ له، قال: "أحسن ما يجابُ به عن مثل هذا في كل موضع أن أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدي إلى الدور إذا أُخذ من حيث إنَّه حُكمٌ، وأمَّا إذا أُخذ من حيث إنَّه وصفٌ لازمٌ

(١) حاشية الحفيد ٢٣٢/١.

(٢) ينظر: حاشية اللقاني ٨٧، ب.

(٣) ينظر تعريف (الدَّوْر) في: تسهيل القطبي: ٩٦، المقرر في توضيح منطق المظفر: ٣٠٨/١-٣١٠.

(٤) التذييل والتكميل ١٧٦/٦.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب ١٥٥، وشرح قطر الندى ٢٠٤، وشرح اللمحة البدرية ٣٨٢/١، والجامع الصغير ٧٥.

(٦) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٥٧، وتوضيح المقاصد ٥٨٣، وإرشاد السالك ٢٩٥، وشرح الألفية للمكودي ٨٤، والبهجة المرضية ١٩٨ وشرح الألفية لابن طولون ٣١٢/١.

لكونه خاصَّة[1] للمعرَّف كـ(الرفع) في ما مرَّ، و(تقدم الفعل) هنا، [فلا][2] يلزم الدور، ولا يَقصدُ عاقلٌ غير هذا"[3].

لكن هذا الجواب من ابن الحاج غير متَّجه، وذلك أنَّ الحكم يتأخر وجوده عن وجود المحدود، قال اللقاني: "قوله: (مقدم): سيأتي ذكره في الأحكام، وأخذه في الحد دورٌ، وقد يجاب: بأن المأخوذ في الحد هو تقديم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعده، والمأخوذ حكمًا المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الحكم ومتعلقه -أي: المحكوم به- يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنًا وخارجًا، نعم يندفع الدور بأن يكون الحد لفظيًّا، أي: بالنسبة إلى من عرف أن ثمَّ لفظا أُسند إليه فعلٌ متقدمٌ، وجهل أنه مسمى بلفظ الفاعل"[4].

والظاهر أن قيد ابن هشام الجد متَّجه؛ لأنَّ بعض النحويين يجوِّز تقدم الفاعل على الفعل[5]، فيكون هذا القيد تنكيتًا لإبطال هذا القول، ويبقى النقدُ موجهًا للعبارة، فكان الأحسن لو قال: (مخرج) عوضًا عن قوله: (رافعٌ لتوهم).

المأخذ السادس: قال ابن هشام في حد (باب: البدل): إنَّه التَّابعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطة. وأخرج بالقيد الأول -وهو القصد بالحكم- النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والنسق المقصود بالحكم مع ما قبله، وغير المقصود، وأخرج بقيد (بلا واسطة) ما قُصد بالحكم دون ما قبله[6].

ورأى الحفيد أنَّ في قيد (قصد الحكم) إغناء عن قيد (بلا واسطة)، حيث قال: "إن قلت: ما معنى قولهم: (المقصود بالحكم)؟ قلت: معناه أنَّه بحيث لو لم يُذكر المبدل منه، وذكر البدل لكان أصلُ الكلامِ المقصود حاصلًا، وهذا هو الذي غَيَّر البدل عن بقيةِ التوابع؛ لأنَّه

(١) الخاصة: هي ما تصدق على كثيرين، وتقع في جواب: (أي شيء) يميز في عرضه، أي: يميز الماهية، ويكون مندرجًا في عرضياته لا من ذاتياته. ينظر: شرح السلم في المنطق لعبد الرحيم الجندي ٢٠.

(٢) ساقطة من الكتاب المحقق، والمعنى يستلزمها.

(٣) حاشية ابن الحاج على المكودي ٢٠٦/١.

(٤) حاشية اللقاني ٨٧، ب.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/١، والتذييل والتكميل ١٧٦/٦.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٣٩٨/٣.

ليس شيءٌ منها بهذه الحيثية. إذا علمت هذا علمت أنَّه لا حاجة إلى قوله: (بلا واسطة)؛ لأنَّ الواقع بعد (بل) أو(لكن) ليس بهذه الحيثية"[١].

وابن هشام في ذلك تابعٌ ابن مالك في (الألفية)، حيث قال[٢]:

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بدلًا

وبقيد انتفاء الوساطة بين التابع ومتبوعه قيَّدَ ابن هشام حدَّ البدل في (شرح قطر الندى)، و(شرح الشذور)، و(الجامع الصغير)[٣]، إلا أنَّه أخرجَ به عطف النَّسق عامة، ولم يخصَّ مخرجه بـ(بل)، و(لكن)، حيث قال: "(بلا واسطة) مخرجٌ لعطف النَّسقِ، كـ(جَاءَ زَيدٌ وعَمرٌو) فإنَّه وإن كان تابعًا مقصودًا بالحكم، ولكنه بواسطة حرف العطف"[٤].

كما قيَّدهُ به غيره من شراح الألفية كابن الناظم، وابن عقيل، والأشموني، والسيوطي، وابن طولون[٥].

والظاهر وجوب التقييد به؛ لعدم صحة خروج تابع (بل)، و(لكن) بالقيد الأول، فإنَّ كل واحد منهما لو لم يُذكر متبوعه لكان المقصود حاصلا به كما في البدل، فنحو: (أكرمتُ زيدًا بل عمرًا)، لو أقيم (عمرًا) مقام (زيدًا) لتمَّ المعنى المرادُ، فالتقييد بانعدام الواسطة بين التابع والمتبوع ضروريٌ لمنع متبوعهما.

وقد أثنى ياسين الحمصي على شرح الجد لحد البدل فقال: "هذا الحد قد شرحه في (التوضيح) بما لا مزِيدَ على حسنه"[٦].

---

(١) حاشية الحفيد ٦٦، أ.

(٢) ألفية ابن مالك ٤٩.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى ٣٤٥، وشرح شذور الذهب ٣٨٣، والجامع الصغير ١٩٩.

(٤) شرح قطر الندى ٣٤٥.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٩٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٤٧/٣، وشرح الألفية للأشموني ٤٣٥/٢، والبهجة المرضية ٤٢٠، وشرح الألفية لابن طولون ١٠٠/٢.

(٦) حاشية ياسين على الألفية ٨٤/٢.

المأخذ السابع: في (باب: إعمال اسم المفعول) قال ابن هشام في حد اسم المفعول: "هو: ما دلَّ على حدثٍ ومفعوله، كـ(مَضْرُوب)، و(مُكْرَم)"[(١)].

انتقد الحفيد حدَّ الجد قائلًا: "اسمُ المفعول وإن دلَّ على الحدوث لكن لا فائدة في ذكره في حدِّه؛ لأنَّه ليس من المشتقات ما يَدلُّ على حدثٍ ومفعوله غيره، حتى [يذكر][(٢)] لأجل الاحتراز عن شيء آخر، بخلاف اسم الفاعل فإنه يشركه في الدلالة على الحدث [وفاعله][(٣)] أفعل التفضيل والصفة المشبهة، فلا بدَّ من ذكره في حده ليَحترِز عنهما"[(٤)].

النقد الموجه إلى حد الجد هو وجود قيد (الحدوث) في حد اسم المفعول، وهو خلت منها النسخ المبطوعة بين يديَّ[(٥)] النسخ المخطوطة التي وقف البحث عليها[(٦)]، كما خلت منه نسخة خالد الأزهري، ونسخة الدنوشري، وياسين الحمصي، و(ضياء السالك)، و(منار السالك)[(٧)].

ويظهر أنها في النسخة التي اعتمد عليها الحفيد في نقده.

وهذا النقد الذي وجهه الحفيد اعتمد عليه الدنوشري، وجعله ميزة امتاز بها حد الجد؛ لأنَّ النسخة التي كانت لدى الدنوشري ليس فيها كلمة (الحدوث)، قال ياسين الحمصي: "قوله: (وهو ما دلَّ على حدثٍ ومفعوله): قال الدنوشري: إنما لم يقل ما دلَّ على حدثٍ وحدوثٍ؛ لأنه لا فائدة لذكره (الحدوث) في حدِّه؛ لأنَّه ليس من المشتقات ما يَدلُّ على حدثٍ ومفعوله غيره، حتى [يذكر][(٨)] لأجل الاحتراز به عن شيء آخر، بخلاف اسم الفاعل

---

(١) أوضح المسالك ٢٣٢/٣.

(٢) في المخطوط (تذكر)، والصواب ما أثبت.

(٣) في المخطوط (وفاعل)، والصواب ما أثبت. ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٧١/٢.

(٤) حاشية الحفيد ٥٨، أ.

(٥) ينظر: عدة السالك ٢٣٢/٣، وتحقيق بارتجي: ٢٣٢، وتحقيق صالح حمودة: ٢٩٨.

(٦) ينظر: النسخة الأولى : ل٩٧ ب، والثانية: ل ٥٥ ب، والثالثة: ل ٤١ ب.

(٧) ينظر: التصريح للازهري ٢٢/٢، وحاشية ياسين على التصريح ٧١/٢، وضياء السالك ٢٦/٣، ومنار السالك ١٤/٢.

(٨) في الطبعة (لا تذكر)، و(لا) زيادة.

فإنه يشاركه في الدلالة على [الحدث][1] وفاعله الصفة المشبهة و(أَفْعَل) فلا بدَّ من ذكره في حده ليَحترِز منهما. انتهى. وهو كلام الحفيد برمته"[2].

وعلى ثبوت كلمة (الحدوث) في النسخة التي اعتمد عليها الحفيد فإن انتقاده لها صائبٌ؛ لأنَّ من شرط الحد الإيجاز وعدم الاستطراد، وذكر (الحدوث) استطرادٌ غير محتاج إليه.

المطلب الثالث: الخطأ في تفسير قيود الحد، وبيان مخرجاتها:

وهو ما كان انتقاد الحفيد فيه على ابن هشام متوجها إلى شرحه للحد، وبيان مخرجاتها، والتمثيل لها. وفيه مأخذان، ودونك التفصيل:

المأخذ الأول: في (باب المفعول معه) قال ابن هشام في حده: "اسمٌ، فَضلةٌ، تالٍ لواو بمعنى (مع)، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناهُ وحروفُه، كـ(سِرْتُ وَالطَّرِيْقَ)، و(أَنَا سَائرٌ والنَّيْلَ). فخرج باللفظ الأول نحو: (لَا تَأكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)، ونحو: (سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالعَةٌ) فإن الواو داخلةٌ في الأول على فعل، وفي الثاني على جملة، وبالثاني نحو: (اَشتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمرٌو)، وبالثالث نحو: (جِئتُ مَعَ زَيدٍ)، وبالرابع نحو: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو قَبلَهُ، أَو بَعدَهُ)، وبالخامس نحو: (كُلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُهُ) فلا يجوزُ فيه النصبُ"[3].

قال الحفيد: "قوله: (وبالرابع نحو: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو قَبلَهُ، أَو بَعدَهُ) قد خرج هذا بقوله: (فضلةٌ)، وكذلك: (كُلُ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)"[4].

انتقاد الحفيد متوجهٌ إلى تمثيل ابن هشام لمخرجات قيود الحد، حيث أخرج بقيد معنى المعية في الواو (وَعَمرٌو قَبلَهُ)؛ وأخرج بقيد سبق الواو بجملة ذات فعل أو وصف مشتق (كُلُ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)؛ وذلك أنَّهما خارجان بقيد الفضلة المتقدِّم لكونهما مرفوعين، والفضلةٌ منصوبةٌ.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الطبعة، والصواب أثبته.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/٧١.

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٣٩.

(٤) حاشية الحفيد ١/٣١٦.

ووافقه خالد الأزهري، حيث قال: "وخرج باللفظ الرابع وهو قوله: (بمعنى مع) نحو: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو قَبلَهُ، أَو بَعدَهُ) فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية، ولو قال بدل (جَاءَ): (رَأَيْتُ) حتى يكون (عَمْرًا) منصوبًا كان أولى؛ لأنَّ الرفع يخرجُ بقوله: (فضلةٌ)، ويمكن أن يقال: خرج بقيدين"[(١)].

فالأولى التمثيل للمخرج بالقيد غيرَ خارج بغيره من قيود الحد.

المأخذ الثاني: قال ابن هشام في (باب: أسماء الأفعال): "اسمُ الفعل: ما نَابَ عن الفعل معنًى واستعمالًا؛ كـ(شَتَّانَ)، و(صَهْ) و(أَوَّهْ). والمرادُ بالاستعمال كونُهُ عاملًا غيرَ معمولٍ، فخرجَت المصادرُ والصفاتُ في نحو: (ضَرْبًا زَيدًا)، و(أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) فإنَّ العواملَ تدخلُ عليها"[(٢)].

قال الحفيد: "قوله: (والمراد)، إلخ: لا يصحُّ أنْ يكونَ تفسير الاستعمال...، والحقُّ في تفسيره أنْ يَقولَ: أنْ يكونَ حُكمُه حكمَ فعلِه في العمل. قوله: (كونه أبدًا[(٣)] عاملًا غير معمول): إن أراد بكونه عاملا غير معمول بالنسبة إلى [أسماء الأفعال][(٤)] فهو صحيح، وإلا فغير صحيح؛ لأنَّ الأفعال تكون معمولة إذا كانت مضارعة، كذا قيل. والجواب، والصواب[(٥)] أن يُقال: إن أراد أن الفعل لا يكون معمولا للفعل فهو صحيحٌ، وإلا فغير صحيحٍ، إلا أنَّ المقام يأبى ما ذَكَر، وما ذكرنا. ثم اعلم أنَّ الفعلَ الماضي إذا وقع شرطًا، أو جزاءً لأداة عاملة يكون في محل جزم فيشكلُ على قوله: (أبدً عاملا غير معمول) [لغيره][(٦)]. (فخرجَت المصادرُ والصفاتُ): هي خارجةٌ بقوله: (ما نَابَ عن الفعل معنًى)؛ لأنَّها لا تدلُّ على الحدث

(١) التصريح للأزهري ٥٢٩/١.

(٢) أوضح المسالك ٨١/٤.

(٣) (أبدًا) ليس موجودًا في النسخ التي بين يدي المطبوعة، ولا في النسخ الخطية الثلاثة، فالحفيد يعتمد على نسخة أخرى.

(٤) في المخطوط (الأسماء والأفعال)، والظاهر أنها تصحيفٌ من الناسخ، وصحتها: (أسماء الأفعال) وعليه فالضمير في قوله: (كونه) عائدٌ على أسماء الأفعال.

(٥) كتب: (الجواب)، ثم بدا له أن يقول: (الصواب) فكتبها، فتكون من بدل الإضراب.

(٦) في المخطوط (غيره)، والصواب ما أثبت، أي معمولا لغيره.

والزمان"[1].

وانتقاد الحفيد فيه موجهٌ إلى أمرين:

الأمر الأول: تفسير ابن هشام الجد قيد (الاستعمال)، بكونه عاملا غير معمول؛ وذلك أنَّ الفعل يكون معمولًا، كالمضارع في حالتي النصب والجزم، وكالماضي الواقع فعلًا للشرط أو جوابًا له، فهما معمولان لأداة الشرط. ولذا زاد خالد الأزهري في تعريف الاستعمال قيدًا آخر لإدخال الفعل المضارع المنصوب والمجزوم، والفعل الماضي الواقع في محل جزم، قال: "المراد بالاستعمال كونه أبدًا عاملًا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية. فخرجت الحروف نحو: (إنَّ) وأخواتها، فإنَّها وإن نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهملُ إذا اتصلت بها (مَا) الكافة، فليست أبدًا عاملة"[2]. وبهذا قيده ياسين الحمصي، ومحمد النجار[3].

والذي يظهر أنَّ ما نقله الحفيد جوابًا عن خروج الأفعال المضارعة: من أن المراد بـ(غير المعمول) مخصوص بأسماء الأفعال، يجابُ به عما أخذه الحفيد من خروج الفعل الماضي المجزوم محلا، ولكن الحفيد ضعَّفه بقوله: "إلا أنَّ المقام يأبى ما ذَكَر، وما ذكرنا".

الأمر الثاني: بيان مخرجات قيد (الاستعمال) حيث أخرج ابن هشام المصادر والصفات، وهما خارجان بقيد النيابة معنًى، لعدم دلالتها على الحدث مع الزمان.

ويجاب عن ابن هشام هنا بأن المصادر والصفات تخرجان بالقيدين، فذَكَرَ الجد خروجهما بأحد القيدين، وذكر الحفيد خروجهما بالقيد الآخر، فلئن كان ابن هشام قصَّر عن استقصاء خُروجهما بالقيدين، فالحفيد – أيضًا – غفل عن صحة خروجهما بما ذَكر الجد أيضًا.

(١) حاشية الحفيد ٧٠، أ.

(٢) التصريح للأزهري ٢/٢٨١.

(٣) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/١٩٦، ومنار السالك ٢/١٥٩.

المبحث الثالث: المآخذ على الأصول النحوية

بلغت مآخذ الحفيد على ابن هشام في ما يتعلق بالأصول النحوية والصرفية عشرين مأخذًا، وتوزعت المآخذ على: الأخذ بسبب خطأ في الاستدلال، والخطأ في تأويل الدليل، وعدم تمحض الدليل لوجه الاحتجاج به، والاعتراض على تخريج ابن هشام للشاهد، والأخذ على تقدير الشواهد وتأويلها، ودونك التفصيل فيها في مطالب:

المطلب الأول: الخطأ في الاستدلال:

وفيه وجَّه الحفيد النقد إلى بعض أدلة ابن هشام النقلية أو العقلية لعدم صحة الاحتجاج بها في المسألة، لا على صحة المسألة نفسها، وفيه أحد عشر مأخذًا، وهي:

المأخذ الأول: أخذ الحفيد على ابن هشام استشهاده لتنوين الترنم بصدر بيت جرير[1]:

أَقِلّي اللَّومَ عاذِلَ وَالعِتَابَنْ وَقُوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَد أَصَابَن

وهو ما لا يطرد مع حده له، حيث قال ابن هشام: "تنوين الترنم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة، أي: التي آخرها حرف مد، كقوله:

أَقِلّي اللَّومَ عاذِلَ وَالعِتَابَنْ وَقُوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَد أَصَابَن

الأصل (العِتَابَا)، و(أَصَابَا) فجيء بالتنوين بدلًا من الألف لترك الترنم"[2].

قال الحفيد: "ينبغي أن يقول: والأعاريض المصرَّعة، أي: الأعاريض التي غُيِّرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق، والعَرُوض: اسم لآخر جزء من النصف الأول من البيت، والضَّرْب: اسم لآخر جزء من البيت، وإلا فكيف يصح التمثيل بقوله:

أَقِلّي اللَّومَ عاذِلَ وَالعِتَابَنْ .....

البيت. لما هو تنوين الترنم، وكذلك قوله: وهو اللاحق آخر القوافي المقيدة زيادة على

(١) سبق تخريجه ص١٥١ من هذ البحث.

(٢) أوضح المسالك ١٦/١.

الوزن"[1].

وقد خرَّج اللقاني استشهاد ابن هشام بصدر البيت على أن مراده بكل شطر بيتٌ، فـ(العَتَابَنْ) ضَرْبٌ، و(أَصَابَنْ) ضَرْبٌ آخر، قال: "قوله: (أقلي اللَّومَ)، إلخ: فيه شاهدان، والتمثيل بهما مبنيٌّ على أن كلَ مِصْراعٍ بيتٌ، وإلا فالشاهد في (أَصَابَنْ) فقط؛ إذ القافية هي آخر البيت على ما مرَّ"[2].

وهذا التخريجُ بعيدٌ فظاهر كلام ابن هشام أنه أراد الاستشهاد به على أنَّ كلا منهما مصراعٌ للبيت.

المأخذ الثاني: قال ابن هشام في (المغني) مستدلا على زوال التصدر من لام الابتداء بعد دخول (إنَّ)، بتعدي عَمل (إنَّ) لما بعد اللام؛ فما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله في ما بعده: "الدليلُ الثاني: أنَّ عمل (إنَّ) يتخطَّاها، تقول: (إنَّ في الدَارِ لزَيْدًا)، و(إنَّ زَيدًا لَقَائمٌ)، وكذلك يتخطاها عملُ العامل بعدها، نحو: (إنَّ زَيدًا طَعَامَكَ لَآكِلٌ). ووهم بدرُ الدين بنُ مالك فمنع من ذلك[3]، والوارد منه في التنزيل كثير، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[4]"[5].

فأخذ عليه الحفيد استدلاله على جواز تقديم معمول الخبر المقترن باللام بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾، قال: "اعلم أن الخبر إذا تأخر يجوز دخول اللام عليه مطلقًا، سواء فَصل بينه وبين الاسم فاصلٌ أو لا، وهو مُقتضى كلام الشيخ. وذهب ابن الناظم، وغيره -أيضًا- إلى أنه إذا فَصل بين الاسم والخبر فاصلٌ لا يجوزُ دخول لام الابتداء عليه، ورَدَّهُ المصنِّف عليه وعلى من تبعه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾، ويمكن أن يجاب عن

(١) حاشية الحفيد ١/١١.

(٢) حاشية اللقاني ٥١، ب.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٢٢.

(٤) سورة العاديات، ١١.

(٥) مغني اللبيب ١/٣٨٣.

الآية: بأنَّ الفاصلَ ظرفٌ، والظرفُ يتسامح فيه مالا يتسامح في غيره، وحينئذ فالفصل كلا فصل"[1].

والذي يظهر صحة احتجاج ابن هشام بالآية -مع توسعهم في الظرف والمجرور- لأنَّ ابن هشام أراد بها الردَّ على ابن الناظم كما ذكر، وفي كلام ابن الناظم ما يدلُّ على أنه يرى منع تقدم معمول الخبر على الخبر المقترن باللام وإن كان شبة جملة، حيث قال: "أدخلوا اللام على الخبر، أو ما في محله. أمَّا الخبر فتدخلُ عليه اللام، بشرط ألا يتقدَّم معموله...، وقد تدخل اللام على ما في محل الخبر من معمول الخبر، متوسطًا بينه وبين الاسم، نحو: (إِنَّ زَيدًا لَطَعَامِكَ آكِلٌ)، و(إِنَّ عَبدَ اللهِ لَفِيْكَ رَاغِبٌ)"[2].

فاشترط لدخول اللام على الخبر عدم تقدُّم معمول الخبر مطلقًا دون استثناء الظرف والمجرور، ثم اشترط لدخولها على معمول الخبر توسط المعمول بين المبتدأ والخبر مطلقًا دون استثنائهما، ومثَّل له بالمعمول المفرد، وبشبه الجملة ما يُشير إلى أن المنع شاملٌ لهما، وعليه فاستدلال ابن هشام بالظرف المتقدم صحيحٌ؛ لجريانه على كلام ابن الناظم.

المأخذ الثالث: في (باب: ظنَّ وأخواتها) قال ابن هشام في حذف مفعول ظنَّ وأخواتها: "وأما حذفهما اقتصارًا، أي: لغير دليل، فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقًا، واختاره الناظم[3]، وعن الأكثرين الإجازة مطلقًا، لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[4]، ﴿فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾[5]، ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾[6]، وقولهم[7]: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)"[8].

---

(١) حاشية الحفيد ١/١٩٢-١٩٣.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ١٢٢-١٢٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٤٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥١.

(٤) سورة البقرة، ٢١٦.

(٥) سورة النجم، ٣٥.

(٦) سورة الفتح، ١٢.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٢٦، وينظر: الأمثال لابن سلام ٢٩٠، جمهرة الأمثال ٢/٢٦٣.

(٨) أوضح المسالك ٢/٧٠.

فأخذ عليه الحفيد استشهاده بـ(مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ) للحذف اقتصارًا، ورأى أنَّه من الحذف الاختصاري، قال: "قوله: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ): الظاهر أنَّ هذا من الحذف الاختصاري لا الاقتصاري؛ لأنَّ المعنى (يَخَلْ مَسْمُوعَه صَادِقًا)، وعلى هذا فلا يحسن التمثيل به"[(١)].

وأشار اللقاني إلى الخلاف في تصنيفه بين نوعي الحذف، قال: "قوله: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ): جعله الرضي من الحذف اختصارًا، قال[(٢)]: أي: (يَخَلْ مَسمُوْعَهُ صَادِقًا). انتهى"[(٣)].

وقال محمد النجار: "جعله جماعة منهم الرضي، من الحذف لدليل؛ لدلالة (يَسمَع) على المفعول الأول، وحال التخاطب على المفعول الثاني"[(٤)].

والظاهر أنه لا تعارض بين القولين، واختلافهم من أي القسيمين هو ناتجٌ عن اختلافهم في تقدير المحذوف، فمن قدَّر المحذوفين بـ(يَخَلْ مَسمُوْعَهُ صَادِقًا أَوْ حَقًّا) جعله من الحذف الاختصاري؛ لدلالة فعل الشرط (يَسْمَعْ) على المفعول الأول (مَسمُوْعَهُ)، ومن قدرهما بـ(يَقَعُ مِنْهُ خِيَلَةٌ) جعله من الحذف الاقتصاري، لعدم الدليل، وكلا الوجهين جائزٌ، قال الأزهري: "(مَنْ يَسْمَعْ يخلْ)، أي: (يَقَعُ مِنْهُ خِيَلَةٌ)، قاله الموضِّح[(٥)]، وصاحب التقريب[(٦)]، والمعنى: (مَنْ يَسْمَعْ خَبَرًا يَحْدُثْ لَهُ ظَنٌّ)، ومن قاله معناه: (يَخَلْ مَسمُوْعَهُ صَادِقًا) فقد جعله من الحذف الاقتصاري، وليس الكلام فيه"[(٧)].

المأخذ الرابع: في (باب: الفاعل) قال ابن هشام في الحكم الثاني من أحكام الفاعل: "الثاني: وقوعُه بعد المسند، فإن وُجد ما ظاهره أنه فاعلٌ تقَدَّمَ وجبَ تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا، وكون المقدم إمَّا مبتدأ في نحو: (زَيدٌ قَامَ)، وإمَّا فاعلًا محذوف الفعلِ في نحو: ﴿وَإِنْ

(١) حاشية الحفيد ١/٢٢٦.
(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٤/١٥٥.
(٣) حاشية اللقاني ٨٥، أ.
(٤) ضياء السالك ١/٣٨٧.
(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢/٣٣٦.
(٦) ينظر: المقرب ١/١١٦.
(٧) التصريح للأزهري ١/٣٧٨.

أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[1]؛ لأنَّ أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية، وجاز الأمران في نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[2]، و﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾[3]، والأرجح الفاعلية"[4].

أخذ عليه الحفيد استشهاده لما رجح فيه الرفع بالفاعلية بـ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾؛ لأنَّ الرفع بالفاعلية مرجح بالاستفهام؛ لأنَّ الغالبَ في الاستفهام توجُّهه للحدث، والرفع بالابتداء مرجَّحُ مكافأة المعطوف للمعطوف عليه:﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[5]، فلما كان لكل منهما مرجح تساويا ولم يرجح أحدهما على الأخر، قال: "لا نُسلم أنَّ الأرجح في ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾، الفاعلية، بل كونه مبتدأً وكونه فاعلًا على السواء؛ لأن لكلٍ مُرجحًا، فمُرجح الابتداء عطف الاسمية، وهي ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾، ومُرجح الفاعلية الاستفهام؛ لأنه بالفعل أولى منه بالاسم"[6].

ووافق الحفيدَ محيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري[7].واستدل من قال بمساواة الرفع بالفاعلية للرفع بالابتداء بأنَّه لما كان لكل منهما مرجحٌ مكافئٌ لمرجح الآخر في القوة، وتقابلا بحيث امتنع الترجيح بينهما أو الجمع تساقطت الأدلة، فجاز إعمال كل منهما دون ترجيح له على الآخر، قال الأزهري: "الأرجح الفاعلية؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم، وعورض بأن في الفعلية تخالفًا في عطف جملة ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ عليه، وفي الابتدائية تناسبًا، والتناسب أولى من التخالف، ومن ثم قال الموضح في (المغنى)[8]: (وتقدير

(١) سورة التوبة، ٦.
(٢) سورة التغابن، ٦.
(٣) سورة الواقعة، ٥٩.
(٤) أوضح المسالك ٨٥/٢.
(٥) سورة الواقعة، ٥٩.
(٦) حاشية الحفيد ٢٣٣/١.
(٧) ينظر: رفع الستور ١٧٦/١، والتصريح للأزهري ٣٩٧/١.
(٨) ينظر: مغني اللبيب ١٠/٢.

الاسمية في ﴿ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ﴾ أرجح منه في ﴿أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾ لمعادلتها الاسمية وهي: ﴿أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ وهذه الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة، وإذا تعارض المرجحان تساقطا، وبقي الوجهان على السواء"[(١)].

والذي يظهر صحة ما قاله ابن هشام، وبه قال في باب الاشتغال من (أوضح المسالك)، وقال به -أيضًا- في (المغني)، و(الجامع الصغير)[(٢)].

وفي ما قاله الحفيد ومن تبعه نظرٌ؛ وذلك أن تساقط الأدلة إنما يكون إذا تكافأت الأدلة في القوة وتعادلت، ومرجحُ الرفع على الابتداء مناسبةُ المعطوفِ للمعطوف عليه، وهو مرجحٌ لفظيٌّ، ومرجحُ الرفع على الفاعلية غَلبة توجه الاستفهام لما يَحدث ويتجدد، فغلب دخول الاستفهام على الفعلية، وهو مرجحٌ معنويٌّ، والمرجح المعنوي أقوى من المرجح اللفظي، وعليه فالرفع بالفاعلية أولى، وبه أجاب الروداني، والزرقاني عن ابن هشام[(٣)]، قال الزرقاني: "محصله أنه قد اجتمع في قوله: ﴿ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ﴾: مرجِّحُ الفاعلية، مرجح الابتدائية فتعارضا فتساقطا، وحينئذ فقول المصنف هنا: والأرجح الفاعلية بالنظر لقوله: ﴿ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ﴾: غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّ المرجحَ لذلك سقط، والجواب عن المصنف: أن مراعاة جانب الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة في العطف إذ الاستفهام إنما هو عن الفعل دون الذوات، فهو أمرٌ معنويٌّ، بخلاف مراعاة المناسبة فإنها أمرٌ لفظيٌّ، وشرط التساقط التكافؤ، وقد علمت انتفاءه"[(٤)].

ويجب على المختار عند الحفيد أن يحكم بوجوب رفع الاسم على الابتداء بناء على ما صرَّح به في (باب الاشتغال) من موافقه ابن الطراوة في أن الاسم المشغول عنه إذا تلا همزة استفهام وكان الاستفهام عن الفعل قدِّر الاسم المشغول عنه فاعلا لعامل محذوف، أما إن كان

(١) التصريح للأزهري ٣٩٦/١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١٧٥/٢، ومغني اللبيب ٨٠/١، و١٠/٢، والجامع الصغير ٨٤.

(٣) ينظر قول الروداني في حاشية الصبان ٤٥/٢، وينظر قول الزرقاني في حاشية ياسين على التصريح ٢٧٠/١.

(٤) ينظر قول الزرقاني في حاشية ياسين على التصريح ٢٧٠/١.

المستفهم عنه اسمًا فيجبُ رفع الاسم المشغول بالابتداء كما في الآية السابقة، ففي قوله بتساوي الرفع والنصب مخالفةٌ لما قال به في باب الاشتغال[1].

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب: الفاعل): "حكى البصريون عن طَيء، وبعضهم عن أزد شَنُوءَة، نحو: (ضَرَبُونِي قَوْمُك)، و(ضَرَبْنَنِي نِسوَتُك)، و(ضَرَبَانِي أَخَواك)...، والصحيحُ أنَّ الألف، والواو، والنون في ذلك أحرفٌ دلُّوا بها على التثنية والجمع، كما دلَّ الجميع بالتاء في نحو: (قَامَتْ) على التأنيث، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير، أو تابعٌ على الإبدال من الضمير، وأن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردَين أو المفردات المتعاطفة، خلافًا لزاعِمِي ذلك، لقول الأئمة: إن ذلك لغة لقوم معينين، وتقديمُ الخبر والإبدالُ لا يختصَّان بلغة قوم بأعيانهم، ولمجيء قوله[2]:

..... **وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ**

وقوله[3]: ..... **وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ**"[4].

فأنكر عليه الحفيد احتجاجه بالبيتين في الرد على من منع الحمل على هذه اللغة إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا معنى بالتعاطف، وذلك أن من قال بالمنع -وهو ابن هشام الخضراوي[5]- أراد بالمنع منع التخريج، لا منع التركيب؛ ليحتج عليه بالسماع، قال: "ظاهر كلامه أن هذا البيتَ حجةٌ على من يمنع الإلحاق عند عطف المفردين أو المفردات، وليس كما قال، قال في (المغني)[6]: وقد رُدَّ عليه -أي: الخضراوي- بقوله: (وَقَد أَسلَمَاهُ مُبعَدٌ وَحِمِيم)

(١) حاشية الحفيد ٢٧٢/١.

(٢) من الطويل، لعبد الله بن قيس بن الرقيات في ديوانه ص ١٩٦، صدره: تَوَلَّى قِتالَ المارِقِينَ بنفسِه، ينظر: شرح التسهيل ١١٦/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٩، وينظر: تخليص الشواهد٤٧٣، والمقاصد النحوية ٩٢٥/٢.

(٣) من الوافر، لعروة بن الورد، ورواية الديوان ٩١: (وأبْعدهم وأهونُهُمْ عليهم وإنْ أمسى لهُ حَسبٌ وخيرُ)، ينظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٦، وشرح الألفية لابن عقيل ٨٣/٢، وينظر: المقاصد النحوية ٩٢٧/٢.

(٤) أوضح المسالك ٩٨/٢-١٠٧.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠٥/٦، ومغني اللبيب ٥٨٧/١، وحاشية الدسوقي على المغني ٣٦١/٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٥٨٧/١.

وليس بشيء؛ لأنه يمنع التخريج لا التركيب"[(١)].

ووافقه الدسوقي، ومحمد الأمير[(٢)]، قال الأمير: "قوله: (لأنه):أي: ابن هشام الخضراوي إنما يمنع التخريج على هذه اللغة، لا التركيب في ذاته، لصحته على الإبدال مثلا"[(٣)].

والراجح ما قاله ابن هشام في (أوضح المسالك)؛ وذلك أن ظاهر عبارة ابن هشام الخضراوي أن الامتناع يشمل التركيب لا أنَّه مختصٌ بالتخريج على هذه اللغة، وبهذا يصحُّ الاحتجاج عليه بالسماع، قال الخضراوي: "لو فُكت التثنية أو الجمع في الضرورة لم تلحق علامة التثنية ولا الجمع، وكذلك لو منع مانع من المتفقين في اللفظ والمعنى من التثنية أو الجمع كبقاء الاسمين أو الأسماء على عَلَمِيتِهما أو عَلَمِيتِها، وكذلك لو جيء باسمين مختلفين أو أسماء مختلفة، فلا يجوز: (قَامَا رَجلٌ ورَجلٌ)، أو (قَامَا زَيدٌ وزَيدٌ)، وهما باقيان على عَلَمِيتِهما، أو (قَامَا زَيدٌ وَعَمرٌو)، و(جَاؤوا زَيدٌ وَعَمرٌو وَبَكرٌ). ويستدلُّ بهذا على فساد من ذهب إلى أنها ضمائر، وأن ما بعدها مرفوع بالابتداء؛ إذ لو كان كذلك لم تمتنع هذه المسائل، ولو رفع الضمير المثنى وهو قبله لجاز أن يرفع ضمير المفرد وهو قبله، وجاز أن ننويَ في الفعل من قولنا (قَامَ زَيدٌ) ضميرًا على حد التأخير، فيكون (زيدٌ) مبتدأ. قال ابن هشام: (وهذا لم يقُل به أحدٌ علمناه)"[(٤)].

ففي إطلاق المنع في قوله: "لو فُكت التثنية أو الجمع في الضرورة لم تلحق علامة التثنية ولا الجمع" دلالة على أن المنع موجَّه للتركيب، فردُّهُ بالسماع صحيحٌ.

وبالشاهدين رد عليه أبو حيان، قال: "وما ذهب إليه من أنه إذا جيء باسمين مختلفين أو أسماء مختلفة، نحو: (قَامَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، و(جَاؤوا زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ)، لم تلحق علامة التثنية ولا الجمع، ليس بصحيح، والسماع يردُّ عليه، وهو ما تقدَّمَ لنا إنشاده من قول الشاعر:

تَوَلَى قِتَالَ المارِقِينَ بِنَفسِهِ وَقَدْ أَسلَمَاهُ مُبعَدٌ وَحَمِيمُ

(١) حاشية الحفيد ٢٤١/١.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ٣٦٢/٢، وحاشية الأمير على المغني ٣٨/٢.

(٣) حاشية الأمير على المغني ٣٨/٢.

(٤) ينظر قول الخضراوي في التذييل والتكميل ٢٠٥/٦.

وقال آخر[1]:

ذَرِينِي لِلغِنى أَسْعَى، فَإِنِّي رَأَيتُ النَّاسَ، شَرُّهُمُ الفَقِيرُ

وَأَهـوَنُـهُم وَأَحقَرُهُم عَلَيه وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسبٌ وخَيْرُ

فهذه العلامة قد لحقت، وجاء بعدها اسمان مختلفان"[2].

وبه يندفعُ اعتراض الحفيد على ما استدل به ابن هشام.

المأخذ السادس: في (باب: النائب عن الفاعل) أجاب ابن هشام عمَّا أُستُدل به على منع نيابة المجرور عن الفاعل من أن الأصل في النائب عن الفاعل أن يكون مبتدأ إذا تقدَّم على عامله، والنائب المجرور يمتنع رفعه بالابتداء مع تقدمه، فدلَّ ذلك على أنَّه ليس نائبًا عنه، أجاب عن ذلك بأنَّ جواز الرفع بالابتداء مقيَّدٌ بتجرُّد النائب من العوامل اللفظية ليصح رفعه بالابتداء، فبعض ما اتُّفقَ على نيابته عن الفاعل لا يصحُّ تقدُّمه فضلًا عن أن يكون مبتدأ، قال: "قال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي: النائب ضمير المصدر لا المجرور؛ لأنَّه لا يُتبع على المحل بالرفع؛ ولأنَّه يقدم، نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾[3]، ولأنَّه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ"، ومما أجاب به عن امتناع كونه مبتدأ إذ تقدم قوله: "امتناع الابتداء؛ لعدم التَّجرد، وقد أجازوا النيابة في: (لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ) مع امتناع: (مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ)"[4].

---

(١) من الوافر، لعروة بن الورد العبسي، المشهور بعروة الصعاليك، ينظر: ديوانه ٧٩، المقاصد النحوية ٩٢٧/٢، بلانسبة في أوضح المسالك ١٠٧/٢، تمهيد القواعد ١٥٩٩/٤. ورواية الديوان:

أدَعِيْنِي للغنى أَسْعَى، فَإني رَأَيْتُ النَّاسَ شرُّهمُ الفَقَيْرُ

وَأَبْعَدُهم، وأَهْوَنَهم عليهم وإن أَمْسَى لهُ حسبٌ وخيْرُ

ولا شاد فيه على رواية الديوان.

(٢) التذييل والتكميل ٢٠٦/٦.

(٣) سورة الإسراء، ٣٦.

(٤) أوضح المسالك ١٣٨/٢، ينظر الخلاف في: التذييل التكميل ٢٣٠/٦، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٣٥، وتمهيد القواعد ١٢٩٨/٣.

فلمَّا صحَّت النيابة مع امتناع التقديم دلَّ ذلك على عدم اشتراط اطراد أحكام النائب عن الفاعل في كل ما ينوب عنه، وهو محصل ما احتج به مانعو نيابة المجرور عن الفاعل.

فأنكر الحفيد امتناع تقديم المجرور ووقعه مبتدأ، في (لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ) قال: "لِمَ لا يُقال: لا نُسلِّم امتناعَ (مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ) بأن يُجعل النائبُ عن الفعل ضميرًا يعودُ إلى (أَحد) المتقدِّم، ويُجعل (أحد) مبتدأ، إذ (مِنْ) نصوا على زيادتها إذ اقترنت بـ(أحد) المختص بالنفي، والحرف الزائد لا يَمنع الابتداء بالاسم. فإن قلتَ: يلزم وقوع (أحد) في الإثبات، وهو لا يجوز؟ قلتُ: قد ذكر في (التسهيل) في باب العدد: أنه يُغني عن نفي (أحد) نفي ما بعده إن تضمن ضميره. فإن قيل: ماسوَّغَ الابتداء بالنكرة حينئذ؟ فالجواب: العموم كما في: (تمرة خيرٌ من جرادة)، وإنْ سلمنا أنه لا يجوزُ تقديم (أحد) في هذا، فلا يردُ أيضًا؛ لأنَّه إنما قال: (ولأنه إذا تقدم يكون مبتدأ، ولا ينافيه عدم تقدمه)؛ إذ الشرطية لا تقضي الوقوع"[(١)].

ووافق الحفيدَ اللقانيُّ[(٢)]. وأجاب خالدُ الأزهري والصبان[(٣)] عن مضمون ما قاله الحفيد بأن امتناع التقديم؛ لأن (مِن) لا تزاد إلا في الإثبات، لا لوقوع (أحد) في الإيجاب؛ لأن نفي ضميره مسوّغ لذلك، قال الأزهري: "امتناع (مِنْ أَحَدٍ لم يُضرَبْ)، لأن (مِنْ) لا تزاد في الإيجاب، لا لوقوع (أحد) في الإثبات؛ لأن نفي ضميره مسوغٌ لذلك"[(٤)].

المأخذالسابع: قال ابن هشام في (باب: الحال): "قد يقعُ نكرةً بغير مُسوغ، كقولهم: (عَلَيْهِ مِئةٌ بِيضًا)[(٥)]، وفي الحديث: (وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا)[(٦)] "[(٧)].

---

(١) حاشية الحفيد ١/٢٥٦.

(٢) ينظر: حاشية اللقاني ٩١، ب.

(٣) ينظر: التصريح للأزهري ١/٤٢٥، وحاشية الصبان ٢/ ٦٧.

(٤) التصريح للأزهري ١/٤٢٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/١١٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٤٠، والتذييل والتكميل ٩/٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣٤.

(٦) عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: "صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك فصلى جالسًا وصلى وراءه قوم قيامًا، فأشار إليهم أن اجلسوا" صحيح البخاري، باب صلاة القاعد، رقم: (١١١٣)، وينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٤، والتصريح للأزهري ١/٥٨٨.

(٧) أوضح المسالك ٢/٣١٧.

فأنكر الحفيد استشهاد الجد بـ(عَلَيْهِ مِئةٌ بِيضًا) على مجيء الحال نكرة بلا مسوغ، قال: "لقائل أنْ يقولَ: قد حَصَل التَّخصيصُ بالحكم على النكرة بالجار والمجرور، ووُجِد المسوغُ للابتداء، فما بالهم لم يكتفوا به، بل قالوا: إنَّ صاحبَ الحال نكرةٌ لم يتخصص؟، وكذلك قوله: (وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا): قد تخصصت النكرة بالحكم عليها بالفعل، فخرجت عن كونها غير مخصصة، فلا تحتاج إلى مسوغ آخر لانتصاب الحال عنها"[(١)].

ووافقه ياسين الحمصي، قال: "فيه أن هنا مسوغًا للحال، وهو المسوغُ للابتداء بالنكرة، وذلك الإخبار عنها بظرفٍ مُختصٍّ مُقَدَّمٍ"[(٢)].

ولم أقف على من وافقهما، وليس الحكم على صاحب الحال بالجار أو الظرف مقدَّمًا من مسوغات تنكيره، قال خالد الأزهري: "لا يقال: التخصيص بالحكم كافٍ؛ لأنَّا نقولُ: لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلًا"[(٣)]، أي: لم يحتج لأي مسوغ في باب الابتداء بالنكرة وغيره مما يحتاج لمسوغ.

المأخذ الثامن: قال ابن هشام في (باب: الحال): "وتمتنع (أي: تقدير الواو) في سبع صور: إحداها: الواقعة بعد عاطف، نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾[(٤)]"[(٥)].

انتقد الحفيد إعراب الجد المعطوف على الحال حالا، حيث قال: "قوله: (إحداها: الواقعة بعد عاطف) فيه نظرٌ؛ لأنَّه قالَ في خبر المبتدأ حيث كان معطوفًا: إنه تابعٌ لا خبرٌ، وقياسُه: أنْ يكونَ الحالُ الواقعةُ بعد عاطف تبعًا لا حالًا صَناعيًا"[(٦)].

وقد انفرد الحفيد -في ما أعلم- بهذا النقد.

---

(١) حاشية الحفيد ١/٣٤٤.

(٢) حاسية ياسين على التصريح ١/٣٧٨.

(٣) التصريح للأزهري ١/٥٨٨.

(٤) سورة الأعراف، ٤.

(٥) أوضح المسالك ٢/٣٥٣.

(٦) حاشية الحفيد ١/٣٥٢. وينظر: أوضح المسالك ١/٢٢٨-٢٣٠.

ومأخذ الحفيد صحيحٌ؛ فإنَّ ما ذكره في الآية تابعٌ، وليس حالا، وهو ما صرَّح به ابن هشام في (باب: المبتدأ والخبر)، حيث قال: "الأصح جواز تعدد الخبر، نحو: (زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ)...، وليس من تعدد الخبر...﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٞ﴾[1]؛ لأنَّ الثاني تابعٌ له"[2]. وفي (باب: الحال) نفسه أنكر أن يكون التابع من تعدد الخبر، فقال: "وليس منه نحو:﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا﴾[3]"[4].

فخرَّج –هنا– ما بعد العاطف على التبعيَّة، وأنكر كونه حالا.

ويبدو أن ابن هشام راعى المعنى، وغفل عن الصناعة النحوية، فالمعنى في الآية التي ذكرها فيه حالان معنى، أحدهما معطوفٌ على الآخر، ولكن أحكام الصناعة النحوية لا تُجيز أن يكون ما بعد العاطف إلا تابعًا.

المأخذ التاسع: قال ابن هشام في (باب: عطف النسق): "أمَّا (ثُمَّ) فللتَّرتيب والتراخي، نحو:﴿فَأَقۡبَرَهُۥ ٢١ ثُمَّ إِذَآ شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[5]، وقد تُوضَعُ مَوضِع الفاء كقوله[6]:

..... **جَرَى فِي الأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَب**"[7].

ورأى الحفيد أنَّ (ثُمَّ) في البيت لمطلق الجمع، وذلك أنَّ الاهتزاز في الأنابيب مصاحبٌ

(١) سورة الأنعام، ٣٩.

(٢) أوضح المسالك ١/٢٢٨-٢٣٠.

(٣) سورة آل عمران، ٣٩.

(٤) أوضح المسالك ٢/٣٣٥.

(٥) سورة عبس، ٢١، ٢٢.

(٦) عجز بيت من المتقارب، وصدره: (كهزِّ الرُّدَيْنِيّ تحت العَجاج) قائله أبو دواد جارية بن العجاج الإيادي، كما في ديوانه ٥٨، والمعاني الكبير ١/٥٨، والمقاصد النحوية ٤/١٦١٩، والتصريح للأزهري ٢/١٦٥، وشرح شواهد المغني ١/٣٥٨، والدرر اللوامع ٢/٤٢٤، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٣٥٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٧٤، وارتشاف الضرب ٤/١٩٨٨، والجنى الدّاني ٤٢٧، ورواية الديوان: (كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ بَيْنَ الأَكُفِ)، وقد ورد البيت في قصيدة في ديوان حميد بن ثور ص٤٣.

(٧) أوضح المسالك ٣/٢٦٢.

لاضطراب الرُّمح، قال: "ظاهرُ كلامه أنَّ (الاضطراب) عَقيبُ (الجري) من غير تراخٍ، والظاهرُ أنَّه ليس كذلك، بل (الاضطراب) و(الجري) في زمنٍ واحدٍ، وعلى هذا فينبغي أن يُعتَرَض به على ما قاله من إفادتها الترتيب، فإن قيل: إن الأول علةٌ للاضطراب، فهو متقدِّمٌ عليه بالذات، والاضطراب متأخِّرٌ عنه فيحصل به الترتيب، قيل: هذا مُتوقفٌ على أنَّهم يكتفون بمثل هذا في الترتيب المستفاد منها"[(١)].

وما قاله ابن هشام هنا من إفادة (ثمَّ) في البيت معنى الفاء قالَ به في (المغني)[(٢)]، وقال به غيره من شراح الألفية ممن استشهد بالبيت كابن الناظم، والأشموني، والسيوطي[(٣)].

وأجاب عنه خالد الأزهري بأنَّ معنى التعقيب لحظة سريعة، فلا يُعترضُ عليه بأنَّ المعنى يقتضي اقتران زمن الفعل المعطوف للفعل المعطوف عليه، قال: "اعترضَهُ قريبُه فقال: والظاهر أنَّه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد. وجوابه أنَّ الترتيب يحصلُ في لحظات لطيفة"[(٤)].

ووافق الصبانُ الحفيدَ، وقال: إنَّ اعتراضه أقوى مما أجاب به خالد الأزهري[(٥)].

والذي يظهر ما قاله ابن هشام من إفادتها معنى الفاء؛ لأنَّ الاضطراب ناتجٌ عن الجري، والناتج عقلا يحدث بعد المنتِج، وهذا كافٍ للتعقيب.

أو على أنَّه من الترتيب الذكريّ بعطف مفصل على مجمل، قال ناظر الجيش: "(ثُمَّ) هنا واقعةٌ موقع الفاء التي يُعطفُ بها مفصلٌ على مجملٍ؛ لأنَّ جريان الهزِّ في الأنابيب هو اضطرابُ المهْزُوزِ، لكن في الاضطراب تفصيل وفي الهز إجمال"[(٦)].

المأخذ العاشر: في (باب: أسماء الأفعال) قال ابن هشام في اسم الفعل المنقول من

(١) حاشية الحفيد ٦٤، ب.

(٢) مغني اللبيب ١٩٩/١.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٧٤، وشرح الألفية للأشموني ٤١٧/٢، والبهجة المرضية ٤٠٨.

(٤) التصريح للأزهري ١٦٥/٢. ينظر: عدة السالك ٣٦٤/٣.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٩٤/٣.

(٦) تمهيد القواعد ٣٤٣٨/٧.

المصدر: "هو نوعان: مصدرٌ استُعملَ فعلُه، ومصدرٌ أُهمِل فعلُه؛ فالأول نحو: (رُوَيْدَ زَيدًا)، فإنَّهم قالوا: (أَرْوَدَهُ إِرْوَادًا)، بمعنى (أَمْهَلَهُ إِمْهَالًا)، ثم صَغَّرُوا الإروادَ تصغير التَّرخِيمِ، وأقاموه مقام مفعوله، واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله، فقالوا: (رُوَيْدَ زَيدٍ)، وتارة مُنوَّنًا ناصبًا للمفعول، فقالوا: (رُوَيْدًا زَيْدًا)، ثم إنَّهم نقلوه، وسمَّوا به فعله، فقالوا: (رُوَيْدَ زَيدًا)، والدليل على أنَّ هذا اسمُ فعل كونُهُ مبنيًّا، والدليلُ على بنائه كونُهُ غيرَ مُنوَّن"(١).

فانتقد الحفيد ما استدل به ابن هشام على اسمية (رُوَيْدَ)، قال: "لا يَلزمُ من كونِهِ مبنيًا أن يكونَ اسم فعل؛ لأنَّ كثيرًا من الأسماء مبنيٌّ، ومع ذلك فليس باسم فعل. قوله: (والدليل على بنائه كونه غيرَ منونٍ): لا يَلزمُ من كونِهِ غيرَ مُنونٍ أن يكونَ مبنيًّا، وحقُّ العبارة أن يقول: والدليل على بنائها أنها أشبهت الحروف المعملة في كونها أبدًا عاملة غير معمولة"(٢).

ورد الصبان ما قاله الحفيد بأنَّ مراد ابن هشام بالدليل على أن هذا اسم فعل لا مصدر كونه مبنيًّا، وأن مراده بالدليل الآخر مع انتفاء موجب منع الصرف، قال: "قد يقالُ: معلومٌ انحصار (رويد) بين كونه اسم فعل، وكونه مصدرًا، والمقصود إثبات كونه اسم فعل، ونفي كونه مصدرًا فقوله: (والدليل على أن هذا اسم فعل) أي: لا مصدر، وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونُهُ مبنيًّا كونَهُ اسم فعل لا مصدرًا؛ لأنَّ البناءَ ينفي المصدرية، فثبتت اسمية الفعل، فتأمل.

قوله: (والدليل على بنائه عدم تنوينه): اعترضَه الحفيدُ بأنَّه لا يلزمُ من عدم تنوينه أن يكون مبنيًّا، فكان يَنبغي أنْ يقول: (الدليلُ على بنائها أنَّها أَشبهَت الحرف في كونها أبدًا عاملة غير معمولة). ولك أن تقول: المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء، فلم يبقَ إلا البناء، فاندفعَ الاعتراض"(٣).

المأخذ الحادي عشر: قال ابن هشام في (باب: ما لا ينصرف): "أما ذو الوزن فهو (أَفْعَل) بشرط أن لا يَقبلَ التاءَ، إمَّا لأنَّ مؤنثَهُ (فَعْلَاء) كـ(أَحْمَر)، أو (فُعْلَى) كـ(أَفْضَل)، أو

(١) أوضح المسالك ٨٦/٤.

(٢) حاشية الحفيد ٧٠، أ.

(٣) حاشية الصبان ٢٠٢/٣.

لكونه لا مؤنث له كـ(أَكْمَرَ)، و(آدَرَ)، وَإِنَّما صُرِف (أَرْبَع) في نحو: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ)؛ لأنَّه وُضِع اسمًا؛ فلم يُلتفَت لما طرأ له من الوصفية، وأيضًا فإنَّه قابلٌ للتاء"[(١)].

انتقد الحفيد عدم اكتفاء جده ابن هشام في تعليل صرف (أَرْبَع) في المثال بقُبولِه للتاء، حيث قدَّم على هذه العلة علةً أخرى، وهي أنَّ الوصفية فيه عارضةٌ؛ لأنَّه وضع اسمًا لعددٍ، قال: "قوله: (وإنما صُرف ﴿أَرْبَع﴾) لا حاجةَ إلى ما ذكره والاعتذارِ عنه بما ذَكَره؛ لأنَّه إن نظرَ إلى ما الكلامُ فيه فهو خارجٌ؛ لأنَّ الكلامَ في ما وُضع صفةً، وهو ليس كذلك. وقوله: (وأيضًا)، إلخ: أي لو فُرض أنَّه وُضع صفةً لكان مَصروفًا أيضًا؛ لأنَّه قابلٌ للتاء، نعم لو قال: (ولهذا صُرِفَ ﴿أَرْبَع﴾) لكان حسنًا"[(٢)].

وقد ماثل ابن هشام في الجمع بين العلتين ابن الناظم، والمرادي[(٣)]، بل إن ابن عقيل، والشاطبي، والمكودي، والأشموني، والسيوطي توقفوا على علة عروض الوصفية في (أربع)[(٤)].

ولا يلزم الجدَّ ابنَ هشام ما قاله الحفيد؛ لأنَّه إنما جاء به لشرح قول ابن مالك[(٥)]:

وألغينَّ عارضَ الوصفيَّه كأربعٍ، وعارضَ الاسميه

فابن مالك مثَّل بـ(أَرْبَع) لعدم الاعتداد بالوصفية العارضة، فلو اقتصر الجد على علة قبول التاء لخرج عن مراد المصنف.

وقد أخذ ابن طولون على ابن مالك تمثيله لعروض الوصفية بـ(أربع)؛ لأنَّ فيه علةً أخرى لصرفه، هي قبول التاء، قال: "في التمثيل به نظرٌ، فإنَّ فيه مُقتضى آخر للصَّرف، وهو أنَّه يقبلُ التأنيث بالتاء، نحو: (مَرَرتُ بِرَجالٍ أربعةٍ) لكن يُمثَّلُ ذلك بقولهم: (مَرَرتُ بِرَجلٍ أَرنبٍ)، أي:

(١) أوضح المسالك ١١٨/٤.

(٢) حاشية الحفيد ٧١، ب.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٥٤، وتوضيح المقاصد ١١٩٤/٤.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٣٢٤/٣، والمقاصد الشافية ٥٩٣/٥، وشرح الألفية للمكودي ٢٤٠، وشرح الألفية للأشموني ٥١٣/٢، والبهجة المرضية ٤٦٤.

(٥) ألفية ابن مالك ٥٥.

ذليلٍ"[1].

المطلب الثاني: الخطأ في تأويل الدليل:

وهو ما كان نقد الحفيد فيه مُوجهًا إلى ما تأوله ابنُ هشام من الأدلة من حيث التقدير، وتخريج المشكل منها سواء كانت من أدلته أم أدلة مخالفيه، وفيه ستة مآخذ، هي:

المأخذ الأول: في (باب: إنَّ وأخواتها) قال ابن هشام في تخريج استدلال الكوفيين بقراءة الرفع في ﴿وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[2] على جواز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر: إنَّ خبر اسم (إنَّ) محذوف لدلالة خبر المبتدأ بعده عليه[3].

فأخذ عليه الحفيد تخريج الرفع في الآية بحذف خبر (إنَّ) لدلالة خبر المبتدأ بعده عليه؛ إذ إنَّ معنى (الصَّلاة) من الله مغايرٌ لمعناها من الملائكة، وقد اشترطوا مطابقة الدليل اللفظي في المعنى للمحذوف، قال الحفيد: "لعلك تقول: هذا التوجيه مشكلٌ؛ لأنَّه يكون قد حذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه، والثاني لا يدل هنا على الأول؛ لأنَّ صلاة الملائكة مغايرةٌ للصلاة من الله؛ لأنها منهم دعاءٌ واستغفارٌ، ومن الله رحمةٌ، وهم يقولون: إن الدليل الدال على المحذوف لا بدَّ وأن يكون المحذوف من جنسه، وإذا لم يكن من جنسه لم يكن دليلًا عليه بدليل ما ذكره المصنِّف في (المغني) في الباب الخامس، من امتناع قولك: (ليت زيدًا قائمٌ وعمرٌو)؛ لأنَّك إن جعلت التقدير: (وعَمرٌو قائمٌ)، وقلت: إنَّه خبرٌ، امتنع العطف؛ لأنه يصير خبرًا، والأول إنشاءٌ، و(قائم) الأول لا يدل على (قائم) الثاني المحذوف؛ لأن الأول مُتَمَنًى، فلا يدل على الثاني؛ لأنَّه ليسَ مُتَمَنى، وليس لك أن تقول إن الثاني مُتَمَنًى؛ لأنه لا يدخل في حيز التمني"[4].

---

(١) شرح الألفية لابن طولون ١٧٨/٢. وينظر: وحاشية الخضري على ابن عقيل ٧٠٢/٢.

(٢) سورة الأحزاب، ٥٦. ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٥١، إعراب القرآن للنحاس ٢٢٢/٣.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣٦٤/١.

(٤) حاشية الحفيد ٢٠٠/١.

وقد أجاب ابن هشام عما قد يرد على اشتراط المطابقة بين المحذوف والدليل اللفظي بعد النص الذي نقله الحفيد مباشرة، قال ابن هشام: "فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ في قراءة من رفع، وذلك محمولٌ عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني، أي: (إِنَّ اللهَ يُصَلي وَملائكتُهُ يُصَلُّونَ)، وليس عطفًا على الموضع، و(يُصَلُّونَ) خبرًا عنهما؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، و(الصَّلاة) المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة...، قلت: الصوابُ عندي أن (الصلاة) لغة بمعنى واحد، وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض"[1].

وبهذا يندفعُ ما قاله الحفيد من عدم دلالة الخبر الثاني على الأول.

المأخذ الثاني: قال ابن هشام في (باب: ظنَّ وأخواتها): "يجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصارًا، أي: لدليل، نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[2]، وقوله[3]:

بِـــأَي كِتَابٍ أَمْ بِأَيّةِ سُنّةٍ تَرَى حُبَّهُم عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

أي: (تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَائي)، و(تَحْسبُ حُبَهُم عَارًا عَليَّ)"[4].

فأخذ عليه الحفيد تقديره مفعولي (زَعم) على غير الشائع فيه، إذ إن الأكثر أن يجيء مفعولاها صلة لـ(أنَّ)، والأولى في التقدير الحملُ على الأكثر، قال: "قوله: (أي: تَزْعُمُونَهُم شُرَكَائي)، إلخ: قد قال المصنِّف في غير هذا الكتاب[5]: (إن التقدير (يَزْعُمُونَ أَنَّهُم شُرَكَاء)، وهو أولى): لأنَّ المصنِّف قدَّم أن الغالب على (زَعَمَ) أن تدخل على (إِنَّ) أو (أَنَّ) وصلتها)،

(١) مغني اللبيب ٣٢٨/٢، و٣٢٩.

(٢) سورة القصص، ٦٢.

(٣) من الطويل، للكميت بن زيد الأسدي، ينظر: المسائل الحلبيات ٧٣، وشرح التسهيل ٧٣/٢، ينظر: المقاصد النحوية ٨٦٩/٢، والخزنة ٣١٤/٤.

(٤) أوضح المسالك ٦٩/٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٣١٢/٢.

وعند التقدير يقدر الكثير الشائع في الاستعمال"[1].

وخرَّج خالد الأزهري عدوله عن التخريج بالأكثر بأن كلامه في حذف المفعولين لا في ما سدَّ مسدهما، قال: "عَدلَ عن تقدير: (تَزْعُمُونَ أَنَّهم شُرَكَاءُ) وإن كان هو الكثير إلى (تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ)؛ لأنَّ الكلام في حذف المفعولين معًا، لا في حذف ما يسد مسدهما"[2]، وبهذا خرَّج محمد النجار كلام ابن هشام[3].

والظاهر صحة ما أخذه الحفيد؛ لما قاله من أنَّ الأولى التقدير على الشائع في كلام العرب، ففي الحمل على غير الشائع مخالفة للأصل في التقدير، وهو ما أخذه ابن هشام في (المغني)، و(شرح شذور) على من قدَّر المحذوف في الآية غير موصول بـ(أنَّ)، قال: "قولهم في ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ إن التقدير: (تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ)، والأولى أن يُقدر: (تَزْعُمُونَ أَنَّهم شُرَكَاءُ) بدليل ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾[4]، ولأن الغالب على (زَعم) أن لا يقع على المفعولين صريحًا بل على (أنَّ) وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك"[5].

وبهذا يَندفِعُ تخريج خالد الأزهري، وغيره لقول ابن هشام، وقد رد الدنوشري تخريج الأزهري، بقوله: "فيه نظرٌ؛ فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم: ولك أن تقول: ما يسد مسدهما بمنزلتهما، فحذفه كحذفهما. انتهى. وكون الكلام في حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما، ولكن التمثيل يكفي فيه الاحتمال"[6].

وقال الصبان: "قوله: ﴿تَزْعُمُونَ﴾ التقدير: (تَزعُمُونَهُم شُرَكائي)، أو (تَزعُمُونَ أَنَّهم

(١) حاشية الحفيد ١/٢٢٦.

(٢) التصريح للأزهري ١/٣٧٧.

(٣) ينظر: ضياء السالك ١/٣٨٦.

(٤) سورة الأنعام، ٩٤.

(٥) مغني اللبيب ٢/٣١٢، ينظر: شرح الشذور الذهب ٣٣٤.

(٦) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ١/٢٥٩.

شُرَكائي) جريًا على الأكثر من تعدي (زعم) إلى (أنَّ) وصلتها، ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لا في حذف ما يسد مسدهما؛ لأن ما يسد مسدهما بمنزلتهما"[(١)].

المأخذ الثالث: في (باب الفاعل) أجاب ابن هشام على من استدل بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾[(٢)] على جواز ترك تأنيث فعل جمع المؤنث السالم، قال: "سلامةُ نظم الواحد في جمعي التصحيح أَوجَبت التذكير في نحو: (قَامَ الزَّيْدُونَ)، والتأنيث في نحو: (قَامَتْ الهِنْدَاتُ)، خلافًا للكوفيين فيهما، وللفارسي في المؤنث، واحتجوا بنحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[(٣)]، ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾، وقوله[(٤)]:

فبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي .....

وأُجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد، وبأنَّ التذكير في ﴿جَآءَكَ﴾ للفصل، أو لأنَّ الأصل (النِّساءُ المؤمِناتُ)، أو لأنَّ (أَلْ) مقدرةٌ بـ(اللاتي)، وهي اسم جمع"[(٥)].

فاعترض الحفيد على تخريج ابن هشام التذكير في الآية بالفصل بضمير المفعول، قال: "قوله: (وبأنَّ التَّذكيرَ في (جَاءكَ) للفصل): فيه نظرٌ؛ لأنَّه يلزمُ منه أن يكون القراء يجمعون على غير المختار، وهم لا يجمعون على غير المختار"[(٦)].

فتخريج ابن هشام –حسب مأخذ الحفيد– مَفاده إجماع القراء السبعة على أمر مرجوح

(١) حاشية الصبان ٢/٣٥.

(٢) سورة الممتحنة، ١٢.

(٣) سورة يونس،١٠.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه: (والأَقْرَبُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصدَّعُوا)، قائله عبدة بن الطيب كما في ديوانه ٥٠، والمفضليات ١٤٨، وربيع الأبرار للزمخشري ١٢٧/٥، والمقاصد الشافية ٥٨٩/٢، وإلى أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي في المقاصد النحوية ٩٣٥/٢، وبلا نسبه في الخصائص ٢٩٨/٣، وشرح التسهيل ١١٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩٨/٦، والتصريح للأزهري ٤١١/١.

(٥) أوضح المسالك ١١٦/٢.

(٦) حاشية الحفيد ٢٤٣/١.

غير مختار، فالمختار أن الفصل بغير (إلا) الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح.

وقد نقل خالد الأزهري هذا المأخذ ولم يذكر له جوابًا[(١)]، وقال الصبان: "ويمكن دفعه عن الأول بأنَّه مشترك الإلزام، إذ الظاهر أن الكوفيين -أيضًا- يرجحون الإثبات على أنَّ بعضهم التزم أنَّ السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح"[(٢)].

ويمكن أن يجاب على الاعتراض بأن ابن هشام ذكر الإجابة عن (الآية) حاكيا له بقوله: "وأجيب"، ولم يرجح، وعليه فهو ناقلٌ؛ فلا يلزمه الاعتراضُ.

المأخذ الرابع: في (باب: الحال) اعترض ابن هشام على استدلال ابن مالك في (شرح التسهيل) على تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[(٣)] حيث قال ابن مالك: "(كَافةً) حال من (النَاسِ)، والأصلُ: (للناسِ كَافةً)، أي: جميعًا، وهذا هو الصحيحُ "[(٤)].

فاعترض عليه ابن هشام الجد قائلًا: "(كَافةً) حالٌ من الكاف، والتاء للمبالغة، لا للتأنيث، ويلزمُه تقديم الحال المحصورةِ، وتعدي (أَرسَلَ) باللام، والأول ممتنعٌ، والثاني خلافُ الأكثر"[(٥)].

فأنكر الحفيدُ على جده ردَّه استدلال ابن مالك بالآية بقوله: "قوله: (وتعدي أرسل باللام): هذا لا يَصلحُ أنْ يكون قادحًا؛ لأنَّه واقعٌ -أيضًا- في التنزيل"[(٦)].

ووافق الحفيدَ محيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهريُّ، واللقانيُّ[(٧)]، قال محيي الدين عبد القادر المكي: "قوله: (ويلزمُهُ تقديم الحال المحصورة، وتعدي (أَرْسَلَ) باللام). شرح: أقول:

---

(١) ينظر: التصريح للأزهري ٤١١/١.

(٢) حاشية الصبان ٥٥/٢.

(٣) سورة سبأ، ٢٨.

(٤) شرح التسهيل ٣٣٧/٢.

(٥) أوضح المسالك ٣٢١/٢.

(٦) حاشية الحفيد ٣٤٥/١.

(٧) ينظر: رفع الستور ٢٧٨/١، والتصريح للأزهري ٥٩١/١، وحاشية اللقاني ١٠٠، ب.

لا يُعدُّ هذا قادحًا في ما ذهب إليه الناظم -رحمه الله- من الإعراب، أمَّا الأول: فلأنَّ حصر الحال المذكورة إنما وقع بـ(إلا)، وقد ذهب جماعة إلى أنَّ المحصورَ فيه بـ(إلا) لا يجبُ تأخيرُه، بل يجوزُ تقديمه؛ لأنَّ اقترانه بـ(إلا) دليلٌ على المقصود، وقد تقدَّم نظائره في المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول، وأما تعدي (أَرْسَلَ) باللام فهو صحيحٌ كثيرٌ واقعٌ في كلام الله تعالى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[1]"[2].

والذي اختاره الجد ابن هشام هو قول الزجاج[3]، وقد ردَّ ابن مالك قول الزجاج بأنَّه جَعَلَ (كافةً) حالا مفردة وذلك لا يعرف في غير محل النزاع، وجَعَلَ الحال مؤنثة من مذكَّرٍ، وذلك غير متأتٍ في أغلبه إلا بجعل تائه للمبالغة، وهو مقصورٌ على السماع، ولا يتأتي غالبًا إلا على أمثله المبالغة كـ(نسَّابَة)، و(مِهذَارَة)، و(كَافَة) على فاعلة، فإن حملت على رواية حملت على شاذِّ الشاذِّ، والحمل على الشاذِّ مكروهٌ، فكيف على شاذ الشاذ![4]

وقد نقل ابن هشام في (الحواشي) رد ابن مالك هذا دون أن يحشي عليه[5].

المأخذ الخامس: في (باب: عطف النسق) قال ابن هشام: "أمَّا الفاءُ فللترتيب، والتَّعقِيب، نحو: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾[6]، وكثيرًا ما تقتضي -أيضًا- التسبُّب إن كان المعطوف جملة؛ نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[7]، واعتُرض على الأوَّل بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[8]، ونحو: (تَوَضَأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ)[9]، الحديث، والجواب: أنَّ المعنى (أَرَدْنَا

(١) سورة النساء، ٧٩.

(٢) رفع الستور ١/٢٧٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٤، والكشاف ٣/٥٨٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٧-٣٣٨.

(٥) ينظر: التصريح للأزهري ١/٥٩٠.

(٦) سورة عبس، ٢١.

(٧) سورة القصص، ١٥.

(٨) سورة الأعراف، ٤.

(٩) صحيح البخاري، كتاب: الوضوء، باب: الرجل يوضئ صاحبه، رقم: (١٨٢)، وصحيح مسلم، كتاب: =

إِهْـلَاكَـهَا)، و(أَرَادَ الوُضُوءَ)"[1].

فأجاب ابن هشام عن الاعتراض بـ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ على معنى الترتيب في الفاء؛ لإنَّ الهلاك متأخرٌ عن مجيء البأس، فلم تُفد فاء العطف الترتيب. وكذلك الوضوء متأخرٌ على غَسل الأعضاء، بأنَّهما على إضمار الإرادة.

فانتقد الحفيد ما أجاب به ابن هشام من إضمار الإرادة في الآية والحديث؛ وذلك أنَّ حملها على الترتيب الذكري أولى؛ لأنَّه من خصائص الفاء، قال: "قوله: (والجواب أن المعنى أردنا إهلاكها): لا يحتاجُ إلى هذا الجواب؛ لأنَّها قد عطَفتْ مُفَصَّلا على مجمَل، وهما متَّحدان في المعنى، وهذا الحكم من خصائص الفاء"[2].

وقد اكتفى الأشموني، والسيوطي وابن طولون، بالجواب عن الاعتراض بما ذكره ابن هشام[3]. وعطف التخريج بالترتيب الذكري على إضمار الإرادة خالد الأزهري، والصبان، ومحمد النجار من المحدثين[4]، ما يُفيد صحة الحمل على كلٍّ منهما عندهم، دون أولوية لأحدهما على الآخر، وهو صنيع الجد في (المغني)، فقد قال: "قال الفراء[5]: إنَّها لا تُفيد الترتيب مطلقًا، وهذا -مع قوله إن الواو تُفيد الترتيب- غريبٌ، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾، وأُجيبَ: بأنَّ المعنى (أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا)، أو بأنها للترتيب الذكريّ"[6].

وقد أخذ ياسين الحمصي على خالد الأزهري عطفه الجواب بالترتيب الذكري على جواب ابن هشام؛ لقلة الترتيب الذكري، وكثرة المعنوي، فالحمل عليه مرجوحٌ، قال: "(قوله:

=

الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (٢٤٦).

(١) أوضح المسالك ٣/٣٦١.

(٢) حاشية الحفيد ٦٤، ب.

(٣) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٢/٤١٧، والبهجة المرضية ٤٠٧، وشرح الألفية لابن طولوان ٢/٨١.

(٤) ينظر: التصريح للأزهري ٢/١٦١، وحاشية الصبان ٣/٩٤، وضياء السالك ٣/١٩٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١/٣٧١.

(٦) مغني اللبيب ١/٢٧٢، وينظر: ٢/٤٥١.

المعنوي): حمل (أي: ابن هشام) الترتيب عليه؛ لأنَّه الأكثرُ كما يُبنى عليه قوله بعد، وقد يكونُ للترتيب الذكري، والمتبادر أنَّه جعلهما داخلين في كلام المصنِّف، وقد ذكر المصنِّفُ في (المغني) أنَّ الترتيب نوعان، ولم ينبه على قلَّة الذكريّ، لكن الظاهرَ أنَّه هنا لم يُرِد إلا المعنوي، فلا ينبغي إدخال الذكري في كلامه، والدليلُ على أنَّه أَرادَ ذلك اعتراضُه على معنى الترتيب بالآية، وبنحو: (تَوَضَأَ فَغَسَلَ) إلخ، وجوابه بأنَّ المعنى (أَرَادَ)، فإنَّه لو أَرادَ التَّرتيبَ مطلقًا لم يصح الإيراد ليحتاج إلى ذلك الجواب، ويؤيد هذا أن الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذكري فيهما جوابًا ثانيًا، وبهذا يُعلمُ أنَّ كلام الشارح أولًا وثانيًا غير مناسبٍ، والذي أوقعه في ذلك الصنيعِ كلامُ (المغني)، وهو مشكلٌ كما يُعلم بالمراجعة، ولو أنَّ الشارح اقتصرَ على تقييد الترتيب في كلام المصنِّف بالمعنوي، ثم قال بعد إيراد المصنف الآية والحديث: (وهذا بناءً على تخصيص الترتيب بالمعنوي، ولو جعلت له وللذكري وحمل ما في الآية والحديث على الذكري لم يتجه الإعتراض واستغنى عن الجواب) طابقَ في المقال مقتضى المقام كما لا يخفى"[(١)].

وهو الظاهر، وبه يندفع اعتراض الحفيد على ابن هشام.

المأخذ السادس: قال ابن هشام في (فصل: أَمَّا): "هي حرفُ شرطٍ وتوكيد دائمًا، وتفصيل غالبًا. يدلُّ على الأوَّل مجيءُ الفاءِ بعدها. وعلى الثالث استقراءُ مواقعها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[(٢)]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[(٣)]، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[(٤)] الآيات، ومنه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[(٥)] الآية، وقَسيمُهُ في المعنى قولُه تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ الآية، فالوقْفُ دونه، والمعنى: (وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فَيَقُولُونَ). وذلك على أنَّ المرادَ بالمتشابه ما استأثر اللهُ تعالى بعلمه"[(٦)].

(١) حاشية ياسين على التصريح ١٣٨/٢.

(٢) سورة الضحى، ٩.

(٣) سورة آل عمران، ١٠٦.

(٤) سورة الليل، ٥.

(٥) سورة آل عمران، ٧.

(٦) أوضح المسالك ٢٣٢/٤.

ورأى الحفيد أنَّ قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ لا يصحُّ أن يكون مقابلًا لـ﴿ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾، قال: "الذي يظهرُ أنْ التقديرَ: (وأَمَّا غَيرُهُم فَيَقُولُونَ)؛ لأنَّه أعمُّ فائدةً مما ذكر؛ لأنَّ المقابل لقوله: ﴿ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾ من ليس في قلبه زيغٌ، لا الرَّاسخ في العلم، لكن المصنِّف نظرَ إلى لفظ (الرَّاسخون) فجعل المعنى راجعًا إليهم"[1].

والذي يظهر عدمُ وجود تخالف بين قول الجد وقول حفيده، فمراد الجد بقوله: (والمعنى: وأمَّا الرَّاسِخون فَيَقُولُونَ) أنَّ هذه الجملة المستأنفةَ في موضع القسم الثاني، لا أنها القسيم للأول، وتقديرها: (وأمَّا غيرُهم فيؤمنون به، ويَكِلون معناه إلى ربِّهم)، وإنَّما جاز حذفها لدلالة الجملة المستأنفة عليها، يدلُّ على ذلك قول ابن هشام في (المغني): "قد يُتركُ تكرارُها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يُذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالأول نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ١٧٤ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدۡخِلُهُمۡ فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَفَضۡلٖ﴾[2]، أي: وأمَّا الذين كَفَرُوا بِالله فَلَهُم كَذا وكذا، والثاني نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾[3]، أي: وأمَّا غَيرُهُم فَيُؤمنونَ بِهِ، ويَكِلونَ مَعنَاهُ إلى ربِّهِم. ويدلُّ على ذلك ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾[4]، أي: كُلٌّ مِن المتشَابِهِ والمُحكَمِ مِنْ عِندِ اللهِ، وَالإيمانُ بِهما وَاجبٌ، وكأنَّه قيل: وأمَّا الرَّاسِخون في العلم فَيَقُولُونَ"[5].

وبه يندفعُ ما أخذه الحفيدُ على جده من أن مراده أنَّ (الراسخون في العلم) قسيمٌ

(١) حاشية الحفيد ٨١، ب.

(٢) سورة النساء، ١٧٤، ١٧٥.

(٣) سورة آل عمران، ٧.

(٤) سورة آل عمران، ٧.

(٥) مغني اللبيب ٢٠٢/٢.

لـ(الذين في قلوبهم زيغ). والله أعلم.

المطلب الثالث: عدم تمحض الدليل لوجه الاحتجاج به:

وفيه اخرج الحفيد ما استدل به ابن هشام عن وجه الاحتجاج به، فلا يتمحض الدليل لوجه الاستشهاد به، والمآخذ فيه ثلاثة، هي:

المأخذ الأول: قال ابن هشام في باب (المبتدأ والخبر) إن الضمير في متعلق الظرف والمجرور انتقل إلى الظرف والمجرور بعد حذف المتعلق، قال: "الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله[1]:

..... **فَإِنَّ فُؤادِي عِنْدَكَ الدَّهرَ أَجْمَعُ**"[2].

فخرج الحفيد ما استدل به ابن هشام على انتقال الضمير إلى الظرف والجار والمجرور بتخريجين، تقتضي صحتهما أو صحة أحدهما خلو البيت من وجه الاستدلال به، الأول: أن يكون (أَجمَعُ) توكيدًا لمحل اسم (إنَّ). والثاني: أن يكون توكيدًا للضمير المحذوف، وعليه فلا ينهض البيت للاحتجاج على انتقال الضمير إلى الظرف، قال: "قوله: (فُؤادِي عِنْدَكَ الدَّهرَ أَجْمَعُ) وجه الدلالة منه أنَّ (أجمع) مرفوعٌ لا يَصلحُ أن يكون توكيدًا لـ(لدهر)؛ لأنَّه منصوبٌ، ولا لـ(فؤادي)؛ لأنَّه اسمُ (إنَّ) وهو منصوبٌ، ولا للضمير المحذوف؛ لأنَّ التوكيد ينافي الحذف؛ لأنَّ فيه توهينًا وفي التوكيد تقوية، فتعيَّن أن يكون توكيدًا للضمير الذي انتقل في الظرف، هكذا ذكروا، ويمكن أن يناقشوا في ذلك بأن يقال: لم لا يجوزُ أن يكون (أَجْمَعُ) توكيدًا لاسم (إنَّ) باعتبار ما كان قبل وجود الناسخ، كما في المعطوف بعد استكمال الخبر، وعطف البيان – أيضًا– نصَّ على ذلك ابن مالك، فإنه قال[3]: وحكم التوكيد، وعطف البيان، حكمُ المعطوف

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره: (فَإِنْ يَكُ جُثمَاني بِأَرض سِوَاكُمُ) قائلة كثيِّر عزة كما في ديوانه ٤٠٤، وأمالي ابن الشجري ٧٧/٢، وتمهيد القواعد ١٠٠٧/٢، ونسب إلى جميل بثينة كما في ديوانه ٧٣، والمقاصد النحوية ٤٩٥/١، التصريح للأزهري ٢٠٧/١، وشرح شواهد المغني ٨٤٦/٢، والخزانة ٣٩٥/١-٣٩٧. وبلا نسبه في توجيه اللمع ١١٣/١، والتذييل والتكميل ٥٥/٤، ومغني اللبيب ١٠٢/٢، وشرح الألفية للأشموني ٩٣/١.

(٢) أوضح المسالك ٢٠١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٢/٢.

والمعطوف عليه بعد استكمال الخبر، يجوز رفعه، فكذلك ههنا. ويمكن أن يُقال: لا نُسلم أنَّ الحذف يَقتضي التوهين، بل قد يكون مقتضيًا للتقوية كما نص عليه أهل المعاني"[(١)].

وقد وافق الحفيدَ اللقانيُّ في إمكانية تخريجه على أنَّه توكيد لاسم (إنَّ) بالاتباع على المحل، قال: "لقائل أن يقولَ: يجوزُ أن يكون تأكيدًا لـ(فُؤادِي) على محله من الرفع بالابتداء؛ إذ قد حَصلَ الشرط، وهو المجيء بعد الخبر؛ إذ العطف وغيره سواءٌ كما في الرضي"[(٢)].

ووافقه ياسين الحمصي في عدم التنافي بين الحذف والتوكيد[(٣)].

والذي يظهرُ صحة استدلال ابن هشام بالبيت؛ لأن التخريج الأول ممتنع على مذهبه؛ لقوله في (باب: المبتدأ والخبر) بزوال حكم الابتداء من اسم (إنَّ) لفظًا ومحلًا، قال: "المحققون على أنَّ رفعَ ذلك ونحوه على أنَّه مبتدأٌ حذف خبرُه، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصلٌ، لا بالعطف، على محل الاسم مثل: (مَا جَاءَنِي مِن رَجُلٍ وَلا امرَأَةٌ)، بالرفع؛ لأنَّ الرافع في مسألتنا الابتداء، وقد زالَ بدخول الناسخ"[(٤)].

أما التخريج الثاني فقد قال في (المغني) بامتناعه، لما بين التوكيد والحذف من تنافٍ، قال في الخلاف في العامل في الضمير المستتر في الظرف والجار والمجرور: "هل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن (استَقرَّ)، وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلافٌ، والمذهب المختار الثاني؛ لدليلين، أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: (زَيدٌ فِي الدَّارِ جَالسًا)، ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع، ولقوله:

فَإنْ يكُ جُثْمَانِي بِأَرضِ سوَاكمُ فإنَّ فُؤَادِي عِنْدَك الدَّهرَ أَجْمَعُ

فأكَّد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستترُ إلا في عامله، ولا يصحُّ أن يكون توكيدًا لضميرٍ محذوفٍ مع الاستقرار؛ لأنَّ التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم (إنَّ) على محله

(١) حاشية الحفيد ١/١٢٤.

(٢) حاشية اللقاني ٦٦، ب. وينظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٥٣.

(٣) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١/١٦٦.

(٤) أوضح المسالك ١/٣٥٨.

من الرفع بالابتداء؛ لأنَّ الطالبَ للمحل قد زال"[1].

وبه يتمحض البيت للاستدلال به على انتقال الضمير إلى الجار والمجرور، ويندفعُ انتقاد الحفيد.

المأخذ الثاني: قال ابن هشام في (باب: الفاعل) في مواضع وجوب تأخير الفاعل على المفعول: "أنْ يتَّصل بالفاعل ضميرُ المفعول نحو:﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2]، ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾[3]، ولا يُجَوِّزُ أكثرُ النحويين نحو: (زَانَ نورُهُ الشَّجَرَ) لا في نثرٍ ولا في شعر، وأجازه فيهما الأخفش، وابنُ جني، والطُّوال، وابن مالك، احتجاجًا بنحو قوله[4]:

جَزَى رَبُّهُ عَني عَدِيَّ بن حَاتِمٍ .....

والصحيح جوازه في الشعر فقط"[5].

فأخذ عليه الحفيد عدم تمحض البيت للاستدلال به على جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول شعرًا بهذا البيت، لجواز حمل الضمير على (جَزَى)، ويكون التقدير: (جَزَى رَبُّ الجَزاءِ عَنِي عَدِيَ) قال: "قوله: (جَزَى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ): لا شاهدَ فيه؛ لأنَّه يجوزُ أنْ

(١) مغني اللبيب ١٠١/٢.

(٢) سورة البقرة، ١٢٤.

(٣) سورة غافر، ٥٢.

(٤) صدر بيت من الطويل، لأبي الأسود الدؤلي وعجزه: (جزاء الكلاب العاويات وقد فعل)، كما في ديوانه ٤٠١، والخزانة ٢٨١/١، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٣/١، والتذييل والتكميل ٢٦٤/٢، وتخليص الشواهد ٤٨٩، والجمل ١١٩، وأمالي ابن الشجري ١٥٢/١، والبديع ٩٩. ونسب إلى النابغة الذبياني كما في ديوانه طبعة دار الكتاب العلمية ١٦١، والخصائص ٢٩٤/١، والمقاصد الشافية ٦١١/٢، وعُزي إلى عبد الله بن همارق وقيل: هو مولد مصنوع، ينظر: التذييل والتكميل ٢٩١/٦، والمقاصد النحوية ٩٤٩/٢، والتصريح للأزهري ٤١٦/١. وقد اختلفت رواية صدره بين تلك المصادر باختلاف نسبته، واختلاف رواياتها يرجح وُقوع العجزِ في شعر غيرِ واحد

(٥) أوضح المسالك ١٢٥/٢.

يكونَ الضمير في (رَبُّه) عائدًا إلى الجزاء المفهوم من(جَزَى)"[1].

وقد اُختلفَ في تخريج هذا البيت، فقال عنه ثعلب: "بأنه شاذٌ، وبأنَّه يجوزُ أن تكون الكناية لغير (عديٍّ) وكأنَّه وصف رجلًا أحسن إليه، ثم قال: جَزَاهُ ربُّه خيرًا، وجَزَى عَني عَديَّ بنَ حَاتم شرًّا"[2]، وضعَّف ابن هشام تخريج ثعلب هذا، فقال عنه: "ولا خفاء بما في هذا التأويل من السقوط لكثرة تكلُّفه، وادعاء حذف ما لا دليل عليه"[3].

وبما قال الحفيد خرج عدد من العلماء الشاهد في البيت، قال ابن يعيش: "الصوابُ أن تكون الهاء عائدةً إلى المصدر، والتقديرُ: (جَزَى رَبُّ الجَزاءِ)، وصار ذكرُ الفعل كتقديم المصدر؛ إذ كان دالًا عليه"[4]، وقال ابن عصفور بأنَّ البيت ضرورة[5].

وقد قوَّى ابنُ هشام في (تخليص الشواهد) هذا التخريجَ بما ظهر فيه (الجزاء) المقدَّر، حيث قال: "أجاب المانعون بأن الضمير في (رَبُّه) ليس عائدًا إلى (عَدِيّ) بل إلى (الجزاء) المفهوم من قوله: (جَزى)، وكأنَّه قيل: ([جَزَى][6] مَالِكُ الجزاءِ)، أي: الذي بيده أمرُ الجزاءِ، ويشهدُ لهم قول النابغة[7]:

جَزَى اللهُ عَبْسًا وَالجزَاء يَكْفُّهُ جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وقول عليّ ﷺ[8]:

---

(١) حاشية الحفيد ٢٤٨/١.

(٢) ينظر قول ثعلب في تخليص الشواهد ٤٩١.

(٣) المصدر السابق ٤٩٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٣/١.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر ٢١٠.

(٦) في التحقيق (جزاء)، والصواب ما أثبت.

(٧) البيت من الطويل، للنابغة كما في ديوانه طبعة ١٩١، كما في الخزانة ٢٨١/١، و٢٨٧، واللامع العزيز ٧٤٩، وله أو لعبدالله بن همارق في المقاصد النحوية، ورواية الديوان: (جَزَى اللهُ عَبْسًا في المواطن كلِّها) ورواية الخزانة (جَزَى اللهُ عَبْسًا عبس آل بغيض)، ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين.

(٨) البيت من الطويل، قائله علي بن أبي طالب ﷺ في ديوانه ١٧٠، والعقد الفريد ١٢٥/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٨، والملحة في شرح اللملحة ٥١١/١، وشرح الألفية للمكودي ١٨٢، والمقاصد النحوية =

جَزَى اللهُ عَني وَالجزَاءُ بِفَضلِهِ رَبِيْعَةَ خَيرًا مَا أَعَفَّ وأكرَمَا

وعلى هذا فإضافة كلمة الربِّ إلى ضمير الجزاء أعطى المعنى الذي تعطيه الجملتان المعترضتان في البيتين"[(١)].

وما قاله الحفيد صوابٌ من جهة أنَّ الأصل في الدليل امتناع تخريجِه عن وجه الاحتجاج به، لا سيما مع وجود غير هذا الشاهد مما تقدَّم فيه الفاعلُ المتصلُ بضمير المفعول على المفعول، مما لا يحتمل التخريج[(٢)]، فكان الاستدلالُ بأحدها على المسألة أولى، أو الجمع بينها في الاستشهاد؛ لأنَّ الدليل يتقوى بنفسه كما يتقوى بانضمام مثله إليه.

المأخذ الثالث: في (باب: ما لا ينصرف) قال ابن هشام في منع صرف الاسم المعدول على وزن (فَعَالِ): "إن خُتمَ (أي: فَعَالِ) بالراء كـ(سَفَارِ) اسمًا لماء، وكـ(وَبَارِ) اسمًا لقبيلة، بَنَوهُ على الكسر إلَّا قليلًا منهم، وقد اجتمعت اللُّغتان في قوله: [(٣)]

أَلَمْ تَرَوا ارَمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ والنَّهَارُ

وَمَرَّ دهرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهرَةً وَبَارُ"[(٤)].

فاستشهاد ابن هشام بالبيت على جمع الأعشى بين لغة البناء في (وبار)، ولغة إعرابها إعراب مالا ينصرف.

=

١٤٧٧/٣، والتصريح للأزهري ٦٣/٢، والدرر ٢/ ٢٩٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٩/٣، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢. وبيت الشاهد ملفَّقٌ من بيتين، لا شاهد فيهما، في القصيدة:

(جزى الله قومًا قابلوا في لقائهم لذي البأس خيرًا ما أعف وأكرمَا

ربيعة أعني أنهم أَهلُ نجدةٍ وَالبَأسِ إذا لاقوا خَمِيْسًا عَرَمْرَمَا)

(١) تخليص الشواهد ٤٩١.

(٢) ينظر شواهد: ابن عقيل ١٠٨/٢، والمقاصد الشافية ٦١١/٢.

(٣) من مخلع البسيط، قائله ميمون بن قيس المعروف بالأعشى، كما في ديوانه ٢٨١، والكتاب ٢٧٩/٣، والأصول ٨٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٦١/٢، والمقاصد الشافية ٦٧٢/٥، والمقاصد النحوية ١٨٣٥/٤، والخزانة ٢٧٠/٢، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٦٧/١، شرح المفصل ٧٠/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٦٩. ورواية الديوان (ومَرَّ حد).

(٤) أوضح المسالك ١٣٠/٤.

فانتقد الحفيد الاستشهاد به لعدم تمحض البيت لوجه الاستشهاد به، قال: "أَنشدَ هذا البيت على أنَّه مما اجتمع فيه اللغتان، وفيه شيءٌ؛ لأنَّ (وبار) لا يتمحضُ لكونه اسمًا للقبيلة؛ بل يَحتملُ أن يكون جملة فعلية"(١).

واعترض الدنوشري على الاستشهاد به بعدم صحة جمع العربي بين أكثر من لغة، قال الدنوشري: "فيه إشكالٌ؛ لأنَّ الأعشى إن كان غيرَ تميميٍّ(٢) فليس عنده إلا البناء على الكسر، وكذا إنْ كانَ من أكثر بني تميم، وإن كانَ من القليل فليس عنده إلا الإعراب، وقول بعضهم: يجوزُ للعربيِّ أن يتكلمَ بغير لغته مردودٌ"(٣).

وقد استشهد ابن هشام بالبيت في (شرح الشذور) على أنه مما اجتمعت فيه اللغتان(٤). وكما استشهد به -أيضًا- بعض شراح الألفية كالمرادي، والأشموني(٥)، واستشهد به ابن الناظم، والشاطبي(٦) على أنَّهُ من القليل الذي لم يجيء على لغة البناء.

وبه استشهد سيبويه، والأعلم الشنتمري، والزمخشري، وابن الشجري، وابن يعيش، وناظر الجيش(٧).

قال سيبويه: "قد يجوزُ أن ترفع (أي: فَعَالِ) وتنصب ما كان في آخره الراء، قال الأعشى:

ومرَّ دهرٌ على وَبارٍ فهَلَكَتْ جَهْرةً وَبارُ"(٨).

وفسر ابن السيرافي البيت بأن: "(وَبار) -زعموا- مدينة كانت الجن تسكنها، وقيل

---

(١) حاشية الحفيد ٧٤، أ.

(٢) كذا قال الدنوشري، ومن المعلوم أن الأعشى من بكر بن وائل، وليس تميميًّا. ينظر: خزانة الأدب ١/١٧٥.

(٣) ينظر: قول الدنوشري في حاشية الصبان ٣/٢٦٩.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ١٠٦.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٤/١٢٢٠، وشرح الألفية للأشموني ٢/٥٣٨.

(٦) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٦٩، والمقاصد الشافية ٥/٦٧٩.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٢٧٩، والنكت للأعلم ٢/٤٨٧، والمفصل ١٩٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٠، وتمهيد القواعد ٨/٤٠٦٥.

(٨) الكتاب ٣/٢٧٩.

(وَبار) موضع بالدهناء، وزعم بعضهم أنها بلاد"[1].

ففي ما قاله سيبويه، وابن السيرافي، وغيرهما[2] ما يُفيد أنَّها عندهم اسمٌ رُفِعَ ممنوعًا من الصرف، ولم يُبنَ على الكسر مما جاء على وزن (فَعَالِ) ولامه راءٌ، ولو كانَ فعلًا ماضيًا مسندًا لواو الجماعة -كما قال باحتماله الحفيدُ- لما صحَّ استشهادهم به على أنَّه اسمٌ ممنوعٌ من الصَّرف.

وأجاب الصبانُ عن اعتراض الدنوشري بإثبات صحة تكلم العربي بغير لغته، قال: "العربي قادرٌ على التَّكلم بغير لغته، وحينئذ لا إشكال"[3].

(١) شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٢١٩.

(٢) ينظر: النكت للأعلم ٢/٤٨٧، والمفصل ١٩٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٠، وتمهيد القواعد ٨/٤٠٦٥.

(٣) حاشية الصبان ٣/٢٦٩.

المبحث الرابع: المآخذ على التمثيل.

بلغت مآخذ الحفيد على جده في ما يتصل بالتمثيل ثمانية عشر مأخذًا، ووجه أخذ الحفيد فيها على جده ابن هشام عائدٌ إلى أمرين: الخطأ في المثال، والخطأ في التقدير. وتفصيلها على النحو التالي:

المطلب الأول: الخطأ في المثال:

وهو ما كان نقد الحفيد فيها موجهًا إلى تمثيل ابن هشام من حيث الخطأ في المثال، أو أن الأولى التمثيل بغيره، وفيه خمسة عشر مأخذا، هي:

المأخذ الأول: قال ابن هشام في (باب: الكلام وما يتألف منه): "وأقلُّ ما يتألَّف منه الكلام من اسمين: ك .(زَيْدٌ قَائمٌ)"(١).

فأخذ عليه الحفيد تمثيله بالمركب من ثلاث كلمات (زَيْدٌ قَائمٌ) للمركب من اسمين؛ لأنَّ اسم الفاعل رافعٌ لضمير (زَيْدٌ) المستتر فيه، قال الحفيد: "قوله: (كزَيْدٌ قَائمٌ): تمثيله به لما تألَّف من اسمين ليس كما ينبغي؛ لأنَّه مركبٌ من ثلاث كلمات، كلمتان قد صرَّحَ بهما، وأخرى مستترةٌ في (قَائمٌ)، والأولى التمثيل بـ(زَيْدٌ عَدْلٌ)، لا بمعنى (عَادِل)"(٢).

وما مثَّل به ابن هشام هنا مثَّل به في (شرح قطر الندى)، حيث قال: "أما ائتلافه من اسمين، فله أربع صور، إحداها: أن يكونا مبتدأ وخبرًا، نحو: (زَيْدٌ قَائمٌ)"(٣).

ومثَّل به غيره من النحاة، قال ابن مالك: "تركيب الكلام إمَّا من اسمين أُسند أحدُهما إلى الآخر كإسناد (ذَاهِب) إلى (زَيْد) في قولنا: (زَيْدٌ ذَاهِبٌ)"(٤).

والتحقيق أن الخبر المفرد على قسمين، **أحدهما**: ما كان مفردًا حقيقة، نحو ما مثَّل به

(١) أوضح المسالك ١١/١.

(٢) حاشية الحفيد ٤/١.

(٣) شرح قطر الندى ٦٣/١.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٥٩/١، وينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥/١، وشرح ابن عقيل ١٤/١.

الحفيد: (زَيْدٌ عَدْلٌ)، و(ذَا زَيْدٌ). **والثاني**: ما كان مفردًا حكمًا، وهو ما كان الخبر فيه وصفًا، وهو باعتبار مرفوعه على ضربين، **الأول**: ما كان مرفوعه مستترًا، وحكمه حكم المفرد اتفاقًا، قال ابن الحاجب: "لم يختلف أحدٌ في أن اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة أنه[1] ليس جملة مع ضميره المرفوع به في مثل قولك: (زَيدٌ ضَارِبٌ)، و(زَيدٌ مَضْرُوبٌ)، و(زَيدٌ حَسَنٌ)، فـ(ضَارِبٌ)، و(مَضرُوبٌ)، و(حَسَنٌ) مفرداتٌ باتفاقٍ"[2].

الثاني: ما كان مرفوعه ظاهرًا، وفيه خلاف، ذهب السكاكي، والتفتازاني إلى أن حكمه حكمُ المفرد[3].

وعُلِل كون الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد، وأن الضمير المستتر فيه كالعدم بأن إسناده غير أصلي[4].

وعلل -أيضًا- بعدم التفاوت بين التكلم، والخطاب، والغيبة، وعدم بروزه في التثنية والجمع، فأشبه الخالي من الضمير[5]، قال ابن الحاجب: "سبب ذلك أمران، أحدهما: أن الجملة هي التي تَستقلُ بالإفادة باعتبار المنسوب والمنسوب إليه، وهذه ليست كذلك، فوجب ألا تكون جملة. الثاني: هو أن وَضع هذه الأسماء على أن تكون معتمدة على من هي له؛ لأنَّ وضعها على أن تُفيد معنى في ذاتٍ تقدَّم ذِكرُها"[6].

وعليه فتمثيل ابن هشام بـ(زَيدٌ قَائِمٌ) للمفرد صحيحٌ، وهو ما أجاب به من وقف على الاعتراض، قال السجاعي: "قوله: (كزَيدٌ قَائِمٌ): اعترض بأنه ثلاثة أسماء، بالنظر إلى الضمير في (قَائمٌ)، وأجيب بأن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد، بدليل أن الضمير المستتر

(١) كذا هي في أمالي بن الحاجب على أن الضمير للشأن، أي: الشأن فيها ليس.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٧٠٥.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٢٢٢، والمطول للتفتازاني ٤٣٤.

(٤) ينظر: المطول للتفتازاني ٤٣٤.

(٥) ينظر: المفتاح للسكاكي ٢٢٢، والتصريح للأزهري١/١٦، ومجيب الندا ٦٤، وحاشية السجاعي على ابن عقيل ٦، وحاشية الخضري ١/٢٢، وضياء السالك١/٢٥.

(٦) أمالي ابن الحاجب ٧٠٥.

فيه لا يبرز حال التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر"[1].

إلا أن الأولى بابن هشام التمثيل بالمفرد حقيقة، كما في مثال الحفيد السابق (زَيْدٌ عَدْلٌ)، أو أن يزاوج بين المفرد حقيقةً والمفرد حكمًا في التمثيل كما فعل الأزهري، قال: "وأقل ما يتألَّف الكلام خبرًا كان، أو إنشاء من اسمين حقيقةً كـ(هَيْهَاتَ العَقِيْقُ)، أو حكمًا كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)"[2] للإشارة إلى الفرق بينهما. فإفراد المفرد حكمًا بالتمثيل ليس على ما ينبغي.

المأخذ الثاني: انتقد ابن هشام تمثيلَ ابن مالك لما يخرج عن حد فعل الأمر بـ(صَهْ)، و(حَيَّهَلْ)، لعدم قبولهما لنون التوكيد، حيث قال ابن مالك[3]:

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ: صَهْ، وَحَيَّهَلْ

وذلك أن علامة اسميتهما ظاهرة، وهي قبول التنوين، فكان الأولى به التمثيل للمُخرَج بما لم تجرِ في لفظه علامة من علامات الاسمية، قال ابن هشام: "الأمر، وعلامته أن يقبل نون التوكيد، مع دلالته على الأمر، نحو: (قُـوْمَنَّ) فإن قبلت كلمةٌ النونَ، ولم تدلَّ على الأمر فهي فعلٌ مضارعٌ، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[4]، وإن دلت على الأمر، ولم تقبل النون فهي اسمٌ، كـ(نَزَالِ)، و(دَرَاكِ) بمعنى: (انْزِلْ)، و(أَدْرِكْ)، وهذا أولى من التمثيل بـ(صَهْ)، و(حَيَّهَلْ)، فإن اسميتهما معلومة مما تقدَّم؛ لأنهما يقبلان التنوين"[5].

فأخذ عليه الحفيد أن ما قاله مشكلٌ على تمثيله لاسم الفعل المضارع بـ(أُوَّهْ)، و(أُفٍّ)، قال: "قوله: (وهذا أولى من التمثيل بـ(صَهْ)، و(حَيَّهَلْ)) يُقال عليه: الأولى ألا يُمثِّل بقوله قبلُ: (أَوَّه)، و(أُفٍّ)؛ لأنَّ اسميتهما معلومة ممَّا تقدَّم؛ لأنَّهما يقبلان التنوين"[6].

---

(١) حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل للألفية ٦. ينظر: التصريح للأزهري ١/١٦، وحاشية السجاعي على قطر الندى ١٦،ب، وحاشية الصبان ١/٢٤.

(٢) التصريح للأزهري١/١٦، وينظر: منار السالك١/٥، وضياء السالك ١/٢٥.

(٣) ألفية ابن مالك ١٠.

(٤) سورة يوسف، ٣٢.

(٥) أوضح المسالك ١/٢٨.

(٦) حاشية الحفيد ١/١٧.

ووافقه الأزهري في هذا الانتقاد، حيث قال: "على هذا (أي: الذي أخذ ابن هشام على ابن مالك) كان ينبغي للموضِّح ألا يُمثل في ما تقدَّم بـ(أُفٍّ)؛ لأنها تقبل التنوين، فاسميتها معلومة مما تقدَّم أيضًا"[(١)].

وهذا الانتقاد الذي وجهه الحفيد والأزهري لابن هشام متَّجه؛ فابن هشام انتقد ابن مالك بما وقع فيه هو نفسه، حيث مثَّل لما يخرج عن حد الفعل المضارع بـ (أُفٍّ)، وكان الأولى به التمثيل بـ(وَيْ)، و(وَا) بمعنى أَعْجَبُ[(٢)]، أو بـ(بَجَلْ)، بمعنى (حسب)، و(يكفي)، فإنها أسماء أفعال مضارعة لا علامة على اسميتها مما تقدم، فكان التمثيل بها أولى.

المأخذ الثالث: في (باب: المعرب والمبني) قال ابن هشام: "الشبه الاستعمالي، وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف، كأن ينوب عن الفعل، ولا يدخل عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقارًا متأصلا إلى جملة...، احتُرِزَ بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو: (ضَرْبًا) في قولك: (ضَرْبًا زَيْدًا)؛ فإنَّه نائب عن (اضرِبْ)، وهو مع هذا معربٌ؛ وذلك لأنَّه تدخل عليه العوامل، فتؤثر فيه، تقول: (أَعْجَبَني ضربُ زيدٍ)، و(كَرِهتُ ضَرْبَ عَمرٍو)، و(عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِه)"[(٣)].

وصف الحفيد تمثيل ابن هشام هنا للمصدر النائب عن فعله إذا جاء متأثرًا بالعوامل الداخلة عليه بـ(أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيدٍ)، و(كَرِهتُ ضَربَ عَمرٍو)، و(عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِه) بغير المستقيم، قال: "قوله: (وهو مع هذا معربٌ): وذلك لأنه منصوبٌ بالفعل المحذوف وجوبًا. إذا علمت ذلك علمت أن قوله بعد ذلك: (لأنَّه يدخلُ) إلخ: ليس من باب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل، فلا يستقيم التمثيل به"[(٤)].

ووافقه محيي الدين عبد القادر المكي، واللقاني[(٥)]، ووصف عبد القادر المكي تمثيل ابن

(١) التصريح للأزهري ١/٤٠.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٥٢، وتوضيح المقاصد ٣/١١٦١، وأوضح المسالك ٤/٨٣، ومغني اللبيب ١/٥٩١.

(٣) أوضح المسالك ١/٣٢.

(٤) حاشية الحفيد ١/٢١.

(٥) ينظر: رفع الستور ١/٢٠، وحاشية اللقاني ٥٣، أ.

هشام بها بالوهم، قال: "أما قوله: (ضربًا) في قولك: (ضَربًا زَيدًا)، فإنَّه مثالٌ صحيحٌ للمصدر النائب عن الفعل، وأمَّا الأمثلةُ الثلاثةُ فإنَّ المصدر فيها لم ينُب عن الفعل، والمطلوب تمثيل المصدر النَّائب عن الفعل، ويكون مع ذلك متأثرًا بالعامل، أي: في حال نيابته عن الفعل، والأمثلةُ الثلاثةُ التي ذكرها المصدر فيها يتأثر بالعامل، لكنَّه ليس بنائبٍ عن الفعل، فذكرها وهمٌ عجيبٌ منه رحمه الله"(١).

وأجاب عنه خالد الأزهري بأنَّ مراد ابن هشام من الأمثلة الثلاثة أن المصدر فيها نائب عن المصدر المؤول من (أنْ) والفعل المضارع، قال: "احترز الناظم بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله، نحو: (ضربًا)، في قولك: (ضربًا [زيدًا](٢))، فإنه – أي: ضربًا – نائب عن (اضرِبْ)، وهو مع هذا – أي: مع كونه نائبًا عن الفعل– معربٌ؛ وذلك لأنَّه منصوبٌ بالفعل المحذوف وجوبًا، والتقدير: (اضْرِبْ ضَرْبًا)، كما أنَّه إذا ناب عن (أنْ) والفعل تدخل عليه العوامل اللفظية، فتؤثر فيه، تقول في الرفع: (أَعْجَبَنِي ضَربُ زَيدٍ)، وفي النصب: (كَرِهتُ ضَربَ عَمرٍو)، وفي الخفض: (عَجِبتُ مِنْ ضَربِه)، وبهذا التقدير يندفع ما قيل: إن التمثيل غيرُ مطابق للحكم"(٣).

فخرَّج كلامَ ابن هشام على أن مراده منها التنظير لا التمثيل؛ لأنَّه قال: "كما أنَّه إذا ناب عن (أن) والفعل"، "قال الدنوشري: حاصل هذا الجواب –أي: من حالد الأزهري – أنه جعله تنظيرا لا تمثيلا؛ لأنَّه نائب عن الفعل في الجملة"(٤).

والظاهر أنَّ تمثيل ابن هشام متَّجهٌ، فمراد الجد بانتفاء التأثر أنَّ الكلمة نفسَها تأتي نائبة عن الفعل في كل استعمالاتها، ولا تتأثر بالعوامل أبدا كاسم الفعل، وعبر عن ذلك بقوله: "كأن ينوب عن الفعل، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه" فالاحتراز متَّجه للتأثر، والمصدر يجوز أن ينوب عن الفعل في عمله مثل (ضَرْبًا زَيدًا)، ويجوز في هذا المصدر نفسِه أنْ تدخلَ عليه

(١) رفع الستور ١/٢٠.

(٢) في التحقيق (ضربا زيد)، والصواب ما أثبت.

(٣) التصريح للأزهري ١/٤٦.

(٤) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ١/٥١.

العوامل في سياق آخر فتؤثر فيه، وذلك نحو ما مثَّل به الجدُّ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيدٍ)، و(كَرِهتُ ضَربَ عَمرٍو)، و(عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِه)، وبهذا يخالف اسم الفعل الذي لا يجوز فيه بحال أن تدخل عليه العوامل في سياق آخر. وبه يندفعُ توجيه الحفيد ومن وافقه من أن (ضَرْب) في الأمثلة الثلاثة غير نائب عن الفعل.

أمَّا ما أجاب به خالد الأزهري فبعيدٌ؛ لأنَّ المصدر المؤول هو النائب عن الصريح لا العكس.

وأخذ اللقاني على هذا التخريج ورودُ اسم فعل الأمر (رُوَيْدًا) لنيابته عن (أَمْهِلْ) وتأثُره بالعوامل إذا لم ينب عن (أَمْهِل)، قال: "إن أراد مع كونه نائبًا فهو في الأمثلة ليس كذلك، وإن أراد مع عدمه فذلك لا يضرُّ، وإلا لورد عليه (رُوَيْدًا زَيدًا) فإنه مبنيٌّ لنيابته عن (أَمْهِل) مع جواز أنْ يَدخلَ عليه مع عدم النيابة عاملٌ، كقولك: (أَمْهِلْ زَيدًا رُوَيْدًا) فتأمله"[1].

وما قاله اللقاني لا يرد عليه؛ لأنَّ (رُوَيْدًا) المصدر غير (رُوَيْدًا) اسم الفعل، فهما –وإن اتحدا في الصورة– نوعان مختلفان. فهو في حالة اسم الفعل لا ترد عليه العوامل البتة فهو داخلٌ في حدِّ الشبة الاستعمالي، وفي حالة المصدر ترد عليه العوامل فتأثر فيه، فيخرج بقيد التأثير.

وكان يكفيه التمثيل بـ(ضربًا زيدًا)، كما اكتفى بالتمثيل به المرادي، وابن عقيل، والمكودي؛ إذ إنَّه نائب عن الفعل (اضرِبْ) ومعمول له في آنٍ واحد؛ لأنَّ قبول جعله نائبًا في آن، وتأثره بالعوامل في آن آخر يورد (رويدًا) كما ذكر اللقاني.

المأخذ الرابع: قال ابن هشام في (باب: المبتدأ والخبر) إنَّ الخبر الواقع جملة لا يحتاج إلى ما يربطه بالمبتدأ إذا كان نفس المبتدأ في المعنى، قال: "والجملة إما نفسُ المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رابط، نحو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]، إذا قُدِّر (هو) ضميرَ شأن، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[3]، ومنه (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي)؛ لأن المراد بالنطق المنطوقُ

(١) حاشية اللقاني ٥٣، أ.

(٢) سورة الإخلاص، ١.

(٣) سورة الأنبياء، ٩٧.

به"[1].

فأخذ الحفيد عليه تمثيله بـ(نُطْقِي اللهُ حَسْبِي)؛ لأنَّه ليس من الإخبار بالجملة، بل بالمفرد على إرادة اللفظ، قال: "قوله: (ومنه) إلخ: أي: مما كان المبتدأ مخبرًا عنه بجملة هي نفسه، لكن هذا في التحقيق ليس من باب الإخبار بالجملة، لأنَّ (اللهُ حَسْبِي) أُطلق وأريد به لفظه، فيكون علمًا على اللفظ"[2].

وما قاله ابن هشام هنا تكرر منه –أيضًا– في (شرح الشذور) حيث نصَّ على أن جملة (إنِّي أَحْمَدُ اللهَ) من (أَوَّلُ قَوْلِي إنِّي أَحْمَدُ اللهَ) لم تحتج إلى رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأنَّها نفس المبتدأ في المعنى، قال: "(إنِّي أَحْمَدُ اللهَ) جملةً أُخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنيةٌ عن عائد يعود على المبتدأ؛ لأنَّها نفس المبتدأ فِي الْمَعْنى، فكأنَّه قيل: أَوَّلُ قَوْلِي هَذَا الْكَلَام المفتتح بـ (إنِّي)، ونظيرُ ذلك قَوْله سُبْحَانَهُ ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾[3]، وقول النَّبِي ﷺ[4]: (أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُونَ مِنْ قَبلِي لَا إِلهَ إِلَّا الله)"[5].

وهو مُشكل –أيضًا – على الناظم، وبعض شراح الألفية، فإنَّ تمثيلهم لذلك كتمثيل ابن هشام[6].

وقد سبق المراديُّ الحفيدَ في طرح هذا الإشكال، حيث قال في قول الناظم [7]:

وَإِنْ تكُنْ إيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

(١) أوضح المسالك ١/١٩٧.

(٢) حاشية الحفيد ١/١١٩.

(٣) سورة يونس، ١٠.

(٤) رواه مالك في الموطأ، كتاب الحج، باب جامع الحج، رقم: ٢٤٦.

(٥) شرح شذور الذهب ١٩٤.

(٦) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٧، وإرشاد السالك ١٦٨، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢٠٤، و٣٦٢، وشرح الألفية للمكودي ٤٦، والمقاصد الشافية ١/٦٤٠.

(٧) ألفية ابن مالك ١٧.

قال المرادي: "الذي يظهر – والله أعلم– في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة في نحو ذلك إنما قُصِد لفظها كما قُصِد حين أخبر (عنها) في نحو: (لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ كَنزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ)[(١)]، فليتأمل"[(٢)].

هذا ما قاله المرادي والحفيد في انتقاد التمثيل بها، والظاهر أنه ليس في تعبير ابن هشام عنها بالجملة مأخذ؛ لأنَّها كذلك من جهة اللفظ الظاهر، وإن كانت في مفردة حكمًا، وعلى هذا يدلُّ قوله في (المغني): "قولهم: الجملة لا تكون فاعلًا ولا نائبًا عنه، جوابه أن التي يُراد بها لفظها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو: (لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ كَنزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ)، وفي المثل (زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكَذِبِ)[(٣)]، ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو: (قَوْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا الله) كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد"[(٤)].

وبهذا خرج الصبان تعبيرهم بـ(الجملة)، قال: "قوله: (كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بأنه جملةٌ إنما هو بحسب الظاهر، أما في الحقيقة فمفردٌ كما قاله المرادي؛ لأن المقصود بالجملة لفظها، فالمعنى (منطوقي هذا اللفظ)"[(٥)].

المأخذ الخامس: قال ابن هشام في (باب: كان وأخواتها): " تختصُّ (كان) بأمور، منها: جواز زيادتها بشرطين: أحدهما: كونها بلفظ الماضي...، والثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، نحو: (ما كان أحسنَ زيدا)"[(٦)].

انتقد الحفيد تمثيل ابن هشام لـ(كان) الملغاة بـ(مَا كَانَ أَحسنَ زَيدًا) قائلا: "في تمثيل المصنف بـ(ما كان أحسنَ زيدًا) لما كانت فيه (كان) زائدة تجوُّز؛ لأنَّها قد أفادت معنى المضي، ولو كانت زائدة لم تفد معنى المضي. فإن قُلت: فإذا لم تكن زائدة فما بالها لم تعمل؟ قيل: لم

(١) ورد بهذا اللفظ في المعجم الكبير للطبراني: ١٩/٤٢٠.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٧٧.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ١/١٤، وهمع الهوامع ٢/٢٢٥، وينظر: معاهد التنصيص ١/٢٨٢، وزهر الأكم في الأمثال والحكم ٣/١٣٨.

(٤) مغني اللبيب ٢/٤٤.

(٥) حاشية الصبان ١/١٩٧.

(٦) أوضح المسالك ١/٢٥٥.

يأتِ بها إلا لأجل الدلالة على المضي فحسب، فيكون بمنزلة العامل الملغى"[1].

وما قاله الحفيد غير متجه؛ لأنه المراد بزيادتها عدم إسنادها، فلا تعارض بين زيادتها ودلالتها على المضي، قال خالد الأزهري: "ليس المراد بزيادتها أنها لا تدلُّ على معنى البتة، بل أنها لم يُؤتَ بها للإسناد، وإلا فهي دالةٌ على المضي، ولذلك كثرت زيادتها بين (مَا) التعجبية وفعل التعجب، لكونه سلب الدلالة على المضي' نحو: (ما كان أحسنَ زيدًا)، فـ(كان) زائدة بين المبتدأ وخبره"[2].

وهو صريحُ قول النحاة، فقد قال ابن السراج: "لا يجوز عندنا أن يُلغى فعلٌ ينفذ منك إلى غيرك، ولكن الملغى نحو: (كانَ) في قولك: (مَا كَانَ أَحسنَ زيدًا) الكلامُ: (ما أحسنَ زيدًا)، و(كانَ) إنما جِيءَ بها لتبين أنَّ ذلك كان فيما مَضَى"[3].

وقال العكبري: "تزادُ (كَانَ) في التعجُّب نحو: (مَا كَانَ أحسنَ زيدًا) ولا فاعل لها عِنْد أبي علي، وإنَّما دخلت تدلُّ على المضيّ"[4].

المأخذ السادس: في (باب: الفاعل) قال ابن هشام في الحكم الثاني من أحكامه: "الثاني: وقوعُه بعد المسند، فإن وُجد ما ظاهره أنَّه فاعل تقَدَّمَ وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا، وكون المقدَّم إمَّا مبتدأ في نحو: (زَيدٌ قَامَ)، وإمَّا فاعلًا محذوفَ الفعلِ في نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[5]؛ لأنَّ أداة الشرط مختصَّة بالجمل الفعلية، وجاز الأمران في نحو: ﴿أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾[6]، ﴿ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ﴾[7]، والأرجح الفاعلية"[8].

(١) حاشية الحفيد ١/١٥٢.

(٢) التصريح للأزهري ١/٢٥١.

(٣) الأصول في النحو ٢/٢٥٨.

(٤) اللباب للعكبري ١/٢٠٤، ينظر: اللمع في شرح العربية ١٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٤٨.

(٥) سورة التوبة، ٦.

(٦) سورة التغابن، ٦.

(٧) سورة الواقعة، ٥٩.

(٨) أوضح المسالك ٢/٨٥.

أنكر الحفيد على ابن هشام جعله ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾، وكذلك﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ مثلين لما أوهم تقدُّم الفاعل على عامله؛ لأنَّ الفعل بعدهما رافعٌ لضميرٍ بارزٍ متَّصلٍ، قال: "قوله: (في نحو:﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ فيه نظرٌ، من جهة أنَّه مثالٌ لما يُوهم أن المقدَّمَ فيه فاعلٌ، وليس كذلك؛ لأنَّ الفاعل مصرَّحٌ به في المثالين"[1].

والذي يظهر أن ابن هشام أراد عطف جملة (وجاز الأمران) على جملة الشرط (فإن وُجد ما ظاهره أنَّه فاعلٌ تقَدَّمَ)، لا على جوابها، وعليه يندفع ما أخذه الحفيد، ويجوز أن تكون الواو في (وجاز الأمران) على الاستئناف، وبهذا خرَّج اللقاني كلامه، قال: "قوله: (وجاز الأمران): هو كون المقدَّم مبتدأ، وكونه فاعلًا، والواو إمَّا للاستئناف، وإما لعطف الجملة على جملة الشرط وجزائه، إي: (إن وجد ما ظاهره)، إلخ: لا على [الجزاء][2] فقط، أي: وجب تقدير الفاعل لاستلزامه أن المقدَّم في [الآيتين][3] ظاهره أنه فاعلٌ، وليس كذلك؛ لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو"[4].

المأخذ السابع: في باب (المفعول المطلق) قال ابن هشام في ما ينوبُ عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة: "ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدلُّ على المصدر من صفة،...أو مشارك له في مادته، وهو ثلاثةُ أقسامٍ: اسمُ مصدر كما تقدَّم، واسمُ عينٍ، ومصدرٌ لفعل آخر، نحو:﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[5]، ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[6]. والأصل (إِنْبَاتًا)، و(تَبَتُّلًا)"[7].

---

(١) حاشية الحفيد ٢٣٣/١.

(٢) في المخطوط (الخبر) والصواب ما أثبت.

(٣) في المخطوط (اللسن) والصواب ما أثبت.

(٤) حاشية اللقاني ٨٨، أ.

(٥) سورة نوح، ١٧.

(٦) سورة المزمل، ٨.

(٧) أوضح المسالك ٢١٣/٢.

فانتقد الحفيد تمثيل الجد لاسم العين بـ(نَبَاتًا)، لأنَّه عند النحاة مَصدرٌ لـ(نَبَتَ)، إلا أنَّ يكون مثالًا لما نابَ عن مصدر الفعل مصدرُ فعل آخر مشارك له في المادة، فيكون الجدُ غفِل عن التمثيل لاسم العين، قال: "إن جعلنا قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا﴾ مثالًا لاسم العين لزم منه مخالفة النحويين، فإنهم يقولون: (نَبَاتًا) في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا﴾مصدر لفعل غير (أنبت) وهو (نَبَتَ)، وإن جعلناه مع ما بعده مثالين للنائب الذي هو مصدر لفعل آخر يلزم منه أن لا يكون قد مثَّل للنائب إذا كان اسم عين، إلا أنَّه أسهلُ من الأول؛ لأن ترك التمثيل لا يلزم منه مخالفة النحويين"[(١)].

وقد أشار محيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري[(٢)] إلى اختلاف النحاة في (نباتًا)، قال الأزهري: "اسم العين نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا﴾، فـ(نَبَاتًا): اسم عين لـ(النَّبَات)، وهو ما يَنْبُتُ من زرعٍ أو غيره، ومنه زكاة النبات. وعن سيبويه[(٣)]: أن (نباتًا) في الآية مصدر جارٍ على غير الفعل، وكأنَّه نائب عن (إِنْبَاتًا)، قاله الشاطبي[(٤)]، فعلى هذا يكون من القسم الثالث؛ وهو ما كان مصدرًا لفعل آخر نحو: (وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا) فـ(نباتًا) نائب عن (إِنْبَاتًا)، و(تَبْتِيلًا) نائب عن (تَبْتِلًا)، والأصل في مصدر (أَنْبَتَ)، و(تَبَتَّلَ): (إِنْبَاتًا)، و(تَبتُّلا)؛ لأنَّ قياس مصدر (أَنْبَتَ): (الإِنْبَاتُ) لا (النَّبَاتُ)؛ لأنه مصدرُ (نَبَتَ)"[(٥)].

قال ياسين الحمصي بجواز الحمل على كلا القولين: "قد يجمع بينهما؛ لأنَّ (النَّبَاتَ) يستعملُ تارةً بمعنى (نَبَتَ)، وتارة اسمًا للشيء (النَّابِتِ)"[(٦)].

وبه يندفعُ اعتراض الحفيد على تمثيل ابن هشام.

---

(١) حاشية الحفيد ٢٩٩/١.

(٢) ينظر: رفع الستور ٢٣١/١، والتصريح للأزهري ٤٩٥/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٨١/٤.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٢٢٦/٣.

(٥) التصريح للأزهري ١/ ٤٩٥.

(٦) حاشية ياسين مجيب الندا ١٢٠/٢.

المأخذ الثامن: قال ابن هشام في (باب: المفعول فيه) وهو يعدد ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على أنه مفعول فيه: "وما كان مخفوضًا بإضافة أحدهما ثم أُنيبَ عنه بعد حذفه، والغالب في هذا النائب أن يكون مصدرًا، وفي المنوب عنه أن يكون زمانًا، ولا بدَّ من كونه معينًا لوقتٍ أو لمقدارٍ، نحو: (جِئتُكَ صَلَاة العَصْرِ، أو قُدُومَ الحَاجِ)، و(أَنْتَظِرُكَ حَلْبَ نَاقَةٍ، أو نَحْرَ جَزُورٍ)"(١).

فأخذ عليه الحفيد تمثيله بـ(صلاة) للمصدر النائب عن المفعول فيه، قال: "الصَّلاةُ: اسمٌ وُضع موضع المصدر، يقال: (صَلَيْتُ صَلاةً)، ولا يُقال: (تَصلِيةً)، وعلى هذا ففي تمثيل المصنِّف به لما كان النائب فيه مصدرًا تسامحٌ"(٢).

قال الجوهري: "الصلاةُ: واحدة الصَلَواتِ المفروضة، وهو اسم يُوضعُ موضعَ المصدر. تقول: (صَلَيْتُ صَلاةً)، ولا تقل: (تَصْلِيَةً)"(٣).

وإلى هذا نبَّه محيي الدين عبد القادر المكي، فقال: "الصلاة اسمٌ وُضِع مَوضِعَ المصدر، يقال: (صَلَيْتُ صَلاةً)، ولا يقال: (صَلَيْتُ تَصْلِيَةً)"(٤).

وهذا الاعتراض الذي ذكره الحفيد يلزم ابن هشام الجد -أيضًا- في كتابه (المغني)، حيث قال: "جاء في المصدر الصريح نحو: (جِئتُكَ صَلَاة العَصْرِ)، و(آتِيْكَ قُدُومَ الحَاجِ)"(٥).

المأخذ التاسع: قال ابن هشام في (باب: المفعول له): "جميع ما اشترطوا له خمسة أمور: كونه مصدرا...، وكونه قلبيًّا...، وكونه علَّةً: عرضا كان كـ(رَغْبَة)، أو غير عرض، كـ(قَعَدَ عَنْ الحربِ جُبنًا)"(٦).

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢٣١.

(٢) حاشية الحفيد ١/٣١٢.

(٣) الصحاح للجوهري ٦/٢٤٠٢، وينظر: تاج العروس ٣٨/٤٣٩.

(٤) رفع الستور ١/٢٤٢.

(٥) مغني اللبيب ١/٤٩٥، وينظر: ٢/٧١، و٢/٤٣٨.

(٦) أوضح المسالك ٢/٢٢٥.

وأخذ عليه الحفيد تمثيله بـ(رَغْبَة)، قال: "في جعل (رَغْبَة) مثالًا لما كانَ [غرضًا][1] نظرٌ؛ لأنَّ [الغرضَ][2] ما كان باعثًا على الفعل، ووجوده متأخرٌ عنه"[3].

وقد انفرد الحفيد بهذا الاعتراض. ويظهر أن النُّسخة التي بين يدي الحفيد من (أوضح المسالك) فيها (غرضًا) بالغين، يدلُّ على ذلك شَرح الحفيد له بقوله: "ما كان باعثًا على الفعل ووجوده متأخرٌ عنه"، وهذا تعريفُ الغرض لا العرض، أمَّا تعريف العرض بالعين فهو: "الذي لا يجتمع أجزاؤه في الوجود، كالحركة والسكون"[4]. فربما الكلمة في نسخة الحفيد مصحفةٌ، وقد ساعد استقامة المعنى على هذا التصحيف، فالمعنى بالغين وبالعين يستقيمُ مع ما بينهما من فرق.

فتمثيل ابن هشام للعرض صحيح؛ لأنَّ (رَغْبة) داخل في حده للعرض حيث قال في (باب: التعدي واللزوم) بأنَّ العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كـ(المرض)، و(الكسل)[5].

وقد ردَّ الأزهري قول الحفيد قائلا: "عرضًا كان؛ بفتح العين والراء المهملتين؛ وهو ما ليس حركة جسم من وصفٍ غيرِ ثابت، كما تقدَّم في (باب التعدي واللزوم)، فسقط ما قيل: إن الغرض؛ بالغين المعجمة؛ ما كان باعثًا على الفعل، ووجوده متأخرًا عنه، فلا يصحُ تمثيله بقوله: كـ(رغبة)"[6].

والغريب أن الحفيد قدَّم على هذا الاعتراض الإجابة عنه، حيث قال: "المراد [بالغرض][7]: ما كانَ علةً للإقدام على الفعل سواءٌ كان وجوده متقدمًا على وجود الفعل أم

(١) في التحقيق (العرض) بالعين، والظاهر أنها تصحيفٌ من الناسخ، ويدل على ذلك شرح الحفيد له بقوله: "ما كان باعثًا على الفعل، ووجوده متأخرٌ عنه" وهو تعريف الغرض (بالغين) لا العرض.

(٢) في التحقيق (العرض) بالعين، والصواب ما أُثبت.

(٣) حاشية الحفيد ٣٠٨/١.

(٤) التعريفات للجرجاني ١٢٥.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١٧٧/٢.

(٦) التصريح للأزهري ٥١٠/١.

(٧) في التحقيق (العرض)، والصواب ما أثبت.

لا، وحينئذ فيصح كون (رغبة) مثالًا لما هو [الغرض][1]"[2].

المأخذ العاشر: في (باب: المفعول فيه) قال ابن هشام في ما يصحُ نصبُها على الظرفية من أسماء المكان: "الصالح لذلك من أسماء المكان نوعان: أحدهما المبهم، وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه: كأسماء الجهات نحو: (أَمَام)، و(وَرَاء)، و(يَمِين)، و(شمال)، و(فَوْق)، و(تَحت)، وشبهها في الشياع كناحية و(جَانِب)، و(مَكَان)"[3].

قال الحفيد: "قوله: (وجَانِب): فيه نظرٌ؛ لأنَّه ممَّا يتعينُ التصريح معه بـ(في)"[4].

وقد نقل هذا الاعتراض محيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري، والصبان[5]، قال محيي الدين عبد القادر المكي: "قيل: ما كان له أقطارٌ تحصرُهُ، ونهاياتٌ تحيطُ به فلا يتعدى إليه الفعلُ إلا بواسطة (في) إذا أردت معنى الظرفية"[6].

وتوجيه الحفيد صحيحٌ، وقد نبَّه إليه الرضي، قال: "ويُستثنى من المبهم (جَانِب)، وما بمعناها من (جِهة)، و(وَجْه)، و(كنف)، و(ذرى)، فإنَّه لا يُقال: (زَيدٌ جَانِبَ عَمْرٍو، وكَنفَه)، بل: (في جَانِبِه، أو إلى جَانِبِه)، وكذا (خَارِجَ الدَّارِ)، فلا يقال: (زَيْدٌ خَارجَ الدَّارِ)، كما قال سيبويه[7]، بل (منْ خَارِجِها)، كما لا يُقالُ: (زَيدٌ داخلَ الدَّار، وجوفَ البيتِ)، بل: (في دَاخِلِها، وفي جَوفِه)"[8].

المأخذ الحادي عشر: قال ابن هشام في (باب: إعمال الصفة المشبهة): "تختصُّ هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أُمورٍ...، الرابع: أنَّ منصوبها لا يتقدَّمُ عليها بخلاف منصوبه، ومن ثم صحَّ النصب في نحو: (زيدًا أَنَا ضَارِبُهُ)، وامتنعَ في نحو: (زَيدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجهُهُ)"[9].

---

(١) في التحقيق (العرض)، والصواب ما أثبت.

(٢) حاشية الحفيد ٣٠٨/١.

(٣) أوضح المسالك ٢٣٧/٢.

(٤) حاشية الحفيد ٣١٤/١.

(٥) ينظر: رفع الستور ٢٤٥/١، والتصريح للأزهري ٥٢٣/١، وحاشية الصبان ١٢٩/٢.

(٦) رفع الستور ٢٤٥/١.

(٧) ينظر: الكتاب ٤١٠/١.

(٨) شرح الكافية للرضي ٤٨٩/١.

(٩) أوضح المسالك ٣٤٧/٣.

فأخذ عليه الحفيد تمثيله لمعمول الصفة المشبهة المتقدِّمِ بـ(زَيدٌ) لكونه غيرَ السببي، والصفة لا تعملُ إلا في السببي، قال: "الأولى أن [يُمثَّل][1] بقوله: (وَجْهُ الأبِ زَيدٌ حَسنُه)؛ لأنَّ في (زيد) مانعًا آخر وهو كونه غير سببي، وكلامه في ما يعمل فيه بحقِّ الشبه"[2].

ووافق الحفيدَ محيي الدين عبد القادر المكي، والدنوشري[3]، قال عبد القادر المكي: "الصواب أنْ يمثلَ بنحو: (وَجْهُ الأبِ زَيدٌ حَسنُه) فإنَّ (زيدًا) في مثاله غيرُ سببيٍّ، وهي لا تعملُ إلا في السَّببي، فالتَّمثيلُ به ممتنعٌ بالأصالة، وبيانُ ذلك أنَّ الاشتغالَ في مثالِه إنَّما وقعَ عن (الأبِ)، وحقه أن يقعَ من (زيدٌ) فتعين أن يكون (زيدٌ) سببيًّا، وأمَّا الاسمُ الواقعُ قبل الصفة المشبهة فذكره واجب؛ لأنَّ الصَّفةَ المشبَّهةَ لا تعملُ إلا معتمدةً على ما يَعتمدُ عليه اسم الفاعل من مُخبرٍ عنه أو غيره، فالضميرُ الذي تحصُلُ به العلقة حقه أنْ يعودَ على (زيد)، وهو في مثاله عائد على (الأب) الذي اعتمدت الصفة في عملها عليه، فتعين أن الصواب في التمثيل ما ذكرناه"[4].

وقد عطف خالد الأزهري التمثيل بـ(وَجْه الأبِ زَيدٌ حَسنَهُ) على مثال ابن هشام، قال: "وامتنع نصبُ السببي المتقدِّم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصبِ سببه بصفة مُشبهة محذوفة في نحو: (زيدٌ أبُوهُ حسَنٌ وَجهُهُ)...، كما امتنع أن يقال: (وَجْهَ الأبِ زَيدٌ [حَسنَهُ][5] بنصب (الوَجْه)"[6].

وقد نقل ياسين الحمصي الاعتراض عن الدنوشري مُوجهًا إلى خالد الأزهري، وأجاب عنه قائلًا: "أقول: هذا عجيبٌ فقد أشارَ الشَّارحُ بقوله: (فلا يجوزُ نصبُ (الأب)) أشار إلى أنَّ محلَ التَّمثيل للمدَّعِي (الأب) لا (زيدٌ)، وأشار إلى الرد على المكيّ حيث ادَّعى أنَّ التمثيل لا يصحُّ؛ لأنَّه فَهم أنَّ التمثيلَ بـ(زيد) وهو غيرُ سببي، وما تعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه

(١) في المخطوط (تمثل)، والصواب ما أثبت.

(٢) حاشية الحفيد ٥٨، ب.

(٣) ينظر: رفع الستور ٣٥٩/١، وينظر رأي الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٨٢/٢.

(٤) رفع الستور ٣٥٩/١.

(٥) في التحقيق (حسنة)، والصواب ما أثبت.

(٦) التصريح للأزهري ٥٠/٢.

لا يكون إلا سببًا فكأنَّ الدنوشري رأى كلامه، فنقله ذاهلًا عمَّا أشار إليه الشارح"[1].

وهذا التخريج غير جارٍ على كلام ابن هشام، إذ ظاهر تمثيله أن (زيد) هو معمول الصفة المشبهة المتقدم، وليس كذلك كلام الأزهري.

المأخذ الثاني عشر: قال ابن هشام في (باب: البدل): "بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله قليلًا كان ذلك الجزء أو مساويًا، أو أكثر، كـ(أَكَلتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أو نِصْفَهُ، أو ثُلُثَيهِ). ولا بُدَّ من اتِّصاله بضمير يرجعُ على المبدل منه: مذكورٌ كالأمثلة المذكورة، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡۚ﴾[2]، أو مقدَّرٌ، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾[3]، أي: (مِنهُم)"[4].

فرأى الحفيد أن في تمثيل ابن هشام لبدل البعض بـ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡ﴾ مأخذًا من وجهين، **الأول**: كون (كثيرٌ) بدلا من واوَيْ الجماعة، وهو معترض بامتناع توجه عاملين إلى معمول واحد؛ لأنَّ المختار عند الجد أنَّ العامل في البدل هو المبدلُ منه. **والثاني**: كون ﴿كَثِيرٌ﴾ بدل من أحدهما، وبدل الآخر محذوف، فهو متوقِّفٌ على جواز حذفه، يريد وهو ممتنعٌ، قال: "إن جعلت ﴿كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡۚ﴾ بدلًا من الضَّميرين المتصلين – أعني الواوين– لَزِمَ منه توارُدُ عاملين على معمولٍ واحدٍ، وإن جعلتَهُ بدلًا من أحدِهما، [وبدل][5] الآخر محذوف، فهو متوقِّفٌ على جواز حذف البدل"[6].

وأجاب عنه محيي الدين عبد القادر المكي بثلاثة تخريجات، فسر بأحدها الإبدال في الآية، فقال بعد أن نقل اعتراض الحفيد: "قلت: تَحتملُ الآية وُجوهًا: أحدها: كون:

(١) حاشية ياسين على التصريح ٨٢/٢.

(٢) سورة المائدة، ٧١.

(٣) سورة آل عمران، ٩٧.

(٤) أوضح المسالك ٤٠٢/٣.

(٥) في المخطوط (أو بدل)، والصواب ما أثبت، ينظر: رفع الستور ٤٢١/٢.

(٦) حاشية الحفيد ٦٦، أ.

﴿كَثِيرٌ﴾ بدلًا من الواو الأولى، فالواو الثانية حينئذ عائدةٌ على مقدَّمٍ رتبةً، ولا يجوزُ العكسُ؛ لأنَّ الواو الأولى حينئذ لا مفسِّر لها. وثانيها: كون ﴿كَثِيرٌ﴾ مبتدأ، وما قبله خبرٌ عنه. وثالثها: كون الواوين علامتين لجمع المذكر السالم فالعاملان متنازعان في ﴿كَثِيرٌ﴾ فيجب حينئذ أن يُقدَّر في أحدهما ضميرٌ مُستترٌ راجعًا إلى ﴿كَثِيرٌ﴾"[1].

وبالوجه الأول فسَّر خالد الأزهري، ومحيي الدين عبد الحميد البدل فيه[2]، قال: "﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ بدلٌ من واو الجماعة في ﴿عَمُوا﴾، وأمَّا الواو في ﴿وَصَمُّوا﴾ فهي راجعةٌ إلى ﴿كَثِيرٌ﴾، إذ أصلُ النظم: (ثُمَّ عَمُوا كَثيرٌ مِنه وَصَمُوا)"[3].

وبهذا فسر محمد النجار الإبدال في الآية[4].وبما ذكروا يندفع اعتراض الحفيد على ابن هشام بتوارد عاملين على معمول واحد.

المأخذ الثالث عشر: قال ابن هشام في (باب: البدل): "يُبدل كلٌّ من الاسم، والفعل، والجملة من مثله، فالاسمُ كما تقدَّمَ، والفعلُ كقوله تعالى:﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ﴾[5]، والجملةُ كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾[6]"[7].

قال الحفيد: "مثَّلَ بقوله تعالى: ﴿يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ﴾[8] لما أُبدلَ فيه الفعل من الفعل، والظاهرُ أنَّه من إبدال الجملة من الجملة، والذي هو قَسِيمُ إبدال الفعل من

(١) رفع الستور ٤٢١/٢.
(٢) ينظر: التصريح للأزهري ١٩٢/٢، وعدة السالك ٤٠٢/٣.
(٣) عدة السالك ٤٠٢/٣.
(٤) ينظر: ضياء السالك ٢٣٢/٣، ومنار السالك ١١٥/٢.
(٥) سورة الفرقان، ٦٨.
(٦) سورة الشعراء، ١٣٣،١٣٢.
(٧) أوضح المسالك ٤٠٧/٣.
(٨) سورة الفرقان، ٦٩.

الفعل"[1].

وقد مثَّلَ به ابن هشام لإبدال الفعل من الفعل في (المغني)، و(الجامع الصغير)[2] أيضًا، قال في ما يتميَّزُ به البدلُ عن عطف البيان: "الخامس: أنَّه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل بخلافِ البدل، نحو قوله تعالى: ﴿يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾"[3].

ومثَّلَ به لإبدال الفعل من الفعل -أيضًا- ابن الناظم، وابن القيم، وابن عقيل، والشاطبي[4].

والذي يظهرُ صحة تمثيل ابن هشام به، بدليل جزم ﴿يُضَٰعَفْ﴾ في الآية؛ لأنَّ الإبدال لو كان في الجملة لجزم محلها لا لفظ الفعل، قال محمد النجار: "الدليلُ على أن البدل في ما تقدَّم هو الفعل وحده لا جملة الفعل والفاعل ظُهورُ إعراب الأول على الثاني فهو بَدل مفرد من مفرد"[5].

وقال اللقاني: "إن قلت: الذي يظهر أن الإبدال في الآية لجملة من جملة لا فعل فقط من مثله، قلت: لما كان المقصود بيان أن المراد من اللقاء [المضاعفة][6]، وهما معنيا الفعلين، لا بيان الأثام بالعذاب جعل الإبدال في الفعل دون الجملة"[7].

فالصناعة النحوية والمعنى -كما ترى- يثبان صحة استشهاد الجد بالآية على إبدال الفعل من الفعل.

(١) حاشية الحفيد ٦٦، ب.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٢٠/٢، والجامع الصغير ٢٠٠.

(٣) مغني اللبيب ١٢٠/٢.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٩٩، وإرشاد السالك ٦٥١، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٥٣/٣، والمقاصد الشافية ٢٢٧/٥.

(٥) منار السالك ١١٩/٢، ينظر: ضياء السالك ٢٣٩/٣.

(٦) في المخطوط (والمضاعفة) والصواب ما أثبت، ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١٦١/٢.

(٧) حاشية اللقاني ١١٣، أ.

المأخذ الرابع عشر: قال ابن هشام في (باب: جمع التكسير): "(فُعْلَان)، -بضمِّ أوله، وسُكون ثانيه- ويكثرُ في ثلاثة: في اسم على (فَعْل) كـ(ظَهْر)، و(بَطْن)، أو (فَعَل) صحيح العين كـ(ذَكَر)، و(جَذَع). أو (فَعِيْل) كـ(قَضِيْبٍ)، و(رَغِيْفٍ) و(كَثِيْبٍ)، وقلَّ في نحو: (رَاكِب)، و(أَسْوَد)، و(زقاق)"[1].

فأخذ عليه الحفيد التمثيل بـ(جَذَع) قال: "قوله: جَذَع): في التمثيل به نظر؛ لأنَّه صفة وقد أخرجه بقوله اسم"[2].

وهو ما أخذه ابن هشامُ على أبي حيان في (الحواشي)، قال: "هذا مثالُ أبي حيَّان، وهو خطأٌ؛ لأنَّ (جَذَع) صفةٌ لا اسمٌ"[3].

وعليه فمأخذ الحفيد صحيح، وحسبك بتخطئة الجد لأبي حيان في هذا.

المطلب الثاني: الخطأ في التقدير:

وهو ما كان نقد الحفيد فيه موجهًا إلى تقدير ابن هشام وتأويله، وفيه ثلاثة مآخذ، هي:

المأخذ الأول: في (باب: الاشتغال) قال ابن هشام: "يجب كون المُقدَّر في نحو: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ) من معنى العامل المذكور ولفظه، وفي بقية الصور من معناه دون لفظه، فيقدر: (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، و(أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)"[4].

انتقد الحفيد جعل الجد العامل المقدَّر في المشغول عنه في نحو: (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ) من معنى العامل المشغول دون لفظه، ورأى أنه مثالٌ لقِسمٍ آخر لم ينبِّه إليه ابن هشام وهو ما كان العامل المحذوف من لازم معنى العامل المشغول، قال الحفيد: "قوله: (وفي بقية الصور من معناه دون لفظه): ليس شاملًا (زيدًا ضَرَبتُ أَخَاهُ)، فإنه ليس معنى (زيدًا ضَرَبتُ أَخَاهُ): (أَهَنْتُ زَيْدًا

(١) أوضح المسالك ٤/٣٢٠.

(٢) حاشية الحفيد ٨٨، أ.

(٣) ينظر قول ابن هشام في التصريح للأزهري ٢/٥٤٤.

(٤) أوضح المسالك ٢/١٧٣.

ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، بل: (أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ) لازمٌ لمعنى (زيدًا ضَرَبتُ أَخَاهُ)، فالأولى أن يقول: الأولى أن يُقدَّر في نحو: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ) من لفظه ومعناه، وفي: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) من معناه، وفي نحو: (زيدًا ضَرَبتُ أَخَاهُ) من لازم معناه، ويدخل فيه أيضًا: (زَيْدًا حَبَسْتُ عَلَيْهِ)، فإن التقدير فيه من لازم معناه وهو (أكرمت زيدًا حبست عليه)"[1].

وهذا الإشكال على ابن هشام ناتجٌ عن إغفاله قسمًا من أقسام تقدير العامل المحذوف، وهو ما كان من ملازم معنى العامل المشغول، لا من لفظه ولا من معناه، فخلط التقدير في هذا القسم بالقسم الثاني: وهو ما كان من معنى العامل المشغول دون لفظه.

وهو ما أخذه عليه خالد الأزهري، واللقاني، وياسين الحمصي[2]، قال اللقاني: "قوله: (وأَهَنْتُ زَيدًا): في كون الإهانة من معنى الضرب نظرٌ لا يخفى، نعم هي لازمة له، فإن أُريد بالمعنى ما دلَّ عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام، أو بهما كانت الإهانة من معنى الضرب، ولو قال المُصنِّف: وفي بقيَّة الصور من معناه أو لازمه، أو قال: من مناسبه كما قيل صحَّ"[3].

المأخذ الثاني: قال ابن هشام في (باب: الحال): "تقعُ (الحال) جامدةً مؤولة بالمشتقِّ في ثلاث مسائل: إحداها: أن تدلَّ على تشبيه، نحو: (كَرَّ زَيدٌ أَسَدًا)، و(بَدَتْ الجَارِيةُ قَمَرًا)، و(تَثَنَتْ غُصْنًا) أي: شُجاعًا، ومُضيئةً، ومُعْتَدِلَة"[4].

ورأى الحفيد أن في قول الجد: "تدلَّ على التَّشبيه"، لا يتَّسقُ مع قوله السابق: (تؤول بالمشتَّق)؛ لأنَّ التأويل يُفوِّتُ الدلالة على التشبيه، قال: "اعلم أنَّهم اختلفوا في تأويل (كَرَّ زَيدٌ أَسدًا) على قولين، فمنهم من يقول: إنَّ التقدير: (كَرَّ زَيدٌ مِثلَ أَسدٍ)، و(بَدَتْ الجَارِيةُ مِثْلَ القَمَرِ)، و(تَثَنَتْ مِثْلَ غُصنٍ)، ومنهم من يقول: إن التقدير كما قال المصنِّفُ. وحصول الدلالة على التشبيه على القول الأول لا الثاني، وعلى هذا فلا يحسنُ قوله: (إحداها: أنْ تدلَّ على تشبيهٍ) مع قوله: أولًا: (وتقعُ الحالُ جامدةً مؤولة بالمشتَّقِ)؛ لأنَّها إذا أوِّلت بالمشتق تفُوِّتُ

(١) حاشية الحفيد ٢٧٨/١.

(٢) ينظر: التصريح للأزهري ٤٥٩/١، وحاشية اللقاني ٩٤، ب، وحاشية ياسين على التصريح ٣٠٧/١.

(٣) حاشية اللقاني ٩٤، ب.

(٤) أوضح المسالك ٢٩٧/٢.

الدلالة على التشبيه. لا يقالُ: إن معنى قوله: (وتقعُ)، إلى آخره، أي: الحال بحسب الحقيقة، وهو المِثلُ المحذوفُ الذي يؤولُ بالمشتَّقِ، وبه يصحُ قوله: (إن الحال جامدة دالة على التشبيه)، فيستقيمُ الكلامان؛ لأنَّا نقولُ: كلامُه أخيرًا يردُّ هذا؛ لأنَّه قال: (لأنَّ اللفظَ فيها مرادٌ به غير معناه الحقيقيِّ) والتشبيه من قسم الحقيقة"[1].

وقال بعد ذلك: "قوله: (لأنَّ اللفظ فيها مرادٌ به غيرُ معناه الحقيقي)، قال أولا: (إحداها: ما دلَّ على تشبيه)، ولا شكَّ أن المراد معنى الكلام الحقيقي حال التشبيه، ولا تنافي بينهما؛ لأنَّ كل واحد من (زيد) و(الأسد) استعمل في معناه الحقيقي في قولهم: (كرَّ زيدٌ أسدًا)، نعم إذا أُريدَ من (أسد) الشجاع يكون مجازًا، إلا أنَّه لا تشبيه فيه، وبهذا ظهرَ بطلانُ قوله: (أي: شُجاعًا)؛ لأنَّه منافٍ للتشبيه"[2].

ووافق خالد الأزهري، واللَّقانيُّ، ومن المحدثين محمد النَّجار الحفيدَ في ما أخذه على جده ابن هشام[3]، قال الأزهري: "قيل: هذه الأمثلة ونحوها على حذف مضاف، والتقدير: (مثلَ أسدٍ)...، وهو أصرحُ في الدلالة على التشبيه؛ لأنَّها إذا أُوِّلت بالمشتَّق خَفي فيها الدلالة على التشبيه"[4].

ووجه انتقاده على ابن هشام أن الدلالة على التشبيه متحققةٌ في كون الكلام على تقدير محذوف مضاف وهو المثل، لا على تأويل الحال.

قال اللقاني: "قوله: (مرادًا به غير معناه الحقيقي): فيه نظرٌ؛ لأنَّ في الأول حينئذ استعارةٌ تحقيقيةٌ، وشرطها أن لا تجامع المشبه -أي: المُستَعارُ له لفظًا- بل أن لا تشمَّ رائحة لفظه، وذلك منتفٍ هنا كما لا يخفى، فالصوابُ أن اللفظ مستعملٌ في معناه الحقيقي، وأنَّه من التشبيه البليغ بحذف الأداة، وهذا هو التأويل المشار إليه في النظم بقوله: (وكَرَّ زَيدٌ أَسدًا)[5]

(١) حاشية الحفيد ١/٣٣٩.

(٢) حاشية الحفيد ١/٣٤٠.

(٣) ينظر: التصريح للأزهري ١/٥٧٤، وحاشية اللقاني ١٠٠، ب، وضياء السالك ٢/٢٠٩.

(٤) التصريح للأزهري ١/٥٧٤.

(٥) مثال الألفية ٣٢، قال ابن مالك: (كبعه مدّا بكذا يداً بيد وكرّ زيدّ أسداً أي كأسد)

أي: (كالأسَدِ) فتأمل. وشبهة المصنِّف أن الحال نفسُ صاحبها معنى، فلا بدَّ من تأويل يُصيِرُ اللفظ نفس صاحب الحال، وجوابها: أن التأويل بحذف الأداة كَافٍ في ذلك، إذ الحال حينئذ هو (مماثلًا)، أو (كَائنًا مثلَ كَذا)"[(١)].

وأجاب عنه ياسين الحمصي، والصبان بأن الحال المنصوبة تؤوَّلُ بالمشتقّ[(٢)]، وتكونُ دلالتُها على التشبيه ضِمنًا؛ لأنَّه استعارة تصريحية، وهي علاقة المشابهة، وعليه فكِلا التقديرين صحيحٌ، قال ياسين: "قوله: (أن تدلَّ على تشبيه) أي: ضمنًا، بدليل قوله: (أيّ: شُجاعًا) إلخ؛ لأنَّه على هذا التقدير يكون استعارة، وهي علاقتها المشابهة فسَقطَ قولُ الحفيد إن قوله: (أي: شجاعا) باطلٌ لأنَّه منافٍ للتشبيه"[(٣)].

وقد اختلف النحويون في تقدير الحال في مثل: (كرَّ زيدٌ أسدًا)، فالأكثرون على تأويله بـ(مِثْل أَسدٍ)، و(مِثْل القَمَرِ)، و(مِثْل الغُصنِ)[(٤)]. ومنهم من أوَّله مثل تأويل ابن هشام الجد، أي: بالشجاع، والمضيئة، ومعتدلة، كأبي حيان[(٥)]، فقد قال: "(كَرَّ زيدٌ أَسدًا): أي: (كَرَّ زَيدٌ شُجاعًا)"[(٦)]. ومنهم من أوَّله بـ (مشبها أسدًا) كابن عقيل، والأشموني، والسيوطي[(٧)].

وبما أجاب ياسين الحمصي يُعلمُ بطلانُ قول الحفيد: "إذا أُريد من (أسد) الشجاع يكون مجازًا، إلا أنَّه لا تشبيه فيه"؛ لأنَّه على التقدير الذي ذكره الجد استعارةٌ تصريحيةٌ، لا مجازٌ، والعلاقة بين لفظي الاستعارة قائمة على التشبيه. وبه يستقيمُ قولُ الجد: (لأنَّ اللفظَ فيها مرادٌ به غير معناه الحقيقيِّ)؛ لأنَّ الاستعارة ليست من قسم الحقيقية بخلاف التشبيه.

فالتجويز في تقدير: (كالأسد) تجويزٌ بالحذف، والتجويز في (شُجاعًا) تجويزٌ لغويٌ قائمٌ

---

(١) حاشية اللقاني ١٠٠، ب.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٣٦٩/١، وحاشية الصبان ١٧١/٢.

(٣) حاشية ياسين على التصريح ٣٦٩/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢، وشرح ابن الناظم ٢٢٩، والمقاصد الشافية ٤٢٩/٣ والمقاصد النحوية ١١١٥/٣.

(٥) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ١٨٢.

(٦) منهج السالك لأبي حيان ١٨٢.

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٢٤٦/٢، وشرح الألفية للأشموني ٢٥٤/٢، وهمع الهوامع ٢٩٧/٢.

على الاستعارة التصريحية، وكلاهما صحيحٌ، إلا أن الأول أظهرُ في الدلالة على التشبيه.

المأخذ الثالث: قال ابن هشام في (باب: الحال): "تقعُ جامدةً مؤولةً بالمشتقِّ في ثلاث مسائل:...، أنْ تدلَّ على ترتيب، كـ(ادخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا) أيّ: (مُتَرَتِّبِينَ)"[1].

أخذ عليه الحفيد تأويله الحال بـ(مرتبين) في ما يراد به غيرَ معناه الحقيقي، قال: "قوله: (كادخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا) فيه نظرٌ؛ لأنَّ كلامَه في ما لا يصحُّ أنْ يُرادَ به معناه الحقيقيُّ، وهو منتفٍ ههنا"[2].

وقد انفرد الحفيد -في ما أعلم- بهذا النقد. وقد سبق الجد إلى هذا التقدير أبو حيان، فقَّدره بـ(مرتَّبِين)، وتبعهما الأشموني[3].

(١) أوضح المسالك ٢/٢٩٧، و٢٩٩.

(٢) حاشية الحفيد ١/٣٤٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٥٨، والتذييل التكميل ٩/١٦، شرح الألفية للأشموني ١/٢٤٣.

الفصل الثالث

المآخذ على الآراء النحوية والصرفية، وفهم آراء النحويين.

المبحث الأول: المآخذ على الآراء النحوية.

المبحث الثاني: المآخذ على الآراء الصرفية.

المبحث الثالث:المآخذ على فهم آراء النحويين وأقوالهم.

المبحث الأول: المآخذ على الآراء النحوية.

انتقد الحفيدُ آراء جده ابن هشام النحوية في ثماني عشر مسألة، تفصيلها على النحو التالي:

المسألة الأولى: حكم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخلته (أل) من حيث الصرف وعدمه.

اعترضَ الحفيدُ على ابن هشام في عدِّهِ ما لا ينصرف باقيًا على منع الصرف مطلقًا إذا أُضيف، أو دخلته (أل)، حيث قال ابن هشام: "ما لا ينصرف، وهو ما فيه علتان من تسع كـ(أَحْسَنَ)، أو واحدة منها تَقومُ مقامهما كـ(مَسَاجِدَ)، و(صَحْرَاءَ)، فإنَّ جرَّه بالفتحة نحو: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾[1]، إلا إن أُضيف نحو: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[2]، أو دخلته (أل) مُعرِّفةً نحو: ﴿فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[3]"[4].

قال الحفيد: "قوله: (إلا إن أُضيف): ظاهرٌ في أنَّ الاسم إذا كان غيرَ منصرفٍ وأُضيفَ، أو دخلته (أل) يكون غيرَ منصرف. وفي المسألة مذاهبٌ: أحدها: أنَّه يصير منصرفًا مطلقًا. وثانيها: أنَّه يكون غير منصرف مطلقًا. وثالثها: إن كان في حالة الإضافة، أو دُخول (أل) عليه شيءٌ يَقتضي منع صرفه فهو غير منصرف، وإلا فلا، وكلام المصنف ماشٍ على المذهب الثاني، والأرجح الثالث"[5].

الدراسة:

اعتراضُ الحفيدِ على ابن هشام في اختياره منعَ الصرفِ مطلقًا في ما لا ينصرف إذا أُضيف، أو دخله (أل)، أفادَه الحفيد من قول ابن هشام: (إلا إن أُضيف)، كما أفادَه من

(١) سورة النساء، ٨٦.

(٢) سورة التين، ٤.

(٣) سورة البقرة، ١٨٧.

(٤) أوضح المسالك ١/٧٢.

(٥) حاشية الحفيد ١/٥٣.

اللفظ غيره من النحويين المتأخرين، قال اللقاني معلقًا على قول الجد: "هو استثناءٌ متصلٌ، قضيته أنَّ الأمثلة المذكورة في الاستثناء ممنوعةُ الصرف حين الإضافة، ودخول اللام"[(١)].

والمختار عند ابن هشام في (شرح الشذور)، و(شرح قطر الندى)، و(شرح اللمحة) صرف ما لا ينصرف إذا زالت منه علة منع الصرف، أو إحداهما[(٢)] كما سيأتي بيانه لاحقًا. وللنحاة في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الاسم يصير منصرفًا مطلقًا؛ قال به المبرد، والزجَّاجُ، والزجاجيُّ، والسيرافي، والصَّيمري[(٣)]. قال الزجاج: "اعلم أن جميع ما لا ينصرف إذا أَدخلت فيه الألف واللام انصرف، نحو قولك: (مَرَرْتُ بِالأَحمَرِ والأسوَدِ)، فإن نزعت الألف واللام قلت: (مَرَرْتُ بِأَحمَرَ وأَسوَدَ) ففتحت في موضع الجر. وكذلك إذا أضفت ما لا ينصرف انصرف، كقولك: (مَرَرْتُ بِأَحمَرِكُم وأَسوَدِكُم)"[(٤)].

واختيارهم مبنيٌ على أنَّ الصرف هو الجرُّ والتنوينُ معًا؛ فالممنوع من الصرف ما حُذف منه الجرُّ والتنوين لمشابهته الفعل، فلما دخلَ عليه ما هو من خصائص الأسماء قوِيَ جانب الاسمية فانصرف[(٥)]، قال المبرد: "لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض؛ لشبهها بالأفعال، فلما أُضيفت، وأُدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال، وذهب شبهها بها؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل، فرجعت إلى الاسمية الخالصة"[(٦)].

القول الثاني: منع صرفه مطلقًا، قال به سيبويه، وابن السراج، والفارسيُّ، وابن جنيٍّ،

---

(١) حاشية اللقاني على التوضيح ٥٦،ب، ينظر: مجيب الندا ٩٦، وحاشية ياسين على مجيب الندا ١/١٣٠.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب ٣٩٥، وشرح قطر الندى ٧٤، وشرح اللمحة البدرية ٢/٣٥٤.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/٣١٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦، والجمل للزجاجي ٢٢٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/٤٥٦، والتبصرة التذكرة ٥٤٥.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ٦.

(٥) ينظر: الأصول ٢/٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤٤، وشرح الجزولية للأبذي ٢٥٧، والتذييل والتكميل ١/١٤٧.

(٦) المقتضب ٣/٣١٣، وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٦، والأصول ٢/٧٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/٤٥٦.

وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وابن عقيل، وناظرُ الجيش[1].

قال سيبويه: "وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألف واللام، أو أُضيف انجرَّ؛ لأنَّها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف. وأُدخل فيها الجر كما يَدخلُ في المنصرف ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين"[2].

وقال ابن عقيل: "(إلا أَنْ يُضَافَ)، نحو: (مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُم)، أو يَصحب الألف واللام، كـ(الأحمرِ)"[3]، ففي تمثيله بهما مساواة في بقاء المنع بين ما يمنع صرفه معرفة كان أو نكرة بما يمنع معرفة فقط.

وهذا القول مبنيٌّ على أن الصرفَ هو التنوين وحده، وأنَّ سُقوط الجر بالكسرة منه تابعٌ لحذف التنوين، قال الأصفهاني: "المقصود بالمنع في باب ما لا ينصرف إنما هو التنوين دون الجر، والجر حيث منع على جهة التبع له؛ وذلك لأن التنوين هو الفارق بين الاسمين، وهو من خصائص الأسماء فإذا اجتمع الفرعان منعا ما كان من خصائصه، فلما عاد إلى موضع لا يمكن فيه الجمع بين التنوين والإضافة أو الألف واللام عاد الجر؛ لأمنهم التنوين في ذينك الموضعين"[4].

وعُلِّل -أيضا- بأنه "لم يجر؛ لأن الألف واللام، والإضافة يعاقبان التنوين، والاسم إذا دخله التنوين ينجرُّ، فكذلك إذا دخله ما يعاقبه"[5]؛ ولذا أبقوا منع الصرف إذا أضيف؛ أو دخله (أل)؛ لأن المعول عليه في الصرف التنوينُ.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٢/١، و٢٢١/٣، والأصول ٧٩/٢، والإيضاح العضدي ١/ ١٣، واللمع ١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/١، شرح الكافية للرضي ١٨١/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٣٤/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٩، والمساعد لابن عقيل ٢٣/١، وتمهيد القواعد ٢٤٧/١.

(٢) الكتاب ٢٢/١.

(٣) المساعد لابن عقيل ٢٣/١.

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ٢٢٢/١، وينظر: أمالي السهيلي ٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/١، وتمهيد القواعد ٢٤٧/١.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤٤، وينظر: شرح الجزولية للأبذي ٢٥٨، والتذييل والتكميل ١/ ١٤٧.

القول الثالث: إن كانت علتا المنع باقيتين فالمنع باق، وإن زالت إحداهما صُرِف، قال به ابن مالك، والمرادي، والأزهري، وزكريا الأنصاري، والفاكهي[(١)]، وقال به جماعة من المتأخرين[(٢)]. وهو اختيار ابن هشام واختيار حفيده، فهما متفقان كما سيأتي بيانه.

قال المرادي: "إن زالت إحدى علتيه بالإضافة، أو (أل) فمنصرفٌ، نحو (مَرَرتُ بِأَحمَدِكُم)، وإلا فغير منصرف نحو: (مَرَرتُ بِأَحسَنِكُم)"[(٣)].

وعليه يبقى منع الصرف مطلقًا في الممنوع لعلة والممنوع لعلتين إحداهما الوصفية؛ لأن دخول (أل) أو الإضافة عليهما لا يُزيُل منهما علة المنع، أما ما كان إحدى علتيه العلمية فإنه يُصرف إذا دخل عليه أحدهما؛ لأنهما لا يدخلان على العَلم إلا بعد تنكيرِه، فعلَّةُ المنع زالت بدخولهما، والمنع – وهو موجَب العلة– زال بزوالها، قال الفاكهي: "إن زالت منه إحدى العلتين بالإضافة، أو بـ(أل) صُرِف كالعلم؛ فإنه تزول منه العلمية بالإضافة، أو بدخول (أل) عليه، وإلا فلا كالوصف"[(٤)].

والظاهر رجحان القول الأول؛ فالقولان الثاني والثالث مبنيان على النظر في بقاء علة المنع، دون النظر إلى ضَعف شبه ما لا ينصرف بالفعل بدخول ما هو من خصائص الاسم، ما يقوى جانِب الاسمية. فبقاءُ علة المنع لا تُفيد بقاء موجبها؛ وذلك أن الممنوع صرفه إذا أضيف أو دخله (أل) تجاذبه مُوجَب علتين، علة معنوية – وهي مشابهته الفعل في فرعيتين– تُوجب منع صرفه، وعلة لفظية توجب صرفه، وهي دخول ما هو من خصائص الأسماء عليه، والعلة اللفظية أقوى من العلة المعنوية، ولذا نحكم بموجبها، قال الرضي في حديثه عن أنواع مشابهة الاسم للفعل: "وثالثها، وهو أضعفها: ألّا يُشابهه لفظًا، ولا يتضمن معناه، ولكن يُشابهه

(١) ينظر: التحفة على الكافية ١١٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٤٥/١، والتصريح للأزهري ٨٥/١، وبلوغ الأرب ٨٣، ومجيب الندا ٩٦.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على الفاكهي ١٣١/١، وحاشية السجاعي على القطر ٣٣، وفتح الجليل ٢٦، وحاشية الخضري ٨٤/١.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٣٤٥/١.

(٤) مجيب الندا ٩٦.

بوجه[1] بعيدٍ، ككونه فرعًا لأصل"[2].

ولا سيما أن الأصل في الأسماء الصرف، فإجراؤه على الأصل أولى من إجرائه على العارض، وعليه فإنه يكون مصروفًا مع بقاء العلة، وإنما انعدم التنوين وهو عَلَم الصرف؛ لأنه معاقِبٌ للإضافة و(أل)، فلا يتصور اجتماع أحدهما معه.

والذي يظهر أن ابن هشام لم يرد بقوله: (إلا إن أُضيف) إطلاق منع الصرف، كما أراده غيره[3]؛ لقوله في غير (أوضح المسالك) مثل قوله فيه، حيث قال: "ويستثنى من ذلك صورتان: إحداهما: أن تدخل عليه (أل)، والثانية: أن يُضاف، فإنه يجرُّ فيهما بالكسرة على الأصل"[4]، ولاقتصاره في التمثيل للمستثنى فيها جميعا بالممنوع لعلة، ولعلتين إحداهما الوصفية، دون العلمية. وهو ما صرح به في (شرح اللمحة)، قال: "وإذا أُضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) جُرَّ بالكسرة، نحو: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾[5]، ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ﴾[6]، هل يسمى حينئذ منصرفًا أم لا؟ فيه خلاف، الصحيح أنه لا يُسمَّى منصرفًا"[7].

ويؤيد هذا أنه صرَّح في (شرح الشذور) بوجوب صرفه حين تزول علميته، فقال: "ولو قُدِّر خُلوُّه من العلمية وجب صرفه"[8].

ويؤيده -أيضا- اعتراضه في (شرح قطر الندى) و(شرح اللمحة) على التمثيل للممنوع صرفه بالأعلام المضافة، وعلله قائلا: "الأعلام لا تُضاف حتى تُنكر، فإذا صار نحو: (عثمان) نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف، وهو العلمية، فدخل في باب ما

(١) في الطبعة (بوجد)، والصواب ما أثبت.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/١٠٣.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل للألفية ١/٧٧، والمساعد لابن عقيل ١/٢٣.

(٤) شرح قطر الندى ٧٤، وينظر: أوضح المسالك ١/٧٢، وشرح شذور الذهب ٥٤، وشرح اللمحة البدرية ١/٢٨٦، والجامع الصغير ١٤.

(٥) سورة التين، ٤.

(٦) سورة البقرة، ١٨٧.

(٧) شرح اللمحة البدرية ٢/٣٥٤.

(٨) شرح شذور الذهب ٣٩٥.

ينصرف"[1].

فيدلُّ اتفاق (أوضح المسالك) معها في عبارة المنع، وفي قصر التمثيل على الممنوع لعلة، والممنوع لعلتين إحداهما الوصفية على عدم تغير اجتهاد ابن هشام في المسألة بين مؤلفاته، فقوله فيها تقييد لإطلاقه في (أوضح المسالك)، ولا إشكال في عبارته -أيضًا- لقوله في (شرح قطر الندى) بعد احترازه من العلم المضاف: "وليس الكلام فيه"[2].

فآراء الجدِّ في كتبه متوافقة، وعليه فرأيه موافق لاختيار الحفيد، وليس كما فُهم.

(١) شرح قطر الندى ٧٤، وينظر: شرح اللمحة البدرية ٢٨٨/١.

(٢) شرح قطر الندى ٧٤.

المسألة الثانية: حكم العطف بالرفع على موضع (أنَّ).

وفي مسألة العطف بالرفع على موضع جملة الحروف الناسخة، قال ابن هشام: "ويُعطف بالرفع بشرطين: استكمالُ الخبر، وكون العامل (أنَّ)، أو(إنَّ)، أو(لكنَّ) نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1]"[2].

فاعترض الحفيد على قول ابن هشام بتجويز العطف على موضع جملة (أنَّ) بالرفع، قال: "إنها وإن كانت مؤكدة، لكنها تغيّر معنى الكلام بنقله من كونه جملةً إلى كونه مفردًا، فلا يُراعي محلُ اسمها؛ لأنها غيرت اللفظ، والمعنى لم يبق معها حكم الابتداء فلم تشبه الحروف الزائدة للتأكيد...، إذا علمت هذا علمت أن في كلام (التوضيح)، و(التسهيل)[3] نظرًا من حيث جعل (أنَّ) بالفتح كـ(إنَّ) بالكسر"[4].

الدراسة:

اختار ابن هشام في (أوضح المسالك) القول بمساواته (أنَّ) لـ(إنَّ) في جواز العطف عليها بالرفع وهو اختياره في (الجامع الصغير)[5].

واختار حفيده منع العطف بالرفع؛ معللًا ذلك بتأثير (أنَّ) على الجملة الداخلة عليها لفظًا بتصييرها إلى الإفراد. وقد اتفق النحاةُ على جواز العطف بالرفع على (إنَّ) و(لكن)[6]، وافترقوا في (أنَّ) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جوازُ العطفِ على مَوضِع (أنَّ) بالرفع ما كانت في حكم المكسورة،

---

(١) سورة التوبة، ٣.

(٢) أوضح المسالك ١/٣٥٢.

(٣) ينظر: التسهيل لابن مالك ٦٦.

(٤) حاشية الحفيد ١/١٩٨- ١٩٩.

(٥) ينظر: الجامع الصغير ٦٨.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٥١١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٥٣٤، والبهجة المرضية ١٧٠، وشرح الألفية للأشموني ١/١٤٤، وحاشية الصبان ١/٢٨٧.

وذلك بأن يَسبقها (عِلمٌ) أو ما في معناه، قال به النحاس، وابن خروف، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن الفخار[١]، وغيرهم[٢]، وقال الشاطبي: "هو رأي الجمهور"[٣].

وتكون (أنَّ) في حكم (إنَّ) المكسورة إذا وقعت في موضع يصحُّ وقوع المفرد والجملة فيه، فقالوا: "إن كان مما لا يقع فيه إلا المفرد فلا يجوز العطف على موضع (أنَّ) وصلتها، نحو: (بَلَغَني أَنَّ زَيدًا قَائمٌ وَعَمرٌو)، فإذا ورد مثل هذا كان الخبر محذوفًا، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي هي (بَلَغَني أَنَّ زَيدًا قَائمٌ)، عطف جملة اسمية على جملة فعلية. وإن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف على موضع (أنَّ) وصلتها، نحو قولك: (أَتَقُولُ أنَّ زَيدًا قائمٌ وعمرٌو)، تريد: (وَعَمرٌو قَائمٌ)؛ لأن (أتقولُ) يقع بعدها المفرد، نحو: (أَتَقُولُ أنَّ زَيدًا قَائمٌ)، والجملة، نحو: (أتقول عمرٌو قائمٌ)"[٤].

وقال ابن الحاجب: "إذا تحقق أنها في حكم المكسورة جاز العطف على موضعها إجراء لها مجرى المكسورة؛ لأنها في حكمها"[٥].

واستدلوا عليه بالسماع، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٦]، وقول بشر بن أبي خازم[٧]:

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥٩، والبسيط ٨٠٥، وشرح الجمل لابن خروف ٤٦٢/١، وأمالي ابن الحاجب ١٥٩ و١٨٢، والكافية ٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١٣/١، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٤٤/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥٣٤/١، والمقاصد الشافية ٣٨٢/٢، والبهجة المرضية ١٧٠، وشرح الألفية للأشموني ١٤٤/١.

(٣) المقاصد الشافية ٣٧٨/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٢٠٤/٥.

(٥) أمالي ابن الحاجب ٥٥١.

(٦) التوبة ٣. ينظر: الكتاب١/ ٢٣٨، و١٤٤/٢، و١٥٦/٢، والمقتضب ١١٢/٤، والمحرر الوجيز ٨٢٥، والتبيان للعكبري ٦٣٤/٢، والبحر المحيط ٨/٥، والدر المصون ٧/٦.

(٧) من الوافر، لبشر بن أبي خازم، ديوانه ١١٦، ينظر: الكتاب ١٥٦/٢، والأصول ٢٥٣/١، وينظر: المقاصد النحوية ٧٤٨/٢، والخزانة ٢٩٩/١٠.

وإِلَا فَاعلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاق

وبقياس الجواز في (أنَّ) عليه (إنَّ) و(لكنَّ) لمشابهتها لهما في بقاء معنى الابتداء، وعدم تغير معنى الجملة الداخلة عليها، وقد نصوا على إعطاء الشيء حكم ما شابهه، قال ابن الناظم: "وتساوي (إنَّ) في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر لفظًا أو تقديرًا (أنَّ) و(لكنَّ)؛ لأنهما لا يغيران معنى الابتداء، فيصح العطف بعدهما كما صح بعد (إنَّ)"(١)، والعلة التي ذكرها ابن الناظم هنا وهي تساوي (إنَّ)، و(أنَّ) في عدم تغيير معنى الابتداء، يعلل بها لهذا القول في مسألتنا.

وعلل ابن الحاجب اشتراطهم كونها في حكم المكسورة؛ بـ"أنها واسمها وخبرها بتأويل جزء واحد مُشرِك لـ(أنَّ)، فلو ذهبت تُقدر (أنَّ) في حكم العدم لأخللت بموضوعها، بخلاف (إنَّ) المكسورة؛ فإنها لا تغيِّر المعنى"(٢).

القول الثاني: جواز العطف على (أنَّ) بالرفع سواء أكانت في حكم المكسورة أم لم تكن كذلك، قال به ابن جني، وكمال الدين الفرخان، وابن مالك، وابن الناظم، ودلَّ عليه ظاهر قول سيبويه(٣). وهو المختار عند ابن هشام.

استدل من قال به بقراءة من فتح همزة (إنَّ)(٤) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾(٥)، وبقراءة من رفع (الجروح)(٦) من قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٢٧، وينظر: الإيضاح العضدي ١١٦، وعلل النحو للوراق ٢٤٠، وإصلاح الخلل للبطليوسي ١٨٩، وأسرار العربية ٩٤، وشرح الألفية للمكودي ٢٣٤/١، وشرح الألفية لابن طولون ٢٥٨/١.

(٢) أمالي ابن الحاجب ١٥٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٣٨/١، و١٥٦/٢، وينظر نسبته إلى سيبويه في: شرح مشكلات الحماسة٣١، والمستوفى لكمال الدين الفرخان ٢٤٧/١، والتحفة على الكافية ٤١٤، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٧.

(٤) الفتح قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، ينظر: السبعة لابن مجاهد ٤٤٦، والنشر في القراءات العشر ٣٢٨/٢.

(٥) سورة المؤمنون، ٥٢. ينظر: الأصول لابن السراج ٢٧١، والمسائل المنثورة ١٨٨، وشرح مشكلات الحماسة ٣٢، والتحفة على الكافية ٤١٤، والمقاصد الشافية ٣٨٠/٢.

(٦) الرفع قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي، ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٤٤، معاني القراءات =

فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾[1]، وبقول الشاعر[2]:

أَبَــى، لِبَـني خُـزَيمةَ أنَّ فِيْهُم قَدِيْمَ المَجْدِ، وَالحَسَبُ النُّضَارُ

وقول جعفر بن عُلبة الحارثي[3]:

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّيَ تَخَشَّعْتُ بَعْدَكُم لِشَيءٍ، وَلَا أَنِّيَ مِنَ الموتِ أَفْــرَقُ

وَلَا أَنَـا مِــمَّنْ يَـزْدَهِـيهِ وَعِيْدُكُمْ وَلَا أنني بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرقُ

"فعطف الجملة من المبتدأ والخبر – وَلَا أَنَـا مِــمَّنْ يَزْدَهِـيهِ– على قوله: (أنِّيَ تخشّعتُ)، وهـو يريـد معـنى (أنَّ) المفتوحـة، يـدلُّ علـى ذلـك روايـة مـن روى: (ولا أنَّ نَفسـي يَزدَهيهـا وَعيدُكم)"[4].

واستدلوا بما استدل به أصحاب القول الأول، إلا أنهم لم يشترطوا أن يتقدمها (عِلمٌ) أو ما في معناه.

واستدل ابن جني على جواز العطف عليها بالرفع بجواز ذلك في (إنَّ)؛ لأن المفتوحة وإن لم تكـن في موضـع الابتـداء، إلا أنهـا والمـكسورة تماثلـتا في العمـل، وإفـادة معـنى التوكـيد، وتـقاربـتا في اللفـظ، قـال: "فـإذا كـان كـذلك سقـطَ اعـتراضُ هـذا المتـأخر علـى مـا أوردَهُ

=

للأزهري ١٤١، والنشر في القراءات العشر٢/٢٤٥.

(١) سورة المائدة، ٤٥. ينظر: والحجة للفارسي ٢/٤١٣، والغرة لابن الدهان ٨٧، والبحر المحيط ٣/٥٠٦.

(٢) من الوافر، لبشر بن أبي خازم ديوانه ٦٤، وهو له في: المفضليات ٣٤٢، والغرة لابن الدهان ٨٧، والبديع ٥٤٨، والتذييل والتكميل ٥/١٩٩.

(٣) من الطويل، لجعفر بن عُلبة الحارثي، ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٥٢، والمقاصد الشافية ٢/٣٧٩، وبلا نسبة في البديع ٥٤٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/٤٦٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٥٤، وخزانة الأدب ١٠/٣٠٧.

(٤) شرح مشكلات الحماسة ٣١.

سيبويه"[1].

القول الثالث: خصُّ جواز العطف بالرفع بـ(إنَّ)، و(لكنَّ) ومنعه في ما سواهما، قال به السيرافي، والفارسي، وأبو البركات عمر الكوفي، وابن بابشاذ، وابن عصفور، والإسفرائيني، والرضي[2]، وهو اختيار الحفيد كما سبق.

واحتج من قال به بالنظر إلى امتناع العطف عليه في كل صور العطف، أما عطف المرفوع على اسم (أنَّ) عطف مفرد على مفرد فممتنعٌ لانتساخ حكم الابتداء من اسمها لفظًا ومحلًا، قال الرضي: "لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقًا؛ إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حيِّزها في تأويل اسم مفرد، مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، كما ذكرنا، فاسمها كبعض حروف الكلمة"[3].

كذلك يمتنع العطف على موضع (أنَّ) وصلتها عطف جملة على جملة بتقدير خبر محذوف للمعطوف، لثلاثة أسباب[4]:

الأول: أنها مع معموليها مؤولة باسم مفرد، فلا يأتي المعطوف عليه جملة[5]، قال شهاب الدين العبّادي: "إذا قلنا: إنَّ هذا العطف من عطف الجمل فإنها مع معموليها بمنزلة مفرد فلا تعطف عليها الجملة؛ لأن الجملة لا تعطف على المفرد"[6].

و**الثاني**: لو ثبت صحة عطف الجملة على المفرد فلا يجوز العطف أيضًا؛ لأن الجملةَ المعطوفةَ على موضع (أنَّ) تكونُ معمولة للعامل في (أنَّ)، فلا يبقى للرفع على الابتداء مسوغٌ؛ لدخول العامل اللفظي.

---

(١) شرح مشكلات الحماسة ٣٣.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٣/٢، والحجة للفارسي ٤١٣/٢، والبيان في شرح اللمع ١٦٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٤٩، وشرح المقدمة لابن بابشاذ ١٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور٤٦٣/١، والمقرب ١١٢/١، واللباب في علم الإعراب ١٦٣، وشرح الكافية للرضي ٣٥٢/٤.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٥٢/٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠٣/٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٩/٢، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٤١/١.

(٦) حاشية العبادي على الأشموني ٣٨، ب.

وكذا لا يجوز العطف عليها بالرفع -وإن كانت في حكم المكسورة- وذلك بأن تكون معمولة لـ (علم) أو ما في معناه، لأنَّ (ظنَّ) وأخواتها تدخل عليها مع معموليها، وهي تختص بالدخول على الجمل الاسمية أو ما سد مسدها، لا على المفرد، ولأن موضعَ (أنَّ) المعطوف عليه منصوبٌ لفظًا ومحلًا بالفعل الناسخ(١).

و**الثالث**: أن الجملة لا تقع معمولة للفعل إلا أن تكون صلة لـ(أنَّ)، فإذا عطفت على موضع (أنَّ) أعملت الفعل في الجملة الابتدائية مباشرة، ولا يكون ذلك(٢)، قال ابن الفخار: "قولك: (أَعَجَبَنِي أنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو)، أي: (قائمٌ هَوَ وَعَمرٌو)، وذلك أن العطف على الموضع إنما هو على توهم إسقاط ذلك الحرف، وتوهم إسقاط (أنّ) هاهنا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة، وذلك محالٌ، وما أدى إلى المحالِ محالٌ"(٣).

وخرجوا شواهد المجيزين على أن الرفع فيها بالعطف على الضمير المستتر في الخبر، فرفع (رسولُه) في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ على العطف على الضمير المستتر في (بريء)، أي: (بريءٌ هو ورسولُهُ)(٤)، أو على أن المرفوع مبتدأ حذف خبره، وجملته معطوفة على الجملة قبلها لا على (أنَّ)(٥)، وخُرّج بيت بشر بن أبي خازم (فَاعلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم بُغاةٌ) على أن خبر (أنتم) فيه محذوف، وجملته اعتراضية، وليست من عطف الجمل.

وبعد فلعل الأقربَ إلى الصوب ما قال به الحفيد، وهو منعُ العطف بالرفع في (أنَّ)؛ لما ذكروه من أدلة.

ويُرد قول من احتج بأن (أنَّ) إذا كانت في حكم المكسورة فإنها تعقُبُ (إنَّ) في الموضع،

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٩.

(٢) ينظر: التذييل التكميل ٥/٢٠٣.

(٣) شرح الجمل لابن الفخار ١/٣٤٤.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٤٧٣، والبيان في شرح اللمع ١٧١، وشرح المقدمة لابن بابشاذ ١٦٨، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٥٢، والمقاصد الشافية ٢/٣٧٩.

(٥) المحرر الوجيز ٨٢٥، والتبيان للعكبري ٢/٦٣٤، والمنهاج في شرح الجمل ١/٣٢٨.

والعَقبُ يأخذ حكم ما عَقَبه[1] بعدم ثبوت تعاقبهما، وذلك أن كسر همزة (أنَّ) واجب في هذا الموضع إذا اقترن خبرها باللام، والفتح في ما عداه واجب، والوجوب لا يعني التعاور، بل يفيد أن لكل منهما خصوصية ليست في الآخر.

ورد قياس الجواز في (أنَّ) على (إنَّ)، و(لكنَّ) لمشابهتها لهما في بقاء معنى الابتداء، وعدم تغير معنى الجملة الداخلتين عليها، والشيء يعطَى حكم ما شابهه: بأن (أنَّ) وإن ماثلتهما في ذلك إلا أنها تفرق عنهما بتصييرها الجملة الداخلة عليها مفردة تقديرًا، فلم يبق معها حكم الابتداء، بل صيرت الجملة معمولة لعامل آخر، فلم تشاركهما في علة الإجازة، ولذا امتنع القياس[2].

وأجاب ابن بابشاذ عما ذكره ابن جني من أوجه المشابهة بين (أنَّ) و(إنَّ) في المعنى، والعمل، وتقاربهما في اللفظ ما يفضي بهما إلى التماثل في الأحكام ببيان أوجه التباين بينهما، ككون (أنَّ) المفتوحة معمولة مطلقًا خلافًا للمكسورة، واختلاف كل منهما في المواضع التي تكون فيها[3]، ما ينقض إطلاق القياس.

فلا يجوز العطف بالرفع إلا أن يقال إنه من العطف على العامل في (أنَّ)، وعليه لا تكون من العطف على (أنَّ)، قال أبو حيان: "إن كان – أي: الموضع – لا يصلح إلا للمفرد لم يصلح العطف على الموضع، نحو: بلغني أن زيدًا قائم وعمرو، فإن ورد أُوِّل على حذف الخبر وكان من عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية"[4].

وفي ما نسبه الحفيد لابن مالك من القول بجواز العطف على (أنَّ) مطلقًا نقلا عن (التسهيل)، حيث قال الحفيد تعليقًا على مثال سيبويه: "اختلف شراحه (شراح الكتاب سيبويه) فمنهم من قال: ذكر هذا المثال تنبيهًا على أن (أنَّ) بفتح الهمزة كـ(إنَّ) في جواز العطف بالرفع على الاسم بعد مُضِي الخبر، واختار هذا القول ابن مالك. وقال في (التسهيل):

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١٨٣، وشرح الجمل ابن الفخار ٣٤٤/١.

(٢) ينظر: المنهاج في شرح الجمل ٣٢٨/١، وحاشية الحفيد ١٩٨/١، وحاشية العبادي على الأشموني ٣٨، ب.

(٣) ينظر: شرح المقدمة لابن بابشاذ ١٦٧.

(٤) ارتشاف الضرب ١٢٩٠/٣.

و(أنَّ) في ذلك كـ(إنَّ) على الأصح"[1].

وهذا غير صحيح؛ لأن ابن مالك قال في شرحه: "مثل (إنَّ) و(لكنَّ) في رفع المعطوف على معنى الابتداء (أنَّ) إذا تقدمها (عِلْم)، أو معناه"[2]. قال ناظر الجيش: "عرفتَ أن المصنف أجرى (أنَّ) مجرى (إنَّ) و(لكن) في رفع المعطوف على معنى الابتداء، وأنه قيَّد ذلك في الشرح بأن يتقدمها (عِلمٌ) أو معناه، فيُعلمُ أنه لا يجريها مجراها مطلقا"[3].

إلا أن يكون ابن مالك -كما ذكر أبو حيان- تراجع عن الإطلاق في الشرح، قال أبو حيان: "الجواز مطلقًا، وهو ظاهر كلام المصنف الذي صححه"(٤). والله أعلم بالصواب.

(١) حاشية الحفيد ١/١٩٧.

(٢) شرح التسهيل ٢/٥٠.

(٣) تمهيد القواعد ١٣٩٨.

(٤) التذييل والتكميل ٥/٢٠٢.

المسألة الثالثة: الخلاف في النافي الفاصل بين (أنْ) المخففة وخبرها ذي الفعل المتصرِّف، من حيث التقييد وعدمه.

قال ابن هشام في خبر (أنْ) المخففة: "يجب في خبرها أن يكون جملة، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامدٌ أو دعاءٌ لم تحتج لفاصل...، ويجب الفصل في غيرهن بـ(قد)، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[1]، أو تنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[2]، أو نفي بـ(لا)، أو (لن)، أو (لم)، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[3]"[4].

قال الحفيد: "ظاهره أن النفي هنا مقصورٌ على أحدِ ما ذكره، ولم أعلم له مخالفًا، وينبغي أن يُتأمل وجه الاقتصار على هذه فإنَّ فيه دقَّة. كذا انتهى. ثم قال في حاشية أخرى[5]: اعلم أن (صاحب اللباب)[6] أطلق في النافي، ولم يقيده بما ذكره المصنف، وهو الظاهر"[7].

الدراسة:

نصَّ النحاة على وجوب الفصل بين (أنْ) المخففة والفعل المتصرف في خبرها، تمييزًا لـ(أنْ) المخففة من الناصبة للفعل المضارع، ولئلا يجتمع عليها مع حذف نونها واسمها ولايتها ما لا تليه وهي ثقيلة[8].

ويكون الفصل بينهما في الإيجاب بـ(قد)، أو التنفيس، أو (لو)، أمَّا في النفي فقد خصَّ

(١) سورة المائدة، ١١٣.

(٢) سورة المزمل ٢٠.

(٣) سورة المائدة، ٧١.

(٤) أوضح المسالك ٣٧٢/١.

(٥) قوله: (قال في حاشية أخرى) يدلُّ على أن للحفيد حاشيتين، وقد جمع بينهما شمس الدين البلاطنسي الذي جرَّد الحاشيتين في كتاب مستقل. ففي الحاشية الأولى لم يكن يعرف أن له مخالفًا، ثم زاد اطلاعه فعرف بوجود مخالفٍ فكتبه بحاشيته الثانية.

(٦) ينظر: اللباب في علم الإعراب ١٦٤.

(٧) حاشية الحفيد ٢٠٧/١. ينظر: اللباب في علم الإعراب ١٦٤.

(٨) ينظر: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ٣٣.

ابن هشام النافي الفاصل بينهما بـ(لا)، أو (لن)، أو (لم) ما يفيد منع الفصل بغيرها، قال الفاكهي: "قيّده في (الأوضح) بـ(لا)، و(لن)، و(لم)، فاقتضى ذلك أنه مقصورٌ على أحدِها"[(١)].

وهو اختيار الجد في (الجامع الصغير)[(٢)]، وهو اختيار الحفيد في الحاشية الأولى. وأطلق النافي ولم يقيده ببعض حروفه في (شرح الشذور)، و(شرح قطر الندى)[(٣)]، وهو اختيار الحفيد في الحاشية الثانية. وتفصيل الخلاف في المسالة على النحو التالي:

القول الأول: تقييد النفي الفصل بين (أنْ) المخففة والفعل المتصرف ببعض حروف النفي، والأشهر تقييده بـ(لا)، أو (لن)، أو (لم)، قال به أبو حيان، وخالد الأزهري، والأشموني، والفاكهي[(٤)]، وهو اختيار ابن هشام في أحد قوليه.

واستدل أبو حيان عليه بعدم سماع الفصل بغيرها من حروف النفي، قال أبو حيان: "لا يحفظ أنَّ ذلك جاء في (ما)، ولا في (إنْ) ولا في (لمَّا)، فينبغي ألا يُقدم على جوازِ ذلك حتى يُسمع"[(٥)].

وقيَّده أبو البقاء العكبري في أحد قوليه بـ(لم)، أو (لا)، أو (ليس)، قال: "(أنْ) المخففة إذا وليها الفعل وحذف اسمها لا يخلو من عوض، والعوض هو (قد، والسين، وسوف، ولم، ولا، وليس)" [(٦)]، وأكثر النحاة يذكر (ليس) مع الفعل الجامد[(٧)].

(١) مجيب الندا ٢٨١.

(٢) ينظر: الجامع الصغير ٦٤.

(٣) ينظر: وشرح قطر الندى ١٧٨، وشرح شذور الذهب ٢٥٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٤/٥، وموصل النبيل ٣٦٢/١، وشرح الألفية للأشموني ١٤٦/١، ومجيب الندا ٢٨١.

(٥) التذييل والتكميل ١٦٤/٥.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٢١/١.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٣٧٢/١، وشرح قطر الندى ١٧٧، والتصريح للأزهري ٣٣١/١.

وقيَّدَه المكودي، وابن طولون بـ(لا)، أو (لن)[1]، قال ابن طولون: "وأما النفي فيكون بـ(لا)، و(لن)، ويُفصل بهما بين (أنْ) والمضارع كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾[2]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[3]"[4].

القول الثاني: إطلاق النافي، وعدم تقييده، قال به الزمخشري، وكمال الدين الفرخان، وابن الدهان، وابن الحاجب، والشلوبين، والاسفرائيني، والرضي[5]، وغيرهم[6]، وهو اختيار الحفيد في الحاشية الثانية.

قال الرضي: "أو بحرف نفي، نحو: علمتُ (أنْ لمْ يَقُمْ)، و(لَنْ يَقُومَ)، و(لا يَقُومُ)، و(مَا قَامَ)، و(مَا يَقُومُ)"[7].

واكتفى الجرجاني، والصيمري، وأبو البركات الأنباري، وابن خروف، والعكبري في أحد قوليه، وابن عصفور، والمالقي بالفصل بـ(لا) دون غيرها من حروف النفي[8]، قال المالقي: "فإن دخلت على الفعلية فلا بد من فصلٍ بينها وبينها في الإيجاب بـ(قد)، والسين، وسوف، وفي

(١) ينظر: شرح الألفية للمكودي ٧١، وشرح الألفية لابن طولون ٢٦٤/١.

(٢) سورة طه، ٨٩.

(٣) سورة القيامة، ٣.

(٤) شرح الألفية لابن طولون ٢٦٤/١.

(٥) ينظر: ينظر: المفصل ٣٨١، والمستوفى في النحو ٢٤٦/١، والغرة في شرح اللمع ٩٩، والكافية ٥٣، وشرح نظم الوافية لابن الحاجب ٣٩٥، وشرح الجزولية للشلوبين ٧٩٦/٢، واللباب في علم الإعراب ١٦٤، وشرح الكافية للرضي ٣٣/٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٩٨/١، وشرح الألفية لابن الناظم١٣٠، الكناش في فني النحو والصرف ٩٨/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٣٥٧/١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٥٤٠/١، والمساعد ٣٣٢/١، وشفاء العليل ٣٧١/١، وتعليق الفرائد ٧٤/٤، والبهجة المرضية ١٧٢، والمطالع السعيدة ٣٢٠/١، وبلوغ الأرب ٢٢٩، وهداية مجيب الندا ٣٤١، ب.

(٧) شرح الكافية للرضي ٣٣/٤.

(٨) ينظر: المقتصد للجرجاني ٤٨٤/١، والتبصرة والتذكرة ٤٦١، والإنصاف ١٦٨، وشرح الجمل لابن خروف ٤٦٥/١، والتبيين للعكبري ٣٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١، والمقرب ١١١/١، ورصف المباني ١٩٥.

النفي بـ(لا)"[1] ما يفيد إطلاق النافي؛ وذلك لثبوت النفي بـ(لن)، و(لم) سماعًا في نحو: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[2].

والراجح ما قاله الحفيد في الحاشية الثانية من إطلاق حرف النفي، وعدم تقييده بالمسموع، وذلك بقياس بقية حروف النفي التي لم يرد سماع الفصل بها على سائر الفواصل؛ لموافقتها إياها في تحقيق الفصل، والعوض عما حذف، والتمييز بين (أنْ) المخففة والناصبة للفعل المضارع، ومشاركتها سائرِ حروف النفي (لن)، و(لم)، و(لا) في معنى النفي.

وأيضًا بالنظر إلى ضرورة الفصل بين (أنْ) المخففة والفعل الماضي المتصرف المنفي، ولا يكون ذلك بـ(لن)، أو (لم)؛ لاختصاصهما بنفي المضارع، ولا بـ(لا) لإفادتها الدعاء ما لم تكرر، أو تعطف على منفي بـ(ما)، فلا يتحقق الفصل بالنفي مع الفعل الماضي إلا بـ(ما)، قال ابن الدهان وهو يتحدث عن صنيع ابن جني: "لم يَذكر مع الماضي حرفًا من حروف النفي، إلا أن يكون مستقبل اللفظ ماضي المعنى، فتدخله (لم)...، وقياس الماضي أن تنفيه بـ(ما) كي لا يلتبس بالدعاء، فتقول: (عَلِمْتُ أَنْ مَا قامَ)"[3].

وعقَّب اللقاني على كلام ابن هشام قائلا: "وبه يعلم أن سكوت المصنف عن (ما) غير ظاهر"[4].

وأما ما استدل به أبو حيان من وجوب الوقف في هذا على المسموع مردودٌ لعدم وجود مانع من إجراء القياس، فضلا عن الحاجة إليه، كما ذَكر ابن الدهان. والله أعلم.

(١) رصف المباني ١٩٥.

(٢) سورة القيامة، ٣.

(٣) الغرة في شرح اللمع ٩٨- ٩٩.

(٤) حاشية اللقاني ٨٠، أ، وينظر: هداية مجيب الندا ٣٤١، ب.

المسألة الرابعة: الخلاف في إعمال (كأنْ) المخففة.

قال ابن هشام في (باب: إنَّ وأخواتها): "تُخَفَّف (كأنَّ) فيبقى -أيضًا- إعمالها"[(١)].

قال الحفيد: "إذا خُفِّفت (كأنَّ) منهم من يقول: الغالب إهمالها، ومنهم من يقول: الغالب إعمالها، ومنهم من يوجبه -وهو قضية كلام المصنف هنا- والظاهر القول الأول؛ لأنَّ إلحاقها بـ(إنَّ) بكسر الهمزة أولى من إلحاقها بـ(أنَّ) بفتحها؛ لأن مشابهتها لـ(إنَّ) أقوى من مشابهتها لـ(أنَّ)، لحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله، ولا كذلك (أنْ)؛ لأنها مع معمولها بمنزلة اسم مفرد، و(إنْ) الغالب عليها الإهمال، فـ(كأنْ) كذلك"[(٢)].

الـــــدراسة:

قال ابن هشام الجد بوجوب إعمال (كأنْ) المخففة سواء أكان اسمها ضمير شأن، أم اسمًا ظاهرًا، وهو اختياره في (شرح شذور الذهب)، و(شرح قطر الندى)، و(الجامع الصغير)[(٣)]، واختار في (شرح اللمحة)[(٤)] القول بأنها تعمل وجوبًا في ضمير شأن محذوف، ولا تعمل في الاسم الظاهر إلا في الضرورة.

واختار الحفيد قولًا ثالثًا هو أن الغالب عليها إذا خفِّفت الإلغاء. وللنحاة في إعمال (كأنْ) أربعة أقوال:

القول الأول: أن (كأنْ) المخففة تعمل وجوبًا في المضمر وفي الظاهر، والغالب كون اسمها ضمير شأن محذوف، قال به ابن خروف، وابن الدهان، وابن عصفور في أحد قوليه، وأبو حيان[(٥)]، وغيرهم[(٦)]، وهو اختيار الجد في غير مصنف كما ذكرت آنفًا، وعليه جمهور النحاة.

---

(١) أوضح المسالك ٣٧٥/١.

(٢) حاشية الحفيد ٢٠٧/١، ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على الأشموني ٣٩/ب، وهداية مجيب الندا ٣٤٤، و حاشية ياسين على الفاكهي ٣٣/٢.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب ٢٥٥، وشرح قطر الندى ١٨٠، والجامع الصغير ٦٥.

(٤) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٤٤/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٤٦٥/١، والغرة لابن الدهان ٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١، وتقريب المقرب ٥٥.

(٦) ينظر: التوطئة للشلوبين ٢٣٨، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣١، ورصف المباني ٢١١، وشرح التسهيل =

قال الفاكهي: "أما (كأنَّ) إذا خُفّفت فتعمل وجوبًا عند الجمهور"(١).

وقال ابن عصفور: "أما (أنَّ) و(كأنَّ) فإنهما إذا خُفِّفا لا يجوز فيهما إلا الإعمال، إلا أن اسمهما لا يكون إلا ظاهرا، أو مضمرا محذوفا، فتقول: (يعجبني أنْ زيدًا قائمٌ)، و(كأنْ زيدًا قائمٌ)، فإن قلت: (كأنْ زيدٌ قائمٌ)، أو (يعجبني أنْ زيدٌ قائمٌ) فإن اسم (أنْ)، و(كأنْ) محذوف، تقديره: (يعجبني أنْه زيدٌ قائمٌ)، و(كأنْه زيدٌ قائمٌ)"(٢).

واستدل من قال بوجوب إعمالها مخففة بالسماع عن العرب في نحو قول الشاعر(٣):

ويومًا تُوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَة تَعْطُو إِلى وارِقِ السَّلَمْ

فمن رواه برفع (ظَبْيَةٌ) قدَّر اسمها ضمير قصة محذوف، أي: (كأنها ظَبيةٌ)، ومن رواه بنصب (ظَبْيَةً) فعلى أنها اسم (كأنْ) المخففة، وخبرها محذوف، تقديره: (كَأَنْ ظَبيةً عَاطيةٌ هَذه المرْأَة).

وبقول الآخر(٤):

ووَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وبقول الشاعر(٥):

= للمرادي ٣٥٧، والجنى الداني٥٧٤، وإرشاد السالك لابن القيم ٢٥٦/١، المساعد ٣٣٢، شفاء العليل للسليلي ٣٧٢، وتمهيد القواعد١٣٨٠، وشرح التسهيل للتنسي ٤٨٠/٢، وشرح الألفية للمكودي ٧٢، وتعليق الفرائد للدماميني ٧٥/٤، والبهجة المرضية ١٧٣، وشرح الألفية للأشموني ١٤٧، وشرح الألفية لابن طولون ٢٦٥/١، وحاشية الخضري ٢٧٨/١.

(١) مجيب الندا ٢٨٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفر ٤٣٦/١.

(٣) سبق تخريجه ص٦٩ من هذا البحث، ويروى بجر (ظبية) بالكاف على إلغاء (أن)، ولم أضبط (ظبية) فيه لاختلاف الروايات، فأردت أن أتركها؛ لتصلح لكل رواية.

(٤) من الهزج، لم أقف على قائله، قال البغدادي: "وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل" خزانة الأدب ٤٠١/١٠، ينظر: الكتاب ١٣٥/٢، ومعاني القران للاخفش ٣٧٠/١، والأصول ٢٤٦/١، أمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، و ٣٦٢/١، والمفصل ٣٨٦، والكشاف ١٥٨/١١، والغرة لابن الدهان ١٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٤٩، والتوطئة للشلوبين ٢٣٨.

(٥) من الرجز، لرؤبة بن العجاج ينظر: ديوانه ١٦٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦٦، والتصريح للأزهري ٣٣٣/١، =

ومُعتَدٍ فَـظٍّ غليظِ القَلْبِ كـأنْ وَريــدَيْه رِشــاءُ خُــلْبِ

قـال أبـو البركـات الأنبـاري: "لا يجـوز أن يقـال: إن الإنشـاد في البيتـين (كـأنْ ثـدياه)، و(كأنْ وريداه) بالرفع؛ لأنَّا نقول: بل الرواية المشهورة (كأنْ ثدييه)، و(كأنْ وريديه) بالنصب، وإن صحَّ ما رويتموه[1]، فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف"[2].

ولا يقال إعمالها في الاسم مخصوصٌ بضرورة الشعر، بدليل ما حكاه الأنباري من سماع إعمالها مخففة نثرًا، قال: "الذي يدلُّ على صحة ذلك -أيضًا- أنه قد صحَّ عن العرب أنهم يقولون: (إلا أَنْ أَخَاكَ ذَاهِبٌ) بمعنى (أنَّ) المشددة"[3].

ووجه الدلالة من هذا القول أنَّ (كأنْ) مركبٌ من (أن) وكاف التشبيه -على قول- فما يدلُّ على إعمال (أنْ) مخففة يدلُّ على إعمال (كَأنْ).

واستدلوا -أيضا- على وجوب إعمالها مخففة بالنظر إلى بقاء اختصاصها بالأسماء الموجب للإعمال؛ ولذا التزم الفصل بينها والفعل بحروف الفصل، ولو لم تعمل لم يُحتج إلى الفصل لعدم الاختصاص، فمنه قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[4]، وقول الشاعر[5]:

لَا يَهُـوْلَـنَّكَ اصطِلاءُ لَظَى الحَرْ بِ فَمَحْــذُورُهَا كَـأَنْ قَــدْ أَلَمَّا

قـال أبـو البركـات الأنبـاري في تعليـل وجـوب الفصـل بـين المخففـة والفعـل: "لا تُخَفَّـف

=

وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٨، وشرح الكتاب لابن خروف ٢٥٥، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦٥/٤، والتوطئة للشلوبين ٢٣٨، وشرح الكافية الرضي ٣٧٠/٤، والتذييل والتكميل ١٧٢/٥، وارتشاف الضرب ١٢٧٨/٣.

(١) الضمير هنا عائد إلى الكوفيين، وسيأتي بيان رأيهم في القول الرابع.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٦.

(٤) سورة يونس، ٢٤. ينظر: شرح الكافية الرضي٣٧١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٧٩/٣، وأوضح المسالك ٣٧٩/١، وشفاء العليل للسليلي ٣٧٢، وشرح التسهيل للتنسي ٤٨٠/٢، وتعليق الفرائد للدماميني ٧٦/٤.

(٥) من الخفيف، لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٤٥/٢، وارتشاف الضرب ١٢٨٠/٣، وأوضح المسالك ٣٧٩/١، تمهيد القواعد ١٣٨١/٣، والمقاصد الشافية ٤٠٩/٢، والمقاصد النحوية ٧٧١/٢. وشفاء العليل للسليلي ٣٧٣، وشرح التسهيل للتنسي ٤٨٠/٢.

[مع][1] غير واحد من هذه الأحرف؛ لأنهم جعلوها عوضًا مما لحق (أنْ) من التغيير، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم؛ وذلك لأن (أنْ) لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير، وهو الحذف، ولحقها مع الفعل ضربان: الحذف: ووقوع الفعل بعدها؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم"[2].

ويُحتَج لهم باستصحاب حال الأصل في (أنْ)، وذلك على القول بأنها مركَّبة من كاف التشبيه و(أنَّ)[3]، فلما وجب إعمال (أنْ) مخففةً، وجب -أيضًا- في (كأنْ)؛ لأنَّها هي، كما قال سيبويه تعليقًا على بيت رؤبة السابق: "وهذه الكاف إنَّما هي مضافةٌ إلى (أنْ)، فلمَّا اضطررت إلى التخفيف فلم تضمر، لم يغيِّر ذلك أن تنصب بها، كما أنَّك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله"[4]

وأيضًا باستصحاب حال الأصل فيها (كأنَّ) حال التشديد، قال الأزهري: "تخفف (كأنَّ) فيبقى أيضًا إعمالها استصحابًا للأصل"[5].

وعللوا عدم جواز إلغائها بقوة دلالتها على معنى الفعل، نقل أبو حيان عن ابن أبي الربيع في (البسيط): قوله: "(كأنَّ) إذا خففت لا تلغى؛ لقوتها في معنى الفعلية، إذ يُدل على معنى الفعل من التشبيه، ولقوة معنى الفعل فيها نُصب بها الظاهر، واعتبر فيها ما ليس قصة، ولا شأنًا"[6].

وعلل ابن عصفور التزام حذف اسمها إذا كان ضمير شأن، قال: "وإنما أُلتُزِم حذفه إذا كان مضمرًا؛ لأنَّ المضمر يردُّ الأشياء إلى أصولها، فلو ظهر الاسم المضمر لوجب ردُّ (أنْ)،

(١) كتبها المحقق (من غير)، والصواب ما أثبت بدليل أنها وردت في الكتاب نفسه قبل سطرين هكذا.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٥، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١، والمقرب لابن عصفور ١١٠/١.

(٣) ينظر الخلاف في تركيب (كأن) في البسيط شرح الجمل: ٧٦٢/٢.

(٤) قال سيبويه: "وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى (أن)" الكتاب ١٦٤/٣.

(٥) التصريح للأزهري ٣٣٣/١، ينظر: مجيب الندا ٢٨٢.

(٦) التذييل والتكميل ١٧٢/٥. لم أجده في مظانه من المطبوع من كتاب البسيط لابن أبي الربيع، وهو ناقصٌ؛ إذ لم يوجد منه إلا جزءٌ واحدٌ، وقد أخرجه محققًا أ.د. عياد الثبيتي في مجلدين.

و(كأنْ) إلى أُصولهما من التشديد"[1].

القول الثاني: أنها تعمل وجوبًا في ضمير شأن محذوف، ولا تعمل في الاسم الظاهر إلا في الضرورة، وعليه سيبويه، والزمخشري، والخوارزمي، وابن يعيش، وابن الحاجب في أحد قوليه، وابن عصفور في أحد قوليه، والرضي، والتنسي[2]، وابن هشام في (شرح اللمحة).

قال ابن يعيش: "إذا خُفِّفت ففيها وجهان، أجودهما إبطال عملها ظاهرا، وذلك لنقص لفظها بالتخفيف، فتقول: (كأنْ زيدٌ أسدٌ)، والمراد: كأنّه زيدٌ أَسدٌ، أي: الشأن والحدث"[3].

وقال سيبويه: "حدثنا من نثق به: أنه سمع من العرب من يقول: (إنْ عمرًا لمنطلقٌ)، وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4]، يخفِّفون، وينصبون، كما قالوا : (كأنْ ثدييه حقان)"[5]. وقال في موضع آخر من (الكتاب) وهو ينظر (أنْ) بـ(كأنْ): "كما ينصبون في الشعْرِ إذا اضطروا بـ(كأنْ) إذا خففوا، يريدون معنى (كأنَّ)، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

..... **كأنْ وَريدَيْه رِشاءُ خُلْبِ**"[6].

وبه يندفعُ ما نسبه إليه أبو حيان[7] من أنَّ الظاهر من تشبيهه (إنْ عمرًا لمنطلقٌ) بـ(كأنْ ثدييه حُقَّانِ) جواز ذلك في الكلام، وأنه لا يختص بالشعر؛ لأن قوله في الموضع الأخير مقيِّدٌ للأول، ويكون مراده: (كما قالوا في الشعر: كأن ثدييه حقان).

واستدلوا -أيضًا- بما استدل به أصحاب القول الأول من السماع، وبقاء الاختصاص

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١.

(٢) ينظر: الكتاب ١٦٤/٣، والمفصل ٣٨٦، والتخمير ٧٠/٤، والكافية ٥٣، وشرح نظم الوافية لابن الحاجب ٣٩٥، والمقرب لابن عصفور ١١٠/١، وشرح الكافية للرضي ٣٧٠/٤، وشرح التسهيل للتنسي ٤٨١/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥٦٦/٤.

(٤) سورة هود،١١١. والقراءة لنافع وابن كثير، ينظر: السبعة لابن مجاهد ٣٣٩، والحجة لابن خالويه ١٩٠.

(٥) الكتاب ١٤٠/٢، ينظر: معاني الحروف للرماني ١٢٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٦.

(٦) الكتاب ١٦٤/٣.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٢/٥.

بالجملة الاسمية إلا أنهم أوجبوا كون اسمها ضمير شأن محذوفٍ، وحملوا ما استدل به مجيزو عملها في الاسم الظاهر على الضرورة، قال ابن عصفور في (المقرَّب): "أما (أنْ)، و(كأنْ) فلا يجوز فيهما إلا الإعمال لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء، إلا أن اسمهما لا يكون إلا ضمير شأن محذوفا، نحو قولك: (علمت أنْ زيدٌ قائمٌ)، و(كأنْ زيدٌ قائمٌ)، و(علمتُ أنْ سيقومُ زيدٌ)، التقدير: أَنْه زَيدٌ قائمٌ، وكأنْهُ زيدٌ قائمٌ، وأنْهُ سيقومُ زيدٌ، ولا يكونُ ظاهرًا، أو ضميرًا لا يُرادُ به الشأن إلا ضرورة، نحو قوله:

..... **كـأنْ وَريــدَيْه رِشــاءُ خُــلْبِ**"[1]

وقال ابن هشام: "إذا خُفّفت المفتوحة [أو (كَأنَّ) وجب في النثر][2] إهمالها في اللفظ، نحو: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3]، و﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[4]، وقول الشاعر:

..... **كَــأَنْ ثَــدْيَــــاهُ حُــقَّــان**

وجائز أن يعملا في الشعر...، كقوله:

..... **كأنْ ظبيةً تعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ** "[5].

وكانوا يسمون حذف اسمها إلغاءً؛ إذ لم يظهر لها عمل في اللفظ، قال الشلوبين في (أنْ) المخففة: "اسمها محذوف لفظا، موجودٌ تقديرا، هذا معنى الإلغاء عند الجمهور، بخلاف المكسورة فإنها ملغاة لفظا وتقديرا"[6]. وعلى هذا حَمَل ابن يعيش قول الزمخشري بوجوب إلغاء (كأنْ)[7].

(١) المقرب لابن عصفور ١/١١٠.

(٢) في التحقيق: (إذا خُفّفت المفتوحة و:(كان)، و:(كأن) إهمالها)، والتصويب من نسخة مخطوطة لشرح اللمحة البدرية لابن هشام: ٧١، ب.

(٣) سورة يونس، ١٠.

(٤) سورة يونس، ٢٤.

(٥) شرح اللمحة البدرية ٢/٤٤.

(٦) التوطئة للشلوبين ٢٣٥، ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٣٥٧، والجنى الداني ٥٧٥.

(٧) ينظر: المفصل ٣٨٦، وشرحه لابن يعيش ٤/٥٦٧.

القول الثالث: جواز إعمالها وإلغائها، وإلغاؤها أكثر من إعمالها، قال به ابن الحاجب في أحد قوليه، واختاره الحفيد[(١)].

وقولهم مبنيٌ على أنَّ (كأنَّ) بسيطة غير مركبة، وجعلوا القول بغلبة إلغائها دليلًا على بساطتها؛ لأنَّها لو كانت مركبةً لوجب إعمالها قياسًا على (أنْ) المخففة[(٢)]، قال ابن الحاجب: "(كأنَّ) إذا خُففَّتْ جاز إعمالها، وإلغاؤها إلا أن الإلغاء أكثر، وهذا مما يدلُّ على أنها ليست مركبةً؛ لأنها لو كانت مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة، والمفتوحة لا تُعمل على ما تقرر، وهذه إنما تعمل في الظاهر"[(٣)].

واستدل على جواز الإعمال فيها والإلغاء بقياسها على (إنْ) المخففة المكسورة، وذلك بجامع أنهما لا يُصَيّران الكلام بعدهما مفردًا، بخلاف (أنْ) فقياس (كَأنْ) عليها بعيدٌ، قال الحفيد: "لأن إلحاقها بـ(إنَّ) بكسر الهمزة أولى من إلحاقها بـ(أنَّ) بفتحها؛ لأنَّ مشابهتها لـ(إنَّ) أقوى من مشابهتها لـ(أنَّ)، لحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله، ولا كذلك (أن)؛ لأنها مع معمولها بمنزلة اسم مفرد، و(إنْ) الغالب عليها الإهمال، فـ(كأنْ) كذلك"[(٤)].

القول الرابع: أنها حرف مهمل لا يعمل شيئًا لا في ظاهر، ولا في مُضمر، وعليه الكوفيون[(٥)].

ولم أجد أحدًا أورد حجة الكوفيين، ويظهر أن حجتهم أن (كأنَّ) إنما أُعملت لمشابهتها الفعل في المعنى واللفظ من حيث مجيئُها على ثلاثة أحرف، ولبنائها على الفتح كما هو الحال في الفعل الماضي، فلما خُففَّت ضعف شبهها بالفعل فبطل عملها، فأهملت، وكذا زوال موجب العمل وهو اختصاصها بالجملة الاسمية، وقد عللوا بهاتين العلتين في منعهم عمل (إنْ) المخففة، و(كأنْ) مقيسة عليه، قال أبو البركات حاكيا حجتهم في إلغاء (إنْ) المخففة: "أما

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/٢، وحاشية الحفيد ٢٠٧/١.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/٢.

(٤) حاشية الحفيد ٢٠٧/١.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في التذييل والتكميل ١٧٢/٥، وارتشاف الضرب ١٢٧٨/٣، وهمع الهوامع ١٨٧/٢.

الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها لا تعمل؛ لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، و[أنَّها][1] مبنيَّةٌ على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خُففت فقد زال شبهها به؛ فوجب أن يبطل عملها"[2].

والذي يترجح ما عليه ابن هشام في (أوضح المسالك)، والجمهور من القول بوجوب إعمالها سواء كان اسمها ضمير شأن محذوفًا -وهو الأكثر فيها- أو كان اسما ظاهرا دون الحمل على الضرورة أو الشذوذ؛ لثبوت ذلك بالسماع، والنظر، والاستصحاب.

وأمَّا القول بأنها لا تعمل في الاسم الظاهر إلا في الضرورة فمردود بأنها أقوى من (إنْ) في الدلالة على معنى الفعل، وهو في (إنْ) ثابت نثرا، قال أبو الفضل الصفَّار: "وأما (كأنْ) فإنه لَزُمَ عمالُها؛ لأنَّه لم يُحفظ ولايتها للفعل في موضع، وهي تعمل في الظاهر، والمضمر مضمر الشأن، وغيره؛ لأنَّها أقوى من (إنْ) في العمل لتغييرها معنى الابتداء، وإحداثها معنى (لم يكن)، وأشبهت الأفعال، فلهذا أعملوها"[3].

أما ما استدل به الكوفيون من زوال وجه مشابهتها للفعل فأجيب عنه: بأن مشابهتها للأفعال من عدّة وجوه، فزوال أحدها لا يزيل المشابهة. كما أن الحذف يعرض للأفعال، ويبقى عملها، قال سيبويه: "وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يُغيَّر عمله كما لم يُغير عمل (لَمْ يَكُ)، و(لَمْ أُبَلْ) حين حذف"[4]. والله أعلم.

(١) كتبها المحقق (إنَّها)، وهذا لا يصح؛ لأنها معطوفة على (أنَّها ثلاثة).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٥، وينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٣٥١.

(٣) ينظر: قول أبي الفضل الصفار في التذييل والتكميل ١٧٣/٥.

(٤) الكتاب ١٤٠/٢، ينظر: معاني الحروف للرماني ١٢٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٨.

المسألة الخامسة: إعـــمال (لا) عـــمل (لـيس).

قال ابن هشام في إعراب (لا حَوْل وَلَا قُوَة إلا بِاللهِ): "ولك في نحو: (لا حَوْل وَلَا قُوَة إلا بِاللهِ) خمسةُ أَوجُه: أحدها: فتحُهما، وهو الأصل، نحو: ﴿لَاْ بَيعَ فِيْهِ وَلَا خُلَّةَ﴾[1] في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو[2]. الثاني: رفعُهُما، إمَّا بالابتداء، أو على إعمال (لا) عمل (ليس) كالآية في قراءة الباقين، وقوله[3]:

..... **لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جَمَلُ**"[4].

فاعترضَ الحفيد على جده في توجيهه الرفع في ﴿لَاْ بَيعَ فِيْهِ وَلَا خُلَةَ﴾ بإعمالها عمل (ليس)، حيث قال: "ليس بجيدٍ؛ لأن إعمالها عمل (ليس) خاصٌّ بالشعر، وكلامُهُ في ما هو أعمُّ منه"[5].

الـــدراسة:

انتقاد الحفيد لابن هشام مبنيٌّ على اختلاف النحاة في إعمالِ (لا) عمل (ليس)، فاختار ابن هشام في (باب: ما ولا، ولات العاملات عمل ليس)، و(باب: لا العاملة عمل إنَّ) من (أوضح المسالك) جواز إعمالها عمل (ليس) شعرًا ونثرًا، وهو اختياره في (المغني)، و(شرح الشذور)، و(الجامع الصغير)، و(قواعد الإعراب)، و(تخليص الشواهد)[6].

---

(١) سورة البقرة، ٢٥٤.

(٢) الفتح قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والرفع قراءة الباقين، ينظر: السبعة لابن مجاهد ١٨٧، والكنز في القراءات العشر ٨٣/١.

(٣) من البسيط، وصدره: (وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَى قُلتِ مُعْلِنَةً) للراعي النميري ينظر: ديوانه ١٨٧، والكتاب ٢٩٥/٢، والمقاصد النحوية ٧٩٦/٢، وبلا نسبة في الأصول ٣٩٤/١، واللمع ٤٢، وتخليص الشواهد ٤٠٥، ورواية الديوان: (وَمَا صَرَمْتُكِ حَتَى قُلتِ مُعْلِنَةً).

(٤) أوضح المسالك ١٤/٢.

(٥) حاشية الحفيد ٢١٣/١.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٨٤، و١٤/٢، ومغني اللبيب ٣٩٦/١، وشرح شذور الذهب ١٨٤، والجامع الصغير ٥٨، وقواعد الإعراب ٧٥، وتخليص الشواهد ٢٩٣، و٤١٠.

وقال في (شرح قطر الندى)، و(شرح اللمحة) بتخصيص إعمالها بالشعر[١]، وهو اختيار الحفيد، وللنحاة في إعمال (لا) عمل (ليس) إذا لم تكن نصًّا في نفي الجنس أربعةُ أقوال:

القول الأول: جواز إعمالها عمل (ليس) شعرًا ونثرًا، قال به الزجاجي، والفارسي، والصيمري، والجرجاني، وابن الشجري، وابن معط، وابن عصفور، وابن مالك، والإسفرائيني، وغيرهم[٢]، وهو اختيار الجد في (أوضح المسالك)، وهو المشهور من أقوال النحاة[٣].

وجعلها سيبويه لغة قليلة، حيث قال: "زعموا أن بعضهم قرأ ﴿وَلَاتَ حِيْنُ مَنَاص﴾[٤]، وهي قليلةٌ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي[٥]:

مَـــنْ فرَّ عَـــنْ نِـيرَانِـها فَأَنَـا ابْـنُ قَـيسٍ لا بَـرَاحُ

جَعلَها بمنزلة (ليس)، فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع"[٦]، وقال في موضع آخر: "وإن شئت قلت: (لا أحدٌ أفضلَ منك) في قول من جَعَلَهَا كـ(ليس)"[٧].

وتختصُّ (لا) بالعمل في النكرة، واشترط لإعمالها أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا)، وألا يتقدَّمَ على اسمها الخبرُ أو معمولُه، فإذا تحققت شروطها وجبَ الإعمال ما لم تُكرَّر، فإن كُرِّرت جاز الإعمال والإهمال.

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى ١٦٨، وشرح اللمحة البدرية ٣٥/٢.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٧، و٥٤، والنكت للأعلم ٢١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٧، وحاشية الكافية لابن النحوية ٩١، والكناش في فن النحو والصرف ١٥٤/١، و٢١٢/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٣١٣/١، وتمهيد القواعد ١٢١٩، والفوائد الضيائية ١٤٤، و٤٧٣، وشرح الألفية للأشموني ١٢٥/١، والتصريح للأزهري ٣٤٥/١، وهمع الهوامع ١١٩/٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١١٩/٢.

(٤) سورة ص، ٣. رفع (الحين) قراءة وأبي السمَّال، ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢، ومختصر الشواذ لابن خالويه ١٣٠، والبحر المحيط ٣٦٧/٧.

(٥) من مجزؤ الكامل، لسعد بن مالك القيسي، ينظر: الكتاب ٥٨/١، و٢٩٦/٢، والأصول ٩٦/١، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤، وتخليص الشواهد ٢٩٣، وخزانة الأدب ٤٦٧/١.

(٦) الكتاب ٥٨/١، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٩/١، ومنهج السالك ٦٤، وتمهيد القواعد ١٢١٩.

(٧) الكتاب ٣٠٠/٢، و٢٩٥/٢.

واحتج من قال به بقراءة أبي السمَّال التي وردت آنفًا، وبالسماع عن العرب، وذلك نحو قول الشاعر[1]:

تعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِما قَضَى اللَّهُ وَاقِيا

وبقول الآخر[2]:

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالكُمَاةِ حَصِيْنَا

وبقول[3]:

وكُنْ لِي شَفِيْعا يَوْمَ لاَ ذُوْ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

وبقول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانها فَأَنَا ابْنُ قَيسٍ لا بَرَاحُ

وبقول العجاج[4]:

واللهِ لَوَلَا أَنْ تَحُشَّ الطُّبَّخُ بيَ الْجَحيْمَ حينَ لَا مُسْتَصْرَخُ

وبقول الشاعر[5]:

---

(١) من الطويل، لم أقف على قائله، ينظر: التحفة على الكافية ١٤٩، والجنى الداني ٢٩٢، ونتائج التحصيل للدلائي ١٢٦٦/١، وينظر: تخليص الشواهد ٢٩٤، والمقاصد النحوية ٦٤٣/٢.

(٢) من الطويل، لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١، والجنى الداني ٢٩٣، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤، وينظر: المقاصد النحوية ٦٦٤/٢، وشرح شواهد المغني ٦١٢.

(٣) من الطويل، لسواد بن قارب، ينظر: الجنى الداني ٥٤، وشرح الألفية الأشموني ١٢٣، ونتائج التحصيل للدلائي ١٢٦٦/١، وينظر: المقاصد النحوية ٦٥١/٢، وشرح شواهد المغني ٨٣٥.

(٤) من الرجز، للعجاج، في ديوانه ١٧٣/٢، بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٤، وتمهيد القواعد ١٢١٦/٣، وينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦/٢.

(٥) من الكامل، لرجل من مذحج، ينظر: الكتاب ٢٩٢/٢، الأصول ٣٨٦/١، أو مضرة بن مضرة في خزانة الأدب ٤٠/٢، وبلا نسبه في الإيضاح العضدي ٢٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٣/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣٦، وارتشاف الضرب ١٣١٠/٣، وتخليص الشواهد ٤٠٥.

هَذَا لَعَـمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَـــــانَ ذَاكَ ولاَ أَبُ

وغيرها من الشواهد، فـ(لا) في هذه الشواهد عاملةٌ، يدلُّ على ذلك نصبُ الخبر (باقِيًا) و(واقـيًا) في الشاهد الأول، وعدم تكرارها في بقيَّة الشواهد.

واحتجوا بالقياس –أيضًا– وذلك بقياس إعمالها على إعمال (ليس) لما بينهما من أوجه المشابهة، وهي النفي، وأخذ صدر الكلام، والدخول على المبتدأ[(١)].

وعُلِّل اختصاصها بالعمل في النكرات بضعف شبهها بـ(ليس) بخلاف (ما)، وذلك أنَّ (لا) تنفي الاستقبال غالبا، و(ليس) لنفي الحال[(٢)].

القول الثاني: خصُّ جواز إعمالها بالشعر فقط، قال به ابن الحاجب[(٣)]، وابن هشام في أحد قوليه كما سبق ذكره، وهو اختيار الحفيد.

قال العدوي: "وصرح غير واحد أن إعمالها خاص بالشعر"[(٤)].

قال ابن الحاجب: "أما الرفع بها ونصب الخبر فضعيفٌ، لا يجوز إلا في الشعر"[(٥)]. وهذا القول كالقول الأول، إلا أنهم زادوا في شروط إعمالها تقييده بالشعر؛ ولذلك استدلوا بأدلة القول الأول من سماع، وقياس.

القول الثالث: أنها تعمل في الاسم دون الخبر، وهي واسمها في موضع رفع بالابتداء، ونُسب إلى الزجاج[(٦)]، ونسبه أبو حيان إلى ابن عصفور[(٧)].

---

(١) ينظر: شرح المفصل للسغناقي ٣٢٢.

(٢) المقاصد الشافية ٢٤٢/٢، وينظر: التخمير ٥٢١/١، وشرح اللمحة لابن هشام ٣٤/٢، وحاشية الصبان ٢٥٤/١.

(٣) ينظر: الكافية ١٧، و٢٧.

(٤) حاشية عبادة على الشذور ٢٤/٢.

(٥) شرح المفصل لابن الحاجب ٣٩٨/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧١/١، ينظر رأي الزجاج التذييل والتكميل ٣١٠/٥، والجنى الداني ٢٩٢ نقلا عن ابن ولاد، ومغني اللبيب ٣٩٦/١، وهمع الهوامع ١١٩/٢.

(٧) ينظر رأي ابن عصفور في التذييل والتكميل ٣١٠/٥. وما في كتبه القول بإعمالها، ينظر: المقرَّب ١٠٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/٢.

واحتج من قال به بعدم سماع النصب في خبرها لفظًا[١]، وبقياس عملها على عمل (لا) النافية للجنس، قال ابن عصفور: "والصحيح عندي أنها لا تعمل في الخبر شيئًا؛ لأنَّ (لا) تنزل من النكرة التي رفعتها منزلة (مِنْ) منها في الاستفهام، كما تنزلت (لا) الناصبة منها منزلتها؛ ولذلك لم يجز الفصل بين (لا) وما عملت فيه رافعة كانت أو ناصبة، كما لا يجوز الفصل بين (ما) وما عملت فيه، فكما أن (قائمًا) من قولك: (هَلْ مِنْ رجلٍ قائمٌ؟) خبر للاستفهام المجرور بـ(مِنْ)؛ لأنَّ موضعه مع (مِنْ) رفعٌ بالابتداء، فكذلك يكون (قائمٌ) من قولك: (لا رجلٌ قائمٌ) خبرًا للاسم الذي عملت فيه؛ لأنه مع (لا) في موضع رفع على الابتداء"[٢].

القول الرابع: إهمالها، قال به الفراء[٣]، والمبرد، والأخفش[٤]، والزجاج، وابن الحاجب، والرضي، وأبو حيان[٥].

واستدل أبو حيان على إهمالها بندرة سماع إعمالها، ولا يصح التقعيد على نادر، قال في إعمالها: "في غاية النُدور والقِلة... إذ لا يُحفظ ذلك في نثرٍ أصلًا، ولا في نظم إلا في بيت نادر يَنبغي أن لا تُبنى عليه القواعد"[٦].

ولذا أنكره الرضي، فقال: "الظاهر أنه لا تعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذًا ولا قياسًا، ولم يُوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوبًا كخبر (ما) و(ليس)"[٧].

وأجابوا عما استشهد به أصحابُ القولين الأول والثاني بعدم الدليل عليه، لعدم ظهور عملها في اللفظ، وترك التكرار جائزٌ في الشعر[٨].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل للتنسي ٣٨٢/١، وهمع الهوامع ١١٩/٢.

(٢) ينظر قول ابن عصفور في التذييل والتكميل ٣١٠/٥، ولم أقف عليه في مؤلفات ابن عصفور.

(٣) ينظر رأيه في شرح الألفية للأشموني ١٢٥/١، ولم أقف عليه في (معاني القرآن).

(٤) ينظر رأيه في شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٠/١، والبحر المحيط ٣٦٧/٧، والجنى الداني ٢٩٣.

(٥) ينظر: المقتضب ٣٦٠/٤، ومعاني القران وإعرابه للزجاج ٢٧٠/١، و٦٣/٥، والكافية ١٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٣، ١٨٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٤، ومنهج السالك ٦٥.

(٦) منهج السالك ٦٤، وينظر: التذييل والتكميل ٢٨٣/٤، هداية مجيب الندا ٣١٨.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٣.

(٨) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١٩٩/١.

كما استدلوا بأن القياس يقتضي إهمالها إجراء لها مجرى الحروف غير المختصة، قال السغناقي: "القياس ... أن الحرف إذا تجاذبه قبيلا الاسم والفعل، ولم يقتصر دخوله على أحدهما فهو جديرٌ أن يُجْرَمَ[1] العمل كما في (هَلْ)، وغيرِه، فهذا يقتضي ألا يكون لـ(ما)، و(لا) عمل؛ لأنهما يدخلان على القبيلين"[2]

وبأن وجه مشابه (لا) لـ(ليس) ضعيف؛ لأنها لا تشاركها في نفي الحال فلا يصحُّ قياسها عليها[3].

وبعد فالذي يظهر رجحان قول ابن هشام في (أوضح المسالك) وهو جواز إعمالها عمل (ليس) شعرًا ونثرًا، لثبوته في سماعًا عن العرب، ويجاب عن الاعترض عليه بثلاثة أمور:

الأول: احتجاجهم بعدم سماع النصب في خبرها، قد أجاب عنه أبو حيان بقوله: "وزعم بعضهم أنه لم يُسمع النصب في خبر (لا) ملفوظًا به، وليس كذلك، بل سُمِع ذلك، لكنه في غاية النُدُور والقلة"[4]، وقال ابن مالك: "وأجودُ شاهدٍ على هذه مما لا يقبل تأويلًا: (تعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ بَاقِيا)"[5].

و**الثاني**: قولهم بعدم حُجية بعض الشواهد، ما يفيد ندرة السماع الذي يمتنع معه القياس، والذي ذكره أبو حيان حيث قال: "لا حجة في هذه الأبيات الثلاثة، إذ يحتمل أن تكون (ذو شفاعة)، و(براح)، و(مستصرخ) مبتدآت؛ إذ ليس فيها خبر يَظهر نصبه؛ إذ قوله (بمغنٍ) مشغول بحرف الجر، فيحتمل أن يكون في موضع رفع، و(براح)، و(مستصرخ) لم يذكر لهما خبر البتة، فيحتمل أن يكون المحذوف مرفوعًا، فلم يبقَ ما يدلُّ على أنها تعمل عمل (ليس) إلا البيتان- (تعزَّ)، و(نصرتك)- السابقان، وهما من القِلَّة بحيث لا تُبنى عليه[6]

---

(١) كتبها محقق الكتاب: (يُجْزَم)، وهو تصحيف، الصحيح ما أثبت.

(٢) شرح المفصل للسغناقي ٣٢٢.

(٣) ينظر: الإغفال للفارسي ٢/١١٤.

(٤) منهج السالك ٦٤، وينظر: الكافية ١٧، والتذييل والتكميل ٥/٣١٠، و٤/٢٨٢، وهداية مجيب الندا ٣١٨، وحاشية ياسين على مجيب الندا ٢/٢٣، وحاشية الصبان ١/٢٥٤.

(٥) التحفة ١٤٩، وينظر: همع الهوامع ٢/١١٩.

(٦) كذا في نسخة التذييل المحققة، ويخرَّج توحيد الضمير وتذكيره؛ على أن يكون أراد به العودة إلى القليل المستفاد =

القواعد"[1].

وقد أجاب ابن هشام عنه بقوله: "ورُدَّ بأنَّ (لا) الداخلة على الجمل الاسمية يجب إما إعمالها أو تكرارها، فلما لم تكرَّر عُلِم أنها عاملة. وأُجِيب بأن هذا شعرٌ، والشعر يَجُوز فيه أن ترِدَ غير عاملة، ولا مكررة، فـرُدَّ بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة"[2].

ويضعِّفُ قولهم -أيضا- بكثرة السماع فيه، فحَمْلُ كلِّ ما ورد غير مكرر على الضرورة بعيد.

و**الثالث**: احتجاجهم بأن القياس يقتضي إهمالها لعدم الاختصاص، أجاب عنه ابن الحاجب في الاعتراض على إعمال (ما)، فقال: "يقولون: إن الحرف إذا لم يكن له اختصاصٌ بالاسم أو بالفعل، لم يكن له عمل أحدهما، و(ما)، و(لا) تدخلان على القسيمين، فالقياس ألا تعمل في أحدهما. قلت: لا خلاف في إعمال (لا) التي لنفي الجنس، وإذا صح إعمال (لا) بالاتفاق فلا بُعدَ في إعمال (ما)"[3]، و(لا) مثلها في هذا.

ويؤخذ على الحفيد تقييده قول ابن هشام في باب (ما، ولا، ولات، وإنْ العاملات عمل ليس) بقيد متنازع فيه بين النحاة، بل إن القائل به قلة منهم دون الإشارة إلى الخلاف، حيث قال ابن هشام: "وأمَّا (لا) فإعمالها عمل (ليس) قليلٌ"[4].

ففسر الحفيد قوله: "قليل" بالقليل المخصوص بالشعر، قال: "قوله: (قليل): يُريد أنه قليلٌ مخصوصٌ بالشعر؛ لأن إعمال (لا) هذا العمل مخصوصٌ بالشعرِ"[5]، لا سيما أنَّ ابن هشام أهمل اشتراطه في أكثر مصنفاته[6].

=

من قوله: "من القلة".

(١) التذييل والتكميل ٤/٢٨٣.

(٢) تخليص الشواهد لابن هشام ٢٩٥.

(٣) شرح المفصل لابن الحاجب ١/٣٩٧.

(٤) أوضح المسالك ١/٢٨٤.

(٥) حاشية الحفيد ١/١٦١.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/٢٨٤، والمغني اللبيب ١/٣٩٦، وشرح شذور الذهب ١٨٤، وقواعد الإعراب ٧٥، والجامع الصغير ٥٨.

هذه هي الإجابات عما اعتُرِض على القول الذي قال به ابن هشام.

ويجدر التنبيه إلى أن ابن هشام لم يقصر توجيه الرفع على إعمال (لا) عمل (ليس)، بل قدَّم عليه توجيه الرفع على الابتداء، حيث قال: "الثاني: رفعهما، إما بالابتداء، أو على إعمال (لا) عمل (ليس)"[1].

وكذلك فعل غيره من النحاة كابن مالك، بل فعله من لم يجز إعمالها كابن الحاجب، وأبي حيان[2]؛ وذلك أن القول بإعمالها نثرًا قول الجمهور؛ لأنَّ مرادَهم حصر الأوجه التي قد يُحمل عليها الرفع. والله أعلم.

(١) أوضح المسالك ١٤/٢.

(٢) ينظر: شرح نظم الوافية لابن الحاجب ٢٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٩٤/٥.

المسألة السادسة: أفعال القلوب إذا توسطت بين معموليها بين رجحان إعمالها والمساواة بينه وبين الإهمال.

قال ابن هشام في مسألة إعمال أفعال القلوب وإلغائها: "إلغاء المتأخرِ أقوى من إعمالِه، والمتوسط بالعكس، وقيل: هُما في المتوسِّط بين المفعولين سواءٌ"(١).

فاعترض حفيده على ترجيحه إعمال المتوسِّط على إهماله، واختار القول بتسوية الإعمال بالإهمال، قال: "قوله: (وقيل: هما في المتوسط)، إلى آخره: الظاهر أنَّه الأرجحُ؛ لأنَّا إن نظرنا إلى تقدُّم أحد المفعولين، يقتضي أن الإلغاء أرجح من الإعمال، وإن نظرنا إلى تأخير المفعول الثاني يقتضي أن الأرجح الإعمال، فتجاذب معنا شيئان مرجحان متساويان في الترجيح"(٢).

الدراسة:

مما تختصُّ به أفعال القلوب أنها إذا توسطت معموليها أو تأخرت عنهما جاز إعمالها وإلغاؤها، وإلغاؤها متأخرةً أرجح من إعمالها. واختلفوا في ترجيح المتوسِّط، فاختار ابن هشام في (أوضح المسالك) كما في رأيه السابق، و(شرح الشذور) ترجيح الإعمال(٣).

واختار في (شرح قطر الندى)، و(الجامع الصغير) القول بتسوية إعمالها بإلغائها(٤)، وهو اختيار الحفيد كما سبق. وللنحاة في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز الوجهين، وإعمالها أرجح من إلغائها، قال به ابن بابشاذ، والأصفهاني، وابن عصفور، وابن مالك، وابن جمعة الموصلي، ويحيى العلوي(٥)، وغيرهم(٦). وهو

(١) أوضح المسالك ٢/٦٠.

(٢) حاشية الحفيد ١/٢٢١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢/٦٠، وشرح شذور الذهب ٣٢٤.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى ١٩٣، والجامع الصغير ٧١.

(٥) ينظر: شرح المقدمة لابن بابشاذ ٣١٠، وشرح اللمع للأصفهاني ٤٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٥، والتحفة على الكافية ٣٦٦، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي ٥٠٧، والمنهاج في شرح الجمل ١/٢٦٥.

(٦) ينظر: إرشاد السالك ٢٧٧، وشرح الألفية للمكودي ١/٢٥٤، والتصريح للأزهري ١/٣٧٠، وبلوغ الأرب ٢٨٥، وشرح الألفية لابن طولون ١/٢٩٣.

اختيار الجد ابن هشام.

واستدلوا على رجحان الإعمال فيها بالنظر إلى قرب الفعل من رتبته، فتقديمه على أحد معموليه يرجح الإعمال. وبالنظر إلى أن أفعال القلوب لما توسَّطت تنازع المعمولين عاملان، عاملٌ لفظيٌّ -وهو الفعل أو المصدر أو ما اشتق منه-، وعاملٌ معنويٌّ -وهو الابتداء- فلما كان العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي رجح إعمال المتوسط على إلغائه.

وكذلك بالنظر إلى أن الأصل في الإعمال للأفعال[1]، قال ابن جمعة الموصلي: "التوسط: ويجوز فيها الأمران، نحو: (زَيْدًا عَلِمْتُ مُنْطَلَقًا). أمَّا الإعمال -وهو الأظهر- فلأنها أفعال والأصل فيها العمل، وتقديمها على أحد الجزأين يرجح ذلك، وأما الإلغاء فلضعفها في التوسط"[2].

القول الثاني: جواز الوجهين على السواء، قال به عبد القاهر الجرجاني، وأبو البركات عمر الكوفي، وابن مالك، والرضي، وابن الناظم، والأشموني، والسيوطي[3]، وهو اختيار الحفيد.

واستدلوا على ذلك بأن الفعل لما توسَّط بينهما ضعف بتوسطه، فساوى الابتداء في القوة، ومن هنا ساوى الإعمالُ الإلغاءَ[4]، قال الرضي: "وإذا توسَّط الفعل بين المبتدأ والخبر، جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف، وكذا جاز الإعمال، وهما متساويان؛ وذلك لأن الرافع القوي -أي فعل القلب- تقدَّمَ على أحدهما وتأخَّر عن الآخر"[5].

وقال النيلي وهو يتحدث عن أحوال إعمالها وإلغائها: "الحالة الثانية: أنْ تتوسطَ بين المبتدأ والخبر، فيحصل التَّساوي بين قرينة الفعل والابتداء؛ لأن الابتداء وإن كان قد استولى

(١) ينظر: شرح المقدمة لابن بابشاذ ٣١٠، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي٥٠٧، والتصريح للأزهري ٣٧٠/١، والمطالع السعيدة ٣٣٢/١.

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي٥٠٧.

(٣) ينظر: المقتصد للجرجاني ٤٩٦، والبيان في شرح اللمع ١٩٠، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٧/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٧، والصفوة الصفية٤٢٩/١، وشرح الألفية للأشموني ١٦٠/١، والبهجة المرضية ١٨٧.

(٤) ينظر: التصريح للأزهري ٣٧٠/١، ومجيب الندا ٣١٢، وحاشية الخضري ٣٠٣/١.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٥٧/٤.

على الجزء الأول، لكن الفعل قد استولى على الجزء الثاني"[١].

وقال الحفيد: "إنما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها؛ لأنَّها ضعيفة، ووجه ضعفها أن معانيها قائمة بجارحة ضعيفة، وهي القلب، ثم ينضمُّ إلى ذلك إمَّا تأخرُها عن المفعولين، أو توسطُها بينهما، والعامل إذا تأخر عن المعمول -ولو كان قويًّا- يحصل له نوع وهن"[٢].

القول الثالث: إلزامها أحد الوجهين بناء على مُراد المتكلم، فإن بَنى كلامه على الإخبار ثم أدركه يقينٌ أو ظنٌ بعد انقضاء الخبر أو قبله فيجب الإلغاء، وأما إن بناه على اليقين أو الشك وإنما أخر الفعل توسعًا، أو للعناية بالمفعول المتقدِّم فالإعمال واجبٌ، قال به الأخفش[٣]، والأعلم الشنتمري، وابن أبي الربيع، وأبو حيان، والشاطبي[٤].

قال الشاطبي: "الإلغاء والإعمال كل واحد منهما له مقصدٌ يوجبه غير مقصد الآخر، فمقصد الإلغاء أن تكون ذكرت الجملة على أن تطلق الإخبار بها ثم تستدرك ذكر الشك أو اليقين، وذلك يكون على وجهين: أحدهما: أن تبتدئ كلامك وليس في قلبك منه مخالجة شك، فإذا مضى كلامك أو بعضه على اليقين لحقكَ الشكُّ...، والثاني: أن تبتدئ كلامك وأنت شاكٌّ لكنك أردت أن تطلقه إطلاقا، كما يقول القائل: (زَيدٌ أَميرٌ)، وهو يريد: (عِنْدِي)، و(في ظَنِّي)، ثم أردت أن تستدرك حقيقة الخبر عندك من شكٍ أو ظنٍّ، فقلت: (عَبدُ اللهِ قَائمٌ ظَنَنْتُ)، أو (عَبدُ اللهِ ظَنَنْتُ قَائمٌ). وأما مقصد الإعمال فأن تبني كلامك على الإخبار بما عندك في ذلك الخبر من علم أو ظن، فالفعل لا بد مبني عليه الكلام، لكنَّك أردت تقديم المفعولين أو أحدهما للاعتناء بذكره، أو لغير ذلك فلا بد هنا من الإعمال؛ إذ قصدك من الكلام مبني على ذكر الفعل، وإذ ذاك يتبين وجه القصدين" [٥].

---

(١) الصفوة الصفية ٤٢٩/١.

(٢) حاشية الحفيد ٢٢٠/١.

(٣) ينظر رأي الأخفش في اتشاف الضرب ٢١٠٧/٤، وهمع الهوامع ٢٢٨/٢.

(٤) ينظر: النكت للأعلم ٣٥٣/١، والبسيط ٤٣٧، والتذييل والتكميل ٥٥/٦، والمقاصد الشافية ٤٦٨/٢.

(٥) المقاصد الشافية ٤٦٨/٢، وينظر: الغرة في شرح اللمع ٢٥٦، والتذييل والتكميل ٥٦/٦، ومنهج السالك ٩٣.

ولعل أقرب هذه الأقوال إلى الصواب القول الثالث: ردُّ الإلغاء والإعمال إلى مراد المتكلم؛ لما فيه من الكشف عن مراده، وهو أولى بالمراعاة. والله أعلم.

المسألة السابعة: الخلاف في اشتراط الاختصاص بالمفعول النائب عن الفاعل.

قال ابن هشام الجد باشتراط الاختصاص في المصادر، والظروف النائبة عن الفاعل، دون اشتراطه في المفعول به[(١)]، واعترض عليه حفيده قائلا: "قيد المصدر بكونه مختصًا، وكذلك الظرف بقسميه، وإنما كان كذلك؛ لأنَّه لابدَّ في النائب عن الفاعل من أن يُفيد فائدة جديدة لم تستفد بدونه، كما أن الفاعل المنوب عنه كذلك، وكان عليه أن يقيِّد المفعول بأن يقول: إذا أفاد فائدة جديدة؛ لأنه يمتنع أن يقال: (ضُرِبَ شيءٌ)، ونحوه". [(٢)]

الدراسة:

اشترط لنيابة المصادر والظروف عن الفاعل أن تكون مختصَّة؛ لتفيد فائدة جديدة على معنى الفعل.

أمَّا المفعول به فلم ينبه على اشتراط الاختصاص فيه حال نيابته عن الفاعل ابن هشام الجد في (أوضح المسالك)، و(شرح قطر الندى)، و(الجامع الصغير)[(٣)].

وكذا لم ينبه على هذا الشرط في المفعول به ابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن جمعة الموصلي، وأبو حيان، والشاطبي[(٤)]، وغيرهم[(٥)].

قال ابن هشام الجد في (شرح قطر الندى): "ولا يجوز نيابة الظرف، والمصدر إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن يكون مختصًّا"[(٦)]، وقال في (شرح اللمحة): "يجب إقامة واحد من

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٣٨- ١٤٨.

(٢) حاشية الحفيد ١/ ٢٥٧.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٣٨، وشرح قطر الندى ٢١٣، والجامع الصغير ٧٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ١٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٣، والمقرب ٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٦، والبسيط لابن أبي الربيع ٩٦١، وشرح ألفية لابن جمعة القواس ٦٢٣، وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٥-١٣٣٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٤٠٩-٤١٢، وشرح الألفية للمرادي ٦٠٤، وإرشاد السالك لابن القيم ١/٣٢٢، والمقاصد الشافية ٣/٣٣، وشرح الألفية للأشموني ١٨٢، وحاشية ابن الحاج على المكودي ٢٣٠.

(٦) شرح قطر الندى ٢١٣.

المعمولات الخمس، وهي: المفعول به، والظرفان، والمصدر المتصرفة المختصة، والمجرور مقامه"[(١)].

وقال ابن جمعة الموصلي: "وقد ظهر أن قوله: (وَالاخْتِصَاصُ شَرْط كُلَّهَا شَمل)[(٢)]: يعود إلى ظرف الزمان، والمكان، والمصدر لا إلى المصدر دونهما"[(٣)].

وقال ابن الناظم: "إذا خلا فعل ما لم يسم فاعله من مفعول به ناب عن الفاعل ظرف متصرف، أو مصدر كذلك، أو جار ومجرور، بشرط حصول الفائدة، بتخصيص النائب عن الفاعل، أو تقييد الفعل بغيره"[(٤)].

فجعلوا الاختصاص المحصلَ للفائدة شرطًا في المصدر، والظرف دون المفعول به.

وقد انفرد الحفيدُ باشتراط التخصيص في المفعول به النائب عن الفاعل، ولم أقف على من قال باشتراطه غيره، وعلى ما قال فـ(ضُرِبَ شَيءٌ) ونحوه ممتنع.

وبعد، فالراجح ما عليه ابن هشام الجد والنحاة من اشتراط الاختصاص بالمصادر والظروف دون المفعول به؛ لأنَّ المفعول به أقرب المفاعيل إلى الفاعل، وأقواها شبهًا به؛ لأنَّ المفعول به قد يكون فاعلا معنى، في نحو: (أَعطيْتُ زيدًا دِرهمًا)، وليس كذلك المصدر والظرفان، وهو مثل الفاعل في كون الفعل حديثًا عنه، وفي جواز إضافة المصدر إليه[(٥)].

كما أن علة اشتراط الاختصاص في المصدر والظرفان ليست فيه؛ فإن تقييدهما به لدلالة الفعل عليهما، فالفعل يدل على الحدث المفاد من المصدر، ويدل على الزمان المستفاد من ظرف الزمان، قال الصبان: "قوله: (لعدم الفائدة): لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعًا، وعلى المبهم من المكان التزامًا"[(٦)].

أما المفعول به في مثال الحفيد، ونحوه فإنَّه لا يدلُّ على ما دل عليه الفعل، وإنما يدل

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١/٣٩٦.

(٢) من ألفية ابن معط: ٣٤، وهو قوله: (وللمَكَانِ والمصَادِرِ الأُوَلْ والاخْتِصَاصُ شَرْط كُلّها شَمِلْ).

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ٦٢٣، ينظر: الصفوة الصفية١/٥٥٥.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ١٦٩، ينظر: حاشية ابن الحاج على المكودي ٢٢٣.

(٥) ينظر: التصريح للأزهري ١/٤٢٢.

(٦) حاشية الصبان ٢/٦٤.

على من وقع عليه الحدث، وتنكيره إما للجهل به، أو للاحتفال بالحدث، قال أبو حيان: "إذا كان المصدر للتوكيد، نحو: (قام زيدٌ قيامًا)، فلا يقام مقام الفاعل لعدم الفائدة؛ لأنَّ المفهوم من المسند إليه يكون غير المفهوم من المسند، فإن كان مختصا بنوع ما من الاختصاص، كتحديد العدد، والاختصاص بالوصف، أو بالإضافة، أو كونه اسم نوع جاز ذلك؛ لتغاير المسند والمسند إليه"(١).

وذكر ابن أبي الربيع: "حق المسند والمسند إليه أن يفيد أحدهما غير ما أفاد الآخر؛ إذ لو كان هو هو، للزم أن يكون الكلام غير مركب"(٢).

فلما ذُكر من أوجه مشابهة المفعول به للفاعل، ولأنه يخالف المصادر والظروف في ملازمته إفادة فائدة جديدة ليست في الفعل، لم يحتج إلى اشتراط الاختصاص فيه؛ لأنَّه متحققٌ، والشرط تحصيل ما ليس بحاصل.

(١) التذييل والتكميل ٦/٢٣٢.

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ٩٦٠.

المسألة الثامنة: الخلاف في اشتراط الاختصاص في الاسم النكرة المشغول عنه.

اعترض ابن هشام في (المغني)[1] على أبي علي الفارسي[2] في قوله بنصب ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ على الاشتغال من قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾[3]، وعلى ابن الناظم[4] في قوله بنصب (فارسًا) على الاشتغال، من قول علقمة[5]:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولَا نِكْسٍ وَكِل

محتجًّا بما نقله عن ابن الشجري[6] من أن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصًّا؛ ليصحَّ رفعه بالابتداء.

ورجَّح الحفيدُ قولَ الفارسي، قال: "الظاهر ما قال أبو علي، وولد ابن مالك (أي: ابن الناظم)؛ لأنَّ من المسائل التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب، وهو لا يصحُ فيه أن يكون مرفوعًا على الابتداء، وحينئذ فليس جواز الأمرين شرطًا في صحة الاشتغال"[7].

الدراسة:

اختار ابن هشام الجد القول باشتراط الاختصاص في الاسم النكرة المشغول عنه، وأنكر عليه الحفيد ذلك. والنحاة فيه على قولين:

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢/٢٨٥.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي ٣١.

(٣) سورة الحديد، ٢٧.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٧.

(٥) من الرمل، لعلقمة الفحل ينظر ديوانه ٩٦، وشرح الشواهد للعيني ٢/٩٨٧، ونسب لامرأة من بني الحارث بن كعب، ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٨٨، والخزانة ١١/٣٠٠، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٥٠١، وشرح الألفية للأشموني ١/١٩٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦٤.

(٦) لم أقف على قول ابن الشجري في الأمالي، وقال محقق الكتاب الطناحي: "وقد أورد ابن هشام اعتراضا لابن الشجرى على أبى على الفارسى، ولم أجد هذا الاعتراض فى (أمالى ابن الشجرى)" مقدمة المحقق ص١٢٧. وينظر: (موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشجري النحوية) رسالة ماجستير للباحثة: فايزة القرشي، ص٥١٧.

(٧) حاشية الحفيد ١/٢٦٥.

القول الأول: اشتراط الاختصاص في الاسم المشغول عنه؛ ليصحَ رفعُه بالابتداء، قال به الفراء، وابن الشجري[(١)]، وأبو حيَّان، والصبان، والخضري[(٢)]، وهذا القول هو ما ذهب إليه ابن هشام كما أوردت قوله سابقًا.

قال الفراء في توجيه قراءة النصب في ﴿سُوْرَةً﴾ من قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[(٣)]: "ولو نصبتَ السورة عَلَى قولك: (أَنْزَلْنَاهَا سُورَةً وَفَرَضْنَاهَا) كما تَقُولُ: (مُجَرَّدًا ضَرَبْتُهُ) كان وجهًا"[(٤)].

فيُفهم من تخريجه قراءةَ النَّصب في﴿سُوْرَةً﴾ على الحالية بدليل تنظيره بما هو حالٌ: (مُجَرَّدًا ضَرَبْتُهُ) أنَّه يمنع النَّصب على الاشتغال في النكرة غير المُخصصة، وخرج بهذا التوجيه المسألة من باب الاشتغال.

ومن قال باشتراط الاختصاص احتجَّ بأن الأصل في الاسم المشغول عنه جواز الوجهين، الرفع على الابتداء، والنصب على المفعولية، والاختصاص شرطٌ في المبتدأ النكرة، ولذا اشترط في المشغول عنه[(٥)].

القول الثاني: عدم اشتراط الاختصاص فيه، وذهب إليه الزجاج، والفارسي، وابن جني، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، والسهيلي، والسمين الحلبي، والفاكهي[(٦)]، وهذا القول هو

---

(١) ينظر رأي ابن الشجري في مغني اللبيب ٢/٢٨٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٤٣، والبحر المحيط ٨/٢٢٦، وحاشية الصبان ٢/٨٢، وحاشية الخضري ١/٣٥٥.

(٣) سورة النور، ١. النصب قراءة عمر بن عبد العزيز، ومجاهد، وعيسى الثقفي، وعيسى الكوفي، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، ومحبوب عن أبي عمرو، ينظر: البحر المحيط ٦/٣٩٢، والدر المصون ٨/٣٧٨.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢٤٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢/٢٨٥، وحاشية الصبان ٢/٨٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٧، و٥/١٣٠، والإيضاح العضدي ٣١، والحجة للقراء السبعة: ٤/٢٩٠، والمحتسب لابن جني ٢/٩٩، والكشاف ٧١٧، و١٠٨٥، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٢/١٩١، و٢/٤٢٥، وأمالي السهيلي ٩٥، والدر المصون ١٠/٢٥٥، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ٢٠١.

اختيار الحفيد كما ذكرت سابقًا.

وعليه ظاهر قول ابن هشام في (شرح الشذور)، قال: "يردُّهُ (أي: منع النصب على الاشتغال) أنه قُرئ: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[1]،﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ بنصب (جَنَّات)، و(سُوْرَةً)"[2].

واستدل من قال به بقوله تعالى:﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾، حيث نصب ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ فيها على الاشتغال، قال الزمخشري: "وانتصابها بفعلٍ مضمر يفسره الظاهر، تقديره: (وابتدعوا رهبانية)"[3].

وبقراءة النصب في ﴿سُورَةٌ﴾ من قوله تعالى:﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[4]، قال السمين الحلبي: "يدلُّ عليه قراءة من قرأ ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ بالنصب على الاشتغال"[5].

وبقول علقمة الفحل:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولَا نِكْسٍ وَكِل

حيث نصب (فارسًا) على الاشتغال، وهي نكرة محضة.

واستدل عليه الحفيد -أيضا- بالقياس، فالاشتغال فيه مع وجوب نصبه مقيسٌ على ما تعيَّن فيه النصب من مسائل الباب، قال: "من المسائل التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب، ولا يصحُ فيه أن يكون مرفوعًا على الابتداء، وحينئذ فليس جواز الأمرين شرطًا في

(١) سورة الرعد، ٢٣، تنظر القراءة في شرح الألفية لابن الناظم ١٧٦، وشرح قطر الندى ٢٢٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/١٤٠، ومعجم القراءات ٤/٤١١.

(٢) شرح شذور الذهب ٣٧٢.

(٣) الكشاف ١٠٨٥، ينظر: الدر المصون ١٠/٢٥٥.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ٣٧٢.

(٥) الدر المصون ١٠/٢٥٥.

صحة الاشتغال"[1].

ومراده أنَّ النكرة التي منعت من أن تكون منصوبة على الاشتغال في نحو: (رَجُلًا ضَرَبْتُهُ) لعدم الاختصاص هي نفسها يجب فيها النصب في نحو: (هَلَّا رَجُلًا ضَرَبْتُهُ)، فكيف يمتنع الاشتغال في موضوع، ويجوز في الآخر؟!

واستَدل عليه -أيضا- بكثرة من وجَّه النصب في ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ بالاشتغال، قال: "ومما يقوي مقالةَ أبي علي تجويزُ جماعة الاشتغال في ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾، فإن ﴿سُورَةٌ﴾ لا يصح أن يكون مبتدأ، و﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ الخبر، ولهذا إذا أعرب ﴿سُورَةٌ﴾ مبتدأ جعل ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ صفة، والخبر محذوفًا" [2].

وبعد، فاعتراض ابن هشام الجد في (المغني) على أبي علي الفارسي صحيحٌ، وما اختاره الحفيد محل نظر؛ لمعارضته الأصل في الاسم المشغول عنه، قال ابن هشام: "فالأصلُ أنَّ ذلك الاسم يجوز فيه وجهان"[3].

ومراده أن يكون الاسمُ المشغول عنه صالحًا للابتداء، والمفعولية لو فرغ من العوامل الموجِبة لأحدهما، وذلك لا يتسق مع النكرة المحضة، إذ لو فَرغت لامتنع الرفع فيها على الابتداء لعدم الاختصاص.

فالقول بجواز نصب النكرة على الاشتغال يناقض الأصل في هذا الباب، قال أبو حيان: "هذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية، لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداء هنا بقول ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾؛ لأنها نكرة، لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة"[4].

---

(١) حاشية الحفيد ١/٢٦٥.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) أوضح المسالك ٢/١٥٩.

(٤) البحر المحيط ٨/٢٢٦، ينظر: الدر المصون ١٠/٢٥٥.

أمَّا توجيه النصب في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ فحاصل بالعطف على ما قبله ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾، وجملة ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾ صفة لـ(لرهبانية).

واستدل أبو حيان على امتناع الاشتغال فيها بأن الآية، ونحوها خاليةٌ من مُوجب الرفع، ومن موجب النصب، أو مرجحه، فكان الحقيق بها رجحان الرفع، فدلَّ امتناعه على أنه ليس من باب الاشتغال، قال: "لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾؛ لأنها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة"[(١)].

ولا حجة في قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ إذ يجوزُ أن يكون العامل المضمر فيها من غير لفظ الظاهر، وتقديره: (أُتلُ سورةً)، أو(تأملوا، وتدبروا سورةً أنزلناها)[(٢)].

وأجازه أبو حيان على تقدير وصف محذوف للنكرة، قال: "إن اعتقد حذف وصف، أي: سورة مُعظَمة أو مُوضِحة أنزلناها، فيجوز ذلك"[(٣)].

أما بيت علقمة: (فارسًا ما غادروه)، فقال فيه الصبان: "إن قلت: شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصًّا كما مرَّ، و(فارسًا) نكرة محضة. أجيب: بأن (مَا) وإن كانت زائدة هي قائمة مقام الوصف، أي: فارسًا، أي: فارس"[(٤)].

وأما استدلال الحفيد بأن جواز الاشتغال في الاسم المتقدِّم إذا كان نكرة محضة مقيسٌ على جوازه في مواضع وجوب النصب فمردودٌ بأن النكرة يمتنعُ معها الرفع لذات الاسم، ومواضع وجوب النصب التي يذكرها النحاة يمتنع الرفع لعارض طرأ عليها، فما امتنع فيه أحد الوجهين لذاته لا لعارض طرأ عليه لا يدخل في باب الاشتغال، فالحفيد قاس موضعين مختلفين،

(١) البحر المحيط ٢٢٦/٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٤٤/٢، والمحتسب لابن جني ٩٩/٢، والبحر المحيط ٣٩٢/٦.

(٣) البحر المحيط ٣٩٢/٦.

(٤) حاشية الصبان ٨٢/٢، ينظر: حاشة الخضري ٣٥٥/١.

الموضع الأول وهو في نحو: (رَجلًا ضربتَهُ) يحتمل الابتداء والاشتغال، أمَّا الموضع الثاني: (هلا رَجلًا ضربتَهُ) فلا يحتمل إلا وجهًا واحدًا وهو المفعولية، والمفعولية تجيز أن يكون المفعول نكرة غير مخصوصة، وعليه يبطل القياس.

ولا دليلَ على ما نسبَهُ ابن هشام وحفيده لابن الناظم من أنه يقول بجواز وقوع الاسم المشغول عنه نكرة؛ لأنَّ (فارسًا) من بيت علقمة، نكرةٌ غير محضة كما قال الصبان، وغيره، وبذا سوّغ الابتداء بها، قال السيوطي: "(مَا) زائدة لتفخيم شأن المرثي، أي: فارس رفيع المحل"[(١)].

ويدل على ذلك استشهاد ابن الشجري به، وهو القائل باشتراط الاختصاص، قال: "(فَارِسًا ما غَادَرُوهُ) نصبت (فارسًا) بمضمر فسَّره (غَادَرُوهُ)، و(مَا) زيادة"[(٢)]، بل إن ابن هشام الجد استشهد به في (تخليص الشواهد)[(٣)].

(١) شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ٨٣/٢، و٢٨٩/١.

(٣) تخليص الشواهد ٥٠١.

المسألة التاسعة: رفع الاسم المشغول عنه إذا تلا ما يختص بالفعل.

اعترض الحفيد على ابن هشام الجد في قوله في مواضع وجوب نصب الاسم المشغول عنه: "يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل"[(١)]، حيث أوجب نصب الاسم المشغول عنه إذا ولِي ما يختص بالفعل، مستدلًا بقول ابن الناظم، قال الحفيد: "لا يجوز رفعه بالابتداء؛ لئلا يخرج ما وضع على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه به، ولكن قد يُرفعُ بفعل مضمر مطاوع للظاهر"[(٢)].

وعلق الحفيد على قول ابن الناظم هذا قائلًا: "إذا علمت هذا علمت أنه مخالف للمصنّف في وجوب النصب بعد ما يختص بالفعل، اللهم إلا أن يلتزمه الشيخ، ويقول: إن الرفع ضرورة بناء على أن الضرورة ما وقع في الشعر، لكن الذي يظهر قول ابن الناظم؛ لأن المقصود أن لا يخرج ما يختصُّ بالفعل عن اختصاصه به، وهو حاصلٌ على تقدير جعله مرفوعًا بفعل محذوف يفسره هذا المذكور"[(٣)].

الدراسة:

أخذ الحفيد على جده ابن هشام قوله بوجوب نصب الاسم المشغول عنه إذا تلا ما يختص بالفعل، وهو ما يفيد إطلاق منع الرفع كما فهم الحفيد.

ورأي ابن هشام الجد في (أوضح المسالك) جواز الرفع فيه على الفاعلية كما سيأتي ذكره في الترجيح، وهو اختياره في (تخليص الشواهد)[(٤)]، وهو اختيار حفيده -أيضًا- كما في قوله السابق. وقد اختلف النحاة فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وجوب تقدير فعل مضمر مطاوع للفعل الظاهر سواء كان ناصبًا للاسم المشغول عنه، أو رافعًا له، ويمتنع رفعه على الابتداء، قال به سيبويه، والزمخشري، وابن مالك،

(١) أوضح المسالك ١٦١/٢.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ١٧٣.

(٣) حاشية الحفيد ١/ ٢٦٦.

(٤) ينظر: وأوضح المسالك ١٦١/٢، وتخليص الشواهد ٤٩٩.

وابن الناظم، وأبو حيان في أحد قوليه[(١)]، وغيرهم[(٢)]، وهو رأي ابن هشام على الصحيح وليس كما فهم الحفيد أن جده لا يقولُ به، وهو اختيار الحفيد.

وجعل ابن خروف والنيلي رَفْعه على أنه نائب فاعل[(٣)].

قال سيبويه: "فهي- همزة الاستفهام- ههنا بمنزلة (إنْ) في باب الجزاء، فجاز تقدُّم الاسم فيها، كما جاز في قولك: (إنْ اللهُ أَمكَنَنِي مِنْ فُلَانٍ فَعَلتُ كَذَا وَكَذَا)، ويختار فيها النصب؛ لأنك تضمر الفعل فيها؛ لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم. وكذلك كنت فاعلا في (إنْ) لأنها إنما هي للفعل"[(٤)].

فقوله: "جاز تقدُّم الاسم فيها" دليلٌ على أنه يرى أن الاسم تقدم وحقه التأخير.

واستدلوا على رفعه بالفاعلية بالسماع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[(٥)] حيث رفع ﴿أَحَدٌ﴾ بفعل مضمر، والتقدير: (وإِنْ استَجَارَكَ أَحَدٌ استَجَارَكَ).

وبالمسموع عن العرب، قال ابن مالك: "إن كان للفعل المشتغل مطاوعا جاز أن يُضمر، ويُرفع به السابق، كقول لبيد[(٦)]:

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٠٠، والمفصل ٨٣، والتسهيل ٨٠، والتحفة لابن مالك ١٧٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١١٩.

(٢) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢/٦٣٧، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٨٤٩، وشرح الألفية المرادي ٢/٦١٣، وشرح الجمل ليحيى العلوي ١/٣٠٥، وإرشاد السالك لابن القيم ١/٣٣١، والمساعد لابن عقيل ١/٤١٤، وشفاء العليل للسليلي ٤٢٦، والمقاصد الشافية ٣/٨١، وشرح الألفية للأشموني ١/١٨٨، وحاشية الخضري ١/٣٥٠.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٤٠٧، والصفوة الصفية ٨٣١.

(٤) الكتاب ١/١٠٠، ينظر: شرح الكتاب السيرافي١/٤١٠، والتذييل والتكميل ٦/٣١٣.

(٥) سورة التوبة، ٦. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٤١٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٨١، ومنهج السالك لأبي حيان ١١٩، وأوضح المسالك ٢/١٧٤.

(٦) من الطويل، للبيد بن ربيعة، ديوانه ١٣١، ورواية الديوان: (فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب)، ينظر: شرح التسهيل ٢/١٤٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٢٦، والتذييل والتكميل ٦/٣١٢، وشرح =

فإنْ أَنْتَ لمْ ينفعْكَ عِلْمُكَ فانْتسِبْ لعلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأوَائلُ

فـ(أنتَ) فاعل (تنتفعُ) مضمرًا، وجاز إضماره لأنه مطاوع (ينفع)، والمطاوِعُ يستلزمُ المطاوَع ويدل عليه، ولو أُضمِر الموافق لنصب، وجاء بـ(إيّاك)"[(١)].

واستدلوا -أيضًا- ببيت زيد بن رزين[(٢)]:

أتجزَعُ إنْ نفْسٌ أَتَاها حِمامُها فهلّا التي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيكَ تَدفَعُ

فرفع (نفسٌ) بفعل تقديره: (مات) اللازم من (أتاها حمامها)، واحتجوا بقول الشاعر[(٣)]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلكْتُ فَعِنْدَ ذلك فَاجْزَعِي

حيث رفع (منفسٌ) على تقدير (إنْ هَلكَ منفسٌ أهلكتُهُ)[(٤)].

وقولهم مبنيٌ على أن مذهب جمهور النحاة اختصاصُ هذه الأدوات بالأفعال؛ فلا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، ولا يجوز فصلها عنه، قال أبو البركات الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه يرتفع بتقدير فعل؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يُفْصَل بين حرف الجزم، وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملا فيه؛ لأنَّه لا

=

التسهيل للمرادي ٤٢٤، والمقاصد الشافية ٨١/٣، وخزانة الأدب ٢٥٢/٢، بلا نسبه في ارتشاف الضرب ٢١٧٨/٤، وتوضيح المقاصد ٣٦٩/١، وشفاء العليل للسليلي ٤٢٦، وشرح الألفية للأشموني ١٨٨/١.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٢.

(٢) من الطويل، لزيد بن رزين الملوح في شرح شواهد المغني ٤٣٦/١، بلا نسبه في ضرائر الشعر ٢١٣، شرح التسهيل ١٠٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٤٣٣/٥، والجنى الداني ٢٤٨، وشرح التسهيل للمرادي ٤٢٤، والمقاصد الشافية ٧١/٣، وخزانة الأدب ١٤٤/١٠.

(٣) من الكامل، للنمر بن تولب العكلي، ديوانه ٨٤، ينظر: الكتاب ١٣٤/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٥/١، والمقاصد الشافية ٨١/٣، وشرح الشواهد للعيني٩٨٥/٢، وخزانة الأدب ٣٢١/١، وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٠٠/١، والمفصل ٨٤، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٥/١، والصفوة الصفية ٨٣١، وتخليص الشواهد ٤٩٩، وتعليق الفرائد للدماميني ٢٨٣/٤، وشرح الألفية للأشموني ١٨٨/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٢.

يجوزُ تقدّيم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدَّر ما يَرفَعُه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع، وذلك لا يجوز، فدلَّ على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدلُّ على ذلك المقدَّر"[1].

فبالنظر إلى أن رفعه لا يتعارض مع اختصاص هذه الأدوات بالأفعال؛ إذ عامل الرفع فيه الفعل المضمر، قال ابن الناظم: "لا يجوز رفعه بالابتداء؛ لئلا يخرج ما وضع على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه به، ولكن قد يرفع بفعل مضمر، مطاوع للظاهر"[2].

القول الثاني: جواز الوجهين، الرفع بالابتداء، وإضمار فعل ناصب للاسم المتقدِّم، أو رافع له، والنصب على المفعولية أرجح، قال به الكوفيون[3]، وأجازه الأخفش في (إنْ) خاصة، قال الأخفش: "﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، فابتدأ بعد ﴿وَإِنْ﴾؛ وأن يكون رفع (أَحَدًا) على فعل مضمر أقيسُ الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إنْ)؛ لتمكنها، وحُسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ كما قال:....

لا تَـجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلك فَاجْزَعِي

وقد زعموا أن قول الشاعر:

أتجزَعُ إِنْ نفْسٌ أَتَاها حِمامُها فهلّا التي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيكَ تَدفَعُ

لا ينشد إلا رفعًا، وقد سقط الفعل على شيء من سببه، وهذا قد ابتدئ بعد (إنْ)، وإن شئت جعلته رفعًا بفعل مضمر"[4].

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٠٤.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ١٧٣.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في منهج السالك لأبي حيان ١١٩، وشرح التسهيل للمرادي ٤٢٣، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٩٧، والتصريح للأزهري ١/٤٤٢.

(٤) معاني القران للاخفش ١/٣٥٤.

واستدل الكوفيون على جواز الرفع بالابتداء في غير (إنْ) بقول الشاعر[(١)]:

صَعْـدَةٌ نابِـــتَةٌ في حـائِر أَيْنَـمَا الرِّيـــحُ تُمَـيِّلها تَمِلْ

وبقول عدي بن زيد[(٢)]:

فمتى واغــلٌ يَنُبْهم يُـحَيُّو هـ، وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

حيث رُفع الاسم بعد (مَتى) و(أَيْنَ) الشرطيتين على الابتداء، قال أبو حيان: "الكوفيون يقيسونه في الشعر بشرط أن يكون الاسم المتقدِّم غير أداة الشرط في المعنى، فمثل هذين البيتين يقيسونه؛ لأن (الواغل) خلاف (متى)، و(الريح) خلاف (أين)، ولا يجوز عندهم: (مَنْ هو يَقُمْ أَقُمْ معه)؛ لأن (هو) هو (منْ)، فلا يجوز في الشعر؛ لأنه جمع بين جازمين"[(٣)].

القول الثالث: التفصيل، وهو قول ابن الحاجب، فإن جاء بعد الاسم فعل متعدٍ فيجب النصب، مثل: (إنْ زيدًا أكرمتَه أكرمتُه)، قال ابن الحاجب: "ألا ترى أنك لو رفعت [لأُوقِعَ][(٤)] المبتدأ بعد حرف الشرط –وهو غير جائز– فوجب تقدير الفعل، والفرض أنه متعدٍ، فوجب تقديره متعديًّا إليه، فوجب نصبه لتعلقه به تعلق المفعولية، ولذلك وجب نصبه"[(٥)].

وإن جاء بعد الاسم فعل لازم وجب رفعه على أنَّه فاعلٌ، ولا يجوز فيه الابتداء، مثل: (أزيدٌ قامَ؟)، و(إنْ زيدٌ قامَ).

---

(١) من الرمل، لكعب بن جُعَيّل، ينظر: الكتاب ١١٣/٣، وينسب الحسام بن ضرار الكلبي، ينظر: الأصول ٢٣٣/٢، وخزانة الأدب ٤٧/٣، وبلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٧، وشرح التسهيل ٧٥/٤، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٩٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٩٥، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٣١، وبلا نسبة في المقتضب٧٣/٢.

(٢) من الخفيف، لعدي بن زيد، ديوانه ١٥٦، ينظر: الكتاب ٣/ ١١٣، والأصول ٢٣٢/٢، وخزانة الأدب ٤٦/٣. وبلا نسبه في المقتضب ٧٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٥/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٧،١١٣، وبلا نسبه في التذييل والتكميل ٣٠٨/٦، وتمهيد القواعد ٤/ ١٥٨١.

(٣) التذييل والتكميل ٣٠٨/٦، وينظر: شرح الكافية للرضي ٩٣/٤.

(٤) هذه الكلمة سقطت من النسخة المحققة التي اعتمدت عليها في هذا البحث، وهي تحقيق د. موسى البناي، والتصحيح من النسخة التي حققها أ.د. إبراهيم محمد عبد الله ٢٧٩/١.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣١٤/١

وبعد، فاختيار ابن هشام الجد والحفيد هو الصواب، أما القول بجواز الرفع على الابتداء بعد أدوات الشرط فمرجوح بما علَّل به الأنباري: "ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختصّ به دون غيره، ولهذا كان عاملًا فيه، وإذا كان مقتضيًا للفعل -ولا بد له منه- بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يَرتَفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التَّعري من العوامل اللفظية المظهرة، أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم"(١).

وخرَّج الجمهور ما استشهد به الأخفش، والكوفيون على جواز الرفع بالابتداء، بإضمار فعل رافع للاسم المتقدِّم، قال الشاطبي: "ما جاء مما ظاهره ذلك فليس على الرفع بالابتداء، وإنما هو على تقدير فعل رافع كما أنشدوا بيتَ النمِر: (لَا تَجزعَي إِنْ مُنفِسٌ أهلكتُه) فهو على تقدير: (إنْ هَلَكَ منفسٌ أهلكتُهُ)، وكذلك قوله: (أتجزع إنْ نفسٌ أتاها حمامها)، وقوله: (فإنْ أنتَ لمْ ينْفَعكَ عِلْمُكَ)، فكل ذلك على إضمار فعل رافع، لا على الابتداء"(٢). وعلى هذا خرج ابن أبي الربيع بيتي كعب بن جُعَيْل، وعدي بن زيد، قال: " (أينما الريحُ تُمَيِّلها تَمِلْ)، فـ(الريح) فاعل بفعل مضمر يفسره (تميّلها)، وانجزم؛ لأنه ناب مناب فعل الشرط، وأنشد سيبويه:

متى واغلٌ يَنُبْهم يُحَيُّو هـ، وتعطف عليه كأس الساقي

التقدير: متى ينبهم واغلٌ"(٣)، والبيتان ضرورة عند الجمهور(٤).

ويجدر التنبيه إلى أن مرادَ ابن هشام بقوله: "يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل" امتناعُ رفع الاسم المتقدِّم على الابتداء، لا مطلقَ المنعِ كما فهِم الحفيد، يدلُّ على

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٧/٢.

(٢) المقاصد الشافية ٨١/٣.

(٣) البسيط لابن أبي الربيع ٢٦٢، ينظر: الكتاب ٣/ ١١٣.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٨١/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٧، وشرح الكافية للرضي ٩٢/٤، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٦، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٩٨.

ذلك قول الجد : (بعد ما يختص بالفعل) حيث أشار به إلى علة المنع، وهي تحقيق اختصاص هذه الأدوات بالأفعال، وهو حاصل مع الرفع بالفاعلية، والحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا.

فتعلِيقُ منع الرفع بسبب الاختصاص بالأفعال يُوجبُ حكم المنع للمبتدأ، ويُزيله عن الفاعل، قال ابن قاسم العبادي في تعليقه على كلام الأشموني: "قوله: (نعم، قد يجوز رفعه): هذا قد يُفهم من قوله: (يختص بالفعل) لإشعاره بأن العلة حصول الفعل. قوله: (قد يجوز رفعه): فالمراد بوجوب النصب امتناع الرفع بالابتداء، لا مطلقًا"[(١)].

وبهذا صرح الجدُّ آخر الباب، حيث قال: "إذا رَفع فعلٌ ضمير اسم سابق، نحو: (زيدٌ قامَ) أو (غُضِبَ عليه)، أو ملابسًا لضميره، نحو: (زيدٌ قامَ أبوه)، فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء، كـ(خرجت فإذا زيدٌ قام) و(ليتما عمرٌو قعدَ)، إذا قدرت (ما) كافة. أو بالفاعلية، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، و(هَلَّا زيدٌ قام)"[(٢)].

فمراد ابن هشام بقوله: (يجب النصب) منع الرفع الذي الكلام فيه، وهو الرفع بالابتداء، وعلى هذا خرج ابن الحاج قول المكودي: بوجوب الرفع في (زيد) من (لَيْتَمَا زَيْدٌ أَكَرَمْتَهُ)، قال: "مراده بوجوب الرفع الذي الكلام فيه، عدم جواز نصب (زيد) على الاشتغال، وإلا فيجوز في (ما) في (ليتما) أن تكون كافة، فيكون (زيد) مبتدأ، وأن تكون غير كافية، فيكون (زيدًا) بالنصبِ اسمُها، والجملة بعده خبر"[(٣)].

ومما يدل على عدم تعارض قوله: (يجب النصب) مع جواز الرفع على الفاعلية، قول الدماميني: "(إِنْ زَيْدًا لقيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ)، فهذا واجب النصب"[(٤)] ثم قال في تخريج بيت النمر بن تولب: (لا تَجزَعِي إنْ مُنفسٌ) :"أي: (إِنْ هَلَكَ مُنفسٌ)، وهو مطاوع (أَهْلَكْتُهُ) يقال: (أَهْلَكْهُ فهَلَكَ)"[(٥)]، فذكر فيه وجوب النصب إذا وقع بعد ما يختص بالفعل، ثم خرج البيت على الرفع

(١) حاشية العبادي على الأشموني ٥٤، أ، ينظر: حاشية ياسين على الألفية ٢١٩/١، وحاشية الصبان ٧٤/٢.
(٢) أوضح المسالك ١٧٤/٢.
(٣) حاشية ابن الحاج على المكودي ٢٢٩/١.
(٤) تعليق الفرائد للدماميني ٢٧٧/٤
(٥) تعليق الفرائد للدماني ٢٨٤/٤

بالفاعلية دون استثنائه؛ وذلك أن جوازه مفاد ضمنا. ومثل هذا -أيضا- عند ابن مالك، وابن معط، وابن يعيش[(١)].

ولعل الذي دعاهم إلى إطلاق وجوب النصب الحمل على الكثرة، فأدوات الشرط والاستفهام من حيث وقوع الاسم بعدها ثلاثة أقسام:

الأول: ما يقع بعده الاسم مرفوعًا ومنصوبًا، وذلك في (إذا) مطلقًا، وفي (إنْ) إذا وقع بعدها الفعل الماضي لفظًا أو معنى[(٢)].

الثاني: بقية أدوات الشرط - عدا (إنْ)، و(إذا) الشرطيتين- يجبُ أن يليهما صريحُ الفعل، وأدوات الاستفهام -عدا الهمزة- فلا يجوز أن يليها اسم بعده فعل إلا في الشعر، فلا يتصَّور فيها الاشتغال، فلا يجوز نحو: (هَلْ زَيدًا رَأيتَ) إلا في الشعر، ولا (مَتَى عَمرًا لقيتَهُ) إلا في الشعر[(٣)]. **الثالث**: ما يقع بعده الاسم منصوبًا فقط، ولا يجوز فيه الرفع، فيكون الاسم التالي لها لازمَ النَّصبِ، وذلك في أدوات العرض، والتحضيض[(٤)].

وعليه فالاسم المشغول لا يجيء مرفوعًا بعد ما يختص بالفعل إلا مع (إنْ)، و(إذا)، فأطلقوا وجوب النصب حملا على الأكثر.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤١٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٤/١، والتصريح للأزهري ٤٤٣/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٩٨/١، و١٠١، والمفصل ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٤/١، والبسيط لابن أبي الربيع٦٤١، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٦، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٩٨، وتمهيد القواعد ١٦٧٤/٤، والتصريح ٤٤٢/١، وحاشية ياسين على الألفية ٢٢٠/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٩٨/١، والصفوة الصفية ٨٣١، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٣٧/٢.

المسألة العاشرة: حكم الاسم المشغول عنه إذا ولي همزة الاستفهام.

قال ابن هشام الجد في مواضع رجحان نصب الاسم المشغول عنه: "أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل، ولذلك أمثلةٌ منها: همزةُ الاستفهام، نحو: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[1]، فإن فُصِلت الهمزة فالمختار الرفع، نحو: (أأنتَ زيدٌ تَضرِبُهُ؟)، إلا في نحو: (أَكلَّ يومٍ زيدًا تَضربُهُ؟)؛ لأنَّ الفصل بالظرف كلا فصل، وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع، نحو: (أزيدٌ ضربتَهُ أم عَمرٌو؟)، وحَكَم بشذوذ النصب في قوله[2]:

أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أم رِيَاحًا عدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا؟"[3].

ورجح الحفيد قول ابن الطراوة، قائلا: "ما قاله ابن الطراوة هو الظاهر، إلا أنه على قوله لا تكون المسألة من باب الاشتغال؛ لأنَّه يقول: إن النصب فيها شاذ، وليس من أقسام الباب ما نصبه شاذٌّ"[4].

الدراسة:

قال الجد موافقا جمهور النحاة بترجيح نصب الاسم المشغول عنه إذا تلا ما يكثر ولايته للفعل كهمزة الاستفهام، و(إنْ)، و(حيث)، و(ما)، و(لا) وهو اختياره في (شرح اللمحة)[5].

وقال الحفيد بوجوب رفعه إذا كان الاستفهام عنه موافقًا ابن الطراوة، وفي المسألة قولان، دونك تفصيلهما:

القول الأول: رجحان نصب الاسم المتقدم على الاشتغال سواء أكان الاستفهام عن

(١) سورة القمر، ٢٤.

(٢) من الوافر، لجرير بن عطية ينظر: ديوانه ٥٩، والكتاب ١٠٢/١، والأمالي لابن الشجري ٧٩/٢، والمقاصد النحوية ٩٨٢/٢، وبلا نسبه في شرح التسهيل للمرادي ٤٢٦، وتمهيد القاعد ١٦٨٢/٤، والمقاصد الشافية ٩٢/٣، وشرح الألفية للأشموني ١٩٠.

(٣) أوضح المسالك ١٦٥/٢.

(٤) حاشية الحفيد ٢٧٢/١.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١٦٥/٢، وشرح اللمحة البدرية ٤٢٩/١.

الاسم أم الفعل، وذلك ما لم يُفصل بين الاسم والهمزة بغير الظرف فيختار الرفع، وعليه جمهور النحاة، كسيبويه، وابن الشجري، وابن بابشاذ، والزمخشري، وابن مالك، وابن الناظم، وابن أبي الربيع، وأبي حيان[(١)]، وغيرهم[(٢)]، ونسبه المازني إلى الجمهور[(٣)].

قال ابن الفخار: "إن كان الاسم بعد الهمزة ففيه وجهان، أحدهما: أن يكون رفعًا بالابتداء، والجملة التي بعده خبره. والثاني: أن يكون محمولا على فعل مضمر يُفسِّره الظاهرُ، ويكونُ إعرابُه على حسب ضميره أو سببه، فإن كان فاعلًا كان هو فاعلًا بإضمار الفعل المتروك إظهاره، وإن كان نائبًا عن الفاعل كان هو مفعول لم يسم فاعله بالفعل المضمر، وإن كان مفعولًا به كان هو مفعولًا به منصوبًا بالفعل المضمر، وهذا الوجه الثاني أجود من الأول، أعني أن حمله على الفعل المتروك إظهاره أجود من رفعه بالابتداء"[(٤)].

واستدل من قال به بقول جرير:

أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أم رِيَاحًا عدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا؟

حيث نصب (ثعلبة) مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور، تقديره: (أَأَهنْتَ ثَعْلَبةَ؟)، فنصب الاسم -وهو المستفهم عنه- بعد همزة الاستفهام.

وعللوا رجحان النصب فيها بأن العرب غالبا ما تولي هذه الأدوات بالأفعال، فحملها على الغالب أولى، قال المرادي: "أن يكون الاسم بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل كالاستفهام بالهمزة، و(حيث)، و(ما)، و(لا)، و(إنْ)، نحو: (أزيدًا ضَرَبْتَهُ؟)، و(حيث زيدًا تَلقَاهُ

(١) ينظر: الكتاب ١٠٢/١، وأمالي ابن الشجري ٧٩/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١١٦، والمفصَّل ٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٤، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٣١، وارتشاف الضرب ٢١٦٧/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٩، والنكت الحسان ٦٢، وشرح الألفية للمرادي ٦١٤، وإرشاد السالك لابن القيم ٣٣٣/١، والمساعد لابن عقيل ٤١٥، وتمهيد القواعد ١٦٨١، والبهجة المرضية ٢٢٤، وشرح الألفية للأشموني ١٩٠.

(٣) ينظر: مجالس العلماء ٢٤٨.

(٤) شرح الجمل لابن الفخار ٢٩٢.

أَكْرِمْهُ)"[1].

وعلل ابن أبي الربيع اختصاص الاستفهام بالفعل بإفادته معنى الشرط، قال: "إنما كان النصب أحسن؛ لأنَّ الاستفهام مشبَّهٌ بحروف الشرط، وحروف الشرط لا يقع بعدها إلا الفعل، ووجه الشبه أنها حروفٌ تحدث قبل الجمل، فتغيُّرُ معانيها قد يُصيِّرُ معنى الاستفهام إلى الشرط، ويجزم جوابها، فتقول: (أزيدٌ عندك آتِك؟) و(أتكرمُ زيدًا أكرمْه؟)"[2].

وعلل غيره اختصاصها، قائلا: "التردد الداعي إلى الاستفهام في الغالب يلحق الأفعال دون الذوات؛ لأن الذوات -غالبًا- معلومة، ولا كذلك الفعل"[3]، وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها؛ لأنها أمُّ الباب، وهم يتوسعون في الأُمَّات ما لا يتوسعونه في غيرها[4].

القول الثاني: إن كان المستفهم عنه الاسم وجب رفعه على الابتداء، وإن كان الاستفهام عن الفعل وجب نصبه، قال به ابن الطراوة[5]، واختاره الحفيد.

قال أبو حيان: "ذهب ابن الطراوة إلى التفصيل، فقال: إن كان عن الفعل اختير النصب، وإن كان عن الاسم اختير الرفع"[6].

وإنما اختير الرفع إذا كان الاستفهام عن الاسم؛ لأن المستفهم عنه هو معمول الفعل، أما الفعل فمتقرر الوقوع؛ ولذا اختير الرفع، نحو: (أزيدٌ ضَرَبْتَه أم عَمرٌو؟)؛ لأنَّ النصب يخرج إلى الاستفهام عن الفعل وهو غير مراد[7].

وما جاء خلاف ذلك فشاذ، أو نادر لا يقاسُ عليه، كقول جرير:

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٦١٥، ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٤٢٦، والمقاصد الشافية ٩٢/٣، ومجيب الندا للفاكهي ٣٥٠، وحاشية الخضري ٣٥٣/١.

(٢) البسيط ٦٣٢.

(٣) هداية مجيب الندا ٤٦٣، ينظر: شرح الألفية لابن جمعة الموصلي ٨٥١، وشرح الألفية للمكودي ٩٥.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٩٢/٣، وهداية مجيب الندا ٤٦٣.

(٥) ينظر رأي ابن الطراوة في التذييل والتكميل ٣٢٠/٦، وارتشاف الضرب ٢١٦٧/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٤٢٦، وتمهيد القواعد ١٦٨١، والمقاصد الشافية ٩٤/٣، وهمع الهوامع ١٥٤/٥.

(٦) ارتشاف الضرب ٢١٦٧/٤.

(٧) ينظر: حاشية هداية مجيب الندا ٤٦٥.

أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أم رِيَاحًا عدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا؟

فقد خطأ ابن الطراوة استشهاد سيبويه به على رجحان النصب، قال أبو حيان: "زَعَمَ (أي: ابن الطراوة) أن سيبويه أخطأ في استشهاده بقوله: (أثعلبةَ الفوارسَ)؛ إذ هو على خلاف ما ينبغي، فكأنه شاذٌّ نادرٌ؛ لأنَّ السؤال فيه عن الاسم، وهو قد نُصب حملًا على الفعل، وإنما كان حقه أن يكون مرفوعا"(١). ولذا قال الحفيد إن نصبه مع كونه هو المستفهم عنه مخرج له من باب الاشتغال؛ لأنه فيه ما يشذ نصبه.

وبعدُ، والراجح ما قال به ابن هشام الجد والجمهور، وما ذهب إليه ابن الطراوة، واختاره الحفيد مرجوح؛ لأن القولَ بشذوذ نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الاستفهام عنه منقوضٌ بثبوته عن العرب شعرا، ونثرا، ومخالفٌ لما عليه إجماع النحاة، قال الشاطبي: "لا قائل به في ما أعلم إلا ابن الطراوة"(٢).

كما أنه يتعارض مع الأصل في الاستفهام من اختصاصه بالأفعال؛ فالهمزة تطلب الفعل اختيارا سواء كان السؤال عن اسم أم كان عن فعل؛ لأنَّ الاستفهام في الغالب عن الصفات لا عن الذوات.

ووجه ما ذهبا إليه أن الاستفهام إذا كان عن الاسم فإنه يتعيَّن طلبه للاسم، ولا يجوز طلبه للفعل، وعليه فلا يقع الاسم المشتغلُ عنه بعد أداة يغالب ولايتها للفعل.

وما ذهبا إليه هو القياس، إلا أنه مدفوع بالسماع، والاستصحاب "سأل مروانُ (الملهبي) سعيدَ بن مسعدة الأخفش...، فقال له: فأنت إذا قلت: (أزيدًا ضربتَهُ أم عَمرًا؟)، فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان، وإنما تستفهم عن غيره، وهو من وقع به الفعل، فالاختيار الرفع؛ لأن المسؤول عنه اسم، وليس بفعل. فقال له الأخفش: هذا هو القياس. قال أبو عثمان: وهو – أيضًا– القياس عندي، ولكن النحويين اجتمعوا على اختيار النصب في هذا؛ لما كان معه

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٠/٦، وشرح التسهيل للمرادي ٤٢٦، وتمهيد القواعد ١٦٨١.
(٢) المقاصد الشافية ٩٤/٣.

حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل"[1].

ومراعاة للقياس قدَّر النحاة الفعل المضمر متأخرًا عن الاسم في باب الاشتغال، والتقدير: (أزيدًا ضربت ضربته أم عمرًا؟)[2]، فلا يخرج الاستفهام عن الاسم، والفعل حينئذ يراعى في الجملة. فلا يدافِعُ نصبُ الاسم توجُّه الاستفهام إليه، والله أعلم.

(١) مجالس العلماء ٢٤٨.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٦/٣٢٠، وشرح التسهيل للمرادي ٤٢٦، وتمهيد القواعد١٦٨١، وهداية مجيب الندا ٤٦٥.

المسألة الحادية عشرة: الخلاف في حصر العاطف الرابط بين العامل والاسم المشغول عنه بـ(الواو):

قال ابن هشام: "لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلقة بين العامل والاسم السابق، وكما تحصل العلقة بضميره المتصل بالعامل كـ(زيدًا ضربْتُه) كذلك تحصُل...، باسم أجنبي أُتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتًا له، نحو: (زيدًا ضربْتُ رجلًا يحبُه) أو عطفًا بالواو، نحو: (زيدًا ضربْتُ عمرًا وأخاهُ)"[(١)].

وقال الحفيد في حصر الجد العاطف بالواو: "قوله: (أو عطفًا بالواو): هو تابعٌ في اشتراط كون العاطف (الواو) لابن مالك، فإنه قيَّده بذلك في (التسهيل)، وأما الرضي فلم يقيِّد العاطف بكونه الواو، بل أطلق في كل عاطف، وما ذهب إليه الرضي هو الظاهر؛ لأنَّه إن كان مُستند ما ذهب إليه ابن مالك عدم سماعه من العرب، فليكن العطف بغير الواو مقيسًا؛ إذ العطف لا يتوقف في جزئياته على السماع، وإن لم يكن مستنده ذلك، فكلام الرضي على هذا أولى بلا تردد"[(٢)].

الدراسة:

اشترط النحاة لصحة أسلوب الاشتغال وجودُ عُلقة تربط بين الاسم المشغول عنه، والعامل بعده، قال الرضي: "والتَّعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافًا إلى ذلك الضمير، نحو: (زيدًا ضربْتُ غلامَه)، ومنه نحو: (زيدًا ضَرَبْتُ عمرًا وأخاه)؛ لأنَّ الفعل مشتغلٌ بذلك المضاف لكن بواسطة العطف، أو موصوفًا بعامل ذلك الضميرِ أو موصولا له، نحو: (زيدًا ضربْتُ رجلًا يُحبُهُ)، و(زيدًا ضربْتُ الذي يُحِبُهُ)، أو ما عطف عليه موصوف عامل الضمير أو موصوله نحو: (زيدًا لقيْتُ عمرًا ورجلًا يضربُهُ) و(زَيدًا لقيْتُ عَمرًا والذي يَضرِبُهُ)، وغير ذلك من التعلقات"[(٣)].

(١) أوضح المسالك ١٧٢/٢.

(٢) حاشية الحفيد ٢٧٦/١، ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٤٠/١، وحاشية الشنواني ١٢٤.

(٣) شرح الكافية للرضي ٤٤٠/١.

ومواقف النحاة من حصر العاطف الرابط بالواو، أوتعميمه لكل حروف العطف على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صرَّح بتخصيص حرف العطف الرابط بين علقة الاسم المشغول عنه وبين العامل بالواو، قال به ابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان، وابن عقيل، وناظر الجيش، والدماميني[(١)]، وغيرهم[(٢)]. وهو اختيار ابن هشام كما في نصه السابق.

قال أبو حيان: "وشرط هذا العطف أن يكون بالواو خاصَّة، لا بغيرها من حروف العطف"[(٣)].

وعللوا تخصيص الرابط بالواو دون غيرها من حروف العطف بإفادتها الجمع المطلق، وهي بهذا المعنى تجعل المتعاطفين كالاسم الواحد المثنى، قال الدماميني: "إنما اختصت مسألة النسق بالواو؛ لأنها لمطلق الجمع، فالاسمان، أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى، أو مجموع فيه ضمير"[(٤)].

وقال ناظر الجيش: "وأما العطف فإنما فُرِّق فيه بين الواو وغيرها؛ من أجل أن الواو تنفرد من بين أخواتها بأنها قد تكون جامعة، وإذا كانت كذلك صَيَّرت المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة اسم واحد؛ وذلك نحو قولك: (هذان زيدٌ وعمرٌو)، فإنهما معًا خبر عن اسم الإشارة، وأيضا [فإن][(٥)] الواو إذا كانت جامعة كانت بمعنى (مَعَ)؛ فإذا قلت: (زيدٌ ضربْتُ رجلًا وأخاه)، فكأنَّك قلت: (زيدٌ ضربْتُ رجلًا مع أخيه)، وليس هذا المعنى بموجود في (الفاء)، ولا في (ثُمَّ)؛ فلهذا ثَبتت الملابسة للمعطوف عليه إذا كان المعطوف قد عُطف بالواو، ولم تَثبت له

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١، والمُقرِّب ٨٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٦/٢، والتسهيل٨١، والنكت الحسان لأبي حيان ٦٢، وتقريب المقرب ٥١، وشرح الألفية لابن عقيل ١٤٤/٢، وتمهيد القواعد ١٧٠٠/٤، وتعليق الفرائد للدماميني ٣٠٠/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٤٣٣، وشرح الألفية للمرادي ٦١٩/٢، وإرشاد السالك لابن القيم ٣٣٧/١، والمساعد لابن عقيل ٤٢٢/١، وشفاء العليل للسليلي ٤٢٩.

(٣) منهج السالك لأبي حيان ١٢٥

(٤) تعليق الفرائد ٣٠٠/٤، ينظر: شرح الألفية للمرادي ٦١٩/٢، وشرح الألفية للأشموني ١٩٤/١.

(٥) في الكتاب المحقق: (وفلأن الواو)، وهو خطأ مطبعي، والصواب ما أثبت.

إذا كان المعطوف قد عُطف بـ(ثُمَّ)، أو بـ(الفاء)"[1].

القسم الثاني: إطلاق العاطف الرابط بين عُلقة الاسم المشغول عنه وبين العامل، وعدم تقييده ببعض حروف العطف، من غير التصريح بجواز العطف بغير الواو، وعليه الزمخشري، والخوارزمي، وابن يعيش، والرضي، والمكودي[2].

قال الزمخشري: "أن يقع (أي: الاسم المشغول) موقعًا هو بالفعل أولى...، ومنه: (أَزَيدًا ضَرَبْتَ عَمرًا وأَخَاهُ)، و(أَزَيدًا ضَرَبْتَ رَجلًا يحبُّهُ)؛ لأنَّ الآخر ملتبسٌ بالأول بالعطف، أو بالصفة"[3].

وقال الرضي: "التعلق يكون من وجوه كثيرة، نحو: كونه مضافًا إلى ذلك الضمير، نحو: (زيدًا ضربْتُ غلامَه)، ومنه نحو: (زيدًا ضربْتُ عمرًا وأخاه)؛ لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف"[4].

فلم يقيدوا العطف بالواو أو أحد حروفه، وإن اقتصروا في التمثيل على الواو.

القسم الثالث: صرَّح بإطلاق حرف العطف الرابط بين عُلقة الاسم المشغول عنه والعامل، وقد انفرد الحفيد بهذا.

واستدل الحفيد على جواز الربط بغير الواو من حروف العطف بالقياس عليها، فلا دليل يمنع ذلك، قال: "إن كان مُستند ما ذهب إليه ابن مالك عدم سماعه من العرب، فليكن العطف بغير الواو مقيسًا؛ إذ العطف لا يتوقف في جزئياته على السماع، وإن لم يكن مستنده ذلك، فكلام الرضي على هذا أولى بلا تردد"[5].

وبعد، فالقول بتقييد العاطف الرابط بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بالواو أرجح،

---

(١) تمهيد القواعد ٤/١٧٠٠.

(٢) ينظر: المفصل ٨٢، والتخمير ١/٣٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٠٩، وشرح الكافية للرضي ١/٤٤٠، وشرح الألفية للمكودي ٩٧.

(٣) المفصل ٨٢.

(٤)شرح الكافية للرضي ١/٤٤٠.

(٥) حاشية الحفيد ١/٢٧٦.

وفيما ذهب إليه الحفيد نظر، فإن استدلاله على جواز العطف في غير الواو بالقياس عليها منقوضٌ بأن علة جواز العطف فيها؛ لإفادتها مطلق الجمع، وهو معنى لا يكون في غيرها من حروف العطف؛ ولذا خُصَّت بالجواز، قال ابن عصفور: "إن عطفت عليه بغير واو لم تجزْ المسألة؛ لأنك إذا قلت: (زيدٌ ضَرَبْتُ رَجلًا ثم أَخَاهُ)، كانت الجملة من قولك: (ضَرَبْتُ رَجلًا) في موضع الخبر، ولا ضمير يعود منها على المبتدأ، ولا يُعتدُّ بالضمير الذي اتّصل بالآخر، لأنّك عطفت بـ(ثُمَّ)، و(ثُمَّ) تجعل الثاني بعد الأول بمهلة، فكأنَّك قلت: (زيدٌ ضَرَبْتُ رَجلًا) واستقلَ الكلامُ، ثم أخبرْتَ بعد ذلك بضربك للأخ، فإذا قلت: (زيدٌ ضَرَبْتُ رَجلًا وأَخَاهُ) فليس كذلك لعدم المهلة في الواو، كأنك قلت: (زيدٌ ضربْتُ رجلًا مع أخيه)"[1].

وعضَّد الحفيد الإطلاق باختيار الرضي له، فقد نصَّ على أنه لم يقيد العاطف بالواو، قال: "لم يقيِّد العاطف بكونه الواو، بل أطلق في كل عاطف"[2]، وليس في ما قاله الرضي دليلٌ على الإطلاق، إذ ليس في كلامه ما يُشير إلى جواز العطف بغير الواو، ولعل توقفَه وغيره ممن أطلق العطف على الواو في التمثيل يفيدُ التقييد بها.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٦.

(٢) حاشية الحفيد ١/٢٧٦.

المسألة الثانية عشرة: حذف حرف الجر من (شكرته) و(نصحته) هل يسمى قياسا أو سماعا؟

قال ابن هشام في (باب: اللازم والمتعدي): "وقد يُحذف ويُنصب المجرور، وهو ثلاثة أقسام: سماعيٌ جائز في الكلام المنثور، نحو:(نَصَحتُهُ)، و(شَكَرتُهُ)...، وسماعي خاص بالشعر...، وقياسي وذلك في (أنَّ)، و(أنْ)، و(كيْ)"[1].

فاعترض عليه الحفيد قائلا: "جعله الحذف من (أَنَّ)، و(أَنْ)، و(كيْ) قياسًا، دون (نَصَحَ) و(شَكَرَ) غيرُ ظاهر؛ لأنَّه إن أراد بكونه قياسًا أنه يجوز حذف حرف الجر معها من أي تركيب كان سمع أو لم يسمع فهو بعينه في (نَصَحَ) و(شَكَرَ)، وإن أراد بكونه قياسًا أنه لا يجوز الحذف إلا في ما سمع دون ما لم يسمع، ولو كان ما لم يسمع موافقًا للمسموع في المعنى حتى يمتنع الحذف مع (مَا)، و(لَو)، فهذا بعينه في (نَصَحَ) و(شَكَرَ)"[2].

الدراسة:

اتفق جمهور النحاة على جواز إثبات حرف الجر وحذفه من مفعول (نَصَحَ) و(شَكَرَ)، واختلفوا في ما خلا هذا اختلافا واسعا، ومنه اختلافهم في أصالة حرف الجر وزيادتها، والحكم على حذف حرف الجر منهما هل هو سماعي، أو قياسي، أو قسيمٌ لهما، وللنحاة فيه ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّ جواز حذف حرف الجر منها سماعيٌّ، قال به ابن الناظم، والمرادي، والأزهري، والأشموني[3]، وهو اختيار الجد كما سبق ذكره.

قال الأشموني: "وحيث حذف الجار في غير (أنَّ)، و(أنْ) فإنما يحذفُ نقلًا لا قياسًا مطّردًا، وذلك على نوعين، الأول: وارد في السَّعة، نحو: (شَكَرتُهُ)، و(نَصَحتُهُ)، و(ذَهَبتُ

(١) أوضح المسالك ١٧٩/٢.

(٢) حاشية الحفيد ٢٨٣/١.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٧٩، وشرح الألفية للمرادي ٦٢٤/٢، والتصريح للأزهري ٤٦٧/١.

الشامَ)، والثاني: مخصوص بالضرورة...، وحذفه في (أنَّ) و(أنْ) يطّرد قياسًا"[1].

وإنما كان سماعيًّا؛ لأنَّ حذف حرف الجر من الأفعال اللازمة مقصورٌ على ألفاظٍ مسموعة، لا يُقاس عليها غيرها.

القول الثاني: أنَّ حذف حرف الجر منها قياسيٌّ، وإن كان مقصورًا على عدَّة أفعال مسموعة لا يقاس عليها، قال به الحفيد كما سبق ذكره، وابن قاسم العبادي[2].

واستدلَّ عليه الحفيد بالنظر إلى مساواة حذف حرف الجر مع (نَصَحَ) و(شَكَرَ) بحذفه مع (إنَّ)، و(أنْ)، و(كيْ) في جواز التغيير في تراكيبها بتبديل المفاعيل.

وكذلك مساواتهما لها في أن الحذف مع الحروف المصدرية لا يجوزُ إلا في ما سمع معه الحذف، فيمتنعُ الحذف مع (ما)، و(لو) المصدريتين، فكذلك في (نَصَحَ) و(شَكَرَ)، فلا يجوز الحذف إلا في ما سمع معه الحذف، ويمتنع مع بقية الأفعال اللازمة، كما امتنع مع (ما)، و(لو)؛ لعدم السماع، قال: "إن أراد بكونه قياسًا أنه يجوز حذف حرف الجر معها من أي تركيب كان سمع أو لم يسمع، فهو بعينه في (نَصَحَ) و(شَكَرَ)، وإن أراد بكونه قياسًا أنه لا يجوز الحذف إلا في ما سمع دون ما لم يسمع، ولو كان ما لم يسمع موافقًا للمسموع في المعنى حتى يمتنع الحذف مع (مَا)، و(لو)، فهذا بعينه في (نَصَحَ) و(شَكَرَ)"[3].

وقياسية حذف الجار منه بناء على تبديل معمولاته، وإن كان الحذف مقصورًا على أفعال بعينها، قال ابن قاسم العبادي: "أقول: ويؤيد القياسية هنا قول المصنف: إذا كثر الحذف فقس"[4].

القول الثالث: أن هذه الأفعال قسمٌ برأسها، وهي ما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، وأوقفوه على عِدَّة ألفاظ مسموعة، لا يجوز القياس عليها، قال به ابن مالك، وأبو حيان،

(١) شرح الألفية للأشموني ١٩٧.

(٢) ينظر: حاشية العبادي على الأشموني ٦١، أ.

(٣) حاشية الحفيد ٢٨٣/١.

(٤) حاشية العبادي على الأشموني أ، ٦١.

ويحيى العلوي، والسيوطي[1]، قال أبو حيان: "هذا النوع من الفعل قسم برأسه لما تساويا في الاستعمال صار أصلًا بنفسه"[2].

وقال أيضا: "متعديًّا بنفسه تارة، وبحرف جرٍّ أخرى، نحو: (شَكَرتُ زيدًا)، و(شَكَرتُ لزيدٍ)، وكذلك (نَصَحتُ)، لما تساويا في الاستعمال صارا قسمًا برأسه، خلافًا لمن منع هذا القسم، وزعم أنّ الأصل فيه حرف الجر، وكثُر فيه الأصل والفرع"[3].

وعليه فما جاء منها متعديًّا بنفسه فلا يدَّعون أنَّه عُدِّي بحرف جر محذوف، وما جاء متعديًّا بحرف الجر فلا يدعون زيادته، قال ابن مالك: "وإذا استُعمل الفعلُ متعديًّا بنفسه تارة، وبحرف جر تارة، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهورًا، قيل فيه: متعدٍ بوجهين. ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه، ولا بزيادة عند ثبوته، نحو: (شَكَرتُه)، و(شَكَرتُ له)، و(نَصَحتُه)، و(نَصَحتُ لَه)"[4].

وبعد، ففي اعتراض الحفيد على ابن هشام نظرٌ؛ لأنَّ الحذف مع (نَصَحَ) و(شَكَرَ) تعيّن فيه الفعل، وحرف الجر المُعدَّى به، وموضعه، والتبديل فيها لا يعدو المفعولات أما حذف حرف الجر مع الحروف المصدرية (أنَّ)، و(أنْ)، و(كيْ) فتعيّن فيه المفعول فقط، مع تعدد الأفعال اللازمة العامِلة فيها، وحروف الجر المُعدِّية لتلك الأفعال، قال الشاطبي: "إن قلتَ: كيف يكون سماعًا وإسقاطه مطّردٌ سائغٌ، غيرُ موقوف عندهم على السماع؟ قيل: بل هو عندهم سماعٌ غيرُ قياس، إذ لم يُعَدُّوه إلى غير الأفعال المسموع فيها الإسقاط، وإنما أجازوا الإسقاط في مواضع السماع خاصة حيث أجازته العرب"[5].

ولعل الذي دعا الحفيد لهذا كراهية مساواة حذف حرف الجر مع (نَصَحَ) و(شَكَرَ)

---

(١) ينظر: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ٢٤٦، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٧٤، و٢٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٢، والتذييل والتكميل ٨/٧، وارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤، وشرح الجمل ليحيى العلوي ٢٦٨/١، وهمع الهوامع ٩/٥.

(٢) التذييل والتكميل ٨/٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٢.

(٥) المقاصد الشافية ١٤٤/٣.

لحذفه في نحو: (ذَهبَ الشَّامَ)، و(توجَّه مَكةَ) في السماعية، حيث إن الثاني يحفظ فيه التركيب، فلا تبدل مفعولاته، فلا يقال: (ذَهَبَ مَكةَ)، و(توجّه البَصرةَ)، أما في (نَصَحَ و(شَكَرَ)، فالمتعين فيها الفعل، لا كامل التركيب، فرأى أن الحذف معها أقرب إلى الحذف مع الحروف المصدرية لجامع التغيير في التركيب، فقال بقياسيته.

أما القول بأنهما استعمالان مستأنفان ليس أحدهما أصلا للآخر، فقد أجاب عنه ابن عصفور، قال" زعم بعض النحويين: أنَّه لا يُتصوَّر أن يُوجد فعل تارة يتعدى بنفسه، وتارة بحرف الجر؛ لأنه محالٌ أن يكون الفعل قويًّا ضعيفًا في حالٍ واحدةٍ، ولا المفعول محلًا للفعل، وغير محلٍّ للفعل في حين واحد، وهو الصحيح، فينبغي على هذا أن يُجعل (نَصَحتُ زيدًا) وأمثاله الأصل فيه (نَصَحتُ لزيدٍ)، ثم حذف حرف الجر منه في الاستعمال، وكثر فيه الأصل، والفرع؛ لأن (النُّصْحَ) لا يحلُّ بزيد، فإن كان الفعل يحلُّ [بنفس][(١)] المفعول، ويوجد تارة متعدِّيًا بنفسه، وتارة بحرف جر جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائدًا، نحو: (مَسَحْتُ رَأْسِي)، و(مَسَحْتُ بِرَأْسِي)، و(خَشَّنْتُ بِصَدْرِهِ، وصَدْرَهُ)؛ لأنَّ التخشين يحلُّ بالصدر، والمسحُ يحلُّ بالرأس"[(٢)].

قال ناظر الجيش مُعلقًا على كلام ابن عصفور: "قلت هذا الذي اختاره ابن عصفور، وقال: إنه صحيح، هو الذي يقتضيه النظر؛ وذلك لأن المتعدي من الأفعال هو الذي له متعلق تتوقف عقليته عليه كما تقدم، ولا شك أن اللازم ليس كذلك، أي: ليس له متعلق تتوقف عقليته عليه، ومحال أن [يجتمع][(٣)] الأمران؛ إذ الضدان لا يجتمعان"[(٤)].

ويدلُّ على أن الأصل فيها التعدي بحرف الجر، وإنما أسقط اتساعا لكثرة الاستعمال، أنه الأكثرُ في كلامهم، حتى أنكر الكسائي تعديته بنفسه[(٥)]، وقال الفراء: "العرب لا تكاد تقول:

(١) كتبها محقق شرح الجمل: (بنفي)، والصواب ما أثبت.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٤/١، ينظر: التذييل التكميل ٨/٧، وشرح الجزولية للأبذي ٧٢٣، وتمهيد القواعد ١٧٢٣.

(٣) كتبها محقق شرح الجمل: (يتجمع)، والصواب ما أثبت.

(٤) تمهيد القواعد ١٧٢٤.

(٥) ينظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٠٢.

(شَكَرتُكَ) إنما تقول: (شَكَرتُ لكَ)، و(نَصَحتُ لكَ)، ولا يقولون: (نَصَحتُكَ)"[1]، قال ابن السكيت: "تقول: (نَصَحتُ لكَ)، و(شَكَرتُ لكَ)، فهذه اللغة الفصيحة"[2]، فيجب في ما كثر واطّرد أن يُدعى فيه الأصل، وما قلَّ أنه فرع عنه[3].

(١) معاني القرآن للفراء ٩٢/١.

(٢) إصلاح المنطق ٢٨١.

(٣) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٤٦٠.

المسألة الثالثة عشرة: حكم التنازع في فعلي التعجب.

قال ابن هشام: "التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره"(١).

واختار حفيده القول بجواز التنازع في فعل التعجب، قال: "الظاهر جوازه في فعلي التعجب، غاية ما في الباب أنه يحذف مفعول فعل التعجب، ولا بِدْع في ذلك"(٢).

الدراسة:

قال ابن هشام باشتراط التصريف في الفعلين المتنازعين، فلا ينازِع الفعل الجامد غيره، كفعلي التعجب، و(لَيسَ)، و(نِعمَ)، و(بئسَ) وغيرها من الأفعال الجامدة(٣)، وهو اختياره في (شرح اللمحة)، و(الجامع الصغير)(٤).

واختار الحفيد جواز التنازع في فعلي التعجب، وللنحاة في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: اشتراط التصريف في الفعلين المتنازِعين، وعليه فيمتنع التنازع في فعلي التعجب لجمودهما، قال به ابن خروف، وابن عصفور، وأبو حيان، والأزهري، والأشموني(٥)، وغيرهم(٦).

وهو ظاهر قول سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم

---

(١) أوضح المسالك ١٩٢/٢.

(٢) حاشية الحفيد ٢٩٠/١.

(٣) التصريف شرط في الأفعال المتنازعة دون الأسماء، ليدخل في التنازع اسم الفعل، واسم المصدر فيصح مجيء التنازع فيهما وإن كانا غير متصرفين، قال الصبان: "قوله: (ولا جامد)، أي: فعل جامد، فلا يَرِدُ (هاؤم اقرؤوا كتابيه)" حاشيته ٩٩/٢، ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٣١٦، وحاشية الخضري ٣٦٧/١، وحاشية ابن الحاج على المكودي ٢٤٢/١، وحاشية العبادي على الأشموني ٦٣/أ.

(٤) ينظر: شرح اللمحة البدرية ١١١، والجامع الصغير ٨٧.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٦٠٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١، والتذييل والتكميل ١١٤/٧، والتصريح للأزهري ٤٧٥/١، وشرح الألفية للأشوني ٢٠٢/١.

(٦) ينظر: إرشاد السالك لابن القسم ٣٤٧/١، ومجيب الندا للفاكهي ٣٥٦، وحاشية الصبان ٩٩/٢.

يتمكن تمكنه، وذلك قولك: (ما أحسَنَ عبدَ الله)...، ولا يجوز أن تُقدِّم عبدَ الله، وتؤخر (مَا)، ولا تزيل شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه: (ما يَحْسُنُ)، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا"[(١)].

قال أبو حيان: "فظاهر هذا الكلام أنه لا يُتصرف في هذا الفعل بغير هذا التركيب، ولهذا استقرأ النحويون أن مذهب سيبويه لا يجوز الفصل بين (أَحسَنَ) ومفعوله بالظرف، والمجرور، والحال، وأنت إذا أَعملت فصلت بالمعطوف إن أعملت الأول، وحذفت إن أعملت الثاني"[(٢)].

فـ(زَيدٌ أَفْضَلُ وأَكرَمُ من عَمرٍو)، ونحوه ممتنعٌ عندهم؛ لأنَّه يترتب عليه أحد محظورين،

المحظور الأول: أن إعمال ثاني فعلي التفضيل المتنازعين في الظاهر يجب معه حذف معمول العامل الأول، وهو ممتنع لما في ذكره من الإضمار قبل الذكر.

المحظور الثاني: أن إعمال فعل التعجب المتقدِّم يفضي للفصل بينه وبين معموله، والعامل الجامد لا يفصل عن معموله، قال اللقاني: "الجامد لا يقوى على كونه مفصولا، ولا مفصولا به، فإن تقدم فالأول، وإلا فالثاني"[(٣)]، وعليه يمتنع نحو: (أَعجَبَني ومَا أَحسَنَ زيدٌ)؛ مع انتفاء تعيُّن إعمال أحدهما، وحذف المعمول من الأول، وفصله عن العامل فيه في الثاني.

فلمَّا امتنعَ إعمالُ الأول لما فيه من الفصل المذكور، وامتنع إعمال الثاني لما فيه من الإضمار في الأول قبل الذكر امتنع التنازع، قال ابن خروف: "لا يجوز الإعمال في باب التعجب لحذف المفعول والفصل، لو قلت: (مَا أَحسَنَه وَأَجمَلَ زَيدًا) على إعمال الثاني لحذفت المفعول. ولو قلت: (مَا أَحسَنَ وأجمله زَيدًا)[(٤)]، لفصلت"[(٥)].

---

(١) الكتاب ٧٢/١.

(٢) التذييل والتكميل ١١٥/٧.

(٣) حاشية اللقاني ٩٥/ب.

(٤) في التحقيق (ما أحسنه وأجمله زيدًا)، والصواب ما أثبت.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٦٠٨/٢، وينظر: التذييل والتكميل ١١٥/٧.

القول الثاني: تجويز التنازع في فعلي التعجب، قال به الفراء، والمبرد[١]، وأبو غانم المظفر بن أحمد[٢]، وابن مالك، والرضي، والشاطبي[٣]، وهو اختيار الحفيد.

قال ابن مالك في رأي الفراء: "ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال: (أَحْسِنْ وَأَعْقِلْ بِزَيْدٍ)، فتكون الباء متعلقة بـ(أَحْسِنْ) و(أَعْقِلْ) معا"[٤].

أما المبرد والرضي فيجيزان إعمال كلا العاملين، قال المبرد:" (ما أحسنَ وأجملَ زيدًا)، إذا نصبت بـ(أجمل). فإن نصبته بـ(أحسن) قلت: (ما أَحسنَ وأجملَه زيدًا)؛ لأنك تريد: (ما أحسنَ زيدًا، وأجملَه)"[٥].

وأجازوا إعمال كلا العاملين؛ لأن شرط الباب ألا يمنع مانع لفظي، أو معنوي من إعمال أحد العاملين، واغتفروا الفصل مع إعمال أولهما؛ لامتزاج الجملتين بالعاطف، واتحاد مطلوبهما[٦].

واشترط ابن مالك إعمال الثاني، قال: "الصحيح عندي جوازه، لكن بشرط إعمال الثاني، كقولك: (مَا أَحْسَنَ وَأَعْقَلَ زَيْدًا)، تنصب (زيدًا) بـ(أعقل) لا بـ(أحسن)؛ لأنك لو نصبته بـ(أحسن) لفصلت ما لا يجوز فصله، وكذلك تقول: (أحسنْ به وأعقلْ بزيدٍ)، بإعمال الثاني، ولا تعمل الأول فتقول: (أَحْسِنْ وَأَعْقِلْ بِزَيْدٍ)، فلزمك فصل ما لا يجوز فصله"[٧]؛

---

(١) أكثر النحاة ينقل رأي المبرد هذا عن كتابه (المرتجل)، ينظر: التذييل والتكميل ١١٥/٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٨، والمساعد لابن عقيل ٤٦٢، والتصريح للأزهري ٤٧٨/١، وشرح الألفية للأشموني ٢٠٢/١، والأشباه النظائر ٢٧٥/٤، وحاشية عبادة على الشذور ٢١٨/٢.

(٢) رأيه في التذييل والتكميل ١١٥/٧، وارتشاف الضرب ٢١٤٨/٤، وهو مظفر بن أحمد بن حمدان، أبو غانم المصري النحوي المقرئ، مؤلفاته: اختلاف السبعة، المحلى في النحو، توفي سنة ٣٣٣هـ ينظر: الوافي بالوفيات ٣٦٧/٢٥، وغاية النهاية ٢٦٣/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ١٨٤/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢١٣/١، والمقاصد الشافية ١٦٧/٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٢، ينظر: التذييل والتكميل ١١٦/٧.

(٥) المقتضب ١٨٤/٤، ينظر: وشرح الكافية للرضي ٢١٣/١.

(٦) ينظر: همع الهوامع ١٤٥/٥، وحاشية الخضري ٣٦٧/١.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٢.

وذلك لينفي عنه الفصل الممنوع. واشتراطه إعمال الثاني لا يتعارض مع اقتضاء كلا العاملين للاسم المتنازع فيه من جهة المعنى، ولكن منع إعمال الأول للصناعة النحوية.

القول الثالث: جواز التنازع إن كان فعل التعجب ثاني الفعلين المتنازعين وكان أولهما متصرفا، قال به السنباطي، والروداني.

قال السنباطي: "يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما إذا كان الجامد أولهما، فإن كان ثانيهما فلا امتناع؛ لانتفاء المحذور السابق، فليتأمل"(١).

واستدل من قال به بانتفاء علل المنع فيه، فلا يفصل عن معموله إن أُعمل، وإن أهمل وجب إعماله في ضمير الاسم المتنازع فيه على قول الجمهور، فلا فصل، ولا حذف، قال الروداني: "ما لم يتأخر الجامد عن غيره، وإلا جاز لعدم فصله سواء أعمل الأول، أم الثاني كـ(أعجبني ولستُ مثلَ زيدٍ)"(٢).

وبعد، فلعل القول بجواز مجيء التنازع من فعل التعجب إذا وقع ثانيًا وكان الأول فعلا متصرفًا أقرب إلى الصواب؛ لأنَّ معموله يضمر بعد الذكر إذا أهمل، نحو: (أعجبني وما أحسنَهُ زيدٌ)، وإن أعمل في الظاهر فلا فصل لتأخره، نحو: (أَعْجَبَنِي ومَا أَحْسَنَ زَيْدًا). فالقول به لا يخالف أي قيد من قيود الباب.

وعليه فمنع ابن هشام وغيره من النحاة التنازع في الفعل الجامد يتجه لهم إذا كان فعل التعجب أول العاملين المتنازعين، أما إذا كان الثاني فلا، فنحو: (أَعْجَبَنِي ومَا أَحْسَنَ زَيْدًا)؛ إذ لم يقتضه تعليلهم امتناع التنازع فيه، واقتضاه تعميمهم المنع.

قال الشاطبي: "وقد يقال: إن فعلي التعجب لا يدخل فيهما الإعمال؛ للزوم الفصل، وهو قد منعه، لكن يُجاب: بأن المنع إنما ينسحب على مسائل الفصل، فحيث لا يلزم الفصل لا تمتنع المسألة...، وللناظم أن يُجيب عن الأول بأنا نمنع المسائل التي يلزم فيها الفصل، ونجيز

(١) ينظر قول السنباطي في حاشية ياسين على التصريح ٣١٧.

(٢) قول الروداني نقلا عن حاشية الخضري ٣٦٧/١. وينظر: حاشية الصبان ١٠٠/٢.

ما عداها"[1].

وهذا يتفق مع قول أبي حيان: "المتنازعان لا بد أن يكون الأول يجوز الفصل بينه وبين معموله بالعامل الثاني، فإن لم يجز الفصل أصلا لم يجز التنازع"[2].

أمَّا قولُ المبرد والرضي بجواز تنازعهما معمولًا وجواز الإعمال في أيهما شئت فمعترض بأن العامل الأول لا يجوز إعماله؛ لأنَّ إعماله يفضي لفصله عن معموله، والعامل الجامد يمتنع معه الفصل لضعفه.

وقول ابن مالك بتعين إعمال الثاني، معترض بأن شرط التنازع جواز إعمال أيٍّ من العاملين شئت[3]، قال أبو حيان: "شرط الإعمال جواز إعمال أيهما شئت في المتنازَع الذي يقتضيانه، وها هنا لا يجوز من جهة اللفظ، وقد ذكرنا قبلُ أنه لا يكفي في الإعمال تعلق العاملين بالمتنازع فيه من جهة المعنى، بل يُضم إلى ذلك أنه لا يمنع مانع لفظي من عمل أيهما شئت، فينزل المانع اللفظي منزلة المانع المعنوي، من كون أحد العاملين لا يقتضي المعمول"[4]. والله أعلم بالصواب.

(١) المقاصد الشافية ١٦٧.

(٢) ارتشاف الضرب ٢١٤٩/٤، التذييل والتكميل ١١٧/٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٤٩/٤، والتذييل والتكميل ١١٧/٧، وشرح التسهيل للمرادي ٤٥٧، والمساعد لابن عقيل ٤٦٢، والتصريح للأزهري ٤٧٨/١، وحاشية الخضري ٣٦٧/١.

(٤) التذييل والتكميل ١١٥/٧.

المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في اشتراط تأخير معمول العاملين المتنازعين عنهما معًا.

قال ابن هشام باشتراط تقدم العاملين المتنازعين على المعمول، فليس من باب التنازع عنده ما تقدَّم فيه الاسم المتنازع فيه على العاملين، أو توسطهما، قال: "عُلم مما ذكرته أن التنازع لا يقع...، في معمول متقدِّم، نحو: (أَيَّهم ضربْتَ وأكرمْتَ)، أو (شَتَمْتَهُ) خلافًا لبعضهم، ولا في معمول متوسط، نحو: (ضربْتُ زيدًا وأكرمْتُ)"[(١)].

وأجازه الحفيد في المتوسط، قال: "قوله: (ولا في معمول متوسط)، إلخ: الحق جوازه؛ لأنَّ غاية ما فيه أن الأول يكون أولى بالعمل، وأما أنه يمتنع فلا؛ لأنَّ معمولَ العامل يجوزُ تقدُّيمه عليه، وكذلك المعمول المتقدِّم"[(٢)].

الدراسة:

اعترض الحفيد على الجد قوله باشتراط تأخير الاسم المتنازع فيه عن العاملين المتنازعين، وهو اختيار الجد في (شرح الشذور)، و(شرح قطر الندى)، و(الجامع الصغير)، و(شرح اللمحة)[(٣)].

وللجد رأيٌ آخر في رسالة له ذكرها السيوطي[(٤)]، اختار فيه القول بجواز تقدُّم الاسم المتنازع فيه وتوسط العاملين المتنازعين إذا لم يكن مرفوعًا، قال ابن هشام في اشتراط تأخر

---

(١) أوضح المسالك ١٩٢/٢.

(٢) حاشية الحفيد ٢٩٠/١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١٩٢/٢، وشرح شذور الذهب ٣٦٦، والجامع الصغير ٨٥، وشرح قطر الندى ٢٢٢، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ١١٤.

(٤) رأيه في رسالة له نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر، قال: "الشروط تنازع العاملين أو العوامل. ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه: وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله وصلاته على سيّدنا محمد خير خلقه وآله. قال الفقير إلى ربّه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولأحبابه ولجميع المؤمنين : هذا فصل في الشّروط التي بها يتحقَّق تنازع العاملين أو العوامل...إلخ"، ينظر: ٢٥٤/٤-٢٦٩.

المعمول المتنازع فيه عن العامل: "هذا إنّما يتمشّى له (أي: لابن مالك) في المتقدّم المرفوع فأمّا في المنصوب والمجرور فلا يتمشّى، فنحو : (زَيدًا ضَربْتُ وأَكرمْتُ)، ونحو (بِزيدٍ مررْتُ واتّبعْتُ) لم يقتضِ تعليله امتناع التّنازع فيه، واقتضاه تعميمه المنع، فالذي ينبغي ألّا يحكم بمنع التَّنازع في المتقدّم مطلقا، بل بشرط كونه مرفوعًا"[(١)].

وقد اختلف النَّحاةُ في المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: اشتراط تقدُّم العاملين على الاسم المتنازع فيه، قال به كمال الدين الفرخان، والشلوبين، وابن عصفور، وابن النحاس، وابن الفخار[(٢)]، وغيرهم[(٣)].

وهو اختيار الجد كما سبق ذكره، ومذهب أكثر النحاة، قال ناظر الجيش: "هذا هو المشهور المعروف، وعليه إطباق النحاة، ولعله إجماع"[(٤)].

واستدلوا على وجوب تأخير الاسم المتنازع فيه بأن تقدُّمه أو توسطه يوجب إعمال أول العاملين فيه من وجهين:

الأول: أن عدم تأخره يجعله واليًا للعامل الأول في حال تقدُّمه على العاملين، أو العكس في حال توسطه بين العاملين، فيأخذه الأول، فلا يجيء الثاني إلا بعد أن يستوفيه الأول، قال ياسين الحمصي: "إذ المتقدِّم يأخذه الأول قبل وجود الثاني، ويستحقه قبل وجوده، فلا يكون فيه مجال تنازع؛ لأنَّ الثاني قبل وجوده لا يمكن أن ينازع في ما أخذه الأول"[(٥)].

---

(١) ينظر قوله في الأشباه والنظائر ٢٦٧/٤.

(٢) ينظر: المستوفى في النحو ١٠٣/١، وحواشي المفصل للشلوبين ٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٩، والمقرّب ٢٥٠/١، والتعليقة على المقرّب لابن النحاس ٣٨٢، والبحر المحيط ١٢٢/٥، وشرح الجمل لابن الفخار ٥٤٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٣/٢، وإرشاد السالك لابن القيم ٣٤٧/١، وشرح الألفية للمكودي ١٠٢، والتصريح للأزهري ٤٧٩/١، وشرح الألفية لابن طولون ٣٦٠/١، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ٢٠٤.

(٤) تمهيد القواعد ١٧٧٦، وينظر: البحر المحيط ١٢٢/٥، وشرح التسهيل للمرادي ٤٤٩، وشفاء العليل للسليلي ٤٤٦.

(٥) حاشية ياسين على مجيب الندا ٩٠/٢، وينظر: رفع الستور ٢٢١، والتصريح للأزهري ٤٧٩/١، والأشباه والنظائر ٢٧٠/٤.

و**الثاني**: أن إعمال العامل الثاني يفضي إلى تقديم ما في حيّز العطف عليه، وهو ممتنع[(١)]، فلمَّا امتنع إعمال الثاني لهذا، بطل التنازع؛ إذ شرطه جواز إعمال كل منهما.

واستدل ناظر الجيش على امتناع التقديم بالإجماع، فقد ذكر في تقديم الاسم المتنازع فيه: "أنه قولٌ مخالفٌ للإجماع"[(٢)].

القول الثاني: جواز التنازع في المعمول المتوسط والمتأخر، دون المتقدم، نُسبَ إلى الفارسي[(٣)]، وهو اختيار الحفيد كما سبق.

واستدل الفارسي على الجواز في المتوسط بقول ساعدة بن جؤيَّة[(٤)]:

قَدْ أُوبِيَتْ كلَّ ماءٍ فهْي صَادِيةٌ مَهمَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بارقٍ تَشِمِ

فـ(مِنْ) زائدة، و(بارقٍ) في موضع نصب بـ(تشم)، ومفعول (تُصِب) وهو ضمير منصوب عائد على (بارق).

القول الثالث: جواز تقدُّم الاسم المتنازع فيه، وتوسُّطه بين العاملين المتنازعين[(٥)]، قال به

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ١٧٧٧، والتصريح للأزهري ٤٧٩/١، وحاشية الخضري ٣٦٩/١.

(٢) تمهيد القواعد ١٧٧٧.

(٣) رأي الفارسي في ارتشاف الضرب ٢١٣٩/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٤٤٩، وأوضح المسالك ١٩٢/٢، والمساعد لابن عقيل ٤٥١، والتصريح للأزهري ٤٧٩/١، وهمع الهوامع ١٤٤/٥، وحاشية الخضري ٣٦٩/١. ولم أقف عليه في كتبه، وقد ورد هذا الشاهد في (الإيضاح: ٢٠٧) شاهدا على تعدية الفعل المتعدي لواحد إلى متعد لاثنين بالهمزة. وحين تحدث الفارسي عن التنازع في (الإيضاح: ٦٥) اكتفى بالتمثيل للعاملين المتقدمين.

(٤) من البسيط، لساعدة بن جؤبة في المقاصد الشافية ٢/ ٥٢٦، وشرح شواهد المغني ١٥٧/١، وبلا نسبة في: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٢٣٧/١، شرح شواهد الإيضاح ٢٠٧، والتذييل والتكميل ٦٩/٧، وتمهيد القواعد ١٧٧٦، والتصريح للأزهري ٤٧٩/١، والأشباه والنظائر ٢٦٨/٤، وخزانة الأدب ١٦٣/٨.

(٥) قال ياسين العليمي: "قوله: (خلافا للفارسي): ظاهره أن القائل بجوازه في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط، وأن الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم" حاشيته على التصريح ٣١٨. والذي يظهر أن من قال بجواز التقدم يجيز بالضرورة التوسط، ينظر: التذييل والتكميل ٧٠/٧، وشرح التسهيل للمرادي ٤٤٩، وقول ابن هشام في الأشباه والنظائر ٢٦٥/٤.

الرضي، وأبو حيان، والمرادي[(١)]، ونُسِب إلى بعض المغاربة[(٢)].

قال أبو حيان: "التقديم في المقتضي هو أكثري لا شرط، خلافا لمن اشترط التقديم، فقد أجاز الفارسي توسطه، وقد ذكر بعض أصحابنا تقديم المعمول نحو: (أيَّ رجلٍ ضربْتَ أو شتمْتَ) فعلى هذا لا يكون التقديم في المقتضى شرطا"[(٣)].

وإعمال أول العاملين المتنازعين أولى إذا تقدَّم المتنازع فيه؛ لأنَّه أسبق العاملين، وأقربهما إلى المعمول، وكذا إذا توسط بينهما؛ لأنَّ الأول فضُل بالسبق، وأن إعماله ينفي الإضمار قبل الذكر[(٤)].

وجواز التقديم والتوسط مقيَّدٌ بشرطين:

الأول: ألا يكون المتنازع فيه فاعلا؛ لامتناع تقدمه على العامل فيه[(٥)].

و**الثاني**: ألا يكون الرابط بين العاملين العطف، قال المرادي: "لو قلت: (زيدًا ضَرَبْتُ وأَكرَمْتُ)، لم يجز التنازع، وإن كان المفعول يجوز تقديمه على عامله، بل يتعيَّن نصب (زيد) بـ(ضربت)؛ لأن (أَكرمت) لا يعمل فيه لكونه تابعًا، ومعمول التابع لا يتقدم على المتبوع على الصحيح"[(٦)].

وذلك نحو: (زيدٌ عمرًا ضاربٌ مكرمٌ)، و(زيدٌ ضاربٌ عمرًا مكرمٌ)، فـ(ضَارِب) و(مُكرِم) خبران للمبتدأ (زيد).

واستدلوا على جواز التنازع مع تقدم المعمول بقوله تعالى: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٠٣/١، والتذييل والتكميل ٧٠/٧، وارتشاف الضرب ٢١٣٩/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٤٤٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٤٤٩، والمساعد لابن عقيل ٤٥١، والتصريح للأزهري ٤٧٩، وحاشية الشنواني على التوضيح ٧٦، أ.

(٣) ارتشاف الضرب ٢١٣٩/٤.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ٢٦٧/٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٤٤٩، والأشباه والنظائر ٢٦٧/٤.

(٦) شرح التسهيل للمرادي ٤٤٩.

رَّحِيمٌ ﴾[1]، حيث تقدَّم معمول العاملين عليهما، وجاز تعلقه بكليهما، قال أبو حيان: "يحتمل﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ أن يتعلق بـ﴿ رَءُوفٌ ﴾ ويحتمل أن يتعلق بـ﴿ رَّحِيمٌ ﴾، فيكون من باب التنازع، وفي جواز تقدُّم معمول المتنازعين نظر، فالأكثرون لا يذكرون فيه تقديمه عليهما، وأجاز بعض النحويين التقديم"[2].

وبعد، فاختيار ابن هشام والجمهور اشتراط تأخير الاسم المتنازع فيه أقرب إلى الصواب؛ وذلك أن المعمول إذا تقدم أو توسط فإن أول العاملين يأخذه قبل مجيء الثاني، فلا مجال فيه للتنازع.

كما أن علة إجازة تنازع العاملين إذ تقدما الاسم المتنازع فيه أن لإعمال كل منهما مرجحًا معتبرًا، فإعمال أولهما لما فيه من السبق، وعدم الإضمار قبل الذكر، وإعمال الثاني لمرجح القرب والجوار، فلما قوي مرجح كل منهما جاز الإعمال في كليهما، أما إذا تقدم الاسم المتنازع فيه فإن العامل الأول يجتمع فيه مرجح السبق، والقرب، وعدم الإضمار قبل الذكر، ولا مرجح لإعمال الثاني، بل هو مرجوح للبعد، والفصل، والإضمار قبل الذكر في الأول؛ ولذا منع الجمهور التنازع فيه سواء توافرت فيه شروط التقديم أم لم تتوافر.

ولا يصحُّ استدلالهم بقوله تعالى:﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ ؛ لأن وجه دلالتها على التقديم ضعيف؛ لأن القول بتعلق المعمول بـ﴿ رَءُوفٌ ﴾ يترتب عليه حذف معمول الثاني، وهو ما نص الجمهور على منعه، واتفق النحاة على أن المختار خلافه، فلو كان معمولا لـ(رحيم) لجاء: (بالمؤمنين رؤوفٌ رحيمٌ بهم).

وإن عُلق بـ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ حملت الآية على الوجه المرجوح، وترتب عليه إعمال أبعد العاملين، وإضمار قبل الذكر في العامل الأول لغير مقتض. وإنما هو مما أُعمل فيه الأول،

(١) سورة التوبة، ١٢٨. ينظر: التصريح للأزهري ٤٧٩/١، والأشباه والنظائر ٢٦٨/٤.

(٢) البحر المحيط ١٢٢/٥.

ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه[١].

وكذلك احتجاجهم ببيت ساعدة بن جؤية "فيه نظر من جهة أن جواب الشرط لا يتقدم عليه معموله عند الجمهور"[٢]، وهذا متوجه -أيضًا- إلى مثال ابن هشام: "وكذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولا متوسطا بينهما كقولك: (إنْ تَجدْ زيدًا تُؤدِّبْ)"[٣].

فلا يصحُّ إعمال (تؤدّب) في الاسم المتوسط (زيد)؛ لأنه معمول جملة جواب الشرط لا يتقدمه.

وقولهم بأن الأولى بالعمل أول العاملين المتنازعين، يناقض تمثيلهم بإعمال الثاني في جميع أمثلتهم، كمثال ابن هشام السابق: (إنْ تَجدْ زيدًا تُؤدِّبْ)، ونحو: (زَيدٌ عَمرًا ضَاربٌ مُكرِمٌ)[٤]، ونحو: (أَيَّهم ضَرَبْتَ أو شَتَمتَ؟)[٥]، وكذلك بيت ساعدة بن جؤية، وكان حقه لو أعمل الأول أن يقول: إن تجد زيدًا تؤدِّبه، زيدٌ عمرًا ضاربٌ مكرمُه، أيَّهم ضربت أو شتمته؟.

ويؤخذ على الحفيد إطلاقه جواز توسط الاسم المتنازع فيه دون الاحتراز من كون المعمول فاعلا، ومن كون الرابط بين العاملين المتنازعين حرف عطف كما هو لدى من يجيز التقديم والتوسط.

(١) التصريح للأزهري ٤٧٩/١.

(٢) شرح التسهيل للمرادي ٤٤٩.

(٣) ينظر قوله في الأشباه النظائر ٢٦٧/٤.

(٤) شرح التسهيل للمرادي ٤٤٩.

(٥) ارتشاف الضرب ٢١٣٩/٤.

المسألة الخامسة عشرة: حذف مفعول ثاني العاملين المتنازعين عند إعمال الأول، من حيث الجواز وعدمه.

قال ابن هشام: "إن أعملنا الأول في المتنازَع فيه أعملنا الأخير في ضميره، نحو: (قَامَ وقَعَدَا، أَو ضَرَبْتُهُما، أو ومَرَرْتُ بِهِما أَخَوَاكَ)، وبعضهم يُجيز حذف غير المرفوع؛ لأنه فضلة؛ كقوله[1]:

بِعُكَاظ يُعْشِي النَّاظِرِي ـن إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُه

ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه، والبيت ضرورة"[2].

قال الحفيد: "قوله: (وبعضُهم يجيز)، إلخ: الصحيح تبعًا لابن الحاجب، والرضي ما قاله البعض؛ لأنه فضلة يحذف للدليل الدال عليها، فلا مانع منه"[3].

الدارسة:

قال ابن هشام بوجوب إعمال ثاني المتنازعين في ضمير الاسم المنصوب المتنازع فيه إذا أعمل الأول في الظاهر، وعدم جواز حذفه سواء كان مطلوب الثاني عمدة أم فضلة، وهو اختيار الجد -أيضًا- في (شرح الشذور)، و(شرح اللمحة)، و(الجامع الصغير)[4].

واختار الحفيد القول بجواز حذفه ما لم يكن عمدة، والنحاة متفقون على أن المختار فيه الإضمار[5]، واختلفوا في حكم حذفه على قولين:

القول الأول: أن إضمار المفعول واجب عند إعمال الأول، وطلب الثاني له، ولا يجوز

(١) من مجزوء الكامل، لعاتكة بنت عبد المطلب، في المقاصد النحوية ١٠١٥/٣، والتصريح للأزهري ٤٨٤/١، والدرر اللوامع ٣٥٠/٢، بلا نسبة في المقرب ٢٥١/١، والتعليقة على المقرب ٣٩٦، والتذييل والتكميل ٩٤/٧، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣٦٣/٢، وشرح شذور الذهب ٣٦٩، وشرح الألفية لابن عقيل ١٦٥/٢، وتمهيد القواعد ١٧٩٥، والمقاصد الشافية ٢٠١/٣، وشرح الألفية للأشموني ٢٠٦/١، وهمع الهوامع ١٤٠/٥.

(٢) أوضح المسالك ١٩٨/٢.

(٣) حاشية الحفيد ٢٩٢/١.

(٤) ينظر: شرح اللمحة البدرية ١١٥، وشرح شذور الذهب ٣٦٩، والجامع الصغير ٨٥.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢١٠/١.

حذفه، قال به ابن الحاجب في أحد قوليه، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وابن الفخار، والمكودي[١]، وغيرهم[٢].

وهو اختيار الجد كما سبق ذكره، ونسبه أبو حيان للجمهور، قال: "ذهب الفارسي والجمهور إلى أن إضماره مُتحتمٌ"[٣].

وعللوا امتناع حذف المفعول مع كونه فضلة دلَّ عليها معمول الأول، لما يؤدي من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه[٤].

وعلل الرضي القول بوجوب الإضمار بـ"أن الثاني أقربُ الطالبين، فالأولى إذا لم يحظَ بمطلوبه مع الإمكان، أنْ يُشْغَلَ بما يَقومُ مَقام المطلوبِ ويخلُفه، حتى يترك ذلك المطلوب الأبعد الذي حقه أن لا يعمل مع وجود الأقرب، وحتى لا يظن -بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب- أنه ليس مطلوبه، وأنه موجه إلى غيره"[٥].

القول الثاني: جواز حذف معمول الثاني إذا أعمل الأول في الاسم المتنازع فيه ما لم يكن عمدة، قال به السيرافي، وابن الشجري، وابن الحاجب في أحد قوليه، والشلوبين، وابن النحاس، وابن النحوية[٦]، وغيرهم[٧]، وهو اختيار الحفيد.

وأجازه ابن عصفور في الشعر، قال: "إن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج

---

(١) ينظر: الكافية ١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٣/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٠٩/١، وشرح الجمل لابن الفخار ١١٥.

(٢) ينظر: تقريب المقرب ٦٠، وشرح ألفية ابن عقيل ١٦٥/٢، وشرح الألفية للمكودي ١٠٣، والتصريح للأزهري ٤٨٤/١، والبهجة الرضية للسيوطي ٢٤١، وهمع الهوامع ١٣٩/٥، وهداية مجيب الندا للشنواني ٣٥٦.

(٣) منهج السالك لأبي حيان ١٣٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١٩٩/٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٠٩/١.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٦١/١، وأمالي ابن الشجري ٦٦/٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٦٤/١، وحواشي المفصل للشلوبين ٤٣، والتعليقة على المقرب ٣٩٦، وحرز الفوائد لابن النحوية٥٩٠.

(٧) ينظر: وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٧، وشرح الألفية للمرادي ٦٣٧/٢، وتمهيد القواعد ١٧٩٤.

إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض، وقد يحذف الضمير المنصوب في الشعر"[1].

قال ابن النحاس معلقًا على قول ابن عصفور: "قوله: (وقد يحذف الضمير المنصوب): نبه بهذا على وهم من قال: بأنه إذا عمل الأول وجب الضمير في الثاني، نحو: (ضَربني وضربْتُهُ زَيدٌ)، وإنما جاز حذفه؛ لأنه على كل حال فضلة، ولو قال عوضَ قولِه: (الضمير المنصوب): الضمير غير المرفوع لكان أحسن، ليدخل فيه المنصوب....والضمير المجرور"[2].

وأجازه ابن خروف على ضعف، قال في قول الشاعر[3]:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ نُحُورَها جَرَى فوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

"لو أَعمَل الأول لقال:(جرى فوقَها واستشعرتْهُ لونُ مُذهب)، ويجوز حذف الهاء مع رفع (اللون) على إعمال الأول، وهو ضعيف"[4].

وهو مشروطٌ عندهم بأمن اللَّبس، وظهور المراد، قال ابن مالك: "وأشرت بقولي: (ما لم يمنع مانع) إلى مثل: (مَالَ عَني وَمِلْتُ إِلَيْهِ زَيْدٌ)، فإن حذف الضمير منه غير جائز؛ لإيهام أن يكون المراد: (مَالَ عَنْهُ وَمِلْتُ عَنْهُ زَيْدٌ)"[5].

واستدلوا على جواز الحذف ببيت عاتكة:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ نَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

حيث أعمل أول المتنازعين (يُعْشِي) في (شُعَاعه) فرفعه، وحذف مفعول العامل الثاني[6].

---

(١) المقرب ١/٢٥٠.

(٢) التعليقة على المقرب ٣٩٦.

(٣) من الطويل، لطفيل الغنوي، ينظر ديوانه ٣٢، والكتاب ١/٧٧، والإيضاح في مسائل الخلاف ١/٧٤، والمقاصد الشافية ٣/ ١٨٧، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٧٥، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٦، وتخليص الشواهد ٥١٥، وتمهيد القواعد ٤/١٧٩٦.

(٤) شرح الجمل لابن خروف ٢/٦١٣.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٧٣.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ١٧٩٥.

واستدلوا -أيضًا- بقول الشاعر[1]:

يَرْنُو إِلَيَّ وَأَرْنُو مَنْ أَصَادِقُه فِيْ النَّائبَاتِ فَأُرْضِيهِ، وَيُرْضِينِي

قال السيرافي: "يجوزُ حذف ضمير المفعول من الفعل الثاني؛ لأنَّ المفعول يجوز حذفه؛ لأنَّه كالفضلة المستغنى عنها. وقد عُلِم أن الفعل قد وقع به، وقال الله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[2]، على معنى: (والذَاكِرَاتِهِ)، ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾، ولم يأتِ للفعل الثاني بمفعول اكتفاء بالأول"[3].

فاستشهد بالآية لتنظير جواز الحذف إذا تأخر العامل الثاني عن الاسم المتنازع فيه بجوزه إذا تقدمه.

واحتجوا لجواز الحذف فيه بقياسه على سواه من الفضلات إذا دلَّ عليها دليل، قال ابن الناظم: "وقد يحذف من الثاني ضمير المفعول؛ لأنَّه فضلةٌ، فيقال: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قومَك)، و(أَكرَمني وَأَكرَمْتُ الزَّيدانِ)"[4].

قال ابن الشجري: "وحذف المفعول يكثر للعلم به، وذلك لاقتضاء الفعل له، كقوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[5]، أراد: (وَمَا قَلاكَ)"[6].

واستصحَبوا الجواز فيه بجواز حذف مفعول العامل المتعدي إذا تقدم ذكره، قال ابن الحاجب: "وإن كان -الضمير- للمفعول فالأحسن أن يُضمر، ويجوز حذفه...، وهذا جار في

(١) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٢، والتعليقة على المقرب ٣٩٦، وتذكرة النحاة ٣٥١، والتذييل والتكميل ٩٤/٧، والمساعد لابن عقيل ٤٥٦، والمقاصد الشافية ٢٠١/٣.

(٢) سورة الأحزاب، ٣٥.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣٦١/١.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٧، ينظر: التعليقة على المقرب ٣٩٦، تذكرة النحاة ٣٥١، وشرح الألفية للأشموني ٢٠٥/١

(٥) سورة الضحى، ٣.

(٦) أمالي ابن الشجري ٦٦/٢.

غير هذا الباب، لو قلت: (قَامَ زَيْدٌ وَضَرَبْتُ)، (ضَرَب) مفعوله (زيدٌ) لكان الأحسن أن تقول: (وَضَرَبْتُهُ)، فكذلك ههنا، وجاز الحذف من حيث كان المفعول فضلة يستغنى عنه، فلا حاجة تُلجئ إلى ذكره"[1].

وبعد فاعتراض الحفيد على ابن هشام فيه نظرٌ؛ لما فيه من تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه، وهو مانعٌ من موانع الحذف[2]، واكتفى الحفيد للاستدلال على جواز الحذف بوجود الدليل المقالي قبله، وأن المحذوف ليس كالجزء لما قبله، قال الصبان: "قوله: (لغير معارض) دفع لما يقال: التهيئة والقطع لازمان على إعمال الثاني مع الحذف أيضًا، والمعارض عليه لزوم الإضمار قبل الذكر"[3].

ومما يقوي القول بالمنع من جهة السند كثرة من قال به من النحاة؛ ما يبعده عن الغلط أو الوهم.

أمَّا ما استدلوا به على جواز الحذف من المسموع عن العرب فمحمولٌ على الضرورة عند الجمهور[4]، لما فيه من تهيئة العامل للعمل ثم حذفه بلا موجب خلافًا للحذف مع العامل الأول فموجبه الفرار من الإضمار قبل الذكر في غير عمدة، قال الخضري: "إنما شذَّ حذفه هنا؛ لأنَّ فيه تهيئة العامل للعمل، ثم قطعه عنه لغير مقتضٍ، بخلاف حذفه من الأول؛ فإنه للفرار من الإضمار قبل الذكر مع كونه فضلة"[5]. والله أعلم.

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٦٤.

(٢) ينظر: كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٦٣٨.

(٣) حاشية الصبان ٢/١٠٦.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٢/١٦٥، ورفع الستور ٢٢٣، والتصريح للأزهري ١/٤٨٤.

(٥) حاشية الخضري ١/٣٧٢، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/١٦٥، ورفع الستور ٢٢٣، والتصريح للأزهري ١/٤٨٤، وحاشية الصبان ٢/١٠٦.

المسألة السادسة عشرة: حكم إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه.

قال ابن هشام في (باب: إعمال اسم المفعول): "ينفردُ اسمُ المفعول عن اسم الفاعِل بجواز إضافتِه إلى ما هو مرفوعٌ به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصبِ الاسم على التشبيه"(١).

اعترض الحفيد على إطلاق الجد منع إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه قائلا: "قوله: (وينفرد اسم المفعول)، إلخ: فيه نظرٌ؛ لأنَّ اسم الفاعل اللازم إذا كان مرفوعه مسبَّبًا يجوز لك أن تحوِّل الإسناد عنه ثم تنصبه"(٢).

الدراسة:

اسم الفاعل إذا أُعملَ جازَ في مفعوله وجهان، **أحدهما**: النصب -وهو الأصل- نحو: (زَيدٌ ضَاربٌ عَمرًا). **والثاني**: إضافته إلى مفعوله تخفيفًا، وذلك بحذف التنوين من اسم الفاعل(٣).

أما فاعله فيجبُ رفعُهُ، وذلك لامتناع نصبه لكونه عمدةً يُسندُ إليه الحكمُ، كما تمتنع إضافته إلى اسم الفاعل؛ لئلا يُضاف الشيءُ إلى نفسه(٤).

أمَّا إذا زالت دلالة اسم الفاعل على الحدوث فيجوزُ في مرفوعه الرفع على الأصل، والجر بالإضافة بعد تحويل الإسناد عنه، واختُلفَ في أولوية أحد الوجهين على الآخر(٥).

وعليه فإن اسم الفاعل يصير بعد إضافته إلى ما كان مرفوعه صفة مشبهة وإن أتى على صيغة اسم الفاعل، قال النيلي: "لا يُضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول، فأمَّا قولهم: (قَائمُ

(١) أوضح المسالك ٢٣٢/٣.
(٢) حاشية الحفيد ٥٨، أ.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٢٩٧/٤.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣٠٣/٤.
(٥) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ٣٣٩.

الأَبِ) فهو من بابِ الصفةِ المشبهة باسم الفاعل، فإنَّها تُضافُ إلى فاعلها"[1].

وإنما لم يُقَل ذلك في اسم المفعول لعدم التَّعويل على دلالته على الحدوث، قال ابن الحاجب في حدهما: "اسم الفاعل: ما اشتُقَّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث...، اسم المفعول: هو ما اشتُقَ من فعل لمن وقع عليه"[2].

قال الرضي في تقييد اسم الفاعل بالدلالة على (الحدوث): "قوله: (بمعنى الحدوث) يخرج الصفة المشبهة؛ لأنَّ وضعها على الإطلاق، لا الحدوث ولا الاستمرار، وإن قُصد بها الحُدوثُ، ردَّتْ إلى صيغة اسمِ الفاعل، فتقول في (حسن): (حَاسِنٌ الآنَ أو غدًا)، قال تعالى في (ضَيِّق) لما قصد به الحدوث: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [3]؛ وهذا مطردٌ في كل صفة مشبهة، ويخرج بهذا القيد -أيضًا- ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث"[4].

وقال ياسين الحمصي: "الظاهر أنه (أيْ: اسم الفاعل المضاف إلى مرفوعه) يصيرُ -حينئذ- صفة مشبهة...، وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالته على الحدوث، وأما صيغة (مَفعُول) فلا تكون صفة مشبهة، ولم يعتبروا في تعريفه الدلالة على الحدوث، وإن وقع للحفيد في ذلك ما فيه خفاء فهو -وإن دلَّ على الثبوت- لا يصيرُ صفةً"[5].

ولذا قال ابن مالك في ضابط الصفة المشبهة: "وضَبْطها بصلاحيَّتها للإضافة إلى ما هو فاعلٌ في المعنى أولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت، وبمباينة وزنها لوزن المضارع؛ لأنَّ دلالتها على معنى ثابت غيرُ لازمةٍ لها...، وإنَّما يضبطها ضبطًا جامعًا مانعًا ما ذكرتُه من الصلاحية للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى"[6].

---

(١) الصفوة الصفية ١٣٠.

(٢) الكافية ٤٠، و٤١، ينظر: نظم الوافية لابن الحاجب ٣٢٤، و٣٢٦، وأمالي ابن الحاجب٥٢٩/٢، واللباب للإسفراييني ١٧٦، و١٧٧، والكناش ٣٢٦/١، و٣٣١/١.

(٣) سورة هود، ١٢.

(٤) شرح الكافية للرضي٣/ ٤١٤.

(٥) حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٠٢/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٥٥، و١٠٥٦، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٩/٣.

وذكر النَّحاةُ لإضافة صيغة اسم الفاعل إلى مرفوعها شروطًا:

أولها: أن يكون مرفوعُهُ سببيًّا؛ لئلا يُضافَ الشيء إلى نفسه.

و**ثانيها**: ألا يكون اسم الفاعل من فعل متعدٍ؛ لئلا يلتبسَ المرفوع بالمنصوب عند إضافته، فإن كان اسم الفاعل من فعل لازمٍ صحَّت إضافتُه بلا خلاف[(١)]، وإن كان متعديًّا ففيه خلافٌ[(٢)]، اختار الجمهور منع إضافته[(٣)]، قال الرعيني: "إن كان (أي: اسم الفاعل) من لازمٍ فإنَّه يكثرُ فيه ذلك؛ لكون المنصوب بعده لا يلتبسُ بالمفعول به؛ إذ لا مفعولَ له، فإذا قلتَ: (مَرَرْتُ بِرجلٍ قَائمٍ الأبَ)، عُلم أنَّه منصوبٌ على التَّشبيه لا مفعولٌ به"[(٤)].

وقال ابن النحوية: "اسم الفاعل لا يُضافُ إلى فاعله، لا يُقالُ في (مَرَرْتُ برِجُلٍ ضَاربٍ أبُوهُ عَمرًا): (مَرَرْتُ برِجُلٍ ضَاربِ أَبيهِ عَمرًا) على الصحيح؛ لأنَّه يلزمُ منه إضافة الشيء إلى نفسه...، هذا ما لم يسلك باسم الفاعل مسلك الصفة المشبَّهة بأن يُرادَ به الثبوت، فإنَّه يجوزُ فيه إضافته إلى الفاعل"[(٥)].

وقِيلَ كلَّ ما جاء على صيغة اسم الفاعل من الفعل اللازم هو من باب الصفة المشبهة لا اسم الفاعل، قال ابن خروف: "ما كان على مثال (اسم الفاعل) هذا وفعلُه غيرُ متعدٍّ فليس من هذا الباب، وتُسمى صفات الفاعل اصطلاحًا، وأسماء الفاعلين لغة، نحو: (قَائِم)، و(قَاعِد)، و(لَاحِق) فهي بمنزلة: (كَرِيم)، و(ظَرِيف)، و(حَسَن)، وأشباهها وهي لاحقة بباب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وفيه تُذكر"[(٦)].

وقال أبو حيان في (باب: الصفة المشبهة): "قال أصحابنا: اسم الفاعل الذي لا يتعدى

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني، السفر السابع ٢٣٨.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني السفر السابع ٢٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٥٨/٥، والمساعد ٢٢٢/٢، وشرح الألفية للأشموني ٣٤٥/٢.

(٣) ينظر رأي الجمهور في شرح ألفية ابن معط للرعيني السفر السابع٢٤٠، وارتشاف الضرب ٢٣٥٨/٥.

(٤) شرح ألفية ابن معط للرعيني، السفر السابع ٢٣٨.

(٥) شرح ألفية ابن معط للرعيني، السفر السابع ١٥٧-١٥٨.

(٦) شرح الجمل لابن خروف ٥٣١/١، وينظر: ٥٥٩/١.

كـ(قائم)، و(جالس)، و(نائم) يدخل في هذا الباب. وكذلك اسم المفعول كـ(مضروب)"[١].

وقال الزمخشري: "تُضافُ (الصَّفة المشبهة) إلى فاعلها، كقولك: (كَريمُ الحسبِ)، (حَسنُ الوجهِ)، وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك، فيقال: (ضَامرُ البطنِ)، و(جَائِلةُ الوشَاحِ)، و(مَغمورُ الدَّارِ)، و(مُؤدَّبُ الخَادِمِ)"[٢]. وفسَّر الخوارزمي قول الزمخشري: (وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك) قائلا: "اسم الفاعل والمفعول قد يُجرى مجرى الصفة المشبهة في الثبات والدوام"[٣].

وعلى ما قال الزمخشري فإن اسم المفعول يُشارك اسم الفاعل في إضافته إلى مرفوعه إلا أن اسم الفاعل يصير صفة مشبَّهة؛ لأن الحدوث قيدٌ في حده.

ثالثها: تحويل الإسناد عن المرفوع، وذلك بنصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، أو على التمييز إن كان نكرة، وعليه فالإضافة ليست من رفع بل من نصب[٤]، وهذا الشرط محلُ خلافٍ بين النحاة[٥]، قال الشاطبي: "ليس خَفْضُه من رَفْعٍ لفظيّ، فإن الإضافة من نَصبٍ على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به. ولو كان مضافًا من حقيقة الرفعِ لزم المحظور، وهو إضافة الشيءِ إلى نفسه، بل أُضيف بعد ما نُقِل إليه ضمير الأول، فصار هو المُسْنَدَ إليه"[٦].

وعلى ما سبق يظهرُ أنَّ اسم المفعول ينفردُ بجواز الإضافة إلى مرفوعه؛ إذ إنَّ اسم الفاعل لا يُضاف إلى مرفوعه إلا بعد تحويل الإسناد عنه، وصيرورته صفة مشبهة به، ويدلُّ على ذلك قول ابن هشام الجد في (باب: أبنية أسماء الفاعلين): "جميع هذه الصفات صفاتٌ مشبهة إلا

(١) التذييل والتكميل ٥/١١.

(٢) المفصل ٢٨٤.

(٣) التخمير ١١٧/٣، وينظر: التحفة لابن مالك ٣٢٠، وشرح الكافية لابن جماعة ٢٦٢، وبلوغ الأرب لزكريا الأنصاري ٣٠١.

(٤) ينظر: التصريح للأزهري ٢/ ٢٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٨/١١، وارتشاف الضرب ٢٣٤٧/٥.

(٦) المقاصد الشافية ٣١٩/٤، وينظر: شرح الألفية للأشموني ٣٤٥/٢.

(فَاعِلا) كـ(ضَارِب)، و(قَائِم) فإنَّه اسمُ فاعل، إلا إذا أُضيفَ إلى مرفوعه؛ وذلك فيما دلَّ على الثَّبوت كـ(طَاهِر القَلبِ)، و(شَاحِط الدَّارِ)، أي: بَعِيدُها، فصفةٌ مشبهةٌ أيضًا"[1].

وقد أكد الجد هذا في مؤلفاته الأخرى، فقال في (شرح الشذور) عن الصفة المشبهة: "يجوزُ في مرفوعِها النَّصبُ والجرُّ، ولا يجوزُ في مرفوع اسم الفاعل إلا الرَّفعُ"[2].

وقال في (شرح اللمحة): "واعلم أن هذا الباب (إعمال المصدر) يخالف باب اسم الفاعل في ثمانية أحكام، وهي: أنه لا يشترط فيه اعتماد على وزن خاص كما قدَّمنا. وأن إضافته إلى الفاعل جائزة كما قدَّمنا. ولا يجوز ذلك في نحو: (مررْتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدًا) والفرق أن عين الموصوف والموصوف بها هو فاعلها، والشيء لا يُضاف إلى نفسه، وليس الحدث الذي هو عين المصدر عين فاعله"[3].

وقد وافق الجد في القول بانفراد اسم المفعول بالإضافة -أيضًا- غيره من شراح الألفية كابن الناظم، والمرادي، وابن القيم، وابن عقيل، والمكودي، وابن طولون[4]، قال المرادي: "اسم المفعول انفرد عن اسم الفاعل بأنَّه تصحُّ إضافته إلى مرفوعه في المعنى"[5].

قال الشاطبي معلقًا على قول الناظم[6]:

فَهوَ كَفِعلٍ صِيغَ للمفعولِ فِي مَعناهُ كـ(المُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفي)

وَقَدْ يُضافُ ذَا إلى اسمٍ مُرتَفعْ معنىً كـ(مَحمُودُ المقاصِدِ الوَرِع)

وهو ما يفيد انفراد اسم المفعول بالإضافة إلى المرفوع: "ما قاله صحيح، بناءً على أن اسم الفاعل إذا أُريدَ به الثبوتُ جرى مَجرى الصفة المشبهة، نحو: (زيدٌ قَائِمٌ أبوه)، و(قَائِمٌ أبًا)،

(١) أوضح المسالك ٢١٤/٣.

(٢) شرح شذور الذهب ٣٥٠.

(٣) شرح اللمحة البدرية ٩٩/٢.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٨، وشرح الألفية للمرادي ٨٦١، وإرشاد السالك لابن القيم ٥٣٩، وشرح الألفية لابن عقيل ١٢٢/٣، وشرح الالفية للمكودي ١٦٧، وشرح الألفية لابن طولون ٥٠٣/١.

(٥) شرح الألفية للمرادي ٨٦١.

(٦) ألفية ابن مالك ٣٩.

و(قَـائِمُ الأبِ). فكـذلك يقـال في اسـم المفعـول: (هَـذا مَضـروبٌ أبـوه)، و(مضـروبٌ أبًـا)، و(مَضروبُ الأبِ)، وذلك إذا أُرِيد به الثبوت، أي ثبوت الصفة. فأمَّا إذا أريد به (أي: اسم الفاعل) العِلاَجُ[1] فلا يمكن ذلك فيه، لأنَّه جارٍ مَجرى الفعل، فلا تقول في قولك: (زيدٌ قائمٌ أَبوهُ غَدًا): (زيدٌ قَـائمُ الأبِ غدًا)، ولا (قائمٌ أبًا الآن)"[2].

وبهذا يندفعُ انتقاد الحفيد، ومن وافقه كمحيي الدين عبد القادر المكي، والأشموني، والعبادي، والصبان[3]، قال عبد القادر المكي: "فيه نظرٌ؛ لأنَّ اسم الفاعل اللازم إذا كان مرفوعه سببيًا يجوز لك أن تحول الإسناد عنه، ثم تنصبه ثم تجره، فتقول: (زيدٌ قَائمُ الأبِ)"[4].

ويظهرُ به -أيضًا- بُعدُ قول خالد الأزهري في تخريج قول الجد بانفراد اسم المفعول بالإضافة إلى مرفوعه، حيث قال: "ينفردُ اسمُ المفعول المتعدي إلى واحد إذا أُريدَ به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث، كما انفرد به اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة"[5]. قال ياسين الحمصي معلقًا على قوله: "الشارح أَخرج الكلامَ عن الظاهر، وجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول"[6].

ويبعدُ تخريج قوله: (ينفردُ اسمُ المفعول): بأنَّه الانفراد من غير ضعفٍ ولا قبح، "قال اللقاني: يعني من غير قبح؛ لأنَّه سيذكر جواز الإضافة في نحو: (كَاتِبُ الأبِ)، وأخرجها من حد الصفة المشبهة"[7]. والله أعلم.

---

(١) أي: الحدوث، وعبر ببعض ظواهره. قال الصبان ٣٠٤/٢: "قوله: (تناسي العلاج): عبارة الهمع، وغيره تناسي الحدوث فلعله المراد من العلاج".

(٢) المقاصد الشافية ٣١٧/٤.

(٣) ينظر: فع الستور ٣٥١/١، وشرح الألفية للأشموني ٣٤٥/٢، وحاشية العبادي على الأشموني ١١٨، ب، وحاشية الصبان ٣٠٢/٢.

(٤) رفع الستور عن مخبآت ٣٥١.

(٥) التصريح على التوضيح للأزهري ٢٣/٢.

(٦) حاشية ياسين على التصريح ٧١/٢.

(٧) ينظر قول اللقاني في حاشية ياسين على التصريح ٧١/٢.

المسألة السابعة عشرة: حكم قطع الإضافة في (غير) إذا وقعت بعد (لا).

قال ابن هشام في (باب: الإضافة): "إذا وقع (أي: غير) بعد (ليس)، وعُلم المضاف إليه، جاز ذكره كـ(قَبضْتُ عَشْرَةً ليسَ غَيْرُهَا)، وجاز حذفه لفظًا، فيُضمُّ بغير تنوين"(١).

قال الحفيد: "قوله: (وإذا وقع بعد ليس)؛ ليحترز به عمَّا إذا وقعت بعد (لا)، فإنَّه لا يثبُتُ لها الحكمُ، صرَّح بذلك في (شرح الشذور)(٢)، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا الحكمَ يثبتُ لها نُعتت بـ(ليس) أم (لا)، بدليل ما أنشده ابن مالك(٣):

جَوَابًا بِهِ تَنجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

فقال: (لا غيرُ) بالضَّم"(٤).

الدراسة:

اعترض الحفيد على ابن هشام تقييده (غير) المنقطعة عن الإضافة بوقوعها بعد (ليس) احترازًا من الواقعة بعد (لا)، وهو اختيار الجد ابن هشام في (المغني)، و(شرح الشذور)، و(الجامع الصغير)(٥)، قال في (المغني): "ويجوز أن يقطع عنها لفظًا إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة (ليس)، وقولهم: (لا غيرُ) لحنٌ"(٦). وللنحاة في المسألة قولان:

القول الأول: خصُّ جواز القطع بـ(ليس) قال به السيرافي، وابن مالك في أحد قوليه(٧)، وهو اختيار ابن هشام كما سبق ذكره.

---

(١) أوضح المسالك ١٢٩/٣.

(٢) ينظر: وشرح شذور الذهب ١١٥.

(٣) من الطويل، لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٢٠٩/٣، والتذييل والتكميل ١١/ ٣٨٤، وتمهيد القواعد ٣١٠٠/٦، والتصريح للأزهري ١/ ٧١٨، والمطالع السعيدة ٦٧/١.

(٤) حاشية الحفيد ٥٤، ب.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢٦٦/١، ٣٧١/٢، وشرح شذور الذهب ١١٥، والجامع الصغير ١٤٦.

(٦) مغني اللبيب ٢٦٦/١.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩٢/٣، وشرح التسهيل ٣١٧/٢.

ونسبه الأشموني إلى الكثيرين، قال: "قالت طائفة كثيرة: لا يجوز الحذف بعد غير (ليس) من ألفاظ الجحد؛ فلا يقال: (قَبَضْتُ عشرة لا غيرُ)"[(١)].

قال السيرافي: "الحذف الذي استعملوه بعد (إلا) و(غير) إنما يُستعملُ إذا كانت (إلا) و(غير) بعد (ليس)، ولو كان مكان (ليس) غيرُها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف"[(٢)].

واستدلوا على ذلك بعدم سماع قطعها مع غير (ليس) قال ابن مالك: "وقد يكتفى بـ(إلا) و(بغير) عن المستثنى إذا عُرف المعنى، ولم تستعمل العرب ذلك بعدَ غيرِ (ليس)"[(٣)].

وقال برهان الدين ابن القيم بعد ذكره أنه لم يسمع عن العرب الحذف إلا مع (ليس): "وأما قول الفقهاء: (لا غير) فلم يرد به سماعٌ"[(٤)].

القول الثاني: جواز قطع الإضافة إذا وقعت (غير) بعد (لا) قال به الزمخشري، وابن الحاجب، وابن مالك في أحد قوليه، والرضي، وابن الناظم، والشاطبي[(٥)].

وسكت عن اشتراط وقوعها بعد (ليس) الخوارزمي، وابن يعيش، والمرادي، وابن عقيل، والمكودي، وابن طولون[(٦)].

قال ابن الحاجب: "الظروف منها ما قُطعَ عن الإضافة كـ(قَبلُ)، و(بَعدُ)، وأجري مجراه (لَا غَيْرُ)، و(لَيسَ غَيْرُ)"[(٧)]، وقال ابن مالك: "إذا قُطعت عن الإضافة ونوي معنى المضاف

(١) شرح الألفية للأشموني ٣٢١/٢.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٩٢/٣.
(٣) شرح التسهيل ٣١٧/٢.
(٤) إرشاد السالك ٥٠٢.
(٥) ينظر: المفصل ٢٠٤، أمالي ابن الحاجب ٨٢٥، الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٨، والكافية لابن الحاجب ٣٦، وشرح الكافي للرضي ١٧١/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨٥، والمقاصد الشافية ١٢٩/٤-١٣١.
(٦) ينظر: التخمير ٢٦٦/٢-٢٦٨، وشرح المفصل ١٠٨/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨١٧، وشرح الألفية لابن عقيل ٧٢/٣-٧٥، وشرح الألفية للمكودي ١٥٤، وشرح الألفية لابن طولون ٤٧٤/٢-٤٧٦.
(٧) الكافية لابن الحاجب ٣٦.

إليه دون لفظه بُنيت لزوال المعارض، كقولك: (فيها رجلٌ لا غيرُ)"[1].

ومن أدلة هذا القول قول الشاعر:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اِعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسَأَلُ

قال الفيروز آبادي: "قيل وقولهم: لا غير لحن، وهو غير جيد، لأنه مسموع في قول الشاعر:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اِعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسَأَلُ"[2].

كما استدلوا على ذلك بتردد التركيب عند كبار النحاة، والفقهاء، كقول سيبويه: "ويكون على: إِنْفَعْل، قالوا: إِنْقَحْلٌ في الوصف لا غير"[3].

وقال خالد الأزهري: "قيَّد حذفَ ما يُضافُ إليه (غيرُ) بقوله: (بعد ليس)، بناءً على أنه لا يجوز بعد (لا) النافية، كما صرح في (المغني)[4]، وقال: (إنَّه لحنٌ)، وبالغ في الإنكار على مرتكبه في (شرح الشذور)[5]، ورُدَّ بأن أبا العباس كان يقول: (لا غيرُ) بالبناء على الضم كـ (قبلُ)، و(بعدُ)"[6].

وبعد فالذي يظهر صحة ما قاله الحفيد والجمهور من جواز حذف المضاف إلى (غير) بعد (لا) النافية، لما نقلوه من السماع، ولصحة قياس (لا) على (ليس) في جواز قطع (غير) بعدها عن الإضافة.

وقد نبَّه الشراح والمحشون إلى ما وقع فيه ابن هشام من الاضطراب، حيث منعَ قطع (غير)، عن الإضافة بعد (لا)، ولحن من قال: (لا غير)، ثم قال بعد ذلك في عدِّة مواضعَ من (أوضح

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٦٣.

(٢) القاموس المحيط ٤٥٣.

(٣) الكتاب ٢٤٧/٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢٦٦/١.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب ١١٥.

(٦) التصريح للأزهري ٧١٨/١.

المسالك)، و(المغني)، و(شرح الشذور)، و(شرح قطر الندى)[1]: (لا غير). قال الأزهري: "وكان ينبغي للموضح أن يقول: (ليس غير)؛ لأنَّه يرى أن قولهم: (لا غيرُ) لحنًا"[2].

وقال ياسين الحمصي إن مرادَ ابن هشام من التلحين التركيبُ كله، لا أنَّه خاصٌّ بالبناء على الضم فقط بحيث يصح عنده (لا غيرَ) بالبناء على الفتح، قال: "قوله: (وقد سمع وقوع (غير) بعد (لا)) منه يُستفاد أن محل الخلاف هذا المركب لا خصوص الضم حتى إنه إذا قيل (لا غيرَ) مثلا لم يكن لحنًا باتفاق، والقول بأن المراد سمع وقوع (غير) بعد (لا) مضمومةً خلافُ الظاهرِ إنما يحتاج إليه إذا ثبت أن الممنوع خصوص الضم"[3]. والله أعلم.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢١٩/١، ٣٢٤/١، ٢٣٦/٢، ٢٩٣/٢، ٢٣١/٣، ومغني اللبيب ٣٩٩، و٤١٨، و٥٧٠، وشرح شذور الذهب ٣١، و ٤١، وشرح قطر الندى ٨٤، ٨٥.

(٢) التصريح للأزهري ٥٢٢/١.

(٣) حاشية ياسين على مجيب الندا ٥٤/١.

المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في إفادة (لن) تأبيد النفي:

أخذ الحفيد على جده ردَّه قول الزمخشري بإفادة (لَنْ) تأبيد النفي، حيث قال ابن هشام في (باب: إعراب الفعل): "(لَنْ) وهي لنفي (سَيَفْعَلُ)، ولا تقتضي تَأبيدَ النفي، ولا تَأكيده خلافًا للزمخشري"(١).

قال الحفيد: "قوله: (ولا تقتضي تأبيد النفي)، إلخ: قال ابن مالك قول الزمخشري في (أنموذجه): (لَنْ) لتأبيد النفي ضعيفٌ؛ وحامله عليه اعتقاده الباطل، و[أن لا يرى الله](٢) جعلنا الله من أهل الرؤية، هذا الذي قاله ابن مالك ضعيفٌ؛ لأنَّ الحامل له على نفي [الرؤية](٣) كون (لَنْ) لتأبيد النفي، لا أن اعتقاده عدم الرؤية أَلجأه إلى هذا. واعلم أن قول النحويين: إن (لَنْ) ليست لتأبيد النفي مع أنها لنفي (سَيَفْعَلُ) متناقضٌ؛ وذلك لأنَّ (سَيَفْعَلُ) مطلقة، ونقيض (لَنْ يَفْعلَ) المطلقة الدائمة، فلو لم تكن لتأبيد النفي لم يكن قولنا: (لَنْ يَفْعلَ) نقيضًا لقولهم: (سَيَفْعَلُ)؛ لأنَّه على ما قالوه من عدم التأبيد يجوز أن يكون النفي على حالةٍ، والإثبات على أخرى. فالحق أنها لتأبيد النفي كما ذكره الزمخشري، لا سيما ومدلولات الألفاظ ليست راجعة إلى اعتقاد أحد، وهو عدول، وقد نقله. فإن قلت: فعلى ما اخترته يلزم نفي رؤية الله تعالى، وهو خلاف مذهب أهل السنة والجماعة. قلت: لا يلزم؛ لأنَّه قد بطل تأبيد نفي الرؤية بدليل"(٤).

الدراسة:

أنكر الجد القول بإفادة (لَنْ) تأبيد النفي في (أوضح المسالك)، وهو اختياره في (مغني اللبيب)، و(شرح قطر الندى)، و(الجامع الصغير)(٥).

واختار الحفيد القول بإفادتها تأبيد النفي، ودونك تفصيل الخلاف فيه:

---

(١) أوضح المسالك ١٤٨/٤.

(٢) في المخطوط (وأن لا يرى أن يرى الله)، والصحيح مما أثبت، ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٣/١.

(٣) في المخطوط (الرواية)، والصواب ما أثبت.

(٤) حاشية الحفيد ٧٥، أ. هكذا انتهى كلامه، ويقصد ثبتت الرؤية بدليل آخر.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٤٦٥/١، وشرح قطر الندى٨٠، والجامع الصغير ١٦٩.

القول الأول: أن (لنْ) لا تفيد تأبيد النفي ولا توكيده، وهو قول سيبويه، والزجاج، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن جمعة الموصلي، وأبي حيان[١]، وغيرهم[٢]. وهو اختيار الجد.

ونسبه أبو حيان للجمهور، قال: "مذهب سيبويه والجمهور أن (لَنْ) لنفي المستقبل من غير أن يشترطا[٣] أن يكون النفي بها آكد من النفي بـ(لا)"[٤].

قال سيبويه: "و(لنْ أَضْرِبَ) نفيٌ لقوله: (سَأَضْرِبُ)، كما أنّ (لَا تَضْرِبُ) نفيٌ لقولِه: (اضْرِبُ)، و(لم أَضْرِبْ) نفيٌ (لِضربْتُ)"[٥].

قال أبو حيان معلقًا على قول سيبويه: "يعني بقوله: (تَفْعَلُ)، و(لَمْ تَفْعَلِ) المستقبل، فهذا نصٌّ منه أنَّهما ينفيان المستقبل إلا أنَّ (لنْ) نفيٌ لما دخلت عليه أداة الاستقبال، و(لا) نفيٌ للمضارع الذي يُراد به الاستقبال. فـ(لنْ) أخصُّ، إذ هي داخلةٌ على ما ظهر فيه دليلُ الاستقبال لفظًا"[٦].

واستدل من قال بعدم إفادتها التأبيد والتوكيد بأن القول بهما دعوى بلا دليل[٧].

واستدلوا على عدم إفادة (لَنْ) التأبيد بقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[٨] حيث إن القول بإفادة (لَنْ) التأبيد يتعارض مع تقييده النفي بـ﴿ٱلْيَوْمَ﴾، إذ إن (لَنْ) تقتضي التأبيد، و﴿ٱلْيَوْمَ﴾ تقتضي التقييد وعدم الإطلاق، فلو كانت (لَنْ) للتَّأبِيد للزم التناقض بين التقييد والتأبيد، والقرآن سالم من التعارض.

---

(١) ينظر: الكتاب ١٣٦/١، ومعاني القرآن ٣٧٣/٢، والكافية ٤٥، وشرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي ٣٣٩، والبحر المحيط ٢٤٩/١، والتذييل والتكميل ٣٧٩/١١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٢٩/٣، وتمهيد القواعد ٤١٣٨/٨، ومجيب الندا ١٤٣/١.

(٣) كذا في (الارتشاف).

(٤) ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤.

(٥) الكتاب ١٣٦/١.

(٦) البحر المحيط ٢٤٩/١.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٢٧٠، ومغني اللبيب ٤٦٥/١، ومجيب الندا ١٤٣/١، وتاج العروس ١٢٩/٣٦.

(٨) سورة مريم، ٢٦.

واستدلوا عليه -أيضًا- بقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [1]، وقوله: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي﴾ [2]، فإن القول بإفادة (لَنْ) النفي منقوضٌ بإفادة (حتى) في الآيتين بلوغ الغاية وانتهاءها.

واستدلوا كذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [3]، حيث أبَّد تعالى النفي بـ﴿أَبَدًا﴾، فلو أن (لَنْ) تقتضي تأبيد النفي لاستُغنى بها عن تأبيده بـ﴿أَبَدًا﴾، ومثله قول الشاعر[4]:

ولن يُراجِعَ قَلبي حُبَّها أبدًا زَكِنْتُ من بُغضهم مثلَ الذي زَكنوا

فلو كانت (لن) لتأبيد النفي للزم التكرار بذكر (أبدًا) والأصل مجيء الكلام بلا تكرار[5].

واستدلَّ ابن مالك على عدم إفادتها التأبيد بتعارضه مع صريح الأحاديث، حيث قال: "أشرْتُ إلى ضَعف قول من رأى تأبيد النفي بـ(لَنْ)، وهو الزمخشري في (أنموذجه)، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى، وهو اعتقاد باطل بصحة[6] ذلك عن رسول الله ﷺ أعني ثبوت الرؤية"[7].

---

(١) سورة طه، ٩١.

(٢) سورة يوسف، ٨٠.

(٣) سورة البقرة، ٩٥.

(٤) من البسيط، لقَعْنَب بن أمِّ صاحب، في الزاهر لأبي بكر الأنباري ٤٠٧/١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه /٦٤، والإبانة في اللغة العربية ٣/ ١٨٣، وأساس البلاغة ٤١٨/١، بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٥.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي ٣٣٩، ومغني اللبيب ٤٦٥/١، وهمع الهوامع ٩٤/٤، وتاج العروس ١٢٩/٣٦.

(٦) كذا في (شرح الكافية الشافية)، ولعل (الباء) للاستعانة، أي: اعتقاد باطل بدليل صحة ذلك.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣.

القول الثاني: أنَّ (لَنْ) تفيدُ تأكيد النفي، وهو قول الزمخشري في (الكشاف) و(المفصل)، وقول السكاكي، وابن الخباز، وابن يعيش، والرضي[(١)]، ونسبه أبو حيان للمتأخرين[(٢)].

قال الزمخشري في (المفصل): "(لَنْ) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول: (لَا أَبرحُ اليَومَ مَكَاني). فإذا وكَّدت وشدَّدت، قلت: (لَنْ أَبرحَ اليَومَ مَكَاني). قال الله تعالى: ﴿**لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ**﴾ [(٣)]، وقال تعالى: ﴿**فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللّهُ لِي**﴾ [(٤)]"[(٥)].

وقال في (الكشاف): "إن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي؟ قلت: (لا)، و(لن) أختان في نفى المستقبل، إلا أنَّ في (لن) توكيدًا وتشديدًا، تقول لصاحبك: (لا أقيم غدًا)، فإن أنكر عليك قلت: (لن أقيم غدًا)كما تفعل في: (أنَا مُقيمٌ)، و(إني مُقيمٌ)"[(٦)].

وقال في (الأنموذج): "و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد"[(٧)].

وقال ابن الخباز: "أما (لنْ) فلتوكيد النفي تقول: (لا أُكرِمُكَ)، فإذا أردت التوكيد قلت: (لَنْ أُكْرِمَكَ)" [(٨)].

وقال ابن يعيش: "اعلم أن (لَنْ) معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغُ في نفيه من (لا)؛ لأن (لا) تنفي (يَفْعَلُ) إذا أُريد به المستقبل، و(لَنْ) تنفي فعلًا مستقبْلًا قد

(١) ينظر: المفصل ٣٩٣، والكشاف ٦١/١، ومفتاح العلوم ١٠٨، وتوجيه اللمع ٣٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٥، وشرح الكافية للرضي ٣٨/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٤٩/١.

(٣) سورة الكهف، ٦٠.

(٤) سورة يوسف، ٨٠.

(٥) المفصل ٣٩٣.

(٦) الكشاف ٦١.

(٧) الأنموذج في النحو ٣٢.

(٨) توجيه اللمع ٣٥٨.

دخل عليه السين و(سَوْفَ)"[1].

القول الثالث: أن (لَنْ) تفيد تأبيد النفي، ونُسِب إلى الزمخشري[2]، وهو اختيار الحفيد كما سبق.

ونسب أبو حيان القول بتأبيد النفي وتأكيده للمتأخرين، قال: "هذه الأقوال -أعني التوكيد والتأبيد ونفي ما قرب- أقاوِيلُ المتأخرين، وإنَّما المرجوعُ في معاني هذه الحروف وتصرُّفاتها لأئمة العربيةِ المقانعِ الذين يُرجعُ إلى أقاويلهم"[3].

واستدلوا على القول بتأبيدها بقوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [4]، إذ إنَّ النَّفي فيها أبدٌ[5]. واستدل عليه الحفيد بتنظير إطلاق النفي فيها وتأبيده بإطلاق الاستقبال دون تقييده بزمن في (سَيَفْعَلُ)، قال: "اعلم أن قول النحويين: إن (لَنْ) ليست لتأبيد النفي مع أنها لنفي (سَيَفْعَلُ) متناقضٌ؛ وذلك لأنَّ (سَيَفْعَلُ) مطلقة، ونقيض (لَنْ يَفْعلَ) المطلقة الدائمة، فلو لم تكن لتأبيد النفي لم يكن قولنا: (لَنْ يَفْعلَ) نقيضًا لقولهم: (سَيَفْعَلُ)؛ لأنَّه على ما قالوه من عدم التأبيد يجوزُ أن يكون النفي على حالةٍ، والإثبات على أخرى"[6].

وأجيب عن تعارض القول بتأبيد النفي في (لَنْ) في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ﴾ [7] مع صريح الأحاديث برؤية المؤمن ربَّه يوم القيامة بأنَّ تأبيد النفي في الدنيا، قال ابن يعيش: "لم يلزم منه عدم الرؤية في

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٥، وينظر: حاشية الحفيد ٧٥، أ.

(٢) ينظر رأي الزمخشري شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣، والجنى الداني ٢٧٠، وتوضيح المقاصد ١٢٢٩/٣، ومغني اللبيب ٤٦٥/١، ومجيب الندا ١٤٣/١، وتاج العروس ١٢٩/٣٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٤٩/١.

(٤) سورة الحج، ٧٣.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٢٧٨/٣.

(٦) حاشية الحفيد ٧٥، أ.

(٧) سورة الأعراف، ١٤٣.

الآخرة؛ لأن المراد أنّك لن تراني في الدنيا؛ لأنَّ السؤال وقع في الدنيا، والنفيُ على حسب الإثبات"[(١)].

وأجاب الحفيد عن حمل هذا القول على اعتقاد المعتزلة عدم رؤية الله في الآخرة بأن الحامل لهم على هذا القول اعتقادهم إفادة (لنْ) التأبيد لا العكس، قال: "الحامل له على نفي [الرؤية][(٢)] كون (لَنْ) لتأبيد النفي، لا أن اعتقاده عدم الرؤية أَلجأه إلى هذا...، لا سيما ومدلولات الألفاظ ليست راجعة إلى اعتقاد أحد"[(٣)].

وقال ياسين في قول ابن مالك: (وحمل الزمخشري على هذا القول اعتقاده الاعتزالي): "قوله: (اعتقاده الباطل)، إلخ: نظر فيه بعضهم بأن الاعتقادات لا دخل لها في الأوضاع اللغوية، إذ هو ثقة في النقل"[(٤)].

وبعدُ فالراجح قول الجمهور وابن هشام من أن (لَنْ) تنفي المستقبلَ، ولا يشترط أن يكون النفي بها آكد من النفي بـ(لا)، وذلك لأنَّ الاستعمال يأباه كما ثبت في أدلة القول الأول.

وقد ردَّ الصبان احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ بأنَّ معنى التأبيد فيها أفيد من أمرٍ خارجي، وهو الدليل العقلي بأن الله متفرد بالخلق، لا من (لَنْ)، قال "أمَّا التَّأبيد في ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ فلأمر خارجي لا من مقتضيات (لَنْ)"[(٥)].

وأجاب ياسين الحمصي عن تنظير الحفيد إطلاق النفي في (لنْ) بـ(سيفعل)، قال: "اعترض بأنا لا نُسلمُ الملازمة، ولا نُسلم بطلان التالي، ومن أين وجب أن يكون (لَنْ يَفعَلَ) نقيضًا لـ(سَيَفعَلُ) حتى يلزمَ أن تكون (لن) لتأبيد النفي، بل نقيضه (لن يفعلَ أبدًا)، وكأنه ظنَّ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٥.

(٢) في المخطوط (الرواية)، والصواب ما أثبت.

(٣) حاشية الحفيد ٧٥، أ.

(٤) حاشية ياسين على مجيب الندا ١٤٤/١.

(٥) حاشية الصبان ٢٧٨/٣.

أن نقيض الموجبة سالبتها مطلقًا، وليس كذلك بل نقيضها السالبة على وجهٍ مخصوصٍ"[١].

وفي ما نُسب إلى الزمخشري في (الأنموذج) من القول بتأبيد النفي مخالفٌ لما فيه، حيث قال: "و(لَنْ) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد"[٢].

وقد نسب إليه هذا القول ابن مالك، فقال: "أشرْتُ إلى ضَعف قول من رأى تأبيد النفي بـ(لَنْ)، وهو الزمخشري في (أنموذجه)"[٣].

وهي في النسخة التي اعتمد عليها ابن مالك، ورجح عند ابن مالك نسبة هذا القول إليه في تلك النسخة ما عُرف عنه من اعتزال، والمعتزلة ينكرون رؤية الله تعالى، وقد صرح بنفي الرؤية الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾[٤]، يدلُّ على ذلك قول الأربيلي في شرحه لـ(الأنموذج): "في بعض النسخ التأبيد بدل التأكيد"[٥]، وقول ياسين الحمصي: "قوله: (وفي الأنموذج): أي: في بعض نسخه، وفي بعضها: على التأكيد"[٦].

والظاهر أنَّ صحة العبارة: (للتأكيد) يدل على ذلك أنَّ الزمخشري قال في (المفصل) للتأكيد، ولم يقل تأبيدًا.

وتبع ابنَ مالك في نسبة هذا القول للزمخشري ابنُ هشام في (أوضح المسالك)، وفي (المغني)، وفي (شرح قطر الندى)، حيث قال: "لا تُفيدُ (لَنْ) توكيد النفي خلافًا للزمخشري في (كشافه)، ولا تأبيده خلافًا له في (أنموذجه)"[٧].

ووافقهما السيوطيُّ، فقال:"ذهب الزمخشريُّ في (أنموذجه) إلى أنَّها تفيد تأبيد النفي قال:

(١) حاشية ياسين على مجيب الندا ١٤٤/١، وينظر: هداية مجيب الندا٥٠/أ، وتقريب التهذيب في علم المنطق ٨٨.

(٢) الأنموذج في النحو ٣٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣.

(٤) سورة الأعراف: ١٤٣، ينظر: الكشاف ٣٨٤/٩-٣٨٦.

(٥) يشرح الأنموذج للأربيلي ١٩٠، ينظر: شرح عمدة السري على أنموذج ١٦٧ .

(٦) حاشية ياسين على مجيب الندا ١٤٤/١.

(٧) مغني اللبيب ٤٦٥/١، وينظر: شرح قطر الندى ٨٠.

فقولك: (لَنْ أَفعلَهُ) كقولك: (لا أَفعلُهُ أبدًا) ومنه قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾[1]"[2]، وغيرهم[3].

وظاهرٌ مما سبق عرضه من أقوال الزمخشري أنه لم يقل في كتبه جميعها بإفادة (لن) التأبيد، وقد وقف أبو حيان على نسبة هذا القول للزمخشري، فقال معلقًا على قول الزمخشري في (الكشاف) بإفادة (لَنْ) تأكيد النفي: "ما ذكره هنا مخالفٌ لما حُكي عنه أن (لن) تقتضي النفي على التأبيد"[4]. والله أعلم.

(١) سورة الحج، ٧٣.

(٢) همع الهوامع ٩٤/٤.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٢٧٠، وتوضيح المقاصد ١٢٢٩/٣، ومجيب الندا ١٤٣/١، وتاج العروس ١٢٩/٣٦.

(٤) البحر المحيط ٢٤٩/١.

المبحث الثاني: المآخذ على الآراء الصرفية.

لم يُعن الحفيد بالاعتراض على آراء جده ابن هشام الصرفية، حيث لم يعترض عليه إلا في مسألتين:

المسألة الأولى: حكم الوقوف على (لات) بالهاء.

قال ابن هشام في (باب: الوقف): "إذا وُقِفَ على تاءِ التأنيثِ التُزِمت التاءُ إن كانت متَّصلة بحرف كـ(ثُمَّت)، أو فعل كـ (قَامَتْ)، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كـ (أخْت) و(بِنْت)"(١).

انتقد الحفيدُ إطلاقَ الجد التزامَ الوقف على التاء في الحروف بالتحقيق دون استثناء (لاتَ)، أو التنبيه إليها؛ إذ إنَّ التاء لا تَسلَم مطلقًا من الإبدال، قال الحفيد: "قوله: (وإذا وُقِفَ على تاء التأنيث التُزِمَت التاءُ): هذا مُشكلٌ؛ لأنَّه قُرِئ ﴿وَّلَاتَ﴾(٢) بالتاء، والهاء"(٣).

الدراسة:

الوقف على التاء في الحروف المختومة بها يكون بالتحقيق، واختلفوا في توجيه الوقوف على (لات) بالهاء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن التاء فيها تاء التأنيث، فإذا وقف عليها أُبدلت هاء، وإذا وصلت حُققت فيها التاء، وهو قول الخليل(٤)، والكسائي(٥)، والزجاج(٦)، وابن الأعرابي(٧)، وابن

(١) أوضح المسالك ٣٤٧/٤.

(٢) سورة ص، ٣. الإبدال قراءة الكسائي ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٧/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٨٥٩، وينظر: النشر في القراءات العشر ١٣٢/٢، وتحبير التيسير في القراءات ٢٦٣.

(٣) حاشية الحفيد ٩٤، أ.

(٤)ينظر: معجم العين ٣٦٩/٨.

(٥) ينظر رأي الكسائي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/٣، وتوضيح المقاصد ٩٣/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠/٥.

(٧)ينظر رأيه في تأويل مشكل القرآن ٢٨٤.

قتيبة[١]، والمبرد[٢]. وحُكي إجماع البصريين والكوفيين عليه، جاء في (لسان العرب): "قال شمر: أجمع علماء النحويين من الكوفيين والبصريين أن أصل هذه التاء التي في (لاتَ) هاء، وُصِلت بـ (لا)، فقالوا: (لاة) لغير معنى حادث، كما زادوا في (ثُمَّ) و(ثُمَّةَ)، لزمت، فلما وصلوها جعلوها تاء"[٣]. وتعبيره بـ(هاء) يقصد به ما اصطلح عليه بـ(تاء التأنيث)؛ فإن قدماء النحويين يسمونها هاء التأنيث[٤] باعتبار الوقف عليها بالهاء.

وقال ابن قتيبة عن (لات): "إنما هي (لا) زيدت عليها (الهاء) كما قالوا: (ثمَّ)، و(ثمَّة). وقال ابن الأعرابي: في قول الشاعر[٥]:

العاطِفُونَه حِينَ ما مِنْ عاطِفٍ .....

إنما هو (العاطفونه) بالهاء، ثم تبتدئ فتقول: (حين ما من عاطف) فإذا وصلته صارت الهاء تاء"[٦].

قال أبو شامة: "وقف عليها الكسائي بالهاء؛ لأنَّها أَشبهت تاء التأنيث في الأسماء للزومها الحركة، وقرأت في كتاب أبي بكر بن مهران في (شرح كتاب سيبويه) قال: يقال: (لات) و(لاه) في الوقف، و(ثُمَّة) و(ثُمَّه) في الوقف، و(رُبَّتَ) و(رُبَّه) في الوقف"[٧].

وعلل الخليل وقوف جماعة القراء عليها بالتاء بمتابعتهم رسم المصحف، قال: "أمّا (لَات) فإنّها يُنفى بها كما يُنفَى بـ(لا) إلا أنَّها لا تَقع إلا على الأزمان، قال الله ﷻ: ﴿وَلَاتَ حِينَ

(١)ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢٨٤.

(٢) ينظر رأي المبرد في إعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/٣، وتوضيح المقاصد ٩٣/١، ولم أقف عليه في (المقتضب)، ولا (الكامل).

(٣) لسان العرب مادة (لات): ٤٦٨/١٥.

(٤) استعمل سيبويه في كتابه مصطلح (هاء التأنيث) ٢٧ مرة، منها ثلاث مرات في عنوانات.

(٥) من الكامل، وهو صدر بيت لأبي وجزة السّعديّ، وعجزه: (والمطْعِمُونَه حِينَ أيْنَ المِطْعَمُ) ينظر: معجم العين ٣٦٩/٨، وبلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ٢٨٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٤/٣، وتوضيح المقاصد ١٦٢٩/٣.

(٦) تأويل مشكل القرآن ٢٨٤.

(٧) إبراز المعاني ٧٢٨، وينظر: الدرة الفريدة في شرح القصيدة ٢٩٦/٢.

﴿مَنَاصٍ﴾[1] ولولا أنّ (لات) كُتب في القرآن بالتّاء لكان الوقوف عليها بالهاء، لأنّها هاءُ التّأنيث أُنِّثَتْ بها (لا)"[2].

وقاس المبرد، ومكي الوقف على (لات) بالهاء بالوقوف على (ربَّ) بالهاء أيضا؛ وذلك أنهما حرفان دخلت عليهما تاء التأنيث، فالوقف عليهما بالهاء، قال النحاس عن (لات): "والوقوف عليها عند الكسائي بالهاء ﴿وَلَاه﴾، وهو قول محمد بن يزيد، كما حكى لنا عنه علي بن سليمان، وحكي عنه أنّ الحجَّة في ذلك أنها (لا) دخلت عليها الهاء لتأنيث الكلمة، كما يقال: (ثُمَّة)، و(رُبَّة)"[3]. وقال المكي: "والوقوف عليها عند المبرد والكسائي بالهاءِ بمنزلة (رُبَّـه)"[4].

وعُلل الزجاج الوقوف عليها بالتاء بقياس تاء التأنيث فيها على تاء التأنيث في الأفعال بجامع البناء بينهما، قال الزجاج: "حقيقة الوقف عليها بالتاء، وهذه التاء نظيرة التاء في الفعل في قولك: (ذَهبَتْ)، و(جَلسَتْ)، وفي قولك: (رَأيْتُ زَيدًا ثمَّتَ عَمرًا)، فتاءُ الحروفِ بمنزلةِ تاءِ الأفعالِ؛ لأنَّ التاءَ في الموضعين دخلت على ما لا يُعرب، ولا هو في طريق الأسماء"[5].

القول الثاني: أنَّ الهاء فيها هاءُ سكت، فهي ليست تاء ولا مُبدلة منها، وعليه يسلم اطراد القياس بالوقف على الحروف المختومة بالتاء بالتحقيق.

قال أبو عبيدة: "﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ إنَّما هي (ولا)، وبعضُ العرب تَزيدُ فيها الهاء فتقول: (لاه) فتزيدُ فيها هاءَ الوقف، فإذا اتَّصلت صارَت تاءً"[6].

فقوله: "وبعضُ العرب تَزيدُ فيها الهاء فتقول (لاه) فتزيد فيها هاء الوقف" إشارةٌ منه إلى

(١) سورة ص، ٣.
(٢) معجم العين ٣٦٩/٨.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٧/٢.
(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٢٣/٢.
(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠/٥.
(٦) مجاز القرآن ١٧٦/٢.

أن الهاء في ﴿وَلَاه﴾ هاء سكت ولا إبدال فيها.

القول الثالث: أن (لات) حرف مختومٌ بتاء زائدة، فالوقف عليها بالهاء مخالفةٌ للقياس، فيحفظ الوقف فيها ولا يُقاس عليها، نُسِبَ هذا القول لسيبويه[١]، وقال به الفراء[٢]، وابن كيسان[٣].

قَالَ الفراء:" أقف عَلَى (لاتَ) بالتاء، وَالْكِسَائي يقف بالهاء"[٤].

وقال أبو البقاء العكبري: "الأصلُ (لا) زِيدَت عليها التاءُ، كما زِيدت على (رُبَّ)، و(ثُمَّ)، فقيلَ: (رُبَّتَ)، و(ثُمَّتَ). وأكثرُ العرب يحرك هذه التاءَ بالفتح"[٥].

واستدلوا على وجوب التحقيق فيها بقياسها على تاء (ليست) قال ابن كيسان: "والقول كما قال سيبويه؛ لأنه شبَّهها بـ(ليس) فكما تقول (ليست) تقول: (لات)"[٦].

واستدل من ذَهب إليه بموافقة جماعة القراء بالوقوف عليها بالتاء تحقيقًا، وبموافقة رسم المصاحف[٧]، قال أبو عمرو عثمان الداني: "قال نصير: اتَّفقت المصاحف على كتابة ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بالتاء"[٨].

---

(١) رأي سيبويه في إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٠٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٦٢٣/٢، وتوضيح المقاصد ٩٣/١، وليس في (الكتاب) ما يدل على ذلك. فإن كانوا أخذوه من تشبيه سيبويه لها بـ(ليس) كما قال ابن كيسان: "والقول كما قال سيبويه؛ لأنه شبَّهها بـ(ليس) فكما تقول (ليست) تقول: (لات)" إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٣/٣ فمستبعد، فالتشبيه متَّجهٌ للعمل، وليس للحاق التاء.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢، ينظر -أيضًا- في مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٢٣/٢، وتوضيح المقاصد ٩٣/١.

(٣) ينظر رأي ابن كيسان في إعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٦٢٣/٢، وتوضيح المقاصد ٩٣/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٧/٢.

(٦) ينظر قول ابن كيسان في إعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/٣.

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٢٣/٢، وتوضيح المقاصد ٩٣/١.

(٨) المقنع في رسم مصاحف الأمصار ٨١.

قال المكي: "والوقف عليها عند سيبويه، والفراء، وأبي إسحاق، وابن كيسان بالتاء، وعليه جماعة القراء، وبه أَتَى خطُّ المصحف"[1].

وعللوا وجوب تحقيق التاء في الوقف على (لات) بأنها حرفٌ والحروف لا يطرأ عليها التغيير، قال أبو البقاء: "فأمَّا في الوقف فبعضُهم يقفُ بالتاء؛ لأنَّ الحروف ليست موضعَ تغيير"[2].

وبعد، فلا مأخذ في تقرير ابن هشام اطراد القياس بالوقف على الحروف المختومة بالتاء بالتحقيق، وذلك أنَّها على القول الأول: الوقوف عليها بالهاء موافقٌ لقاعدة الوقوف على تاء التأنيث فإنها تبدلُ وقفًا هاء[3]. وعلى القول الثاني أنها هاءُ سكت لا تاء، فلا إبدال فيها.

وعلى القول الثالث: أن التاء فيها زائدةٌ، فليست هاءُ (لاه) هاءَ سكت، ولا تاء تأنيث، فيكون الوقوف عليها بالهاء مخالفة للقياس في الوقوف على الحروف المختومة بالتاء، ويكون مرادُ ابن هشام بقوله: "أُلتُزِمت التاء" التزامها في القياس، ففي الوقف على (لات) بالهاء مخالفةٌ للقياس الذي أخذ به ابن هشام.

وعلى الأقوال الثلاثة لا يخرجُ الإجماعُ على الوقوف على الحروف المنتهية بالتاء مثل: (ثُـمَّتَ) بالتحقيق. والذي يظهر أن مراد ابن هشام بالتزام التاء دون قلب في القياس، وقراءة الكسائي جاءت مخالفةً للقياس، قال الأزهري: "﴿وَّلَاتَ﴾ فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس"[4]. والله أعلم.

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٢٣/٢.
(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٧/٢.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٠٠/٢.
(٤) التصريح للأزهري ٦٢٩/٢.

المسألة الثانية: الخلاف في تصغير (أُصَيْلَان)، هل هو من المفرد، أم من جمع الكثرة.

قال ابن هشام في (باب الإبدال): "الأحرف التي تُبدَل من غيرها إبدالا شائعًا لغير إدغام تسعةٌ، يجمعها (هَدَأتُ مُوطِيًا)[1]، وخرج بقولنا شَائعًا، نحو قولهم في (أُصَيْلاَن) تصغير (أَصِيْل) على غير قياسٍ"[2].

قال الحفيد: "قوله: (نحو قولهم: أُصَيْلَان، تصغير:أَصِيْل، على غير قياس): (الأَصِيْل) الوقت الذي بعد العصر إلى المغرب، وصَريحُ كلام الشيخ يقتضي أنَّ [أُصَيْلَال][3] تصغيرُ (أَصِيْل) مفردًا، وقال بعض شارحي أبيات المفصل: [الأَصْيلَال][4] جمع (أَصِيْل): وهو الوقت الذي بعد العصر إلى المغرب، وجمعه (آصَال)، (أي: آصال جمع الجمع لـ أصيل) وقد يَجِيء جمعه على (فُعْلَان) كـ(رَغِيْف) و(رُغْفَان)، فـ(أُصَيْلَال) أصله: (أُصْلَان) على وزن (فُعْلَان)، ثم صُغِرَ وهو على بناء جمع الكثرة على الشَّاذ، فصار (أُصَيْلَال). انتهى. وهو مخالف لكلام الشيخ، وهو الظاهر"[5].

الدراسة:

أخذ الحفيد على جده قوله أنَّ (أُصَيْلَان) تَصغيرُ (أَصِيْل) المفرد، واختار الحفيد القولَ بأنَّها تصغير جمع الكثرة (أُصْلَان). وللنحاة في المسألة قولان:

القول الأول: أن (أُصَيْلَان) تصغير (أَصِيْل)، ثم زِيدَت عليها الألف والنون فهو تصغيرٌ سماعيٌّ، قال به ابن السكيت، وابن السراج، وابن السيد البطليوسي، وابن يعيش، وابن القيم،

(١) إشارة لجمع ابن مالك لها في الألفية بقوله: "أحرفُ الإبدالِ: (هَدَأْتَ مُوطِيا).... فأبْدِلْ الهَمَزةَ من واوٍ ويا" ينظر: ألفية ابن مالك ٧٥.

(٢) أوضح المسالك ٤/٣٧٠.

(٣) في المخطوط (أصلًا)، والصواب ما أثبت.

(٤) في المخطوط (الاصتلال)، والصواب ما أثبت.

(٥) حاشية الحفيد ٩٧، أ.

وناظر الجيش[١]. وهو اختيار الجد كما سبق ذكره.

قال ابن السكيت: "قال النَّابغةُ[٢]:

وقفْتُ فيها أُصَيْلانًا أُسائِلُها أعيَتْ جَوابًا، وما بالربْعِ مِنْ أَحَدِ

ويروى (أُصَيْلالا)، و(أُصَيْلال) تصغير (أَصِيْل)، وجائزَ على غير قياسٍ"[٣].

وذكر ابن السيد البطليوسي رواية (أصيلانا)، ثم أردف قائلا: "ويروى: (وقفتُ فيها أُصَيْلالًا) بـ (اللام)، ويروى: (وقفتُ فيها أصيلًا كْي تكلمَني)"[٤].

وقال ابن السَّراج "أبدلوا اللامَ في: (أُصَيْلاَل) من النون، وذلك أَنَّهم إذا صغَّروا: (الأَصِيلَ) قالوا: (أُصَيْلٌ) وهُوَ القياسُ، وقال بعضهُم: (أُصَيْلان) فزاد الألف والنون وهي لغةٌ معروفةٌ، وهذا من الشاذ"[٥].

وحجتهم أن القول بتصغير الاسم المفرد (أَصِيْل) على غير القياس فيه أولى من مخالفة القاعدة؛ لأنَّ الجمعَ إذا صُغِّر يُصغر على لفظِ واحِده، وذلك أنَّ معنى التصغير والجمع متنافيان[٦]، قال خالد الأزهري: "صنيعه (أي: ابن هشام) أولى من وجه؛ لأنَّ الحمل على تصغير المفرد شذوذًا أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذًا لكثرته، كـ(مُغَيْرِبَان) تصغير (مَغْرِب)"[٧].

---

(١) ينظر: الكنز اللغوي لابن السكيت ٥، والأصول ٣/ ٢٧٥، والحلل في شرح أبيت الجمل ١٦٠، وشرح المفصل ٥/ ٤٠٥، وإرشاد السالك ١٠٠٨، وتمهيد القواعد ٤٨٦٨.

(٢)من البسيط، للنابغة الذبياني، ينظر ديوانه: ٩، ومجاز القرآن ٢/ ٣١٠، والكتاب ٢/ ٣٢٠، والحلل في شرح أبيات الجمل:٥٨، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن خروف ٩٧٦، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٨٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٢.

(٣) القلب والإبدال لابن السكيت ٥.

(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل ٥٩.

(٥) الأصول ٣/ ٢٧٥.

(٦) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ١٦٠، وتمهيد القواعد ٤٨٦٨.

(٧) التصريح للأزهري ٢/ ٦٩٠.

القول الثاني: أنَّ (أُصَيْلَان) تصغير (أُصْلَان)، و(أُصْلَان) جمع كثرة لـ(أَصِيْل)، فهو من التصغير الشَّاذ؛ إذ إنَّ جموع الكثرة لا تُصغير، وقال به الفراء[(١)]، والجوهري، وابن خروف[(٢)]، ونسب لابن السيد البطليوسي[(٣)]، وكلام ابن السيد في كتابه (الحلل في شرح أبيات الجمل) موافق للقول الأول كما أُشير إليه آنفًا، وهذا القول هو اختيار الحفيد كما سبق.

قال الفراء: "جمعوا (أصيلا) على (أُصْلان) كما قالوا: (بَعِيْر) و(بُعْرَان) ثم صغروا (أُصْلانًا) فقالوا: (أُصَيْلان) ثم أبدلوا النونَ لامًا فقالوا (أُصَيْلال)"[(٤)].

وقال الجوهري في (الأَصِيل): "يُجمع -أيضًا- على (أُصْلَان)، مثل: (بَعِيْر) و(بُعْرَان)، ثم صغروا الجمع فقالوا (أُصَيْلان)، ثم أَبدلوا من النَّونَ لامًا فقالوا: (أُصَيْلَال)، ومنه قول النابغة:

وقفْتُ فيها أُصَيْلالًا أُسائِلُها أعيَتْ جَوابًا، وما بالربْعِ مِنْ أَحَدِ"[(٥)].

وقالوا: بأنَّ (أُصَيْلان) تصغير جمع الكثرة (أُصْلان) مع ما في القول به من مخالفة القياس بتصغير جمع الكثرة فرارًا من زيادة الألف والنون إذا قيل: إن (أُصَيْلان) تصغير (أَصِيْل) إذ الأصل عدم الزيادة، قال خالد الأزهري واصفًا هذا القول بأنه: "أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التي الأصل عدمها"[(٦)].

وبعد فالظاهر أنَّ (أُصَيْلال) تصغيرُ (أَصِيل) وهو ما اختاره ابن هشام؛ لأن تصغير (أُصَيْلال) في كلا القولين غير قياسي، إلا أنَّه على القول الأولِ يتَّسقُ مع القاعدة بمنع تصغير جمع الكثرة على لفظه. والله أعلم.

---

(١) ينظر قول رأي الفراء في المخصص لابن سيده ٣٩٦/٢، ولم أقف عليه في معاني القرآن للفراء.

(٢) ينظر: الصحاح ١٦٢٣/٤، وشرح الجمل لابن خروف ٩٧٦.

(٣) ينظر هذا الرأي لابن السيد في التصريح للأزهري ٦٩٠/٢.

(٤) ينظر قول الفراء في المخصص لابن سيده ٣٩٦/٢، ولم أقف عليه في معاني القرآن للفراء.

(٥) الصحاح ١٦٢٣/٤.

(٦) التصريح للأزهري ٦٩٠/٢.

المبحث الثالث: المآخذ على فهم أقوال النحويين.

هو ما كان نقد الحفيد فيه موجهًا إلى ما فهمه ابن هشام الجد من قول ابن مالك، أو من أقوال غيره من النحاة، وهي أربعة مسائل، ودونك تفصيلها:

المسألة الأولى: قول ابن مالك بامتناع نيابة المفعول الثالث من باب (أعلم) غير جائزة باتفاق.

قال ابن هشام في (باب النائب عن الفاعل): "تبين أن في النظم أمورًا، وهي: حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: (كسا) حيث لا لبْس. وعدم اشتراط كون الثاني من باب: (ظَنَّ) ليس جملة. وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق؛ إذ لم يذكره مع المتفق عليه، ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلَّط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع"[(١)].

أخذ عليه الحفيد فهمه إرادة منع إقامة المفعول الثالث من (باب: أعلم) اتفاقا من قول ابن مالك[(٢)]:

وَبِـاتفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِي ما اِلتِبَاسُهُ أُمِنَ

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى المنعُ اشتُهِرَ وَلَا أَرَى منعًا إِذَا القَصدُ ظَهَرَ

قال الحفيد: "ليس في كلام ابن مالك إيهام لما ذكر، ولا إهمال لذكر حكم المفعول الثالث من (باب: أَعْلَم) في الإنابة؛ لأنَّه عبارة عن المفعول الثاني من (باب: عَلِمَ)، وقد ذكر حكمه، نعم لم يستوفِ الأقوال فيه"[(٣)].

وهو ما أخذه عليه خالد الأزهري، والدنوشري أيضًا[(٤)]، وأجاب خالد الأزهري عن ابن مالك بقوله: "الثالث منظورٌ فيه من وجهين، أحدهما: أنَّ الناظمَ وإنْ لم يتعرض للثالث صريحًا

(١) أوضح المسالك ١٥٤/٢، وينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٧١.

(٢) ألفية ابن مالك ٢٦.

(٣) حاشية الحفيد ٢٦١/١.

(٤) ينظر: التصريح للأزهري ٤٣٥/١، وينظر رأي الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٢٩٣/١.

فقد تَعرَّض له التزامًا، وذلك لأنَّ الثالثَ في (باب: أَعْلَم) هو الثاني في (باب: عَلِمَ)، وقد ذكر الثاني، فلو ذكر الثالث لكان تصريحًا بما عُلم التزامًا ففيه شائبة تكرار"[1].

أي: أنَّ حكمَ نيابة المفعول الثالث من (باب: أعلم وأرى) حكم المفعول الثاني من (باب: ظَنَّ) ولذا لم ينص ابن مالك على حكمه؛ لأنه لازمٌ له اختصارًا، ولذا ذكر المرادي، والشاطبي[2]: أنَّ ابن مالك غفل عن ذكر حكم المفعول الثالث من (باب: أعلم)، قال الشاطبي: "وفاته التنبيه على حكم الثالث في (باب أرى) وقد حكى ابنُه في شرح النظم الاتفاق على المنع من إقامته، وأنَّ الخلاف إنَّما هو في الثاني"[3].

(١) التصريح للأزهري ٤٣٥/١. ينظر: حاشية ابن الحاج على المكودي ٢٢٥/١، التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية ٢١٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٦٠٩، والمقاصد الشافية ٦٠/٣.

(٣) المقاصد الشافية ٦٠/٣.

المسألة الثانية: قول ابن مالك بجواز مجيء الاشتغال بعد (حيثما) الشرطية.

رأى ابن هشام في (باب: الاشتغال) أن في قول ابن مالك[١]:

وَالنَصبُ حَتمٌ إِن تلاَ الَسابِقُ مَا يَختَصُ بِالفِعْلِ كَ (إن) وَ(حَيثُمَا)

تسويةً بين (إن)، و(حيثما) في الحكم، حيث نصَّ على أن أدوات الشرط والاستفهام -غير الهمزة- لا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر، قال ابن هشام: "أمَّا في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل، إلا إن كانت أداة الشرط (إذا) مطلقًا، أو(إن) والفعل ماضٍ فيقع في الكلام، نحو: (إذَا زَيدًا لَقِيْتَهُ، أَوْ تَلْقَاهُ، فَأَكرِمهُ)، و(إنْ زَيدًا لَقِيْتَهُ فَأَكرِمْه)، ويمتنع في الكلام (إن زيدًا تَلقَه فأكرِمْه) ويجوز في الشعر، وتسوية الناظم بين (إنْ) و(حيثُمَا) مردودة"[٢].

فاعترض عليه الحفيد أن الاشتغال في جملة (حَيثُما) مخصوصٌ بالشعر، وفي (إنْ) والفعل الماضي يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر، قال: "ادعاء أنها مردودةٌ مردودٌ؛ لأنَّ الناظمَ قال:

والنَصبُ حَتمٌ إِن تلاَ الَسابِقُ مَا يَختَصُ [بِالفِعْلِ][٣] كَ(إن) وَ(حَيثُمَا)

فلم يُسوِّ بين (إن) و(حيثما) إلا في وجوب النصب -وهي صحيحة- لا في كل الوجوه"[٤].

وما قاله الحفيد هو الصواب، وبه أجاب عن ابن مالك خالد الأزهري، وياسين الحمصي، والصبان[٥]، قال خالد الأزهري: "وجوابه أن الغرض من التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما، وأما التسوية بينهما في جميع الوجود فليست بلازمة، وعبارة الناظم ناطقة بذلك"[٦].

---

(١) ألفية ابن مالك ٢٧.

(٢) أوضح المسالك ١٦١/٢.

(٣) في التحقيق (بالرفع)، والصواب ما أثبت.

(٤) حاشية الحفيد ٢٧٠/١

(٥) ينظر: التصريح للأزهري ٤٤٤/١، وحواشي ياسين على الألفية ٢١٩/١، وحاشية الصبان ٧٥/٢.

(٦) التصريح للأزهري ٤٤٤/١.

المسألة الثالثة: قول ابن مالك إن التَّسعير من الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق.

فسَّر ابن هشام في (باب: الحال) قول ابن مالك[١]:

وَيَكثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وَفِي مُبدِي تأوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

بأنَّ التسعير غير مؤول بالمشتق بلا تكلُّف؛ لعطفه المسعَّر على المؤول بالمشتق بلا تكلُّف، وبه اعترض على ابن الناظم جعله المسعر من المؤول[٢]، قال ابن هشام: "أكثرُ هذه الأنواع وُقوعًا مسألةُ التَّسعير، والمسائل الثلاث الأول، وإلى ذلك يُشيرُ قوله:

وَيَكثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وَفِي مُبدِي تأوّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

ويُفهمُ منه أنَّها تقعُ جامدةً في مواضع أخر بقلَّة، وأنَّها لا تؤول بالمشتقّ كما لا تؤول الواقعة في التسعير، وقد بينتها كلها، وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق، وهو تكلُّفٌ"[٣].

فأخذ عليه الحفيد ما فهمه من بيت الألفية السابق أنها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعةُ في التسعير، قال: "قوله: (وأنها لا تؤول بالمشتق): في كونه مشتقًّا مفهومًا من كلام ابن مالك في هذا البيت نظرٌ؛ لأنَّه إنَّما يُفهمُ منه أن الكثيرَ كونها جامدةً مؤولة بالمشتق، أو دالةً على تسعير، وأن ما عدا هذين قليلٌ، سواء أمكنَ تأويله أم لا"[٤].

ووافق الحفيدَ في ما أخذه على جده الأشمونيُّ، واللقانيُّ[٥]، قال الأشموني: "قوله: (وفي مبدي تأول بلا تكلف) من عطف العام على الخاص؛ إذ ما قبله من ذلك، خلافا لما في التوضيح"[٦].

(١) ألفية ابن مالك ٣٢.
(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩.
(٣) أوضح المسالك ٢/٣٠٠.
(٤) حاشية الحفيد ١/٣٤٠.
(٥) ينظر: شرح الألفية للأشموني ١/٢٤٣، وحاشية اللقاني ١٠٠، أ.
(٦) شرح الألفية للأشموني ١/٢٤٣.

وقد جعل المراديُّ، والمكوديُّ، والأشموني، وابن طولون السعر من المؤول بلا تكلف[1].

قال ابن الحاج: "الحاصلُ أنَّ المصنِّفَ (ابن مالك) يقتضي أن مسألة السعر مما يبدي التأويل بتكلف، والشارح (ابن الناظم)، والمراديُّ، وتبعهما المكوديُّ جعلوها مما يبدي التأويل بلا تكلف، والموضح جعلها مما لا يبدي التأويل أصلا، قالوا: والصواب ما اقتضاه الناظم، وأن المغايرة بين المعطوفين في النظم بالنسبة إلى قوله: (بلا تكلف)"[2].

والظاهر أن ابن مالك أراد بالواو عطف العام على الخاص وبهذا فسر العطف بعض شُرَّاح النظم[3]، قال المكوديُّ: "ظاهر لفظه (ابن مالك) أن الدالّ على السعر ليس داخلا فى المبدي التأول وليس كذلك، بل منه، والعذرُ له أنَّ هذا من باب عطف العام على الخاص"[4].

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٦٩٤/٢، وشرح الألفية للمكودي ١٢٣، وشرح الألفية للأشموني ٢٤٣/١، وشرح الألفية لابن طولون ٤٠٦/١.

(٢) حاشية ابن الحاج على المكودي ٢٨٤/١.

(٣) ينظر: شرح الألفية للمكودي ١٢٣، وشرح الألفية للأشموني ٢٤٣/١، وحاشية الخضري ٤٣٢/١، وشرح الألفية لابن طولون ٤٠٦/١.

(٤) شرح الألفية للمكودي ١٢٣.

المسألة الرابعة: قول البصريين إنَّ عاملَ الرفع في الفعل المضارع حلوله محلَّ اسم الفاعل.

اعترضَ ابن هشام في (باب: إعراب الفعل) على قول جمهور البصريين إنَّ عاملَ الرفع في الفعل المضارع حلوله محلَّ اسم الفاعل لعدم اطراد ذلك، إذ يمتنع حلول الاسم محله في عدَّة مواضع ذكر منها ابن هشام المضارع الواقع بعد (هلَّا) لاختصاص حرف التحضيض بالفعل، قال: "رافعُ المضارعِ تجرُّدُهُ من النَّاصبِ والجازمِ وفاقًا للفرَّاء، لا حُلولُه محلَّ الاسمِ خلافًا للبصريّين لانتقاضه بنحو: (هلَّا تَفْعَلُ)"[(١)].

واستبعد الحفيد ما فهمه الجدُّ من قول البصريين؛ ورجَّحَ أن يكون مرادُهم بالحلول وقوعه موقعه في الجملة، لا أن كلَّ موقعٍ يَقعُ فيه الفعل المضارعُ هو حالٌ فيه محل الاسم، واستدل الحفيد على هذا بعدم خفاء اختصاص مواضع بالأفعال عليهم، ما يبعدُ إيراد الجد، قال: "لك أن تقول: إنْ أَرادَ البصريونَ بقولهم: حلولُه محلَّ الاسم، حلولَه محلَه في الجملة، فلا يرد عليهم ما ذكرَهُ المصنِّفُ؛ لأنَّ هذا لازمٌ له لا ينفكُّ عنه، وإن أرادوا حلوله [محلَّهُ][(٢)] في كل تركيب يَقعُ المضارع فيه فلا شكَّ في ورود ماذكرَهُ المصنِّفُ، والظاهرُ أنَّهم أَرادوا الأول؛ لأنَّ مثل هذا الإيراد لا يخفى عليهم"[(٣)].

ونقل خالد الأزهري، والخضري، والسجاعي[(٤)] في الجواب عمَّا أُورد على قول البصريين بأنَّ الرفعَ ثَبت للفعل المضارع قبل دخول حرف التَّحضيض عليه، قال الأزهري: "أُجيبَ بأنَّ الرفعَ استقرَ قبلَ دخول حرفي التحضيض والتنفيس. لم يغيراه، إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر"[(٥)].

(١) أوضح المسالك ١٤١/٤.

(٢) في المخطوط (محل)، والصواب ما أثبت.

(٣) حاشية الحفيد ٧٥، أ.

(٤) ينظر: التصريح للأزهري ٣٥٧/٢، وحاشية الخضري ٧٢٣/٢، وحاشية فتح الجليل ٢٤٢.

(٥) التصريح للأزهري ٣٥٧/٢.

وقد ردَّ ابن هشام قول البصريين في (شرح قطر الندى) بهذا الإيراد[1]، وبهذا -أيضًا- اعترض عليهم بعض شراح الألفية كابن الناظم، والمرادي، وابن القيم، والشاطبي، والأشموني[2].

وقد نبَّه ابن الناظم على هذين المحملين اللذين يحتملُهما قول البصريين، ورد **الأوَّل** بما ردَّه به ابن هشام من عدم وقوع الاسم موقعَ الفعل المضارع المرفوع بعد (لَوْلَا)، وحروف التحضيض. ورد **الثَّاني**: بعدم رفع المضارع بعد (إنْ) الشرطية، وهو موقعٌ يقعُ فيه الاسم، قال: "إن أرادوا الثاني فهو باطلٌ -أيضًا- لعدم رفع المضارع بعد (إنْ) الشرطية؛ لأنَّه موضعٌ صالحٌ للاسم بالجملة، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[3]. فلو كان الرافعُ للمضارع وقوعُه موقعَ الاسم مطلقًا لما كان بعد (إنْ) الشرطية إلا مرفوعًا، واللازمُ منتفٍ، فالملزومُ كذلك"[4].

وبما قاله ابن الناظم يندفعُ ما أخذه الحفيد على فهم الجد لقول البصريين.

(١) ينظر: شرح قطر الندى ٧٩.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٣، وتوضيح المقاصد ١٢٢٨/٤، وإرشاد السالك ٧٦٢، والمقاصد الشافية ٣/٦، شرح الألفية للأشموني ٥٤٧/٣.

(٣) سورة التوبة، ٦.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٣.

الفصل الرابع

منهج ابن هشام الحفيد في مآخذه على جده

المبحث الأول: طريقته في ذكر المآخذ، وعبارات الاستدراك عليه.

المبحث الثاني: أسباب أخذه على جده ابن هشام.

المبحث الثالث: مصادره في الأخذ على جدِّه.

المبحث الرابع: تقويم موقفه من الجد.

المبحث الخامس: أثر مآخذه على من جاء بعده.

المبحث الأول: طريقته في ذكر المآخذ، وعبارات الاستدراك عليه.

المطلب الأول: طريقته في ذكر المآخذ:

تبيَّن من الدراسة أنَّ الحفيد يَعمدُ إلى أربع طرق في الاعتراض على جده ابن هشام، وهي:

الطريقة الأولى:

أن يجتزئ نصَّ جده ابن هشام الذي يُريدُ التَّحشية عليه، ثم يورد الاعتراض عليه مباشرة متبوعًا بالتعليل، ثم يبين الوجه الصحيح في المسألة عنده، ويظهرُ ذلك في نحو قوله: "قوله: (فينوب عنه في رفعه): لو قال: فينوب عنه في جميع أحكامه، لكان أخصر وأشمل؛ لأنه أخلَّ من أحكام الفاعل بحكمين"(١).

ومنه قوله: "قوله: (والجزم والقلب): الأولى عدمُ ذكره؛ لأنَّ هذا هو الجامعُ بينهما، ولا بدَّ منهُ في تحقيق كونِهما أداتَي جزمٍ، مع إنَّ الكلام فيما هو جازمٌ، فيُعلم منه قطعًا أنهما يشتركان في الجزم، ولا كذلك ما يشتركان فيه غيره"(٢).

وقد يُتبع نصَّ ابن هشام بما يأخذُه عليه مباشرةً دون تعليل، وذلك غَالبٌ في مآخذ التعبيرات، ومآخذ إغفال المسائل، والحدود، والتمثيل، ومنه قوله: "لم يتعرَّض لوجوب حذف المنعوت مع أنَّه يجبُ، تقول: (جَاءَ الفَارِسُ) أي: الرَّجلُ الرَّاكبُ الفَرسَ، ولا تقول: (جَاءَ الرَّجلُ الفَارِسُ)، وتقول: (جَاءَ الصَّاحِبُ) أي: الرجلُ المصَاحِبُ لكَ، ولا تقول: (جَاءَ الرَّجلُ الصَّاحِبُ)"(٣).

ومن أمثلته قوله في إغفال الحد: "(قوله: ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله)...، لم يحدَّه المصنف، وهو: ما جُعل علةً للإقدام على مضمون الفعل، أي: هو المقصود من المعلل

(١) حاشية الحفيد ٢٥٥/١.

(٢) حاشية الحفيد ٧٩/٢، ب. ينظر: حاشية الحفيد ١/ ٢١٣،٢٢١، ٢٨٣.

(٣) حاشية الحفيد ٦٢، ب.

وثمرته"[1].

ومنها أيضًا: "قوله: (﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾[2]: مثالٌ لما ذكر المحذَّرُ منه مع العطف عليه. وأهمل التمثيل لذكر المحذر مع العطف عليه"[3].

الطريقة الثانية:

أن يتبع نصَّ ابن هشام الذي يريد انتقاده بما ينقضه سواءً كان النص الناقض من كلام الجد نفسِه، أو من كلام غيره من النحاة، ثم يبين وجه الاعتراض عليه، فمثال ما كان النَّصُ المُعترض به من كلام الجد قول الحفيد: "قوله: (والمصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل): قال بعد هذا في (باب: إعمال المصدر واسمه): (الاسم الدال على الحدث، إن كان علمًا كـ(فَجَارٍ)، و(حَمَادٍ)، أو مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة كـ(مَضْرِبٍ)، و(مَقْتَلٍ)، أو فعله متجاوزًا للثلاثة، وهو بزِنَةِ اسم حدث الثلاثي كـ(عَطَاء)، و([كَلَام])[4]، فهو اسمُ مصدرٍ، وإلا فهو مصدرٌ)، فجعل اسم المصدر ثلاثة أنواع، وفي هذا الموضع لم يحترز إلا عن نوع واحد، وهو ما كان فعله متجاوزًا للثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي"[5].

من أمثلة النقض بكلام غيره من النحاة قول الحفيد: "قوله: (جاز إعمال أيِّهما شئت باتفاق). في (شرح الكافية لابن مالك): (أن الكوفي لا يجوِّز إعمال الثاني إذا كان في الأول ضمير مرفوع تجنبًا للإضمار قبل الذكر للمفسَّر)، وفيه تخالفٌ مع قول المصنِّف: (جاز إعمال أيهما شئت باتفاق)، وقال ابن الحاجب: (إن الفراء يمنع إعمال الثاني إذا كان الأول مقتضيًا للفاعل، والثاني للمفعول لإفضائه إلى حذف الفاعل والإضمار قبل الذكر)"[6].

---

(١) حاشية الحفيد ١/٣٠٧.

(٢) سورة الشمس، ١٣.

(٣) حاشية الحفيد ٧٠، أ.

(٤) في التحقيق (علَاء)، والتصويب من المخطوط ٤١، ب. و(علاء) لا يصحُّ؛ فهو ليس باسم مصدر.

(٥) حاشية الحفيد ١/٢٩٦.

(٦) حاشية الحفيد ١/٢٩١.

ومنه -أيضًا- استشهاده بقول ابن عصفور، والأخفش في انتقاده إغفال الجد بعض مواضع زيادة (أنْ) الناصبة للفعل المضارع[1].

الطريقة الثالثة:

أن يبين ما يترتبُ على كلام الجد من الإشكال، ثم يتبعه بالاعتراض، ويظهر ذلك في انتقاده تعبير ابن هشام بـ(كمال المماثلة والمغايرة) عمَّا يستثنى مما يفيدُ التخصيص من المضاف للمتوغلِ في الإبهام؛ لأنَّ كمالهما إذا كان متعِّددًا لا نقيضَ له أو ضد فإنَّ الإضافة تُفيد التَّخصيص لا التعريف، قال: "قوله: (لا كمالهما): لا يلزم من إرادة كمالهما عدم التعدد لجواز أن يكون المشارك في كمال المماثلة والمغايرة متعددًا، فلا يلزمُ من إرادة الكمال التعريف؛ فالأولى أن يقول: إلا إذا وقعا بين الضدين"[2].

ومنه -أيضًا- اعتراض الحفيد على قول ابن هشام بتجويز العطف على موضع جملة (أنَّ) بالرفع، قال: "إنها وإن كانت مؤكدة، لكنها تغيِّر معنى الكلام بنقله من كونه جملةً إلى كونه مفردًا، فلا يُراعي محلُ اسمها؛ لأنها غيرت اللفظ والمعنى، لم يبق معها حكم الابتداء فلم تشبه الحروف الزائدة للتأكيد...، إذا علمت هذا علمت أن في كلام (التوضيح)، و(التسهيل) نظرًا من حيث جعل (أنَّ) بالفتح كـ(إنَّ) بالكسر"[3].

الطريقة الرابعة:

أن يجتزئ عبارة الجد في المسألة، ثم يعرض أقوال النحاة فيها، ثم يصرّح بترجيح قول غيره، وذلك في نحو قوله في مسألة إعمال (كأنْ) المخففة: "إذا خُفِّفت (كأنَّ) منهم من يقول: الغالب إهمالها، ومنهم من يقول: الغالب إعمالها، ومنهم من يوجبه -وهو قضية كلام المصنف هنا- والظاهر القول الأول؛ لأنَّ إلحاقها بـ(إنَّ) بكسر الهمزة أولى من إلحاقها بـ(أنَّ) بفتحها؛ لأن مشابهتها لـ(إنَّ) أقوى من مشابهتها لـ(أنَّ)، لحصول الفائدة بكل منهما مع

(١) ينظر: حاشية الحفيد ٧٥، ب. وينظر نماذج أخرى: حاشية الحفيد ١/١٠٨، و٥٤، ب، و٧٢، ب.

(٢) حاشية الحفيد ٥٢، ب.

(٣) حاشية الحفيد ١/١٩٨- ١٩٩.

مدخوله، ولا كذلك (أنْ)؛ لأنها مع معمولها بمنزلة اسم مفرد، و(إنْ) الغالب عليها الإهمال، فـ(كأنْ) كذلك"[1].

المطلب الثاني: عبارات الاستدراك:

اتَّسمت ألفاظ وعبارات الحفيد في مآخذه على جده ابن هشام في الغالب باللين والاعتدال، فلا يكاد يخرجُ لفظٌ منها إلى الشدة، وهو ما يدلُّ على احترامه للجد، وتقبله الاختلاف في الآراء، فكان الغالب على هذه الألفاظ: (الأولى)[2]، و(الصواب)[3]، و(الظاهر)[4]، و(الأحسن كذا، ولا يحسن كذا)[5]، و(كان عليه أن يذكر)[6]، و(كان عليه أن يستثني كذا)[7]، و(تَرَكَ أو أَهْمَلَ كذا)[8]، وأنَّه محل نظرٍ[9]، أو تسامح[10]، أوتجوّز[11]. وقد يدلُّ على الاعتراض مضمونُ كلام الحفيد دون التصريح به[12].

فهذه الألفاظ تتسم بالتوسط، والاعتدال، والانتقاد فيها متوجهٌ إلى عين الرأي لا إلى صاحبه، كما اتسمت مناقشته للمسائل بالموضوعية.

وهذا هو الغالب على مآخذه، وانتقاداته إلا أنَّه أحيانًا في بعض المسائل يُشدد العبارة،

---

(١) حاشية الحفيد ١/٢٠٧، ينظر: ١/ ٢٦٥-٢٧٦.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد ١/٤، و١/١٧، و١/٩٣، و١/٢٣٢، و١/٢٤٨، و١/٢٧٨، و٥٢، ب، و٥٢، أ، و٥٨، ب، و٦٦، ب، و٧٥، ب، و٧٩، ب.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد ١/٩٠، و١/١٨٤، و١/٢٥٩، و٦٦، أ، و٧٣، ب، و٩٥، أ، و٩٧، أ.

(٤) ينظر: حاشية الحفيد ١/٣١٧.

(٥) حاشية الحفيد ١/٦٥، و١/٢٧٥، و١/٣٢٦، و١/٣٤٠، و١/٣٤٣، و٩٤، أ.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد ١/١٨، و١/٣٤، و١/٨١، و١/١٤٥، و٦٣، أ.

(٧) ينظر: حاشية الحفيد ١/١٨٣، و١/٢٤٢، و١/٢٤٣، و٧١، أ.

(٨) ينظر: حاشية الحفيد ١/٥، و١/٩٢، و١/٣٠٠، و١/٣٠٧، و٦٢، ب، و٦٦، أ، و٧٠، أ، و٧٤، أ.

(٩) ينظر: حاشية الحفيد ١/٢٣٢، و١/٢٣٣، و١/٢٤٣، و١/٢٧٨، و١/٣٠٨، و١/٣١٤، و٥١، ب، و٨٨،أ.

(١٠) ينظر: حاشية الحفيد ١/٩٠، و١/٣١٢.

(١١) ينظر: حاشية الحفيد ١/١٣٢، و٩٠، أ.

(١٢) ينظر: حاشية الحفيد ٨٢، ب.

كأن يصِفُ قول الجد بالبطلان[١]، وعدم الاستقامة[٢]، والإشكال[٣]، وذلك نحو قوله: "قوله: (المقدَّر بأَنْتَ): ليس بجيدٍ، بل الصواب المفسَّر في المعنى بـ(أنت)"[٤]. وهي وإن كانت قليلة، إلا أن الأولى به أن يعبِّر بغيرها من الألفاظ اللينة، لكن يُعتذر له أنَّ النَّقد موجهٌ لوصف القول، وليس للجد صاحب القول.

وقد يَعترض عليه بغير هذه الألفاظ، وذلك نحو قوله: "ليس كما ينبغي"[٥]، وقوله: "ليس كذلك"[٦]، وقوله: "ينبغي أنْ يقول"[٧]، وقوله: "ينبغي أنْ يذكر"[٨]، وقوله: "لا حاجةَ إلى ما ذكره"[٩]، وقوله: "لا نُسلِّم"[١٠]، وقوله: "ليس كما قال"[١١]، وقوله: "لا شاهدَ فيه"[١٢]، وقوله: "وفيه شيءٌ"[١٣]، وقوله: "لا يحتاج إلى هذا الجواب"[١٤]، وقوله: "لا يصحُّ أن يكون"[١٥].

وأكثر هذه الألفاظ شيوعًا في اعتراضاته: (فيه نظر)، و(الأولى).

وهذه الألفاظ – كما ترى – عبارات لطيفة، عبَّر بها الحفيد عن اعتراضه على كلام جده.

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد ١/٣٤١.
(٢) ينظر: حاشية الحفيد ١/٢١.
(٣) ينظر: حاشية الحفيد ٩٤، أ.
(٤) حاشية الحفيد ١/٥.
(٥) حاشية الحفيد١/٩٣.
(٦) حاشية الحفيد ١/٢١٦، و ٦١، ب، و٩٤، ب.
(٧) حاشية الحفيد ٧٤، ب.
(٨) حاشية الحفيد ١/٣٤٦.
(٩) حاشية الحفيد ٧١، ب.
(١٠) حاشية الحفيد ١/٢٣٣. وينظر: ١/٢٥٦، و١/١٢٤.
(١١) حاشية الحفيد ١/٢٤١.
(١٢) حاشية الحفيد ١/٢٤٨.
(١٣) حاشية الحفيد ٧٤، أ.
(١٤) حاشية الحفيد ٦٤، ب.
(١٥) حاشية الحفيد ٨١، ب. وينظر: حاشية الحفيد ١/٣٤٥.

المبحث الثاني: أسباب أخذه على ابن هشام.

حِرُصَ الحفيدِ على تصويب ما في كتاب جدِّه (أوضح المسالك) من مواطن النقص –من وجهة نظر الحفيد– السببُ الرئيس الذي جعله يوجه تلك المآخذ إليه، وذلك ليخرج الكتاب أكثر نفعًا وفائدة، وهذه المآخذ لها أسبابٌ عدَّة، جعلتها في مطالب، وهي:

المطلب الأول: الأخطاء العلمية:

وهذا السبب أكثر الأسباب التي جعلت الحفيدَ يأخذُ على جده، والأخطاءُ العلمية التي وقع فيها الجد حصرها الحفيد بما يلي:

١– أخطاء في الشواهد:

خطأ من الجد نتجٌ عنه غفله عمَّا في القرآن من شاهد، وذلك كما في رد الحفيد إنكار الجد على ابن مالك استدلاله بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[1] على تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي؛ بأنَّه يُؤدي إلى تعدي (أَرْسَلَ) باللام، بعدم صحة كونه قادحًا في الدليل ومخرجًا للاحتجاج به وذلك أن تَعديةَ (أرسل) باللام واردةٌ في القرآن[2].

فردَ الحفيدُ تعليلَ الجد ابن هشام لغفلة الجد عمَّا يجبُ أن تكون عليه معاملة القرآن من حمله على أفصح الوجوه.

أو خطأ ينتج عنه القول بإجماع القراء على غير المختار، كما في إنكار الحفيد تخريج ابن هشام التذكير في ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾[3] بالفصل بضمير المفعول؛ لأنَّه يلزمُ منه إجماعُ القراء على غير المختار، وهم لا يجمعون على غير المختار[4].

---

(١) سورة سبأ، ٢٨.

(٢) ينظر: ص١٩٥ من هذا البحث.

(٣) سورة الممتحنة، ١٢.

(٤) ينظر: ص١٩٤ من هذا البحث.

والخطأ الناتج عن غفلة الجد ابن هشام في قضايا القراءات من أقل الأسباب التي حملت الحفيد على الاعتراض على جده.

ومنه الخطأ في الاستشهاد، ويظهر هذا في انتقاد الحفيد استدلال ابن هشام ببناء (رُوَيْدَ) على اسميتها، واستدلاله على بنائها بعدم تنوينها؛ لأنه لا يلزم من بنائها أن يكون اسمًا، ولا يلزم -أيضًا- من عدم قبولها التنوين بناؤها[1].

ومنه -أيضًا- انتقاده استدلال الجد على دلالة (ثم) على معنى (الواو) بقول الشاعر[2]:

..... **جَرَى فِي الأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَب**

لأنَّ (الاضطراب) عقب (الجري)، لا مصاحب له[3]، وغير ذلك[4].

ومنه الخطأ الناتج عن عدم تمحض الدليل لوجه الاحتجاج به، ويظهر هذا في انتقاد استشهاد ابن هشام بقول الأعشى[5]:

وَمَرَّ دهرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكَتْ جَهرَةً وَبَارُ

على الجمع بين لغة البناء، ولغة الإعراب في لفظ (بار)، وذلك لصحة كونها جملة فعلية مكونة من الفعل وواو الجماعة، قال: "(وبار) لا يتمحضُ لكونه اسمًا للقبيلة؛ بل يَحتملُ أن يكون جملة فعلية"[6].

(١) ينظر: ص١٨٨ من هذا البحث.

(٢) سبق تخريجه ص١٨٧ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص١٨٧ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص١٨٢، و١٨٤ من هذا البحث.

(٥) سبق تخريجه ص٢٠٤ من هذا البحث.

(٦) ينظر: ص٢٠٤ من هذا البحث.

ومنه الخطأ الناتج عن كون التقدير في الشاهد غير متسقٍ مع الأكثر في كلام العرب، ومن ذلك أخذه على جدِّه تقديره مفعولي (زَعم) على غير الشائع فيه؛ إذ إن الأكثر فيه مجيء مفعوليها صلة لـ(أنَّ)، والأولى في التقدير الحملُ على الأكثر، قال: "قوله: (أي: تَزْعُمُونَهُم شُرَكَائي)، إلخ: قد قال المصنِّف في غير هذا الكتاب: (إن التقدير (يَزْعُمُونَ أَنَّهُم شُرَكَاء)، وهو أولى): لأنَّ المصنِّف قدَّم أن الغالب على (زَعَمَ) أن تدخل على (إنَّ) أو (أَنَّ) وصلتها)، وعند التقدير يقدر الكثير الشائع في الاستعمال"[1].

٢. أخطاء في فهم أقوال النحويين أو نسبة الآراء لهم.

وهي أخطاءٌ أخذها الحفيد على جده في نسبة الآراء، وذلك بأن ينسِب إلى النحوي ما لم يقُل به، أو أن يحكي في مسألة إجماعًا، وفي أقوال النحاة ما يخالفُ هذا الإجماع.

فمن **الأول**: ما نسبه إلى غير الناظم -أي: جميع النحويين سوى ابن مالك- من القول بترجيح تثنية لفظي التوكيد (نفس، وعين) على إفرادهما، إذ لم يقل بجواز التثنية -فضلا عن ترجيحه- إلا ابن كيسان، والرضي، وابن إياز[2].

ومن ذلك انتقاد الحفيد رد الجد قول ابن الناظم بمنع دخول اللام المزحلقة على الخبر المفصول بينه وبين اسم الحرف الناسخ بفاصل، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[3]، وذلك أن الجد فهم أن ابن الناظم يرى منع تقديم معمول الخبر المقترن باللام المزحلة عليه مطلقًا سواء أكان معمول الخبر الفاصل بين المبتدأ وخبره شبه الجملة أم غيره، وفهم حفيده خصَّ المنعَ بالمعمول غير شبه الجملة، قال: "يمكن أن يجاب عن الآية: بأنَّ الفاصلَ ظرفٌ، والظرفُ يتسامح فيه مالا يتسامح في غيره، وحينئذ فالفصل كلا فصل"[4].

وانتقاده رد الجد قول ابن هشام الخضراوي امتناع مجيء لغة (أكلوني البراغيث) من

(١) ينظر: ص١٩٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص٩٦ من هذا البحث.

(٣) سورة العاديات، ١١.

(٤) ينظر: ص١٧٧ من هذا البحث.

المفردين أو المفردات المتعاطفة بقول الشاعر[١]:

..... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ

وذلك أن الجد فهم أن ابن هشام الخضراوي يرى المنع مطلقًا منع التركيب ومنع التخريج، وفهم الحفيد أن المنع مخصوص بالتخريج فقط، وعليه لا يصحُّ رد قوله بالسماع[٢].

ومن **الثاني**: نقل الجد الإجماع على جواز إعمال إي العاملين المتنازعين؛ إذ إن بعض المواضع تقتضي وجوب إعمال أحدهما[٣].

ومنه قول الجد في إعراب (غير) المقطوعة عن الإضافة: "يجوزُ الفتح قليلًا مع التنوين ودونه، فهي خبرٌ، والحركة إعراب باتفاق"، وذلك أن بعض النحاة قال بأن الفتحة فيها بناء لا إعراب[٤].

٣.أخطاء في ضبط المصطلحات، والحدود:

وهي أخطأ وقع فيها الجد في استخدام المصطلحات، وذلك بأن يستخدم مصطلحًا غير دقيق في دلالته على المفهوم، ومن ذلك ما أخذه على الجد من إطلاقه مصطلح (تنوينِ التعويضِ) على (تنوين العِوَض)، وهو من إضافة المسبب إلى سببه، قال الحفيد: "قوله: (تنوين التعويض): يُسميه بعضهم: (تنوين العِوَض)، وهو ظاهرٌ؛ لأنَّ العِوَضَ عن الشيء هو ما يكون بدلا عنه، بخلاف التَّعويض؛ فإنَّه فعلُ الفاعلِ، وليس عوضًا عنه أصلًا، فالأولى ما قاله بعضهم"[٥].

وأخطاءٌ وقع فيها الجد في حد المصطلحات النحوية، وذلك بأن يفقد الحد شرطًا من شروطه، كفقد شرط الجمع أو المنع، أو فقد شرط الاطراد أو الانعكاس، أو فقد شرط الإيجاز

(١) ينظر: ص١٨٢ من هذا البحث.
(٢) ينظر: ص١٨٢ من هذا البحث.
(٣) ينظر: ص٨٩ من هذا البحث.
(٤) ينظر: ص٩٥ من هذا البحث.
(٥) ينظر: ص١٤٤ من هذا البحث.

والاختصار، أو أن يكون التمثيل لمخرج بعض القيود خارجًا بغيره من قيود الحد.

فمما فقد شرط الجمع أو المنع، وهو شرطٌ أصيلٌ في الحدود حد الجد ابن هشام لتنويني الترنم، والغالي لخروج الأعاريض المصرَّعة مع قوافيها، فخرج من الحد ما هو منه، حيث قال الحفيد: "قوله: (وهو اللاحق للقوافي المطلقة): ينبغي أن يقول: والأعاريض المصرَّعة، أي: الأعاريض التي غُيِّرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق...، وكذلك قوله: وهو اللاحق آخر القوافي المقيدة زيادة على الوزن"[(١)]، وغيره من الحدود المفتقرة لجمع أفراد المحدود[(٢)].

ومنه حد الجد اسم المصدر، حيث أدخل فيه المصدر الميمي، فأدخل في الحد ما هو خارج منه، قال الحفيد: "الحقُّ أنَّه يجبُ إدخالُ ما كان مبدوءًا بميم زائدة بغير المفاعلة في حد المصدر؛ لأنه مصدرٌ، وأما تسميتهم له أحيانًا اسم مصدر فتَجَوّز"[(٣)].

ومنه حد ابن هشام للحرف، حيث انتقده الحفيد بعدم انحصار علامات الاسم والفعل بما ذكر من علاماتهما، حتى يكون انعكاس مجموع تلك العلامات علامة للحرف، فكان ذلك قادحًا في اطراد تلك العلامات في الأسماء والأفعال، قال: "الأولى أن يقول: بألا يحسن فيه شيءٌ من علاماتهما؛ لأنَّ العلامات ليست منحصرةً في ما ذكر، ولا يلزمُ من عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات"[(٤)].

وغير هذا من الحدود التي افتقرت لشرط الامتناع[(٥)].

ومما فقد شرط الإيجاز والاختصار، وهو أن يكونَ الحدُّ خاليًا من الزوائد التي لا تفيدُ إدخالا، أو إخراجًا، أو بيانًا لماهية المحدود، وخاليًّا من القيود التي محترزها خارج بقيدٍ آخر أجمع

(١) ينظر: ص١٥١ من هذا البحث.
(٢) وينظر: ص١٦٠، و١٥٣ من هذا البحث.
(٣) ينظر: ص١٥٧ من هذا البحث.
(٤) ينظر: ص١٥٢ من هذا البحث.
(٥) ينظر: ص ١٢٣، ١٥٨ من هذا البحث.

منه، فمن الأول انتقاده زيادة الجد قيد (الحدوث) في حد اسم المفعول، حيث قال: "اسمُ المفعول وإن دلَّ على الحدوث لكن لا فائدة في ذكره في حدِّه؛ لأنَّه ليس من المشتقات ما يَدلُّ على حدثٍ ومفعوله غيره، حتى [يذكر][(١)] لأجل الاحتراز عن شيء آخر، بخلاف اسم الفاعل فإنه يشركه في الدلالة على الحدث [وفاعله][(٢)] أفعل التفضيل والصفة المشبهة، فلا بدَّ من ذكره في حده ليَحترِز عنهما"[(٣)].

فقيد (الحدوث) لم يفد إدخالا، أو إخراجًا، أو بيانًا للماهية.

ومن الثاني انتقاده زياده قيدَيْ (السكون)، و(تلحق الآخر) في حد التنوين، حيث إنَّ مخرجاتهما خارجةٌ بقيد (لا خطًّا)، فهو أجمع منهما في الإخراج، حيث قال: "قوله: (فخرج بقيد السكون النون في (ضيفنٍ) للطفيلي، و(رعشنٍ) للمرتعش): وهي خارجة بقوله: (لا خطًّا)...، وكذلك قوله: (تلحق الآخر) مستغنى عنه؛ لأن ما يُخرجه يخرج بقوله: (لا خطًّا)؛ لأنه مرسومٌ خطًّا"[(٤)].

ومن الرابع أن يكون التمثيل لمخرج بعض القيود خارجًا بغيره من قيود الحد، فالحفيد يشترط للتمثيل لمخرجات الحد ألا يخرجَ المثال بقيد آخر من قيود الحد، وذلك أن خروج المثال بغيره يوهم زيادةً في الحد، ومثال ذلك انتقاد الحفيد تمثيل ابن هشام للمخرج بقيد الدلالة على معنى المعية في حد المفعول معه بـ(جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو قَبلَهُ، أَو بَعدَهُ) إذ إن المثالين لا يفيدان المعية. وذلك أن (عمرٌو) في مثال الجد لم يقع اسما منصوبًا فهو خارج بقيد (الفضلة)، قال الحفيد: "قوله: (وبالرابع نحو: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو قَبلَهُ، أَو بَعدَهُ): قد خرج هذا بقوله: (فضلةٌ)، وكذلك: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)"[(٥)].

حيث إن المثال خارج بقيد (فضلة) المتقدم.

---

(١) في المخطوط (تذكر)، والصواب ما أثبت.

(٢) في المخطوط (وفاعل)، والصواب ما أثبت. ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/٧١.

(٣) ينظر: ص١٥٥ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص١٥١ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص١٧٣ من هذا البحث.

٤.أخطاء في التمثيل:

وهو ما كان الخطأ من الجد في التمثيل للمسألة، أو الخطأ في تقدير المحذوف في المثال، فمن الأول انتقاده تمثيل الجد بـ(زيدٌ قَائمٌ) لما كان مكونًا من كلمتين[(١)].

ومن الثاني انتقاد الحفيد جعل الجد العامل المقدَّر في المشغول عنه في نحو: (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ) من معنى العامل المشغول دون لفظه، فرأى الحفيدُ جعله مما كان العامل المحذوف من لازم معنى العامل المشغول[(٢)].

٥.أخطاء في التعبيرات:

وهي أخطاء أخذها الحفيد على جده في العبارات والتراكيب، وذلك أنه خالف فيها أحد شروط التعبير التالية:

الأول: أن تكون الألفاظ، والعبارات واضحة، غير مبهمة، ولا مُوهمة، ومن ذلك كان منشأ بعض مآخذه على تعبيرات الجد، فقد أخذ عليه في مواضع عدَّة إيهام عبارته، فمن ذلك انتقاده قول الجد: "وعند البصريّين على تقدير مضاف، أي: (ذُو كَذَا)، ولهذا التُزم إفراده وتذكيره"، لإيهامه إنَّ هذا الالتزام واجبٌ عند البصريين وحسب، والصوابُ أنَّه واجبٌ على كل الأقوال، قال: "قوله: (ولهذا أُلتزم إفراده وتذكيره)، إلخ: ظاهره إنما يتأتى على قول البصريين لا الكوفيين، وليس كذلك؛ لأنَّ اِلتزام إفراده وتذكيره يتأتى -أيضًا- على قول الكوفيين؛ لمراعاة أصله من عدم جواز تثنيته وجمعه، وتأنيثه"[(٣)].

الثاني: أن تكون الألفاظ دقيقة، خالية من التَّجَوُّز، والمسامحة، والخطأ، فمن التجويز انتقاده قول الجد بعود الضمير على بعض الخبر؛ لأنَّ الخبر عنده هو العاملُ لا مجموع جملته، فقال: "قوله: (على بعض الخبر):...، يحتملُ أن يكونَ تجوَّزَ في تسميتِه (بعض الخبر)؛ لأنَّه قد

(١) ينظر: ص٢٠٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص٢٢٥ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص١٢٤ من هذا البحث.

قال قبل: إن الخبر العامل"[١].

ومن المسامحة انتقاده وصف الجد اسم الإشارة (أولاء) بالمقصور تارة، وبالممدود أخرى، قال الحفيد: "اعلم أن في قوله: (ممدودًا ومقصورًا) مسامحةً؛ لأنهما من ألقاب المعربات لا المبنيات"[٢].

ومن الخطأ في التعبير تعبير الجد بكمال المماثلة والمغايرة عمَّا يستثنى مما يفيدُ التخصيص من المضاف للمتوغلِ في الإبهام؛ لأنَّ كمالهما إذا كان متعِّددًا لا نقيضَ له أو ضد فإنَّ الإضافة تُفيد التَّخصيص لا التعريف، قال: "قوله: (لا كمالهما): لا يلزم من إرادة كمالهما عدم التعدد لجواز أن يكون المشارك في كمال المماثلة والمغايرة متعددًا فلا يلزمُ من إرادة الكمال التعريف؛ فالأولى أن يقول: إلا إذا وقعا بين الضدين"[٣]، وغير ذلك[٤].

الثالث: أن تكون العبارة مضارعة للحكم، فلا تزيد عنه ولا تنقص، ويظهر هذا في انتقاد الحفيد جدَّه في إطلاقه في مواضع التقييد، أو تقييده في مواضع الإطلاق، فمن الأول انتقاد الحفيد إطلاق الجد وجوب تأنيث الفعل المتصل بفاعله حقيقيِّ التأنيث دون أن يستثني فاعل (كَفَى) المؤنث، قال: "ينبغي أن يستثني فاعل (كَفَى) المؤنث، فإنَّه لا يؤنثُ، نحو: (كَفَى بِهندٍ)، فإن المجرور فاعلٌ، والباءُ زائدةٌ"[٥].

ومن الثاني وهو تقييد الأحكام في موضع الإطلاق، انتقاد الحفيد تخصيصه معنى اللام بالعمل عند الزجاج، قال: "قوله: (لا بمعنى اللام خلافًا للزجاج): الأولى أن يقول: لا بمعنى الحرف؛ ليشمل ما إذا كانت الإضافة بمعنى (من)، فإنَّه أمرٌ متَّفقٌ عليه، ولا كذلك بمعنى (في)، وعلى معنى (في) هذا رأي بعضهم"[٦].

---

(١) ينظر: ص١١٦ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص١١٣ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص١٢٣ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص١٢٥، و١٢٦ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص١٢٩ من هذا البحث.

(٦) ينظر: ص١٣٧ من هذا البحث.

أو بأن يفتقر كلامه إلى الإيجاز، والاختصار، وذلك بأن يكون الكلام خاليًا من الإطالة، أو الاستطراد، فمن الأول: انتقاد الحفيدِ عدَّ الجدِّ الأحكام التي ينوب فيها الفاعل عن نائب الفاعل، وعدم إحالته فيها إلى (باب: الفاعل) طلبًا للاختصار والشمول، حيث قال الحفيد: "لو قال: فينوب عنه في جميع أحكامه، لكان أخصر وأشمل؛ لأنَّه أخلَّ من أحكام الفاعل بحكمين"(١).

ومن الثاني: الاستطراد انتقد الحفيد ذكر ابن هشام (كِلَا) و(كِلتَا) في ما يُقوِّي التَّوكيدَ؛ لأنَّها مما يؤكدُ به(٢).

المطلب الثاني: أخطاء منهجية:

وهي أخطاء وقع فيها الجد في ترتيب عرض المسائل والأبواب، أو في تقسيمها، وكانت الأخطاء من وجهة نظر الحفيد كما يلي:

أولًا: المآخذ المتعلقة بترتيب العرض، وهي عائدة إمَّا إلى عدم تقديمه ما معرفة ما بعده متوقفٌ على معرفته، ومن ذلك انتقاده تقديم ابن هشام (باب: المعرب والمبني) على (باب: الإعراب والبناء) لتوقف معرفة الأول منهما على الثاني، قال الحفيد: "كان اللائق أنْ يذكرَ الإعراب والبناء، ثم يذكرَ المعربَ والمبني؛ لأنَّهما مشتقان من الإعراب والبناء، ومعرفة المشتق موقوفةٌ على معرفة المشتق منه"(٣).

وإمَّا عائدة إلى عدم جمع أحكام المسألة الواحدة في موضعٍ واحد، ولذلك انتقد تأخير الجد موضعين يجب فيهما كسر همزة (إنَّ) حتى مواضع الجواز فيها، قال: "سيذكرُ فيما يجوزُ فيه الأمران (أي: فتح همزة (إن) وكسرها) أنَّه إذا كان المبتدأ قولًا، ولم يخبر عن (إنَّ) بقولٍ يجبُ الكسرُ، وإذا أُخبر عنها بقول، واختلفَ قائلُ القولين، فإنَّه يجبُ الكسر، وهاتان المسألتان كان

(١) ينظر: ص١٢٠ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص١٢٤ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص٣٨ من هذا البحث.

على المصنِّف أن يذكرَهما في قسم ما يجبُ فيه أن تُكسر"[١].

وإمَّا إلى عدم تقديمه المسائل قليلة الأحكام على كثيرة الأحكام والتفصيلات، ويظهر ذلك في أخذه على ابن هشام في (باب: إعراب الفعل) تقديمه ذكر (أَنْ) على (إِذَنْ)، وتأخيرها عن (كَيْ) قال: "كان الأولى أن يذكرها بعد (لَنْ)، أو يؤخِّرها عن (إِذَنْ)؛ لكثرة أحكامها"[٢].

وأن يكون نشر الكلام موافقًا لترتيب اللَّف، بأنَّ يرد الأول على الأول، والثاني على الثاني، وهكذا، ومن ذلك انتقاده قول الجد أن الفعل المضارع معتل الآخر بالإبدال من همزة إذا كان مجزومًا: "يجوز مع الجازم الإثباتُ والحذفُ، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر"؛ لأنه أتى بالنشر على خلاف ترتيب اللف[٣].

ومنه انتقاده قول ابن هشام: "يجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو؛ فالأول كقول بعضهم: (وَبِكَ وَأَهلًا وَسَهلًا)، جوابًا لمن قال له: (مَرحَبًا)، والتقدير: (وَمَرْحبًا بِكَ وَأَهلًا)، والثاني نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾[٤]، أي: (أَنُهمِلُكُم فَنَضرِبُ)".

حيث قدَّمَ الجدُّ ذكر الفاء على الواو، وجاء التمثيل على عكسه، فأخر مثال الفاء عن مثال الواو[٥].

ثانيًا: المأخذ المتعلقة بالتقسيم، وهي إما عائدة إلى عدم تباين الأقسام، فالقسمة يُشترط فيها عدم تداخل أقسامها، وذلك بألا يصدق على أحدها ما يصدق على الآخر، وذلك بألا يجعل الشيء قسيمًا لنفسه، ومن ذلك انتقاده في (باب: الضمير) تقسيم جده ابن هشام

(١) ينظر: ص ٤٠ من هذا البحث.
(٢) ينظر: ص٤١ من هذا البحث.
(٣) ينظر: ص ٣٩ من هذا البحث.
(٤) سورة الزُّخرُف، ٥.
(٥) ينظر: ص٤٠ من هذ البحث.

الضمير البارز إلى متصل ومنفصل، وتقسيم الضمير المستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، فجعل الجد الضمير المتصل في (باب: الضمير) قسمًا من البارز، وفي (باب: العطف) جعل الضمير البارز قسمًا منه، فجعله المقسَّم قسمًا من قسمِهِ[1].

أو يجعل القسم قسيمًا لمقسِّمه[2]، وذلك في انتقاده قول الجد:"والصلة: إما جملة، وشرطُها أن تكون خبريَّة...، ولا يجوزُ أن تكون إنشائية كـ(بِعْتُكَه)، ولا طلبية كـ(اِضْرِبْهُ)، و(لَا تَضْرِبْهُ)"، حيث إنه جعل بعطفه (الطلبية) على (الإنشائية) القسم -وهو الجملة الطلبية- قسيمًا لمقسمه -وهي الجملة الإنشائية-[3].

أو يجعل قسيمه قسمًا منه خلطًا، وذلك في انتقاد الحفيد عدَّ الجد الاستثناء بـ (لا يكون) من الاستثناء بالفعل، حيث إنه قسمٌ من قسيمه الاستثناء بالتركيب[4].

وإما عائدة إلى عدم انضباط تقسيم الشروط، والعلل، والمواضع، ونحوها، وذلك بألا يُضَمَّ في قسمٍ واحدٍ ما تساوت جهة علاقته بالمقسَّم، وأن يُفصل ما خالف ذلك، ويظهر ذلك في انتقاد الحفيد تقسيم الجد أنواع وزن الفعل المعتبرة في منع الصرف في الأعلام إلى ثلاثة أقسام، قسمان منها راجعان إلى أولوية الوزن بالفعل، مع اختلاف جهة الأولوية في كل منهما، ورأى الحفيد أن الأولى جعلهما قسمًا واحدًا من حيث النوع، قال: "الصوابُ جعلُ هذا قِسمًا من القسم الثَّاني، لا قسمًا برأسه؛ لأنَّ المعنى في كلٍّ منهما راجعٌ إلى كون الفعل به أولى، وإن كانت جهةُ الأولوية مختلفةً، وهذا الذي ذكرناه قد فعله غيره"[5].

ومن ذلك -أيضًا- انتقاد الحفيد جعل الجد اسم الجنس المعين قسيمًا لاسم الجنس غير المعين في المواضع التي لا يجوز فيها حذف حرف النداء فيها، ورأى أنَّ الأولى جعلهما قسمًا

(١) ينظر: ص ٤٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص٤٥، و٤٤، و٤٧، و٤٩ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص٤٤ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص٤٧ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص٥٢ من هذا البحث.

واحدًا هو اسم الجنس، فيشمل بذلك المعين منه، وغير المعين[١].

المطلب الثالث: الاضطراب والسهو:

أولا: الاضطرب:

وهي أخطاء وقع فيها الجد نتيجة غفله، كاضطراب قوله في الحدود، والقسمة، والأحكام النحوية والصرفية.

فمما جاء في الحد انتقادُ الحفيد اضطراب الجد في حد المصدر بين بابي (المفعول المطلق)، و(إعمال المصدر) حيث أَخرج من المصدر في الباب الثاني اسم المصدر العَلَمِي، واسم الحدث المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مما لم يكن جاريًا على فعله، ولم يُخرج منه في الباب الأول إلا ما لم يجرِ على فعله[٢].

ومن الاضطراب في القسمة انتقاده تقسيم الجد للضمير، حيث قال في (باب: الضمير): بانقسام الضمير البارز إلى متصلٍ، وإلى منفصلٍ، وبانقسام الضمير المستتر إلى واجب الاستتار، وجائزه؛ وهذا التقسيم مخالفٌ لتقسيمه إياها في (باب: العطف) حيث جعل الضمير البارز والضمير المستتر قسمًا من الضمير المتصل[٣].

ومن الاضطراب في الأحكام خصُّ الجد ما تمتنع إضافة (ذو) إليه بـ(الياء) في (باب: الأسماء الستة)، وإطلاقه في جميع المضمرات في (باب: الإضافة)[٤].

ومنها ما يرجع إلى سهو الجد في التعبير، أو إلى وقوعه في ما سبق أن أخذه على غيره، أو أن يقع في ما فرَّ هو منه، فمن الأول: قول ابن هشام في تمثيله للوصف المؤول بالفعل الذي يسند إلى الفاعل: "المؤول بالفعل، نحو: ﴿مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾[٥]، ونحو: (وَجْهُهُ) في قوله: (أَتَى

(١) ينظر: ص٥٢ من هذا البحث.
(٢) ينظر: ص١٠٩ من هذا البحث.
(٣) ينظر: ص١٠٧ من هذا البحث.
(٤) ينظر: ص٩٨ من هذا البحث.
(٥) سورة النحل، ٦٩.

زَيْدٌ مُنِيْرًا وَجْهُهُ)"، وذلك أن الوصف هو (مُنِيْرًا) لا (وَجْهُهُ)[1]، وهو سهو منه.

ومن الثاني: وقوع الجد ابن هشام في ما أخذه على غيره كأخذه على ابن مالك حين مثَّل بـ(صَهْ)، و(حَيَّهَلْ) لما يخرج من حد فعل الأمر؛ لأنَّ علامة الاسمية فيهما ظاهرة لقبولهما التنوين، وذلك أن الأولى به التمثيل للمُخرَج بما لم تجرِ في لفظه علامة من علامات الاسمية. وهذا الانتقاد الذي وجهه ابن هشام لابن مالك وقع فيه حين مثل بـ(أُوَّهْ)، و(أَفٍّ) لاسم الفعل المضارع[2].

ومن الثالث: وقوعه في ما فرَّ منه، وذلك في قول الجد في الموصول الاسمي من (باب: الموصول): "للمفرد المذكر (الذي) للعالِم وغيره، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾[3]".

فما فرَّ منه عند استبداله لفظ (العاقل) بـ(العالم) وقعَ فيه بقوله: (مُذكر)؛ لأن الله تعالى كما لا يوصف بعاقل، لا يوصف بالتذكير[4].

المطلب الرابع: الإغفال وترك الاستقصاء:

وأخطاء الإغفال ناتجة عن إغفال الجد ما يجب عليه ذكره، كحد بعض المصطلحات، وكمسائل بعض الباب وأحكامها، وإغفاله بعض الشروط، والأقسام، والمواضع في بعض المسائل، ويمكن حصرها بالأمور التالية:

الأول: ضرورة حد المصطلحات، سواءً أكان المصطلحُ مصطلحَ الباب، أم مصطلحًا فيه، فمن إغفال الجد حد مصطلح الباب إغفالُه حد (باب: المفعول له)[5]، وإغفاله حد (باب: التوكيد)[6].

(١) ينظر: ص١٢٠ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص٢٠٩ من هذا البحث.

(٣) سورة الزُّمَر، ٧٤.

(٤) ينظر: ص١١٤ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص٨٥ من هذا البحث.

(٦) ينظر: ص٨٦ من هذا البحث.

ومن إغفالِ حد المصطلحات المذكورة في الباب إغفالُه حد الاسم، والفعل، والحرف من (باب: الكلام، وما يتألف منه)[١]، وإغفال حد الموصول الاسمي[٢].

الثاني: ضرورة استقصاء مسائل الأبواب، فالحفيد يرى ضرورة الاستقصاء حتى ما لا يترتب على عدم ذكره محذورٌ، ومن ذلك انتقاده إغفال الجد مسألة حذف المنعوت وجوبًا[٣].

ومن ذلك -أيضًا- انتقاده عدم ذكر الجد الأقوال في إضافة أول لفظي المركب إلى ثانيهما في (باب: ما لا ينصرف)[٤].

الثالث: ضرورة استقصاء أقسام المسألة التي يتناولها، ومواضعها، وشروطها، ومن ذلك انتقاده إغفال الجد قسمًا مما يلزم الصَّدرية، وهو المقترن بلام الابتداء[٥]، وإغفاله قسمًا من المركَّب، وهو ما تضمن معنى الحرف[٦].

ومنه -أيضًا- انتقاده إغفال الجد مواضعَ مما يجبُ فيه كسر همزة (إنَّ)[٧]. وعدم استقصاء الشروط كانتقاده إغفال الجد اشتراط عدم كون الاسم معربًا بالحرفين لجمعه جمعًا مذكَّرًا سالمًا، قال: "بقيَ عليه من الشروطِ أن يقولَ: وألا يكون معربًا بحرفين، كما في (التسهيل)؛ ليحترز عن المسمى بـ(زَيْدَينِ)، و(زَيدِينَ)، واثنين، وعشرين، ونحوها"[٨].

ومنه إغفاله شرطًا من شروط ترجيح اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاستثناء المتصل، قال: "لا بدَّ أن يقيِّدَ اختيارَ البدلِ بقيدين آخرين أيضًا، بأن يقولَ: غيرُ مردُودٍ به كلامٌ تضمَّن معنى الاستثناء، وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه، واحترز بالقيد الأول عن نحو: (مَا قَامَ القَومُ إلا زَيدًا)، ردًّا على من قال: (قَامَ القَومُ إلا زَيدًا)، فإن النصب هنا هو المختارُ عند قصد

(١) ينظر: ص٨٣ من هذا البحث.
(٢) ينظر: ص٨٥ من هذا البحث.
(٣) ينظر: ص٨١ من هذا البحث.
(٤) ينظر: ص٨١ من هذا البحث.
(٥) ينظر: ص٦٠ من هذا البحث.
(٦) ينظر: ص٥٩ من هذا البحث.
(٧) ينظر: ص٦١ من هذا البحث.
(٨) ينظر: ص٧٣ من هذا البحث.

التطابق بين الكلامين، وبالثاني: عن نحو: (مَا جَاءَنِي أَحدٌ حِينَ كُنتَ جَالِسًا هنا إلا زَيدًا)، فإنَّ البدلَ فيه غيرُ مختار؛ لأنَّ البدل إنما كان مختارًا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه، ومع التراخي لا يظهرُ التطابق، نصَّ على هذين القيدين الرضي"[1].

ويدخل فيه ما غفل الجد عن ذكر وجه مما يحمل الكلام عليه، ومنه أخذه على الجد إغفاله وجهًا ثالثًا مما يؤول به المصدر الواقع نعتًا[2].

(١) ينظر: ص٧٤ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص٧٦ من هذا البحث.

المبحث الثالث: مصادره في الأخذ على الجد.

تعددت المصادر التي نقل عنها الحفيد فبلغ مجموع ما أفاد منه في الحاشية ستة وأربعين مصدرًا، تنوعت بين مصنفات لغوية، فنقل عن ثعلب، وعن ابن السكيت في (إصلاح المنطق) وعن الجوهري في (الصحاح).

ومصنفات نحوية وصرفية متونًا، وشروحًا، وحواشي، كـ(الكتاب لسيبويه)، و(الكافية لابن الحاجب)، و(التسهيل لابن مالك)، و(اللباب للإسفرائيني). ومن الشروح (شرح الكتاب للسيرافي)، و(النكت في تفسير الكتاب للأعلم)، و(شرح الجمل لابن عصفور)، و(شرح الفصول لابن إياز)، و(شرح الكافية للرضي)، و(العباب لسيد عبدالله الحسيني). ومن الحواشي التي أفاد منها: (حاشية ابن هشام على التسهيل)، و(حاشية الدماميني على المغني).

وكذا كتب المسائل والأمالي، كـ(المسائل البغداديات)، و(أمالي ابن الشجري)، و(أمالي ابن الحاجب). واعتمد -أيضًا- على كتب تفسير القرآن الكريم، كـ(معاني القرآن للفراء)، و(الكشاف للزمخشري).

وهو في ما أفادهُ من تلك المصادر يُصرّح أحيانًا بالمصدر الذي نقل عنه، لا يُصرّح في أحيان أخرى، والحديث عن مصادره في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: المصادر التي صرَّح بها:

والمصادر التي صرَّح الحفيد بالنقل عنها تنقسم إلى قسمين:

أولا: العلماء:

-**سيبويه:** وهو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، حارثيٌّ بالولاء، إمام نحاة البصرة، صنَّف (الكتاب)، توفي سنة ١٨٠هـ[1].

وكان الحفيد محتفلا بأقوال سيبويه وآرائه، فأفاد منه في الأخذ على الجد في خمسة

(١) ينظر: أعلام للزركلي ٨١/٥.

مواضع[1]، منها الخلاف في العطف بالرفع على (أن) المفتوحة[2]، ومنه -أيضًا- قوله: "قوله: (وهو ما تغيَّرت فيه صيغة الواحد): بقي أن يقول لفظًا أو تقديرًا، ليدخل فيه نحو: (فُلك)، و(هِجان)، و(دِلاص)، فالمفردُ نظيرُ (قُفْل)، و(كِتَاب)، والجمعُ نظيرُ (أُسْد)، (جِمَال)، وهذا مذهب سيبويه"[3].

وقد يأخذ الحفيد آراءه من غير كتابه، وذلك بأن ينقلها عن (شرح الكافية للرضي)[4]، أو بواسطة (المغني)[5].

- **المبرد**: وهو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالي الأزدي، من آثاره: (الكامل)، و(المذكر والمؤنث)، و(المقتضب)، توفي سنة ٢٨٦هـ[6].

وقد نقل عنه الحفيد في موضع واحد، وذلك في انتقاد خلط الجد ابن هشام بين قول سيبويه وقول المبرد والسيرافي في نيابة النوع عن المصدر[7].

- **ابن كيسان**: وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، من كتبه: (المهذب)، و(غلط أدب الكاتب)، و(معاني القرآن)، و(المختار في علل النحو)، توفي سنة ٢٩٩هـ[8].

ولم يُحل الحفيد ما ينسبه إليه إلى أحد كتبه، أو يصرِّحْ بنقل آرائه عن أحد من النحاة، وقد أفاد منها في الأخذ على جده في مسألتين[9]، إحداهما حكم تثنية لفظ (النفس) و(العين) من (باب: التوكيد) حيث قال: "واعلم أن ما ذكره هنا من جواز تثنية (النفس) و(العين) في

(١) ينظر: حاشية الحفيد ١٠٨/١، و١٩٧/١، و٢٩٩/١، و٧٥، ب، و٨٦، ب.
(٢) ينظر: حاشية الحفيد ١٩٨/١.
(٣) ينظر: حاشية الحفيد ٨٦، ب، وينظر الكتاب: ٣/ ٥٩١، و٦٣٩/٣.
(٤) ينظر: حاشية الحفيد١٠٨/١.
(٥) ينظر: حاشية الحفيد ٧٥، ب.
(٦) ينظر: أعلام للزركلي ١٤٤/٧.
(٧) ينظر: حاشية الحفيد ٢٩٩/١، وينظر رأي المبرد في الأصول ١٦٠/١، وشرح الكافية للرضي ٢٩٩/١.
(٨) ينظر: أعلام للزركلي ٣٠٨/٥.
(٩) حاشية الحفيد ٦٢، ب، و ٦٣، أ.

التأكيد لم يجوّزه إلا ابن كيسان سماعًا عن بعض العرب"[1].

- **السيرافي**: وهو أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، ألَّفَ: (شرح كتاب سيبويه)، و(الإقناع)، و(أخبار النحويين البصريين)، و(صنعة الشعر)، توفي سنة ٣٦٨هـ[2].

وقد استفاد منه الحفيد في الاعتراض على جده ابن هشام في موضعين[3]، وذلك في انتقاده خلط الجد بين قول سيبويه، وقول المبرد والسيرافي، حيث قال: "اعلم -أيضًا- أنَّ (القُرفُصَاءَ)، و(الصَّمَاءَ)، و(القَهْقَرى) منصوباتٌ على أنَّها صفاتُ موصوفٍ محذوف عند المبرد والسيرافي، وعلى أنَّها مصادرُ غير نائبة عن شيء عند سيبويه، إذا تقرَّرَ هذا فتقول: إنْ بنينا على قولهما فكانَ على المصنِّف أن لا يذكرَ (القُرفُصَاءَ)، و(القَهْقَرى) في قِسمٍ قَسِيمٍ لـ(لصَّمَاءَ)، وإنْ بنينا على مذهب سيبويه فلا يصحُّ التَّمثيلُ بـ(القُرفُصَاءَ)، و(القَهْقَرى) لما هو نائبٌ عن المصدر؛ لأنَّه يرى أن لا نيابة أصلًا"[4].

- **أبو علي الفارسي**: وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، من مؤلفاته: (تعاليق على سيبويه)، و(الحجة)، و(جواهر النحو)، و(الإغفال)، و(المقصور والممدود)، و(المسائل الشيرازية)، توفي سنة: ٣٧٧هـ[5].

وقد نقل عنه في الاعتراض على ابن هشام الجد في موضع واحد، وذلك في الخلاف في مسألة اشتراط الاختصاص في الاسم المشغول عنه إذا كان نكرة[6].

- **ابن الشجري**: وهو هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات، الشريف، المعروف بابن الشجري: من أئمة العلم باللغة، والأدب، وأحوال العرب. مولده ووفاته ببغداد. كان نقيب الطالبيّين بالكرخ، له: (الأمالي)، و(ما اتَّفق لفظه واختلف معناه)، و(شرح اللُّمع)،

(١) حاشية الحفيد ٦٢، ب، وينظر: رأي ابن كيسان في شرح الكافية للرضي ٣٦٩/٢.
(٢) ينظر: أعلام للزركلي ١٩٥/٢.
(٣) حاشية الحفيد ١٩٨/١، و٢٩٩/١.
(٤) حاشية الحفيد ٢٩٩/١، ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٦٦/١.
(٥) ينظر: أعلام للزركلي ١٨٠/٢.
(٦) ينظر: حاشية الحفيد ٢٦٤/١. ينظر: والإيضاح العضدي ٣١.

و(شرح التصريف الملوكي)، توفي سنة: ٥٤٢هـ[١].

وقد نقل عنه الحفيد في موضع واحد وذلك في الخلاف في اشتراط الاختصاص في الاسم المشغول عنه إذا كان نكرة[٢].

-**ابن إياز**: وهو أبو محمد حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، له (قواعد المطارحة)، و(المحصول في شرح الفصول) توفي سنة: ٦١٨هـ[٣].

وقد أفاد منه الحفيد في الأخذ على جده في موضعين[٤]، أحدهما في انتقاد ما حكاه الجد من ترجيح تثنية لفظ (النفس) و(العين) على إفرادهما عند غير ابن مالك، قال: "واعلم أن ما ذكره هنا من جواز تثنية (النفس) و(العين) في التأكيد لم يجوِّزه إلا ابن كيسان سماعًا عن بعض العرب، وكذلك الرضي، وابن إياز، وأما من عداهم فقال بالمنع"[٥].

- **ابن الحاجب**: وهو أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، يعرف بابن الحاجب، صنَّف: (الكافية) في النحو، و(الشافية) في الصرف، و(الإيضاح في شرح المفصل)، وغيرها، توفي سنة: ٦٤٦هـ[٦].

أفاد منه الحفيد في انتقاد جده ابن هشام في ستة مواضع[٧]، وقد احتفل الحفيد بأقواله، ومن ذلك استشهاده بقول ابن الحاجب في مسألة الخلاف في العطف على (أن) بالرفع[٨].

- **رضي الدين الإستراباذي**: وهو محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي، من آثاره: (شرح الشافية لابن الحاجب)، و(شرح الكافية لابن الحاجب)، توفي سنة: ٦٨٦هـ[٩].

---

(١) ينظر: أعلام للزركلي ٧٤/٨.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد ٢٦٥/١.

(٣) ينظر: أعلام للزركلي ٢٣٤/٢.

(٤) ينظر: حاشية الحفيد ٦٣، أ، و٧٢، ب.

(٥) حاشية الحفيد ٦٣، أ، وينظر: المحصول في شرح الفصول ٦٦٧، وشرح الكافية للرضي ٣٦٩/٢.

(٦) ينظر: أعلام للزركلي ٢١١/٤.

(٧) ينظر: حاشية الحفيد ١٠٨/١، و١٩٨/١، و٢٩١/١، و٢٩٢/١، و٦٦،ب، و٧٣، ب.

(٨) ينظر: حاشية الحفيد ١٩٨/١. وينظر: أمالي ابن الحاجب ١٥٩، و١٨٢.

(٩) ينظر: بغية الوعاة ٥٦٧/١، وشذرات الذهب ٦٩١/٧، ومعجم المؤلفين ١٨٣/٩.

يعدُّ شرح رضي الدين للكافية من أهم المصادر التي أفاد منها الحفيد في مآخذه واعتراضاته على جده ابن هشام بعد مؤلفات ابن هشام نفسه، حيث نقل عنه في الأخذ على الجد في تسعة مواضع(١).

ومن ذلك قول الحفيد: "قوله: (المقدَّر بأَنْتَ): ليس بجيدٍ، بل الصواب أن يقول: المفسَّر في المعنى بـ(أَنْتَ)، أو المؤَكَّد إذا أُرِيد توكيده بـ(أَنْتَ)، وما أشبه ذلك، وقال الرضي: قول النُّحاة: إن الفاعل في نحو: (زيدٌ ضربَ)، و(هندٌ ضربَتْ)، (هو) و(هي)؛ لضيق العبارة عليهم؛ لأنَّه لم يوضع لهذين الضميرين لفظٌ، فعبَّروا عنهما بلفظ الضمير المنفصل؛ لكونه مرفوعًا مثل ذلك"(٢).

وكان الحفيد شديدَ الاحتفال بأقوال الرضي وآرائه، فقدمها في مواضع عدَّة دون أن يتكئ على أصل في ترجيحها، يظهر ذلك في ردِّ ما نسبه الجد إلى سيبويه من القول بأن أداة التعريف الألف واللام بمجموعهما، وأن الهمزة فيها للوصل، لمخالفة ذلك قول الرَّضي، حيث قال: "قوله: (وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه): قال ابن الحاجب: (وما عُرِّف باللام)، قال الرضي: (هذا مذهبُ سيبويه، أَعني أنَّ حرف التعريف هي اللام وحدها، والهمزة للوصل، فتحت مع أنَّ أصل همزات الوصل الكسر؛ لكثرة استعمال لام التعريف)...، وهذا صريحٌ في أنَّ أداة التعريف عند سيبويه اللام وحْدَها، خلافًا لصريح كلام المصنِّف، مع أن القول بأن المجموع أداة التعريف، والهمزة زائدة غير ظاهر"(٣). فرد قول الجد لمخالفته قول الرضي.

- **ابن مالك الجياني**: وهو أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، اتسم بغزارة الإنتاج، من مؤلفاته: (تسهيل الفوائد) وشرحه، و(شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح)، و(الكافية الشافية) وهي أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، وشرحها،

(١) ينظر: حاشية الحفيد ١/٥، و١/١٠٨، و١/٢٧٦، و١/٢٩٠، و١/٢٩٢، و١/٣٢٩، و١/٣٥٦، و٦٢/ب، و٧١/أ.

(٢) حاشية الحفيد ١/٥، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٤١٣.

(٣) حاشية الحفيد ١/١٠٨، وينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٤٠.

وخلاصتها، و(لامية الأفعال)، و(عدة الحافظ وعمدة اللافظ)، توفي سنة ٦٧٢هـ[١].

أفاد الحفيد من ابن مالك في الأخذ على جده في تسعة مواضع من الحاشية، حرص الحفيد فيها على الإحالة إلى الكتاب الذي أخذ منه قوله، إلا في ثلاثة مواضع اكتفى فيها بعزو رأيه إليه[٢]، فقال: "قوله: (في ست مسائل): سيذكر بعد ذلك أن الحال المؤكدة لمضمون الجملة يجبُ تأخيرها عنها؛ فيرد عليه إذا قلنا: إن العامل الجملة، كما هو رأي ابن مالك"[٣].

وقال في الموضع الآخر: "نصَّ على ذلك ابن مالك، فإنه قال: وحكم التوكيد وعطف البيان حكمُ المعطوف والمعطوف عليه بعد استكمال الخبر، يجوز رفعه"[٤].

وهما في (شرح التسهيل) له.

- **ابن الناظم**: وهو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، له: (شرح الألفية) المعروف بـ(شرح ابن النَّاظم)، و(المصباح)، و(شرح لامية الأفعال)، توفي سنة ٦٨٦هـ[٥].

والحفيد شديد الاحتفال بآراء ابن الناظم، فجاء شرحه للألفية في مقدمة المصادر التي أفاد منها في الحاشية، فنقل عنه في خمسة وعشرين موضعًا من الحاشية، ثلاثة منها في الأخذ على الجد ابن هشام[٦]، منها انتقاده قول ابن هشام بوجوب نصب الاسم المشغول عنه إذا ولي ما يختصُّ بالفعل، واستشهد بكلام ابن الناظم، قال: "قوله: (فيجب النَّصبُ إذا وقعَ الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل):...، قال ولده (أي: ابن الناظم) مثاله: (إنْ زَيدًا رَأَيْتَهُ فَاضرِبْهُ)، و(وحَيْثُمَا عَمْرًا رَأَيْتَهُ فَأَهِنْهُ)، و(هَلَّا زَيدًا كَلَمْتَهُ)، فهذا ونحوه مما ولي أداة شرط، أو تحضيض، أو غير ذلك مما يختصُّ بالفعل، لا يجوز رفعه بالابتداء؛ لئلا يخرج ما وضعَ على

(١) ينظر: أعلام للزركلي ٦/٢٣٤.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد ١/١٢٤، و١/٣٤٧، ٧٥، ب.

(٣) حاشية الحفيد ١/١٢٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٢.

(٤) حاشية الحفيد ١/١٢٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٢.

(٥) ينظر: أعلام للزركلي ٧/٣١.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد ١/١٩٢، و١/٢٦٤، و١/٢٦٦.

الاختصاص بالفعل عن اختصاصه، ولكن قد يرفع بفعل مضمر مطاوع للظاهر"[1].

- **ابن هشام الأنصاري**: صاحب الشرح وهو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، المعروف بابن هشام، والمتوفى سنة ٧٦١هـ[2].

كان الحفيد معتنيًا بمقارنة ما قاله الجد في (أوضح المسالك) بما قاله في غيره من مؤلفاته، فأفاد منها في انتقاده والاعتراض عليه، وجاء في مقدمتها (مغني اللبيب) وقد يُصرحُ في بعض المواضع بالنقل عن الجد دون أن يحيل إلى (المغني)، وهو يريده، وذلك في نحو قوله: "قد قال المصنِّف في غير هذا الكتاب: (إن التقدير: يَزْعُمُونَ أَنَّهُم شُرَكَاء، وهو أولى): لأنَّ المصنِّف قدَّم أن الغالب على (زَعَمَ) أن تدخل على (إنَّ) أو (أَنَّ) وصلتها)، وعند التقدير يقدر الكثير الشائع في الاستعمال"[3]. وأراد بالكتاب (المغني).

وقد يريد بالكتاب (شرح الشذور)، وذلك في نحو قوله: "لم يحد التوكيد في هذا الكتاب، وحده في غيره: بأنَّه تابعٌ يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وأما قوله بعد: (وإمَّا التوكيد)، إلخ، فليس حدًّا للتوكيد، بل لقسمٍ منه"[4].

ثانيًا: الكتب:

ويعد (التسهيل) وشرحه لابن مالك، و(اللُّباب للإسفرائيني)، و(شرح الكافية للرضي)، و(العباب) بالإضافة إلى مصنفات ابن هشام -لا سيما (المغني)- أهم المصادر التي اعتمد عليه الحفيد في الأخذ والاعتراض على جده. والحفيد ثقةٌ في ما ينقله من أقوال النحاة وآرائهم، ودونك الكتب التي أفاد منها، وصرَّح بالرجوع إليها:

- (**شرح الفصول لابن إياز**): وقد أفاد الحفيد من ابن إياز في الأخذ على جده في موضعين[5]، أحال في أحدهما إلى (شرح الفصول)، حيث قال: "وأمَّا ابن إياز فقال في (شرح

(١) حاشية الحفيد ٢٦٦/١، وينظر: شرح الألفية ابن الناظم ١٧٣.

(٢) ينظر: أعلام للزركلي ١٤٧/٤.

(٣) حاشية الحفيد ٢٢٦/١، وينظر: مغني اللبيب ٣١٢/٢.

(٤) حاشية الحفيد ٦٢، ب، وينظر: شرح شذور الذهب ٣٧٤.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد ٦٣، أ، و٧٢، ب.

الفصول): وإذا أَضَفتَ (معدي كرب) أَسكنت ياءه في النصبِ -أيضا -كما سكَّنْتها مع التركيب، ثم قال: ومنهم من يَصرف (كرب) لأنَّه مذكَّرٌ، ومنهم من لا يصرفه لأنه يراه مؤنثًا. انتهى"[(١)].

- (**تسهيل الفوائد وشرحه**)[(٢)]: لابن مالك الجياني.

وكان الحفيد معتنيًا بمقابلة أقوال جده ابن هشام في (أوضح المسالك) بما قاله ابن مالك، لا سيما أقواله في (التسهيل)، وقد سبق القول بأن الحفيد نقل عن ابن مالك في الاعتراض على ابن هشام في تسعة مواضع، خمسةٌ منها نقلًا عن (التسهيل)[(٣)]، ومن ذلك قوله: "بقيَ عليه من الشروطِ أن يقولَ: وألا يكون معربًا بحرفين، كما في (التسهيل)؛ ليحترز عن المسمى بـ(زَيْدَينِ)، و(زَيدِينَ)، واثنين، وعشرين، ونحوها"[(٤)].

وقد أفاد الحفيد من (شرح التسهيل) في نقل آراء النحاة، ومن ذلك نقله عن (الأنموذج) للزمخشري في الاعتراض على قول الجد بأن (لن) لا تفيد تأبيدًا ولا تأكيد النفي، حيث قال: "قوله: (ولا يقتضي تأبيد النفي)، إلخ: قال ابن مالك: (قول الزمخشري في (أنموذجه): (لن) لتأبيد النفي ضعيفٌ، وحمله عليه اعتقادُهُ الباطلُ، و[أن لا يُرى][(٥)] الله -جعلنا الله من أهل الرؤية-). وهذا الذي قاله ابنُ مالك ضعيفٌ؛ لأنَّ الحاملَ له على نفي [الرؤية][(٦)] كون (لن) لتأبيد النفي، لا أن اعتقاده عدم الرؤية ألجأهُ إلى هذا...، فالحق أنها لتأبيد النفي كما ذكره الزمخشري"[(٧)].

---

(١) حاشية الحفيد ٧٢، ب، وينظر: المحصول في شرح الفصول ٨٨.

(٢) سبق ترجمته ص (٣٧١) من هذا البحث.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد ١/٤٣، و١/١٩٧، و١/٢٥٦، و١/٢٧٦، و١/٢٨٤.

(٤) حاشية الحفيد ١/٤٣، وينظر: التسهيل ١٣.

(٥) في المخطوط (وأن لا يري أن يري)، والصواب ما أثبت.

(٦) في المخطوط (الرؤاية)، والصواب ما أثبت.

(٧) ينظر: حاشية الحفيد ٧٥، أ. ينظر: شرح التسهيل ٤/١٤، وينظر: الأنموذج ٣٢، وابن الناظم في إتمامه (شرح التسهيل) لأبيه قد صرح بالنقل عن (شرح الكافية الشافية) ١/١٥٣١، قال: "ثم أشرت إلى ضَعف قول من رأى تأبيد النفي بـ(لن)، وهو الزمخشري في (أنموذجه) وحامله على ذلك اعتقاده أن الله -تعالى- لا يرى، وهو اعتقاد =

- (**شرح الكافية الشافية لابن مالك**): وأفاد منها الحفيد في مآخذه على جده في موضع واحد، قال: "قوله: (جاز إعمال أيّهما شئت باتفاق): في (شرح الكافية لابن مالك): أن الكوفي لا يجوّز إعمال الثاني إذا كان في الأول ضمير مرفوع تجنبًا للإضمار قبل الذكر للمفسَّر، وفيه تخالفٌ مع قول المصنِّف: جاز إعمال أيهما شئت باتفاق"(١).

- (**ألفية ابن مالك**): وقد نقل منها الحفيد في موضع واحد، حيث قال: "قوله: (فيجبُ النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل)، إلخ: وقال ابن مالك:

والنّصبُ حَتْمٌ إنْ تلا السَّابِقُ ما يَخْتَصُّ بالفعلِ ك(إنْ) و(حَيْثُمَا)" (٢).

- (**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**): للجد ابن هشام الأنصاري.

يعد (المغني) أكثر مصنفات الجد التي أفاد منها الحفيد في مآخذه واعتراضاته عليه، فنقل عنه في سبعة مواضع(٣)، ومن ذلك قوله: "قوله: (أو معرفة) يقتضي أنَّ (أَلْ) فيها حرفُ تعريفٍ، وفي (باب: الموصول) قال ما يَقتضي كون (أَلْ) فيها اسمًا موصولًا، والحقُّ ما ذكره هنا، كما صرَّحَ به في (المغني)"(٤).

وقوله: "يردُ عليه الخبر المقترن باللام، فإنه يجب تقدمه معها. قال في (المغني) في الباب الرابع عند الكلام على أقسام العطف: (إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدَّم، نحو: (لَقَائِمٌ زَيْدٌ)"(٥).

وكان (المغني) مصدرًا للحفيد ينقل عنه أقوال النحاة وآراءهم، فنقل منه عن سيبويه في

=

باطلٌ بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ- أعني ثبوت الرؤية- جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها".

(١) حاشية الحفيد ٢٩١/١، وينظر: شرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد ٢٦٦/١، وينظر: الألفية ٢٧.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد ١٢٠/١، و١٣١/١، و٢٠٠/١، و٢٤١/١، و٢٥٤/١، و٥٨، ب، و٨٢، ب.

(٤) حاشية الحفيد ٥٨، ب، وينظر: مغني اللبيب ٩١/١.

(٥) حاشية الحفيد ١٣١/١، وينظر: مغني اللبيب ١٤٨/٢.

موضع واحد، وقد نقل منه عن الأخفش الأوسط[١]. ونقل منه عن ابن عصفور في (المقرَّب) في موضع واحد، حيث قال عن زيادة (أنْ): "في (مقرَّب) ابن عصفور: أنَّها في هذا حرفٌ جِيء به لربط الجوابِ بالقسمِ، وأنَّ زيادتها بين الكاف ومخفوضها نادرةٌ، وأنَّها تزادُ بعد (إذا) كقوله[٢]:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا [أَنْ][٣] كَأَنَّهُ مُعَاطي يَدٍ فِي لُجَّةِ الماءِ غَامرُ"[٤].

- (**شذور الذهب في معرفة كلام العرب**): للجد ابن هشام الأنصاري.

وقد نقل عنه الحفيد في الأخذ على الجد في أربعة مواضع[٥]، صرَّح فيها بالنقل عنه، ومن ذلك قوله: "قوله: (نحو: (نصحتُهُ)، و(شَكَرْتُهُ)) ذكر في (شرح الشذور) تبعًا لابن مالك في (التسهيل) أن هذين الفعلين مما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، فعلى هذا لا يكون منصوبًا مع عدم الحرف سماعيًّا، بل قياسيًّا، فهو مخالفٌ لما هنا"[٦].

وقوله: "قوله: (وإذا وقع بعد ليس)؛ ليحترز به عمَّا إذا وقعت بعد (لا)، فإنَّه لا يثبُتُ لها الحكمُ، صرَّح بذلك في (شرح الشذور)[٧]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا الحكمَ يثبتُ لها نُعتت بـ(ليس) أم (لا)"[٨].

- (**أوضح المسالك**): للجد ابن هشام الأنصاري.

حيث وازن الحفيدُ أقوال ابن هشام ببعضها سواء أكانت في باب واحد، أم في أبواب مختلفة، وقد ظهر ذلك جليًّا في مبحث الاضطراب، ومنه انتقاده عدم استقصاء الجد الألفاظ

(١) حاشية الحفيد ٧٥، ب.

(٢) سبق تخريجه ص٧٠ من هذا البحث.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط، وهو موضع الشاهد.

(٤) حاشية الحفيد ٧٥، ب، وينظر: المقرب ٢٠٥/١.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد ١٨٥/١، و٢٥٤/١، و٢٨٣/١، و٥٤، ب.

(٦) حاشية الحفيد ٢٨٣/١، وينظر: شذور الذهب ٣١٧.

(٧) ينظر: وشرح شذور الذهب ١١٥.

(٨) حاشية الحفيد ٥٤، ب، وينظر: وشرح شذور الذهب ١١٥.

الملحقة بالمثنى في الإعراب، قال: "كان ينبغي أن يذكر من الملحقات -أيضًا- بالمثنى ما سُمِّي به منه، كما ذكره في جمعي التصحيح"[(١)]. وقوله: "وكان الأولى أن يقول هنا كما قال في وجوب تقديم المبتدأ، ونصُّه: (أن يكون المبتدأ مستحقًّا للتصدير، إما بنفسه أو بغيره، إما متقدمًا أو متأخرًا)"[(٢)]. وغير ذلك[(٣)].

- (**اللباب في علم الإعراب**): لمحمد بن محمد بن أحمد الإسفرائيني، من آثاره: (لباب الإعراب)، و(لب اللباب)، و(فاتحة الإعراب)، و(رسالة في الجملة الخبرية)، توفي سنة ٦٨٤هـ[(٤)].

وقد أفاد منه الحفيد في الأخذ على جده ابن هشام في أربعة مواضع[(٥)]، منها انتقاده تقسيم اسم الجنس في مسألة حكم حذف حرف النداء إلى قسمين، ورأى أن الأولى أن يجعل القسمين قسمًا واحدًا كما صنعَ الإسفرائيني، حيث قال: "قال في (اللباب): (ويجوزُ حذفُ حرف النداء إلا من اسم الجنس)...، وعلى هذا فكان الأولى بالشيخ أن يقول: (واسم الجنس)، من غير أن يَضمَّ إليه شيئا آخر؛ لأنَّه يكونُ شاملًا لهذا القسم والقسم الذي يذكره بعدُ، ويعدَّ الأقسام السبعة، ويُنبِّه على أنَّ الكوفيين يُخالفون في القسم الثاني من اسم الجنس"[(٦)].

- (**المساعد على التسهيل**): لعبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، المعروف بابن عقيل، من آثاره: (شرح ألفية ابن مالك)، و(المساعد في شرح التسهيل)، وغيرهما، توفي سنة ٧٦٩ هـ[(٧)].

وقد أفاد منه الحفيد في الأخذ على ابن هشام في موضع واحد، قال فيه: "قوله:

---

(١) حاشية الحفيد ٣٤/١، وينظر: أوضح المسالك ٥٣/١.

(٢) حاشية الحفيد ١٣١/١، وينظر: أوضح المسالك ٢١٠/١.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد ٣٠/١، و٤٢/١، و١٢٧/١، و١٣٢/١، و٣٤٦/١.

(٤) ينظر: أعلام للزركلي ٣١/٧.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد ١٩٨/١، و٢٠٧/١، و٦٦، ب، و٧٣، ب.

(٦) حاشية الحفيد ٦٦، ب، وينظر: اللباب للإسفرائيني ٩٣.

(٧) ينظر: أعلام للزركلي ٩٦/٤.

(باتفاق) نظرٌ؛ ولذلك قال في (المساعد): (ذهب أبو الحسن إلى أنَّك إذا أدخلت (مُذ)، و(مُنْذُ) على جملة مطلقًا فهما مبتدآن، والخبر زمن مقدر؛ لأنَّهما عنده لا يدخلان إلا على الزمان)"[(١)].

- (**العباب في شرح اللباب**) **لنقره كار**: وهو عبدالله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، المعروف بالنُّقْرَه كار، ولقبه الحفيد في الحاشية بـ(السيد عبدالله)، له (شرح التسهيل)، و(شرح الشافية لابن الحاجب)، و(شرح لب الألباب)، و(العباب في شرح اللباب)، توفي سنة ٧٧٦هـ[(٢)].

ويُعدُّ (العباب في شرح اللباب) من المصادر الرئيسة في الحاشية، حيث نقل عنه الحفيد في سبعة وعشرين موضعًا، أربعة منها في المآخذ[(٣)]، واختلفت عبارات الحفيد في الإحالة عليه، ومنها: (قال شَارح اللُّباب)، و(نقلَ شارحُ اللُّباب)، و(قالَ السَّيدُ في الشَّرح)، و(إن السَّيد عبد الله قال في الشرح).

ومن ذلك قول الحفيد: "قوله: في (مُذ)، و(مُنْذُ): (ظرفان باتِّفاق): قال في (شرح اللُّباب) في (باب: الإضافة)[(٤)]: إن بعضهم ذكر أن (مُذ)، و(مُنْذُ) يقعان مبتدأين، والجملةُ بعدهما مضافٌ إليها الزمانُ مقدّرًا، وهو الخبر، والتقديرُ في قولك: (مَا رَأَيتُهُ مُذْ دَخَلَ الشِّتَاءُ): أوَّل المدَّة، أو جميعها زمان دخول الشتاء. ففي قوله: (باتفاق) نظرٌ"[(٥)].

- (**شرح اللُّب**) **لنقره كار** أيضًا: ونقل عنه في موضعٍ واحدٍ، وذلك في انتقاده إغفال ابن هشام تفصيل أحكام في إعراب ثاني المركبين، قال: "قوله: (وقد يُضافُ أوَّلُ جزأيه إلى ثانيهما): أي يُعربُ الأوَّلُ إعراب المُتضايفين، وأما الثاني فقد قال السيد عبدالله في (شرح

(١) حاشية الحفيد ٥١، ب، وينظر: المساعد لابن عقيل ٥١٢/١.

(٢) ينظر: أعلام للزركلي١٢٦/٤.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد ٥١، ب، و٥٥، أ، و٦٦، ب، و٨٨، ب.

(٤) ينظر: العباب في شرح اللباب ٤٢٢.

(٥) حاشية الحفيد ٥١، ب، ينظر: العباب في شرح اللباب ٤٢٢.

اللُّب): إنَّا إذا أضفنا الأولَ إلى الثاني [فحينئذٍ][1] إمَّا أن يكون علمًا لمذكر فإنه يُصرفُ، وإما أن يكون لمؤنث فإنه لا يصرف"[2].

المطلب الثاني: المصادر التي لم يصرح بها:

أولا: العلماء: وهم العلماء الذين لم يصرح الحفيد بأسمائهم عند النقل عنهم، وهم علماء النحو، وعلماء البلاغة:

- **النُّحاة:** وذلك في انتقاده تقسيم ابن هشام الوزن الذي به الفعل أولى إلى قسمين، الأول: ما كان مبدوءًا بزيادة تدلُّ على معنى في الفعل دون الاسم. والثاني: أن يكون جريان الوزن في الفعل أكثر منه في الاسم، واستدل على ذلك بعرف النحاة وعادتهم، حيث قال: "قوله: (الوزن الذي الفعل به): اعلم أن المُعتبرَ عند النحويين من وزن الفعل المنضمِّ إلى [العلمية][3] نوعان، **أحدهما**: الوزنُ المختصُّ بالفعل بمعنى أنَّه لا يُوجدُ في أسماء العرب إلا منقولًا. و**الثَّاني**: الغالبُ"[4].

- **البلاغيون:** وذلك في انتقاده استدلال ابن هشام على أن الضمير المستتر في متعلق الظرف والمجرور انتقل إلى الظرف والمجرور بعد حذف المتعلق، بقول الشاعر[5]:

..... **فُؤادِي عِنْدَكَ الدَّهرَ أَجْمَعُ**

قال الحفيد: "وجه الدلالة منه أنَّ (أجمع) مرفوعٌ لا يَصلحُ أن يكون توكيدًا لـ(لدهر)؛ لأنَّه منصوبٌ، ولا لـ(فؤادي)؛ لأنَّه اسمُ (إنَّ) وهو منصوبٌ، ولا للضمير المحذوف؛ لأنَّ التوكيد ينافي الحذف؛ لأنَّ فيه توهينًا وفي التوكيد تقوية، فتعيَّن أن يكون توكيدًا للضمير الذي انتقل في الظرف، هكذا ذكروا...، ويمكن أن يُقال: لا نُسلم أنَّ الحذف يَقتضي التوهين، بل قد يكون

(١) في المخطوط (فلا يخ)، الصواب ما أثبت.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد ٧٢، ب، لم أعثر على (شرح اللب).

(٣) في المخطوط (الفعلية)، والصواب ما أثبت.

(٤) حاشية الحفيد ٧٣، أ.

(٥) سبق تخريجه ص٢٠٠ من هذا البحث.

مقتضيًا للتقوية كما نصَّ عليه أهل المعاني"[1].

فاستدل بأقوال علماء المعاني على أن الحذف قد يقتضي التقوية.

ثانيًا: الكتب:

- (**التسهيل**): لابن مالك الجياني.

ذكر ابن هشام في شروط المخبر عنه بـ(الذي) وفروعه، وبالألف واللام سبعة شروط، هي: أن يكون قابلًا للتَّأخير، وللتعريف، وللاستغناء عنه بالأجنبي، أو بالضمير، وصحة وروده في الإثبات، وألا يكون في إحدى جملتين مستقلتين[2]. وانتقد الحفيد إغفال الجد شرطين آخرين في ما يُشترط للإخبار بها، هما: صحّة كونِه خبرًا من جهة الإفادة، وتاسعٌ: وهو جوازُ استعماله مرفوعًا [3].

وقد استفاد الحفيد هذين الشرطين من (التسهيل)، قال ابن مالك: "شرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب إمكانُ الاستفادة، والاستغناء عنه بأجنبي، وجواز استعماله مرفوعًا مؤخرًا هو أو خلفه المنفصل، مثبتًا منوبًا عنه بضمير، لا يطلبه بالعود شيئان، وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة، أو جملتين في حكم جملة واحدة، وإن كان معطوفًا أو معطوفًا عليه فيُشترط اتِّحادُ العامل حقيقةً، أو حكمًا"[4].

- (**شرح الألفية لابن الناظم**): وقد أفاد منه الحفيد في الأخذ على ما فهمه الجد من قول جمهور البصريين إنَّ عاملَ الرفع في الفعل المضارع حلوله محلَّ اسم الفاعل، ورجَّحَ الحفيدُ أن يكون مرادُهم بالحلول وقوعه موقعه في الجملة، لا أن كلَّ موقعٍ يَقعُ فيه الفعل المضارعُ هو حالٌ فيه محل الاسم.

وقد سبقه إلى التنبيه إلى هذين المحملين اللذين يحتملُهما قول البصريين، ورد **الأوَّل** بما

(١) حاشية الحفيد ١/١٢٤.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٤/٢٣٩-٢٤١.

(٣) حاشية الحفيد ٨١، ب.

(٤) التسهيل ٢٥١.

ردَّه به ابن هشام من عدم وقوع الاسم موقعَ الفعل المضارع المرفوع بعد (لَوْلَا)، وحروف التحضيض. ورد **الثَّاني**: بعدم رفع المضارع بعد (إنْ) الشرطية، وهو موقعٌ يقعُ فيه الاسم، قال: "إن أرادوا الثاني فهو باطلٌ -أيضًا- لعدم رفع المضارع بعد (إنْ) الشرطية؛ لأنَّه موضعٌ صالحٌ للاسم بالجملة، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1]. فلو كان الرافعُ للمضارع وقوعُه موقعَ الاسم مطلقًا لما كان بعد (إنْ) الشرطية إلا مرفوعًا، واللازمُ منتفٍ، فالملزومُ كذلك"[2].

– (**توضيح المقاصد**): لبدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، المعروف بابن أم قاسم المرادي، له: (شرح التسهيل)، و(توضيح المقاصد)، و(شرح المفصل)، و(الجنَى الداني في حروف المعاني)، توفي سنة ٧٤٩هـ[3].

وذلك في انتقاد الحفيد تمثيل جده بـ(نُطْقِي اللهُ حَسْبِي) للخبر الواقع جملة هي نفس المبتدأ؛ وذلك أنَّها ليست من الإخبار بالجملة، بل بالمفرد على إرادة اللفظ[4].

وقد سبق المراديُّ الحفيدَ في طرح هذا الإشكال، حيث قال في قول الناظم[5]:

وَإِنْ تكُنْ إيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

قال المرادي: "الذي يظهر – والله أعلم- في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة في نحو ذلك إنما قُصِد لفظها كما قُصِد حين أخبر عنها في نحو: (لَا حولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ كَنزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ)[6]، فليتأمل"[1].

---

(١) سورة التوبة، ٦.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٣.

(٣) ينظر: حسن المحاضرة ٥٣٦/١.

(٤) ينظر: حاشية الحفيد ١١٩/١.

(٥) ألفية ابن مالك ١٧.

(٦) في مسند الإمام أحمد: (عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قال: (أكثروا من قول لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله، فإنها كنزٌ =

- (**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**): للجد ابن هشام الأنصاري، وقد ينقلُ عن (المغني) دون الإشارة إلى ذلك، ومن ذلك انتقاده عدم استقصاء الجد المواضع التي تزاد فيها (أنْ)[٢].

=

من كنوز الجنة) رقم: ٨٤٠٦.

(١) توضيح المقاصد ١/٤٧٧.

(٢) ينظر: ص٧١ من هذا البحث.

المبحث الرابع: تقويم موقفه من الجد:

بلغت المآخذ التي أخذها الحفيد على جده ابن هشام مئة وثلاثة وسبعين مأخذًا، بعض منها كان الصواب مع الحفيد، وبعض آخر جانب الحفيد فيها الصواب، وقد سبق أن أَبْنْتُ قيمة كل مآخذ، حيث خُتم الحديث فيها بذكر ما بدا رجحانه، وهذا المبحث يُبيِّن التقويم الكلي لموقف الحفيد من جده، وهو في المطالب التالية:

المطلب الأول: مدى تحيزه واعتداله في ذكر المآخذ:

بالرغم من كثرة مآخذ الحفيد على جده ابن هشام إلا أنَّه لم يكن قاصدًا تتبعَ كلام الجد بالنقد ومتعمدًا مخالفته، إنما أتت هذه المآخذ والاعتراضات أثناء تعليقه على كلامه وشرحه له تبعًا لما يراه صوابًا، ومحاولة منه لتقويم ما فيه من نقص، أو اضطراب، أو خلل، يدلُّ على ذلك أمور منها:

- مجيء تلك المآخذ متفرقة في الحاشية، وخلوُ أبواب متتالية من الأخذ والاعتراض، ما يشيرُ إلى أنَّ الحفيد لم يعمد إلى المخالفة.

- اتَّسمت عبارات استدراكه على ابن هشام باللين، والاعتدال -كما سبق الحديث عنه[1]- فقد خلت من التغليط، والتوهيم، والتخطئة، فكان الغالب على ألفاظه في انتقاد الجد عبارات: (الأولى)[2]، و(الصواب)[3]، و(الظاهر)[4]، و(الأحسن كذا، ولا يحسن كذا)[5].

هذا الغالب على عباراته، وهي كما ترى عبارات لطيفة.

وفي أحيانٍ قليلة تنحو عباراته نحو الشدَّة، كأن يصِفُ قول الجد بالبطلان[6]، وعدم

(١) ينظر: ص ٣٥٣ من هذا البحث.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد ١/٤، و١/١٧، و١/٩٣، و١/٢٣٢، و١/٢٤٨، و١/٢٧٨، و٥٢، ب، و٥٢، أ، و٥٨، ب، و٦٦، ب، و٧٥، ب، و٧٩، ب.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد ١/٩٠، و١/١٨٤، و١/٢٥٩، و٦٦، أ، و٧٣، ب، و٩٥، أ، و٩٧، أ.

(٤) ينظر: حاشية الحفيد ١/٣١٧.

(٥) حاشية الحفيد ١/٦٥، و١/٢٧٥، و١/٣٢٦، و١/٣٤٠، و١/٣٤٣، و٩٤، أ.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد ١/٣٤١.

الاستقامة[1] والإشكال[2].

والمتدبر في هذه العبارات يجد أنها وإن كان ظاهرها الشدة إلا أن الوصف بالبطلان وعدم الاستقامة متجه لأقوال الجد، وليس لذات الجد نفسه، فلم يمر في الحاشية كلها أي عبارة شديدة في وصف الجد، وأما وصف الأقوال فلا شكَّ أن القول ببطلان قول عالم في مسألة علمية ما لا يقتضي التنقص منه أو تهوين شأنه، فمن المتفق عليه أن العالم قد يُخطئ، وقد يكون محصل تقريره غير صحيح.

– ثناؤه عليه في مواضع عدَّة من الحاشية، والإشادة بحسن صنيعه، فمن ذلك قوله في (باب: النداء): "إذا علمت ذلك علمت حسن صنيع المصنف، رحمه الله"[3].

وقوله في (باب: جمع التكسير) "ما فعله الشيخ أولى مما فعله ابن الناظم"[4]، وقوله: "قد أحسن في قوله: (للعَالِم)؛ لأنَّه على هذا يدخلُ فيه الباري تعالى، بخلاف ما لو قال: (للعاقل)؛ فإنَّه لا يطلق عليه تعالى عاقلٌ"[5].

– انتصاره له في عدة مواضع، والإجابة عنه في مسائل كثيرة[6]، وكان يسعى جاهدًا إلى تأويل رأي ابن هشام ليوافق الصواب، وما عليه الجمهور، كأن يقول: "إلا أن يقال ..."، و"اللهم إلا أن يكون مراده..."، و"اللهم إلا أن يقول..."[7].

– تلقيبه بـ(الشيخ)، وبـ(المصنِّف) في كثير من المواضع في الحاشية[8]، حتى في مواضع الانتقاد والاستدراك، وهو ما يدلُّ على احترامه، وتقديره للجد، فمن ذلك قوله: "كان الأولى

(١) ينظر: حاشية الحفيد ٢١/١.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد ٩٤، أ.

(٣) حاشية الحفيد ٦٧، ب.

(٤) حاشية الحفيد ٨٨، أ.

(٥) حاشية الحفيد٩٣/١.

(٦) حاشية الحفيد ٥/١، و١١/١، و١٥/١، و٧٢/١، و١٠٦/١، و٢٨٨/١، و٥٥، ب، و٦٤، أ، و٧٥، ب، و٨٠، أ.

(٧) حاشية الحفيد ٧٨/١، و٢٤٤/١، و٢٤٨/١، و٣٤٥/١، و٥٧، ب.

(٨) حاشية الحفيد ٧٣، ب. حاشية الحفيد ٢٤٩/١، و ٦٦، ب، و٧٣، ب، و٧٨، أ، و٨٨، أ.

بالشيخ أن يقول: (واسم الجنس)، من غير أن يَضمَّ إليه شيء آخر"[1]، ومنه -أيضًا- قوله: "لم يحدَّه المصنف"[2]، وقوله: "واعلم أن المصنِّفَ لم يعرِّف"[3].

- أن الحفيد لا يعترض عليه إلا في ما تحقق لديه خطؤه فيه، أو غفلته عنه، ويظهر ذلك في تنبيهه على ما حكاه ابن عقيل في شرحه للألفية في (باب: الحروف العاملة عمل ليس) شرطين لإعمال هذا الحروف عمل (ليس) قال: "قوله: (أربعة شروط): حكى الشيخ بهاء الدين بن عقيل في (شرح الألفية)[4] شرطين آخرين، أحدهما: ألا تتكرر (ما) فإن كُررت بطلَ عملُها، نحو: (مَا مَا زَيدٌ قَائمٌ). الثاني: ألا يبدل من خبرها موجبٌ، فإن أُبدل بطل عملها، نحو: (مَا زيدٌ بشَيءٍ إلا شَيءٌ لا يُعبَأُ بِهِ)"[5]. حيث اكتفى بالنقل عنه دون أن يصحح اشتراطهما أو يخطئ الجد بتركه ذكرهما.

ومحصل القول أن الحفيد كان معتدلا في مآخذه على الجد من حيث التعبيرات، ومن حيث ذكر المأخذ، ولهذا فالحاشية تتمةٌ مفيدةٌ لعمل ابن هشام، وذلك لما فيها من تنبيهات، وتقييد لمطلق الشرح، ومراجعتها لأقوال النَّحاة، وهو مما لا يستغنى الشرح عنه، وحجم الاعتراضات يسيرٌ إذا ما قورن بحجم الشرح والحاشية.

المطلب الثاني: مدى صوابه وخطئه في مآخذه.

الغالب على مآخذه على جده الإصابة فيها، ففي مآخذ المنهج والأسلوب أصاب في ثلاثة مآخذ على الترتيب، وجانب الصواب في مأخذين. وأصاب في سبعة مآخذ على القسمة، وجانب الصواب في خمسة مآخذ. وأصاب في سبعة عشر مأخذًا على الإغفال، وجانبه الصوابُ في تسعة مآخذ، وأصاب في ثلاثة مآخذ على الخطأ في نقل آراء النحاة، وجانب الصوابَ في مسألتين. وأصاب في سبعة مآخذ على الاضطراب، وجانب الصواب في

(١) حاشية الحفيد ٦٦، ب.

(٢) حاشية الحفيد ٣٠٧/١.

(٣) حاشية الحفيد ٩٢/١.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٣٠٦/١.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد ١٥٩/١.

ثلاثة مآخذ. وأصاب في ستة وعشرين مأخذًا على الأسلوب والتعبيرات، وجانبه الصوابُ في خمسة مآخذ.

أمَّا مآخذ الصناعة النحوية فقد أصاب الحفيد في مأخذين على المصطلح، وجانب الصواب في مأخذين، وأصاب في أحد عشر مأخذًا على الحدود، وجانب الصواب في سبعة مآخذ. وأصاب في ستة مآخذ على الأصول النحوية، وجانب الصوابَ في أربعة عشر مأخذًا، وأصاب في سبعة مآخذ على التمثيل، وجانب الصواب في أحد عشر مأخذًا.

أمَّا المآخذ على الآراء، فقد أصاب الحفيد في ثلاثة مآخذ على الآراء النحوية، وأصاب الجدُّ في اثني عشر مأخذًا، وظهر مجانبتهما الراجح في ثلاثة مآخذ. أما المآخذ على الآراء الصرفية ففيه مأخذان جانب الحفيدُ فيهما الصواب. وفي المآخذ على فهم أقوال النحاة وآرائهم أصاب الحفيد في ثلاثة مآخذ، وجانب الصواب في مأخذ واحد.

وقد تدبرت ما جانبه الصواب فيه فوقفت على بضعة أسباب في ذلك، وهي:

الأول: عدم فهم غاية المؤلف ومراده، وهو منه كثيرٌ، وذلك نحو: انتقاده عدم استقصاء ابن هشام أنواع المركبات في (باب: العلم)، وإنما أغفل ابن هشام ذكر ما نبَّه إليه الحفيد؛ لأنَّه لم يرد التسمية بها عن العرب[1].

ومنه -أيضًا- انتقاده ذكر ابن هشام (كِلَا) و(كِلتَا) في ما يُقوي التَّوكيدَ؛ وإنما ذكرهما لتعليل عدم تثنية الألفاظ التي يقوَّى بها التوكيد[2]، وغير ذلك[3].

ويدخل فيه ما كان ناتجًا عن عدم فهمه رأي النحاة -غير ابن هشام- ومنه أخذ الحفيد على ابن هشام عدم اتساق استدلاله بـ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[4]؛ لأنَّ العرب تتوسع في الظروف ما لا تتوسع في غيرها؛ وانتقاده على الاحتجاج غير سليم؛ لأن ابن الناظم قال ما

(١) ينظر: ص ٥٩ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص١٢٤ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص٢٣٠، و٢١٠، و٢١٥ من هذا البحث.

(٤) سورة العاديات، ١١.

يدلُّ على أنه يرى منع تقدم معمول الخبر على الخبر المقترن باللام وإن كان شبة جملة[١]، وغير ذلك[٢].

الثاني: اقتطاع الحفيد كلام الجد في المسألة الواحدة، فمن ذلك انتقد الحفيد تخصيص ابن هشام لغة القصر بتميم لعدم مناسبة ذلك ما سيقوله بعدُ من عدم دخول اللام في لغة من مدَّ لإيهامه أن اللام تدخلُ في لغة تميم، وكلام ابن هشام لا يُوهم ما قاله الحفيد؛ لأنَّه قال بعد ذلك: (وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا)، وقد سبق تفصيل الكلام فيه[٣].

أو اقتطاع كلام الجد في مباحث الباب الواحد، من ذلك أخذه على الجد إغفال حد (الاسم، والفعل، والحرف) وقد حدها ابن هشام حدًّا رسميًّا ناقصًا[٤]، ومنه انتقاده إغفال الجد حد التوكيد اللفظي، وقد حده حدًّا رسميًّا ناقصا بذكر أقسامه[٥].

الثالث: خطأ في النسخة التي اعتمد عليها الحفيد من كتاب (أوضح المسالك)، وسبق التنبيه إلى أن الحفيد اعتمد على أكثر من نسخة للشرح، إلا أنَّه كان قليلًا ما يقارن بينها، وهو ما أوقعه في إشكاليات عدة -سبق التنبيه إليها في دراسة المآخذ[٦]- بعضها خلت منها النسخة المقروءة على ابن هشام[٧]، أو بعض النسخ دون الآخرى[٨]، وبعضها لم أقف على الخطأ عند غير الحفيد[٩].

الرابع: استعجاله بالأخذ عليه قبل أن يقف على رأي النحاة في المسألة، وذلك نحو: أخذه على الجد تمثيله بالمتركب من ثلاث كلمات (زَيْدٌ قَائِمٌ) للمركب من اسمين[١٠].

---

(١) ينظر: ص١٧٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص١٣٧، و١٨٢ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ١١٢ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص٨٣ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص٨٦ من هذا البحث.

(٦) ينظر: ص١٧٢ من هذا البحث.

(٧) ينظر: ص١٦٣ من هذا البحث.

(٨) ينظر: ص١١٨ من هذا البحث.

(٩) ينظر: ص١٧٢ من هذا البحث.

(١٠) ينظر: ص ١٠٥، ١١٥، ٢١٦ من هذا البحث.

ويدخل فيه ما كان سبب خطأ توجيه الحفيد اختلافهم في التقدير مع صحة كل منه[١].

المطلب الثالث: مدى الإيجاز والإطالة في إيراد المآخذ:

اتسمت غالب مآخذ الحفيد على جده ابن هشام بالإيجاز والاختصار، فالغالب عليه أن يقتطع نص الجد الذي يُريد انتقاده ثم يتبعه بما يدلُّ على اعتراضه عليه، فبيان التوجيه والعلة، ومثال ذلك قوله في (باب: إعراب الفعل): "قوله: (والجزم والقلب): الأولى عدمُ ذكره؛ لأنَّ هذا هو الجامعُ بينهما، ولا بدَّ منهُ في تحقيق كونِهما أداتَي جزمٍ، مع أنَّ الكلام في ما هو جازمٌ، فيُعلم منه قطعًا أنهما يشتركان في الجزم، ولا كذلك ما يشتركان فيه غيره"[٢].

ومنه انتقاده قول الجد في اشتراط التجرد من (أَلْ) والإضافة في (سحر) لمنع صرفها، بأنه مستغنًى عنه بالشرط الثاني: وهو كونه ظرفًا، قال: "قوله: (وبالثاني): لو اقتصرَ على الثالث، وجعله ثانيًا لأَخرَجَ ما أخرجه (ظرفًا)؛ لأنَّه إذا استُعملَ مع (أل) أو الإضافة صَدق أنَّه لم يُجرَّد منهما"[٣].

والحفيد لم يلتزم هذه الطريقة -وإن كانت الغالبة على منهجه- فقد تطول بعض اعتراضاته، إلا أنَّه لا يخرجُ عن المسألة، ومن ذلك اعتراضه على قول ابن هشام بتجويز العطف بالرفع في (أنَّ)، فقد فصَّل الحفيدُ المسألة، وذكر أقوال وأدلتهم النحاة فيها[٤] ومنه -أيضًا- أخذه على الجد تخريج الرفع في ﴿وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[٥] بحذف خبر (إنَّ) لدلالة خبر المبتدأ بعده عليه؛ إذ إنَّ معنى (الصَّلاة) من الله مغايرٌ لمعناها من الملائكة، وقد اشترطوا مطابقة الدليل اللفظي في المعنى للمحذوف[٦].

(١) ينظر: ص١٧٨ من هذا البحث.
(٢) حاشية الحفيد ٧٩، ب.
(٣) حاشية الحفيد ٧٤، أ.
(٤) حاشية الحفيد ١/١٩٨- ١٩٩.
(٥) سورة الأحزاب، ٥٦.
(٦) حاشية الحفيد ١/٢٠٠.

المطلب الرابع: مدى عنايته بالتأصيل والتعليل:

الحفيد لم يلتزم -غالبا- بمناهج الاستدلال، ولا طرق الترجيح بين الأدلة، وإنما كان يُصرح بالأخذ والاعتراض على الجد متبوعًا بالتعليل؛ وذلك عائدٌ إلى اعتماد الحفيد منهج الإيجاز والاختصار، وعائدٌ -أيضًا- إلى طبيعة مآخذ الحاشية إذ إن أكثرها كان متجهًا إلى عرض المسائل، وتقسيمها، والإغفال، والاضطراب، وإلى الأسلوب، والمصطلح، والحدود، والأصول النحوية، والتمثيل، أو إلى فهم أقوال النحاة.

هذا هو الغالب على مآخذه على جده، إلا أنه قد خرج عن هذا في بعض المآخذ، فناقش قضايا في الاستدلال، من ذلك قوله في (باب: اللازم والمتعدي): "جعله الحذف من (أَنَّ)، و(أَنْ)، و(كيْ) قياسًا، دون (نَصَحَ) و(شَكَرَ) غيرُ ظاهر؛ لأنَّه إن أراد بكونه قياسًا أنه يجوز حذف حرف الجر معها من أي تركيب كان سمع أو لم يسمع فهو بعينه في (نَصَحَ) و(شَكَرَ)، وإن أراد بكونه قياسًا أنه لا يجوز الحذف إلا في ما سمع دون ما لم يسمع، ولو كان ما لم يسمع موافقًا للمسموع في المعنى حتى يمتنع الحذف مع (مَا)، و(لَو)، فهذا بعينه في (نَصَحَ) و(شَكَرَ)"[1].

فاستدل على قياسيه حذف حرف الجر في (نَصَحَ) و(شَكَرَ) بقياسه على الحذف مع (أَنَّ)، و(أَنْ)، و(كيْ)؛ لأنَّ الحذف فيها جميعًا مسموع عن العرب، ولا يصح قياس غيرها عليها.

وقد يستدل بالقياس بجامع المشابهة بين الأصل والفرع، من ذلك قوله في (باب: إنَّ وأخواتها): "إذا خُفِّفت (كأنَّ) منهم من يقول: الغالب إهمالها، ومنهم من يقول: الغالب إعمالها، ومنهم من يوجبه -وهو قضية كلام المصنف هنا- والظاهر القول الأول؛ لأنَّ إلحاقها بـ(إنَّ) بكسر الهمزة أولى من إلحاقها بـ(أنَّ) بفتحها؛ لأن مشابهتها لـ(إنَّ) أقوى من مشابهتها لـ(أنَّ)، لحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله، ولا كذلك (أنْ)؛ لأنها مع معمولها بمنزلة اسم

(١) حاشية الحفيد ٢٨٣/١.

مفرد، و(إنْ) الغالب عليها الإهمال، فـ(كأنْ) كذلك"[1].

فقاس حكم إعمال (كأن) المخففة بـ(إنْ) المخففة؛ بجامع حصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله، وعدم تصييرهما الجملة بمنزلة المفرد.

أما التعليل فالحفيد شديد العناية به، فلا يكادُ يأخذُ على الجد أمرًا أو يعارضه في اختيار إلا أتبع ذلك بالتعليل والتوجيه، ومن ذلك قوله: "قوله: (ورُجحانُه، كـ(جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو)) اعلمْ أنَّ معنى النصب والرفع مختلفٌ؛ لأنَّه مع النصب يكونان جاءا معًا، وفي الرفع يحتملُ أن يكون جاءا معًا، أو منفردين، الثاني قبل الأول، أو بالعكس. فكيف يحكمُ برجحان العطف مع اختلافِ المعنى؟ والذي يظهرُ أنْ يقالَ: إنَّ المتكلمَ إنْ قصدَ المعية نصًّا نصبَ لا غيرُ، وإن لم يقصد المعية نصًّا رفعَ لا غيرُ"[2].

ومنه قوله في (باب: الاشتغال): "قوله: (وفي بقيَّة الصور معناه دون لفظه)...فيه نظرٌ؛ لأنَّه يَجوز أن يكون التقدير في قولك: (يَومَ الخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ): (صُمتُ يَومَ الخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ)، وكذلك إذا قلت: (تَأدِيبًا ضَرَبتُكَ لهُ)، يصحُّ أن يكون التقدير: (ضَرَبْتُكَ تَأدِيبًا ضَرَبتُكَ لهُ)"[3].

والحفيد لم يلتزم بهذا المنهج في كل مآخذه، فقد يرجِّح قولا دون أن يعلل ترجيحه له، ومن ذلك قوله: "قوله: (إلا إن أُضيف): ظاهرٌ في أنَّ الاسم إذا كان غيرَ منصرفٍ وأُضيفَ، أو دخلته (أل) يكون غيرَ منصرف. وفي المسألة مذاهبُ: أحدها: أنَّه يصير منصرفًا مطلقًا. وثانيها: أنَّه يكون غير منصرف مطلقًا. وثالثها: إن كان في حالة الإضافة، أو دُخول (أل) عليه شيءٌ يَقتضي منع صرفه فهو غير منصرف، وإلا فلا، وكلام المصنف ماشٍ على المذهب الثاني، والأرجح الثالث"[4].

المطلب الخامس: مدى الدِّقة في نقل النُّصوص وتوثيق الآراء:

(١) حاشية الحفيد ١/٢٠٧، وينظر: ٩٧،ب.

(٢) حاشية الحفيد ١/٣١٧.

(٣) حاشية الحفيد ١/٢٧٨.

(٤) حاشية الحفيد ١/٥٣.

اعتنى الحفيد في الحاشية بالدَّقة في نقل كلام النحاة، ونسبة آرائهم إليهم، ويظهر ذلك جليًا في النصوص التي نقلها عن مصنفات الرضي، وابن مالك، وجده ابن هشام، وعن الإسفراييني في اللباب، وعن نقره كار في العباب.

فمن ذلك قول الحفيد: "قوله: (المقدَّر بأَنْتَ): ليس بجيدٍ، بل الصواب أن يقول: المفسَّر في المعنى بـ(أَنْتَ)، أو المؤَكَّد إذا أُرِيد توكيده بـ(أَنْتَ)، وما أشبه ذلك، وقال الرضي: قول النُّحاة: إن الفاعل في نحو: (زيدٌ ضربَ)، و(هندٌ ضربَتْ)، (هو) و(هي) لضيق العبارة عليهم؛ لأنَّه لم يوضع لهذين الضميرين لفظٌ، فعبَّروا عنهما بلفظ الضمير المنفصل؛ لكونه مرفوعًا مثل ذلك"[(١)].

وهذا النص الذي نقله من الرضي، موجودٌ بحذافيره في (شرح الكافية للرضي)، قال الرضي: "قول النحاة: إن الفاعل في نحو: (زيدٌ ضربَ)، و(هندٌ ضربَتْ)، (هو) و(هي) تدريسٌ؛ لضيق العبارة عليهم؛ لأنَّه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ، فعبّروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر"[(٢)]. فالحفيد نقل النص بتمامه سوى كلمة (تدريس)، وربما أنها غير موجودة في النسخة التي بين يدي الحفيد من (شرح الرضي)، وغير ذلك[(٣)].

ومع عناية الحفيد بالدقة في نقل النصوص، وتوثيق الآراء إلا أنَّه يؤخذ عليه أمران:

الأول: عدم تصريحه ببعض المصادر التي ينقل عنها، وقد سبق التنبيه على ذلك[(٤)].

الثاني: الخطأ في نسبة بعض آراء النحاة إليهم[(٥)]، ومن ذلك خطؤه في نسبة القول ببقاء منع الصرف في الممنوع صرفه إذا أُضيف أو دخلته (أل) لابن هشام في (أوضح المسالك)؛ إذ

(١) حاشية الحفيد ١/٥.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٤١٣.

(٣) ينظر: (حاشية الحفيد ٧٥،ب، ومغني اللبيب ١/٦٣)، وينظر: (حاشية الحفيد ٧٥،أ، وشرح التسهيل ٤/١٤).

(٤) ينظر ص ٣٨٠ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص ٨٠، و ٢٦١، و٢٧٥، و٢٨١ من هذا البحث.

إن ابن هشام اختار القول بالصرف إذا زالت علتا المنع أو إحداهما، وإن بقيتا فالمنع باق[1].

وخطؤه في نسبة القول بجواز العطف على (أنَّ) بالرفع مطلقا نقلا عن (التسهيل)[2]، حيث قال الحفيد: "اختلف شراحه (شراح كتاب سيبويه) فمنهم من قال: ذكر هذا المثال تنبيهًا على أن (أنَّ) بفتح الهمزة كـ(إنَّ) في جواز العطف بالرفع على الاسم بعد مُضِي الخبر، واختار هذا القول ابن مالك. وقال في (التسهيل): و(أنَّ) في ذلك كـ(إنَّ) على الأصح"[3].

وهو غير صحيح؛ لأن ابن مالك صرح في (شرح التسهيل) أن جواز العطف بالرفع مشروطٌ بأن يتقدمها علمٌ أو نحوه[4].

المطلب السادس: مدى الاستقلال والمتابعة:

حاشية الحفيد من أوائل الكتب المصنفة على (أوضح المسالك)، وهو ما جعل له السبق إلى كثير من المآخذ التي أخذها النحويون على ابن هشام الجد، إذ لم يسبقه إلى التعليق على شرح الجد إلا شيخه عز الدين ابن جماعة (ت:٨١٩هـ)، وأبو البقاء الحنفي (ت:٨٢٤هـ).

ويظهر من خلال الدراسة أن الحفيد لم يتأثر بهما، وذلك أن الحفيد لم يحل إلى الكتابين في الحاشية، وعادته الغالبة على منهجه الإشارة إلى مصادره، يضاف إلى هذا أن الكتب التي تأثرت بحاشية الحفيد لم تشر إليهما إشارتها إلى حاشية الحفيد، وعزوها المآخذ إليه.

وليس معنى هذا أنَّ الحفيد لم يتأثر بغيره كلا، فقد تأثر ببعض النحاة المتقدمين عليه، وفي مقدَّمتهم الرضي، فقد كان الحفيد شديد الإجلال له، فقدَّم عددًا من آرائه دون أن يعلل ترجيحه لها، وذلك في نحو انتقاد الحفيد إغفال الجد شرطين لترجيح إتباع المستثنى للمستثنى منه حال كون الاستثناء متصلًا، قال: "لا بدَّ أن يقيِّدَ اختيارَ البدلِ بقيدين آخرين -أيضًا- بأن يقولَ: غيرُ مردُودٍ به كلامٌ تضمَّنٌ معنى الاستثناء، وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه، واحترز

(١) ينظر: ص ٢٣٣ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٢٤١ من هذا البحث.

(٣) حاشية الحفيد ١/١٩٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٥٠.

بالقيد الأول عن نحو: (مَا قَامَ القَومُ إلا زَيدًا)، ردًّا على من قال: (قَامَ القَومُ إلا زَيدًا)، فإن النصب هنا هو المختارُ عند قصد التطابق بين الكلامين، وبالثاني: عن نحو: (مَا جَاءَنِي أَحدٌ حِينَ كُنتَ جَالِسًا هنا إلا زَيدًا)، فإنَّ البدلَ فيه غيرُ مختار؛ لأنَّ البدل إنما كان مختارًا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه، ومع التراخي لا يظهرُ التطابق، نصَّ على هذين القيدين الرضي"[(١)].

ومنه إنكارُهُ ما نسبه الجدُّ إلى سيبويه من القول بأن المعرِّف مجموع (أل) وأن الهمزة فيه زائدة بقول الرضي، حيث قال: "قوله: (وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه): قال ابن الحاجب[(٢)]: (وما عُرِّف باللام)، قال الرضي[(٣)]: (هذا مذهبُ سيبويه، أَعني أنَّ حرف التعريف هي اللام وحدها، والهمزة للوصل، فتحت مع أنَّ أصل همزات الوصل الكسر؛ لكثرة استعمال لام التعريف)...، وهذا صريحٌ في أنَّ أداة التعريف عند سيبويه اللام وحدَّها، خلافًا لصريح كلام المصنِّف، مع أن القول بأن المجموع أداة التعريف، والهمزة زائدة غير ظاهر"[(٤)].

كما تأثر كثيرًا بالإسفراييني في (اللباب) فأكثر من نقل آرائه والإحالة إلى كتابه، ومن ذلك قوله: "ظاهره أن النفي هنا مقصورٌ على أحدِ ما ذكره....، اعلم أن صاحب (اللباب) أطلق في النافي، ولم يقيده بما ذكره المصنف، وهو الظاهر"[(٥)]، وغير ذلك[(٦)].

كما تأثر بشرح نقره كار في (العباب)، ومن ذلك قوله: "قوله: (والحركة إعراب باتِّفاقٍ كالضمِّ مع التنوين): نَقل شارحُ (اللُّباب) عن الكوفيين أنَّ الفتحةَ في (لا غيرَ) فتحة بناء كالفتحة في (لا رَجُلَ)"[(٧)].

ومنه قوله في انتقاد تقسيم الجد ابن هشام اسم الجنس المعيَّن إلى قسمين من حيث

(١) حاشية الحفيد ٣٢٨/١، وينظر: شرح الكافية للرضي ٩٢/٢.

(٢) ينظر: الكافية ٣٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٤٠/٣.

(٤) حاشية الحفيد ١٠٨/١.

(٥) حاشية الحفيد ٢٠٧/١. ينظر: اللباب في علم الإعراب ١٦٤.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد ٧٣، و ٦٦، ب.

(٧) حاشية الحفيد ٥٤، ب، لم أقف عليه في شرح العباب لنقره كار.

حكم ندائهما، قال مستدلا بكلامه في (العباب): "قال السَّيد في الشرح: (والمرادُ بالجنس هنا كلُّ ما كان نكرةً قبل النداء سواء تعرَّف بالنداء أم لا)، وعلى هذا فكان الأولى بالشيخ أن يقول: (واسم الجنس)، من غير أن يَضمَّ إليه شيء آخر؛ لأنَّه يكونُ شاملًا لهذا القسم والقسم الذي يذكره بعدُ، ويعدَّ الأقسام السبعة، ويُنبِّه على أنَّ الكوفيين يُخالفون في القسم الثاني من اسم الجنس"[1].

وهذا لا يعني عدم استقلاله؛ لأنَّ متابعته لهما كانت بناءً على اجتهاده، فشخصية الحفيد في مآخذه على جده واضحة ومستقلة، يشهدُ لهذا دقته في الوقوف على مآخذ كثيرة في كتاب جده (أوضح المسالك) من مآخذ في الحدود، ومآخذ في الإغفال، ومآخذ في نقد عبارات الجد، ومآخذ في التمثيل، ومآخذ في الأصول النحوية، وهي في مجملها تَدلُّ على دقة فهمه ونزعه للاجتهاد، وهذا ما جعل لها أثرًا كبيرًا في النحويين الذين جاؤوا من بعده.

(١) حاشية الحفيد ٦٦، ب، وينظر: العباب في شرح اللباب ٩٦، وينظر في تأثره بمن قبله المبحث الثالث من الفصل الثالث: مصادره في مآخذه ص٣٧٠.

المبحث الخامس: أثره في من جاء بعده.

كانت حاشية الحفيد على شرح جده (أوضح المسالك) من أهم الحواشي على شروح الألفية، وكان لها تأثير كبير في مؤلفات من جاء بعده من العلماء، وذلك لسببين:

السبب الأول: أنها من أوائل الكتب المؤلفة على (أوضح المسالك)، فيكون الحفيد هو من أوائل من افترع الكلام على كتاب جده، وهذا ما جعل له السبق في ما ذكره من مآخذ، وتقريرات، وتعليلات، وتوضيح للعبارات، وغير ذلك، وبهذا أصبحت مرجعًا لمن أراد أن يكتب شيئًا على (أوضح المسالك).

و**السبب الثاني**: أن الحفيد قد أجاد في حاشيته من حيث تقرير المسائل، وتعليل الأحكام النحوية، والتنبيه على المآخذ، وغير ذلك من أوجه التحشية، وهذا ما جعل للحاشية ثقلا علميًّا لدى كل من كتب على (أوضح المسالك) ممن جاء بعد الحفيد.

وقد حرصت على سبر هذا التأثير سواء كان التأثر بالحاشية عامة أم كان بالمآخذ خاصة، وقد أشرت إلى التأثر بالحاشية عامة إشارة سريعة بذكر صفحات التأثر، ثم فصلت الكلام في التأثر بالمآخذ؛ لأنها موضوع هذا المبحث. وإنما حرصت على الإشارة السريعة إلى التأثر بالحاشية كلها؛ لأنَّ الحاشية عامة تبين عن فكر الحفيد النحوي.

وأكثر المتأثرين بمآخذ الحفيد في حاشيته على جده ياسين الحمصي العلمي، فقد أكثر من الاعتماد على (حاشية الحفيد) في حواشيه التي كتبها على كتب النحويين، وأقلهم الجوجريُّ، والفاكهي، والعبادي، والفيشي، إذ تأثر كلٌّ منهم بمأخذ واحد من مآخذ الحفيد على جده، ودونك تبيان العلماء الذين تأثروا بالحفيد مرتبين حسب قوة التأثر:

أولا: ياسين الحمصي:

وهو ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي، الشهير بالعليمي، ألف حواشيَ كثيرة، منها: (حاشية على ألفية ابن مالك)، و(حاشية على شرح مجيب الندا

للفاكهي)، و(حاشية على تصريح الأزهري)، توفي سنة: ١٠٦١هـ[١].

وقد تأثر ياسين الحمصي في (**حاشيته على مجيب الندا**) بـ(حاشية الحفيد) عامة في اثنين وعشرين موضعًا[٢].

وتأثر بمآخذ الحفيد على جده في عشرة موضعَ[٣]، وقد تردد موقف ياسين من مآخذ الحفيد بين القبول، والرد، والاكتفاء بالنقل، فممَّا وافق فيه الحفيد قوله في (باب: إن وأخواتها): "ذكر الحفيد أن هذا مما يجوزُ فيه الأمران، ووجههُ ظاهرٌ"[٤].

ومما عارض فيه ياسين انتقاد الحفيد، قوله: "انتصر الحفيد للزمخشري فقال: واعلم أنَّ قول النحويين (لن) ليست لتأبيد النفي مع أنها لنفي (سَيَفْعَلُ) متناقضٌ؛ وذلك لأنَّ (سيفْعَلُ) مطلقٌ، ونقيضُهُ (لَنْ يفعَلَ) الدائمة...، انتهى. واعترض بأنا لا نُسلمُ الملازمة، ولا نسلم بطلان التالي ومن أين وجب أن يكون (لَنْ يَفعَلَ) نقيضًا لـ(سَيَفعَلُ) حتى يلزمَ أن تكون (لن) لتأبيد النفي؟، بل نقيضه (لن يفعلَ) أبدا"[٥].

ومما اكتفى فيه بالنقل دون مناقشة قوله: "واستظهر الحفيدُ القولَ بأغلبية إهمالها؛ لأنَّ إلحاقها بالمكسورة أولى لمشابهتها لها بحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله، بخلاف المفتوحة؛ لأنها مع معموليها بمنزلة المفرد"[٦].

وتأثر -أيضًا- في (**حاشيته على التصريح**) بـ(حاشية الحفيد)، فهي من المصادر الرئيسة له، فقد أكثر فيها النقل والإحالة إلى آراء الحفيد وأقواله، فبلغ مجموع تأثره بالحاشية كلها ستة

---

(١) ينظر: أعلام للزركلي ١٣٠/٨.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ١٤٤/١، ١٦٤/١، ٢٢٣/١، ٢٦/٢، ٣٣/٢، ٣٩/٢، ٥٠/٢، ٥٣/٢، ٥٥/٢، ٦٩/٢، ٧٠/٢، ٧٤/٢، ٨١/٢، ١٠٨/٢، ١٢٩/٢، ١٣٠/٢، ١٣١/٢، ١٧٠/٢، ١٨١/٢، ٢٠٢/٢، ٢١٦/٢، ٢٥٥/٢.

(٣) حاشية ياسين على مجيب الندا ١٤٤/١، ٣٩/٢، ٣٣/٢، ٣٩/٢، ٥٠/٢، ٦٩/٢، ٧٤/٢، ٨١/٢، ٢٠٢/٢، ٢٥٥/٢.

(٤) حاشية ياسين على مجيب الندا ٣٩/٢، وينظر: حاشية الحفيد ١٨٣/١.

(٥) حاشية ياسين على مجيب الندا ١٤٤/١، وينظر: حاشية الحفيد ٧٥،ب.

(٦) حاشية ياسين على مجيب الندا ٣٣/٢، وينظر: حاشية الحفيد ٢٠٧/١.

وأربعين موضعًا[1].

وأما تأثره بمآخذ الحفيد على جده فجاء في عشرة مواضع[2]، وقد وافق ياسينُ الحفيدَ في بعضها، وسكت عن الآخر، فمما وافق فيه الحفيد في ما ذهب إليه، قوله تعليقًا على كلام خالد الأزهري: "قوله: (لأنَّ اللفظ فيها)، قال الحفيد: قال أولا: (إحداها: ما دلَّ على تشبيه)، ولا شكَّ أن المراد معنى الكلام الحقيقي حال التشبيه، ولا تنافي بينهما؛ لأنَّ كل واحدٍ من (زيد) و(الأسد) استعملَ في معناه الحقيقي في قولهم: (كرَّ زيدٌ أسدًا)، نعم إذا أُريدَ من (أسد) شجاع يكون مجازًا، إلا أنَّه لا تشبيه فيه، وبهذا ظهرَ بطلانُ قوله: (أي: شُجاعًا)؛ لأنَّه منافٍ للتشبيه...، انتهى، ومرَّ ما في دعواه بطلانُ قولِ المصنفِ: (أي: شجاعا)"[3].

ومنه -أيضًا- قوله: "قوله: (شرط القسم الأول): زاد الأزهري هذا؛ ليصِح قول المصنف الآتي: (فالإضافة بمعنى لام الملك)؛ لأنَّه [لا][4] يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام مع وجود التي بمعنى (في) لكن كان عليه أن يعطف قوله: (أو الشرطان معا) بالواو لا بـ(أو) فتدبر"[5].

ومما اكتفى فيه ياسين بالنقل، دون الإبانة عن رأيه في ما قاله الحفيد، قوله: "قال الحفيد: اعلم أنَّ المصنِّف سيذكرُ في ما يجوزُ فيه الأمران (أي: فتح همزة (إن) وكسرها) أنَّه إذا كان المبتدأ قولًا، ولم يخبر عنه بقولٍ يجبُ الكسرُ، وكذا إذا أُخبر عنها بقولٍ، واختلفَ قائلُ القولين،

---

(١) حاشية ياسين على التصريح ٣٦/١، ٤٦/١، ٥١/١، ٥٢/١، ٥٧/١، ٧٠/١، ٧١/١، ٨٢/١، ٨٥/١، ٩١/١، ١٠٢/١، ١٤٣/١، ١٤٥/١، ١٦١/١، ١٦٤/١، ٢٠٥/١، ٢١٥/١، ٢٣٣/١، ٣٤٤/١، ٣٤٥/١، ٣٦٩/١، ٣٧٢/١، ٣٨٢/١، ٣٩٠/١، ٢٥/٢، ٣٢/٢، ٤٨/٢، ٤٩/٢، ٥٨/٢، ٥٩/٢، ٧١/٢، ٨٣/٢، ٩٦/٢، ١١٣/٢، ١١٨/٢، ١٢١/٢، ١٢٦/٢، ١٢٨/٢، ١٢٩/٢، ١٣٦/٢، ١٤٥/٢، ١٦٠/٢، ٢/ ١٦٨، ١٧٨/٢، ١٩٣/٢، ٢٥٢/٢، ٢٧٨/٢.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ٣٦/١، ٥١/١، ٢١٥/١، ٣٦٩/١، ٣٧٢/١، ٣٨٢/١، ٢٥/٢، ٣٢/٢، ٧١/٢، ١١٨/٢.

(٣) حاشية ياسين على التصريح ٣٧٢/١، وينظر: حاشية الحفيد ٣٤٠/١، وينظر أيضا: (حاشية ياسين على التصريح ٢٥/٢، وحاشية الحفيد ٥٢، أ)

(٤) زيادة يستقيمُ بها الكلام، وينظر: حاشية الحفيد ٥٢، أ.

(٥) حاشية ياسين على التصريح ٢٥/٢، وينظر: حاشية الحفيد ٥٢، أ.

فكان على المصنفِ أن يذكرَهما في قسم ما يجبُ فيه الكسرُ"[1].

ولشدة تأثره بحاشية الحفيد اعتمدَ بحثنا هذا على هذه الحاشية للتثبت من أقوال الحفيد في حاشيته، فكانت مرجعًا في إقامة التحريف، والتصحيف، والسقط، ومن ذلك قول الحفيد في انتقاد حد الجد لاسم المفعول: "اسمُ المفعول وإن دلَّ على الحدوث لكن لا فائدة في ذكره في حدِّه؛ لأنَّه ليس من المشتقات ما يَدلُّ على حدثٍ ومفعوله غيره، حتى [يذكر][2] لأجل الاحتراز عن شيء آخر، بخلاف اسم الفاعل فإنه يشركه في الدلالة على الحدث [وفاعله][3] أفعل التفضيل والصفة المشبهة، فلا بدَّ من ذكره في حده ليَحترِز عنهما"[4].

وفي قول الحفيدِ تحريفٌ، فقد قال ياسين: "قوله: (وهو ما دلَّ على حدثٍ ومفعوله): قال الدنوشري: إنما لم يقل ما دلَّ على حدثٍ وحدوثٍ؛ لأنَّه لا فائدة لذكره (الحدوث) في حدِّه؛ لأنَّه ليس من المشتقات ما يَدلُّ على حدثٍ ومفعوله غيره، حتى [يذكر][5] لأجل الاحتراز به عن شيء آخر، بخلاف اسم الفاعل فإنه يشاركه في الدلالة على [الحدث][6] وفاعله الصفة المشبهة و(أَفْعَل) فلا بدَّ من ذكره في حده ليَحترِز منهما. انتهى. وهو كلام الحفيد برمته"[7].

كما تأثر ياسين الحمصي بها في (**حاشيته على الألفية**)، فأفاد من الحاشية عامة في ستة وأربعين موضعًا[8]، أربعة منها من مآخذ الحفيد على جده[9].

---

(١) حاشية ياسين على التصريح ١٦١/١، وينظر: حاشية الحفيد ١١٨/١.

(٢) في المخطوط (تذكر)، والصواب ما أثبت.

(٣) في المخطوط (وفاعل)، والصواب ما أثبت. ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٧١/٢.

(٤) حاشية الحفيد ٥٨، أ.

(٥) في الطبعة (لا تذكر)، و(لا) زيادة.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الطبعة، والصواب أثبته.

(٧) حاشية ياسين على التصريح ٧١/٢.

(٨) حاشية ياسين على الألفية ١٤٠/١، ١٤١/١، ١٤٣/١، ١٤٥/١، ١٥٥/١، ٢٠٦/١، ٢٣٢/١، ٢٣٣/١، ٢٣٤/١، ٢٣٦/١، ٢٧٢/١، ٢٨١/١، ٣١٨/١، ٣١٩/١، ٣٥٢/١، ٣٧٠/١، ٣٧١/١، ٤٤١/١. ٣٠/٢، ٥٣/٢، ٩٠/٢، ٩٥/٢، ١٠٠/٢، ١٠٥/٢، ١٠٩/٢، ١١٠/٢، ١١٣/٢، ١٢٠/٢، ١٢٢/٢، ١٢٤/٢، ١٢٥/٢، ١٣٢/٢، ١٥٥/٢، ١٩٨/٢، ٢٠٤/٢، ٢٠٦/٢، ٢١٨/٢، ٢١٩/٢، ٢٣٠/٢، ٢٥٨/٢، ٢٦٠/٢، ٢٦٧/٢، ٢٦٩/٢، ٣٣١/٢، ٤٧٥/٢، ٤٨٢/٢.

(٩) حاشية ياسين على الألفية ٢٣٦/١، ٣١٩/١، ٢٣٢/١، ٤٤١/١.

وقد اختلفت مواقفه من الحفيد فيها بين القبول، والرد، والاكتفاء بالنقل، فمن الأول قوله: "في (التوضيح): وليس منه ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾[1] ا.هـ. لأنَّه مع الاقتران بالعاطف يكون عطف نسقٍ لا حال صناعة، وهذا موافقٌ لما اعترض به على الشارح في (باب: الخبر) وأجابوا عنه بما يأتي نظيره هنا، لكنه مخالفٌ كما قال الحفيد: (لما سيقول بعد من أن الحال إذا تلت عاطفا امتنع أن يكون الرابط الواو؛ لأن فيه اعترافا بأن الحال تتلو العاطف)"[2].

ومنه -أيضًا- قوله في (باب: الحال) ناقلا انتقاد الحفيد قول الجد بتعدد الحال لغير المفرد: "قال الحفيد: الظاهرُ أنَّه إذا تَعددَ صاحبُ الحال مع تعدُدِها لا يكونُ من باب تعدد الحال؛ لأنَّ كلَّ حالٍ راجعٌ إلى صاحبها، ويَشهدُ لهذا ما قاله [المصنف][3] في (باب: المبتدأ)"[4].

ومن الثاني قوله: "بقي أن الحفيد قال: (يدخلُ في هذه العلامة أفعال متعديةٌ اتفاقًا كـ(فَهِم)، و(عَلِمَ)، فإنه يصدق على كلٍّ منها أنَّهما علامة المتعدي بأن يقال: (المسألةُ فَهِمتُهَا)، فتصل به هاء ضمير غير المصدر، وتصدقُ عليه علامة القاصر). ا.هـ"، وأجاب عنه ياسين الحمصي قائلا: "قد يقال: من شأن العلم والفهم أن يكونا ثابتين"[5].

ومن الثالث قوله في (باب التعدي واللزوم): "قال الحفيد: ليس بلازمٍ، بل يجبُ اتصالُ الأول؛ لأنَّه أمكن الاتصال، فلا يُعدل عنه إلى الانفصال، وأما الثاني فأنت بالخيارِ، إن شئت قدمته، وإن شئت أخرته عن الأول"[6].

ثانيًا: الصبان:

(١) سورة آل عمران، ٣٩.

(٢) حاشية ياسين على الألفية ٣١٨/١، وينظر: حاشية الحفيد ٣٤٩/١.

(٣) في الطبعة (ابن المصنف)، والصواب ما أثبت، كما في حاشية الحفيد ٣٤٩/١.

(٤) حاشية ياسين على الألفية ٣١٩/١، وينظر: حاشية الحفيد ٣٤٩/١.

(٥) حاشية ياسين على الألفية ٢٣٢/١، وينظر: حاشية الحفيد ٢٨٠/١.

(٦) حاشية ياسين على الألفية ٢٣٦/١.

أبو العرفان محمد بن علي الصبان، وله مجموعة من الحواشي، منها: (حاشية على شرح الأشموني على الألفية)، و(حاشية على السعد)، و(حاشية على شرح الرسالة العضدية)، توفي سنة: ١٢٠٦ هـ[١].

وقد تأثر في (**حاشيته على شرح الألفية للأشموني**) بـ(حاشية الحفيد) عامة، وذلك في ثمانية وعشرين موضعًا[٢]، أما تأثره بمآخذ الحفيد على جده فجاء في سبعة مواضع[٣].

ومَوقفُ الصبان من مآخذ الحفيد على جده متردد بين القبول، والرد، والاكتفاء بالنقل، فمما وافق فيه الحفيدَ في ما أخذه على الجد وصفُهُ اعتراض الحفيد على استشهاد الجد بقول الشاعر:

..... **جَرَى فِي الأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَب**

بالقوة، قال: "اعتَرَضَهُ قريبه فقال: الظاهرُ أنَّه ليس كذلك، بل (الاضطراب) و(الجري) في زمن واحدٍ، فتكون (ثُـمَّ) بمعنى الواو، وجوابه: أن الترتيب يحصلُ في لحظاتٍ لطيفة....، كذا في (التَّصريح) والاعتراض أقوى من الجواب"[٤]

ومما رد فيه انتقاد الحفيد، قوله في شرح كلام الأشموني: "قوله: (أو ظاهرًا والأول ضمير) اعترضه حفيدُ الموضح بأنَّه يجوزُ تقدِّيم الثاني على الفعل. وأُجيب: بأنَّ لزومَ الأصلِ إضافيٌّ بالنسبة إلى امتناعِ تقدِّيم الثَّاني على الأول، لا مع الفعل"[٥]. فردَّ اعتراض الحفيد على جده، بأن مراده بامتناع التقديم بالنسبة للفعل لا مطلقًا.

ومنه -أيضًا- قوله في شرح كلام الأشموني أيضًا: "قوله: (والدليل على أن هذا اسم فعل

---

(١) ينظر: أعلام للزركلي ٦/٢٩٧.

(٢) ينظر حاشية الصبان ١/١٠٩،٢٤٠، ١/ ٢٧٧، ٢/٩٠، ٢/٩٣، ٢/١٢٩، ٢/١٣٥، ٣/٩٧، ٣/١٢٤، ٣/١٤٠، ٣/١٤١، ٣/١٤٥، ٣/١٥٤، ٣/١٥٥، ٣/١٥٨، ٣/١٨٩، ٣/٢٠٢، ٣/٢٠٧، ٣/٢٢٨، ٣/٢٣٧، ٣/٢٤٧، ٣/٢٥٢، ٣/٢٦١، ٣/٢٦٥، ٣/٢٦٨، ٣/٢٧٧، ٣/٢٩٣، ٣/٣٠١.

(٣) ينظر حاشية الصبان ١/ ٢٧٧، ٢/٩٠، ٢/٩٣، ٢/١٢٩، ٣/١٢٤، ٣/٢٠٢، ٣/٢٢٨.

(٤) حاشية الصبان ٣/٩٤، وينظر: حاشية الحفيد ٦٤، ب.

(٥) حاشية الصبان ٢/٩٣، وينظر: حاشية الحفيد١/٢٨٦.

كونه مبنيًا): اعترضه الحفيد، وأقره شيخنا والبعضُ بأنَّه لا يلزمُ من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الأسماء، وليست أسماءَ أفعال، وقد يُقال: معلومٌ انحصار (رُوَيْدَ) بين كونه اسم فعل، وكونه مصدرًا، والمقصود إثبات كونه اسم فعل، ونفي كونه مصدرًا، فقوله: (والدليل على أنَّ هذا اسم فعل): أي: لا مصدر، وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونُه مبنيًّا كونَه اسم فعل لا مصدرًا؛ لأنَّ البناءَ ينافي المصدريةَ، فثبتت اسمية الفعل. فتأمل"[(١)].

ومما اكتفى فيه بالنقل عن الحفيد دون التصريح برأيه، قوله في (باب: تعدي الفعل ولزومه): "قال حفيد المُوضح: جعلُ الحذفِ مع (إن) و(أن) قياسًا دون (نَصَحَ)، و(شَكَرَ) غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّ المرادَ بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أي تركيب سُمع شخصه، أو لم يسمع، وهذا بعينه في (نَصَحَ)، و(شَكَرَ)"[(٢)]. فاكتفى بنقل قول الحفيد، دون الإبانة عن موقفه منه.

ومنه -أيضًا- قوله في شرح كلام الأشموني: "قوله: (نحو: عَمَلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ) محل وجوب الفتح في هذا المثال إذا لم يرد بالعمل المعمول اللساني، وهو المنطوق، وتجعل الإضافة للعهد، فإن كان كذلك جاز الكسر، وكان هذا التركيب مثل (قَوْلِي: إني أَحْمَدُ اللهَ) في جواز الوجهين وفاقًا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزي"[(٣)].

وقد أفاد من الحفيد في موضع دون أن يُشير إليه، وذلك في جوابه عما أخذه الحفيد على جده من تخريج التذكير في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾[(٤)] بالفصل بين الفعل والفاعل المؤنث، قال: "يمكن دفعه عن الأول بأنَّه مشترك الإلزام، إذ الظاهر أن الكوفيين -أيضًا- يرجحون الإثبات على أنَّ بعضهم التزم أنَّ السبعة قد تُجمعُ على الوجه المرجوح"[(٥)].

ثالثًا: خالد الأزهري:

(١) حاشية الصبان ٢٠٢/٣، وينظر: حاشية الحفيد ٧٠، أ.

(٢) حاشية الصبان ٩٠/٢، وينظر: حاشية الحفيد ٢٨٣/١.

(٣) حاشية الصبان ٢٧٧/١، وينظر: حاشية الحفيد ١٨٣/١.

(٤) سورة الممتحنة، ١٢.

(٥) حاشية الصبان ٥٥/٢، وينظر: حاشية الحفيد ٢٤٣/١.

خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، صاحب: (المقدمة الأزهرية في علم العربية)، و(موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، و(شرح الأجرومية)، و(التصريح بمضمون التوضيح)، توفي سنة ٩٠٥هـ[١].

وقد تأثر بـ(حاشية الحفيد) في (التصريح بمضمون التوضيح) عامة في ستة مواضع[٢]، وتأثره بالمآخذ التي أخذها الحفيد على جده مصرّحًا بذلك في موضعٍ واحدٍ، حيث أجاب عن اعتراض الحفيد على استشهاد الجد بقول الشاعر:

..... **جَرَى فِي الأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَب**

قال: "اعترضه قريبه فقال: والظاهر أنه ليس كذلك بل (الاضطراب) و(الجري) في زمن واحد. وجوابه: أن التَّرتيبَ يحصلُ في لحظات لطيفة"[٣].

وقد تأثر به في أربعة مواضع أخرى دون التصريح باسمه أو الإشارة إليه، وذلك في قوله: "المشهور تقسيم التغيير إلى قسمين: لفظي وتقديري. فاللفظي ما تقدم. والتقديري نحو: (فُلْك)، و(دِلَاص)، و(هِجَان)"[٤]، وهذا التقسيم نقله الأزهري بحذافيره من حاشية الحفيد[٥].

وأفاد منه -أيضًا- في ما أخذه على الجد في تخريج التذكير في قوله تعالى: ﴿**إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ**﴾[٦] بالفصل بين الفعل والفاعل المؤنث، قال: "الفصل بغير (إلا) الأرجحُ فيه التأنيث وتركُهُ مرجوحٌ، وقد أجمعت السبعة هنا على تركه، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح"[٧]، وهذا الكلام برمته منقول من حاشية الحفيد[٨].

---

(١) ينظر: أعلام للزركلي ٢/٢٩٧.

(٢) ينظر: التصريح للأزهري ١/١٧٤، ١/٢٨٨، ١/٢٩٦، ١/٦٣٢، ١/٦٩٠، ٢/١٦٥، ٢/١٦٥.

(٣) ينظر: التصريح للأزهري ٢/١٦٥.

(٤) التصريح للأزهري ٢/٥٢٠.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد ٨٦، أ.

(٦) سورة الممتحنة، ١٢.

(٧) التصريح للأزهري ١/٤١١.

(٨) ينظر: حاشية الحفيد ١/٢٤٣.

وأفاد منه في انتقاد أمثله الجد، حيث قال: "لا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثَّل، وغير السالم، نحو: (مُنِيْرًا وَجْهُهُ)، في قولك: (أَتَى زَيْدٌ مُنِيْرًا وَجْهُهُ)"[(١)].

وأفاد منه -أيضا- دون التَّصريح في قوله: "إذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى (من) أو (في) فالإضافة بمعنى: لام الملك كما في (ثَوبُ زَيدٍ، وغلامُه)، أو لام الاختصاص"[(٢)].

رابعًا: أبو بكر الشنواني:

وهو أبو بكر إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي، من مؤلفاته: (هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى)، و(الدُّرة الشُّنوانية في شرح الآجرومية)، و(هِداية أولي الألبابِ إلى مُوصل الطُّلاب إلى قَواعدِ الإعرابِ)، توفي سنة: ١٠١٩ هـ[(٣)].

أما تأثر الشنواني في (**هداية مجيب الندا**) بـ(حاشية الحفيد) عامة فجاء في أربعة مواضع صرَّح فيها بالنقل عن الحفيد[(٤)]، واحدٌ منها من مآخذ الحفيد على جده وذلك في (باب: نواصب الفعل المضارع)[(٥)]، وقد خالف الشنوانيُّ الحفيدَ فيما ذهب إليه من القول بإفادة (لن) تأبيد النَّفي، فقال بعد أن ذكر نصَّ الحفيد في ترجيح إفادة (لنْ) للتأبيد: "ردَّهُ (أي: كلام الحفيد) شيخنا، فقال: (فأقول: هو في غاية السقوط كما يظهرُ بأدنى تأمل، وما استدلَ به لا يجديه شيئا؛ لأنا نسلم الملازمة التي ذكرها، ولكن لا نُسلمُ بطلان التالي، ومن أين وجب أن يكون (لنْ يَفعلَ) نقيضًا لـ (سيفعل) حتى يلزم أن يكون (لن) لتأبيد النفي، بل نقيضُه (لنْ يَفعلَ أبدًا)، وكأنه ظنَّ أن نقيض الموجبة سالبتها مطلقًا، وليس كذلك بل نقيضتها السالبة على وجهٍ مخصوصٍ"[(٦)].

---

(١) التصريح للأزهري ٣٩٣/١، وينظر: حاشية الحفيد ٢٣٢/١.

(٢) التصريح للأزهري ٦٧٦/١، وينظر: حاشية الحفيد ٥٢، أ.

(٣) ينظر: أعلام للزركلي ٦٢/٢.

(٤) هداية مجيب الندا ٥٠/أ، ١١١/أ، ١٦٢/أ، ١٩٥/أ.

(٥) هداية مجيب الندا ٥٠/أ.

(٦) هداية مجيب الندا٥٠/أ.

خامسًا: عبد القادر المكي:

هو محيي الدين عبد القادر المكيّ الأنصاري، من مؤلفاته: (شرح التسهيل لابن مالك)، و(رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك)، توفي سنة ٨٠٨هـ[١].

وقد تأثر محيي الدين مكيّ بـ(حاشية الحفيد) في (**رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك**) عامة في ستة مواضع[٢]، وقد تأثر بالمآخذ التي أخذها الحفيد على جده لكنه لم يصرّح باسمه، أو يشر إليه، فمن ذلك قوله: "إنما قال: (وليس منه)؛ لأنَّ ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾[٣] كلٌّ منهما عطفُ نسقٍ لا حال صناعة، وهذا مخالفٌ لما سيقوله بعد من أن الحال إذا وقعت بعد عاطف امتنع أن يكون الرابط الواو"[٤]. وهو كلام الحفيد بنصه[٥].

ومن ذلك قوله: "الصواب أنْ يمثلَ بنحو: (وَجْهُ الأبِ زَيدٌ حَسنُه) فإنَّ (زيدًا) في مثاله غيرُ سببيٍّ، وهي لا تعملُ إلا في السَّببي، فالتَّمثيلُ به ممتنعٌ بالأصالة، وبيانُ ذلك أنَّ الاشتغالَ في مثالِه إنَّما وقعَ عن (الأبِ)، وحقه أن يقعَ من (زيدٌ) فتعين أن يكون (زيدٌ) سببيًّا، وأمَّا الاسمُ الواقعُ قبل الصفة المشبهة فذكره واجب؛ لأنَّ الصَّفةَ المشبَّهةَ لا تعملُ إلا معتمدةً على ما يَعتمدُ عليه اسم الفاعل من مُخبرٍ عنه أو غيره، فالضميرُ الذي تحصُلُ به العلقة حقه أنْ يعودَ على (زيد)، وهو في مثاله عائد على (الأب) الذي اعتمدت الصفة في عملها عليه، فتعين أن الصواب في التمثيل ما ذكرناه"[٦].

ومنه -أيضًا- قوله: "الصلاة اسمٌ وُضِع مَوضِعَ المصدر، يقال: (صَليْتُ صَلاةً)، ولا

(١) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢٨٩/٢.

(٢) ينظر: رفع الستور ١١٦/١، ٣٣٠/١، ٣٥٧/١، ٣٧٠/١، ٣٨٧/٢، ٣٨٤/٢.

(٣) سورة آل عمران، ٣٩.

(٤) رفع الستور ٢٨٠/١.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد ٣٤٩/١.

(٦) رفع الستور ٣٥٩/١، وينظر: حاشية الحفيد ٥٨، ب.

يقال: (صَلَيْتُ تَصْلِيَةً)"[1]، وهو كلام الحفيد بنصِّه[2].

سادسًا: الدنوشري:

وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن علي، له: (حاشية على التصريح للأزهري)، توفي سنة: ١٠٢٥ هـ[3].

وقد تأثر في (**حاشيته على التصريح**) بمآخذ الحفيد على جده، ولم يصرّح -في ما وقفت عليه- بالنقل عنه، ومن ذلك قوله: "قال الدنوشري: إنما لم يقل ما دلَّ على حدثٍ وحدوثٍ؛ لأنه لا فائدة لذكره (الحدوث) في حدِّه؛ لأنَّه ليس من المشتقات ما يَدلُّ على حدثٍ ومفعوله غيره، حتى [يذكر][4] لأجل الاحتراز به عن شيء آخر، بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه يشاركه في الدلالة على [الحدث][5] وفاعله الصفة المشبهة و(أَفْعَل) فلا بدَّ من ذكره في حده ليَحترِز منهما. انتهى"[6].

وقد نَسب ياسين الحمصي قوله إلى ابن هشام الحفيد فعلَّقَ على قول الدنوشري قائلا: "وهو كلام الحفيد برمته"[7].

ومنه أيضا: "قال الدنوشري: الأولى أنْ يمثلَ بقوله: (وَجْهُ الأبِ زَيدٌ حَسنُه) لأنَّ في (زيدٌ) مانعًا آخر، وهو كونه غير سببي، وكلامه في ما يعمل فيه بحق الشبه"[8]، وقد سبق الحفيد التنبه إليه[9].

---

(١) رفع الستور ٢٤٢/١.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد ٣١٢/١.

(٣) ينظر: أعلام للزركلي ٩٧/٤.

(٤) في الطبعة (لا تذكر)، و(لا) زيادة.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الطبعة، والصواب أثبته.

(٦) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٧١/٢، حاشية الحفيد ٥٨، أ.

(٧) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٧١/٢.

(٨) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٨٢/٢.

(٩) ينظر: حاشية الحفيد ٥٨، ب.

سابعًا: الخضري:

وهو محمد بن مصطفى بن حسن، وله: (حاشية على شرح ابن عقيل)، و(شرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة)، توفي سنة: ١٢٨٧هـ.

وقد تأثر الخضري في (**حاشيته على شرح الألفية لابن عقيل**) بـ(حاشية الحفيد) عامة وذلك في خمسة مواضع[١]. وتأثره بمآخذ الحفيد على جده في موضعين، اكتفى الخضري في الموضع الأول بالنقل عن الحفيد من غير أن يصرح بموقفه من قول الحفيد، وذلك في قوله: "قال حفيد الموضح: والحكم بقياسية الحذف مع (أنَّ)، و(أنْ)، دون (نصحته)، و(شَكَرْتُهُ) غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّ المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وإن لم يسمع. وهذا بعينه في (نصح)، و(شكر).ا.هـ"[٢].

وفي الموضع الثاني صرَّح بموافقته، حيث قال في (باب: المفعول فيه): "استثناها (أي: داخل، وخارج وباطن) الحفيدُ نقلًا عن الرضي، وزاد عليه (جانب) وما في معناه من (جهة)، و(وجه)، و(كنف)، ثم قال: فقول بعضهم: (سكنتُ ظاهرَ بابِ الفتوحِ) لحنٌ"[٣].

ثامنًا: الجوجري:

وهو محمد بن عبد المنعم بن محمد، من مؤلفاته: (شرح شذور الذهب)، و(شرح الإرشاد لابن المقري)، توفي سنة ٨٨٩هـ[٤].

وقد أفاد في (**شرح شذور الذهب**) من (حاشية الحفيد) في موضع واحد معترضا على ما قاله دون أن يصرّح باسمه، حيث قال وهو يتحدث عن مواضع جواز كسر همزة (إنَّ) وفتحها: "قال بعضهم بعد أن حكى ما في (شرح الشذور) من الاقتصار على الثلاثة المواضع المذكورة، وما في (التوضيح) من كون مواضع الوجهين تسعة: (والظاهر أن المذكور في (شرح

(١) حاشية الخضري ١/٣٦٣، ١/ ٣٩٩، ١/٤٠٥، ٢/٦٥٦، ٢/٦٧٩.

(٢) حاشية الخضري ١/٣٦٣، وينظر: حاشية الحفيد ١/٢٨٣.

(٣) حاشية الخضري ١/ ٣٩٩، وينظر: حاشية الحفيد ١/٣١٤.

(٤) ينظر: أعلام للزركلي ٦/٢٥١.

الشذور) هو الوجه؛ لأن حكم هذه المسائل الثلاثة غيرُ معلومٍ من وجوب الكسر، ولا من وجوب الفتح، وما ذكر فيه جواز الوجهين غير هذه الثلاثة فحكمه معلوم، إمَّا من وجوب الكسر، وإما من وجوب الفتح. انتهى. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ كلَّ واحد من المواضع التِّسعة التي ذكر فيها جواز الوجهين لا يخرجُ بوجه الكسر فيه عن المذكور في مواضع الكسر، كما أنَّه لا يخرج بوجه الفتح فيه عن المذكور في مواضع الفتح، فتأمَّل"[(١)]، والبعض الذي أشار إليه في هذا النص هو الحفيد في حاشيته[(٢)].

تاسعًا: الفاكهي:

وهو عبد الله بن أحمد بن عبد الله الفاكهي المكيّ، من مؤلفاته: (الفواكه الجنيَّة على متممة الآجرومية)، و(مجيب الندا إلى شرح قطر الندى)، و(كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب)، و(الحدود النحوية)، توفي سنة ٩٧٢هـ[(٣)].

وقد تأثر في (**شرح الحدود**) بمآخذ الحفيد على جده، وذلك في موضعٍ واحد، لكنه لم يصرّح فيه باسم الحفيد، فقال: "يظهر -كما قيل- أن تعدد الحال مع تعدد صاحبها، ليس في الحقيقة من باب تعدد الحال؛ لأنَّ كلَّ حال راجعٌ إلى صاحبه. وكلامه في (الأوضح) في باب المبتدأ يشهدُ لهذا"[(٤)].

عاشرًا: العبادي:

وهو أحمد بن قاسم الصبَّاغ العبادي، له: (حاشية على شرح الألفية للأشموني)، و(حاشية على شرح ابن الناظم)، و(حاشية على مغني اللبيب)، توفي سنة: ٩٩٢هـ[(٥)].

وقد تأثر في (**حاشيته على شرح الألفية للأشموني**) بـ(حاشية الحفيد) عامة، وذلك في

(١) شرح شذور الذهب للجوجري ٣٩٢/٢.

(٢) ينظر حاشية الحفيد: ١٨٤.

(٣) ينظر: أعلام للزركلي ٦٩/٤.

(٤) شرح الحدود للفاكهي ٢٣٤، وينظر: حاشية الحفيد ٣٤٩/١.

(٥) ينظر: أعلام للزركلي ١٩٨/١.

واحد وثلاثين موضعًا[(١)]، وابن قاسم العبادي لا يبينُ عن موقفه من الحفيد، بل يكتفي بنقل آرائه، وأقواله.

وتأثر بمآخذ الحفيد على جده في موضعٍ واحدٍ وذلك في (باب: تعدي الفعل ولزومه)، حيث قال: "قوله: (أو ظاهرًا): قال الحفيد: ما ذكر -أي التوضيح- من وجوب تأخير الثاني إذا كان ظاهرًا، والأول ضميرًا ليس بلازمٍ، بل يجبُ اتِّصالُ الأول؛ لأنَّه أمكنَ الاتِّصال، فلا يُعدلُ إلى الانفصال، وأمَّا المفعولُ الثاني فأنتَ بالخيار إن شِئت قدمته على الفعل، وإن شِئتَ أخرته عن الأول"[(٢)].

الحادي عشر: الفيشي:

وهو يوسف بن محمد بن حسام الدين الفيشي المالكي، ألَّف: (حاشية على شرح شذور الذهب)، و(حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام)، توفي سنة ١٠٦١هـ[(٣)].

وقد تأثر بمآخذ الحفيد على جده في (**حاشيته على قطر الندى**) في موضع واحد، وذلك في الخلاف في تقييد حرف النفي الفاصل بين (أنْ) المخففة والفعل المتصرف بعدها ببعض حروف النفي، حيث قال: "قوله: (وحرف النَّفي): أطلقه هنا، وقيَّده في (الأوضح) بـ(لا)، و(لم)، و(لن). قال الحفيد: (ولم أعلم له مخالفًا، وينبغي أن يُتأمل وجه الاقتصار على هذه الثلاثة"[(٤)]. وقد أخطأ محقق حاشية الفيشي، فظنَّ أن (الحفيد) المذكور في نص الفيشي هو عبدالسلام بن عبدالرحمن بن أبي الرجال محمد بن عبدالرحمن اللخمي الإشبيلي، والصحيح أنَّه حفيد ابن هشام، فالكلام بنصه منقول من حاشية الحفيد[(٥)].

---

(١) ينظر: حاشية العبادي على الأشموني ٣٦/أ، ٣٧/أ، و٣٧/ب، ٣٩/ب، ٤٠/ب، ٥٠/أ، ٥٠/ب، ٥٥/ب، ٥٦/أ، ٥٦/ب، ٦٠/ب، ٦١/أ، ٦١/ب، ٦٢ب، ٦٥/أ، ٦٥/ب، ٦٧/أ، ٦٧/ب، ٩٧/أ، ١٠٤/ب، ١٠٧/أ، ١٠٧/ب.

(٢) حاشية العبادي على الأشموني ٦١، ب، ينظر: حاشية الحفيد ٢٨٦/١.

(٣) ينظر: أعلام للزركلي ٢٥٢/٨.

(٤) حاشية الفيشي على القطر ٥٣.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد ٢٠٧/١.

الخاتمة

الخـــاتمـــة

وبعد دراسة مآخذ ابن هشام الحفيد على جده ابن هشام الأنصاري، وموقفه منها، خَلُص البحث إلى النتائج التالية:

١- **بلغ مجموع مآخذ الحفيد على جده ابن هشام مئة وثلاثة وسبعين مأخذًا**، وهي على ثلاثة أقسام، القسم الأول: تسعةٌ وثمانون مأخذا منها في المنهج والأسلوب؛ خمسةٌ منها على ترتيب عرض المسائل والأبواب، واثنا عشر على التقسيم، وستةٌ وعشرون على الإغفال، وخمسة مآخذ على نقل الآراء ونسبتها، وعشرة مآخذ على الاضطراب، وواحد وثلاثون مأخذًا على الأساليب والتعبيرات.

والقسم الثاني: ستون مأخذًا على الصناعة النحوية؛ أربعة مآخذ على المصطلحات، وثمانية عشر مأخذًا على الحدود، وأربعة وعشرون مأخذًا على الأصول النحوية، ثمانية عشر مأخذا على التمثيل.

والقسم الثالث: أربعة وعشرون مآخذًا على الآراء النحوية والصرفية، وفهم أقوال النحاة وآرائهم، ثمانية عشر مأخذًا على الآراء النحوية، ومأخذان على الآراء الصرفية، وأربعة على فهم أقوال النحاة.

٢- **اتَّسام أسلوب الحفيد في المآخذ بالوضوح، والإيجاز، والبعد عن الجدل والمنطق في عرض المسائل ومناقشتها**، فغالبًا ما يُصرّح بالاعتراض بطريقة مباشرة، وبجُملٍ قصارٍ دون أن يلتزم بطُرُق الترجيح.

وقد تميَّز تناوله لشرح (أوضح المسالك) بالشمول، وتنوع التنبيهات، واتسمت ألفاظه في الاعتراض باللين، والاعتدال إذ غلب عليها (الأولى كذا)، و(الظاهر كذا).

فالحفيد كثير الإجلال لجده، حيث امتدح صنيعه في مواضع عدَّة من الحاشية، وكان يلقبه بـ(الشيخ)، وبـ(المصنِّف).

٣- **تميَّزت مآخذ الحفيد بالجدَّة، والشمول، والدقة، وهو ما جعل شخصية الحفيد في الحاشية واضحةً**، وساهم -أيضًا- في انتشار وتأثير مآخذه وتنبيهاته في مصنفات من

خلفه، إلا أنَّه قد سبق الحفيد إلى التنبيه إلى بعضها أبو حيان فيما أخذه الأخير على ابن مالك.

٤- **ظهور شخصية الحفيد في حاشيته،** وذلك من خلال ترجيحه آراء مخالفة لاختيار جمهور النحاة، فهو لم يتقيد بآراء مدرسة نحوية، أو بأقوال نحوي يتابعه في آرائه، ويقتفي أثره، وإن كان ميالا إلى موافقه الرضي، وابن مالك، والإسفراييني إلا أنه قد اعترض عليهم في مواضع من حاشيته

٥- **ظهر احتفال الحفيد بالسماع مصدرًا لتقرير المسائل والأحكام،** ومن مظاهر احتفاله ردُّه بعض أقوال الجد لمخالفتها السماع، فتجده يقول: هذا لا يصح؛ لأنَّه واقعٌ في التنزيل، وهذا يشكل؛ لأنه يلزم منه إجماع القراء على غير المختار.

ومن مظاهره أن الحفيد يرى صحة الاحتجاج بالحديث في الاستدلال على المسائل النحوية، فقد استشهد واحدًا وعشرين حديثًا في حاشيته، أربعة منها في المآخذ.

٦- **تبينت في البحث عناية الحفيد بالتعليل،** فلا يكاد يأخذ على الجد أمرًا حتى يتبعه بالتعليل، وقد اتسمت تعليلاته بالإيجاز، والوضوح، والبعد عن المنطق، إلا في مواضع قليلة.

٧- **اتضح أن لحاشية الحفيد تأثيرًا كبيرًا على من جاء بعده من النحويين،** وذلك بشيوع مآخذ وتنبيهات الحفيد في مصنفات من جاء بعده، سواءً كانت شروحا أو حواشي على (أوضح المسالك) كـ(رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك)، و(التصريح على التوضيح)، و(حاشية الدنوشري على التصريح)، و(حاشية ياسين على التصريح)، و(حاشية الشنواني على أوضح المسالك). أم حواشي على الألفية وشروحها، كـ(حاشية شهاب الدين العبادي على الأشموني)، و(حاشية ياسين على الألفية)، و(حاشية السجاعي على ابن عقيل)، و(حاشية الصبان على الأشموني)، و(حاشية الخضري على ابن عقيل). أو على الألفية نفسها في (حاشية ياسين على الألفية).

أو على غيرها من المصنفات، مثل: (حاشية الجوجري على شرح الشذور)، و(شرح الحدود للفاكهي)، و(حاشية الفيشي على شرح قطر الندى)، و(حاشية ياسين على مجيب الندا)، و(هداية مجيب الندى على شرح قطر الندى للشنواني).

فكانت مآخذ الحفيد محل نظر ومدارسة ممن جاء بعده سواء وافقوه في التوجيه، أم خالفوه، وسواء صرحوا بالنقل عنه، أم نقلوا عنه دون تصريح، وهو ما يدلُّ على علو كعب الحفيد.

٨- **وقف البحث على بعض المسائل التي تبدل اجتهاد ابن هشام الجد فيها بين مؤلفاته،** وأكثر ذلك يرجع إلى تأثره في (أوضح المسالك) بـ(الألفية)، و(التسهيل) وشرحه، فيقول في الشرح ما يُصرح بمخالفته في غيره من مصنفاته.

٩- **أثبت البحث تأثر شراح (الألفية) الكبير بابن مالك فيها،** وذلك من خلال اتفاقهم جميعًا، أو أكثرهم على إغفال ما أغفله ابن مالك من الشروط والمواضع، ونحوهما في شرحهم للألفية، والتنبيه عليه في شرحهم لـ(لتسهيل) تبعًا لتنبيه ابن مالك، أو في مصنفاتهم الأخرى، وهو ما يُفسر أن كثيرًا مما أُخذ على الجد مأخوذٌ على غيره من شراح (الألفية).

وقد تبين من خلال الدراسة أن ابن الناظم، والمرادي، والشاطبي أكثر عناية بالاستقصاء، والتتبع، والتنبه إلى ما غفِل عنه ابن مالك من غيرهم من شراح الألفية الذين وقف البحث على شروحهم بمن فيهم الجد.

١٠- **أظهرت دراسة مآخذ الحفيد أمورًا، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:**

- عناية الحفيد بمقابلة أقوال ابن هشام في (أوضح المسالك) بما قاله في غيره.

- اعتماد الحفيد على أكثر من نسخة لـ(أوضح المسالك)، وعلى الاختلاف بينها كان يخرّج بعض المآخذ.

- لا يعترض الحفيد على جده إلا في ما تحقَّق من ثبوته وقوته.

- أن الحفيد يكرر التنبيه على انتقاده لابن هشام الجد في كل موضع يتكرر منه الخطأ - على رأي الحفيد- سواء كان في نفس الباب، أم في غيره.

١١- **بدت أثناء دراسة مآخذ الحفيد في حاشيته بعض الملحوظات، يمكن تلخيصها في ما يلي:**

- أنَّ الحفيد ينسب إلى ابن هشام ما لم يقل به، إما لأنَّه لم يَفهم مرادَه، أو لأنَّه اقتطع

عبارته، كما وقع منه ذلك مع ابن مالك حيث نسب إليه ما لم يقل به خطأ تبعًا لأبي حيان، وكذا مع ابن الشجري، وابن الناظم.

– تغيُّر بعض آراء الحفيد واجتهاداته بين الأبواب، وقد وقف البحث على ما اتصل منها بالمآخذ.

– أن الحفيد يأخذ على جده في ما سبق له الاعتذار له عنه.

– إطلاق بعض الاعتراضات، وعدم تصريحه بتوجيهها إلى المصنِّف ابن مالك، أو إلى ابن هشام، ما يفيد عند النظرة الأولى توجهها إلى ابن هشام، وهي على خلاف ذلك.

والحمد لله رب العالمين.

هـ- فهرس المصادر والمراجع

– أولا: المخطوطات:

١) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مكتبة جامعة الملك سعود، النسخة الأولى، رقم: (٢/١٣٢٦).

٢) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مكتبة جامعة الملك سعود، النسخة الثانية، رقم: (٢/١٤٣٥).

٣) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مكتبة جامعة الملك سعود، النسخة الثالثة رقم: (٤/١٤٣٤).

٤) **التصريح بمضمون التوضيح**، لخالد بن عبد الله الأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم:(٦٦٩٦).

٥) **حاشية الحفيد على التصريح**، لأحمد بن عبدالرحمن بن هشام الأنصاري، مصورة عن مكتبة القدس، رقمها (١٨٨).

٦) **حاشية العبادي على الأشموني**، لأحمد بن قاسم، العبادي، المكتبة الأزهرية، رقم: (٢٢٦٢).

٧) **حاشية اللقاني على أوضح المسالك**، لناصر الدين محمد اللقاني، مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، رقم: (٠١٦٧٦).

٨) **شرح اللمحة البدرية**، لجمال الدين الأنصاري، مكتبة المخطوطات بالكويت، رقم:(١١٦١).

٩) **العباب في شرح اللباب**، لعبد الله بن محمد الشهير بنقره كار، نسخة جامعة الملك سعود، رقم:(١٤٤٥).

١٠) **هداية مجيب النداء إلى شرح قطر الندى**، للشنواني، لأبي بكر بن إسماعيل بن عمر الشنواني، المكتبة الأزهرية، رقم (١٧١٢٥).

– ثانيًا: رسائل ما جستير ودكتوراه:

١) **البيان في شرح اللمع**، لأبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي، رسالة ماجستير للطالب:

علاء الدين حمويه، إشراف: د.تمام بن حسان بن عمر، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ.

٢) **التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب**، لابن مالك الجياني، رسالة ماجستير للطالب: أحمد علي قائد، إشراف: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

٣) **حاشية الحفيد على التوضيح**، لشهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، رسالة ماجستير، من أول المخطوط إلى نهاية باب (التمييز)، للطالب: محمد فال الشيخ زيدان، إشراف: فتحي أحمد مصطفى علي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٤) **حاشية الفيشي على شرح قطر الندى**، ليوسف بن حسام الدين الفيشي، رسالة ماجستير للطالب: سهيل أسعد سلمان، إشراف: محمود محمد العامودي، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٥) **حاشية ابن النحوية على كافية ابن الحاجب**، رسالة ماجستير للطالب/حسن بن محمد بن عبد الرحمن، إشراف: د.فتحي أحمد مصطفى، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٦) **حرز الفوائد وقيد الأوابد**، لمحمد بن يعقوب المعروف بابن النحوية، رسالة دكتورة من أول الكتاب حتى نهاية التوابع، إعداد الطالب: عبد الله بن فهيد بن عبد الله البقمي، إشراف: د.سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٧) **حواشي المفصل**، لأبي علي الشلوبين، رسالة ماجستير للطالب: حماد الثمالي، إشراف: د.يوسف الضبع، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٨) **رفع الستور والأرائك عن محبآت أوضح المسالك**، لمحيي الدين عبد القادر المكي الأنصاري، رسالة ماجستير للطالب: أحمد بن حسن أحمد، إشراف: أ.د. عبد الرحمن شاهين، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

٩) **شرح الجزولية**، لعلي بن محمد الأبذي، تحقيق: حسن بن نافع الحربي، رسالة ماجستير

من أول باب التنازع إلى نهاية منع الصرف، إشراف: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، عام: ١٤٢٤هـ.

١٠) **شرح الجمل لابن الفخار**، لأبي عبد الله ابن الفخار، رسالة دكتورة للطالب: حماد الثمالي، إشراف: د. محمود بن محمد الطناحي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.

١١) **شرح كتاب الجمل للزجاجي**، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، رسالة دكتوره للطالب: حسين بن علي السعدي، إشراف: د.طه محسن، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

١٢) **شرح كتاب سيبويه**، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، رسالة دكتوره للطالب: سيف بن عبد الرحمن العريفي، إشراف: أ.د تركي بن سهو العتيبي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٣) **العباب في شرح لباب الإعراب**، لعبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، رسالة دكتوراه، الطالب: محمد نصير الدين، إشراف: د. نصيب دار محمد، قسم اللغة العربية، جامعة بشاور باكستان، ٢٠٠٠م.

١٤) **غاية المحصل في شرح المفصل**، لعبد الواحد عبد الكريم الزملكاني، رسالة ماجستير، للطالبة: أسماء بنت محمد الحبيب، إشراف: أ.د. رياض الخوام، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.

١٥) **كتاب شرح الجمل في النحو**، لعبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير للطالبة: خديجة باكستاني، إشراف: د. محسن سالم، جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ.

١٦) **المحصَّل في شرح المفصَّل**، لحسام الدين السغناقي، قسم الأسماء إلى نهاية باب (الكنايات)، رسالة دكتوراه للطالب: أحمد بن حسن بن أحمد بن نصر، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.

١٧) **المحصول في شرح الفصول لابن معط**، لابن إياز أبي محمد جمال الدين الحسين، رسالة دكتوراه للطالب: محمد صفوت محمد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.

١٨) **المنتخب الأكمل على كتاب الجمل للزجاجي**، لمحمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي

المعروف بالخفاف، رسالة دكتوره للطالب: أحمد بويا ولد الشيخ، إشراف: أ.د/ إبراهيم بركات، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٩٩١م.

١٩) **النهاية في شرح الكافية**، لشمس الدين أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز، رسالة ماجستير، للطالب: عبد الله عمر حاج، إشراف: د. عبد الرحمن العثيمين، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

- **ثالثا: المطبوعات:**

١)**الإبانة في اللغة العربية**، لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي، تحقق: د. عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن، وآخرون، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.

٢)**إبراز المعاني من حرز الأماني**، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن المعروف بأبي شامة، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: غ، ت،ط: غ.

٣)**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، د.رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٤)**إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، لإبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية، تحقيق: د.محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف، ط: غ، ت،ط: غ.

٥)**الأزهية في علم الحروف**، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: الثانية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٦)**أساس البلاغة**، لجار الله محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٧)**أسرار العربية**، لأبي البركات الأنباري، محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٨)**الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، حقيق: عبد الإله نبهان، ووغازي مختار، وآخرون، الناشر، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: غ، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٩)**إصلاح المنطق**، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف، مصر، ط: غ، ت،ط: غ.

١٠) **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: غ، ت،ط: غ.

١١) **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النَّحَّاس، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ت، ط: ١٤٢١هـ.

١٢) **الأعلام**، لخير الدين بن محمود الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

١٣) **أعيان العصر وأعوان النصر**، لصلاح الصفدي، تحقيق: د.علي أبو زيد، وآخرون، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٤) **ألفية ابن مالك**، لابن مالك الطائي الجياني، الناشر: دار التعاون، ط: غ، ت،ط: غ.

١٥) **ألفية ابن معط**، ليحيى بن عبد المعطي، ضبطها وقدم لها، سليمان إبراهيم البلكيمي، الناشر: دار الفضيلة، ط: غ، ت،ط: غ.

١٦) **أمالي ابن الحاجب**، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، الناشر: دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ط: غ، ت،ط: غ.

١٧) **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: محمود بن محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

١٨) **أمالي السهيلي**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد بن إبراهيم البنا، الناشر: مطبعة السعادة، ط: غ، ت،ط: غ.

١٩) **إنباء الغمر بأبناء العمر**، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقق: د. حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط:١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٢٠) **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، تحقيق: د.زهير عبد المحسن، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٢١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٢٢) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر.

٢٣) **الأنموذج في النحو**، لمحمود بن عمر الزمخشري، اعتنى به: سامي حمد، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢٤) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، بيروت، لبنان، ط: الخامسة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٢٥) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق صالح سهيل حمودة، الناشر: دار الفاروق، عمان، الأردن، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ.

٢٦) **الإيضاح العضدي**، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د/حسن شاذلي فرهود، الناشر: غ، ط: الأولى، ت: ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٢٧) **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٢٨) **الإيضاح في شرح المفصل**، لابن الحاجب أبي عمرو عثمان، د.موسى بناي العليلي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٩) **البحر المحيط في أصول الفقه**، لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي، الناشر: دار الكتبي، ط: الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٣٠) **البحر المحيط**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عادل حمد عبد الموجود

وآخرون، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الاولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٣١) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، لمحمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار الكتاب الإسلامية، القاهرة، ط: غ، ت،ط: غ.

٣٢) **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي السبتي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٣٣) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: مطبعة عيسى البابلي الحلبي ط: الأولى، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م.

٣٤) **بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب**، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، تحقيق: د.خلف عودة القيسي، الناشر: دار يافا العلمية، عمان، الأردن، ط: غ، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

٣٥) **البهجة المرضية**، لجلال الدين السيوطي، الناشر: دار السلام، القاهرة، مصر، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٣٦) **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: غ، ت،ط: غ.

٣٧) **تاج اللغة وصحاح العربية**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٨) **تأويل مشكل القرآن**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: غ، ت،ط: غ.

٣٩) **التبصرة والتذكر**، لأبي محمد عبدالله الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى.

٤٠) **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي وشركاه، ط: غ، ت،ط: غ.

٤١) **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د.

عبدالرحمن سليمان العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٤٢) **تحبير التيسير في القراءات العشر**، لشمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري، تحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان، الأردن، عمان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م

٤٣) **تحرير القواعد المنطقية**، لقطب الدين محمرد بن محمد الرازي، الناشر: مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ط: الثانية، ١٣٦٧هـ، ١٩٤٨م.

٤٤) **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٤٥) **تخليص الشاهد وتلخيص الفوائد**، لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٤٦) **تذكرة النحاة**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٩٦هـ، ١٩٨٦م.

٤٧) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، الناشر: كنوز إشبيليا، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٤٨) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي، القاهرة، ط: غ، ت،ط: غ.

٤٩) **تسهيل القطبي المسمى**، تيسير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، لمحمد شمس الدين سالم، الناشر: إدراة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، كراتشي، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

٥٠) **تصحيح الفصيح وشرحه**، لعبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه، تحقق: د.محمد

بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط: غ، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٥١) **التصريح بمضمون التوضيح**، لخالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتاب العالمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠مم.

٥٢) **تعريب التهذيب في علم المنطق**، لمحمد التقي الحسيني، الناشر: مطبعة الآداب، النجف، العراق، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ.

٥٣) **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لمحمد بدر الدين أبي بكر الدماميني، تحقيق: د. محمدبن عبد الرحمن المفدى، ط: غ، ت،ط: غ.

٥٤) **التعليقة على المقرب**، لابن النحاس، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، الناشر: وزارة الثقافة، عمان الأردن، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

٥٥) **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د.عوض القوزي، ط: الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٥٦) **تقريب المقرب**، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: د.عفيف عبد الرحمن، الناشر: دار المسيرة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٥٧) **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، الناشر: دار السلام، مصر، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

٥٨) **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: أ.د: حسن محمود هنداوي، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٥٩) **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري الهروي، تحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١م.

٦٠) **توجيه اللمع**، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ.د. فايز زكي دياب، الناشر: دار السلام، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٦١) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق: عبد الرحمن بن علي بن سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط: الأولى، ١٤٢٢م، ٢٠٠١م.

٦٢) **التوطئة**، لأبي علي الشلوبين، تحقيق، د.يوسف أحمد المطوع، ط: الثانية، ١٩٨٠م.

٦٣) **الجامع الصغير في النحو**، لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، الناشر: مكتبة الخانجي، قاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٦٤) **الجمل في النحو**، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٦٥) **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٦٦) **الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد**، لجمال الدين يوسف ابن المِبْرَد، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠م.

٦٧) **حاشية ابن حمدون على شرح المكودي**، لأبي العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: غ، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٦٨) **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، لمحمد الأمير، الناشر: إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى الحلبي.

٦٩) **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، لمحمد بن عفيفي الباجوري المعروف بالخضري، ضبطه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٧٠) **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، لمصطفى بن محمد الدسوقي، ضبطه: عبد السلام محمد أمين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٧١) **حاشية السجاعي على شرح قطر الندى،** لأحمد السجاعي، طبعة غير محقق.

٧٢) **حاشية الصبان على الأشموني،** لمحمد بن علي الصبان، الناشر: دار الفكر، ط: غ، ت، ط: غ.

٧٣) **حاشية عبادة على الشذور،** لمحمد بن عبادة العدوي، طبعة غير محقق.

٧٤) **حاشية ياسين على الألفية،** لياسين بن أبي بكر محمد الحمصي العليمي، الناشر: المطبعة المولوية، بفاس، ١٣٢٧هـ.

٧٥) **حاشية ياسين على التصريح،** لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي، الناشر: المطبعة الأزهرية المصرية، ط: الثانية، ١٣٢٥هـ.

٧٦) **حاشية ياسين على شرح قطر الندى للفاكهي،** لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي، الناشر: مكتبة الإرشاد، مديات، تركيا، ط: الثانية،١٣٩٠هـ، ١٩٧١م.

٧٧) **الحجة في القراءات السبع،** لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، ط الثالثة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٧٨) **الحجة في علل القراءات السبع،** لأبي علي الفارسي، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد معوض، وأحمد عيسى حسن، الناشر: دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٧م.

٧٩) **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة،** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط: الأولى، ت، ط: ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧م.

٨٠) **الحلل في شرح أبيات الجمل،** لابن السيد البطليوسي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، علق عليه: د.يحيى مراد، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٨١) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،** لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الرابعة، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٨٢) **الخصائص،** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: محمد بن علي النجار، الناشر:

دار الكتب المصرية، ط: غ، ت،ط: غ.

٨٣) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، ط: غ، ت،ط: غ.

٨٤) **درة الحجال في أسماء الرجال**، لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي، الشهير بابن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي، الناشر: دار التراث، القاهرة، ط: غ، ت،ط: غ.

٨٥) **الدرة الفريدة في شرح القصيدة**، لأبي النجيبين الهمذاني، تحقيق: د. جمال محمد السيد، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى، ت،ط: ٢٠١٢م.

٨٦) **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، مراقبة: محمد عبدالمعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٨٧) **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٨٨) **دليل الطالبين لكلام النحويين**، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر، الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م.

٨٩) ديوان أبي الأسود الدؤلي، لأبي سعيد السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط: الثانية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٩٠) **ديوان أبي دواد الإيادي**، تحقيق: أنوار الصالحي، د.أحمد السامرائي، الناشر: دار العصماء، ط: الأولى، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٩١) **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق: د. محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب بالجماميز.

٩٢) **ديوان الراعي النميري**، شرح: د.واضح الصمد، الناشر: دار الجيل، لبنان، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٩٣) **ديوان العجاج**، لعبد الملك الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، الناشر: مكتبة أطلس، المطبعة التعاونية، بدمشق، ط: غ، ت،ط: غ.

٩٤) **ديوان المسيب بن علس**، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن الوصيفي، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

٩٥) **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط: الثانية، ت،ط: غ .

٩٦) **ديوان النابغة الذبياني**، شرح وتقديم: عباس عبدالستار، الناشر: دار الكتاب العلمية، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٩٧) **ديوان النابغة**، شرح وتقديم: عباس عبد الستار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:الثالثة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٩٨) **ديوان النمر بن توليب العكلي**، تحقيق: د.محمد نبيل طريفي، الناشر: دار الصادر، بيروت، لبيان، ط: الأولى، ٢٠٠٠م.

٩٩) **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، لبشر بن أبي خازم الأسدي تحقيق: مجيد طراد، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

١٠٠) **ديوان جرير بن عطية الخطفي**، الناشر: دار بيروت، ط: غ، ت،ط: ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٠١) **ديوان جميل بثينة**، الناشر: دار صادر، بيروت.

١٠٢) **ديوان طرفة العبد**، الناشر: دار الصادر، ط: غ، ١٩٨٠م.

١٠٣) **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق: محمد يوسف نجم، الناشر: دار صادر، بيروت، ط: غ، ت،ط: غ.

١٠٤) **ديوان عدي بن زيد العبادي**، تحقيق: محمد جبار المعيبد، الناشر: وازارة الثقافة والإرشاد، العراق، ط: غ، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.

١٠٥) **ديوان عروة الورد**، تحقيق: أسماء أبو بكر محمد، الناشر: دار الكتاب العلمية،

١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٠٦) **ديوان كثير عزة**، جعه وشرحه: د.إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة، بيروت، ط: غ، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

١٠٧) **ديوان لبيد بن ربيعة**، الناشر: دار صادر، بيروت،ط: غ، ت،ط: غ.

١٠٨) **ديوان مجنون ليلى**، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الناشر: مكتبة مصر، ط: غ، ت،ط: غ.

١٠٩) **ديوان يزيد بن مفرغ الحميري**، تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١١٠) **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار**، لجار الله الزمخشري، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ.

١١١) **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، لأحمد عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: غ، ت،ط: غ.

١١٢) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، الناشر: دارإحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط: غ، ت،ط: غ.

١١٣) **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢.

١١٤) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لأبي محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.

١١٥) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لعبد الحي بن أحمد العَكري، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١١٦) **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: حمد باسل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١١٧) **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله محمد بن علي بن طولون الدمشقي، تحقيق: د.عبد الحميد بن جاسم بن محمد الفياض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١١٨) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لعبد الله بن عقيل العقيلي المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر:دار التراث، القاهرة، ط: العشرون، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١١٩) **شرح أبيات سيبويه**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٢٠) **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن أبي سعد المرزباني السيرافي، تحقيق: د.محمد علي الريح، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، ط:غ، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤هـ،

١٢١) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لعلي بن محمد بن عيسى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي، بيرت، لبنان، ط: الأولى، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.

١٢٢) **شرح الأنموذج في النحو**، لمحمد عبد الغني الأدريبلي، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، الناشر: مكتبة الأدب، القاهرة، ط: غ، ت، ط: غ.

١٢٣) **شرح التسهيل للمرادي**، الحسن ابن أم قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد، الناشر: مكتبة الأيمان، النصورة ط: الأولى، ١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م.

١٢٤) **شرح التسهيل**، لمحمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد و د.محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٢٥) **شرح الجمل في النحو**، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، قدم له: فوار الشعار، إشراف: د. إميل يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٢٦) **شرح الجمل**، لأبي سعيد السيرافي، د.رمضان عبدالتواب، وآخرون، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

١٢٧) **شرح السلم في المنطق**، لعبد الرحيم فرج الجندي، الناشر: دار القومية العربية للطباعة، القاهرة، مصر، ط: غ، ت، ط: غ.

١٢٨) **شرح الفصيح**، لابن هشام اللخمي، تحقيق: د.مهدي بن عبيد بن جاسم، الناشؤ دار الكتب والوثائق، بغداد، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

١٢٩) **شرح ألفية ابن معط**، لعبد العزيز جمعة بن القواس الموصلي، تحقيق: علي بن موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي، الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٣٠) **شرح الكافية الشافية لابن مالك**، لجمال الدين محمد ابن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، الناشر: دار المأمون للتراث، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٣١) **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أ.د هادي نهر، الناشر: دار اليازوري، عمان، الأردنط: غ، ت،ط: غ.

١٣٢) **شرح اللمع لابن الدهان**، لسعيد بن المبارك بن الدهان، تحقيق: فائز فارس، منشورات معهد المخططات العربية، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م

١٣٣) **شرح اللمع للأصفهاني**، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق: أبراهيم أبو عباة، الناشر: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٣٤) **شرح المفصل**، لأبي البقاء ابن يعيش الموصلي، قدم له، ووضع هوامشه: د. إميل يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: الأولى: ١٤٢٢، ٢٠٠١م.

١٣٥) **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين، تحقيق: تركي الثبيتي، الناشر: مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١٣٦) **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**، لعبد الرحمن بن علي المكودي، ضبطه، وخرج

شاهده: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٣٧) **شرح جمل الزجاجي**، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق من أول الكتاب حتى نهاية باب المخاطبة، تحقيق: د. سلوى بنت محمد بن عمر، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ١٤١٩هـ.

١٣٨) **شرح جمل الزجاجي**، ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: د.هادي ناجي، الناشر: مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

١٣٩) **شرح حدود النحو**، لابن القاسم المالكي، تحقيق: د.خالد فهمي، الناشر: مكتبة الأدب، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢هـ، ٢٠٠٨م.

١٤٠) **شرح ديوان الحماسة**، لأبي على أحمد بن محمد المرزوقي، المحقق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، الناشر: دار الجليل، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

١٤١) **شرح ديوان طرفة العبد**، للأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، لطفي الصقال، الناشر: المؤسسة العربية للدرسات والنشر، ودائرة الثقافة والفنون، ط: الثانية، ت:ط: غ ت.

١٤٢) **شرح ديوان طفيل الغنوي**، للأصمعي، تحقيق: حسان فلاح، الناشر: دار صادر، لبنان، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٧هـ.

١٤٣) **شرح شذور الذهب**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، قدمه: د.إميل يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٤٤) **شرح شواهد المغني**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، صححه: محمد بن محمود ابن تلاميد، الناشر: لجنة التراث العربي، ط:غ، ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦م.

١٤٥) **شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام**، لعبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٤٦) **شرح كافية ابن الحاجب**، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، الناشر: كلية اللغة العربية.

١٤٧) **شرح كتاب الحدود في النحو**، لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: المتولى رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

١٤٨) **شرح كتاب سيبويه للسيرافي**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٨م.

١٤٩) **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

١٥٠) **شعر الأحوص الأنصاري**، تحقيق: عادل بن سليمان جمال، وقدم له: شوقي ضيف، الناشر: مكتبة الخفاجي، القاهرة، ط: الثانية، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٥١) **شعر نُصيب بن رَباح**، جمع وقدم له: داود سلوم، الناشر: مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.

١٥٢) **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي، تحقيق: د. عبد الله البركاتي، الناشر مكتبة الفيصلية، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٥٣) **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، لأبي الحسين بن فارس، تحقيق: عمر فاروق، الناشر: مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

الصحابي في فقه اللغة وسنن العربي في كلامهم، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط: غ، ١٩٧٧م.

١٥٤) **الصفوة الصفية قي شرح الدرة الألفية**، لإبراهيم بن الحسين النيلي، تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلمية مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٩هـ.

١٥٥) **ضرائر الشعر**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار

الأندلس، ط: الأولى، ١٩٨٠م.

١٥٦) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لشمس الدين أبو الخير السخاوي، ناشر: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط: غ، ت،ط: غ.

١٥٧) **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، لمحمد بن عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٥٨) **العبر في خبر من غبر**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي، تحقق: أبو هاجر محمد السعيد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: غ، ت،ط: غ.

١٥٩) **عدَّ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجليل، ط: الخامسة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٦٠) **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: د. محمود بن جاسم الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى: ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١٦١) **غاية النهاية في طبقات القراء**، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري الدمشقي، تحقيق: برجستراسر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٦م.

١٦٢) **الغرة في شرح اللمع**، لأبي محمد سعيد بن مبارك بن الدهان، تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل، الناشر: دار التدمرية، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

١٦٣) **فتح الجليل على شرح ابن عقيل**، لأحمد السجاعي، طبعة غير محققة.

١٦٤) **القاموس المحيط**، لمجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،ط: الثامنة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

١٦٥) **قطر الندى وبل الصدى**، لجمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري، الناشر: دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ت،ط: غ.

١٦٦) **القلب والإبدال**، لابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، تحقق: أوغست هفنر، الناشر:

المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٣هـ.

١٦٧) **الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط**، لابن الحاجب جمل الدين عثمان بن عمر، تحقيق: د. صالح بن عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الأدب، القاهر، ط: غ، ت،ط: غ.

١٦٨) **كتاب البيان في شرح اللمع**، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: د.علاء الدين حموية، الناشر: دار عمار، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٦٩) **كتاب السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف بمصر، ط: غ، ت،ط: غ.

١٧٠) **كتاب اللامات**، لأبي الحسن علي بن محمد الهروي، تحقيق: يحيى البلداوي، الناشر: مكتبة الفلاح، الكويت، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ،١٩٨٠ م.

١٧١) **كتاب اللامات**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨م.

١٧٢) **الكتاب**، لعمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارزن، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٧٣) **الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، اعتنى به: خليل مأمون، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: الثالثة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

١٧٤) **كشف اصطلاحات الفنون والعلوم**، لمحمد بن علي التهانوي، تحقيق: د.علي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

١٧٥) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة، الناشر: مكتبة المثنى، بغداد، ط: غ، ت: ١٩٤١م.

١٧٦) **الكنز في القراءات العشر**، لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، تحقيق: د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٧٧) **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي تحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧م.

١٧٨) **اللامع العزيز في شرح ديوان المتنبي**، لأبو العلاء أحمد المعري، تحقيق: محمد سعيد المولوي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث ط: الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

١٧٩) **اللباب في علم الإعراب**، للإسفرائيني، تحقيق: شوقي العري، الناشر: مكتبة لبنان، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

١٨٠) **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن منظور المصري، الناشر: دار صادر، بيروت، ط: الثالثة، ت،ط: ١٤١٤هـ.

١٨١) **اللمع في العربية**، لعثمان بن جني الموصلي، تحقيق: د. سميح أبو مُغلي، الناشر: دار مجدلاوي، عمان، ط: غ، ١٩٨٨م.

١٨٢) **ما تلحن فيه العامة**، لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، تحقيق: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخفاجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني بمصر، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

١٨٣) **ما ينصرف وما لا ينصرف**، لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

١٨٤) **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، تحقق: محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: غ، ت،ط: ١٣٨١ هـ..

١٨٥) **مجالس العلماء**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: غ، ت،ط: غ.

١٨٦) **مجيب الندا في شرح قطر الندى**، لعبد الله بن أحمد المكي الفاكهي، تحقيق: مؤمن بن عمر البدارين، الناشر: دار العثمانية، عمان، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

١٨٧) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني

الموصلي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، الناشر: دار سزكين للطباعة والنشر، ط: الثانية، ت،ط: غ.

١٨٨) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٨٩) **المخصص**، لأبي الحسن بن سيده المرسي، تحقق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٩٠) **المساعد على تسهيل الفرائد**، لعبد الله بن عقيل العقيلي المصري، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الفكر بدمشق. ط: غ، ت،ط: غ.

١٩١) **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، دمشق، دار المنار، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٩٢) **المسائل العضديات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.علي المنصوري، الناشر: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٩٣) **المسائل المنثورة**، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق: شريف بن عبدالكريم النجار، الناشر: دار عمار للنشر، ط: غ، ت،ط: غ.

١٩٤) **مسائل خلافية في النحو**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الفتاح سليم، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

١٩٥) **المستصفى**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١٩٦) **المستوفى في النحو، لكمال الدين علي بن مسعود الفرخان**، تحقيق، د.محمد بدوي المختون، الناشر: دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٩٧) **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم بن صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ،١٩٨٤م.

١٩٨) **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: نبهان ياسين

حسين، الناشر: دار الرسالة للطباعة، بغداد، ط: غ، ت،ط: غ.

١٩٩) **المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم**، لسعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

٢٠٠) **معاني القراءات**، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢٠١) **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده، الناشر: عالم الكتاب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٠٢) **معاني القرآن**، لأبي الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط: الأولى،١٤١١هـ،١٩٩٠م.

٢٠٣) **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: الأولى، ت،ط: غ.

٢٠٤) **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، لعبد الله الدينوري، صححه: المستشرق سالم الكرنكوي الناشر: دار النهضة الحديثة، بيروت، ط: غ، ت،ط،: غ.

٢٠٥) **معجم التعريفات**، لعلي محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، الناشر: دار الفضيلة، ت، ط: غ، ت، ط: ٢٠٠٤م.

٢٠٦) **معجم العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقق: د.مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٠٧) **معجم القراءات**، تأليف: د. عبد اللطيف الخطيب، الناشر: دار سعد الدين، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٠٨) **المعجم الكبير**، لسليمان بن أحمد الطبري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: الثانية.

٢٠٩) **معجم المؤلفين**، لعمر بن رضا بن محمد كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث

العربي بيروت، ط: غ، ت،ط: غ.

٢١٠) **معجم المؤلفين**، لعمر بن رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١١) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لعبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: الفاخوري، الناشر: دار الجليل بيروت، ط: الثانية، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢١٢) **مغني اللبيب**، تحقيق مازن مبارك، وحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر دمشق، ط: الأولى،١٣٦٨ هـ - ١٩٦٤م.

٢١٣) **مفاتيح العلوم**، لمحمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، تحقق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي،الطبعة: الثانية، ت،ط: غ.

٢١٤) **مفتاح العلوم**، ليوسف بن محمد بن علي السكاكي، ضبط: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢١٥) **المفصل في صناعة الإعراب**، لأبي القاسم محمود الزمخشري، قدم له: د. إميل يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢١٦) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا، وآخرون، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٢١٧) **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، لمحمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ.د: علي محمد فاخر، وآخرون، الناشر: دار السلام، القاهرة، مصر، ط: الأولى، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٢١٨) **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، الناشر: دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

٢١٩) **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد الأزدي المعروف بالمبرد، تحقق: محمد عبد الخالق

عظيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ت،ط: ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٢٢٠) **المقرَّب**، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، الناشر: غ، ط: الأولى، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

٢٢١) **المقرر في توضيح منطق المظفر**، لكمال الحيدري، الناشر: دار ذوي القربى، إيران، قم، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٢٢) **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح، تحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط: الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٢٢٣) **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، لعثمان بن سعيد الداني، تحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٢٤) **منار السالك إلى أوضح المسالك**، لمحمد بن عبد العزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة، مصر، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٢٥) **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار التراث، القاهرة، ط: العشرون، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢٢٦) **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق سيدني جلازر، ط: الأولى، ١٩٤٧م.

٢٢٧) **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، ليوسف بن تغري بردي، تحقيق: دكتور محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٢٨) **المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار**، لأحمد بن علي بن عبد القادر، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٢٩) **الموطأ**، لإمام مالك بن أنس، علق عليه: محمد فؤاد عبدالباقين الناشر: دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط: غ، ت،ط: ١٩٨٥م.

٢٣٠) **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، محمد بن أبي بكر الدلائي، تحقيق:

مصطفى الصادق العربي، الناشر: غ، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٣١) **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العربية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٢٣٢) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، لجمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد، مصر، ط: غ، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م.

٢٣٣) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ليوسف بن تغري بردي، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٢٣٤) **النشر في القراءات العشر**، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي بن محمد الضباع، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٣٥) **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، لجلال الدين السيوطي، تحقق: فيليب حتي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٣٦) **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشنتمري، تحقيق: رشد بلحبيب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٣٧) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، لإسماعيل البغدادي، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، ط: غ، ت، ط: غ.

٢٣٨) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د.عبدالسلام هارون، ود.عبدالعال سلوم، الناشر: عالم الكتب، ١٤٢١م، ٢٠٠١م.

٢٣٩) **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق. أحمد الأرنأووط،و تركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: الأولى،١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

رابعًا: المجلات:

- (**ألفية ابن مالك منهجها وشروحها**)، وهو بحث للدكتور: غريب عبد المجيد نافع، وقد نُشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: (٧٤).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسالة باللغة العربية	٣
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	٥
المقدمة	**٧**
مشكلة البحث والتساؤلات التي يجيب عنها	٩
أهمية البحث وأسباب اختياره	٩
أهداف البحث	١٠
الدراسات السابقة	١٠
منهج البحث	١١
خطَّة البحث	١٤
شكر وتقدير	١٧
التمهيد	**١٨**
أولا: التعريف بابن هشام وكتابه (أوضح المسالك)	**١٩**
١-التعريف بابن هشام	١٩
حياته	١٩
شيوخه	٢٠
تلاميذه	٢١
آثـــاره	٢٢
٢- التعريف بكتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)	٢٤
المصنفات عليه	٢٥
ثانيا: التعريف بابن هشام الحفيد وحاشيته على (أوضح المسالك)	**٢٧**
١- التعريف بابن هشام الحفيد	٢٧
حيـاته	٢٧

الموضوع	الصفحة
شيوخه	٢٨
تلاميذه	٢٩
آثــاره	٣٠
٢- التعريف بحاشية الحفيد على أوضح المسالك	٣٢
الفـصـل الأول: المـآخذ على المنـهـج، والأسلـوب	**٣٧**
المبحث الأول: المآخذ على ترتيب المسائل، وتقسيم الفقرات	**٣٨**
المطلب الأول: ترتيب المسائل والأبواب	٣٨
المأخذ الأول	٣٨
المأخذ الثاني	٣٨
المأخذ الثالث	٣٩
المأخذ الرابع	٤٠
المأخذ الخامس	٤١
المطلب الثاني: عدم تباين الأقسام	٤٢
المأخذ الأول	٤٢
المأخذ الثاني	٤٣
المأخذ الثالث	٤٤
المأخذ الرابع	٤٦
المأخذ السادس	٤٨
المأخذ السابع	٤٩
المطلب الثالث: الزيادة أو النَّقص في التقسيم	٥٠
المأخذ الأول	٥٠
المأخذ الثاني	٥١
المأخذ الثالث	٥٢

الموضوع	الصفحة
المأخذ الرابع	٥٣
المأخذ الخامس	٥٥
المبحث الثاني: المآخذ على الإغفال	**٥٦**
المطلب الأول: إغفال بعض المواضع والأقسام	٥٦
المأخذ الأول	٥٦
المأخذ الثاني	٥٧
المأخذ الثالث	٥٨
المأخذ الرابع	٥٩
المأخذ الخامس	٦٠
المأخذ السادس	٦١
المأخذ السابع	٦٢
المأخذ الثامن	٦٣
المأخذ التاسع	٦٤
المأخذ العاشر	٦٦
المأخذ الحادي عشر	٦٦
المأخذ الثاني عشر	٦٧
المطلب الثاني: إغفال بعض الشروط، والأوجه	٧٠
المأخذ الأول	٧٠
المأخذ الثاني	٧٢
المأخذ الثالث	٧٣
المأخذ الرابع	٧٤
المأخذ الخامس	٧٥
المطلب الثالث: إغفال ذكر بعض الخلافات والأحكام	٧٧
المأخذ الأول	٧٧

الموضوع	الصفحة
المأخذ الثاني	٧٨
المأخذ الثالث	٧٩
المطلب الرابع: إغفال التمثيل، وحدِّ بعض مصطلحات	٨٠
المأخذ الأول	٨٠
المأخذ الثاني	٨٢
المأخذ الثالث	٨٢
المأخذ الرابع	٨٣
المأخذ الخامس	٨٣
المأخذ السادس	٨٤
المبحث الثالث: المآخذ على نقل الآراء ونسبتها	**٨٥**
المأخذ الأول	٨٥
المأخذ الثاني	٨٩
المأخذ الثالث	٩١
المأخذ الرابع	٩٢
المأخذ الخامس	٩٣
المبحث الرابع: المآخذ على الاضطراب	**٩٥**
المطلب الأول: الاضطراب في الأحكام	٩٥
المأخذ الثاني	٩٦
المأخذ الثالث	٩٨
المأخذ الرابع	٩٩
المأخذ الخامس	١٠٠
المأخذ السادس	١٠١
المأخذ السابع	١٠٣
المطلب الثاني: الاضطراب في الحدود والتقسيم	١٠٤

الموضوع	الصفحة
المأخذ الأول	١٠٤
المأخذ الثاني	١٠٤
المأخذ الثالث	١٠٥
المبحث الخامس: المآخذ على التعبيرات	**١٠٨**
المطلب الأول: عدم الدِّقة في استخدام بعض الألفاظ، وترتيب العبارات	١٠٨
المأخذ الأول	١٠٨
المأخذ الثاني	١٠٩
المأخذ الثالث	١١٠
المأخذ الرابع	١١١
المأخذ الخامس	١١٢
المأخذ السادس	١١٣
المأخذ السابع	١١٥
المأخذ الثامن	١١٥
المأخذ التاسع	١١٧
المأخذ العاشر	١١٧
المأخذ الحادي عشر	١١٨
المأخذ الثاني عشر	١١٩
المأخذ الثالث عشر	١٢٠
المأخذ الرابع عشر	١٢١
المأخذ الخامس عشر	١٢١
المأخذ السادس عشر	١٢٢
المأخذ السابع عشر	١٢٣
المطلب الثاني: التعبير بما يُفهِم إطلاق الأحكام أو تقييدها	١٢٤

الموضوع	الصفحة
المأخذ الأول	١٢٤
المأخذ الثاني	١٢٥
المأخذ الثالث	١٢٦
المأخذ الرابع	١٢٧
المأخذ الخامس	١٢٨
المأخذ السادس	١٢٩
المأخذ السابع	١٣٠
المأخذ الثامن	١٣١
المأخذ التاسع	١٣٣
المأخذ العاشر	١٣٤
المأخذ الحادي عشر	١٣٥
المأخذ الثاني عشر	١٦
المأخذ الثاني عشر	١٣٧
المأخذ الثالث عشر	١٣٨
الفصل الثاني: المآخذ على الصناعة النحوية	**١٤٠**
المبحث الأول: المآخذ على المصطلحات	**١٤١**
المأخذ الأول	١٤١
المأخذ الثاني	١٤٢
المأخذ الثالث	١٤٤
المأخذ الرابع	١٤٦
المبحث الثاني: المآخذ على الحدود	**١٤٨**
المطلب الأول: تخلُّف الجمع والمنع	١٤٨
المأخذ الأول	١٤٨
المأخذ الثاني	١٤٩

الموضوع	الصفحة
المأخذ الثالث	١٥٠
المأخذ الرابع	١٥٢
المأخذ الخامس	١٥٣
المأخذ السادس	١٥٤
المأخذ السابع	١٥٥
المأخذ الثامن	١٥٦
المأخذ التاسع	١٥٧
المطلب الثاني: زيادة فصول في الحد	١٥٨
المأخذ الأول	١٥٩
المأخذ الثاني	١٦١
المأخذ الثالث	١٦٢
المأخذ الرابع	١٦٣
المأخذ الخامس	١٦٥
المأخذ السادس	١٦٧
المأخذ السابع	١٦٩
المطلب الثالث: الخطأ في تفسير قيود الحد، وبيان مخرجاتها	١٧٠
المأخذ الأول	١٧٠
المأخذ الثاني	١٧١
المبحث الثالث: المآخذ على الأصول النحوية	**١٧٣**
المطلب الأول: الخطأ في الاستدلال	١٧٣
المأخذ الأول	١٧٣
المأخذ الثاني	١٧٤
المأخذ الثالث	١٧٥
المأخذ الرابع	١٧٦

الموضوع	الصفحة
المأخذ الخامس	١٧٩
المأخذ السادس	١٨١
المأخذالسابع	١٨٢
المأخذ الثامن	١٨٣
المأخذ التاسع	١٨٤
المأخذ العاشر	١٨٦
المأخذ الحادي عشر	١٨٦
المطلب الثاني: الخطأ في تأويل الدليل	١٨٨
المأخذ الأول	١٨٨
المأخذ الثاني	١٨٩
المأخذ الثالث	١٩١
المأخذ الرابع	١٩٢
المأخذ الخامس	١٩٣
المأخذ السادس	١٩٥
المطلب الثالث: عدم تمحض الدليل لوجه الاحتجاج به	١٩٧
المأخذ الأول	١٩٧
المأخذ الثاني	١٩٩
المبحث الرابع: المآخذ على التمثيل	**٢٠٤**
المطلب الأول: الخطأ في المثال	٢٠٤
المأخذ الأول	٢٠٤
المأخذ الثاني	٢٠٦
المأخذ الثالث	٢٠٧
المأخذ الرابع	٢٠٩
المأخذ الخامس	٢١١

الموضوع	الصفحة
المأخذ السادس	٢١٢
المأخذ السابع	٢١٣
المأخذ الثامن	٢١٥
المأخذ التاسع	٢١٥
المأخذ الحادي عشر	٢١٧
المأخذ الثاني عشر	٢١٨
المأخذ الثالث عشر	٢٢٠
المأخذ الرابع عشر	٢٢١
المأخذ الخامس عشر	٢٢٣
المطلب الثاني: الخطأ في التقدير	٢٢٣
المأخذ الأول	٢٢٣
المأخذ الثاني	٢٢٤
المأخذ الثالث	٢٢٧
الفصل الثالث: المآخذ على الآراء النحوية والصرفية	**٢٢٨**
المبحث الأول: المآخذ على الآراء النحوية	**٢٢٩**
المسألة الأولى: حكم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخلته (أل) من حيث الصرف وعدمه	٢٢٨
المسألة الثانية: حكم العطف بالرفع على موضع (أنَّ)	٢٣٥
المسألة الثالثة: الخلاف في النافي الفاصل بين (أنْ) المخففة وخبرها ذي الفعل المتصرِّف، من حيث التقييد وعدمه	٢٤٣
المسألة الرابعة: الخلاف في إعمال (كأنْ) المخففة	٢٤٧
المسألة الخامسة: إعمال (لا) عمل (ليس)	٢٥٥
المسألة السادسة: أفعال القلوب إذا توسطت بين معموليها بين رجحان إعمالها والمساواة بينه وبين الإهمال	٢٦٣

الموضوع	الصفحة
المسألة السابعة: الخلاف في اشتراط الاختصاص بالمفعول النائب عن الفاعل	٢٦٧
المسألة الثامنة: الخلاف في اشتراط الاختصاص في الاسم النكرة المشغول عنه	٢٧٠
المسألة التاسعة: رفع الاسم المشغول عنه إذا تلا ما يختص بالفعل	٢٧٦
المسألة العاشرة: حكم الاسم المشغول عنه إذا ولي همزة الاستفهام	٢٨٤
المسألة الحادية عشرة: الخلاف في حصر العاطف الرابط بين العامل والاسم المشغول عنه بـ(الواو)	٢٨٩
المسألة الثانية عشرة: حذف حرف الجر من (شكرته) و(نصحته) هل يسمى قياسا أو سماعا؟	٢٩٣
المسألة الثالثة عشرة: حكم التنازع في فعلي التعجب	٢٩٨
المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في اشتراط تأخير معمول العاملين المتنازعين عنهما معًا	٣٠٣
المسألة الخامسة عشرة: حذف مفعول ثاني العاملين المتنازعين عند إعمال الأول، من حيث الجواز وعدمه	٣٠٩
المسألة السادسة عشرة: حكم إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه	٣١٣
المسألة السابعة عشرة: حكم قطع الإضافة في (غير) إذا وقعت بعد (لا)	٣٢٠
المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في إفادة (لن) تأبيد النفي	٣٢٤
المبحث الثاني: المآخذ على الآراء الصرفية	**٣٣٢**
المسألة الأولى: حكم الوقوف على (لات) بالهاء	٣٣٢
المسالة: الثانية: الخلاف في تصغير (أُصَيْلَان)، هل هو من المفرد، أم من جمع الكثرة	٣٣٧
المبحث الثالث: المآخذ على فهم أقوال النحويين	**٣٤٠**

الموضوع	الصفحة
المأخذ الأول	٣٤٠
المأخذ الثاني	٣٤١
المأخذ الثالث	٣٤٢
الماخذ الرابع	٣٤٣
الفصل الرابع: منهج ابن هشام الحفيد في مآخذه على جده	**٣٤٦**
المبحث الأول: طريقته في ذكر المآخذ وعبارات الاستدراك عليه	**٣٤٧**
المطلب الأول: طريقته في ذكر المآخذ	٣٤٧
الطريقة الأولى	٣٤٧
الطريقة الثانية	٣٤٨
الطريقة الثالثة	٣٤٩
الطريقة الرابعة	٣٤٩
المطلب الثاني: عبارات الاستدراك	٣٥٠
المبحث الثاني: أسباب أخذه على ابن هشام	**٣٥٢**
المطلب الأول: الأخطاء العلمية	٣٥٢
١-أخطاء في الشواهد	٣٥٢
٢- أخطاء في فهم أقوال النحويين أو نسبة الآراء لهم	٣٥٤
٣- أخطاء في ضبط المصطلحات، والحدود	٣٥٥
٤- أخطاء في التمثيل	٣٥٨
٥- أخطاء في التعبيرات	٣٥٨
المطلب الثاني: أخطاء منهجية	٣٦٠
المطلب الثالث: الاضطراب والسهو	٣٦٣
أولا: الاضطرب	٣٦٣
ثانيًا: السهو	٣٦٤
المطلب الرابع: الإغفال وترك الاستقصاء	٣٦٤

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: مصادره في الأخذ على الجد	**٣٦٧**
المطلب الأول: المصادر التي صرَّح بها	٣٦٧
أولا: العلماء	٣٦٧
سيبويه	٣٦٧
المبرد	٣٦٨
ابن كيسان	٣٦٨
السيرافي	٣٦٩
أبو علي الفارسي	٣٦٩
ابن الشجري	٣٦٩
ابن إياز	٣٧٠
ابن الحاجب	٣٧٠
رضي الدين الإستراباذي	٣٧٠
ابن مالك الجياني	٣٧١
ابن الناظم	٣٧٢
ابن هشام الأنصاري	٣٧٣
ثانيًا: الكتب	٣٧٣
(شرح الفصول لابن إياز)	٣٧٣
(تسهيل الفوائد وشرحه لابن مالك)	٣٧٤
(شرح الكافية الشافية لابن مالك)	٣٧٥
(ألفية ابن مالك)	٣٧٥
(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)	٣٧٥
(شذور الذهب في معرفة كلام العرب)	٣٧٦
(أوضح المسالك)	٣٧٦
(اللباب في علم الإعراب)	٣٧٧

الموضوع	الصفحة
(المساعد على التسهيل)	٣٧٧
(العباب في شرح اللباب) لنقره كار	٣٧٨
(شرح اللُّب) لنقره كار	٣٧٨
المطلب الثاني: المصادر التي لم يصرح لها	٣٧٩
أولا: العلماء	٣٧٩
ثانيًا: الكتب	٣٨٠
(التسهيل): لابن مالك الجياني	٣٨٠
(شرح الألفية لابن الناظم)	٣٨٠
(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)	٣٨٢
المبحث الرابع: تقويم موقفه من الجد	**٣٨٣**
المطلب الأول: مدى تحيزه واعتداله في ذكر المآخذ	٣٨٣
المطلب الثاني: مدى صوابه وخطئه في مآخذه	٣٨٥
المطلب الثالث: مدى الإيجاز والإطالة في إيراد المآخذ	٣٨٨
المطلب الرابع: مدى عنايته بالتأصيل والتعليل	٣٨٩
المطلب الخامس: مدى الدِّقة في نقل النُّصوص وتوثيق الآراء	٣٩٠
المطلب السادس: مدى الاستقلال والمتابعة	٣٩٢
المبحث الخامس: أثره في من جاء بعده	**٣٩٥**
أولا: ياسين الحمصي	٣٩٥
ثانيًا: الصبان	٤٠٠
ثالثًا: خالد الأزهري	٤٠٢
رابعًا: أبو بكر الشنواني	٤٠٣
خامسًا: عبد القادر المكي	٤٠٤
سادسًا: الدنوشري	٤٠٥
سابعًا: الخضري	٤٠٦

الموضوع	الصفحة
ثامنًا: الجوجري	٤٠٦
تاسعًا: الفاكهي	٤٠٧
عاشرًا: العبادي	٤٠٧
الحادي عشر: الفيشي	٤٠٨
الخاتمة	**٤٠٩**
الفهارس	**٤١٤**
أ- فهرس الأيات القرآنية	٤١٥
ب- فهرس الأحاديث	٤٢٦
ج- فهرس الشعر	٤٢٧
د- فهرس الأعلام	٤٣٠
هـ- فهرس المصادر والمراجع	٤٤٧
و- فهرس الموضوعات	٤٧٤